تَحْقِيقَاتٌ صَرْفِيَّةٌ

تأليف

رضا هادي حسُّون العقيديّ

الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م

العراق - بغداد



تَحْقِيقَاتٌ صَرْفِيَّةٌ

تأليف

رضا هادي حسُّون العقيديّ

الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ = ٢٠١٦م

العراق - بغداد

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق

ببغداد (٢٧٦٢) لسنة ٢٠١٦م.

(دار الكوثر)

العراق - بغداد - باب المعظم

مجاور كلية الهندسة/ الجامعة المستنصرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمُقَدِّمَةُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، عَلَى خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، الصَّادِقِ الْأَمِينِ.

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ (تَحْقِيقَ النُّصُوصِ) عِبَارَةٌ عَنْ صُورَةٍ مِنْ صُوَرِ (التَّرْجَمَةِ)، وَهُوَ بِهَذِهِ (التَّرْجَمَةِ) صُورَةٌ مِنْ صُوَرِ (الْإِحْيَاءِ).

وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُتَرْجِمَ يَقْرَأُ النَّصَّ الْمَكْتُوبَ بِلُغَةٍ، يَجْهَلُهَا الْمُتَلَقِّي، فَيَصُوغُهُ بِعِبَارَةٍ تُقَرِّبُ الْمُرَادَ إِلَى الْمُتَلَقِّي؛ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ الْمُحَقِّقُ، الَّذِي يَقْرَأُ النَّصَّ الْمَخْطُوطَ بِهَيْأَةٍ، يَجْهَلُهَا الْمُتَلَقِّي، ثُمَّ يَنْقُلُهُ إِلَى الْمُتَلَقِّي، عَلَى نَحْوِ مَا أَرَادَهُ صَاحِبُهُ، أَوْ عَلَى نَحْوٍ مُقَارِبٍ.

وَكَمَا يَكُونُ الْمُتَرْجِمُ بِتَرْجَمَتِهِ لِلنَّصِّ قَدْ أَحْيَا النَّصَّ، بِنَشْرِهِ، وَلَوْلَا تَرْجَمَتُهُ لَغَدَا النَّصُّ مَيْتًا، لَا يَزُورُهُ قَارِئٌ، يَجْهَلُ لُغَتَهُ الْأُولَى؛ فَكَذَلِكَ يَعْمَلُ الْمُحَقِّقُ عَمَلَ الْمُتَرْجِمِ، فَيُحْيِي النَّصَّ بِتَحْقِيقِهِ؛ وَلَوْلَا تَحْقِيقُهُ، لَغَدَا النَّصُّ الْمَخْطُوطُ مَيْتًا، فَلَا تَجِدُ لَهُ قَارِئًا، وَلَا تَرَى لَهُ ذَاكِرًا، وَلَا تَعْرِفُ لَهُ نَاقِلًا.

وَلَكَ أَنْ تُدْرِكَ صُعُوبَةَ التَّحْقِيقِ، وَمُشْكِلَاتِهِ، وَأَنْتَ تَنْظُرُ فِي عَمَلِ التَّرْجَمَةِ، وَمَا تَقْتَضِيهِ مِنْ دِقَّةٍ، وَاجْتِهَادٍ، وَاصْطِبَارٍ، وَحَذَرٍ، وَمَا يُصَاحِبُهَا مِنْ مُشْكِلَاتٍ، وَأَوْهَامٍ.

وَتَزْدَادُ أَوْهَامُ التَّرْجَمَةِ، إِذَا كَانَ مَضْمُونُ النَّصِّ الْمُتَرْجَمِ يَقْتَضِي زِيَادَةً فِي الْعِلْمِ، وَلَا سِيَّمَا حِينَ يَكُونُ الْمُتَرْجِمُ غَرِيبًا عَنْ مُصْطَلَحَاتِهِ، وَأَسَالِيبِهِ، وَأَعْلَامِهِ.

وَكَذَلِكَ هُوَ أَمْرُ التَّحْقِيقِ؛ فَلَيْسَتِ النُّصُوصُ سَوَاءً فِي ذَلِكَ؛ فَقَدْ يَبْرَعُ

مُـحَقِّقٌ فِـي تَـحْقِيقِ النُّصُوصِ الْأَدَبِيَّةِ وَالتَّأْرِيـخِيَّةِ، وَلَكِنَّهُ قَدْ يَكْبُو فِـي تَـحْقِيقِ النُّصُـوصِ اللُّغَوِيَّـةِ، كَمَـا يَبْـرَعُ مُتَـرْجِمٌ فِـي تَرْجَـمَةِ النُّصُـوصِ الْأَدَبِيَّـةِ وَالتَّأْرِيـخِيَّةِ، وَلَكِنَّهُ قَدْ يَكْبُو فِي تَرْجَمَةِ النُّصُوصِ الْعِلْمِيَّةِ.

وَ(النُّصُوصُ الصَّرْفِيَّةُ) مِنْ أَصْعَبِ النُّصُوصِ، الَّتِي يَـجِبُ فِـي تَـحْقِيقِهَا، أَنْ يَتَّصِـفَ الْمُحَقِّقُ بِأَعْلَى دَرَجَـاتِ الدِّقَّـةِ، وَالْـحَذَرِ، وَالِاصْـطِبَارِ، وَالِاجْتِهَـادِ، وَالتَّفَقُّهِ فِي الْعُلُومِ، وَلَا سِيَّمَا فِي (عِلْمِ الصَّرْفِ).

فَلَا يَصِحُّ إِسْنَادُ تَحْقِيقِ (النُّصُوصِ الصَّرْفِيَّةِ) إِلَى فَقِيرٍ فِي (عِلْمِ الصَّرْفِ)، مَهْمَـا كَـانَ غَنِيًّـا فِـي سَـائِرِ الْعُلُـومِ؛ لِأَنَّ تَـحْقِيقَهُ سَـيَكُونُ كَتَرْجَـمَةِ الْمُتَـرْجِمِ (الْفَارِسِيِّ)، مَثَلًا، لِنَصٍّ مَكْتُوبٍ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، مَعَ فَقْرِهِ فِي (الْعَرَبِيَّةِ).

فَالْوَاجِبُ فِي هَذَا الْمَقَامِ إِسْنَادُ (التَّحْقِيقِ) إِلَى فَقِيهٍ فِي (عِلْمِ الصَّرْفِ)، وَإِسْنَادُ (التَّرْجَـمَةِ) إِلَى فَقِيهٍ فِي (الْعَرَبِيَّةِ). وَالْفَـارِقُ كَبِيرٌ بَـيْنَ (تَحْقِيـقِ الْفَقِيـهِ)، وَ(تَحْقِيقِ الْفَقِيرِ)؛ كَالْفَارِقِ الْكَبِيرِ بَيْنَ (تَرْجَمَةِ الْفَقِيهِ)، وَ(تَرْجَمَةِ الْفَقِيرِ).

وَقَدْ وَقَفْتُ، قَبْلَ سَنَوَاتٍ، عَلَى أَخْطَاءٍ كَثِيرَةٍ فَاضِحَةٍ، وَصَرِيحَةٍ وَاضِحَةٍ، فِي تَحْقِيقِ (النُّصُوصِ الصَّرْفِيَّةِ)؛ بِالِاعْتِمَادِ عَلَى (الْقِرَاءَةِ الْعَجْلَى). فَهَالَنِي مَا فِيهَا مِـنْ تَصْـحِيفٍ، وَتَحْرِيـفٍ، وَخَطَـإٍ فِي التَّشْـكِيلِ، وَالتَّطْبِيـعِ، وَالتَّهْمِيشِ، وَهَالَـتْنِي كَثْرَتُهَا الْكَاثِرَةُ؛ بِحَيْثُ لَوْ أُرِيدَ تَدْوِينُهَا، لَاحْتِيجَ إِلَى أَكْثَرَ مِنْ أَلْفَيْ صَفْحَةٍ.

فَالْـحَذَرَ، الْـحَذَرَ، مِنْ تِلْكَ (التَّحْقِيقَاتِ الصَّرْفِيَّةِ السَّقِيمَةِ)؛ فَإِنَّ الْوُثُوقَ بِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ أَخْطَاءٍ، يَعْنِي نِسْبَتَهَا إِلَى الْمُؤَلِّفِينَ، وَهُمْ مِنْهَا بُـرَآءُ.

وَلَيْسَ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى تِلْكَ الْأَخْطَاءِ أَدْنَى قَصْدٍ إِلَى الطَّعْنِ، أَوِ التَّجْرِيحِ، وَإِنَّـمَا هُـوَ الْقَصْـدُ إِلَى تَأْكِيـدِ حَقِيقَـةٍ، لَا بُـدَّ أَنْ تَظَـلَّ وَاضِـحَةً، فِـي أَذْهَـانِ الْمُحَقِّقِينَ؛ وَهِيَ أَنَّ اقْتِحَـامَ (الْفَقِيرِ الصَّرْفِيِّ)، لِهَذَا الْبَابِ، إِنَّـمَا هُـوَ مُجَازَفَـةٌ كَبِيرَةٌ، وَتَقْدِيسُ (عِلْمِ الصَّرْفِ) يُعَارِضُ الْإِذْنَ بِمِثْلِ هَذِهِ (الْمُجَازَفَاتِ).

وَقَدِ اكْتَفَيْتُ، فِي هَذَا الْكِتَابِ، بِالتَّنْبِيهِ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالنُّصُوصِ الصَّرْفِيَّةِ مِنْ أَخْطَاءٍ؛ قَصْدًا إِلَى (الِاخْتِصَاصِ)، وَ(الِاخْتِصَارِ).

وَحَاوَلْتُ نَقْلَ النُّصُوصِ (الْـمُنْتَقَدَةِ)، وَالنُّصُوصِ (الْـمُعَضِّدَةِ)، بِكِتَابَتِهَا عَلَى وَفْقِ الْمَطْبُوعِ، مِنْ: (تَحْرِيرٍ)، وَ(تَشْكِيلٍ)، وَ(تَنْسِيقٍ)، وَ(تَرْقِيمٍ)، وَ(تَقْوِيسٍ)؛ بِصَوَابِهَا، وَبِخَطَئِهَا، مَا اسْتَطَعْتُ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا؛ لِتَكُونَ أَدِلَّةً صَادِقَةً، وَأَمِينَةً، عَلَى (صِحَّةِ النَّقْدِ)، وَ(بَرَاءَةِ النَّاقِدِ)، مِنَ التَّزْيِيفِ، وَالتَّزْوِيرِ.

وَقَسَّمْتُ مَوْضُوعَاتِ الْكِتَابِ، عَلَى تَمْهِيدٍ، وَسِتَّةِ فُصُولٍ، هِيَ:

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ- أَخْطَاءُ التَّحْرِيرِ.

الْفَصْلُ الثَّانِي- أَخْطَاءُ التَّشْكِيلِ.

الْفَصْلُ الثَّالِثُ- أَخْطَاءُ التَّطْبِيعِ.

الْفَصْلُ الرَّابِعُ- أَخْطَاءُ التَّهْمِيشِ.

الْفَصْلُ الْخَامِسُ- إِعَادَةُ التَّحْقِيقِ.

الْفَصْلُ السَّادِسُ- تَحْقِيقُ الْكِتَابِ.

وَلَا أَزْعُمُ أَنَّ كِتَابِيَ هَذَا، بِطَبْعَتِهِ هَذِهِ، قَدْ خَلَا مِنَ النَّقْصِ، وَالْخَطَإِ، وَإِنَّمَا أَزْعُمُ، أَنَّهُ قَدِ اشْتَمَلَ، عَلَى (تَحْقِيقَاتٍ صَرْفِيَّةٍ مُفِيدَةٍ)، كَثِيرَةٍ، وَكَبِيرَةٍ. وَلَعَلَّ اللهَ، تَعَالَى، يُيَسِّرُ لِي، فِي قَابِلِ الْأَيَّامِ، أَنْ أَنْظُرَ فِيهِ؛ لِيَخْرُجَ عَلَى نَحْوٍ أَفْضَلَ، مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ الْآنَ.

وَاللهُ، تَعَالَى، وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

وَكَتَبَهُ

رِضَا هَادِي الْعَقِيدِيُّ

بِبَغْدَادَ فِي ٢٥/٩/٢٠١٦م.

التَّمْهِيـدُ

تُستَعمَلُ كلمةُ (التَّحْقِيقِ) استِعمالاتٍ مُختَلِفةً، يَعنِينا مِنها استِعمالانِ:

١- (تحقيقُ المَسـائِلِ): هو الكَشفُ عنِ الحقيقةِ، في المواضِعِ المختَلَفِ فيها، أوِ المواضِعِ التي أَخطَأَ فيها أصحابُها، وبَيانُ الأخطاءِ، ونَقدُها بِالأَدِلَّةِ المعتَبَرَةِ الكافِيَةِ[١].

٢- (تحقيقُ النُّصوصِ): هو تقويمُ النُّصوصِ المخطوطةِ؛ لِتَخرُجَ مُطابِقةً لِنُصوصِ أصحابِها، إن أَمكَنَ، أو مُقارِبةً لها[٢].

وكِلا المَعنَيَينِ مَقصودٌ، في هذا الكتابِ: **(تَحْقِيقَاتٌ صَرْفِيَّةٌ)**؛ فالكَشفُ عن أخطاءِ تحقيقِ النُّصوصِ المخطوطةِ، صُورةٌ مِن صُوَرِ التحقيقِ بالمعنى الأوَّلِ؛ لأنَّ هذا الكَشفَ يَتَضَمَّنُ بَيانَ أخطاءِ (التحقيقِ السقيمِ)، وبَيانَ الحقيقةِ المقصودةِ، ونَقْدَ التحقيقِ السقيمِ، بالأَدِلَّةِ المعتَبَرَةِ الكافِيَةِ.

والتحقيقُ بالمعنى الثاني مقصودٌ، قَطعًا؛ لِسَبَبَينِ:

١- لِبَيانِ مَنْزِلَةِ تحقيقِ (النُّصوصِ الصرفيَّةِ المخطوطةِ)، وصُعوبتِهِ، واختِصاصِهِ بِوُجُوبِ اتِّصافِ (المُحَقِّقِ) بِصِفةِ (الفِقْهِ الصرفِيّ).

٢- أنَّ الكَشفَ عن أخطاءِ (التحقيقِ السقيمِ)، وبَيانَ الصوابِ، الذي يَنبَغي لِلمُحَقِّقِ إثباتُهُ، في (المَتْنِ المُحَقَّقِ)، ما هو إلَّا صُورةٌ جُزْئِيَّةٌ، مِن صُوَرِ إعادةِ تحقيقِ المخطوطِ.

فالتحقيقُ بِعِبارَةٍ مُوجَزَةٍ: هو «بَيَانُ الحَقِيقَةِ»؛ فإذا كانَ النصُّ مخطوطًا،

---

(١)- انظر في: الفصلِ السادسِ: (التحقيقُ الصرفيُّ)، مِن كتابي: (إحياءُ الصرفِ).

(٢)- انظر في: تحقيق النصوص ونشرها: ٤٢، ومناهج تحقيق التراث: ٥.

فإنَّ إخراجَهُ مَطبوعًا، على نَحْوِ ما أَرادَهُ صاحِبُهُ، صُورةٌ مِن صُوَرِ التحقيقِ؛ لأنَّها تَعنِي بَيانَ حقيقةِ النصِّ؛ بِتَخلِيصِهِ، مِن أخطاءِ التحريرِ، والتشكيلِ، والتطبيعِ.

وإذا كانَ النصُّ تعبيرًا عن مَسأَلةٍ، مُختَلَفٍ فيها، فأَصابَ فيها بعضُهُم، وأَخطَأَ آخَرونَ، أو أَخطَأُوا كُلُّهُم فيها؛ فإنَّ بَيانَ حقيقةِ المسألةِ، صُورَةٌ مِن صُوَرِ التحقيقِ.

وإذا كانَ النصُّ مَطبوعًا؛ لكِنَّهُ مُشتَمِلٌ على بعضِ أسبابِ الخطإِ، مِن تصحيفٍ، أو تحريفٍ، أو تطبيعٍ، أو أيِّ وَهْمٍ؛ فإنَّ بَيانَ الحقيقةِ فيهِ، صُورةٌ مِن صُوَرِ التحقيقِ؛ حتَّى إذا كانَ صاحبُ النصِّ مُحْدَثًا، كما في تَهمِيشَاتِ بعضِ مُحَقِّقِي الكُتُبِ، وأَشباهِهِم مِن المُعَلِّقِينَ.

قالَ د. رمضان عبد التوَّاب: «وقد وقر في أذهان الناس خطأ، أن المراد بتحقيق النص إعداده للنشر حسب القواعد المتبعة فحسب. وليس الأمر كذلك تماما، فإن أي باحث في العلوم الإنسانية مطالب بتحقيق النص، الذي يستنبط منه نتائج معينة، قبل أن يقدم على استنباط هذه النتائج، وليس من اللازم أن يكون ذلك النص مخطوطا؛ فكثير من الكتب المطبوعة التي بين أيدينا لا تفترق كثيرا عن المخطوطات؛ إذ إن الذين تولوا طبعها ونشرها طائفة من الوراقين، وبعض الأدعياء الذين لا يدرون عن فن تحقيق النصوص شيئا؛ ولذا جاءت هذه المطبوعات في كثير من الأحيان مليئة بالتصحيف والتحريف، نصوصها مضطربة مشوّشة، تبعد كثيرا عن الأصل الذي كتبه مؤلفوها»[١].

فـ(التَّحْقِيقَاتُ الصَّرْفِيَّةُ): هيَ التحقيقاتُ المُتَعَلِّقَةُ بـ(النُّصوصِ الصَّرْفِيَّةِ)،

---

(١)- مناهج تحقيق التراث: ٥.

أَعنِي النُّصوصَ المُتعَلِّقَةَ بالموضوعاتِ الصرفيَّةِ، تَقْعِيدًا، وتَعْلِيلًا، وتَحْلِيلًا، وتَمْثِيلًا، وتَطْبِيقًا، وتَعْلِيقًا؛ سَواءٌ أَكانَ (النصُّ الصرفيُّ) جُزءًا مِن كتابٍ نَحْوِيٍّ، يَجمَعُ بينَ الموضوعاتِ الصرفيَّةِ، والموضوعاتِ الإعرابيَّةِ، كما في كِتابِ سيبويهِ؛ أم كانَ جُزءًا مِن كتابٍ صَرْفِيٍّ، يَختَصُّ بالموضوعاتِ الصرفيَّةِ، كما في كتابِ (الشَّافِيَة)، لِابنِ الحاجبِ؛ أم كانَ جُزءًا مِن كتابٍ لُغَوِيٍّ، يَشتَمِلُ على بعضِ الموضوعاتِ الصرفيَّةِ، كما في كتابِ (المُزْهِر)، لِلسيوطيِّ.

وقد كَثُرَتِ الأخطاءُ في (النُّصوصِ الصرفيَّةِ)، التي أُسنِدَ تحقيقُها إلى (الطُّلَّابِ المبتَدِئِينَ)، أوِ (التُّجَّارِ المنتَفِعِينَ)، أوِ (السُّرَّاقِ المنتَحِلِينَ)، بِخِلافِ (النُّصوصِ الصرفيَّةِ)، التي أُسنِدَ تحقيقُها إلى (الفُقَهاءِ الصرفِيِّينَ)، فيَندُرُ أن تَجِدَ فيها غيرَ التَّطبِيعاتِ (الأخطاءِ الطباعيَّةِ).

وقد قَصَدْتُ بِعُنوانِ الكِتابِ: (**تَحْقِيقَاتٌ صَرْفِيَّةٌ**)، بِصِيغةِ التنكيرِ، الإشارةَ إلى ثلاثةِ أَضرُبٍ مِن (**التحقيقاتِ**)، اشتَمَلَ عليها الكِتابُ، هيَ:

١- تحقيقاتٌ لِنُصُوصٍ صَرْفِيَّةٍ، قامَ بِها بعضُ المُحَقِّقِينَ، وقدِ اشتَمَلَتْ على أخطاءٍ في التحريرِ، أو التشكيلِ، أو التطبيعِ، أو التهميشِ؛ فهيَ لِذلكَ (**تَحْقِيقَاتٌ صَرْفِيَّةٌ سَقِيمَةٌ**)، يَجِبُ التنبيهُ عليها، والتحذيرُ مِنها.

٢- تحقيقاتٌ لِلنُّصوصِ الصرفيَّةِ، أَنفُسِها، قُمْتُ بِها؛ لِبَيانِ الحقيقةِ فيها، والكَشْفِ عن أخطاءِ التحريرِ، والتشكيلِ، والتطبيعِ، والتهميشِ؛ فهيَ لِذلكَ (**تَحْقِيقَاتٌ صَرْفِيَّةٌ نَاقِدَةٌ**)، يُمكِنُ الإفادةُ مِنها في عِلْمِ (نَقْدِ التحقيقِ).

٣- تحقيقاتٌ لِلنُّصوصِ الصرفيَّةِ، أَنفُسِها، قُمْتُ بِها؛ فكانَتْ صُورةً جُزْئِيَّةً، مِن صُوَرِ (**إعادةِ التحقيقِ**)؛ فكأَنَّني بِذلكَ قد أَعَدْتُ تحقيقَ (**النصِّ السقيمِ**)، وصُغْتُهُ على نَحْوِ ما أَرادَهُ صاحِبُهُ؛ فهيَ لِذلكَ (**تَحْقِيقَاتٌ صَرْفِيَّةٌ سَلِيمَةٌ**)، يُمكِنُ الإفادةُ مِنها، في (**عِلْمِ الصَّرْفِ**)، كما يُفادُ مِن (**التحقيقِ السليمِ**).

* **قِصَّةُ التَّحْقِيقِ:**

إنَّ لِكُلِّ كتابٍ مُحَقَّقٍ قِصَّةً ذاتَ شُجُونٍ، فَهوَ يَمُرُّ بِمَراحِلَ، ويُنقَلُ مِن مكانٍ إلى مكانٍ، ومِن زمانٍ إلى زمانٍ، ومِن خَطٍّ إلى خَطٍّ، ومِن وَرَقٍ إلى وَرَقٍ، فيُصابُ في هذِهِ الرِّحْلَةِ الطويلةِ، بِتَصْحِيفاتٍ، وتَحْرِيفاتٍ، وأخطاءٍ كثيرَةٍ.

وَلْنَبدَأْ بِالـمُؤَلِّفِ، فَهوَ بَشَرٌ يُمكِنُ أن يَكونَ سَبَبًا في دُخولِ الخطإِ في كتابِهِ: إمَّا بأن يُثبِتَ خَطأً، وهو يَراهُ صوابًا، أو يَنقُلَ مِمَّن سَبَقَهُ مُعتَمِدًا على كتابٍ، يَشتَمِلُ على ذلكَ الخطإِ، فيَنقُلَهُ غافِلًا عنهُ، أو مُعتَمِدًا على نُسخةٍ مِن نُسَخِ ذلكَ الكتابِ، تَشتَمِلُ على ذلكَ الخطإِ، فيَنقُلَهُ غافِلًا عنهُ؛ أو يُثبِتَ الخطأَ، وهو يَراهُ باطِلًا، لَكِنَّهُ يُثبِتُهُ سَهْوًا، والإنسانُ لا يَخلو مِن السَّهْوِ(١).

وأَوَّلُ ما يَبْدَأُ الكتابُ إنَّما يَبْدَأُ بِنُسخةٍ، إمَّا أن يَكتُبَها المؤَلِّفُ بِخَطِّ يَدِهِ، أو يُملِيَها على غيرِهِ (تلميذِهِ مثلًا)، أو يَكتُبَ بعضَها، ويُملِيَ بعضَها.

والخطأُ هنا قد يَكونُ بِسَبَبِ المؤَلِّفِ اعتِقادًا، أو اعتِمادًا، أو سَهْوًا، سَواءٌ أَكَتَبَ المؤَلِّفُ، أمِ المكَلَّفُ. والسَّهْوُ مِن المؤَلِّفِ عِندَ الإملاءِ يَكونُ بالخطإِ في النُّطْقِ، أو نِسْيَانِ كلمةٍ، أو غيرِ ذلكَ.

وقد يكونُ بِسَبَبِ الناسِخِ (تلميذِهِ مثلًا)، الذي كَلَّفَهُ المؤَلِّفُ؛ اعتِقادًا، أو اعتِمادًا، أو استِعجالًا، أو غيرَ ذلكَ.

ثُمَّ تأتي (النُّسَخُ الأُخرى)، التي تَعتَمِدُ على النُّسخةِ الأُولى. وههُنا احتِمالانِ(٢):

١- أن تُصَحَّحَ أخطاءُ النُّسخةِ الأُولى، بِعَرضِها على المؤَلِّفِ في حَياتِهِ، فيُجرِيَ

---

(١)- انظر في: منهج تحقيق النصوص: ٩٤، والبحث الأدبيّ: ٢٠١-٢٠٣.

(٢)- انظر في: أصول نقد النصوص: ١٤-٢٢، وقواعد تحقيق المخطوطات: ١٢-١٤.

التصحيحَ، ويُقِرَّهُ، فتَكونَ النُّسَخُ المعتَمِدةُ على التصحيحِ، أَفضَلَ مِنَ النُّسخةِ الأُولى.

٢- أن يُعتَمَدَ على النُّسخةِ الأُولى، بلا تصحيحٍ؛ لِعَدَمِ الالتِفاتِ إلى الأخطاءِ، أو لِعَدَمِ اللِّقاءِ بالمُؤَلِّفِ؛ إمَّا لِوَفاتِهِ، أو لِغَيرِ ذلكَ. وهُهُنا احتِمالانِ:

أ- أن تَكونَ النُّسَخُ الأُخرى مُطابِقةً لِلنُّسخةِ الأُولى في الأخطاءِ.

ب- أن تَزدادَ الأخطاءُ؛ بِسَبَبِ الاعتِقادِ، أوِ الاعتِمادِ، أوِ السَّهْوِ، أوِ الخطإِ في الاجتِهادِ، أوِ العَمْدِ، بِقَصْدِ التحريفِ.

وهكذا، كُلَّما طالَتْ سَلاسِلُ أَسانِيدِ النُّسَخِ، زادَتِ الأخطاءُ، ولا سيَّما حينَ تَختَلِفُ الخُطوطُ في قَواعِدِها، فيَنشَأُ التصحيفُ والتحريفُ، غيرُ المقصودَينِ، إذا كانَ الناسِخُ غيرَ خَبيرٍ، كَمَنْ يَنسَخُ آيةً مِن القُرآنِ، وهوَ لم يَسْمَعْها مِن قَبْلُ، فتَحتَمِلُ في الخُطوطِ القديمةِ وُجُوهًا، فيُثبِتُ أَحدَها، خَطأً[١].

والحقيقةُ الواقِعةُ أنَّ السَّهْوَ يَحصُلُ في حالَتَيِ الاِعتِمادِ على المحفوظِ، والاعتِمادِ على المكتوبِ. فقد يَكونُ حِفْظُهُ مِن سَماعٍ، فيَضبِطُهُ عِندَ السَّماعِ، ويُخطِئُ عِندَ الأَداءِ. وقد يُخطِئُ في السَّماعِ، فيَنقُلُهُ في الأَداءِ، كما حَفِظَهُ. وقد يَكونُ في أَصلِ السَّماعِ خَطأً، فيَنقُلُهُ اعتِمادًا على الثِّقةِ بِدِقَّةِ مَن سَمِعَهُ مِنهُ[٢].

وقد يَكونُ مُعتَمِدًا على المكتوبِ، وقِراءةُ المكتوبِ لا تَخلُو مِن السَّهْوِ غالِبًا؛ وفي عصرِ الطِّباعةِ تَجِدُ مَن يُخطِئُ في نَقْلِ المطبوعِ، معَ أنَّ المطبوعَ سليمٌ؛ بِسَبَبِ القُصُورِ البَشَرِيِّ؛ فكيفَ، وقد كانَ الخَطُّ القديمُ مُعَقَّدًا مُوهِمًا مُلْبِسًا، تَتَشَابَهُ أَحرُفُهُ، وكانَ التنقيطُ ضعيفًا، وأنواعُ الخُطوطِ تُوهِمُ بالخِلافِ؛ لِتَعَدُّدِ

---

(١)- انظر في: المنهاج: ١٦٧-١٧١.

(٢)- انظر في: تحقيق النصوص ونشرها: ٦٧-٦٩.

الصُّوَرِ، واختِلافِ بعضِ القَواعِدِ[1].

ونأتي الآنَ إلى المحَقِّقِ، الذي اختَارَ نُسَخًا، لِيُحَقِّقَ كتابًا. إنَّهُ سيَنقُلُ متنَ الكتابِ، على النحوِ الذي يَراهُ مُناسِبًا، بِخَطِّهِ، أو يُملِيهِ على غيرِهِ، أو يَكتُبُ بعضَهُ، ويُملِي بعضَهُ، أو يَشتَرِكُ مُحَقِّقانِ، أو أَكثَرُ، فيَكونُ ههُنا نوعانِ مِن الخطإِ:

١- الخطأُ في قِراءةِ النُّصوصِ، كأن يَتَصَوَّرَ الحاءَ جيمًا، أو الياءَ نُونًا، أو القافَ فاءً، أو يَتَجاوَزَ نَظَرُهُ الكلمةَ، أو السطرَ، أو الأَسطُرَ، أو الصفحةَ. وهذا يَعني أَنَّهُ سيُثبِتُ ما يَتَصَوَّرُهُ، لا ما هو في المخطوطِ أَصلًا.

٢- الخطأُ في كتابةِ النُّصوصِ، إمَّا بِأن يَكتُبَ بِزيادةٍ، أو تَكرارٍ، أو نقصٍ، أو تصحيفٍ، أو تحريفٍ، معَ أَنَّهُ يَقرَأُ النصَّ صحيحًا، لَكِنَّهُ أثناءَ الكتابةِ يُخطِئُ، وهو أمرٌ واقِعٌ.

وقد خَلَتِ المخطوطاتُ، أو كادَتْ تَخلُو مِن علاماتِ الترقيمِ، ومِن الكتابةِ التعبيريَّةِ، أي: تركِ بعضِ الفراغِ، في أَوَّلِ الفِقْراتِ؛ تَنبيهًا على انتِقالِ الكلامِ[2]؛ فإذا كَتَبَها المحَقِّقُ، أو مُعاوِنُهُ، بِصُورَةٍ غيرِ صحيحةٍ، فهذا خطأٌ آخَرُ.

ثُمَّ يَدفَعُ المحَقِّقُ ما كَتَبَهُ بِخَطِّهِ، أو خَطِّ غيرِهِ إلى (الطِّباعةِ). وههُنا مُشكِلةٌ كبيرةٌ، حَقًّا؛ فَجُهُودُهُ في التحقيقِ مُعَرَّضةٌ لِلضَّياعِ، حِينَ يأتي (الطبَّاعُ)، الذي لا فِقْهَ لهُ بِالاختِصاصِ؛ لِيَقرَأَ مخطوطًا مُعاصِرًا، كَتَبَهُ المحَقِّقُ، أو مُعاوِنُوهُ؛ لِيُعِيدَ تَدوِينَهُ، بِآلَةِ (الطِّباعةِ).

فلَيسَ لِلمُحَقِّقِ خَطٌّ واضِحٌ وُضُوحَ المطبوعِ. وقد لا يكونُ خَطُّهُ واضِحًا،

---

(١)- انظر في: منهج تحقيق النصوص: ١١٢-١١٥، والبحث الأدبيّ: ١٩٩-٢٠١.

(٢)- انظر في: تحقيق النصوص ونشرها: ٨٥-٨٧، ومناهج تحقيق التراث: ٤٣.

أصلًا. صحيحٌ أنَّهُ سيَكونُ أَسهَلَ لِلطبّاعِ، مِن قِراءةِ المخطوطِ القديمِ، لَكِنَّهُ معَ ذلكَ سيَكونُ مادَّةً مملوءةً بأسبابِ الإيهامِ. كيفَ لا، ونحنُ لو كلَّفْنا الطبّاعَ بإعادةِ طبعِ المطبوعِ، لَوَقَعَ في الأخطاءِ، قَطعًا؟!

ومِن هنا كانَ على المحَقِّقِ، الذي لا يُريدُ أن تَذهَبَ جُهُودُهُ سُدًى، أن يُراجِعَ المطبوعَ، وهو أَيْسَرُ قَطعًا مِن مُراجَعةِ المخطوطِ القديمِ. فالعَجَبُ مِن المحَقِّقِ الذي يَصبِرُ على مُراجَعةِ المخطوطِ، ونَقْلِهِ، لِماذا يَستَثقِلُ مُراجَعةَ المطبوعِ، والمُقابَلةَ؛ لِتصحيحِ التطبيعاتِ (الأخطاءِ الطباعيَّةِ)[١]؟!

ومِن هنا يَتَبَيَّنُ لنا أنَّ أنواعَ الأخطاءِ، التي يَشتَمِلُ عليها (المتنُ المحَقَّقُ)، ويَكونُ المحَقِّقُ مَسؤولًا عنها، تصحيحًا، أو تنبيهًا، هيَ:

١- الخطأُ الذي سَبَبُهُ غَفْلَةُ المؤَلِّفِ عنِ الصوابِ، إمَّا اعتِقادًا، أو اعتِمادًا، أو سَهْوًا. وهنا يَجِبُ التنبيهُ على الخطإِ في الهامِشِ، إلَّا عِندَ الخطإِ في كتابةِ بعضِ آياتِ القُرآنِ الكريمِ، فلا بُدَّ مِن التصحيحِ، معَ التنبيهِ.

ويَتَعَذَّرُ في الغالِبِ أن يَقطَعَ المحَقِّقُ بِنِسْبَةِ الخطإِ إلى المؤَلِّفِ؛ لاحتِمالِ أن يَكونَ الخطأُ مِن بعضِ النُّسّاخِ، وهو احتِمالٌ كبيرٌ، إلَّا إذا اطَّلَعَ المحَقِّقُ على دليلٍ قَطعِيٍّ، يُثبِتُ ذلكَ[٢]، كأن تَكونَ (النُّسخةُ) بِخَطِّ المؤَلِّفِ[٣]، ولَيسَ لِلمُؤَلِّفِ إبرازةٌ أُخرى، غيرُها[٤].

قالَ عبدُ السلامِ هارون: «على أن وجود نسخة للمؤلف لا يدلنا دَلالة

---

(١)- انظر في: تحقيق النصوص ونشرها: ٩٠-٩١.

(٢)- انظر في: مناهج تحقيق التراث: ٩٧.

(٣)- انظر في: أصول نقد النصوص: ٨٤.

(٤)- مُصطَلَحُ (الإبْرَازَة) يُقابِلُ مُصطَلَحَ (الطَّبْعَة)، انظر في: أصول نقد النصوص: ٢٦-٢٧، ومناهج تحقيق التراث: ٦٩-٧٠.

قاطعة على أن هذه هي عينها النسخة التي اعتمدها المؤلف، فإننا نعرف أن بعض المؤلفين يؤلف كتابه أكثر من مرة، وإذا استعملنا لغة الناشرين قلنا: إنه قد يصدر بعد الطبعة الأولى طبعة ثانية»[1].

٢- الخطأُ الذي سَبَبُهُ غَفْلَةُ الناسخِ عنِ الصوابِ، إمَّا اعتِقادًا، أو اعتِمادًا، أو سَهْوًا. فإذا تأَكَّدَ المحَقِّقُ مِن أنَّ الخطأَ راجِعٌ إلى بعضِ النُّسَّاخِ، لا إلى المؤَلِّفِ، فإنَّ الواجِبَ عليهِ أن يُصَحِّحَ الخطأَ، ويُنَبِّهَ عليهِ، كأن يَجِدَ الصوابَ في نُسخةٍ أُخرى، أو أكثَرَ، تَخلُو مِن هذا الخطإِ، وتَشتَمِلُ على الصوابِ.

٣- الخطأُ الذي سَبَبُهُ غَفْلَةُ المحَقِّقِ عنِ الصوابِ، إمَّا اعتِقادًا، أو اعتِمادًا، أو سَهْوًا، بِحَيْثُ لا يَكونُ الخطأُ بِسَبَبِ الطباعةِ.

٤- الخطأُ الذي سَبَبُهُ غَفْلَةُ الطبَّاعِ عنِ الصوابِ، بِحَيثُ لا يَكونُ لِلمُحَقِّقِ أيُّ أَثَرٍ في إحداثِهِ.

ومِن هنا يَكونُ على المحَقِّقِ أن يُنَقِّيَ (النصَّ المحَقَّقَ) مِن أخطاءِ المؤَلِّفِ، إمَّا بإثباتِ الصوابِ، حينَ يَجوزُ لهُ ذلكَ، أو بالتنبيهِ عليهِ في الهامشِ، حينَ لا يَجوزُ، وأن يُنَقِّيَهُ مِن (أخطاءِ الناسخِ)، بإثباتِ الصوابِ، والتنبيهِ على الخطإِ، وأن يُنَقِّيَهُ مِن أخطائِهِ هو، بالتَّدَبُّرِ، والتَّأَمُّلِ، والـمُراجعةِ، والتَّحقُّقِ، وأن يُنَقِّيَهُ أخيرًا مِن (التطبيعاتِ)، بـمُراجَعةِ المطبوعِ حرفًا حرفًا، وحركةً حركةً، وعلامةً علامةً، وأن يُجرِيَ التصويباتِ، في (المتنِ المطبوعِ)، أو في (المستَدرَكِ).

* أسبابُ الخطإِ:

ثَمَّةَ أسبابٌ كثيرةٌ تُوقِعُ المحَقِّقَ في الخطإِ، يُمكِنُ إرجاعُ مُعظَمِها إلى الخَلَلِ في أحدِ أركانِ التحقيقِ الثلاثةِ، وهيَ: المحَقِّقُ، والمحَقَّقُ، والـمَنهَجُ.

---

(١)- تحقيق النصوص ونشرها: ٣٣.

الرُّكنُ الأوَّلُ– المُحَقِّقُ:

يَنبَغي لِمَن يَتَصَدَّى لِتحقيقِ النُّصوصِ أن يَتَّصِفَ بِصِفاتٍ كثيرَةٍ، تُعِينُهُ على التحقيقِ، أبرزُها[1]:

١– الفِقْهُ في العِلْمِ الذي يَنتَمِي إليهِ المخطوطُ، فإذا كانَ المخطوطُ صرفيًّا، أو مُشتَمِلًا على موضوعاتٍ صرفيَّةٍ، فإنَّ عليهِ أن يَكونَ فَقِيهًا في (عِلْمِ الصرفِ).

٢– الخِبْرَةُ بالعُلُومِ المساعِدَةِ، كعُلُومِ النَّحوِ، والـمُعجَمِ، والصوتِ، والعَروضِ، والبلاغةِ، حينَ يَكونُ المخطوطُ صرفيًّا، مَثَلًا.

٣– الخِبْرَةُ بالخُطُوطِ العربيَّةِ، ولا سيَّما التفريقِ بينَ الخُطوطِ المشرِقيَّةِ، والخُطوطِ المغرِبيَّةِ، كالخَطِّ الأندلسيِّ. قالَ عبدُ السلامِ هارون: «والخط الأندلسي يمتاز عن الخط المغربي بما شيع[2] فيه من الاستدارات وتداخل الكلمات وإطالة أواخر الحروف، والعناية بتنسيق الكتابة وتحسينها. ويشتركان في طريقة النقط، فالفاء لا توضع فوقها النقطة كما يضعها المشارقة، وإنما تجعل في أسفل الحرف، والقاف لا توضع فوقها نقطتان، بل توضع فوقها نقطة واحدة»[3].

٤– الخِبْرَةُ بِالبَياناتِ المكتَبِيَّةِ.

٥– الخِبْرَةُ بأُصولِ التحقيقِ.

٦– صِفاتُ الباحثِ، كالأَمانةِ، والحَذَرِ، والصَّبْرِ، والدِّقَّةِ.

فإذا لم يَتَّصِفِ المحَقِّقُ بِصِفةٍ، أو أَكثَرَ مِن هذِهِ الصِّفاتِ، فإنَّ تحقيقَهُ لن يَسلَمَ مِن الأخطاءِ، قَطعًا، كأن تَكونَ خِبْرَتُهُ بالخُطوطِ العربيَّةِ غيرَ كافِيَةٍ، فيَقَعَ

---

(١)– انظر في: أصول نقد النصوص: ٥٠–٥٣، والمنهاج: ١٧٥.

(٢)– كذا في المطبوعِ: (شيع)، والصوابُ: (يشيع).

(٣)– تحقيق النصوص ونشرها: ٢٨.

في التصحيفِ، والتحريفِ.

ولا ريبَ في أنَّ أَهَمَّ صِفةٍ يَنبَغي لِلمُحَقِّقِ أن يَتَّصِفَ بها هيَ صِفةُ (الفِقْهِ)، في العِلْمِ الذي يَنتَمِي إليهِ النصُّ، وإلّا، فإنَّ تحقيقَهُ سيَمتَلِئُ بالأخطاءِ، فيَكونُ مصدرًا مِن مصادرِ الافتِراءِ، والتَّخْطِئَةِ، والتَّضْلِيلِ.

الرُّكْنُ الثَّاني– المُحَقِّقُ:

لا رَيْبَ في أنَّ المخطوطَ الأَمثَلَ (السَّلِيمَ الصَّحِيحَ التَّامَّ الوَاضِحَ الأَصيلَ) عُنْصُرٌ مُهِمٌّ مِن عَناصِرِ التحقيقِ، وبِخِلافِهِ سيُعانِي المحَقِّقُ الآثارَ السيِّئةَ لِلمخطوطاتِ الرَّدِيئةِ، والتَّالِفةِ، والمُلَفَّقةِ، والنَّاقِصةِ، والغَامِضةِ، والفَرْعِيَّةِ، وغيرِ المصَحَّحةِ[1].

الرُّكْنُ الثَّالِثُ– المَنْهَجُ:

يَنبَغي لِلمُحَقِّقِ أن يَسلُكَ مَنْهَجًا صحيحًا سليمًا دقيقًا، في تحقيقِ المخطوطِ؛ لِيَصِلَ إلى إخراجِ الكتابِ، مُطابِقًا لِنَصِّ المؤَلِّفِ، أو مُقارِبًا لهُ.

ومِن أجلِ ذلكَ يَنبَغي لهُ أن يَعتَمِدَ على[2]:

١- جمعِ أَكبَرِ عَدَدٍ مُمكِنٍ مِن النُّسَخِ المخطوطةِ لِلكتابِ المرادِ تحقيقُهُ.

٢- التَّمَرُّسِ بِقراءةِ النُّسَخِ المخطوطةِ.

٣- المُقابَلةِ بينَ النُّسَخِ المخطوطةِ.

٣- التَّمَرُّسِ بأُسلوبِ المؤَلِّفِ.

٤- الإلْمَامِ بالموضوعاتِ التي يَتَضَمَّنُها المخطوطُ.

---

(١)- انظر في: منهج تحقيق النصوص: ٧٥-٧٦، ومناهج تحقيق التراث: ٦٦-٧٣.

(٢)- انظر في: أصول نقد النصوص: ٥٧-٦١، وتحقيق النصوص ونشرها: ٥٣-٦٤، ومناهج تحقيق التراث: ٦٠، ٧٨، ٩٠، والمنهاج: ١٧٦-١٧٧.

٥- الاستِعانةِ بالمصادِرِ العِلْمِيَّةِ المختَلِفةِ.

٦- مُراجَعةِ التحقيقِ مخطوطًا، ومطبوعًا؛ لتصويبِ الأخطاءِ، قبلَ نَشْرِ الكتابِ.

أمَّا إذا انْحَرَفَ المحَقِّقُ عن هذِهِ الأُصولِ، أو بعضِها، فلا شَكَّ في أنَّ تحقيقَهُ لن يَسلَمَ مِن الأخطاءِ، والأوهامِ، والتصحيفِ، والتحريفِ، بلْ سيَكونُ مَرْتَعًا مُخْصِبًا لها.

*** إعادةُ التحقيقِ:**

لإعادةِ التحقيقِ صُورتانِ:

الأُولى- أن يُعِيدَ المحَقِّقُ تحقيقَ كتابِهِ، بنفسِهِ، في الطَّبَعاتِ الجديدةِ، حينَ يَستَدرِكُ على نفسِهِ، ما أَخطَأَ فيهِ، مِن تحريرٍ، أو تشكيلٍ، أو تهميشٍ، معَ تصويبِ التطبيعاتِ.

وأَقرَبُ أمثلةِ هذِهِ الصورَةِ إعادةُ (د. فخرِ الدينِ قباوة) تحقيقَ كتابِ (المُمْتِعُ في التَّصْرِيفِ)، لابنِ عُصفورٍ، بِعُنوانِهِ الجديدِ: (المُمْتِعُ الكَبِيرُ)، الذي نَشَرَتْهُ مكتبةُ (لبنان ناشرون)، ببيروتَ، سنةَ ١٩٩٦م.

قالَ د. فخرُ الدينِ قباوة: «وتوالت الطبعات من هذا الكتاب، بعون الله تعالى، منسوخة مُصوَّرة دون أن يدخلها تعديل جوهريّ، وأنا أرجع إليها بالمُطالعة والمُتابعة، أرصد ما فيها من حاجة إلى الإصدار الجديد المُتقَن القويم، وأجمع المُلاحظات والمعلومات اللازمة لذلك. وكان في نشر المصادر الصرفيَّة المُتوالِية مَورِد غنيّ، أمدَّني بكثير من التوجيهات والأضواء المُيسِّرة لما أتطلّع إليه. أضف إلى هذا مُتابعتي دراسة هذا العلم وتدريسه نظريًّا وعمليًّا في الجامعات العربيَّة وغيرها، ممّا يهيئ لي مَنافذ للوضوح والدقَّة والاستيعاب. ثمَّ جاءت البادرة الطَّيِّبة من الزملاء الكرام، المُشرِفين على "دار مكتبة لبنان"، بالرغبة في إخراج الكتاب إخراجة لائقة به في الشكل والمضمون والتدقيق،

ليُصار إلى إعادة رصف حروفه وتغميره بالجودة والأناقة والغنى العلميّ السديد، فكانت فرصة سائغة، يسَّرت لي أن أجمع شتات ما تناثر لديّ من الآمال والرَّغبات والـمُراجعات، وأنصرف إلى الإخراجة القديمة الـمُكرَّرة، بالإغناء والتصويب والتسديد»[(١)].

وقالَ أيضًا: «ثمَّ رجعت إلى النصّ مرارًا بالقراءات الـمُختلِفة، لأتلمَّس مَواطِن القصور في الطبعات الماضية، ومَلامِح الضعف في مَظاهِر التحقيق والإخراج والتيسير، فتجمَّع لديّ ألوان غفيرة من ذلك، تقتضي التبصُّر والتدقيق لإجراء التعديلات اللازمة. وكان عن ذلك أن أصبح للنصِّ توزيع جديد في بعض المَواطِن، يُناسِب المُلحَقات وما تخلَّل السِّياق من لفظ، يملأ صحفة أو فقرات أو أسطرًا أو عبارات أو كلمات. ورصدت ما كان من تطبيعات وخلل في الإخراج، فقوَّمت سبيله وخلّصته من شوائبه، فإذا بي أُعيد ضبط الكلمات في النثر والشعر بما يُناسِب الواقع الثقافيّ الآن...»[(٢)].

ولَيسَتِ الإعادةُ دليلًا على التصحيحِ دائِمًا؛ فقد يُعِيدُ المحَقِّقُ طَبْعَ تحقيقِهِ؛ ولَكِنَّهُ يَخلُو مِن التصحيحِ، بل رُبَّما زادَ عليهِ أخطاءً، كما وَقَعَ في إعادةِ طبعِ كتابِ (الأُصُولُ في النَّحْوِ)، لابنِ السرَّاجِ، بتحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليّ.

قالَ د. محمود محمَّد الطناحيّ: «ومع وفرة مخطوطات كتاب (الأصول) هذا، ومعرفة أهل العلم به، فقد ظلَّ مطويًّا في زوايا المكتبات حتى هيأ الله له مَن استخرجه من مَجْثِمِه، وأقام عليه درساً للدكتوراه بكلية الآداب – بجامعة القاهرة. وهو الدكتور عبد الحسين الفتلي. ثم كانت حفاوة أهل العلم به، حين

---

(١)- الممتع الكبير، مقدّمة التحقيق: ٥.

(٢)- الممتع الكبير، مقدّمة التحقيق: ٦.

رأو[1] الجزء الأول منه مطبوعا بمطبعة النعمان، بالنجف الأشرف، بالعراق – عام ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م. والجزء الثاني منه، في العام نفسه، عن مطبعة سليمان الأعظمي ببغداد. ثم بقي جزءٌ طال انتظارُ الناس له، حتى كانت سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م وخرجت طبعةٌ كاملة للكتاب، في ثلاثة أجزاء، عن مؤسسة الرسالة ببيروت. وليس لهذه الطبعة فضيلةٌ على سابقتها، فقد كان المأمول بعد انقضاء هذه السنوات الطوال، على الطبعة الأولى، أن يعيد المحقق النظر في الكتاب، ويصلح فيه ما زاغ عنه البصر، لكنَّ أخطاء الطبعة الأولى بقيت كما هي، ثم أضيفت إليها أخطاء في الطبعة الثانية لم تكن في الأولى»[2].

والثانيةُ– أن يُعِيدَ مُحَقِّقٌ آخَرُ تحقيقَ الكتابِ. ولهذِهِ الإعادةِ صُورتانِ:

١– صُورةٌ مقبولةٌ: حينَ يَصوغُ المحَقِّقُ الثاني، نَصَّ المؤَلِّفِ، صِياغةً أَفضَلَ، مِن صِياغةِ المحَقِّقِ الأوَّلِ، فتَكونُ الصِّياغةُ الثانيةُ سليمةً مِن (أخطاءِ التحقيقِ)، التي اشتَمَلَتْ عليها الصِّياغةُ الأُولى، وسليمةً مِن أيِّ خطإٍ جديدٍ، لم تَشتَمِلْ عليهِ الصياغةُ الأُولى؛ أو تكونُ قليلةَ الخطإِ.

وأَقرَبُ أمثلةِ هذِهِ الصورَةِ إعادةُ (د. إبراهيم محمَّد عبد الله) تحقيقَ كتابِ (الإيضاحُ في شرحِ المفصَّلِ)، لابنِ الحاجِبِ، الذي نَشَرَتْهُ دارُ (سعدِ الدينِ)، بدمشقَ، سنةَ ٢٠٠٥م.

قالَ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «طبع كتاب "الإيضاح في شرح المفصل" في مطبعة العاني في بغداد بتحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، واطلعت على هذه الطبعة وكنت قد تجاوزت نصف العمل في هذا الكتاب، ولكن ذلك لم

---

(١)– كذا في المطبوعِ، والصواب: (رأوا).

(٢)– فهارس كتاب الأصول: ٧.

يحجبني عن متابعة ما بدأت به، لأن هذه النسخة زخرت بالمواضع التي لم تحظَ بالضبط والدقة، وأصابها الاضطراب والخلل في العبارة في غير ما موضع، وكثر فيها السقط المخل بالمعنى، واتصف عمل المحقق بالسرعة وعدم التثبت والصبر. وكثرت المواضع التي تحتاج إلى الضبط والتثبت والدقة...»[(١)].

وقالَ أيضًا: «وما ذكرته عن هذه النسخة شيء مما وقع فيها من الاضطراب والسقط المخلين بالمعنى، والسرعة في العمل وعدم الدقة والتثبت والتوثيق، وضربت صفحاً عن ذكر المواضع التي لحقها التصحيف والتحريف وهي كثيرة، نبهت عليها في مواطنها»[(٢)].

وكُنْتُ قد جَمَعْتُ - قبلَ سنواتٍ - أمثلةً مختَلِفةً؛ لِنَقْدِها، مِنها أمثلةٌ مِن تحقيقِ د. موسى بناي العليليِّ لكتابِ (الإيضاحُ في شرحِ المفصَّلِ)، الذي نَشَرَتْهُ مطبعةُ (العانيّ)، ببغدادَ، سنةَ ١٩٨٢م - ١٩٨٣م.

وحينَ وَقَفْتُ أخيرًا على التحقيقِ الجديدِ لهذا الكتابِ، سَرَّنِي ما رَأيتُهُ مِن دِقَّةِ المحَقِّقِ، ولا سيَّما في تحقيقِ (النُّصوصِ الصرفيَّةِ)، التي تَعْنِينا في هذا المقامِ.

٢- صُورةٌ مرفوضةٌ: حينَ يأتي المحَقِّقُ الثاني، بِحُجَّةِ إخراجِ النَّصِّ، بِصِياغةٍ أَفضَلَ، مِن الصِّياغةِ الأُولى، لَكِنَّهُ يُصَحِّحُ بعضَ الأخطاءِ، ويَغْفُلُ عن غيرِها، فيُكَرِّرُها، وقد يَزيدُ أخطاءً جديدةً.

وأَقرَبُ أمثلةِ هذِهِ الصورَةِ إعادةُ (د. رجب عثمان محمَّد) تحقيقَ كتابِ (ارتِشافُ الضَّرَبِ)، لأبي حيَّانَ الأندلسيِّ، بإشرافِ (د. رمضان عبد التوَّابِ)، سنةَ ١٩٩٤م، وهو جُزءٌ مِن أُطروحَتِهِ للدكتوراه. وقد نَشَرَتْهُ مكتبةُ (الخانجيِّ)،

---

(١)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله، مقدّمة التحقيق: ث-ج.

(٢)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله، مقدّمة التحقيق: ذ.

بالقاهرَةِ، سنةَ ١٩٩٨م. وكانَ (د. مُصطفى النَّمَّاس) قد حَقَّقَ الكتابَ نفسَهُ، ونَشَرَتْهُ مطبعةُ (المَدَنيّ)، بالقاهرَةِ، سنةَ ١٩٨٤ - ١٩٨٩م.

قالَ الـمُشْرِفُ د. رمضان عبد التوَّاب: «فإنه لا يجهل أحد مكانة أبي حيان الأندلسيّ في الدراسات العربية، وهو في النحو إمام، لا يشق له غبار، فقد جمع خبراته النحوية في كتاب كبير، سماه: "التذييل والتكميل في شرح التسهيل"، كما نثر كثيرا من مسائله في تفسيره الكبير، المسمى "بالبحر المحيط"، واختصره في هذا الكتاب، الذي نقدمه اليوم، في هذه الطبعة المحققة المدققة، التي أعدها واحد من ألمع تلامذتي، وأخلصهم للعلم، وهو ابني "الدكتور رجب عثمان". وقد نشر الكتاب من قبل نشرة سقيمة، مليئة بالسقط والتحريف والتصحيف. ويكفي أن تراجع فيها بابا كباب "الحكاية"، لتدرك أن المطبوعة أساءت إلى وجه النص إساءة بالغة، وربما تفوقت عليها المخطوطات في الضبط والإتقان. هذا إلى جانب الأوهام الكثيرة المتناثرة هنا وهناك في هذه الطبعة. وأذكر أنني كنت في يوم من الأيام، أقوم بدراسة عن الإمام السيوطي، وكتابه: "الأشباه والنظائر في النحو". فاحتجت إلى ترجمة أحد النحاة، وهو "ابن العلج"، ورأيت الناشر الأول لارتشاف الضرب، يزعم أن له ترجمة في "بغية الوعاة"، للسيوطي، فذهبت إلى الموضع الذي ذكره الناشر فيها، فلم أعثر فيه على شيء. وقد كلفني الوثوق بهذا الناشر آنذاك، وهو أخ كريم وصديق فاضل، إنفاق وجه نهار في تقليب كتاب السيوطي، صفحة صفحة، وسطرًا سطرًا، ولكنني لم أظفر ببغيتي من "بغية الوعاة"، وضاعت آمالي في الجري وراء الأوهام أدراج الرياح! ومنذ ذلك التاريخ البعيد، وقر في نفسي أن كتاب "ارتشاف الضرب"، لم يبذل فيه ناشره جهدا يليق بصاحبه، بل ملأه بالتحريفات والتصحيفات، والتعليقات المضللة هنا وهناك، فأقسمت أمام جمع من تلامذتي،

أنه لا بد من تحقيق هذا الكتاب من جديد، على المنهج العلمي الصارم في تحقيق النصوص، وذلك المنهج الذي أرسينا قواعده، منذ أكثر من ثلاثين عاما، وأخرجنا على هديه كثيرا من النصوص الصعبة، التي حققتها أنا، أو قام بتحقيقها كثير من تلامذتي المخلصين لتراثنا العربي المجيد، تحت إشراف صارم مني، وتوجيه مخلص أمين. وجاءني تلميذي "رجب عثمان"، بعد أن انتهى من رسالته للماجستير، وذكر لي أنه استخار الله العلي القدير، واستقر رأيه على البرّ بقسم أستاذه، والعمل على تحقيق "ارتشاف الضرب" من جديد. فناقشته في صعوبة العمل، وما يتطلبه من معرفة شاملة بقضايا النحو العربي، ومشكلاته المتعددة، وآراء المدارس النحوية المختلفة، وامتلاء الكتاب بالنقول الكثيرة من المؤلفات النحوية الزاخرة بالتفصيلات، والتوجيهات، والتعليلات، والتأويلات، وكثرة الشواهد الشعرية، التي تذكر بلا نسبة لقائليها أحيانا، في هذا الباب، أو ذاك من أبواب الكتاب. ولكنني كنت كلما أمعنت في صدِّه عن المضي في هذا العمل المضني الشاق، أمعن هو في التمسك بما استقر عليه رأيه، أن يكون تحقيق هذا الكتاب، في ضمن متطلبات أطروحته للدكتوراه تحت إشرافي. فوافقت، بعد أن اقتنعت بما أعلنه هذا التلميذ المخلص، من استعداد لبذل أقصى طاقته في الوفاء بمتطلبات المنهج العلمي، في تحقيق النص ودراسته. وكنت أرقب عمله عن كثب، بعد أن اقتنى مكتبة كبيرة، غنية بالمصادر الأصيلة، في النحو واللغة والشعر القديم، والدراسات الإسلامية، والنصوص الأدبية المختلفة، وغرق إلى أذنيه وسط مجلدات هذا التراث المجيد، يقرأ ويدرس، ويلتقط ما يهمه منها، ويقيده في جذاذاته، التي أحاط نفسه بها من كل جانب. وكنت أنظر إلى عمله بعين الرضا، عندما أزوره، وأرى الجذاذات تنمو وتكبر، وينمو معها عقله وفكره وحسه، وتزداد قدمه رسوخا في هذا التراث

اللغوي الضخم، وتتسع آفاق استيعابه للفكر النحوي، عند كبار النحاة العرب القدماء. وعندما نضج فكره وذوقه التحقيقي، بدأ في مقابلة نسخ الكتاب، وتصحيح ما اعوج من نصوصها، وتخريج هذه النصوص في مظانها المختلفة، والتعليق عليها ومناقشتها، على هَدْي ما جمعه في جذاذاته المصنفة، وكنت إلى جواره في كل وقت، حتى إذا انتهى من تحقيق عدة أبواب من الارتشاف، عرض عليّ ما كتب، واستمع بقلب مفتوح إلى مناقشاتي وتوجيهاتي، وملاحظاتي، وقام ببذل جهد جديد، في سبيل الوفاء بهذه التوجيهات. ولقد أحب رجب عثمان فن تحقيق التراث، وصبر على مشقاته ومتاعبه، ووصل ليله بنهاره، وهو عاكف على تصحيح نص الارتشاف، والمقابلة بين مخطوطاته، والتأمل في مشكلاته، وضبط ما أشكل من كلماته، وشرح ما غمض من عباراته، وتخريج ما جاء به من أشعار العرب وأمثالهم وحكمهم وأقوالهم، وفعل مثل ذلك مع الآيات القرآنية، والأحاديث التي وردت بالنص. كما أنه لم يضنّ بوقت أو جهد في دراسة الكتاب، وصنع فهارسه الفنية المتعددة. وقد حصل بعمله هذا على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى. وقد كنت – والحق يقال – أشفق عليه، وهو ما يزال فتى غضَّ الإهاب، حين أقبل على خوض هذه التجربة الشاقة، مع كتاب ضخم كثير المشكلات. ولكن الصبر والإخلاص، والإصرار على بلوغ الهدف، والتفاني في العمل، كل هذه الأمور يسرت الصعب. وأوصلت محقق الكتاب إلى شاطئ الأمان. واليوم يسعدني أن أقدم إلى عشاق التراث العربي، فارسًا من فرسان هذا التراث، هو الدكتور رجب عثمان، وكتابا مهما من مكتبتنا النحوية العامرة، هو كتاب ارتشاف الضرب، في هذه الطبعة الجديدة، التي تشهد بالبراعة ودقة الإخراج. لدار عريقة من دور النشر في مصر، هي مكتبة الخانجي، وناشر مثقف هو الأستاذ محمد أمين

محمد نجيب الخانجي...»[١].

وقالَ المحَقِّقُ د. رجب عثمان: «ولا مناص من أن تحقيق التراث العربي أمر ليس باليسير، بل هو يحتاج إلى صبر وأناة على ضبط النص، والوقوف على مشاكله، وبخاصة النصوص اللغوية المضطربة وغيرها، وتحقيق النصوص أقدم عليه الكثير من الناس دون أن تكون لديهم الأدوات الكافية للدخول في هذا الميدان الوعر المسالك، ولذلك يقول أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب: "ولقد تبين لي بعد نحو ربع قرن من الزمان، في علاج النصوص القديمة، وتحقيقها، ونشرها أن معرفة هذا الفن أمر لا يستغني عنه كل من عالج نصا من هذه النصوص القديمة، في بحث أو دراسة أو نشر، وقديما قالوا: لا يعرف الشوق إلا من يكابده"، وأنا أقول[٢]: لا يعرف الشوك إلا من يخوض هذا الميدان الصعب ميدان تحقيق النصوص. ولقد ظن بعض أدعياء العلم أن تحقيق النصوص ونشرها عمل هين سهل، وكان لكثرة الدخلاء على هذا الفن أثر في حكمهم هذا، وما درى هؤلاء أن المحقق الأمين قد يقضي ليلة كاملة في تصحيح كلمة، او إقامة عبارة أو تخريج بيت من الشعر، أو البحث عن علم من الأعلام في كتب التراجم والطبقات[٣]. ولكل هذا عقدت العزم على أن أتقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغويات برسالة موضوعها: "الفكر اللغوي عند أبي حيان في ضوء علم اللغة الحديث" مع تحقيق كتاب "ارتشاف الضرب"، وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع عدة أسباب أوجزها فيما يلي: أولا: ما وجدته

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان، مقدّمة المشرف: ١/٣-٤.

(٢)- القائِلُ هنا هو د. رمضان عبد التوَّاب، أيضًا، وليسَ تلميذَهُ د. رجب عثمان.

(٣)- إلى هنا يَنتَهِي كلامُ د. رمضان عبد التوَّاب. انظر في: مناهج تحقيق التراث: ٣-٤.

في نشرة سابقة للكتاب قام بها الدكتور مصطفى النماس حيث جاءت هذه النشرة مليئة بالتصحيفات والأخطاء والأوهام التي لا حصر لها مما جعلت الكتاب لا يستفاد منه كثيرا وبخاصة كتاب مثل هذا جمع فيه أبو حيان الكثير من التراث النحوي وما من باحث في اللغة إلا وهو في حاجة إليه... خامسا: ما وجدته عند أستاذي الدكتور رمضان عبد التواب من رغبة ملحة في إعادة إخراج هذا الكتاب بعد أن قرأ النشرة التي أخرجها الدكتور مصطفى النماس وفيها ما فيها من الأخطاء والأوهام والخلط وعدم ضبط النص وتخريج ما فيه وغير ذلك مما جعل النص لا يؤخذ منه عبارة أو جملة إلا وقد ملئت بالتصحيفات والتحريفات.... ويسعدني في خاتمة كلامي هنا أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب أستاذ العلوم اللغوية بآداب عين شمس والعميد السابق للكلية الذي أشرف على هذا العمل الضخم وتولى رعايته بنفسه، وما كان له أن يخرج ويستوي على سوقه إلا بفضل توجيهاته وصبره على العلم فلم يكن يضن بنصح، ولا يبخل بجهد، بل عانى كثيرا معي في تقويم النص وضبطه ومراجعته كلمة كلمة فجزاه الله خيرا على ما قدّم للعربية والحفاظ عليها من يد العابثين»[(١)].

وقالَ د. رجب عثمان أيضًا: «إنّ المنهج الذي اتبعناه هنا هو منهج صارم في تحقيق النصوص وضع أصوله وقواعده جمهرة من العلماء منهم الأستاذ عبد السلام هارون في كتابه تحقيق النصوص ونشرها وأستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين وهو منهج يقف أمام النصوص بالمراجعة على كتب التراث العربي مع بذل أقصى جهد في

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان، مقدّمة المحقِّق: ١/٧-١١.

ضبط النص والوصول به إلى درجة الصواب الذي يرضى عنه مؤلفه وبخاصة إذا كان النص نصا لغويا فإنه يتطلب مراجعة المعاجم وكتب اللغة وغير ذلك حتى يستقيم النص. وتتضح معالم المنهج في النقاط التالية: ١- ضبط ما يحتاج إلى ضبط من الألفاظ مع تحرير النص بدقة وأناة وفق القواعد الإملائية المتبعة. ٢- شرح الكلمات المبهمة في النص مع الإشارة إلى مصادرنا في هذا الشرح... ١١- مراجعة النص على المصادر الأصلية من كتب التراث والمعاجم اللغوية للوصول بالنص إلى الصواب»[(١)].

ولا رَيبَ في أنَّ (د. رجب عثمان) قد بَذَلَ جُهْدًا كبيرًا، في إعادةِ تحقيقِ الكتابِ؛ ولَكِنَّ الواقِعَ يَشهَدُ أنَّ أخطاءَهُ في تحقيقِ (النُّصوصِ الصرفيَّةِ) مِنهُ، كانَتْ كثيرةً فاضِحةً، وصريحةً واضِحةً، تُنبِئُ عن أنَّهُ وقتَها - في مرحلةِ كتابةِ أُطروحةِ الدكتوراه - لم يَكُنْ فَقِيهًا في عِلْمِ الصرفِ؛ فاشتَمَلَتْ طبعتُهُ على ما أَظهَرَ كلماتِ المحَقِّقِ، وشهادةَ مُشرِفِهِ، أَشْبَهَ بِالِادِّعاءِ الزَّائِفِ.

فَبِالمُوازَنةِ بينَ التحقيقَينِ في (النُّصوصِ الصرفيَّةِ)، نَجِدُ أنَّ التحقيقَ الثانيَ قد وَافَقَ التحقيقَ الأَوَّلَ، في كثيرٍ مِنَ الأخطاءِ، وفي الثاني مِن الأخطاءِ ما لَيسَ في الأَوَّلِ، كما أنَّ في الأَوَّلِ أخطاءً، سَلِمَ مِنها التحقيقُ الثاني.

ومِن هنا أَستَنكِرُ، أَشَدَّ الاستِنكارِ، ما في مُقدّمةِ المحَقِّقِ، ومُشرِفِهِ، مِن عِباراتٍ قاسِيَةٍ، كُلَّ القَسْوَةِ:

- «نشرة سقيمة، مليئة بالسقط والتحريف والتصحيف».

- «أن المطبوعة أساءت إلى وجه النص إساءة بالغة، وربما تفوقت عليها المخطوطات في الضبط والإتقان».

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان، مقدّمة المحقّق: ١/٥٦-٥٧.

- «لم يبذل فيه ناشره جهدا يليق بصاحبه، بل ملأه بالتحريفات والتصحيفات، والتعليقات المضللة هنا وهناك».

- «وتحقيق النصوص أقدم عليه الكثير من الناس دون أن تكون لديهم الأدوات الكافية للدخول في هذا الميدان الوعر المسالك».

- «ولقد ظن بعض أدعياء العلم أن تحقيق النصوص ونشرها عمل هين سهل».

- «وكان لكثرة الدخلاء على هذا الفن أثر في حكمهم هذا».

- «ما وجدته في نشرة سابقة للكتاب قام بها الدكتور مصطفى النماس حيث جاءت هذه النشرة مليئة بالتصحيفات والأخطاء والأوهام التي لا حصر لها مما جعلت الكتاب لا يستفاد منه كثيرا».

- «بعد أن قرأ النشرة التي أخرجها الدكتور مصطفى النماس وفيها ما فيها من الأخطاء والأوهام والخلط وعدم ضبط النص وتخريج ما فيه وغير ذلك مما جعل النص لا يؤخذ منه عبارة أو جملة إلا وقد ملئت بالتصحيفات والتحريفات».

ومِن أَقبَحِ أمثلةِ هذِهِ الصُّورَةِ: (التحقيقُ المسروقُ)؛ فيأتي بعضُهم إلى كتابٍ قد حُقِّقَ مِن قبلُ، فيَسرِقُ ما فيهِ، ورُبَّما زادَ أشياءَ، هنا وهناكَ؛ ليُوهِمَ القارئَ أنَّهُ جاءَ بشيءٍ جديدٍ، وأنَّهُ لم يَطَّلِعْ على التحقيقِ القديمِ.

والغريبُ أن تَجِدَ (المحَقِّقَ الجديدَ) يَنقُلُ أخطاءَ (المحَقِّقِ القديمِ)، بِالحرفِ الواحدِ، وبِالحركةِ الواحدةِ، وهو لا يَعي أَنَّهُ بِذلكَ سيَكونُ مِن المفضوحِينَ، كَحَاطِبِ لَيلٍ، يَجمَعُ الغَثَّ والسَّمِينَ، وهو لا يَدْرِي أنَّ مَرْتَعَهُ وَخِيمٌ.

وأَقرَبُ الأمثلةِ على (التحقيقِ المسروقِ): تحقيقُ (محمَّد عبد القادر عطا)، و(طارق فتحيّ السيِّد)، لكتابِ (شرحُ التَّسهيلِ)، لابنِ مالكٍ، الذي نَشَرَتْهُ دارُ (الكُتُبِ العِلميَّةِ)، ببيروتَ، سنةَ ٢٠٠١م.

والغريبُ أن يَسْكُتَ المحَقِّقانِ في (مُقدّمةِ التحقيقِ)، عن ذِكْرِ أيِّ إشارَةٍ إلى التحقيقِ الأصيلِ، لِلكتابِ نفسِهِ، أَعني تحقيقَ (د. عبد الرحمن السيّد)، و(د. محمَّد بدويّ المختون)، الذي نَشَرَتْهُ دارُ (هَجَرٍ)، بالجِيزَةِ، سنةَ ١٩٩٠م.

والأَغرَبُ مِن ذلكَ أن يَمْتَلِئَ التحقيقُ الجديدُ بأخطاءِ التحقيقِ القديمِ، بالحرفِ الواحدِ، وبالحركةِ الواحدةِ، فلا تَجِدُ - غالِبًا - فَرْقًا بينَ النَّصَّينِ، حتَّى في التطبيعاتِ، فهيَ مُتَطابِقةٌ؟!

وأَسوَأُ مِن هذا المثالِ تحقيقُ (محمَّد عثمان) لكتابِ (الأُصُولُ في النَّحْوِ)، الذي نَشَرَتْهُ (المكتبةُ الثقافيَّةُ الدينيَّةُ)، بالقاهرَةِ، سنةَ ٢٠٠٩م.

لَقَدْ خَلا هذا التحقيقُ الجديدُ مِن أيِّ إشارَةٍ إلى التحقيقِ الأصيلِ، أَعني تحقيقَ (د. عبدِ الحُسينِ الفتليّ)، الذي نَشَرَتْهُ (مؤسَّسةُ الرسالةِ)، ببيروتَ، سنةَ ١٩٨٥م؛ ولَكِنَّ مُحَقِّقَهُ لم يَأْلُ جُهْدًا، في النَّسْخِ مِن التحقيقِ القديمِ، حتَّى التطبيعاتُ، وغيرُها مِن الأخطاءِ، سَرَقَها كما هيَ، وهو لا يَعِي أنَّ في ذلكَ افتضاحَ أَمرِهِ.

قالَ (محمَّد عثمان) في مقدّمةِ تحقيقِهِ: «قمنا بالاستعانة بالله سبحانه وتعالى بالقيام بالتالي[1] في تحقيقنا للكتاب: ١- الرجوع إلى نسخة خطية للكتاب وهي من الخزانة العامة بالرباط وتقع في ٣٦٢ ورقة، ومتوسط عدد الأسطر في كل ورقة (١٣) سطرًا، وهي نسخة جيدة، كُتبت بقلم نسخي نفيس، قد تعود إلى القرن السابع، وعلى حواشيها بعض التصحيحات والتعليقات التي أفادتنا كثيرا في تحقيقنا لهذا الكتاب. ٢- مطابقة نص الكتاب مرتين مطابقة دقيقة. ٣- الاهتمام بضبط النص وتقويمه، ووضع علامات الترقيم

---

(١)- عبارةُ «قمنا... بالقيام بالتالي» ركيكةٌ كُلَّ الرَّكَّةِ!

المناسبة... هذا هو جهد المقل، وإني أسأل الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وُفقت في إخراج هذا الكتاب، ونسأل الله تعالى النفع به...»[1].

ولِتحقيقِ كتابِ (الكُنَّاش)، قِصَّةٌ أَليمةٌ، معَ السَّرِقاتِ، رَوَاها المحَقِّقُ الأصيلُ لِلكتابِ (د. رياض الخوَّام)، فقالَ في مقدّمةِ تحقيقِهِ: «وقع إلي كتاب الكنَّاش في النحو والصرف لأبي الفداء المؤرخ إسماعيل بن علي المتوفي[2] سنة ٧٣٢هـ، مطبوعاً بتحقيق نخبة متميزة من الأساتذة كما ورد في المقدمة وهم: د. علي الكبيسي، ود. صبري إبراهيم السيد ومراجعة أ. د. عبد العزيز مطر. وهذا الكتاب في الأصل مخطوط انتهيت من دراسته وتحقيقه عام ١٩٨٤م، ونلت به درجة الدكتوراة[3] بتقدير "الشرف الأولى" وذلك من جامعة الإسكندرية، بإشراف الأستاذ الدكتور طاهر حمودة - حفظه الله، ونوقشت الرسالة من قبل الأستاذ عبد السلام هارون يرحمه الله. والأستاذ الدكتور عبده الراجحي - أَمدَّ الله في عمره - وقلت لنفسي حين قرأت العنوان: لعل النخبة قد عثرت على نسخة أخرى غير النسخة الوحيدة التي اعتمدت عليها، تلك التي عثرت عليها في دار الكتب المصرية، مما دفعها إلى تحقيقه مرة ثانية، وألفيت بعد المقارنة أن هذه النخبة قد اعتمدت على النسخة نفسها، وقامت بالسطو على رسالتي بعجرها وبجرها وفق خطة محكمة حيكت بليلٍ مظلم، فأتت على أركان الرسالة العلمية دون وازعٍ من دين أو خلق، وقد بيّنت النخبة في المقدمة دور كل واحد منها، فزعمت أن توزيع العمل قد تم على النحو الآتي:

---

(١)- الأصول في النحو، تحقيق محمَّد عثمان، مقدّمة التحقيق: ١/٣٥.

(٢)- كذا في المطبوعِ، والصوابُ: (المتوفَّى)، بالألفِ، لا بالياءِ.

(٣)- كذا في المطبوعِ، والصوابُ: (الدكتوراه)، بالهاءِ، لا بالتاءِ.

١- قام الدكتور علي الكبيسي بكتابة ترجمة للمؤلف، ونبذة عن الكتاب، وحقق المخطوطة من أولها إلى نهاية القسم الأول من أفعال المقاربة، وصنع الفهرس الخاص بهذا القسم، شواهد وموضوعات. ٢- وقام الدكتور صبري إبراهيم السيد بنسخ المخطوطة كاملة، وتحقيق الجزء الذي يبدأ من أفعال المقاربة، إلى آخرها، وصنع الفهرس الخاص بهذا القسم، ونسقنا بين القسمين كما قالوا. ٣- قام الأستاذ الدكتور عبد العزيز مطر بمراجعة التحقيق والفهارس. والذي وصلت إليه بعد اطلاعي على عملهم، ومقارنته بصنعي في الرسالة هو أن الجميع مشترك في هذه الجريمة، لأن أدلة السرقة تطولهم جميعاً، وتطوِّق أعناقهم كلهم، وقد نشرت هذه الأدلة موجزةً في جريدة المدينة (ملحق التراث) عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ثم تقدمت بها مفصَّلَةً إلى دار المجد في الرياض، التي عزمت على إنشاء موسوعة السرقات العلمية، مرفقاً معها نماذج مصورة، ونسخة من رسالة الدكتوراه، وصورة من الكتاب المطبوع في قطر، وصورة من مخطوط الكناش، وبعد عرض هذه الأدلة على أربعة محكمين، فازت بالجائزة الثانية، وارتأيت أن أنشرها فاختصرتها على النحو الآتي...»[١].

وثَمَّةَ تحقيقٌ آخَرُ لِكتابِ (الكُنَّاش)، لم يُشِرْ إليهِ (د. رياض الخوَّام) هو تحقيقُ (د. جودة مبروك). والغريبُ أنَّ (د. جودة مبروك) لم يُشِرْ إلى تحقيقِ (د. رياض الخوَّام)؛ فقد قالَ في مقدّمة تحقيقِهِ: «والحقُّ أن هذا العمل الذي أقدِّمه للباحث العربي كان الجزء الثاني من رسالتي للماجستير، التي شَرُفَتْ بإشراف علم من أعلام الدراسات اللغوية في مصر؛ وهو المرحوم الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب العميد السابق لآداب عين شمس،

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام، مقدّمة التحقيق: ١/٧٥-٧٦.

أسكنه الله فسيح جناته، وبارك له في ذريته وتلاميذه، ولقد ناقشها علمان من أعلام اللغة؛ الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم عبادة العميد السابق لآداب بنها – حفظه الله –، والمرحوم الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحي الطيب الذكر، وصاحب الأيادي الكثيرة عليَّ، أَعُدُّ منها ولا أعدِّدُها، كما قال هو عن شيخه، فرحمة الله عليه. ولقد حانت لي الفرصة، فوقفت مرةً أخرى على الكتاب، فأعدت مراجعته وتنقيحه؛ لأقدِّمه إلى المكتبة العربية في ثوب جديد؛ فزدْتُ متْنَه ضبطًا وتحقيقًا، وأضفت إلى هوامشه هوامش تجلِّي النص وتشرح غامضه»[(١)].

وواضِحٌ أنَّ تحقيقَ (د. رياض الخوَّام) قد سَبَقَ تحقيقَ (د. جودة مبروك)؛ فالأوَّلُ كانَ سنةَ ١٩٨٤م، والثاني كانَ سنةَ ١٩٩٧م.

ويُمكِنُ أن نُدرِكَ سَبَبَ إغفالِ (د. رياض الخوَّام) الإشارةَ إلى تحقيقِ (د. جودة مبروك)، وهو أنَّ (د. جودة مبروك) لم يُبادِرْ إلى نَشْرِ تحقيقِهِ في كتابٍ؛ ولذلكَ يُستَبعَدُ اطِّلاعُ (د. رياض الخوَّام) عليهِ؛ ولكنَّ الذي أَستَغرِبُهُ، وأَستَعجِبُهُ أن يُعادَ تحقيقُ الكتابِ، بعد ثَلاثَ عَشْرَةَ سنةً، في مِصرَ نفسِها، بالاعتِمادِ على (النُّسخةِ المخطوطةِ الوحيدةِ) نفسِها، ولا يُشارُ إلى التحقيقِ الأوَّلِ، لا مِن قريبٍ، ولا مِن بعيدٍ.

وقد أَغفَلَ المحَقِّقُ الثاني (د. جودة مبروك) الإشارةَ إلى التحقيقِ الأوَّلِ، حينَ أَخرَجَ الكتابَ مطبوعًا، وبينَ يَدَيَّ الآنَ نُسخةٌ مِن الطبعةِ الثانيةِ مِن تحقيقِهِ، أَصْدَرَتْهَا مكتبةُ (الآدابِ)، بالقاهرَةِ سنةَ ٢٠٠٥م، وهيَ تَخلُو مِن الإشارَةِ إلى التحقيقِ الأوَّلِ، الذي ظَهَرَ مطبوعًا، في كتابٍ، قبلَ ذلكَ؛ وبينَ

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك، مقدّمة التحقيق: ٥-٦.

يَدَيَّ الآنَ نُسخةٌ مِن تحقيقِ (د. رياض الخوَّام)، أَصْدَرَتْهَا (المكتبةُ العصريَّةُ)، ببيروتَ - صيدا، سنةَ ٢٠٠٤م.

فالغريبُ العجيبُ أن يَخْلُوَ التحقيقانِ مِن إشارَةٍ بعضِهما إلى بعضٍ، ولو في الطَّبَعاتِ المتَأَخِّرَةِ مِنهُما؟!

وثَمَّةَ صورةٌ مِن صُوَرِ (التحقيقِ المسروقِ)، يَتَجَنَّبُ فيها السُّرَّاقُ كِتابةَ كلمةِ (تحقيق) على صفحةِ العُنوانِ، ويَكتُبونَ بَدَلًا مِنها عبارةً أُخرى، مِثلَ: (علَّقَ عليهِ ووَضَعَ حواشِيَهُ وفهارِسَهُ)؛ خَشْيَةَ اتِّهامِهم بالسَّرِقَةِ. وهيَ حِيلَةٌ لا تُغَيِّرُ مِنَ الواقعِ شيئًا؛ لأنَّ السارِقَ سيَتَجَنَّبُ كتابةَ اسْمِ (المحَقِّقِ الأصيلِ)، على صفحةِ العُنوانِ؛ فيَظُنُّ القارئُ الذي لا يَتَحَقَّقُ، أنَّ هذِهِ العبارَةَ مُرادِفةٌ للتحقيقِ؛ فتَكونُ السَّرِقَةُ مَستورةً.

وبعدَ عَقْدٍ، أو عُقُودٍ، تَنْفَدُ نُسَخُ (التحقيقِ الأَصيلِ)، وتَنْعَدِمُ؛ وتَنْتَشِرُ نُسَخُ (التحقيقِ المسروقِ)، فيَنْشَأُ جِيلٌ جديدٌ، لا عِلْمَ لهُ بتلكَ الجريمةِ، ولا فَرْقَ عِندَهُ بينَ طبعةٍ أصيلةٍ، وطبعةٍ دَعِيَّةٍ، بل إنَّ الدَّعِيَّةَ عِندَهُ أَفضَلُ؛ بِسَبَبِ جَمالِ الإخراجِ الطباعِيِّ، وجَوْدَتِهِ.

الفصلُ الأوَّلُ

أخطاءُ التحريرِ

التحريرُ: مصدرُ الفعلِ المزيدِ (حَرَّرَ)، يُقالُ: (حَرَّرتُ الشيءَ)، بمعنى: (خَلَّصْتُهُ)، بأَنْ (جَعَلْتُهُ حُرًّا)، أي: (خَالِصًا). قالَ ابنُ فارسٍ: «الحاء والراء في المضاعف له أصلان: فالأوّل ما خالف العُبودِيّة وبَرِئ من العيب والنَّقص. يقال هو حُرٌّ بيِّنُ الحَرُوريّة والحُرِّيّة. ويقال طِينٌ حُرٌّ: لا رمْل فيه...»[1].

فتحريرُ النَّصِّ، مَثلًا، يَعني كِتابَتَهُ (خَالِصًا) مِنَ الخطإِ، والاشتِبَاهِ، والزيادةِ، والنقصِ، أي: تخليصَهُ مِنها؛ وذلكَ بِكِتابةِ الصوابِ، دُونَ ما سِواهُ. جاءَ في العينِ: «وتحرير الكتاب: إقامةُ حُروفه وإصلاحُ السَّقَط»[2].

وإقامةُ الشيءِ بمعنى: (جَعْلِهِ قائِمًا: مُستَقِيمًا)، أي: (جَعْلِهِ صَوابًا). جاءَ في اللسانِ: «أَقَمْتُ الشيء وقَوَّمْته فَقامَ بمعنى اسْتَقام، قال: والاسْتِقامة اعتدال الشيء واسْتِواؤه»[3].

وتَكَلَّمَ الصوليُّ على (تحريرِ الكِتابِ)، وبَيَّنَ أَصلَ الاشتِقاقِ، فقالَ: «تحرير الكتاب خلوصه كأنه خلص من النسخ التي حرر عليها: وصفا عن كدرها... قد صار الغلام حراً خلص من العبودية. ورجل حر خالص من العيوب. وطين حر خالص من الحمأة والرمل...»[4].

---

(١)- مقاييس اللغة: ٦/٢.

(٢)- العين: ٢٥/٣، وانظر في: الصحاح: ٦٢٩/٢، والمحكم، الطبعة الجديدة: ٣٦٦/٢.

(٣)- لسان العرب: ٤٩٨/١٢.

(٤)- أدب الكُتَّاب: ١٥٦-١٥٧.

واستَعمَلَ بعضُ المحقِّقِينَ مُصطَلَحَ (التحريرِ)، ومِن عِباراتِهم في ذلكَ:

أ- «فقمت بتحرير النص، والتزمت الدقة والأناة والأمانة العلمية، فصوّبت بعض الأخطاء الإملائية وفق قواعد الإملاء الحديثة السائدة»[1].

ب- «حاولنا أنّ نكون مقتَصِدِين أشدَّ الاقتصاد في التّعليق على النّصّ؛ لأنّنا مؤمنون بأنّ الاستكثار في هذا الجانب سيكون على حساب تحرير النَّصِّ وتحريره من التّصحيفات والتّحريفات؛ ولأنّ الهدف من القراءة والضَّبْط هو محاولة إخراج النَّصِّ بصورة صادقة كما وَضَعَه مؤلِّفه كَمًّا وكيفًا، بقَدْرِ الإمكان، فالغاية القُصوى من قراءتنا هي تحرير النّصِّ، ومحاولة فهمه فهما صحيحًا، ومع ذلك فلقد سمحنا لأنفسنا بالتّعليق على بعض المواضع ممّا رأينا أنَّه يخدم النّصُّ ويقرّبُه من الباحثين»[2].

ومِن هنا نُدرِكُ أنَّ أخطاءَ التحريرِ هيَ الأخطاءُ المتعَلِّقةُ بِكتابةِ الحُروفِ، وما يَتَرَكَّبُ مِنها، مِن كلماتٍ، وعِباراتٍ، وجُمَلٍ؛ ولها صُوَرٌ رئيسةٌ، هيَ:

١- التصحيفُ.

٢- التحريفُ.

٣- التقديمُ والتأخيرُ.

٤- الزيادةُ والنقصُ.

---

(١)- المفتاح، مقدّمة التحقيق: ١٧.

(٢)- المسالك في شرح موطَّأ مالك، مقدّمة التحقيق: ١/٢٨٧.

الصورةُ الأُولى– التصحيفُ:

التصحيفُ: هو أنْ يُخطِئَ كاتبُ النصِّ في نَقْطِ الحُروفِ، مَوضِعًا، أو عددًا، أو مَوضِعًا وعددًا، كأنْ يَضعَ نُقطةً تحتَ الحاءِ، فتَصيرَ جيمًا، فيَكتُبَ (الجَمَل) بدلًا مِن (الحَمَل)، أو يَضعَ نُقطةً فوقَ الحاءِ، فتَصيرَ خاءً، فيَكتُبَ (الخُمْرَة) بدلًا مِن (الحُمْرَة)، أو يَفعلَ العكسَ، كأنْ يَحذِفَ النُّقطةَ مِن الزايِ، فتَصيرَ راءً، فيَكتُبَ (الـمَعَرَّة) بدلًا مِن (الـمَعَزَّة)، أو يَزيدَ في عددِ النُّقَطِ، فيَكتُبَ (قَيْل) بدلًا مِن (قَبْل)، أو يَنقُصَ، فيَكتُبَ (تَمَّ) بدلًا مِن (ثَمَّ)(١).

ومِن أمثلةِ التصحيفِ:

* **بينَ الهمزةِ والنونِ**(٢):

١– جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَشِنْذَأرَة، والنِّئْدِلان»(٣).

والصوابُ: (شِئْذَارَة) بهمزةٍ بينَ الشينِ والذالِ؛ فالكلامُ هنا على الهمزةِ المزيدةِ، وكلمةُ (شِنْذَأرَة) – بهمزةٍ بينَ الذالِ والراءِ – غيرُ مُستَعمَلةٍ(٤)، والمستَعمَلُ (شِنْذَارَة) بألفٍ لَيِّنةٍ بينَ الذالِ والراءِ، وهي تَخلو مِن الهمزِ.

قالَ ابنُ الشجريِّ: «وكذلك حذفوا النونَ من قولهم: "شِنْذارة"، وهو

---

(١)– انظر في: تحقيق النصوص ونشرها: ٦٧.

(٢)– الهمزةُ والنونُ عُمومًا مُتخالِفتانِ في الرَّسْمِ؛ ولكنْ في حالِ الهمزَةِ المكتوبةِ على الياءِ، غيرِ المنقوطةِ، يَتقارَبُ الرسمانِ؛ فيكونُ الفارقُ بينَهُما، كالفارقِ بينَ الياءِ والنونِ، مثل: (ذئب، ذيب، ذنب).

(٣)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٩٥/١.

(٤)– الأصلُ أن يُستَعمَلَ مصطلحُ (الكلمةِ) للدلالةِ على المستعمَلِ فقط، بخلافِ المهمَلِ، ولكنَّني اضْطُرِرْتُ – في هذا الكتابِ – إلى إطلاقِ مصطلحِ (الكلمةِ) على غيرِ المستعمَلِ أيضًا.

السيِّئ الخلُق، وعوَّضوا منها الهمزة، فقالوا: شِئْذارة»[١].

وقالَ أبو عليٍّ القيسيُّ: «الشاهد فيه: قوله: "شِنْذَارَةٌ" بالنون، فدَلَّ أَنَّ الهمزةَ في "شِئْذَارة" زائدة»[٢].

وجاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وشذأرة والتئدلإن»[٣]. والتاءُ والهمزةُ في (التئدلإن) مِن التطبيعاتِ (أخطاءِ الطباعةِ)؛ بدلالةِ مجيءِ الصوابِ في الهامشِ (١). أمَّا تحريرُ كلمةِ (شذأرة)، فقد يَكونُ تطبيعًا، أو يَكونُ مِن أخطاءِ المحَقِّقِ.

* **بينَ الهمزَةِ والياءِ:**

٢- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «وقيل: كلبة مُجرِئة؛ وامرأة مُصْبِية، مع قولهم: مُجْرٍ ومُصْبٍ»[٤].

الصوابُ: (مُجْرِيَة) مثلُ: (مُصْبِيَة)؛ لأنَّ الكلامَ على إلحاقِ علامةِ التأنيثِ، معَ أنَّ كلمتَي (مُجْرٍ ومُصْبٍ) تُستَعمَلانِ لِلمُؤنَّثِ.

قالَ الفرَّاءُ: «وقد يدخلون الهاء في ذوات الياء والواو، أكثر مما يدخلونها في غيرهما؛ يقولون: "كلبة مُجْرٍ ومُجْرِية" و"امرأة مُصْبٍ ومُصْبِية"، للتي معها الصبيان؛ وإنما دخلت الهاء هنا؛ لأن الحرف تحذف منه الياء، فكأنهم كرهوا سقوط الهاء مع الياء»[٥].

وقالَ الجوهريُّ: «لأنَّ العرب تقول رجلٌ أَيِّمٌ وامرأةٌ أَيِّمٌ، ورجلٌ عانسٌ

---

(١)- أمالي ابن الشجريّ: ١٦٧/٢، وانظر في: المنتخب: ١٨٩/١، والتكملة: ٥٥٦.

(٢)- إيضاح شواهد الإيضاح: ٨٩٣/٢.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٩٦/١.

(٤)- المساعد: ٣٠٢/٣.

(٥)- المذكَّر والمؤنَّث، الفرَّاء: ٥٨-٥٩، وانظر في: المذكَّر والمؤنَّث، أبو حاتم السجستانيّ: ٧٠.

وامرأةٌ عانسٌ، مع الاشتراك، وقالوا امرأةُ[١] مُصْبِيَةٌ وكلبةٌ مُجْرِيَةٌ، مع غير الاشتراك»[٢].

وقالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: «وقد يجيء هذا الباب بالتاء أيضًا، نحو ناقة مُتْلٍ ومُتْلية للتي يتلوها ولدها، وكلبة مُجْرٍ ومُجْرِية للتي لها جَرْو، وإنما أثبتوا الهاء في الناقص خوف الإجحاف بحذف علم التأنيث ولام الكلمة في المنون»[٣].

*** بينَ الباءِ والياءِ:**

٣- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وأهمل فَيْعِل في الصحيح إلّا ما ندر من يَيْئِس، وَصَيْقِل اسم امرأة»[٤].

الصوابُ: (بَيْئِس) بالباءِ، لا (يَيْئِس) بالياءِ؛ لأنَّ كلامَ المُصَنِّفِ هنا، في أبنيةِ الأسماءِ، لا في أبنيةِ الأفعالِ.

قالَ ابنُ جِنِّي: «فإن قلت فقد قرأ الأعمش بعذاب بَيْئِس، فإنما ذاك لأن الهمزة وإن لم تكن حرف علّة فإنها معرّضة للعلَّة، وكثيرة الانقلاب عن حروف العلة، فأجريت (بَيْئِس) عنده مُجرى سيِّد، وهيِّن، كما أجريت التجزئة مجرى التعزية في باب الحذف والتعويض»[٥].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وأهمل فَيْعِل في

---

(١)- كذا في المطبوعِ: (امرأةُ) بالضمِّ، بلا تنوينٍ، والصوابُ بتنوينِ الضمِّ.

(٢)- الصحاح: ١٦٧٧/٤، وانظر في: ديوان الأدب: ١٠١/٤.

(٣)- شرح شافية ابن الحاجب: ١٨٢/٢.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٩١/١.

(٥)- الخصائص: ٣٤٢، وانظر في: إعراب القرآن، النحَّاس: ١٥٩/٢، والممتع الكبير: ٦٣، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١١٤٥/٣.

الصحيح إلا ما ندر من بَيْئس وصيقل اسم امرأة»[١].

٤- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَسَرْطَم، وَصَلْقَم، وَضَيْثَم»[٢].

ثَمَّةَ كلِمتانِ مُتقارِبَتانِ في الرَّسْمِ، هما: (ضَيْثَم، وضَبْثَم)؛ ولكنَّ المقامَ يدلُّ دلالةً قاطعةً على أنَّ أبا حيَّانَ أرادَ كلمةَ (ضَبْثَم) بالباءِ، لا (ضَيْثَم) بالياءِ.

فالكلامُ هنا على الميمِ الزائدةِ، في آخرِ الكلمةِ، وكلمةُ (ضَبْثَم) مِن مادَّةِ (ضبث)، والميمُ زائدةٌ، بخلافِ كلمةِ (ضَيْثَم) بالياءِ، فهيَ مِن مادَّةِ (ضثم)، والياءُ هيَ الزائدةُ.

قالَ الجوهريُّ: «الضَيْثَمُ: الأسد، مثل الضيغم، أبدل غينُه ثاءً، وفي أصحاب الاشتقاق من يقول: هو الضَبْثَمُ بالباء، وهو من الضَبْثِ، وهو القبض، والميم زائدة»[٣].

وقالَ نَشوانُ الحِميريُّ: «يقال: الضَّبْثَمُ: الأسد. والضَّبْثَم: الشديد. ويقال: هو من الضبث والميم زائدة وبناؤه: فَعْلَم، ويقال: إنما هو الضَّيثم، على: فيعل، من الضاد والياء»[٤].

أمَّا ما جاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النَّمَّاس: «وسَرْطَم وصَلْقَم وصَيْيَم»[٥]، وصَيْيَم»[٥]، فلا ريبَ في أنَّهُ خطأٌ فادحٌ.

٥- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحميدِ السيِّد طلب لكتابِ (المبدع): «والإِبهام:

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٩٣/١.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢٠٠/١.

(٣)- الصحاح: ١٩٧٠/٥.

(٤)- شمس العلوم: ٣٩١٤/٦.

(٥)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٩٨/١.

وهو أن يُريك أنهُ في حالٍ ليسَ فيها: تَغَافَلْتُ»[1].

مُصْطَلَحُ (الإيْهامِ) أَرجَحُ مِن مُصْطَلَحِ (الإبْهامِ) في هذا المقامِ؛ لأنَّ معنى (الإبْهامِ) غُمُوضٌ تامٌّ، أمَّا (الإيْهامُ)، فإظهارُ شيءٍ، وإخفاءُ شيءٍ، وفي كتابِ (الْمُمْتِع)، لابنِ عُصفورٍ وَرَدَ مُصْطَلَحُ (الإيهامِ)، لا مُصْطَلَحُ (الإبهامِ)، وكتابُ (المُبْدِع) مُلَخَّصٌ مِن كتابِ (المُمْتِع).

قالَ ابنُ عُصفورٍ: «والثالث الإيهام: وهو أن يُرِيَكَ أنه في حال ليس فيها. كقولك: تَغافَلتُ وتَعامَيتُ وتَناعَستُ وتَجاهَلتُ، أي أَظهرتُ ذلك، وإنْ لم أكن في الحقيقة موصوفًا بذلك»[2].

٦- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحميدِ السيّد طلب لكتابِ (المبدع): «وسَرَوْمَطٌ، وشَفَلَّحٌ وعَدَيَّسٌ خامِسُها»[3]. وفي الهامشِ (١٢): «العديس: صفة للشديد الخلق من الابل ووزنه (فَعَلَّلٌ)، وفي المخطوطة ب (عدبس) بالباء».

الصوابُ: (عَدَبَّس) بالباءِ، لا (عَدَيَّس) بالياءِ. قالَ سيبويهِ: «وإنّما ثقّلتَ الواو التي أَلحقتْ بنات الثلاثة بالأربعة كما ثقَّلت باء عَدَبَّسٍ ونون عَجَنَّسٍ»[4].

وقالَ أيضًا: «وتلحق من موضع الثالث فيكون الحرف على [مثال] فَعَلَّلٍ في الاسم والصفة. فالاسم: الشَّفَلَّح، والهَمَرَّجة، [والغَطَمَّش]. والصفة: العَدَبَّس، والعَمَلَّس، والعَجَنَّس»[5].

---

(١)- المبدع: ١٠٩.

(٢)- الممتع الكبير: ١٢٥.

(٣)- المبدع: ٩٢.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٤٣٠.

(٥)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٩٨.

وقالَ ابنُ دُريدٍ: «وجمل عَدْبَس وعَدَبّس: شديد وثيق الخلق»[(١)].

وقالَ ابنُ جِنّي: «ولهذا ما كانت النون في (عَجَّنسٍ)[(٢)] و(هجنع) كباء (عَدَبَّسٍ) ولامي (شَلَعْلَع)...»[(٣)].

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: «وعلى فَعَلَّل: ويكون فيهما. فالاسم: شَفَلَّح. والصفة: عَدَبَّس»[(٤)].

* بينَ التاءِ والثاءِ:

٧- جاءَ في تحقيقِ محمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحيّ السيِّد لكتابِ (شرح التسهيل): «وكون فَعِيل للأصوات كالصهيل والنهيث والهدير والصفير»[(٥)].

ليسَ في العربيَّةِ: (النهيث) بالثاءِ، بل فيها: (النَّهِيت) بالتاءِ. جاءَ في العينِ: «النَّهيتُ: صوت الأسد [وهو] دون الزّئير. وقد نَهَتَ يَنْهِتُ»[(٦)].

وقد يكونُ المرادُ هو (النَّهِيقَ)، ففي لوحةِ مفاتيحِ الطباعةِ نَجِدُ مِفتاحَ القافِ ومِفتاحَ الثاءِ مُتَجاوِرَينِ، فليسَ بعيدًا أن يكونَ (الطبَّاعُ) قد غَفَلَ، فضَغَطَ على مفتاحِ (الثاءِ)، بدلًا مِن مفتاحِ (القافِ).

وقد جاءَ في تحقيقِ د. عبد الرحمن السيِّد، ود. محمَّد بدويّ المختون لكتابِ (شرح التسهيلِ): «وكون "فَعِيل" للأصوات: كـ"الصَّهيل والنهيق والهدير

---

(١)- جمهرة اللغة: ١١١٨/٢، وانظر في: ديوان الأدب: ٨٨/٢، والصحاح: ٩٤٧/٣.

(٢)- كذا في المطبوع: (عَجَّنس) بتشديدِ الجيمِ، وهو تطبيعٌ، والصوابُ: (عَجَنَّس) بتشديدِ النونِ.

(٣)- الخصائص: ٢٨٧، وانظر في: شرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ١٩٧/٤، وشرح شافية ابن الحاجب: ٣٦٥/٢، والممتع الكبير: ١٠٥.

(٤)- الممتع الكبير: ١٠٥.

(٥)- شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٣٢٤/٣.

(٦)- العين: ٣٤/٤، وانظر في: جمهرة اللغة: ٤١٢/١، والصحاح: ٢٦٩/١.

والصفير»[1].

٨- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَفَعْيَل: ضَهْيَد وَعَثْيَر. وقال ابن جني: هما مصنوعان»[2]. وجاءَ فيهِ أيضًا: «وندر (فَعْيَل) مثاله ضَهْيَد، وَعَثْيَر، وقال ابن جني: هما مصنوعان»[3].

الصوابُ: (عَتْيَد) بالتاءِ والدالِ، لا (عَثْيَر) بالثاءِ والراءِ، فاجتَمَعَ في هذا المثالِ التصحيفُ، والتحريفُ. والدليلُ قولُ ابنِ جِنِّي: «وضَهْيَد: اسم موضع. ومثله عَتْيَد. وكلاهما مصنوع»[4].

فالمنقولُ في الدلالةِ على الموضعِ هو (عَتْيَد)، لا (عَثْيَر). قالَ ياقوتُ الحَمَويُّ: «ضَهْيَدُ: بالفتح ثمّ السكون، وياء مثناة من تحت مفتوحة، ودال مهملة؛ يقال: ضَهَدَه إذا قهره؛ وضهْيد: موضع، قال ابن جني: ومن فوائت الكتاب ضهيد اسم موضع ومثله عَتْيَد، وكلاهما مصنوع، وقد ورد في الفتوح في ذكر فلاة بين حضرموت واليمن يقال لها ضهيد، فعلى هذا ليست بمصنوعة»[5].

وقالَ أيضًا: «عَتْيَدٌ: بفتح أوله، وسكون ثانيه، وياء مثناة من تحت مفتوحة، ودال مهملة: اسم موضع، وهو أحد فوائت الكتاب وما أُراه إلا مرتجلاً»[6].

---

(١)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٣/٤٧٠، وانظر في: تمهيد القواعد: ٨/٣٧٨٩.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٦١-٦٢.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٩٢.

(٤)- الخصائص: ٧٧٩.

(٥)- معجم البلدان: ٣/٤٦٤.

(٦)- معجم البلدان: ٤/٨٣.

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: «وعلى فِعْيَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: عِثْيَر. والصفة نحو: طِرْيَم. وعلى فُعْيَل: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: عُلْيَب. فأمّا ضَهْيَد وعَتْيَد فهما - فيما زعم أبو الفتح - مَصنوعان، فلا يُلتفت إليهما فيُجعلا دليلًا على إثبات "فَعْيَل"»[1].

فأبو حيَّانَ ذَكَرَ مِثالَينِ على وزنِ (فَعْيَل)، ونَقَلَ عن ابنِ جِنِّي أنَّهُ قالَ: إنَّهما مصنوعانِ؛ والذي في خصائصِ ابنِ جِنِّي أنَّ هذَينِ الاسمينِ مِن أسماءِ المواضعِ، والمنقولُ في كُتُبِ اللُّغةِ أنَّ الذي يدلُّ على الموضعِ هو (عَتْيَد) بالتاءِ والدالِ، لا (عَثْيَر).

وقد وَرَدَ في كُتُبِ اللُّغَةِ: (العِثْيَر) بكسرِ العينِ، بمعنى (الغُبار)، قالَ الجوهريُّ: «والعِثْيَرُ، بتسكين الثاء: الغُبار، ولا تقل عَثْيَرٌ، لأنه ليس في الكلام فَعْيَلٌ بفتح الفاء، إلا ضَهْيَدٌ، وهو مصنوع، معناه الصُلب الشديد»[2].

فكلمةُ (العِثْيَر) بكسرِ العينِ، المستَعمَلةُ، وكلمةُ (عَثْيَر) بفتحِ العينِ، المرفوضةُ، لا عَلاقةَ لهما بِاسْمِ موضعٍ مِن المواضعِ، أو اسمِ وادٍ مِن الأوديةِ.

وليسَ بعيدًا أن يَكونَ التصحيفُ والتحريفُ قد دَخَلا في كُتُبِ اللُّغةِ أيضًا، ولكنَّ الذي لا رَيبَ فيهِ أنَّ عبارةَ ابنِ جِنِّي تَتَعَلَّقُ بكلمةِ (عَتْيَد)؛ لأنَّها هيَ التي تدلُّ على اسمِ موضعٍ مِن المواضعِ.

ومِن هنا أَرى الغَرابةَ واضِحةً في قولِ ابنِ عقيلٍ على ما جاءَ في تحقيقِ كتابِ (المساعد): «ففُعْيَل قليل جدا، وفِعْيل كثير كما سبق، لكن قال ابن

---

(١)- الممتع الكبير: ٦٥.

(٢)- الصحاح: ٢/٧٣٦.

جني: إن عثْيَراً مصنوع»[١].

فكلامُ ابنِ عقيلٍ هنا يَتَعَلَّقُ بوزنِ (فِعْيَل) بكسرِ الفاءِ، وسكونِ العينِ، وفتحِ الياءِ، وهو يَرى أنَّ هذا الوزنَ كثيرُ الاستعمالِ، لكنَّ ابنَ جِنِّي قالَ: إنَّ كلمةَ (عثْيَر) مصنوعةٌ.

وقد تَرَكَ الْمُحَقِّقُ ضَبْطَ العينِ مِن هذِهِ الكلمةِ؛ لأنَّهُ رُبَّما أَدرَكَ غَرابةَ هذِهِ العبارَةِ، وذَكَرَ في الهامشِ (١): «في الصحاح: والعِثْيَرُ، بتسكين الثاء - بوزن مِنْبَر -: الغبار، ولا تقل: عَثْيَر. لأنه ليس في الكلام فَعْيَل، بفتح الفاء، إلَّا ضَهْيَد، وهو مصنوع، معناه: الصلب الشديد».

فالوارِدُ عِندَ ابنِ جِنِّي في خصائصِهِ هو (عَتْيَد)، ولكنَّنا لو سَلَّمْنا أنَّ الوارِدَ عِندَهُ (عثير)، فلا خِلافَ في أنَّ ابنَ جِنِّي يَقصِدُ مفتوحَ العينِ (عَثْيَر)، لا مكسورَها؛ لأنَّهُ ذَكَرَهُ معَ (ضَهْيَد) بفتحِ الضادِ، ولأنَّ (العِثْيَر) بكسرِ العينِ مُستَعمَلٌ، بلا خِلافٍ. فما عَلاقةُ كَثْرَةِ وزنِ (فِعْيَل) مكسورِ الفاءِ باستِدراكِ ابنِ عقيلٍ لكلمةِ (عَثْيَر) بفتحِ العينِ[٢]؟!

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وفَعْيَل: ضَهيْدَ وعَتْيدَ، وقال ابن جني هما مصنوعان»[٣]، معَ زَحْفِ بعضِ علاماتِ التشكيلِ، إلى غيرِ مواضِعِها، تطبيعًا؛ بدلالةِ الدِّقَّةِ في ضبطِ البناءِ.

---

(١)- المساعد: ٤/٤٤.

(٢)- أَعرضتُ - قصدًا إلى الاختصارِ - عن الخوضِ في الخلافِ الحاصلِ في كلمةِ (ضَهْيَد) بالضادِ؛ فقد جاءَ في تحقيقاتِ بعضِ الكُتُبِ: (صَهْيَد) بالصادِ، بالضبطِ نفسِهِ، وفي بعضِها: (صَهِيد)، على وزنِ (صَهِيل)، وفي بعضِها: (ضَيْهَد) بالضادِ، وتقديمِ الياءِ على الهاءِ، وفي بعضِها: (صَيْهَد) بالصادِ، وتقديمِ الياءِ على الهاءِ؛ معَ الخلافِ في معاني هذهِ الكلماتِ الخمسِ.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٣١.

وكَتَبَ المحقِّقُ في الهامشِ (٣): «في نسخة حليم عثير وهو تصحيف».

والغريبُ أن يُجانِبَ المحقِّقُ الصوابَ، ويَنسى هامِشَهُ هذا، في موضعٍ آخَرَ: «وندر فَعْيَل مثاله ضَهْيَد، وعَثْيَرَ وقال ابن جني: مصنوعان»(١).

٩- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وفي تاء التَّلَبُوت، وَسَنْبَتَة خلاف»(٢).

الصوابُ: (الثَّلَبُوت) بالثاءِ قبلَ اللامِ، لا (التلبوت) بالتاءِ قبلَ اللامِ؛ فالأُولى هيَ المستَعمَلةُ، دُونَ الثانيةِ.

قالَ الجوهريُّ: «والثَلَبُوتُ: اسم وادٍ بين طيِّئٍ وذُبْيَانَ»(٣).

*** بينَ التاءِ والنونِ:**

١٠- جاءَ في تحقيقِ د. عبد الرحمن السيِّد، ود. محمَّد بدويّ المختون لكتابِ (شرح التسهيل): «ش: ترتيب أمثلة هذه الأوزان: جَوَلان، وكَذِب، وسرقة وذَميل، وتَمِيمة»(٤).

الصوابُ: (نَمِيمَة) بالنونِ، لا (تَمِيمَة) بالتاءِ؛ لأنَّ الكلامَ هنا على المصادرِ، و(النَّمِيمَة) مصدرٌ، بخلافِ (التَّمِيمَة). جاءَ في العينِ: «والتَّميمةُ: قلادة من سُيُور، ورُبَّما جُعِلَت العُوذة التي تُعَلَّقُ في أعناق الصِّبيان»(٥).

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٩٣/١.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢١٦/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١٠٥/١.

(٣)- الصحاح: ٩٤/١، وانظر في: ديوان الأدب: ٧٩/٢، والمنصف: ١٣٩/١، وشمس العلوم: ٨٧٤/٢، والممتع الكبير: ١٨٤.

(٤)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٦٩/٣.

(٥)- العين: ١١١/٨، وانظر في: ديوان الأدب: ٨٣/٣، والصحاح: ١٨٧٨/٥.

والغريبُ العجيبُ أن يَرِدَ الخطأُ نفسُهُ في الطبعةِ الجديدةِ، التي بتحقيقِ محمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحيّ السيِّد: «ش: ترتيب أمثلة هذه الأوزان: جَوَلان، وكَذِب، وسرقة، وذَميل، وتَمِيمة»[1]؟!

١١- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «(وتِفْرِجاء) - هذا مما استدركه الزبيدي، بناء على أن وزنه تِفْعِلاء، ويقال فيه أيضا: تِفْرِج وتِفْراج، وهو الذي ينكشف فَرْجُه؛ وقيل: وزنه فِعْلِلَاء كطِرْمِساء، والنون أصل»[2].

الصوابُ: (نِفْرِجَاء)، و(نِفْرِج)، و(نِفْرَاج)، و(نِفْعِلَاء) بالنونِ، لا (تِفْرِجَاء)، و(تِفْرِج)، و(تِفْرَاج)، و(تِفْعِلَاء) بالتاءِ.

ويدلُّنا على ذلكَ قولُهُ: «والنون أصل»؛ فالمقصودُ أنَّ النونَ في (نِفْرِجَاء) إن كانَتْ أصلًا، فإنَّ الوزنَ: (فِعْلِلَاء)، وإن كانَتْ زائدةً، فالوزنُ (نِفْعِلَاء).

قالَ ابنُ عُصفورٍ: «وكذلك نِفْرِجاء: "فِعْلِلاء"، وليس بـ"نِفْعِلاء" على ما يُبَيَّنُ بعدُ، إن شاء الله»[3].

* **بينَ التاءِ والهاءِ:**

١٢- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وقد تعرض بعض النحاة لتراكيب فقال: يزاد قبل فاء ثلاثي الفعل إلى ثلاثة نحو: اسْتَخْرَج، وقبل فاء رباعية إلى اثنين نحو: يَتَدَحْرَج، ومنع الاسم مع ذلك ما لم

(١)- شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٣/٣٢٣.

(٢)- المساعد: ٣/٣٢٠.

(٣)- الممتع الكبير: ٩٧.

يشاركه لمناسبة في الاشتقاق نحو: مُسْتَخْرَج وَمُتَدَحْرِج»[1].

الصوابُ: (رُبَاعِيِّهِ) بالهاءِ، وهيَ ضميرٌ مُتَّصلٌ، لا (رباعيّة) بالتاءِ الدالَّةِ على التأنيثِ. والمقصودُ أنَّ الفعلَ الثلاثيَّ يُزادُ قبلَ فائِهِ حرفٌ، أو حرفانِ، أو ثلاثةٌ، ولا يُزادُ أَكثَرُ مِن ذلكَ. أمَّا رُباعيُّهُ، أي: رُباعِيُّ الفعلِ، وهو الفعلُ الرُّباعيُّ المجرَّدُ، فيُزادُ قبلَ فائِهِ حرفٌ، أو حرفانِ، ولا يُزادُ أَكثَرُ مِن ذلكَ.

وفي النصِّ: «ومنع الاسم مع ذلك»، والصوابُ: «ومنع الاسم من ذلك»، كما جاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس[2].

*** بينَ التاءِ والياءِ:**

١٣- جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتابِ (العُمُد): «تقول: قَوَّمَ: تَقَوَّمَ - تقويما - كما كان: قَطَّعَ تَقَطَّعَ: تقطيعا. والأمر: قَوِّمْ - كما تقول: قطِّعْ»[3].

الصوابُ: «قَوَّمَ يُقَوِّمُ تَقْوِيمًا»، و«قَطَّعَ يُقَطِّعُ تَقْطِيعًا»؛ لأنَّ الكلامَ على صيغةِ (فَعَّلَ) مِن الأجوفِ، بِذِكْرِ الفِعلِ الماضي، فالمضارعِ، فالمصدرِ، ثُمَّ يأتي فِعلُ الأمرِ، وتَشبيهُ الفِعلِ الأجوفِ بالفِعلِ السالِمِ.

فالماضي (قَوَّمَ) كالماضي (قَطَّعَ)، والمضارعُ (يُقَوِّمُ) كالمضارعِ (يُقَطِّعُ)، والمصدرُ (تَقْوِيم) كالمصدرِ (تَقْطِيع)، وفِعلُ الأمرِ (قَوِّمْ) كفِعلِ الأمرِ (قَطِّعْ).

١٤- جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتابِ (العُمُد): «إلا أن مصدره على

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٨٧، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٩١.

(٢)- انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٩١، وتمهيد القواعد: ١٠/٤٩٠٧، والمزهر: ٢/٤٤.

(٣)- العمد: ١٣٠.

وجه مخصوص وهو تفعله: كقولك: ترجى: ترجية. وغطى، تغطي، تغطية»[1].

الصوابُ: «تَفْعِلَة، كقولك: يُرَجِّي تَرْجِيَةً، وغَطَّى يُغَطِّي تَغْطِيَةً»، والراجِحُ أنَّ الماضيَ (رَجَّى) ساقطٌ، أي: «رَجَّى يُرَجِّي تَرْجِيَةً، وغَطَّى يُغَطِّي تَغْطِيَةً». ولا يَصِحُّ «غَطَّى تُغَطِّي»، إلَّا إذا قالَ: «غَطَّتْ تُغَطِّي».

١٥- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «إلا في ألفاظ يحفظ فيها خلافٌ، فعن سيبويه في "مُغْفُور، وَمُغْرُود"، قولان»[2].

الصوابُ: «إلَّا في ألفاظ تُحفَظُ، فيها خلافٌ». فالعبارةُ مُرَكَّبةٌ مِن جُزأَينِ: الأوَّل: «إلَّا في ألفاظ تُحفَظُ»، أي: ثَمَّةَ ألفاظٌ سَماعيَّةٌ، لا يُقاسُ عليها، والثاني: «فيها خلافٌ»، أي: ثَمَّةَ خِلافٌ في هذِهِ الألفاظِ، لا أنَّ الخلافَ يُحفَظُ فيها.

*** بينَ الثاءِ والنونِ:**

١٦- جاءَ في تحقيقِ د. فخرِ الدينِ قباوة لكتابِ (الممتع): «وعلى تَفْعِيل: ولم يجئ إلَّا اسمًا، نحو: تَثبِيت وتَمتِين»[3]. وفي الهامشِ (١): «م: تنبيب».

الصوابُ: (تَنْبِيت) بالنونِ، لا (تَثْبِيت) بالثاءِ. قالَ سيبويهِ: «ويكون على (تَفْعيلٍ) في الأسماء، نحو التّمْتين[4] والتّنْبيت»[5].

وقالَ أيضًا: «وكذلك التَّنْبِيت والتمتين؛ لأنهما من المـَتْن والنَّبات. ولو لم

---

(١)- العمد: ١٣١.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٩٧/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٩٦/١.

(٣)- الممتع الكبير: ٨٠.

(٤)- في طبعةِ مكتبةِ الخانجيِّ ضُبِطَتْ كلمةُ (التمتين) بسكونِ التاءِ الثانيةِ، وهو تطبيعٌ.

(٥)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٧١/٤.

تجد ما تذهب فيه التاء لعَلمتَ أنها زائدة، لأنه ليس في الكلام مثل قَنديل»[1].

وقالَ السيرافيُّ: «"والتمتين" واحد التّماتين، وهو خيوط يشد بها الفسطاط والخيمة، وذكر الجرمي أنه مصدر متن يمتن، "والتنبيت" ما نبت على الأرض، قال رؤبة:

صحراء لم ينبت بها تنبيت   ينشق عني الحزن والبريت

وأنشد الدريدي: تِنبيت، بكسر التاء، والوجه الأول، لأنه ليس في كلام العرب تفعيل إلا ما كان أصله تَفْعيل ثم أُتْبع»[2].

* **بينَ الجيمِ والحاءِ:**

١٧- جاءَ في تحقيقِ د. عبد الرحمن السيِّد، ود. محمَّد بدويّ المختون لكتابِ (شرح التسهيل): «وتَفْعِلة، وتَفْعُلة»[3]، ثُمَّ مَثَّلَ لِهذَينِ الوزنَينِ، فقالَ: «وحلّ تَحِلّة أي حلالا، وهلك تهلُكة أي هلاكا»[4].

الصوابُ: «وَجَلَّ تَجِلَّةً، أي: جَلَالًا» بالجيمِ، لا بالحاءِ[5]؛ لأنَّ (التَّحِلَّة) بالحاءِ مصدرٌ مِن مصادرِ الفعلِ المزيدِ بالتضعيفِ (حَلَّلَ).

جاءَ في العينِ: «حَلَّلت اليمينَ تحليلاً وتَحِلّةً»[6].

وجاءَ في كتابِ الأفعالِ: «وجَلَّ الله تعالى جلالا، والشيء في العين

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣١٧/٤.

(٢)- شرح كتاب سيبويه: ١٥٨/٥.

(٣)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٦٨/٣.

(٤)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٦٩/٣.

(٥)- انظر في: تمهيد القواعد: ٣٧٨٥/٨.

(٦)- العين: ٢٧/٣، وانظر في: ديوان الأدب: ١٧٤/٣، والصحاح: ١٦٧٥/٤.

جلالة وتَجِلّة»[١].

والغريبُ العجيبُ أن يَرِدَ الخطأُ نفسُهُ، في تحقيقِ محمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحيّ السيِّد: «وحَلّ تَجِلّة أي حلالا»[٢].

١٨- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وافْعَلَّ للألوان احْمَرَّ، ولا يُبْنَى من مضعف نحو: أَجَمَّ»[٣].

الصوابُ: (أَحَمّ) بالحاءِ، وهو صفةٌ مِن (الحُمَّةِ)، أو مِن (الحَمَمِ)، فيجوزُ مِن غيرِ الْمُضَعَّفِ بناءُ صيغةِ (افْعَلَّ) الفِعليَّةِ المزيدةِ، فيُقالُ: (احْمَرَّ) مِن (الحُمْرَة)، و(اخْضَرَّ) مِن (الخُضْرَة)؛ ولكِنْ لا يَجوزُ مِن الْمُضَعَّفِ، فلا يُقالُ: (احْمَمَّ)، مِن (الحُمَّةِ)، أو مِن (الحَمَمِ)[٤].

قالَ الجوهريُّ: «والأَحَمُّ: الأسود. تقول: رجل أَحَمُّ بيّن الحَمم. وأَحَمَّهُ الله سبحانه: جعلَه أَحَمُّ[٥]. وكُمَيْتٌ أَحَمُّ بيّن الحُمَّةِ»[٦].

وقالَ ابنُ سيده: «والحُمَّةُ: لونٌ بَينَ الدُّهمَةِ والكُمْتَةِ، يقال فَرَسٌ أحَمُّ بيِّنُ الحُمَّةِ»[٧].

---

(١)- كتاب الأفعال: ١٧٦/١.

(٢)- شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٣/ ٣٢٤.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧٧/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٨٦/١.

(٤)- انظر في: تمهيد القواعد: ٣٧٦٦/٨.

(٥)- كذا في المطبوعِ: (أَحَمُّ) بالضمِّ، والصوابُ: (أَحَمَّ) بالفتحِ؛ لأنَّهُ مفعولٌ بهِ ثانٍ للفِعلِ (جَعَلَ).

(٦)- الصحاح: ١٩٠٥/٥.

(٧)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٣٨٦/٢.

١٩- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وقال ابن عصفور: ميم مَحْفِيظ أَصْلٌ وهو خطأ بَلْ هي زائدة»[١].

الصوابُ: (مُجْفَئِظّ)، لا (مَحْفِيظ)، قال الجوهريُّ: «اجْفَاظَّتِ الجيفةُ اجْفِيظَاظاً: انتفختْ، وربَّما قالوا اجْفَأَظَّتْ فيحركون الألف لاجتماع الساكنين. قال ثعلب: وهو بالحاء تصحيفٌ»[٢].

وجاءَ في التاجِ: «قالَ شَيْخُنَا: وزَعَمَ ابْنُ عُصْفُورٍ في "المُمْتِع"[٣] أَنَّ مِيمَ مُجْفَئِظٍّ أَصْلِيَّةٌ، ورَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ بِمَا هو مَذْكُورٌ فِي مَحَلِّهِ»[٤].

٢٠- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «(والإغناء عنه) - نحو: التجأ الرجل»[٥].

الصوابُ: (الْتَحَى) مِن قولِهِم: (الْتَحَى الرَّجُلُ)، بمعنى: صَارَ ذَا لِحْيَةٍ[٦]، لا (الْتَجَأَ)؛ لأنَّ الفِعلَ المزيدَ (الْتَجَأَ) مِن الفِعلِ المجرَّدِ (لَجَأَ)، وهو مُستَعمَلٌ[٧]. مُستَعمَلٌ[٧]. والمعروفُ في الإغناءِ - عِندَ مَن يَقولُ بهِ - أن يُستَعمَلَ المزيدُ،

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٩٧، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٩٧.

(٢)- الصحاح: ٣/١١٧١، وانظر في: القاموس المحيط: ٦٩٤.

(٣)- لم يُثبِتِ المحقِّقُ ذلكَ في متنِ (الممتعِ)، بل كتبَ في الهامشِ: «ف: "نحو المجفئظّ، وهو كل شيء يصبح على شفا الموت، فينبغي". وفي الحاشية بخط أبي حيان عن الجوهري: "اجفاظت الجيفة... قال ثعلب". الصحاح (جفظ). وفي الارتشاف ١: ٩٧: قال ابن عصفور: "ميم مجفئظ أصل". وهو خطأ بل زائدة». الممتع الكبير: ١٦٥، الهامش (١٠).

(٤)- تاج العروس: ٢٠/٢١٠.

(٥)- المساعد: ٢/٦٠٤.

(٦)- انظر في: ديوان الأدب: ٤/١٢٣، والصحاح: ٦/٢٤٨٠.

(٧)- انظر في: الصحاح: ١/٧١.

ويُهمَلَ المجرَّدُ[(١)].

قالَ ناظرُ الجيشِ: «والمغني عنه: كـ "اسْتَلَم الحَجَرَ"، و"الْتَحى الرَّجُلُ"»[(٢)].

وقالَ السيوطيُّ: «(والإغناء عَنْه) أي عن فعل كاستلم الحجر، والتحى الرَّجُل»[(٣)].

٢١- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «وقال أيضا: إن أفعالاً في المضاعف فيه أكثر من أفعُل نحو: عمّ وأعمام، وربّ وأرباب وأنهم ربما استغنوا فيه بفُعول، فلم يسمع غيره، نحو: جَدّ وجُدود، وحَظّ وحُظوظ، وقدّ وقُدود»[(٤)].

المقصودُ مِن هذا النصِّ أنَّ وزنَ (أَفْعَال) في جمعِ الْمُفرَدِ الْمُضَاعَفِ أَكثَرُ مِن وزنِ (أَفْعُل) في جمعِ الْمُفرَدِ نفسِهِ، كما في (أَعْمَام) في جمعِ الْمُفرَدِ الْمُضاعَفِ (عَمّ).

وقد يُستَغنَى بوزنِ (فُعُول) عن (أَفْعَال) في جمعِ الْمُفرَدِ الْمُضاعَفِ، فيُقالُ: (حُظُوظ) في جمع (حَظّ)، ولا يُقالُ: (أَحْظَاظ).

والغريبُ في النصِّ وُرُودُ (جَدّ وجُدُود)؛ لأنَّ الْمُفرَدَ الْمُضاعَفَ (جَدّ) يُجمَعُ على (أَجْدَادٍ، وجُدُودٍ)؛ فلَيسَ وزنُ (فُعُول) فيهِ مُغنِيًا عن وزنِ (أَفْعَال).

وقد ذَكَرَ كلمةَ (أَجْدَاد) في الصفحةِ نفسِها، فقالَ: «ومن المسموح من

---

(١)- انظر في: إحياء الصرف: ٤١-٥١، و١٠٤-١١٣.

(٢)- تمهيد القواعد: ٣٧٦٠/٨.

(٣)- همع الهوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم: ٢٧/٦.

(٤)- المساعد: ٤٠٣/٣-٤٠٤.

ذلك قولهم: فرخ وأفراخ، وزند وأزناد، وألف وآلاف، وجد وأجداد»[1]. أي: المسموع، فهو تطبيعٌ، على ما يَبدو.

ومِن هنا لا يُمكِنُ أن تَكونَ كلمةُ (جُدُود) مقصودةً، في قولِهِ: «وأنهم ربما استغنوا فيه بفُعول، فلم يسمع غيره...».

وثَمَّةَ كلِمتانِ مُحتَمَلتانِ في هذا المقامِ، هما: كلمةُ (حُدُود) في جمعِ الْمُفرَدِ الْمُضاعَفِ (حَدّ)، وكلمةُ (خُدُود) في جمعِ الْمُفرَدِ الْمُضاعَفِ (خَدّ)؛ فلَيسَ في العربيَّةِ (أَحْدَاد) في جمعِ (حَدّ)، ولا (أَخْدَاد) في جمعِ (خَدّ).

قالَ ابنُ سيده: «الجَدّ: أبو الأب، وأبو الأمّ. والجمع: أجداد، وجُدود»[2].

وقالَ أيضًا: «الحَدُّ: الفَصْلَ[3] بين الشيئَيْنِ لئَلا يَخْتَلط أَحدُهما بالآخَرِ، أو لئَلا يتعدَّى أحدُهُما على الآخر، وجمعُه حُدُودٌ»[4].

وقالَ أيضًا: «الخَدَّانِ: جانِبا الوَجْهِ، وهما ما جاوَزَ مُؤْخِرَ العَينِ إلى مُنْتَهَى الشِّدْقِ، وقيل: الخَدُّ من الوَجهِ مِنْ لَدُن المَحْجِرِ إِلى اللَّحْيِ، وقيل: الخَدَّانِ اللذان يَكْتَنِفان الأنْفَ عن يَمِينٍ وشِمالٍ، قال اللِّحيانيُّ: هو مُذَكَّرٌ لا غيرُ، والجمع خُدُودٌ، ولا يُكَسَّر على غير ذلك»[5].

*** بينَ الجيمِ والخاءِ:**

٢٢- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (تسهيل الفوائد): «وكلزوم

---

(١)- المساعد: ٤٠٣/٣.

(٢)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١٣٥/٧.

(٣)- كذا في المطبوعِ: (الفَصْلَ) بفتحِ اللامِ، والصواب: (الفَصْلُ) بضمِّها؛ لأنَّهُ خبرٌ مرفوعٌ.

(٤)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٣٥٢/٢.

(٥)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٣٦٥/٤.

عدم النظير بتقدير أَصالة نون: نرْجس، وعُرُنْد، وكَنَهْبُل، وإِصفعَنْد، وخُبَعْثِنة، وخُنَبْتنة وهُنْدَلِع»[١]. وفي الهامشِ (٣)، مُتَحَدِّثًا عن كلمةِ (خُنَبْتنة): «ثبتت في (ص، ح) وفسرها بالمرأة السوداء، وثبتت في نسخة البهاء الرقي، وسقطت من بعض النسخ».

وجاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «والخبعثنة: الأسد، ونونه زائدة لما سبق، ولقولهم في معناه: خُبَعْث؛ وفي نسخة الرَّقي، مكان هذا: خُنَبْتِنَة، وشرحه بأنه المرأة السوداء»[٢]. وفي الهامشِ (١) مُتَحَدِّثًا عن كلمةِ (خُنَبْتِنَة): «سقط من بعض نسخ التسهيل، وثبت في المحققة، وفي نسخة الرَّقِّي».

لَيسَ في كُتُبِ العربيَّةِ أَدنى ذِكْرٍ لكلمةِ (خُنَبْتِنَة) بالخاءِ، فلَعلَّها مِن أخطاءِ النُّسَّاخِ. ووَجَدْتُ عِندَ صاحبِ التاجِ: (الجنبثنة)، ولم أجِدْها عِندَ غيرِهِ، وذلكَ في قولِهِ: «(الجُنْبَثَةُ بضمّ الجِيم) وسكون النّون (وفَتْح البَاءِ) المُوَحّدة، هكذا في النُّسخ[٣]، وفي بَعْضِهَا الجنبثنة بزيادة النّون بعد المُثَلَّثة، وفي اللسان[٤]: الجنبثقةُ بالقاف بدلَ النون، وقال: إِنّه (نَعْتُ سَوْءٍ للمَرْأَة، أَو هِيَ) المَرْأَةُ (السَّوْدَاءُ)، رُباعيّ لأَنّه ليس في الكَلامِ مثل جِرْدَحْلٍ»[٥].

وليسَ بعيدًا أن يَكونَ التحريفُ حاصلًا في (الجنبثنة) أيضًا، ولا سيَّما إذا

---

(١)- تسهيل الفوائد: ٢٩٦.

(٢)- المساعد: ٤/٥٦.

(٣)- انظر في: القاموس المحيط: ١٦٦.

(٤)- جاء في (لسان العرب: ٢/١٢٦): «الجُنْبَقْثَةُ: نَعْتُ سَوْءٍ للمرأَة. والجُنْبَقْثةُ: المرأَة السوداء؛ رباعيّ لأَنه ليس في الكلام مثل جُرْدَحْلٍ».

(٥)- تاج العروس: ٥/١٩٩.

تَنَبَّهْنا على اشتِمالِ هذِهِ الكلمةِ على (نونَينِ)، فكيفَ سَكَتَ ابنُ مالكٍ، وابنُ عقيلٍ عن تحديدِ الزائدةِ مِنهُما؟!

أمَّا الصوابُ، فمُختَلَفٌ فيهِ، ففي بعضِ الكُتُبِ: (الجُنْبُثْقَة) بجيمٍ فنونٍ فباءٍ فثاءٍ فقافٍ[(١)]، وفي بعضِها: (الجُنْبَقْثَة) بجيمٍ فنونٍ فباءٍ فقافٍ فثاءٍ[(٢)]، وفي بعضِها: (الجَبْنَثْقَة) بجيمٍ فباءٍ فنونٍ فثاءٍ فقافٍ[(٣)].

فإمَّا أن تَكونَ هذِهِ الكلماتُ الثلاثُ مُستعمَلةً، أو أنَّ بعضَها مُستعمَلٌ، وبعضَها خطأٌ في الرِّوايةِ، أوِ النَّسْخِ. وفي الحالَينِ يَعْنِينا في هذا المقامِ الهيأةُ الواردةُ في نصِّ ابنِ مالكٍ. فإمَّا أن يَكونَ ابنُ مالكٍ قد مَثَّلَ بتلكَ الكلمةِ، أو أنَّ غيرَهُ زادَها في بعضِ النُّسَخِ.

فإن كانَ ابنُ مالكٍ قد مَثَّلَ بها، فالغرضُ مِن التمثيلِ هو بيانُ أنَّ النونَ زائدةٌ فيها؛ لأنَّ القولَ بأَصالَتِها يَستَلزِمُ أن تَكونَ على بناءٍ ليسَ لها نَظيرٌ فيهِ.

مِن ذلكَ مثلًا كلمةُ (هُنْدَلِع)، إنْ قِيلَ بأصالةِ النونِ، فإنَّها تكونُ على بناءِ (فُعْلَلِل)، وهو بناءٌ مفقودٌ. قال ابنُ عُصفورٍ: «وزاد بعضهم أيضًا "فُعْلَلِلًا" نحو: هُنْدَلِع. ولم يُحفظ منه غيره. وهذا عندي إنما ينبغي أن يُحمل على أنه "فُنْعَلِل"، والنون زائدة. ويُحكم عليها بالزيادة، وإن لم تكن في موضع زيادتها، لأنه لم يَتقرَّر "فُعْلَلِلٌ" في أبنية الخماسيّ. فيحكم من أجل ذلك على النون بالزيادة»[(٤)].

وبالنَّظَرِ في ترتيبِ أَحرُفِ كلمتَي (خنبتنة)، و(جنبثنة)، نَجِدُ أنَّ الراجحَ

---

(١)- انظر في: العين: ٢٤٢/٥، والبارع: ٥٣٠، والمحيط: ١١٣/٦، والمخصَّص: ٧/٤، ٣٤.

(٢)- انظر في: المنتخب: ٥٦٥، والمخصَّص: ٧/٤، ٣٤.

(٣)- انظر في: المحكم، الطبعة الجديدة: ٣٧٣/٦.

(٤)- الممتع الكبير: ٥٧.

(جنبثقـة)؛ لأنَّ هـاتَين الكلمتَـينِ تَشـترِكانِ في تـرجيحِ موضِعَي النـونِ والبـاءِ، وتَشترِكانِ في الدلالةِ على أنَّ النونَ الثانيةَ خطأٌ من بعضِ النُّسَّاخِ.

وتدلُّنا الكلماتُ الأربعُ: (جنبثقة)، و(جنبقثة)، و(جبنثقة)، و(جنبثنة)، على اشتِمالِ الكلمةِ المقصودةِ على (ثاءٍ)، وتدلُّنا الكلماتُ الثلاثُ: (جنبثقة)، و(جبنثقة)، و(جنبثنة)، على موضعِ الثاءِ، وتدلُّنا الكلماتُ الثلاثُ: (جنبثقة)، و(جنبقثة)، و(جبنثقة)، على اشتِمالِ الكلمةِ المقصودةِ على (قافٍ)؛ فلم يَبْقَ إلَّا أن تُكتَبَ القافُ بدلًا مِن النونِ الثانيةِ، فتَكونَ الكلمةُ المقصودةُ: (جنبثقة).

أمَّـا كلمـةُ (جنبقثـة)، فهـي أَشَـدُّ مُـخالَفةً لِرَسْـمَي الكلمتَـينِ (خنبتنـة)، و(جنبثنة). وأمَّا كلمةُ (جبنثقة)، فقدِ انفَرَدَتْ بتقديمِ الباءِ على النونِ، بِخلافِ الكلماتِ الأربعِ: (جنبثقة)، و(جنبقثة)، و(جنبثنة) و (خنبتنة).

أمَّـا ضبطُ الكلمـةِ، فهـو (جُنْبَـثْـقَة) بضـمِّ الجيمِ، وسكونِ النـونِ، وفـتحِ الباءِ، وسكونِ الثاءِ، وفتحِ القافِ.

وقـد جـاءَ في تحقيـقِ (عبـد السـلام هـارون) للجـزءِ التاسـعِ مـن معجـمِ (تهذيب اللغة)، للأزهـريّ: «وبخطّ أَبِي هاشـم في هـذا البـاب: اُلجنَبْـثِقَة: مَرأَة السَّوء. وقال:

بنو جُنَبْثقَة وَلَدَتْ لئامًا عَلَيَّ بلؤْمكم تتوثَّبونا

والكلمة خماسيّة، وقال: أراها عربيَّة»[(١)].

فضَبْطُ الكلمةِ فيهِ: (جُنَبْثِقَة) بضمِّ الجيمِ وفتحِ النونِ وسكونِ الباءِ وكسرِ الثاءِ وفتحِ القافِ، وهو مخالفٌ للصوابِ في ضَبْطِها؛ بِدلالةِ البيتِ الشِّعريّ؛ فإِنَّ ضَبْطَ النونِ والثاءِ فيهِ، بغيرِ السكونِ، يُؤدِّي إلى كسرٍ في الـوزنِ. ولَعلَّ هـذا

---

(١)- تهذيب اللغة: ٣٨٤/٩.

الضبطَ مِن التطبيعاتِ.

وقد وَرَدَتْ في طَبَعاتِ معجمِ (المحكم)، لابنِ سيده، بتقديمِ الباءِ على النونِ: (جبنثقة)، واختُلِفَ في ضبطِها، فجاءَ في تحقيقِ (مراد كامل)، للجزءِ السادسِ مِن معجمِ (المحكم)، بطبعتِهِ الجديدةِ: «والجَبْنَثْقَةُ: المرأة السوء، رباعيّ، لأنه ليس في الكلام مثل: جَرْدَحْلٌ. وامرأة جَبَنْثقة: نعت مكروه»[1].

فضُبِطَتْ مرَّةً بسكونِ الباءِ وفتحِ النونِ، وضُبِطَتْ مرَّةً أُخرى بفتحِ الباءِ وسكونِ النونِ، ولَعلَّهُ مِن التطبيعاتِ؛ فقد جاءَ الضبطُ مُوَحَّدًا، في طبعتِهِ القديمةِ، بالتحقيقِ نفسِهِ: «والجَبْنَثقَةُ: المرأة السوء، رباعيّ، لأنه ليس في الكلام مثل: جردحل. وامرأة جَبْنَثقة: نعت مكروه»[2].

وجاءَ في طبعةِ دارِ الكُتُبِ العِلميَّةِ للمحكمِ: «والجَبْنَثقَة: المرأة السوء، رباعيّ، لأنه ليس في الكلام مثل: جردحل. وامرأة جَبْنَثقة: نعت مكروه»[3].

ولا يَعني ترجيحُ كلمةِ (جُنْبَثْقَة) القولَ بِصِحَّتِها في اللُّغةِ، فالتمثيلُ لا يَستَلزِمُ التصحيحَ، فقد تَكونُ مُصَحَّفةً، أو مُحَرَّفةً، أو مُوَلَّدةً، أو مُعَرَّبةً، أو مَصنوعةً، هيَ وأخواتُها: (جنبثقة)، و(جنبقثة)، و(جنبثنة) و (خنبتنة).

ورُبَّما كان إرجاعُها إلى مادَّةِ (خبث) أَقرَبَ إلى الحقيقةِ اللُّغويَّةِ؛ للتقارُبَينِ الصوتيِّ والدلاليِّ؛ لكِنَّ التمثيلَ في نصِّ ابنِ مالكٍ لا يُناسِبُهُ ذلكَ، كما بيَّنتُ آنِفًا.

---

(١)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٣٧٣/٦.

(٢)- المحكم، الطبعة القديمة: ٣٧٣/٦.

(٣)- المحكم، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٦٠١/٦.

* **بينَ الحاءِ والخاءِ:**

٢٣- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «المزيد يأتي على تَفَعْلَل لمطاوعة تحقيقًا: تَسَرْبَلَ، أو تقديرًا: تَبَخْتَرَ، وافْعَنْلَل للمطاوعة تحقيقًا: احْرَنْجَمَ أو تقديرًا: ابْرَنْشَقَ، وَأُهْمِلَ: بَخْتَرَ وَبَرْشَقَ»(١).

وجاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «(وهو) - أي تفعلل. (وافْعَنْلَلَ) - نحو: احرنجم. (لمطاوعة فَعْلَلَ تحقيقاً)- نحو: سربلته فتسربل، وحرجمت الإبل جمعتها فاحرنجمت اجتمعت. (أو تقديراً)- نحو تبختر وابْرَنشق بمعنى انبسط فرحاً؛ وبختر وبَرْشَق مهملان»(٢).

الصوابُ: (تَبَحْتَرَ) بالحاءِ، لا (تَبَخْتَرَ) بالخاءِ، وكذلكَ (بَحْتَرَ) بالحاءِ، لا (بَخْتَرَ) بالخاءِ؛ لأنَّ المقصودَ أنَّ المزيدَ الذي على وزنِ (تَفَعْلَلَ) قد يَكونُ مُطاوِعًا للمزيدِ الذي على وزنِ (فَعْلَلَ) تحقيقًا، في حالِ وُجودِ فِعلٍ رُباعيٍّ، مُستعمَلٍ، مثل: (تَسَرْبَلَ)، وهو مُطاوِعُ (سَرْبَلَ)، وقد يَكونُ مُطاوِعًا لِفِعلٍ مُقَدَّرٍ على وزنِ (فَعْلَلَ)، مثل: (تَبَحْتَرَ)، كأنَّهُ مُطاوِعٌ لِلفِعلِ الْمُقَدَّرِ (بَحْتَرَ).

أمَّا الفِعلُ (تَبَخْتَرَ)، فلا يُمكِنُ أن يَكونَ مقصودًا هنا؛ لأنَّ الفِعلَ (بَخْتَرَ) مُستعمَلٌ تحقيقًا، لا تقديرًا. قالَ ابنُ سيده: «والبَخْترة، والتَّبختُرُ: مِشيةٌ حسنة؛ وقد بَختر وتبختر»(٣).

والفِعلُ المزيدُ (تَبَحْتَرَ) مُستعمَلٌ بمعنى (الانتِسابِ)، وهو مُطاوِعٌ لمعنى

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٨١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٨.

(٢)- المساعد: ٢/٦١٠.

(٣)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٥/٢٠٧.

(النِّسْبَةِ). قالَ سيبويهِ: «وأمّا تقَيّسَ وتنزّرَ وتتَمّم، فإنّما يجري على نحو كسَّرْتُه فتكسَّر، كأنه قال تُمِّمَ فَتتمّمَ، وقُيِّسَ فتقَيّسَ، كما قالوا: نزّرَهم فتَنزّرُوا»[١].

وقالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: «أقول: قوله "لمطاوعة فَعَّلَ" يريد سواء كان فَعَّلَ للتكثير نحو قَطَّعْتُهُ فَتَقَطَّعَ، أو للنسبة نحو قَيَّسْتُهُ وَنَزَّرْتُهُ وَتَمَّمْتُهُ: أي نسبته إلى قَيْس وَنِزار وتميم فَتَقَيَّسَ وَتَنَزَّرَ وَتَتَمَّمَ»[٢].

وكذلكَ في الفعلِ (تَبَحْتَرَ) يُفْهَمُ معنى (المطاوَعةِ) تقديرًا، فكأنَّهُ قالَ: (بَحْتَرْتُهُ، فَتَبَحْتَرَ). جاءَ في التاجِ: «(وتَبَحْتَرَ) الرَّجلُ، إِذا (انتسبَ إِليهم)، مثلُ تَمَضَّر وتَنَزَّرَ وتَقَيَّسَ»[٣].

*** بينَ الدالِ والذالِ:**

٢٤- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وللعمل: تَغَذَّى، وللاتخاذ: تَبَنَّيْتُ الصبِيَّ»[٤].

الصوابُ: (تَغَدَّى) بالدالِ، لا (تَغَذَّى) بالذالِ؛ لأنَّ المرادَ (العَمَلُ في الوقتِ)، أي: تَناوُلُ الطعامِ في وقتِ (الغُدْوَة).

قال ابنُ مالكٍ: «والذي للعمل في مسمى ما اشتق منه كتغدّى وتضحّى وتسحّر وتعشّى»[٥].

أمَّا في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس، فثَمَّةَ أخطاءٌ أُخرى، معَ هذا الخطإِ، فقد جاءَ فيهِ: «وللتكلف تحكم، وللتجنب تأثم وللصيرورة تأثمت وللتلبس

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٦٦.

(٢)- شرح شافية ابن الحاجب: ١/١٠٤.

(٣)- تاج العروس: ١٠/١٣١.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/ ١٧٢.

(٥)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٣/٤٥٢.

بالمسمى تقمص وللعمل تغذى وللاتخاذ تبنيت الصبي، ولمواصلة العمل تجرع ولموافقه[1] استفعل تكبر، والمجرد تعداه وعداه، والإغناء عنه تكلم وعن تفعل تويَّل، ولموافقته تولى وولى، وللحيل تَغَفَّله وللتوقع تحرفه»[2].

ففيهِ: (تحكم) بالكافِ، والصوابُ: (تَحَلَّم) باللام، وهو مِن أَشهَرِ أمثلةِ معنى (التكلُّف)[3]. وفيهِ: (تأثمت)، والصوابُ: (تَأَيَّمَتْ)، أي: صارَتْ أَيِّمًا[4].

وفيهِ: «وعن تفعل»، والصوابُ: «وعن فَعَّلَ»؛ لأنَّ الفعلَ (تَكَلَّمَ) عِندَهُ، يُغنِي عنِ المجرَّدِ، والفعلَ (تَوَيَّلَ) عِندَهُ، يُغنِي عن (وَيَّلَ)؛ بِدلالةِ قولِهِ بعدَ ذلك: «ولموافقته تولى وولى»، أي: أنَّ المزيدَ (تَوَلَّى) يُوافِقُ عِندَهُ المزيدَ (وَلَّى)، فيَكونُ بناءُ (تَفَعَّلَ) في الفِعلِ (تَوَيَّلَ) مُغنِيًا عن بناءِ (فَعَّلَ) في (وَيَّلَ).

قالَ ابنُ مالكٍ: «والذي أغنى عن ثلاثي مجرد كتكلم وتأنى وتصدى. والمغني عن فعّل كقول الشاعر:

تَوَيّلَ إذ أملتُ يدي وكانتْ　　　يَمِينيَ لا تُعلَّلُ بالقَليل

أي قال: ياويلا. والمعروف في اختصار الحكاية فعّل كأمّن. والموافق فعّل تولّى بمعنى ولّى»[5].

وفي النصِّ: (وللحيل)، والصوابُ: (وللخَتْلِ). وفيهِ: (تحرفه)، والصوابُ: (تَخَوَّفَهُ).

---

(١)- الصوابُ: (ولموافقة) بالتاءِ.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٢.

(٣)- انظر في: المفتاح: ٥٠، والبديع: ٢/٤١٢، والشافية: ٢٠، وشرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٣/٤٥٢.

(٤)- انظر في: المثال (٢٨٢).

(٥)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٣/٤٥٣.

قالَ ابنُ عُصفورٍ: «والرابع الخَتْلُ: كقولك: تَغَفَّلَه أي: أراد أن يَختِلَه عن أمرٍ يَعُوقُه عنه. وتَمَلَّقَه نحو ذلك، لأنه إنما يديره عن شيء. والخامس التوقُّعُ: كقولك: تَخَوَّفَهُ؛ لأنّ مع التخوّف توقُّعَ الخوف. وأمّا "خافه" فلا تَوقُّع معه»[1].

* **بينَ الراءِ والزايِ:**

٢٥- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «والإلحاقُ في غَيْرِ اللام شاذ لا يقاسُ عَلَيْه نحو: جَوْهَر، وَبَيْطَر، وَجَدْوَل، وَحِذْيَم، وَزَهْوَك»[2].

الصوابُ: (رَهْوَك) بالراءِ، لا (زَهْوَك) بالزايِ. قالَ ابنُ جِنّي: «وجعل الإلحاق بغير اللام شاذًّا لا يقاس عليه. وذلك نحو: جوهرٍ، وبَيْطَر، وجَدْول، وحِذْيَم، ورَهْوَك، وأرْطًى، ومِعْزًى، وسَلْقَى، وجَعْبَى»[3].

وقالَ ابنُ فارسٍ: «الرَهْوَكُ: السَمِينُ من الجِدَاءِ والظِبَاءِ»[4].

* **بينَ السينِ والشينِ:**

٢٦- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «والكِنْتَأْو، بالتاء والثاء: العظيم اللحية؛ ومثله: قِنْدَأو للخفيف، وكِنْدَأْو للجمل الغليظ، ووزنها: فِنْعَلْو، وكذا شِنْدَأو عند الجمهور، وهو الجريء المقدَّم، وقيل: وزنه: فِنْعَأْل من الشَّدْو، وهو مَدُّ اليد نحو الشيء»[5].

---

(١)- الممتع الكبير: ١٢٦.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢٣٤/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١١٤/١.

(٣)- الخصائص: ٢٨٣.

(٤)- مجمل اللغة: ٤٠٣، وانظر في: مقاييس اللغة: ٤٥١/٢-٤٥٢، وتاج العروس: ١٨١/٢٧.

(٥)- المساعد: ٥٢/٤.

في النصِّ أكثرُ من خطإٍ؛ فثمَّةَ تطبيعٌ، في ضبطِ كلمةِ (كندأو) بضمِّ الهمزَةِ، والصوابُ بإسكانِها: (كِنْدَأْوٌ)، وكذلكَ في ضبطِ الوزنِ (فنعأل) بضمِّ الهمزَةِ، والصوابُ بإسكانِها: (فِنْعَأْلٌ).

وأَعظَمُ مِنهُما التصحيفُ بينَ السينِ والشينِ، ففي النصِّ: (شِنْدَأو) بالشينِ، والصوابُ: (سِنْدَأْوٌ) بالسينِ، وفيهِ: (الشَّدْو) بالشينِ، والصواب: (السَّدْو) بالسينِ.

قالَ سيبويهِ: «ويكون على (فِنعَلْوٍ) في الصفة، قالوا: حِنْظأوٌ، [وكِنْدَأْوٌ]، وسِندَأْوٌ، وقنْدَأْوٌ. والكِندَأو: الجمَل الغليظ الشديد»(١).

وقالَ ابنُ سيده: «رَجُلٌ سِنْدَأْوَةٌ وسِنْدَأْوٌ: خَفِيفٌ، وقيل: هو الجَرِيء المُقْدِمُ. وقيل هو القَصِيرُ، وقيل: الدَّقِيق الجِسْمِ مَعَ عِرَضِ رَأْسٍ، كلُّ ذلك عن السّيرافيّ، وقيل: هو العَظِيمُ الرَّأْس. وناقةٌ سِنْدأْوَةٌ: جريئةٌ»(٢).

وجاءَ في اللسانِ: «السَّدْوُ: مَدُّ اليَدِ نحوَ الشيءِ كما تَسْدُو الإبلُ في سيرِها بأَيديها وَكَمَا يَسْدو الصِّبيانُ إِذا لعِبُوا بالجَوْزِ فرَمَوْا به في الحَفِيرة»(٣).

*** بينَ الصادِ والضادِ:**

٢٧- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «ولذلك قال ابن عصفور مرة: إن الألف لا تكون للإلحاق حشواً، وقال مرة أخرى: إن تغافَل ملحق بتدحرج، لمجيء مصدره على تغافُل كتدحْرُج، وهو في هذا متبع

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٦٩-٢٧٠، وانظر في: المنصف: ١/٣٢، والممتع الكبير: ٤٨، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢/٣٦٢.

(٢)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٨/٣٥٥.

(٣)- لسان العرب: ١٤/٣٧٤.

للزمخشريّ، والصحيح الأول، لقولهم: تضامَّ زيدٌ، وتضامَّ القومُ، بالإدغام، ولو كان ملحقاً، لم يجُز الإدغام، لئلا يخالف ما ألحق به في تسكين المدغم»[1].

وَرَدَ في تحقيقِ هذا النصِّ الفعلُ (تضامَّ) بالضادِ في جُملتَينِ: في الأُولى أُسنِدَ إلى الفاعلِ (زيد)، وفي الثانيةِ أُسنِدَ إلى الفاعلِ (القوم). والفعلُ (تَضَامَّ) في العربيَّةِ يدلُّ على (التشارُكِ)، ولا بدَّ أن يكونَ الفاعلُ دالًّا على أَكثَرَ مِن واحدٍ، كما في كلمةِ (القوم)؛ ولذلكَ لا يكونُ إسنادُ الفعلِ (تَضَامَّ) إلى المفردِ (زيد) مُناسِبًا. وما الداعي إلى تَكرارِهِ في الجُملتَينِ، وحالتُهُ اللفظيَّةُ واحدةٌ؟!

ومِن هنا أَرى أنَّ الفعلَ الأوَّلَ المسنَدَ إلى المفرَدِ (زيد) هو المزيدُ (تَصَامَّ) بالصادِ، لا بالضادِ، بمعنى: (تَظَاهَرَ بالصَّمَمِ).

قالَ الفارابيُّ: «وتَصامّ، أي: أرى أنه أصمُّ. وتضامَّ القومُ، أي: انضم كل واحد منهم إلى صاحبه»[2].

*** بينَ الطاءِ والظاءِ:**

٢٨- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «والمجهورةُ الرِّخْوَةُ يَجْمَعُها "غض طزذن"»[3].

الصوابُ: (ظزذن) بالظاءِ المعجَمةِ، لا بالطاءِ المهمَلةِ؛ لأنَّ الطاءَ مِن الأصواتِ الشديدةِ، والظاءَ مِن الأصواتِ الرِّخْوَةِ.

قالَ سيبويهِ: «ومن الحروف (الشديدُ)، وهو الذي يمنع الصوتَ أن يجريَ

---

(١)- المساعد: ٧٣/٤.

(٢)- ديوان الأدب: ١٩١/٣، وانظر في: الصحاح: ١٩٧٢/٥.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمّاس: ١٠/١.

فيه وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والدال، والباء. وذلك أنَّك لو قلت أَلْحَجَ ثم مددتَ صوتك لم يَجرِ ذلك. ومنها (الرِّخْوَةُ) وهي: الهاء، والحاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال، والفاء»[1].

٢٩– جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «الثامن: لُزُوم عَدَمِ النَّظِير بتقدير الأصالةِ في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها، وذلك نحو: مِلْوَطّ الميمُ أصلية والواو زائدة، إِذْ لَوْ عكسنا لكان وَزْنُه مِغْفَلًّا، وهو بناءٌ مفقود، وَفِعْوَلّ موجود نحو: عِسْوَدّ»[2].

وفي الهامشِ (٥): «المِلْوَطُّ: عصا يضرب بها أو سوط. انظر: مادة (ملط) في اللسان ٤٢٦٤/٦، والقاموس ٣٩٩/٢».

الصوابُ: (مِلْوَظّ) بالظاءِ المعجَمةِ، لا بالطاءِ المهمَلةِ، ووزنُهُ: (فِعْوَلٌّ)؛ فالميمُ أصليَّةٌ، والواوُ زائدةٌ. ولو قِيلَ بزيادةِ الميمِ، وأَصالةِ الواوِ، لكانَ الوزنُ: (مِفْعَلًّا)، لا (مِغْفَلًّا). وبناءُ (مِفْعَلّ) مفقودٌ في العربيَّةِ؛ لذلكَ قِيلَ بأصالةِ الميمِ، وزيادةِ الواوِ، فهو مِن مادَّةِ (ملظ)، لا (لوظ).

قالَ ابنُ سيده: «المِلْوَظُّ عَصًا يُضْرَبُ بها، أو سَوْطٌ. أَنْشَد ابنُ الأَعْرابِيّ:

ثُمَّتَ أَعْلَى رَأْسَهُ المِلْوَظَّا

وإنَّما حَمَلْتُه على فِعْوَلٍّ دُونَ مِفْعَلٍّ؛ لأَنَّ في الكَلام فِعْوَلًّا، ولَيْسَ فيه

---

(١)– الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤٣٤/٤–٤٣٥.

(٢)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢٧/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١٦/١.

مِفْعَلٌّ...»[1].

وقالَ ناظرُ الجيشِ: «أما المِلْوَظ وهو ما يضرب به من عصًا ونحوها فكان حق ميمه أن تكون زائدة لتصدرها؛ لكن الحكم بزيادتها يلزم منه ثبوت مِفْعَلٍّ بتشديد اللام وهو وزن مهمل، أما إذا جعلت أصليَّة فإن وزن الكلمة إذْ ذاك فِعْوَلٌّ وهو وزن مستعمل كِسعْوَدٍّ للحيَّة، وعِثْوَلٍّ للكثير الشعر»[2].

وفي نصِّ ناظرِ الجيشِ خطأٌ في التحريرِ، وخطأٌ في التشكيلِ، في عبارَةِ: (كِسعْوَدٍّ) بكسرِ الكافِ، وتقديمِ السينِ على العينِ، والصوابُ: (كَعِسْوَدٍّ) بفتحِ الكافِ، وكسرِ العينِ، وتقديمِها على السينِ الساكنةِ. جاءَ في القاموسِ: «والعِسْوَدُّ، كقِثْوَلٍّ: العَضْرَفوطُ من العِظاءِ، والحَيَّةُ، والقَوِيُّ الشديدُ»[3].

* **بينَ العينِ والغينِ:**

٣٠- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الرحمنِ بنِ سُليمان العثَيمين، لكتابِ (التخمير): «قالَ جارُ اللهِ: "(فصل): فعل يواخي أفعل التَّعدية نحو فرحته وعزمته". قالَ المُشَرّحُ: فَرَحَ به أي: سُرَّ، والفَرَحُ أيضاً البَطَرُ ومنه: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ**﴾[4] وأَفرحه: سرَّه، وكذلك فرَّحه. عَزَمَ الرجل للشيء [عزامة]: إذا لَزِمَهُ أداؤه وعزمتُه حملته على العزامة»[5].

---

(١)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٣١/١١.

(٢)- تمهيد القواعد: ٤٩٥٦/١٠.

(٣)- القاموس المحيط: ٢٩٩.

(٤)- القصص: ٧٦.

(٥)- التخمير: ٣٤٨/٣.

في النصِّ: (عزمته) بِالْعَينِ المهمَلةِ والزاي، والصوابُ: (غَرَّمْتُهُ) بِالْغَينِ المعجَمةِ والراءِ، وفيهِ أيضًا: (عَزَمَ)، والصوابُ: (غَرِمَ)، وفيهِ أيضًا: (العزامة)، والصوابُ: (الغَرَامَة).

قالَ الجوهريُّ: «وأَغْرَمْتُهُ أنا وغَرَّمْتُهُ بمعنًى. والغَرَامَةُ: ما يلزم أداؤه؛ وكذلك المَغْرَمُ والغُرْمُ. وقد غَرِمَ الرجل الدية»[(١)].

وقالَ الزمخشريُّ: «فصل: وفعَّلَ يواخي أفْعَلَ في التعدية نحو: فرَّحتُه وغرَّمته»[(٢)].

وفي النصِّ: «أفعل التَّعدية»، والصوابُ: «أفعل في التَّعدية»؛ كما في نصِّ الزمخشريِّ.

وفي النصِّ إهمالٌ لِلضبطِ بالتضعيفِ في: (فعل)، و(فرحته)، و(عزمته)، والصوابُ: (فَعَّلَ)، و(فَرَّحْتُهُ)، وكذلك: (غَرَّمْتُهُ)، بعدَ التصويبِ.

وفي النصِّ (فَرَحَ) بفتحِ الراءِ، والصوابُ: (فَرِحَ) بكسرِ الراءِ.

وفي النصِّ: (للشيء)، والصوابُ: (الشيءَ)، يُقالُ: غَرِمَ الرجلُ الشيءَ غَرامةً.

٣١- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وللطلب: تَنَجَّزَ حوائِجَه، وللتكثير: تَغَطَّيْنَا»[(٣)].

الصوابُ: (تَعَطَّيْنَا) بِالْعَينِ المهمَلةِ، لا (تَغَطَّيْنَا) بِالْغَينِ المعجَمةِ.

---

(١)- الصحاح: ١٩٩٦/٥.

(٢)- المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ٢٨٣، وانظر في: شرح المفصَّل، الطبعة المنيريَّة: ١٥٩/٧، وشرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤٣٩/٤.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧٢/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٨٢/١.

قالَ سيبويهِ: «وتقول: تعاطَينَا وتعطَّينَا فتعاطينا من اثنين، وَتعطَّينا بمنزلة غلَّقْتُ الأبوابَ، أراد أن يكثُر[١] العمل»[٢].

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: «والسابع التكثير: كقولك تَعطَّينا»[٣].

٣٢- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وللمطاوعة قليلًا: اعْتَمَّ مطاوع عَمَمْتُهُ»[٤].

الصوابُ: (اغْتَمَّ) بالغينِ المعجَمةِ، لا (اعْتَمَّ) بالعينِ المهمَلةِ، و(غَمَمْتُهُ) بالغينِ المعجَمةِ، لا (عَمَمْتُهُ) بالعينِ المهمَلةِ.

قالَ سيبويهِ: «هذا باب ما طاوع الذي فعْله على فَعَلَ وهو يكون على انْفعل وافْتعل وذلك قولك: كسرْتُه[٥] فانْكسرَ، وحطَمْتهُ فانْحطمَ، وحَسَرْتُه فانْحسر، وشَوَيْتُه فانْشوى، وبعضهم يقول: فاشْتوى. وغممتُه فاغْتَمَّ، وانغمَّ عربيّة. وصرَفتُه[٦] فانصرَفَ، وقطعتُه فانقطعَ»[٧].

وقالَ الجوهريُّ: «الغَمُّ: واحد الغُمُومِ. تقول منه غَمَّهُ فاغْتَمَّ»[٨].

---

(١)- ضُبِطَ الفعلُ (يكثر) في طبعتَي باريسَ، وبولاقَ، بضمِّ الياءِ، وكسرِ الثاءِ: (يُكثِر)، وهو الصوابُ؛ وضُبِطَ في طبعةِ عالَـمِ الكُتُبِ بضمِّ الكافِ خطأً، انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٥٤/٢، وطبعة بولاق: ٢٣٩/٢.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦٩/٤.

(٣)- الممتع الكبير: ١٢٧.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧٥/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٨٤/١.

(٥)- في طبعةِ مكتبةِ الخانجيّ، بسكونِ التاءِ، والصوابُ بسكونِ الراءِ، وضمِّ التاءِ.

(٦)- في طبعةِ مكتبةِ الخانجيّ، بضمِّ الفاءِ، والصوابُ بسكونِ الفاءِ، وضمِّ التاءِ.

(٧)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦٥/٤، وانظر في: المنصف: ٧٥/١، والمفتاح: ٥٠.

(٨)- الصحاح: ١٩٩٧/٥.

٣٣- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَتَذْنُوب، وَتَحْمُوت، وَتَرْغِيب، وبكسر التاء اتباعًا»(١).

الصوابُ: (تَرْعِيب) بالعينِ المهمَلةِ، لا (تَرْغِيب) بالغينِ المعجَمةِ. قالَ ابنُ سيده: «وَرَعَبَ السَّنامَ وَغَيرَه يَرْعَبُه، وَرَعَّبَه: قَطَّعَه، والتَّرْعِيبَةُ: القِطْعَةُ منْه، والجمع تَرْعِيبٌ، وقيل التَّرْعِيبُ: السَّنام المقطَّع شطائِبَ مُستطيلةً، وهو اسمٌ لا مصدرٌ، وحكى سيبويه: التِّرْعيبَ فِي التَّرعِيب على الإتباع ولم يَحْفِلْ بالسَّاكن؛ لأنه حاجزٌ غير حَصِين»(٢).

٣٤- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وندر "فُعْل" في زُغْبُوب قالوا: زُغْب، وقياسه زَغَابِيب كَزُغْبُوب وَزَغَابِيب، والباءُ فيه للإِلحاق بعُصْفُور فقياسها ألا تحذف»(٣).

الصوابُ: «وندر "فُعْل" في زُعْبُوب قالوا: زُعْب، وقياسه زَعَابِيب كَرُعْبُوب وَرَعَابِيب».

جاءَ في العينِ: «وجارية رُعبوبة. أي: شطبة تارّة، ويقال: رُعبوب والجمع: الرّعابيب»(٤).

وجاءَ في القاموسِ: «والزُّعْبُوبُ، بالضمّ: اللئيمُ القصيرُ، كالأَزْعَب، ج:

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢١٣/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١٠٤/١.

(٢)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٩٥/٢-٩٦، وانظر في: الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٢٠٥/٣، وشرح كتاب سيبويه: ١٥٨/٥، والتعليقة: ٢٥٨/٤.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤٢٣/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١٩٨/١.

(٤)- العين: ١٣١/٢.

زُعْبٌ، بالضَّمِّ شاذٌّ»[1].

٣٥- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «(وفُعُلَّة)- عُلُبَّة. (وفُعُلَّى)- غُلُبَّى»[2].

الصوابُ: (غُلُبَّة) بالغينِ المعجَمةِ، لا بالعينِ المهمَلةِ. قالَ ابنُ سيده: «غَلبه يَغْلِبه غَلْبًا وغَلَبًا، وهي أفصح، وغَلَبة، ومَغْلبًا، ومَغْلَبة، قال أبو المثلَّم:

ريّاءُ مَرْقبةٍ مَنّاعُ مَغْلبة رَكّاب سَلْهبة قَطّاع أقران

وغُلُبَّى، وغِلبَّى، عن كراع، وغُلُبَّة، وغَلُبَّة، الأخيرة عن اللحياني: قهره. وقالوا: أتذكر أيام الغُلُبَّة، والغُلُبَّى، والغِلبَّى؟ أي: أيام الغَلبة»[3].

* **بينَ العينِ والفاءِ:**

٣٦- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَفُعَّال: خُشَّاء، وفُعَلاء خُشَشَاء، وَفِعْلاَء قِيْقَاء، وَفَعَوَّل عَكَوَّك، وقيل وزنه فَعَلَّع، وَفَوَنْعَل زَوَنْزَك؛ وقيل وزنه فَعَنْعَل من زاك، وَفَعِيل: غَطْمِيط، وَفُعَامِل غُطَامِط إن كان من الغَط؛ وإن كان من الغَطْم كان فُعَالَعًا»[4].

وجاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وفُعَّال خشاء، وفعلاء خششاء وفِعْلاء قِيقاء، وفَعَوَّل عكوَّك وقيل وزنه فعلع، وفَعَوْنل زونزك وقيل وزنه فعنعل من زاك، وفَعْميل: غَطْمِيط، وفُعَامل غُطَامِط إن كان من الغطّ، وان كان من

(١)- القاموس المحيط: ٩٤.

(٢)- المساعد: ٢/٦٢٠.

(٣)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٥/٣١٢، وانظر في: شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٣/٤٦٩، وشرح شافية ابن الحاجب: ١/١٥٣، وتمهيد القواعد: ٨/٣٧٨٥.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٣٧.

الغَطْم كان فَعَالِعاً»[1].

إذا كانَ (زَوَنْزَك) مِن مادَّةِ (ززك)، فوزنُهُ: (فَوَنْعَل)، وإذا كانَ مِن (زاك)، أي: مِن مادَّةِ (زوك) فوزنُهُ: (فَعَنْفَل) بالفاءِ قبلَ اللامِ، لا (فَعَنْعَل) بالعينِ قبلَ اللامِ.

قالَ ابنُ جِنّي: «وأما زَوَنْزَك فإنه فَوَنعَل فيجب أن يكونا من أصلين»[2].

وجاءَ في اللسانِ: «وأَما الزَّوَنْزَك فقد تقدم قول أَبي عليّ فيه إِن وزنه فَوَنْعَلٌ، وهو من باب كَوْكَبٍ، فيكون على هذا اشتقاقه من ززك على حدّ ككب. وقال ابن جني: زَوَنْزَك فَوَنْعَلٌ، ولا يجوز أَن تجعل الواو أَصلًا والزاي مكررة لأَنه يصير فَعَنْفَلًا، وهذا ما ليس له نظير، وأَيضاً فإِنه من باب ددن مما تضاعفت الفاء والعين من مكان واحد فثبت أَنه فَوَنْعَل والنون زائدة لأَنها ثالثة ساكنة فيما زاد عدّته على أَربعة كشَرَنْبَثٍ وحَرَنْفشٍ، والواو زائدة لأَنها لا تكون أَصلًا في بنات الأَربعة، فعلى قوله وقول أَبي علي ينبغي أن يذكره الجوهري في فصل ززك»[3].

وجاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان، في موضِعٍ آخَرَ: «وَفَعَوْعَل: صفة عَثَوْثَل، وَفَعَيْعَل: صفة فقط خَفَيْفَد، وَفَعَنْفَل: زَوَنْزَك»[4].

وثَمَّةَ أَكثَرُ مِن خطإٍ في الضبطِ، فإذا كانَ (غُطَامِط) مِن (الغَطّ)، أي: مِن مادَّةِ (غطط)، فوزنُهُ: (فُعَامِل)، وإذا كانَ مِن (الغِطَمّ) بكسرِ الغينِ وفتحِ الطاءِ وتشديدِ الميمِ، لا مِن (الغَطْم) بفتحِ الغينِ وإسكانِ الطاءِ وتخفيفِ الميمِ،

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٢١/١.

(٢)- الخصائص: ٧٨٠.

(٣)- لسان العرب: ٤٣٧/١٠.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٧١/١.

فوزنُهُ: (فُعَالِع) بِضمِّ الفاءِ، وكسرِ اللامِ، لا (فُعَالَع) بفتحِ اللامِ، ولا (فَعَالِع) بفتحِ الفاءِ.

قالَ الأزهريُّ: «قال الليث: بحرٌ غِطَمٌّ غطامِطٌ: إذا تَلَاطَمَتْ أمواجهُ»[١].

وقالَ ابنُ فارسٍ: «الغين والطاء والميم أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على كثرةٍ واجتماع. من ذلك البحر الغِطَمُّ. ويقال لمُعْظَمِ البَحْر: غُطَامِطٌ»[٢].

* **بينَ الفاءِ والقافِ:**

٣٧- جاءَ في تحقيقِ د. فخر صالح قدارة لكتابِ (المفصَّل): «وللعملِ بعد العمل في مهلة، كقولك: تجرَّعهُ وتحسّاهُ وتعرَّفهُ وتفوَّقهُ، ومنه: تفهَّمَ وتبصَّرَ وتسَمَّعَ»[٣].

الصوابُ: (تَعَرَّقَهُ) بالقافِ، لا (تَعَرَّفَهُ) بالفاءِ. ويُؤَكِّدُ ذلكَ ذِكْرُهُ معَ أفعالٍ تُشارِكُهُ في حَقلٍ دلاليٍّ واحدٍ، هو (تناوُل الطعامِ والشرابِ)، ولم يَذْكُرْهُ معَ أفعالِ (الإدراكِ): (تفهَّمَ وتبصَّرَ وتسَمَّعَ).

قالَ ابنُ الحاجبِ: «"وللعَمَلِ بعد العَمَلِ في مُهْلَةٍ"، نَحْوُ تَجَرَّعَه، أَيْ: شَرِبَه جُرْعَةً بعد جَرْعَةٍ[٤]، وتَحسَّاه أَي: حُسْوَةً بعد حُسْوَة، وتَعَرَّقَه أَيْ: أَخَذَ ما عليه من اللَّحْم شيئاً بعد شيْءٍ، وتَفَوَّقه إذا: شَرِبَه فُوَاقاً بعد فُوَاق، ومنه

---

(١)- تهذيب اللغة: ٦٣/٨.

(٢)- مقاييس اللغة: ٤٢٩/٤.

(٣)- المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ٢٨١.

(٤)- كذا في المطبوعِ، بضمِّ الجيمِ في الأُولى، وفتحِها في الثانيةِ، وهو خطأٌ، بلا ريبٍ؛ فإمَّا أن تُفْتَحَا معًا، أو تُضَمَّا معًا، وهو الأَقوى.

تَفْهَّم[١] وتَبَصَّرَ وتَسَمَّعَ، كأَنَّه حَصَلَ له فَهْمُه شيئاً بعد شيْءٍ»[٢].

٣٨- جاءَ في تحقيقِ د. عبد الرحمن السيِّد، ود. محمَّد بدويّ المختون لكتابِ (شرح التسهيل): «والذي للستر كخبأ وحجب وخمر، وكقبر وغفر ورمس ومرس ودسّ ودفن ودهن وخضب وكمّ وكمى وكنّ وعطى وجنّ»[٣].

اشتَمَلَ هذا النصُّ على عِدَّةِ أخطاءٍ:

أ- (كقبر)، والصوابُ: (كَفَرَ). ويدلُّنا على الخطإِ دُخولُ الكافِ على هذا الفعلِ، وقد سَبَقَ دُخولُها على أَوَّلِ الأفعالِ، وهو (خبأ)، فما الداعي إلى إعادتِها - هنا - دونَ سائرِ المواضعِ؟

ودلالةُ الفعلِ (قَبَرَ) على معنى (السَّتْرِ) هي التي أَوقَعَتِ المحقِّقَينِ في هذا الخطإِ. قالَ ابنُ فارسٍ: «القاف والباء والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على غموضٍ في شيءٍ وتطامُن. من ذلك القَبْر: قَبْر الميّت. يقال قَبَرْتُه أقْبُرُه»[٤].

والفعلُ (كَفَرَ) هو المقصودُ في هذا المقامِ؛ لدلالتِهِ على (السَّتْرِ)، ولانعدامِ الحاجةِ إلى تقديرِ كافٍ مُكرَّرَةٍ. قالَ ابنُ فارسٍ: «الكاف والفاء والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنًى واحد، وهو السَّتْر والتَّغطية. يقال لمن غطّى دِرعَه بثوبٍ: قد كفرَ دِرعَه»[٥].

ب- (مرس)، والصوابُ: (رَسَّ). ويدلُّنا على ذلكَ أنَّ الفعلَ (مَرَسَ) لا يدلُّ

---

(١)- كذا في المطبوعِ، بسكونِ الفاءِ، والصوابُ بفتحِها.

(٢)- الإيضاح في شرح المفصَّل، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١١٣/٢، وانظر في: الإيضاح في شرح المفصَّل، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ١٢٢/٢-١٢٣.

(٣)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٤٣/٣.

(٤)- مقاييس اللغة: ٤٧/٥.

(٥)- مقاييس اللغة: ١٩١/٥.

على معنى (السَّتْرِ)، بلْ يدلُّ على (الملازَمةِ والاحتِكاكِ واللُّزوقِ).

قالَ ابنُ فارسٍ: «الميم والراء والسين أصلٌ صحيح يدلُّ على مُضَامَّةِ شيءٍ لشيءٍ بشِدّةٍ وقُوّة...»[1].

أمَّا الفعلُ (رَسَّ) فيدلُّ في بعضِ استِعمالاتِهِ على معنًى قريبٍ مِن (الدَّفْنِ)، وهو مِن صُورِ (السَّتْرِ)، قالَ ابنُ فارسٍ: «ويقال رُسَّ الميّت: قُبِر»[2].

ج- (عطى)، والصوابُ: (غَطَى). ويدلُّنا على ذلكَ أنَّ الفعلَ بالعينِ هو (عَطَا)، ومضارِعُهُ (يَعْطُو)، وهو لا يدلُّ على معنى (السَّتْرِ)، بل يدلُّ على (أَخْذٍ ومُناوَلَةٍ). قالَ ابنُ فارسٍ: «العين والطاء والحرف المعتلُّ أصلٌ واحد صحيحٌ يدلُّ على أَخْذٍ ومُناوَلة، لا يخرج البابُ عنهما»[3].

أمَّا الفعلُ (غَطَى)، فيدُلُّ على معنى (السَّتْرِ) بوضوحٍ. قالَ ابنُ فارسٍ: «الغين والطاء والحرف المعتل يدلُّ على الغِشاء والسَّتر. يقال: غَطَيت الشَّيْءَ وغَطَّيْتُه. والغِطاء: ما تَغَطَّى به. وغَطَا اللّيلُ يَغْطُو، إذا غَشَّى بظلامه»[4].

والغريبُ العجيبُ أن تَرِدَ هذِهِ الأخطاءُ الثلاثةُ أنفُسُها في الطبعةِ الجديدةِ، التي بتحقيقِ محمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحيّ السيِّد: «والذي للستر كخبأ، وحجب، وخمر، وكقبر، وغفر، ورمس، ومرس، ودسّ ودفن، ودهن، وخضب، وكمّ وكمى، وكنّ وعطى وجنّ»[5].

وقد سَلِمَ النصُّ المحقَّقُ في كتابِ (تمهيد القواعد) من هذِهِ الأخطاءِ:

---

(١)- مقاييس اللغة: ٥/٣١٠.

(٢)- مقاييس اللغة: ٢/٣٧٣.

(٣)- مقاييس اللغة: ٤/٣٥٣.

(٤)- مقاييس اللغة: ٤/٤٢٩.

(٥)- شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٣/٣٠٠.

«والذي للسَّتْر: كـ "خَبَا" و "حَجَب" و "خَمَر" و"كَفَر" و"غَفَر" و"رَمَسَ" و"رَسَّ" و"دَسَّ" و"دَفَنَ" و"دَهَن" و"خَضَب" و"كَمَّ" و"كَمَن"، و"كَنَّ" و"غَطَى" و"جَنَّ"»[1]؛ لكِنَّهُ اشتَمَلَ على الفعلِ (خبا)، غيرِ المهموزِ، والصوابُ أن يكونَ مهموزًا؛ لأنَّ الفعلَ الثلاثيَّ المجرَّدَ غيرَ المهموزِ لا يدلُّ على (السَّتْرِ)، كما يدلُّ عليهِ الفعلُ المهموزُ (خَبَأَ).

قالَ ابنُ فارسٍ: «الخاء والباء والحرف المعتل والهمزة يدلُّ على سَتْرِ الشّيء. فمن ذلك خبأْت الشيء أخبَؤه خَبْأً»[2].

وجاءَ في اللسانِ: «وخَبَتِ النارُ والحَرْبُ والحِدَّةُ تَخْبُو خَبْواً وخُبُوّاً: سَكَنت وطَفِئَت وخَمَدَ لَهَبُها، وهي خابِية»[3].

٣٩- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «والرِّخْوَةُ يجمعها: "خُسَّ حظ شَصٍ هَزَّ ضِغْث قَذٍ"»[4].

الصوابُ: (فذ) بالفاءِ، لا (قذ) بالقافِ؛ لأنَّ الفاءَ من الأصواتِ الرِّخْوَةِ، بخلافِ القافِ، فهيَ من الأصواتِ الشديدةِ.

قالَ سيبويهِ: «ومن الحروف (الشديدُ)، وهو الذي يمنع الصوتَ أن يجريَ فيه وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والدال، والباء. وذلك أنَّك لو قلت أَلْحَجَ ثم مددتَ صوتك لم يَجرِ ذلك. ومنها (الرِّخْوَةُ) وهي: الهاء، والحاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين،

---

(١)- تمهيد القواعد: ٣٧٢٨/٨.

(٢)- مقاييس اللغة: ٢٤٤/٢.

(٣)- لسان العرب: ٢٢٣/١٤.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١٠/١.

والظاء، والثاء، والذال، والفاء»[1].

وقالَ أبو عمرٍو الدانيُّ: «وأما الرخوةُ فثلاثةَ عشرَ حرفاً، يجمعها قولك: خس حظ شص هز ضغث فذ، الهاء والحاء والغين والخاء والشين والصاد والزاي والسين والظاء والذال والثاء والضاد والفاء»[2].

٤٠– جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وكثر "فُعْل" في نحو: دَار وَدُوْر، وَنَار وَنُوْر، وَفَارَة، وَفُورَة»[3].

الصوابُ: (قَارَة) بالقافِ، لا (فارة) بالفاءِ، و(قُور) بالقافِ، بلا تاءٍ، لا (فورة) بالفاءِ والتاءِ. ويدلُّنا على ذلكَ أنَّ الكلامَ هنا على ما يُجمَعُ بِكَثْرَةٍ على وزنِ (فُعْل) بضمِّ الفاءِ وسكونِ العينِ. وقد ذَكَرَ ابنُ مالكٍ ذلكَ، فقالَ: «وكثر في نحو: دار وقارة»[4].

والقارةُ كما في القاموسِ: «الجُبَيْلُ الصغيرُ الـمُنْقَطِعُ عن الجبالِ، أوِ الصَّخْرَةُ العظيمةُ، أوِ الأرضُ ذاتُ الحجارةِ السُّودِ، أوِ الصَّخْرَةُ السَّوْدَاءُ ج: قاراتٌ وقارٌ وقورٌ، بالضم، وقِيرانٌ»[5].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وكثر فعل في نحو: دار ودور ونار ونور وقاره، وقور»[6]، معَ التطبيعِ في (قاره) بالهاءِ، والصوابُ:

---

(١)– الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٤٣٤–٤٣٥.

(٢)– التحديد في الإتقان والتجويد: ١٠٦.

(٣)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٤٢٣.

(٤)– تسهيل الفوائد: ٢٧١.

(٥)– القاموس المحيط: ٤٦٧، وانظر في: التقفية: ٣٥٤، والمنتخب: ٤٣٢، وجمهرة اللغة: ٣/١٣٣٣، وديوان الأدب: ٣/٣١٥، والصحاح: ٢/٨٠٠.

(٦)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/١٩٨.

(قارة) بالتاءِ. أمَّا إهمالُ الضبطِ؛ فرُبَّما كانَ سَبَبُهُ ظَنَّ المحقِّقِ أنَّ المرادَ واضحٌ.

٤١- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وقد يطاوعُ أَفْعَل: أَفْحَمْتُهُ فانْفَحَمَ»[١].

وجاءَ في تحقيقِ كتابِ (تمهيد القواعد): «وشَذَّ قولُهم: أَفْحَمتُهُ فَانْفَحَم، وأَوْكَأْتُه فَا [تَّكَأَ] وأَفْرَدتُّه فَانْفَرَد، وأَغْلَقتُهُ فَانْغَلَق، وأَزْعَجتُه فَانْزَعَج، وأَسْفَقتُ الباب فَانْسَفَق»[٢].

وجاءَ في تحقيقِ د. عبد العال سالم مكرم لكتابِ (همع الهوامع): «وشذ نحو: فَحَّمته فانْفَحَم، وأدخلته فاندخل»[٣].

وجاءَ في تحقيقِ أحمد شمس الدين لكتابِ (همع الهوامع): «وشذ نحو: فَحَّمته فانْفَحَم، وأدخلته فاندخل»[٤].

والصوابُ: (أَقْحَمْتُهُ) بالقافِ، لا (أَفْحَمْتُهُ)، ولا (فَحَّمْتُهُ)، وكذلكَ: (فانْقَحَمَ) بالقافِ، لا (فانْفَحَمَ) بالفاءِ. قالَ الجوهريُّ: «وأَقَحَمَ[٥] فرسَه النهرَ فانْقَحَمَ»[٦].

وقالَ الزمخشريُّ: «وانْفَعَلَ لا يكون إلا مطاوعَ فَعَلَ، كقولك كَسَرْتُه فانكسر، وحطَمْتُه فانحطم، إلا ما شذَّ من قولهم: أقحمتُه فانقحم، وأغلقته

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٧٥، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٥.

(٢)- تمهيد القواعد: ٨/٣٧٦١.

(٣)- همع الهوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم: ٦/٢٧.

(٤)- همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين: ٣/٢٦٩.

(٥)- كذا في المطبوعِ بفتحِ القافِ، وهو تطبيعٌ، والصوابُ بسكونِها.

(٦)- الصحاح: ٥/٢٠٠٦، وانظر في: ديوان الأدب: ٢/٤٢٧، والقاموس المحيط: ١١٤٦.

فانغلق، وأسفقتُه فانسفق، وأزعجته فانزعج»[١].

٤٢- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وأول الكلمة همزة، أو ميم فأصل نحو: أَيْفَق، وَمَيْسَار»[٢].

الصوابُ: (أَيْقَق) بقافَينِ، لا (أَيْفَق) بفاءٍ فقافٍ. وفي النصِّ وَرَدَتْ كلمةُ (مَيْسَار) بفتحِ الميمِ، والصوابُ: (مِيسَار) بكسرِها[٣].

قالَ سيبويهِ: «ولو جاء في الكلام شيءٌ نحوُ أَكْلَلٍ وأيْقَقٍ فسمّيتَ به رجلاً صرفتَه، لأنه لو كان أَفْعَلَ لم يكن الحرفُ الأوّل إلاّ ساكناً مدغَما»[٤].

وجاءَ في كتابِ (الارتشاف)، بالتحقيقِ نفسِهِ، في موضِعٍ آخَرَ: «نحو: أَيْقَق، وَأَكْلَل، فَيُحْكَمُ عليه بالأصالة، فإذا سَمَّيْنا بأَوْلَقٍ وَأَيْصَرٍ وَأَرْطَىً في لغة مَنْ قال: مَأْرُوط وَأَكْلَل وَأَيْقَق صَرَفْنا»[٥].

*** بينَ الفاءِ والميمِ:**

٤٣- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «والياء تكون زائدة صدراً مع يرفع؛ وذلك نحو: وَرَنْتل، والجمهور على أصالة واوه؛ وذهب

(١)- المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ٢٨٤، وانظر في: البديع: ٢/٤٠٥، وشرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/٤٣٩، وشرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٣/٤٥٧.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٢٢١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/١٠٧.

(٣)- انظر في: الخصائص: ٧٣٩.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/١٩٥، وانظر في: المنصف: ١/١٠٠-١٠١، وشرح الرضيّ على الكافية: ١/١٦٢.

(٥)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢/٨٦٢.

بعضهم إلى زيادتها، ولامه أصلية، كلام جَحَنْفَل؛ وقال الفارسيّ: زائدة»[١].

الصوابُ: (يَرْمَع) بالميمِ، لا (يَرْفَع) بالفاءِ؛ لأنَّ الكلامَ في هذا المقامِ على زيادةِ الياءِ في الاسمِ، لا في الفعلِ: «(في غير فِعْل)- وأما في الفعل فتقع الزيادة أوَّلًا نحو: يُدَحْرِج»[٢].

قالَ سيبويهِ: «والياءُ وهي تكون زائدة إذا كانت أوّلَ الحرف رابعةً فصاعداً، كالهمزة في الاسم والفعل، نحو: يَرْمَعٍ ويَرْبُوعٍ ويَضْرِبُ»[٣].

وقالَ أيضًا: «وأَمّا (الياء) فتَلحق أوّلا فيكون الحرف على يفعَلٍ في الأسماء نحو اليَرْمَع، [واليَعْمَلِ]، واليلمق ولا نعلمه جاء وصفا. ولا نعلم في الأسماء والصفة على يُفْعِلٍ ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره»[٤].

و(اليَرْمَعُ) كما في العينِ: «الحصى البيض التي تتلألأ في الشمس، الواحدة بالهاء»[٥].

* **بينَ النونِ والياءِ:**

٤٤- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «قال الزبيدي: ليس في الكلام فَعَيْلَل، فأما دَحَيْدَح، فحمل على أنه صوتان مركبان، والأصل: دح دح»[٦].

---

(١)- المساعد: ٤/٤٤.

(٢)- المساعد: ٤/٤٨.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٣٦، وانظر في: الصاحبيّ: ١٢٤، والممتع الكبير: ٦٢.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٦٥.

(٥)- العين: ٢/١٣٩، وانظر في: الصحاح: ٣/١٢٢٣.

(٦)- المساعد: ٤/١٩.

الصوابُ: (دِحِنْدِح) بالنونِ، لا (دَحَيْدَح) بالياءِ، والوزنُ (فِعِنْلِل) بالنونِ الساكنةِ، مع كسرِ الفاءِ والعينِ واللامِ الأُولى، لا (فَعَيْلَل) بالياءِ، مع فتحِ الفاءِ والعينِ واللامِ الأُولى؛ لأنَّ أبا بكرٍ الزُّبيديَّ ذَكَرَ بناءَ (فَعَيْلَل)، فقالَ: «الياء تلحق ثمانية ابنية، تلحق ثالثة قال سيبويه فيكون الحرف على فَعَيْلَل فالصفة عميثل وسميدع...»[1].

وقالَ ابنُ دُريدٍ: «وقال يونس: تقول العرب للرجل إذا أقرّ بما عليه: دِحٍ دِحٍ، وقالوا دِحِنْدِحٌ موصول، وقالوا دِحْ دِحْ بلا تنوين، يريدون قد أقررتَ فاسكت»[2].

وقالَ ابنُ جِنّي: «وأمّا دِحِنْدِحْ فإنه صوتان: الأوّل منهما منوّن: دِحٍ، والآخر منهما غير منوّن: دِحْ (وكأنّ الأوّل نوّن للوصل. ويؤكّد ذلك قولهم في معناه: دِحْ دِحْ) فهذا كصهٍ صهٍ في النكرة، وصَحْ[3] صَهْ في المعرفة. فظنّته الرواة كلمة واحدة. ومن هنا قلنا: إن صاحب اللغة إن لم يكن له نظر أحال كثيراً منها، وهو يُرَى أنه على صواب. ولم يؤت من أمانته، وإنما أُتِي من معرفته. ونحو هذا الشاهدُ إذا لم يكن فقيهاً: يشهد بما لا يعلم وهو يُرى أنه يعلم. ولذلك ما استدّ عندنا أبو عمرو الشيبانيّ لملازمته ليونس وأخذه عنه. ومعنى هذه الكلمة فيما ذكر (محمد بن الحسن أبو بكر: قد أقررت فاسكت) (وذكر محمد بن حبيب أن دحندح دُوَيْبّة صغيرة: يقال: هو أهون عليّ من دحندح) ومثل هذين الصوتين عندي قول الآخر:

---

(١)- الاستدراك: ٣١.

(٢)- جمهرة اللغة: ١٢٨٣/٣.

(٣)- كذا في المطبوعِ: (وصَحْ) بالحاءِ، والصوابُ: (وصَهْ) بالهاءِ.

إن الدقيق يلتوى بالجُنْبُخِ حتى يقولَ بطنُه جِخٍ جِخٍ

فهذا حكاية صوت بطنه»[1].

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: «وأمّا دِحِندِح فصَوتانِ مُركَّبانِ. وأصلهما: دِحٍ دِح. وليس بـ"فِعِنلِل"، لأنَّ ذلك لم يثبت في أبنية كلامهم»[2].

وكلمةُ (دِحِنْدِح) على وزنِ (فِعِنْلِل)، بلا خلافٍ، وهو ما قصدَهُ ابنُ عقيلٍ في نقلِهِ عن الزُّبيديّ؛ ولكنَّ محقِّقَ كتابِ (الاستدراك) المستشرِقَ الإيطاليَّ إغناطيوس كويدي قد ضَبطَ هذا الوزنَ ضبطًا مُغايِرًا، فجاءَ في تحقيقِهِ: «وليس في الكلام فَعَنْلِل»[3]، بفتحِ الفاءِ والعينِ، لا بكسرِهما.

فقد ذَكَرَ الزُّبيديُّ أوَّلًا وزنَ (فَعَنْلَل) بفتحِ اللامِ الأُولى، مِثل: (حَزَنْبَل، وجَحَنْفَل)، ثُمَّ ذَكَرَ وزنَ (فَعَنْلُل) بضمِّ اللامِ الأُولى، مِثل: (عَرَنْتُن وقَرَنْفُل)، ثمَّ قالَ: «وليس في الكلام فَعَنْلِل»، أي: ليسَ في الكلامِ مكسورُ اللامِ الأُولى.

وبالرجوعِ إلى كتبِ اللغةِ، نجدُ أنَّ هذا الوزنَ (فَعَنْلِل)، مكسورَ اللامِ الأُولى، مُستَعمَلٌ، لا مُهمَلٌ.

قالَ ابنُ سيده: «العَرَنْتُنُ، والعَرَنْتِنُ، والعَرَنْتَنُ، والعَرَتُنُ، والعَرَتَنُ، مَحْذُوفان من العَرَنْتُنِ، والعَرَنْتَنِ، والعَرْتَنُ، والعَرْتُنُ، كُلُّ ذَلِك. شَجَرٌ يُدْبَغُ بِعُرُوقِهِ»[4].

وفي القاموسِ: «والأصلُ عَرَنْتُنٌ، كقَرَنْفُلٍ وكجَحَنْفَلٍ، أو تُثَلَّثُ

(١)- الخصائص: ٧٦٦-٧٦٧، وانظر في: العين: ٣٣٨/٣.

(٢)- الممتع الكبير: ١٠٥.

(٣)- الاستدراك: ٣٤.

(٤)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٣٢٢/٢.

تاوهُ[1]»[2].

وهـذا يعـني أحـدَ أمـرَينِ: إمَّـا أن يكـونَ الزُّبيـديُّ غـيرَ مُطَّلِعٍ علـى هـذا الاستِعمالِ أصلًا، أو أنَّه مُطَّلِعٌ عليهِ، لكِنَّهُ لا يَراهُ صحيحًا.

فإذا صَحَّ ضَبْطُ المحقِّقِ المستشرِقِ، فقد أَخطأَ ابنُ عقيلٍ في نقلِ كلامِ الزُّبيـديِّ؛ لأنَّ كلمـةَ (دِحِنْـدِح) لَيسَـتْ علـى وزنِ (فَعَنْلِـل)، وإذا صـحَّ نقلُـهُ لكلامِهِ في هذا المقامِ، فقد أَخطأَ المحقِّقُ المستشرِقُ في ضبطِ هذا الوزنِ.

وقـد سَـلِمَ الـنصُّ في تحقيـقِ د. رجـب عثمـان لكتـابِ (الارتشـاف) مـن التصـحيفِ؛ لكـنَّ المحقِّـقَ اعتَمَـدَ في ضَـبْطِ الـوزنِ على مـا جـاءَ في ضبطِ المحقِّقِ المستشـرِقِ: «وَفَعَنْلِـل: عَـرَنْتِن، وقـال الزبيـدي لـيس في الكـلام فَعَنْلِـل، فأمـا دِحِنْدِح، فقيل، هو مركب من صوتين: دِح دِح»[3]، فاضطرَبَ الكلامُ؛ ولكِنَّهُ خالفَهُ في ضَبْطِ كلمةِ (عرنتن) ووزنِها، فضَبَطَهُما بكسرِ ما قبلَ الآخِرِ: (فَعَنْلِل: عَرَنْتِن)، وضَبَطَهُما المحقِّقُ المستشرِقُ بضمِّ ما قبلَ الآخرِ: (فَعَنْلُل: عَرَنْتُن).

ولستُ أُنكِرُ هنا أنَّ في الكلمةِ عِدَّةَ لُغاتٍ، وأنَّ لِلمُؤلِّفِ التمثيلَ بِما يَراهُ مُناسِبًا؛ ولكِنَّ الذي أُنكِرُهُ أن يُؤَدِّيَ ضَبْطُ الأمثلةِ إلى اضطرابِ الكلامِ.

---

(١)- كذا في المطبوعِ بواوٍ غيرِ مهموزةٍ، والصوابُ: (تاؤه) بالواوِ المهموزَةِ.

(٢)- القاموس المحيط: ١٢١٥.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٢٨/١.

الصورةُ الثانيةُ– التحريفُ:

التحريـفُ: هـو أنْ يُخطِئَ الكاتـبُ في صُـورَةِ الحـرفِ، لا في نَقْطِـهِ، كـأنْ يَكتُـبَ (الـزايَ) بـدلًا مِـن (الـدالِ)، كمـا في (المَـائِزَةِ، والمَـائِدَةِ)، أو يَكتُـبَ (الهاءَ) بدلًا مِن الميمِ، كما في (الـمُكْتَهِلِ، والـمُكْتَمِلِ)، أو يَكتُبَ (الميمَ) بدلًا مِن (العينِ)، كما في (السَّمِيرِ، والسَّعِيرِ)[١].

ومِن أمثلةِ التحريفِ:

*** بينَ الهمزَةِ والدالِ:**

٤٥– جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «(وبفِعال ما فيه تأبٍّ)– نحو: الشِّراء والجِماح»[٢].

الصوابُ: (الشِّرَاد) بالدالِ، لا (الشِّراء) بالهمزَةِ؛ لأنَّ (الشِّرَادَ) هو ما يدلُّ على معنى (التأبِّي)، أي: الامتِناعِ والمباعَدةِ، بخلافِ (الشِّراءِ)، فلا يدلُّ على ذلكَ.

قالَ سيبويهِ: «ومما تقاربت معانيه فجاءوا به على مثالٍ واحد نحو الفِرار والشِّراد والشِّماس والنِّفار والطِّماح، وهذا كلُّه مُباعَدة»[٣].

وقالَ ابنُ مالكٍ: «وكون فِعال لما فيه تأبّ كالشراد والجماح والقماص والشباب والخلاء والحماء والصراف والهياج والحران والشماس»[٤].

---

(١)– انظر في: تحقيق النصوص ونشرها: ٦٧.

(٢)– المساعد: ٢/٦٢١.

(٣)– الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/١٢.

(٤)– شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٣/٤٦٩–٤٧٠، وانظر في: شرح شافية ابن الحاجب: ١/١٥٣–١٥٤، وارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢/٤٨٩.

* **بينَ الهمزَةِ والقافِ:**

٤٦- جاءَ في تحقيقِ د. محمّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «(وللسلب) - قرَّدت البعيرَ، وقذَّيت عينه: أزلت القراد والأذى»[١].

الصوابُ: (القَذَى) بالقافِ، لا (الأَذَى) بالهمزَةِ. ولعلَّهُ مِن أخطاءِ النُّطقِ والسَّمعِ؛ ففي بعضِ اللهجاتِ المِصريَّةِ والشاميَّةِ الحديثةِ تُنطَقُ القافُ همزةً؛ فلَرُبَّما نَطَقَ المُمْلِي هذِهِ الكلمةَ بالهمزَةِ، فدَوَّنَها الكاتِبُ كما سَمِعَها.

قالَ ابنُ عُصفورٍ: «والسابع الإِزالةُ: كقولك: قَذَّيتُ عَينَه، أي: أزلت عنها القَذَى»[٢].

وقالَ ابنُ مالكٍ: «وللسلب كقرّدت البعير وحلّمته وقذّيت عينه إذا نزعت عنه القِردان والحَلَم، وأزلت عن عينه القذى»[٣].

وجائِزٌ أن يَكونَ مُرادُ صاحِبِ النصِّ (الأَذَى) بالهمزَةِ؛ لأنَّ (القَذَى) في العينِ مِن صُوَرِ (الأَذَى)، وأسبابِهِ؛ ولكنَّ الأَنسَبَ في التفسيرِ الصرفيِّ، أن يُؤتَى بلفظٍ مُشتَقٍّ مِن مادَّةِ الكلمةِ، نفسِها.

* **بينَ الألفِ واللامِ:**

٤٧- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وارْعَوَى، وفيه شذوذ لاعتلال في اللام وكونه لغير لون أو عيب، وكونه مطاوعًا "ارْعَوَيْتُهُ"»[٤].

---

(١)- المساعد: ٦٠١/٢.

(٢)- الممتع الكبير: ١٢٩، وانظر في: سرّ صناعة الإعراب: ٣٩/١، والصحاح: ٢٤٦٠/٦.

(٣)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٥١/٣، وانظر في: تمهيد القواعد: ٣٧٤٩/٨.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧٧/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمّاس: ٨٦/١.

الصوابُ: (لِرَعَوْتُـهُ)، أي: أنَّ الفعلَ المزيدَ (ارْعَـوَى) مُطاوِعٌ لِـ(رَعَوْتُهُ)، يُقالُ: رَعَوْتُهُ، فَارْعَوَى، ولا يَصِحُّ: ارْعَوَيْتُهُ فارْعَوَى.

قالَ ابنُ مالكٍ: «وشذ قولهم: ارعوى مطاوع رَعَوْته بمعنى كففته، من ثلاثة أوجه: أحدها أنه معتل اللام. الثاني أنه لغير لون ولا عيب حسي. الثالث أنه مطاوع، والمطاوعة في هذا النوع نادرة»[1].

وجاءَ في التاجِ: «وقال أبو حيّانَ: ارْعَوَى مُطاوِعُ رَعَوْتُهُ، وهو شَاذٌّ»[2].

* **بينَ الباءِ والجيمِ:**

٤٨- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وقيل للإلحاق في قُدْمُوس، وضُغْبُوس، وَعُبْدُوس، ألحق بِعُصْفُور، والحَسْبَلَة، والعَسْقَفَة بِدَحْرَجَة، والدِّفْنِس بِزِبْرِج، والعِرْنَاس بِسِرْدَاح، والخُلَابِس بِعُذَافِر»[3]. وفي الهامشِ (٣): «في ض، ت "الحسجلة" وهو تحريف و"الحسبلة" حكاية قولك حَسْبِي الله. انظر: مادة (حسبل) في القاموس ٣/٣٥٧».

الصوابُ: (الحَسْجَلَة) بالجيمِ، لا (الحَسْبَلَة) بالباءِ؛ لأنَّ السينَ في (الحَسْبَلَة) لَيسَتْ مِن بابِ الزيادةِ، فالكلمةُ منحوتةٌ بأخذِ بعضِ الحروفِ من عبارَةِ: (حَسْبِيَ اللهُ)، فلَيسَتِ الحاءُ والباءُ واللامُ أَوْلَى بالأصالةِ مِن السينِ. والإلحاقُ يَستَلزِمُ وُجودَ أصلٍ خالٍ مِن الزيادةِ، ثُمَّ تأتي الزيادةُ لإلحاقِ اللفظِ الجديدِ بلفظٍ آخَرَ.

---

(١)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٣/٤٥٩، وانظر في: تمهيد القواعد: ٨/٣٧٦٦.

(٢)- تاج العروس: ٣٨/١٦٢.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٢١٧-٢١٨، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/١٠٦.

قالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: «ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفا أو حرفين على تركيبٍ زيادةً غير مطردة في إفادة معنى؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كُلُّ وَاحدٍ في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها: من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلا رباعياً، ومن التصغير والتكسير إن كان المحلق به آسما رباعياً لا خماسياً وفائدة الألحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شِعْرٍ أو سَجْع»[1].

والنحتُ يَستَلزِمُ الحذفَ والاختِصارَ، لا الزيادةَ. قالَ ابنُ فارسٍ: «العرب تَنْحَتُ من كلمتين كلمةً واحدة، وهو جنس من الاختصار»[2].

ففي كلمةِ (حَسْجَلَة)، إنْ قِيلَ بزيادةِ السينِ للإلحاقِ، فإنَّ الأصلَ قبلَ (الإلحاقِ) هو (حجل)، وبعدَ زيادةِ السينِ صارَتِ الكلمةُ: (حَسْجَلَ)، مثل: (دَحْرَجَ)، ومصدرُهُ: (حَسْجَلَة) مثل: (دَحْرَجَة).

جاءَ في التاجِ: «الحَسْجَلةُ: أورده ابنُ سِيدَه وأبو حَيّان، وفَسَّره بالضَّعَلِ، وقال: إنّ سِينَه زائدةٌ، نقلَه شَيخُنا»[3].

ففي نصِّ التاجِ دليلٌ واضحٌ على أنَّ أبا حيَّانَ أَوردَ كلمةَ (الحَسْجَلَة)، لا (الحَسْبَلَة)؛ لكنَّ تفسيرَهُ لها بـ(الضَّعَل) أَراهُ تصحيفًا، والصوابُ: (الصَّقْل). قالَ ابنُ القطَّاعِ: «و(الحَسجَلةُ) دَلكُ الشيءِ او صقلُه»[4].

والواردُ عندَ ابنِ سيده: «والسّحْجَلةُ: دَلكُ الشيءِ أو صَقلُه، قال ابن

---

(١)- شرح شافية ابن الحاجب: ١/٥٢.

(٢)- الصاحبيّ: ٢٦٣-٢٦٤.

(٣)- تاج العروس: ٢٨/٢٩٨.

(٤)- كتاب الأفعال: ١/٢٦٩.

دريدٍ وليس بثَبْتٍ»[1].

وقد يَكونُ الـمُخرجُ مِن هذِهِ الاختِلافاتِ أن يُقالَ: إنَّ (الحَسْجَلَة) مقلوبةٌ مِن (السَّحْجَلَة)، إمَّا استِعمالًا، أو خطأً، وإنَّ أصلَ (السَّحْجَلَة) هو مادَّةُ (سحج)، ومعناها العامُّ كما ذَكرَ ابنُ فارسٍ: «السين والحاء والجيم أصلٌ صحيح يدلُّ على قشر الشيء»[2].

ومعنى (القَشْرِ) ومعنى (الصَّقْلِ) مُتقارِبانِ؛ فتكونُ زيادةُ اللامِ في (السَّحْجَلَةِ)، و(الحَسْجَلَةِ)، لا زيادةُ السينِ؛ للتخصيصِ الدلاليّ، لا للإلحاقِ؛ ولكنَّ بعضَ القدامى كأبي حيَّانَ ذَكَرُوها في بابِ (الإلحاقِ)؛ جَرْيًا على مَذهَبِهِم في ذلكَ.

وبابُ الزيادةِ عُمومًا - ومنهُ بابُ الإلحاقِ - غنيٌّ بالخِلافِ في بيانِ الزائدِ والأصليّ مِن الحروفِ، مِن ذلكَ مثلًا كلمةُ (نَهْشَل)، فقد اختُلِفَ في لامِها، قال أبو حيَّانَ: «ونهشل ذهب ابن القطاع إلى زيادتها مشتقًّا من النهش، وظاهر كلام سيبويه، أصالتها وأصالة النون»[3].

وقد جاءَتْ كلمةُ (حَسْجَلَة) في موضعٍ آخَرَ من تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (الارتشاف) نفسِهِ: «وَفَمْعَل سَمْحَج، وَفِمْعِل صِمْرِد، وَفُمَعِل دُمَلِص، ويجوز أن يكون محذوفًا من دُمالِص، وَفَسْعَلَة حَسْجَلَة»[4].

وواضحٌ في هذا الموضعِ أنَّ أبا حيَّانَ يَرى السينَ زائدةً في كلمةِ (حَسْجَلَة)؛ لأنَّهُ أَثبَتَها في الوزنِ (فَسْعَلَة).

---

(١)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٣٨/٤، وانظر في: جمهرة اللغة: ١١٣٤/٢.

(٢)- مقاييس اللغة: ١٤٣/٣، وانظر في: الصحاح: ٣٢١/١.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢٢٣/١.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٥٩/١.

* **بينَ الباءِ واللامِ:**

٤٩- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «ولإِبقاء الشيء بمعنى ما صِيغَ مِنْهُ: اسْتَعْظَمَهُ»(١). وفي موضعٍ سابقٍ مِن التحقيقِ نفسِهِ: «ولإلغاء الشيء بمعنى ما صيغ منه أحْمَدْتُه»(٢).

وجاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «ولإِلقاء الشيء بمعنى ما صيغ منه أحمدته»(٣)، وفي موضعٍ آخَرَ: «ولابقاء الشيء [بمعنى] ما صيغ منه استعظمه»(٤).

والصوابُ في المواضعِ كُلِّها: (لإِلْفَاءِ) باللامِ والفاءِ، بمعنى (الوُجُودِ)، أو (الوِجْدانِ)(٥)، يُقالُ: أَلْفَيْتُهُ كَرِيمًا، بمعنى: (وَجَدْتُهُ كَرِيمًا).

قالَ ابنُ مالكٍ: «مِن مُثُل المَزيد فيه " أَفَعَلَ "(٦) وهو للتَّعدية أَو للكثرة للكثرة أَو للصّيرورة أو للإِعانة أَو للتَّعريض أَو للسلب أَو لإِلْفاءِ الشيءِ بمعنى ما صِيغ منه»(٧).

وقالَ أيضًا: «ومنها " ٱستَفعَل " للطَّلب وللتحوّل وللاتِّخاذ ولإلفاءِ الشيءِ بمعنى ما صِيغَ منه أَو لعدِّه كذلك»(٨).

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧٩/١.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧٣/١.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٨٣/١.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٨٧/١.

(٥)- انظر في: ديوان الأدب: ١٠٤/٤، والصحاح: ٢٤٨٤/٦، ومقاييس اللغة: ٢٥٨/٥.

(٦)- كذا في المطبوعِ، بفتحِ الفاءِ، والصوابُ بسكونِها.

(٧)- تسهيل الفوائد: ١٩٨، وانظر في: شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٤٩/٣-٤٥٠.

(٨)- تسهيل الفوائد: ٢٠٠، وانظر في: شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٥٨/٣.

* **بينَ الباءِ والميمِ:**

٥٠- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «الخماسي يأتي على افْتَعَل: "اقْتَدَر"، وانْفَعَل: "انْطَلَق"، وافْعَلَّ: احْمَرَّ، وافَّعَل ادَّمَجَ وافْعَلَى: اجْأَوَى، وهما خطأ؛ لأَنَّ ادَّمَجَ افْتَعَل، واجْأَوَى افْعَلَل و"افْتَعَل" للاتخاذ قيل ومعنى الكثرة: ادَّمَج، وللتسبب اعْتَمَل تَسَبَّبَ في العمل»[١].

وَرَدَ في تحقيقِ هذا النصِّ الفعلُ (ادَّمَجَ) مرَّتينِ، وهو في المرَّةِ الأُولى: (ادَّمَجَ) كما أَثبتَهُ المحقِّقُ؛ لكنَّهُ في الثانيةِ: (اذَّبَحَ) بالذالِ المشدَّدةِ والباءِ والحاءِ، مِن الفِعلِ (ذَبَحَ)، وبصياغتِهِ على (افْتَعَلَ) يَصيرُ: (اذْتَبَحَ)، ثُمَّ بالإدغامِ يَصيرُ (اذَّبَحَ)[٢]. وهو مِن الأفعالِ المشهورَةِ في معنى (الاتِّخاذِ)[٣].

قالَ سيبويهِ: «وكذلك اختَبَز وخبَزَ واطّبَخَ[٤] وطَبَخَ، واذّبَحَ وذبَحَ. فأما ذَبَحَ فبمنزلة قوله قَتَلَه، وأما اذَّبَحَ[٥] فبمنزلة اتّخَذَ ذَبيحةً»[٦].

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: «والثالث أن يكون بمعنى الاتّخاذ: كقولك: اشتَوَى القومُ: أي: اتَّخذُوا شِواءً. فأمَّا شَوَيتُ فكقولك: أَنضَجتُ. وكذلك: اختَبَزُوا واطَّبَخُوا واذَّبَحُوا، أي: اتَّخذُوا خُبزًا وطَبيخًا وذَبيحةً»[٧].

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٧٥.

(٢)- انظر في: شمس العلوم: ٤/٢٢٤٥.

(٣)- انظر في: ديوان الأدب: ٢/٣٩٧، والصحاح: ١/٣٦٢.

(٤)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ: (وَاطْبَخَ) بسكونِ الطاءِ، والصوابُ بتشديدِها.

(٥)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ: (ذَبح) بصيغةِ الثلاثيّ المجرّدِ، والصوابُ: (اذَّبَحَ) بتشديدِ الذالِ.

(٦)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٧٤.

(٧)- الممتع الكبير: ١٣١.

وقالَ ابنُ مالكٍ: «افتعل للاتخاذ نحو: اذّبح، واطّبخ، واشتوى إذا اتخذ لنفسه ذبيحة وطبيخا وشواء»[1].

أمَّا الفِعلُ (ادَّمَجَ)، فلا يدلُّ على معنى (الاتِّخاذِ)؛ وإنَّما أَورَدَهُ أبو حيَّانَ للإشارَةِ إلى خطإٍ مَن زَعَمَ وُجودَ بناءِ (افَّعَلَ) بتشديدِ الفاءِ؛ فذَكَرَ أنَّ (ادَّمَجَ) على بناءِ (افْتَعَلَ).

ومِثلُ الفعلِ (ادَّمَجَ)، في هذا الإدغامِ الْمُوهِمِ، الكثيرُ مِن الأفعالِ، منها: (ادَّخَرَ)، و(ادَّكَرَ)، و(اذَّبَحَ)، و(اطَّلَعَ). وليسَ منها: (ادَّبَجَ) بالباءِ والجيمِ، ولا (ادَّبَحَ) بالباءِ والحاءِ[2]؛ فليسا بِمُستَعمَلَينِ أصلًا.

والغريبُ أنَّ مُحقِّقِي كتابِ (المزهر) لم يَتَنَبَّهُوا على ذلكَ، فجاءَ في تحقيقِهِم: «وافّعل: ادَّبَج وافعلى اجْأَوَى؛ وهما خطأ؛ لأن ادّبح: افتعل، واجأوى: افعلل»[3].

أمَّا الفعلُ (اجْأَوَى)، فهو مِثلُ الفِعلِ (ارْعَوَى)، كِلاهُما على وزنِ (افْعَلَل) في النُّطقِ، وعلى بناءِ (افْعَلَّ) في التصنيفِ الصرفِيّ. قالَ الجوهريُّ: «وقد ارْعَوَى عن القبيح، وتقديره إفْعَوَلَ، ووزنه افْعَلَلَ. وإنَّما لم يدغم لسكون الياء»[4].

وقالَ ابنُ مالكٍ: «أصل افعلّ: افعَلَلَ، ويدل على ذلك وجوب استعماله مفتوح العين مع تاء الضمير ونونَيْه، نحو: احمررت واحمررنا واحمررْن»[5].

---

(١)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٥٥/٣.

(٢)- انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٨٤/١.

(٣)- المزهر: ٤١/٢.

(٤)- الصحاح: ٢٣٥٩/٦.

(٥)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٥٩/٣.

* **بينَ التاءِ واللامِ:**

٥١- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَتَمْتِين لِخَيْطٍ يُشَدُّ به الفسطاط والخِيَمُ، جمعه التَّمَاتِين، وَزَعَم الجرمي، أَنَّه مَصْدَر تَمْتَنَ»[1]. وفي الهامشِ (٦): «في ت، ب (لمتن)».

الصوابُ: (لِمَتَّنَ)، أي: زَعَمَ الجرميُّ أنَّ (التَّمْتِينَ) مصدرٌ للفعلِ المزيدِ (مَتَّنَ)، فالتفعيلُ مصدرُ (فَعَّلَ)، كالتعليمِ مصدرِ (عَلَّمَ).

قالَ السيرافيُّ: «"والتمتين" واحد التّماتين، وهو خيوط يشد بها الفسطاط والخيمة، وذكر الجرمي أنه مصدر متن يمتن»[2].

وجاءَ في اللسانِ: «وقال أَبو زيد: طَرَّقوا بينهم تَطْرِيقاً ومَتَّنُوا بينهم تمتيناً، والتَّمْتِين: أَن يجعلوا بين الطرائق مُتُناً من شَعَر، واحدها مِتانٌ. ومَتَّنُوا بينهم: جعلوا بين الطرائق مُتُناً من شعر لئلا تُخَرّقه أَطرافُ الأَعمدة. والمَتْنُ والمِتانُ: ما بين كل عمودين، والجمع مُتُنٌ. والتَّمْتِينُ والتِّمْتِين والتِّمْتانُ: الخَيْطُ الذي يُضَرَّبُ به الفُسْطاطُ؛ قال ابن بري: التَّمْتِينُ، على وزن تَفْعِيل، خُيوط تُشدُّ بها أَوْصالُ الخِيام. ابن الأَعرابي: التَّمْتِينُ تَضريبُ المَظَالِّ والفَساطِيطِ بالخُيوطِ. يقال: مَتِّنْها تمتيناً. ويقال: مَتِّنْ خِباءَكَ تمتيناً أَي أَجِدْ مَدَّ أَطْنابه، قال: وهذا غير معنى الأَول. وقال الحِرْمازي: التَّمْتِين أَن تقول لمن سابقك تقَدَّمني إِلى موضع كذا وكذا ثم أَلْحَقك، فذلك التَّمتين. يقال: مَتَّنَ فلانٌ لفلان كذا وكذا ذراعاً ثم

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢١٣/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١٠٤/١.

(٢)- شرح كتاب سيبويه: ١٥٨/٥.

لَحِقَه»[1].

أمَّا (تَمْتَنَ)، كما ضَبَطَهُ المحقِّقُ، فليسَ لهُ في كُتُبِ العربيَّةِ أَدنى ذِكْرٍ.

* **بينَ الثاءِ والجيمِ:**

٥٢- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وافْوَنْعَل: احْوَنْصَلَ، وافْعَوْلَلَ: اعْثَوْثَجَ، وهذان الوزنان أَغْفَلَهُما سيبويه انتهى، قيل لأَنَّـهُما من كتاب العين، فلا يُلْتَفَتُ إليهما»[2]. وفي الهامشِ (٦): «في الممتع ١٧١/١ "وأما "افْعَوْلَل" نحو "اعْثَوْجَج البعير" و"افْوَنْعَلَ نحو "احْوَنْصَل الطائرُ" و"افْعَيَّل نحو "اهْبَيَّخَ الرجل" فلم يذكرها أحد إلا صاحب العين، فلا يلتفت إليها».

كِلا الفِعلَينِ (اعْثَوْجَجَ)، و(اعْثَوْثَجَ) وارِدٌ في كُتُبِ اللُّغةِ[3]؛ لكنَّ أبا حيَّانَ قَصَدَ (اعْثَوْجَجَ)، لا (اعْثَوْثَجَ)؛ لأنَّ الكلامَ على وزنِ (افْعَوْلَلَ)، ولأنَّ الفِعلَ (اعْثَوْجَجَ) على وزنِ (افْعَوْلَلَ)، بِخلافِ الفِعلِ (اعْثَوْثَجَ)، فهو على وزنِ (افْعَوْعَلَ)، وسيبويهِ قد ذَكَرَ وزنَ (افْعَوْعَلَ)[4]، ولم يَذكُرْ وزنَ (افْعَوْلَلَ).

قالَ ابنُ عُصفورٍ: «وأمّا "افعَوْلَل" نحو: اعثَوْجَجَ البعيرُ، و"افوَنْعَلَ" نحو: احوَنصَلَ الطائرُ، و"افعَيَّلَ" نحو: اهبَيَّخَ الرَّجلُ، فلم يذكرها أحد إِلَّا صاحب "العَين"، فلا يُلتفت إِليها»[5].

وقالَ ابنُ مالكٍ: «ومثال افعولل وافعيّل اعْثَوْجج واهبيّج، وهما من

---

(١)- لسان العرب: ٣٩٨/١٣.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧٨/١.

(٣)- انظر في: المحكم، الطبعة الجديدة: ١٨٧/١، وشمس العلوم: ٤٣٧٥/٧.

(٤)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٧٥/٤.

(٥)- الممتع الكبير: ١١٨.

الأوزان التي أغفلها سيبويه»[1]. والصوابُ: (اهْبَيَّخَ) بالخاءِ، وهو تطبيعٌ؛ لأنَّ المحقِّقَينِ أَثبَتَا الصوابَ في الهامشِ (٤) عندَ شرحِ معناهُ.

وجاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس، للنصِّ نفسِهِ[2].

وجاءَتْ كلمةُ (اعْثَوْجَجَ)، في موضِعٍ آخَرَ، مِن تحقيقِ د. رجب عثمان، لكتابِ (الارتشاف) نفسِهِ: «وَإِنْ كانَ على افْعَوْعَل نحو: اغْدَوْدَن انقلبت ياءً فَقُلْتَ اغْدِيدَانًا، أَوْ افْعَوْلَلَ عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَهُ نَحْوَ: اعْثَوْجَجَ قُلِبَتْ أيضًا ياءً وقيل لا تقلب»[3].

ولم أَجِدْ كلمةَ (اعْثَوْجَجَ) بجيمَينِ، في تحقيقِ د. مهديٍّ المخزوميِّ، ود. إبراهيمِ السامرائيِّ، لكتابِ العينِ، بل وجدْتُ فيهِ: (اعْثَوْثَجَ) بثاءَينِ: «والعَثَوْجَجُ: البعير السّريع الضّخم، المجتمع الخلق، يقال: اعثوثج اعثيثاجاً، لم يعرفه عرّام»[4].

*** بينَ الثاءِ والشينِ:**

٥٣- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَزُرْقُم، وَفُسْحُم، ودُخْشُم، وَحُلْكُم، وخَشْعَم، وجُلْهُم، وَضِرْزِم، وَضِمْرِز، وَدِرْدِم، وَدِلْقِم، وَدِقْعِم، وَخِضْرِم، وَشَدْقَم، وَشَجْعَم»[5]. وفي الهامشِ (١٠): «كلمة (خشعم) ساقطة من ض».

---

(١)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٣/٤٦١.

(٢)- انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٦.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢/٤٩٥.

(٤)- العين: ١/٢٢١.

(٥)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٩٩-٢٠٠، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٩٧-٩٨.

لا ذِكْرَ لكلمةِ (خشعم) بخاءٍ فشينٍ في كُتُبِ العربيَّةِ؛ فإذا صَحَّ ذِكْرُ أبي حيَّانَ لكلمةٍ بينَ (حُلْكُم، وجُلْهُم)، قَريبةٍ مِن صورَةِ (خشعم) في الخطِّ، فإمَّا أن تَكونَ كلمةَ (خثعم) بخاءٍ فثاءٍ، وإمَّا أن تكونَ كلمةَ (جشعم) بجيمٍ فشينٍ.

وإنَّما قلتُ: «فإذا صحَّ ذِكْرُ أبي حيَّانَ لكلمةٍ بينَ...»؛ لأنَّهُ قد تَكونُ هذِهِ الكلمةُ مِن زياداتِ بعضِ النُّسَّاخِ، لا مِن كلامِ أبي حيَّانَ. ويدلُّنا على ذلكَ أنَّ المحقِّقَ قد أَثبَتَ كلمةَ (ضِمْرِزٍ) معَ هذِهِ الكلماتِ، معَ أنَّ المقامَ يَأبَى ذلكَ؛ لأنَّ أبا حيَّانَ إنَّما يَتَحَدَّثُ عنِ الكلماتِ المختومةِ بميمٍ زائدةٍ.

وقد كَتَبَ المحقِّقُ في الهامشِ (٢)، مُتَحَدِّثًا عن هذِهِ الكلمةِ (ضِمْرِزٍ): «كلمة (ضمرز) ساقطة من ض... وسقوطها من ض هو الصواب لأنه لم تكن الميم آخرة هنا»[١].

فليسَ بعيدًا أن تكونَ هذِهِ الكلمةُ المكتوبةُ بينَ (حُلْكُم، وجُلْهُم) مِن زياداتِ بعضِ النُّسَّاخِ، لا مِن كلامِ أبي حيَّانَ.

جاءَ في العينِ: «خَثْعَمٌ: اسمُ جَبَلٍ، فمن نَزَلَ به فهو خَثْعَميٌّ، وهم خَثْعَمِيُّون. وخَثْعَم: اسم قبيلة وافق اسمُها اسمَ الجَبَل»[٢].

وقد وَقَعَ تحريفُ كلمةِ (خثعم) إلى (خشعم) في بعضِ المطبوعاتِ، مِنها ما جاءَ في تحقيقِ كتابِ (ربيع الأبرار)، للزمخشريّ: «جلس سفيان بن عيينة على مرقب عال، وأصحاب الحديث على مد البصر، يثبتون، فتمثل بقول الخشعمي:

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢٠٠/١.

(٢)- العين: ٢٨٥/٢، وانظر في: الصحاح: ١٩٠٩/٥.

خلت الديار فسدت غير مسوّد   ومن الشقاء تفرّدي بالسؤدد»[١].

والصوابُ: (الخَثْعَمِيّ)؛ فالبيتُ منسوبٌ إلى رجلٍ من (خَثْعَم). قالَ ابنُ قُتيبةَ: «كان رجل من خَثْعَمَ رَدِيَ فقال في نفسه

لو كنتُ أَصْعَدُ في التكرُّم والعُلا   كتحدُّرِي أصبحتُ سيّد خثعمِ

فباد أهلُ بيته حتى ساد فقال

خَلَتِ الدّيَارُ فسُدْتُ غيرَ مُسوَّدِ   ومن الشَّقاء تفرُّدِي بالسُّؤدد»[٢].

وجاءَ في كتابِ (تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعيّ): «في لغة خشعم وزبيد يحذفون نون "مِن" الجارّة إذا وليها ساكن»[٣]. وهو تطبيعٌ، بلا ريبٍ.

فهذانِ التطبيعانِ قد يَكونانِ دليلًا على ترجيحِ كلمةِ (خَثْعَم) على (جشعم). ويزيدُها ترجيحًا أنَّ كلمةَ (جشعم) مُختَلَفٌ فيها، وقَلَّ مَن ذَكَرَها مِن أهلِ اللُّغةِ.

قالَ الفارابيُّ: «هو الجُشْعَم، قال الفَرَّاءُ: الفَتْحُ في الجُشْعَم هو الأَفصح»[٤]. وقالَ المحقِّقُ في الهامشِ (١٠): «الذي في الصحاح واللسان والقاموس "الجعشم" بتقديم العين على الشين، ولم يرد فيها الجشعم. والجعشم: الصغير البدن القليل لحم الجسد أو المنتفخ الجنبين الغليظهما، أو القصير الغليظ مع شدة (اللسان) وعبارة الفراء وردت في الصحاح واللسان بنص: "فتح الجيم

(١)- ربيع الأبرار: ٤/٥٧.

(٢)- عيون الأخبار: ١/٢٦٨.

(٣)- تاريخ آداب العرب: ١/١١٨.

(٤)- ديوان الأدب: ٢/٤٦.

والشين فيه أفصح"، وهي تحتّم تقديم العين على الشين».

وجاءَ في تحقيقِ كتابِ (تمهيد القواعد): «والضِّرزِم بمعنى: الضِّرْز وهو الشديد البخل، وخَذْلَم، وشَدْقَم، وشَجْعَم؛ لأن خَذْلَمًا بمعنى خَذْله[1]، والشَّدْقَم بمنزلة الأشدق، وهو العظيم الشدق، وأما: جشعم فلتأكيدهم به الشجاع في مثل قوله:

٤٢٩٠ - **الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا**

فهو من لفظه وفي معناه»[2].

وواضحٌ أنَّ وُرودَ (جشعم) في هذا النصِّ خطأٌ؛ لأنَّ الحديثَ إنَّما هو عن (الشجعمِ)، وهو الذي مِن لفظِ (الشُّجاعِ)، وفي معناهُ. ولا يُمكِنُ أن تَكونَ هيَ الكلمةَ التي بينَ (حُلْكُم، وجُلْهُم)؛ لأنَّها مذكورةٌ في النصِّ نفسِهِ بعدَ كلمةِ (شَدْقَم).

* **بينَ الجيمِ والقافِ:**

٥٤- جاءَ في تحقيقِ د. عبد الرحمن السيِّد، ود. محمَّد بدويّ المختون لكتابِ (شرح التسهيل): «وكونه للأصوات كالرغاء والثغاء والمواء والعواء والخوار والجؤار والضباح والنباح والنعاق والنهاق»[3].

وجاءَ في تحقيقِ كتابِ (تمهيد القواعد): (النغاق) بِالْغَينِ، لا بِالْعَينِ[4].

---

(١)- كذا في المطبوعِ: (خَذْله) بالهاءِ، والصوابُ: (خَذْلَة) بالتاءِ، و(الخَذْلَةُ): هي الغليظةُ الساقِ المُسْتَدِيرَتُها، انظر في: لسان العرب: ١١/٢٠١.

(٢)- تمهيد القواعد: ١٠/٤٩٤٥.

(٣)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٣/٤٧٠.

(٤)- انظر في: تمهيد القواعد: ٨/٣٧٨٩.

ولا ضَيرَ في ذلكَ؛ لأنَّ كِلتا الكلمتينِ وارِدةٌ في كُتُبِ اللُّغةِ[1]. أمَّا مُرادُ المؤلِّفِ، فتَقطَعُ بهِ النُّسَخُ المخطوطةُ الصحيحةُ الواضحةُ.

وجاءَ في تحقيقِ محمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحيّ السيِّد لكتابِ (شرح التسهيل): «وكونه للأصوات كالرغاء والثغاء والمواء والعواء والخوار والجؤار والضباح والنباح والنعاق والنهاج»[2].

ولم أَجِدْ في كُتُبِ اللُّغةِ أَدنى إشارَةٍ إلى كلمةِ (النُّهَاج) بضمِّ النونِ. أمَّا ما جاءَ في تحقيقِ أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيِّد عليّ لكتابِ (شرح كتاب سيبويه، للسيرافيّ): «ومما يعلم أنه ممدود أن تجد المصدر مضموم الأول ويكون للصوت نحو "الدُّعَاء" و"الزُّقَاء" وقياسه من الصحيح "الصُّرَاخ"، و"النُّباح" و"البُغَاح" و"الصُّياح" و"النّهُاج"[3] وهو أكثر من أن يحصى»[4]، فليسَ بِحُجَّةٍ؛ لأنَّ هذا النصَّ لم يَسلَمْ مِن الخطإِ، وإلَّا فما معنى (البُغَاح) بباءٍ وغينٍ وحاءٍ؟!

والصوابُ: (البُغَام) بالميمِ، لا بالحاءِ. قالَ سيبويهِ: «ومما تَعلم به أنه ممدود أن تَجد المصدر مضمومَ الأول يكون للصوت، نحو: العُواء والدُّعاء والزُّقاء، وكذلك نظيره من غير المعتل نحو: الصُّراخ والنُّباح، والبُغام»[5].

وقالَ الجوهريُّ: «بُغامُ الظبية: صوتُها: وظَبْيَةٌ بَغُومٌ. وكذلك بُغَامُ الناقة صوتٌ لا تُفصِح به»[6].

---

(١)- انظر في: لسان العرب: ١٠/٣٥٦-٣٥٧.

(٢)- شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٣/٣٢٤.

(٣)- كذا في المطبوعِ بضمِّ الهاءِ، وهو تطبيعٌ، بلا ريبٍ، والهاءُ مفتوحةٌ قطعًا؛ لأنَّها قبلَ الألفِ.

(٤)- شرح كتاب سيبويه: ٤/٢٧٢.

(٥)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٥٤٠.

(٦)- الصحاح: ٥/١٨٧٣.

و(الضُّبَاحُ) بالضادِ فالباءِ أَرجَحُ مِن (الصُّيَاح)، في هذا المقامِ. قالَ ابنُ يعيشَ: «وممّا يُعلَم به أنّه ممدود أن تجد المصدرَ مضمومَ الأوّل، ويكون للصوت، نحو: "العُواء" وهو مصدر "عَوَى الكلبُ عُواءً"، و"الثُّغاء" وهو صوت الشاء والمَعْز، يقال: "ثَغَت تَثْغُو ثُغاءً" إذا صاحت، و"الدُّعاء" مصدر "دَعَا يَدْعُو دُعاءً". ومنه "الرُّغاء"، وهو صوت ذات الخُفّ، يقال: "رَغَا البعير يَرْغُو رغاءً"، إذا ضجّ. و"الزُّقاء"، وهو الصُّياح، وقياسُه من الصحيح "الصُّراخ"، و"النُّباح" و"البُغام"، و"الضُباح"، وهو كثير»[1].

وقد وَرَدَ (البُغامُ) بالميمِ في تحقيقِ أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيّد علي لكتابِ (شرح كتاب سيبويه، للسيرافيِّ) نفسِهِ، في موضِعٍ آخَرَ: «وأما الفعال فقد كثر في الأصوات، وصار الباب لها، ويتلوه في ذلك الفَعِيل، تقول: الصراح والنباح والبعار والبغام والحصَاض والخَّباج، وهما الضراط، والرغاء والدعاء والعواء والمكاء»[2].

ولم يَخلُ هذا النصُّ أيضًا مِن خطإٍ، ففيهِ: (الصراحُ) بالحاءِ، والصوابُ: (الصُّراخُ) بالخاءِ، أو (الصُّداحُ) بالدالِ والحاءِ[3]، والأَوَّلُ أَرجَحُ.

وفيهِ: (البعار) بالباءِ، والصوابُ: (اليُعار) بالياءِ. جاءَ في العينِ: «واليُعارُ: صوت من أصوات الشّاء شديد»[4]. وفيهِ: (الحصاض) بصادٍ فضادٍ، فضادٍ، والصوابُ: (الحصاص) بصادَينِ[5]. وفيهِ: (الخَّباج) بتشديدِ الخاءِ معَ

---

(١)- شرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/٤١.

(٢)- شرح كتاب سيبويه: ٤/٤٠٣.

(٣)- انظر في: المحكم، الطبعة الجديدة: ٣/١٠٢، والقاموس المحيط: ٢٢٨.

(٤)- العين: ٢/٢٤٣، وانظر في: جمهرة اللغة: ٢/٧٧٨، ومقاييس اللغة: ٦/١٥٦.

(٥)- انظر في: العين: ٣/١٤، والصحاح: ٣/١٠٣٤.

فتحِها، والصوابُ: (الخُباج) بضمِّ الخاءِ، بلا تشديدٍ.

* **بينَ الحاءِ والعينِ:**

٥٥- جاءَ في تحقيقِ د. عبد الرحمن السيِّد، ود. محمَّد بدويّ المختون لكتابِ (شرح التسهيل): «وذا ألف بعدها، أي بعد العين المفتوحة كصَلاح وجِماع ونُباح»(١).

الصوابُ: (جِماح) بالحاءِ؛ لأنَّ الكلامَ هنا على مصادرِ الفعلِ الثلاثيِّ المجرَّدِ، و(الجِماح) مصدرُ الثلاثيِّ المجرَّدِ (جَمَحَ)(٢)، بخلافِ (الجِماع)، فهو مصدرُ المزيدِ (جَامَعَ)(٣).

جاءَ في العينِ: «وجَمَح الفَرَسُ بصاحبه جِماحاً: إذا ذَهَبَ جَرْياً غالباً»(٤).

والغريبُ العجيبُ أن يَرِدَ الخطأُ نفسُهُ في الطبعةِ الجديدةِ، التي بتحقيقِ محمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحيّ السيِّد: «وذا ألف بعدها، أي بعد العين المفتوحة كصَلاح وجِماع ونُباح»(٥).

٥٦- جاءَ في تحقيقِ د. عبد الرحمن السيِّد، ود. محمَّد بدويّ المختون لكتابِ (شرح التسهيل): «فما استحق من فَعَل مصدرا على أحد هذه الأوزان فلا يجيء مصدره على فُعول إلا نادرا، كجمع جموحا، ونفر نفورا»(٦).

الصوابُ: (كجمح) بالحاءِ، وهو تطبيعٌ؛ لكنَّ الغريبَ العجيبَ أن يَرِدَ

---

(١)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٦٨/٣.

(٢)- انظر في: تمهيد القواعد: ٣٧٨٣/٨.

(٣)- انظر في: جمهرة اللغة: ٤٨٤/١.

(٤)- العين: ٨٨/٣، وانظر في: جمهرة اللغة: ٤٤١/١، والصحاح: ٣٦٠/١.

(٥)- شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٣٣٢/٣.

(٦)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٧١/٣.

الخطأُ نفسُهُ في الطبعةِ الجديدةِ، التي بتحقيقِ محمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحيّ السيِّد: «فما استحق من فَعَل مصدرا على أحد هذه الأوزان فلا يجيء مصدره على فُعول إلا نادرًا، كجمع جموحا، ونفر نفورا»(١).

* **بينَ الحاءِ والميمِ:**

٥٧- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «شَملت الريح تشمل شُمولاً، أي تموَّلت شمالا»(٢).

الصوابُ: (تَحَوَّلَتْ) بالحاءِ، لا بالميمِ. قالَ الفارابيُّ: «وشَمَلَت الرِّيحُ، أَي: تَحَوّلت شَمالا»(٣).

* **بينَ الدالِ والنونِ:**

٥٨- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «فعلى الاحتمال الأول يَكُونُ وَزْنُ سُلَّاء، وَرُمَّان فُعَّالًا، ووزن عِقْيَان، فِعْيَالًا، كَجِرْيَال، وَعُنْوَان، فُعْوَالًا، كَعُصْوَانِ، ووزن "شَيْطَان"، فَيْعَالاً نحو بَيْطَار، ووزن "حَوْذَان" فَوْعَالًا "كَتَوْرَاب" وأما العكس فيكون وَزْنُ سُلَّاء: فُعْلَاء نحو: قُوْبَاء، ووزن رُمَّان، وَعُنْوان فُعْلانًا كَسُلْطَان، ووزن "عِقْيَان" فِعْلَانًا كسِرْحَان، ووزن "شَيْطَان" و"حَوْذَان" فَعْلَانًا كَنَدْمَان»(٤). وفي الهامشِ (١٢): «في ت، ض (عصواد)».

أَثبَتَ المحَقِّقُ في النصِّ كلمةَ (عُصْوَان) بالنونِ، وذَكَرَ في الهامشِ أنَّ في

---

(١)- شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٣٢٦/٣.

(٢)- المساعد: ٥٣/٤.

(٣)- ديوان الأدب: ١٢٩/٢، وانظر في: الصحاح: ١٧٤٠/٥.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢٢٩/١-٢٣٠.

بعضِ النُّسَخِ كلمةَ (عصواد) بالدالِ[1].

والصوابُ: (عُصْوَاد) بالدالِ؛ لأنَّ الواردَ في كُتُبِ اللُّغةِ هو (عُصْوَاد)، لا (عُصْوَان)، ولم يَرِدْ فيها إلَّا كلمةُ (العَصَوَانِ) بفتحِ العينِ والصادِ والواوِ، وهيَ مثنَّى (العَصَا)، وهيَ غيرُ مقصودةٍ هنا، بلا ريبٍ.

ويُؤَكِّدُ صِحَّةَ (عُصْوَاد) بالدالِ أنَّ المناسِبَ في التمثيلِ - في هذا المقامِ - الإتيانُ بأمثلةٍ غيرِ مختومةٍ بالنونِ؛ لِيُعلَمَ أنَّ النونَ لَيسَتْ مِن أصلِ الكلمةِ؛ ولذلكَ حينَ عَكَسَ استَعمَلَ أمثلةً مختومةً بالنونِ.

وبيانُ ذلكَ أنَّ كلامَ أبي حيَّانَ في هذا المقامِ على كلماتٍ مختومةٍ بالهمزَةِ، أو بالنونِ، بينَهُما وبينَ الفاءِ حرفٌ مُشدَّدٌ، نحو: (سُلَّاء، ورُمَّان)، أو حرفانِ أَحَدُهُما لِينٌ، نحو: (قُوْبَاء، وعِقْيَان)، فيُحتَمَلُ أن تكونَ الهمزةُ، أو النونُ: أصلًا، وأَحَدُ المضعَّفَينِ، أو اللِّينُ: زائدًا، ويُحتَمَلُ العكسُ.

فعلى الاحتِمالِ الأوَّلِ تكونُ كلمةُ (عِقْيَان)، مثلًا، على وزنِ (فِعْيَال)، أي: تكونُ النونُ فيها أصليَّةً؛ ولتوضيحِ ذلكَ ذَكَرَ أبو حيَّانَ كلمةً على هذا الوزنِ، غيرَ مختومةٍ بالنونِ، هي كلمةُ (جِرْيَال)، فالنونُ أصليَّةٌ في (عِقْيَان)، كأصالةِ اللامِ في (جِرْيَال).

وعلى الاحتِمالِ الثاني تكونُ كلمةُ (عِقْيَان)، على وزنِ (فِعْلَان)، أي: تكونُ النونُ زائدةً؛ ولتوضيحِ ذلكَ ذَكَرَ أبو حيَّانَ كلمةً على هذا الوزنِ، مختومةً بالنونِ، هي كلمةُ (سِرْحَان).

وهكذا فَعَلَ أبو حيَّانَ في سائرِ الأمثلةِ؛ ولذلكَ ليسَ مِن المناسبِ أن

---

(١)- في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: (عصوار) بالراءِ، وهو تحريفٌ، انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/١١٢.

يَذْكُرَ كلمةَ (عُصْوَان) عندَ إرادةِ توضيحِ أصالةِ النونِ في كلمةِ (عُنْوَان)، بلِ المناسِبُ أن يَذْكُرَ كلمةً، غيرَ مختومةٍ بالنونِ، وهي كلمةُ (عُصْوَاد)، على وزنِ (فُعْوَال). ويُؤَكِّدُ تلكَ المناسَبةَ أنَّهُ عِندَ إرادةِ توضيحِ زيادةِ النونِ في كلمةِ (عُنْوَان) ذَكَرَ كلمةً، مختومةً بالنونِ، هي كلمةُ (سُلْطَان)، على وزنِ (فُعْلَان).

وفي عينِ (عصواد) ثلاثُ لُغاتٍ: الضمُّ، والكسرُ، والفتحُ[1]، ويَعْنِينا مِنها في هذا المقامِ المضمومةُ، قطعًا. قالَ سيبويهِ: «ويكون على (فُعْوالٍ)، وهو قليل، قالوا: عُصْوادٌ، وهو اسم. ومثله عُنْوانٌ»[2].

بَقِيَ أن أُشِيرَ إلى أنَّ بعضَ كُتُبِ التراجِمِ والأنسابِ اشتَمَلَتْ على كلمةِ (عصوان) بصيغةِ اسمِ العَلَمِ، وذلكَ في ذِكْرِ نَسَبِ (أُوَيْسٍ القَرَنِيِّ).

وليسَ بعيدًا أن تكونَ مِن آثارِ التصحيفِ، أو التحريفِ؛ ففي بعضِ الكُتُبِ: (عمران بن قرن) بعينٍ، فميمٍ، فراءٍ[3]؛ وفي بعضِها: (حمران) بحاءٍ، فميمٍ، فراءٍ[4]؛ وفي بعضِها: (عصران) بعينٍ، فصادٍ، فراءٍ[5]؛ وفي بعضِها: (عصوان) بعينٍ، فصادٍ، فواوٍ، ولكِنْ بِلا ضبطٍ[6]؛ وفي بعضِها: (عُصْوان) بضمِّ العينِ، وسكونِ الصادِ[7]؛ وفي بعضِها: (عَصْوان) بفتحِ العينِ، وسكونِ

---

(١)- انظر في: المحكم، الطبعة الجديدة: ١/٢٦٠، وشمس العلوم: ٧/٤٥٧٥.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٦٠، وانظر في: الممتع الكبير: ٨٤، وتمهيد القواعد: ١٠/٤٩٧٨.

(٣)- انظر في: مغاني الأخيار: ٣/٤٤٠، وتاج العروس: ٣٥/٥٣٤.

(٤)- انظر في: إكمال تهذيب الكمال: ٢/٢٩٩.

(٥)- انظر في: تاج العروس: ٣٥/٥٣٤.

(٦)- انظر في: جمهرة أنساب العرب: ١/٤٠٧، والسلوك في طبقات العلماء والملوك: ١/٨٨.

(٧)- انظر في: الاشتقاق: ٤١٤، والعقد الفريد: ٣/٣٤٦.

الصادِ[1]؛ وفي بعضِها: (عَصَوَان) بفتحِ العينِ، والصادِ[2].

*** بينَ الذالِ والراءِ:**

٥٩- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وإنْ كانَ قاصِرًا فَمَصْدَرُه على فُعْل: كَسُقْم، وَفَعْل: كَجَذْب»[3].

كلامُ أبي حيَّانَ هنا على مصادرِ الفعلِ الثلاثيِّ المجرَّدِ اللازمِ مكسورِ العينِ (فَعِلَ)، كالفعلِ اللازم (سَقِمَ)، ومصدرِهِ: (سُقْم)، على وزنِ (فُعْل). والغريبُ أن يَرِدَ في هذا المقامِ المصدرُ (جَذْب) على وزنِ (فَعْل)؛ لأنَّ فِعْلَهُ الثلاثيَّ مُتَعدٍّ، مفتوحُ العينِ: (جَذَبَ).

وقد يكونُ هذا مِن أوهامِ أبي حيَّانَ، أو مِن أوهامِ بعضِ النُّسَّاخ، وكانَ يَنبَغي لِلمُحقِّقِ أن يُنَبِّهَ عليهِ.

والغريبُ أنَّ نصَّ أبي حيَّانَ في هذا المقامِ قد خَلا مِن ذِكرِ وزنِ (فَعَلٍ) بفتحتَينِ، وهو مِن أَشهَرِ أوزانِ مصادرِ الفِعلِ الثلاثيِّ اللازمِ مكسورِ العينِ، كما في (غَضِبَ غَضَبًا، وفَرِحَ فَرَحًا، ومَرِضَ مَرَضًا).

ومِن هنا قد يَكونُ أصلُ النصِّ: «وَفَعَلٍ: كَجَرَبٍ»، وهو مصدرُ الفِعلِ الثلاثيِّ اللازمِ مكسورِ العينِ: (جَرِبَ). جاءَ في اللسانِ: «الجَرَبُ: معروف، بَثَرٌ يَعْلُو أَبْدانَ الناسِ والإِبِلِ. جَرِبَ يَجْرَبُ جَرَباً، فهو جَرِبٌ وجَرْبان وأَجْرَبُ، والأُنثى جَرْباءُ»[4].

---

(١)- انظر في: الطبقات الكبير: ٨/٢٨١، والطبقات، خليفة بن خياط: ١٤٦، وكتاب المِحَن: ١١٨.

(٢)- انظر في: عجالة المبتدي: ١٠٣.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢/٤٨٨.

(٤)- لسان العرب: ١/٢٥٩.

وقد يَكونُ أصلُ النصِّ: «وَفَعَلٍ: كَحَدَبٍ»، وهو مصدرُ الفِعلِ الثلاثيِّ اللازمِ مكسورِ العينِ: (حَدِبَ). جاءَ في اللسانِ: «وقد حَدِبَ ظهرهُ حَدَباً»[1].

ورُبَّما كانَ دليلًا يُعَضِّدُهُ مجيءُ مادَّةِ (حدب) في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس، ولكِنْ معَ الخطإِ في الضبطِ: «وإن كان قاصرا فمصدره على فُعْل كَسُقْم وفَعْل كحَدْب»[2].

*** بينَ الذالِ والزاي:**

٦٠- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «أو على مِفَعْل نحو: امرأة مِلَذّ، وناقَةٌ مِنَعْب»[3].

الصوابُ: (مِلَزّ) بالزاي، لا (مِلَذّ) بالذالِ، والصوابُ أيضًا: (مِفْعَل) و(مِنْعَب) بكسرٍ، فسكونٍ، ففتحٍ. والذي أَوْهَمَ الْمُحَقِّقَ في هذا الضبطِ هو النَّظَرُ إلى هيأةِ (مِلَذّ) - والصوابُ (مِلَزّ) كما ذَكَرْتُ آنفًا - فظَنَّ الْمُحَقِّقُ أنَّ البناءَ هو (مِفَعْل)، والصوابُ أنَّ البناءَ يكونُ على الأصلِ، لا على اللفظِ، وأصلُ (مِلَزّ) هو: (مِلْزَز)، على (مِفْعَل).

قالَ الجوهريُّ: «ورجلٌ مِلَزٌّ: شديد الخصومة لَزُومٌ لما طالب»[4].

وقالَ ابنُ سيده: «وفَرَسٌ مِنْعَبٌ: جَوَادٌ يَمُدُّ عُنُقَه كما يفعَلُ الغُرابُ. وقيل: المِنْعَبُ: الذي يَسْطو برأسِه ولا يكون في حُضْرِهِ مَزِيدٌ. والمِنْعَبُ: الأَحْمَقُ المُصَوِّتُ»[5].

---

(١)- لسان العرب: ٣٠٠/١.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٢٢٢/١.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤٠٨/١.

(٤)- الصحاح: ٨٩٤/٣، وانظر في: ديوان الأدب: ٥٣/٣.

(٥)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١٣٥/٢، وانظر في: العين: ١٦٠/٢، والصحاح: ٢٢٦/١.

والغريبُ ما جاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «أو على مِفَعل نحو: امرأة ملد وناقة مبعت»[1]؛ فاشتَمَلَ النصُّ على تحريفٍ، في (ملد)، و(مبعت)!

* **بينَ الراءِ والياءِ:**

٦١- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَفِيعيل: سِينِين، وفيعيل: كزكيز، وَيَفْعُول: يَأْفُوف»[2].

الغريبُ في هذا النصِّ أنَّ البناءَ الثانيَ (فيعيل) بلا ضبطٍ، وأنَّ كلمةَ (كزكيز) لا تُوافِقُهُ؛ لأنَّ الياءَ في الكلمةِ رابعةٌ فقط، وفي البناءِ ياءانِ ثانيةٌ ورابعةٌ! وقد أَهمَلَ المحَقِّقُ بَيانَ معنى هذِهِ الكلمةِ.

فبناءُ (فيعيل) يُناسِبُ (كيكيز)، لا (كزكيز)، وكلمةُ (كزكيز) تُناسِبُ بناءَ (فعليل)، لا (فيعيل). و(فعليل) لا يُمكِنُ أن يَكونَ مقصودًا في هذا المقامِ؛ لأنَّ كلامَ أبي حيَّانَ هنا على الأمثلةِ التي يَفتَرِقُ فيها الحرفانِ الزائدانِ، ففي كلمةِ (سِينِين) ثَمَّةَ حرفانِ زائدانِ، هما: الياءُ الأُولى بينَ السينِ والنونِ الأُولى، والياءُ الثانيةُ بينَ النونِ الأُولى والنونِ الثانيةِ، وهاتانِ الياءانِ مُفترِقتانِ، غيرُ مُتَتابِعَتَينِ؛ بخلافِ كلمةِ (قَرَبُوس) مثلًا، على وزنِ (فَعَلُوس)، فالواوُ والسينُ زائدتانِ، وقدِ اجتَمَعَتا، فجاءَتِ السينُ بعدَ الواوِ، ولم يَفصِلْ بينَهما فاصِلٌ.

وقد ذَكَرَ أبو حيَّانَ بناءَ (فِيعيل) بكسرِ الفاءِ، وذَكَرَ لهُ مِثالًا كلمةَ (سِينِين)، وضَمُّ الفاءِ غيرُ مُناسِبٍ لبناءِ (فيعيل)؛ لِثِقَلِ الياءِ بعدَ الضمِّ؛ لذلكَ يَكونُ الضبطُ بفتحِ الفاءِ: (فَيْعِيل).

وقد ذَكَرَ كُراعُ النملِ (الكيكيز)، فقالَ: «والنَّهَقُ والكِيكِيزُ والأَيْهُقَانُ

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/١٩٥.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٤٠.

كله: الجَرْجِيرُ»[1]. وقالَ الْمُحَقِّقُ في الهامشِ (١) مُتَحَدِّثًا عنِ (الكيكيز): «كذا رسمها ولم أجد هذه التسمية للجرجير».

وقالَ كُراعُ النملِ في موضعٍ آخَرَ مِن كتابِهِ نفسِهِ: «والأَيْهُقَانُ والكِيكِيزُ: الجَرْجِيرُ»[2]. وقالَ الْمُحَقِّقُ في الهامشِ (٤) مُتَحَدِّثًا عن (الكيكيز): «كذا في النسختين ولم أجدها في معاجم اللغة التي رجعت إليها».

وواضِحٌ أنَّ (الكيكيز) - في نصَّي كُراعٍ - مضبوطٌ بكسرِ الكافَينِ، ومختومٌ بالزايِ. فأمَّا كسرُ الكافِ الأُولى، فلا يُناسِبُ ما ذكرتُهُ آنفًا؛ لوُجودِ كلمةِ (سِينين).

وأمَّا ختمُها بالزايِ، فالراجِحُ عِندي أنَّ الكلمةَ بالراءِ: (الكَيْكِير)، وهيَ صورةٌ صوتيَّةٌ مُحَرَّفةٌ عن (الجرجير)؛ فإنَّها كما ذَكَرَ كُراعُ النملِ بمعنى (الجرجير)، والتقارُبُ الصوتيُّ بينَ (الكيكير، والجرجير) ليسَ بخافٍ. ونظائِرُ القلبِ في العربيَّةِ كثيرةٌ.

والكلمةُ مُستَعمَلةٌ في الأَكَّديَّةِ بِعِدَّةِ صِيَغٍ، مِنها: (إگمگيرو)، و(إگنگيرو)، و(گمگيرو)، و(گنگيرو)، و(گرگيرو)[3]. فإنْ كانَتْ مِن المشترَكِ بينَ اللُّغاتِ الجَزَرِيَّةِ، أو كانَتْ مُقتَرَضةً مِن الأَكَّديَّةِ، أو كانَتْ في الأَكَّديَّةِ وفي العربيَّةِ مُقتَرَضةً مِن غيرِهِما، فإنَّ في هذا دليلًا على ترجيحِ كونِ الكلمةِ بالراءِ، لا بالزايِ.

وجاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وفيعيل سينين، وفُيعيل كر كُيَليل،

---

(١)- المنتخب: ٣٨٢.

(٢)- المنتخب: ٢/٤٦٤.

(٣)- انظر في: قاموس اللغة الأكَّديَّة - العربيَّة، د. عليّ ياسين الجبوريّ: ١٢١، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨.

ويفَعْوُل: يَأْفُوف»[1].

فأُهْمِلَ الضبطُ في «فيعيل سينين»، وأَخطَأَ الطبَّاعُ في ضبطِ بناءِ (يفعول) بِفَتْحِ الفاءِ، وسكونِ العينِ، وضمِّ الواوِ. والصوابُ: بِفَتْحِ الياءِ، وسكونِ الفاءِ، وضمِّ العينِ؛ بدلالةِ دِقَّةِ الضبطِ في المثالِ: (يَأْفُوف).

أمَّا عِبارةُ: «فُيعيل كر كُيَليل»، فغريبةٌ كُلَّ الغَرابةِ، ولا سيَّما أنَّها مُرَكَّبةٌ مِن (كر)، و(كيليل)؛ فإن كانَتِ الكلمةُ بِاتِّصالِهما: (كركُيَليل)، فلَيسَتْ على وزنِ (فُيعيل)، قَطْعًا؛ وإن كانَتِ الكلمةُ بِانفِصالِهما، وكانَتْ (كُيَليل) على وزنِ (فُيعيل)، فما معنى وُجُودِ هذَينِ الحرفَينِ (كر) مُتَّصِلَينِ، قبلَ كلمةِ (كُيَليل)؟!

ويَزِيدُ المحَقِّقُ الأمرَ غَرابةً، فيَكتُبُ في الهامشِ (١٣): «في مخطوطة المدينة: كيكيل وهو الصحيح وفي غيرها كزكيز وهو تصحيف». فإن كانَ الصحيحُ هو كلمةَ (كيكيل)، فلِماذا أَثبَتَ في المتنِ (كر كُيَليل)؟! هل هو تطبيعٌ؟!

وفي ظَنِّي أنَّ ما في مخطوطةِ المدينةِ: (كيكيل)، قد يَكُونُ دليلًا، يُعَضِّدُ ما ذَكَرْتُهُ، مِن كَوْنِ الكلمةِ المقصودةِ: (كيكير)؛ فالتقارُبُ بينَهُما كبيرٌ.

* **بينَ السينِ والميمِ:**

٦٢- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «فَدَوْكَس للأسد، وسَرَوْسَط للذي يبتلع كل شيء، وقيل: الجمل الطويل، وقال الزبيدي: وعاء يكون زق الخمر ونحوه»[2].

ليسَ في كُتُبِ العربيَّةِ أَدنى ذِكْرٍ لِكلمةِ (سَرَوْسَط)، والصوابُ: (سَرَوْمَط) بميمٍ بينَ الواوِ والطاءِ، لا (سَرَوْسَط) بسينٍ بينَ الواوِ والطاءِ.

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٢٢.

(٢)- المساعد: ٤/١٨.

قالَ الفارابيُّ: «ومما أُلحق بالخماسي بواو فجاءَ على فَعَوْلَل الصَّنَوْبَرُ: شجر. الفَدَوْكس: الأَسد. السَّرَوْمَط: الطويل من الإِبِل وغيرها. العشَوْزَن: الشَّديدُ»[(١)].

والذي ذَكَرَهُ الزُّبيديُّ في استِدراكِهِ على سيبويهِ هو (السَّرَوْمَطُ) بالميمِ، فقالَ: «الواو تلحق ثلاثة عشر بناء تأتي ثالثة قال سيبويه فيكون الحرف على فَعَوْلَل فالاسم حبوكر وفدوكس وصنوبر والصفة سرومط وعشوزن»[(٢)]، وقالَ في تفسيرِها: «والسرومط وعاء يكون زقّ الخمر فيه ونحوُه والسرومط ايضا الذي يبتلع كل شيء ويقال هو الجمل الطويل...»[(٣)].

* **بينَ الشينِ والضادِ:**

٦٣- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وبعد اللام على: فَعَلَّى: ضَجَجَّى، وَفُعْلَى عُوَّى، وَفَعْلَى عَوَّى، وقيل وزنهما فُعّل وَفَعّل»[(٤)].

ليسَ في العربيَّةِ (ضَجَجَّى) بالضادِ، والصوابُ: (شَجَجَى) بالشينِ، لا بالضادِ، على وزنِ (فَعَلَى) بلا تشديدٍ. ولعلَّ المحَقِّقَ نَظَرَ إلى التشديدِ، في الكلمتَينِ المصاحِبَتَينِ: (عُوَّى، وعَوَّى)؛ فظَنَّ أنَّ الكلمةَ مُشدَّدةٌ.

قالَ ابنُ وَلَّادٍ: «وجدتُ بخطّ أبي عن ثَعْلَبٍ قال وجَدْتُ بخطّ إسحقَ بن

---

(١)- ديوان الأدب: ٨٩/٢، وانظر في: العين: ٣٣٧/٧، وجمهرة اللغة: ١١٨٨/٢، والصحاح: ١١٣١/٣.

(٢)- الاستدراك: ٢٩.

(٣)- الاستدراك: ٣٠.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٣٦/١.

إبراهيمَ الموصِليّ الشجحى بِوَزْن فَعَلى العَقْعَق»[١].

والغريبُ ما جاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وبعد اللام على فَعَلى ضَجَجَى وشَججَى، وفَعْلى عَوّى، وفُعْلى عُوَّى، وقيل وزنهما فَعَّل وفُعَّل»[٢].

فقد ذَكَرَ الكلمتَينِ: (ضَجَجَى) بالضادِ، و(شَججَى) بالشينِ. وليسَ هذا تطبيعًا؛ بدلالةِ أنَّهُ قالَ في الهامشِ (٨): «الشجحى كجمزى العقعق انظر القاموس»، وقالَ في الهامشِ (٩): «الظجحى: بالظاء: صباح المستغيث في الحرب».

فأَصابَ بِذِكرِ (شَجَحى) بالجيمِ، وأَصابَ في شرحِها؛ ولكنَّهُ أَخطَأَ بِذِكرِ (ضَجَجى) بالضادِ، وأَخطَأَ في شرحِها بالظاءِ. فالكلمةُ غيرُ موجودةٍ في كتبِ العربيَّةِ، لا بالضادِ، ولا بالظاءِ، وقولُهُ: «صباح المستغيث»، تطبيعٌ، والمرادُ: «صياح المستغيث»، بالياءِ.

وقد أَخَذَ المحقِّقُ الشرحَ، ممَّا جاءَ في بعضِ المعجماتِ، كما في القاموسِ: «ظَجَّ: صاحَ في الحَرْبِ صِيَاحَ المُسْتَغيثِ، وبالضَّادِ: في غيرِ الحَرْبِ»[٣]؛ ولكنَّ هذا المعنى لم يُستَعمَلْ فيهِ: (ضَجَجى)، ولا (ظَجَجى)، بالألفِ فيهِما.

والكلمةُ في (المزهر) بالضادِ، لكِنْ بلا تشديدٍ: «فَعَلَى ضَجَجَى»[٤].

والسيوطيُّ قد نَقَلَ صَفَحاتٍ كثيرةً مِن كتابِ (الارتشاف)، ونَصَّ على ذلكَ.

---

(١)- المقصور والممدود: ٦٩، وانظر في: لسان العرب: ٢٦٠/١٠، والقاموس المحيط: ١٩٥، وهمع الهوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم: ٢٨٣/٦، وهمع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين: ٤٤٤/٣.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٢١/١.

(٣)- القاموس المحيط: ١٩٧.

(٤)- المزهر: ٧/٢.

فإمَّا أن يكونَ مُحَقِّقا كتابِ (الارتشاف) قدِ اعتَمَدا على ما في تحقيقِ (المزهر)، ولا سيَّما المتَأَخِّرِ مِنهُما، وإمَّا أن يَكونَ الخطأُ في بعضِ النُّسَخِ القديمةِ؛ فيكونَ مُحَقِّقُو (المزهر)، ومُحَقِّقا (الارتشاف) قد اعتَمَدُوا على ما فيها مِن تحريفٍ، وهُم لا يَشعُرونَ.

* **بينَ الفاءِ والميمِ:**

٦٤- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتاب (ارتشاف الضرب): «وانْفَعَلَ أصله في الثلاثي، ولا يكون إلا مُتَعَدِّيًا خلافًا للفارسي؛ فَإِنَّه قَدْ زَعَمَ أَنَّه قَدْ جَاءَ من اللازم نحو: مُنْهَوٍ، وَمُنْغَوٍ»[١]. وفي الهامشِ (٨): «انظر: المنصف ٧٢/١».

الصوابُ: (من الثلاثيّ)، لا (في الثلاثي). وبالرجوعِ إلى (المنصفِ)، كما في هامشِ المحَقِّقِ نَجِدُ قولَ ابنِ جِنِّي: «واعلم أن انفعل إنما أصله من الثلاثة ثم تلحقه الزيادتان من أوله نحو: "قطعته فانقطع، وسرحته فانسرح»[٢]؛ فقالَ «إنما أصله من الثلاثة»، ولم يَقُلْ: «إنما أصله في الثلاثة».

وفي نصِّ (الارتشافِ) وَرَدَتْ عبارةُ: «جَاءَ من اللازم»، والصوابُ عِندي: «جَاءَ مِن لازمٍ» بالتنكيرِ، لا بالتعريفِ؛ لأنَّ التعريفَ يُوحِي بمعنى كَثْرَةِ ذلكَ المجيءِ، أي: كَثْرَةِ مجيءِ صيغةِ (انْفَعَلَ) لِلمُطاوَعةِ مِن الفِعلِ المجرَّدِ اللازمِ، والمرادُ بخلافِ ذلكَ، قطعًا، فالمقصودُ أنَّ ذلكَ نادِرٌ، والتنكيرُ يُناسِبُ الدلالةَ على معنى النَّدْرَةِ في هذا المقامِ.

وقد وَرَدَتِ العبارةُ بالتنكيرِ في قولِ السيوطيِّ: «(ولا) يبنى (من لازم

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧٥/١.

(٢)- المنصف: ٧٢/١.

خلافاً لأبي عليّ) الفارسيّ، فإنه زعم أنه قد جاء من لازم نحو مُنْهوٍ ومُنْغوٍ»[١].

* **بينَ الفاءِ والواوِ:**

٦٥– جاءَ في تحقيقِ د. عبد الرحمن السيِّد، ود. محمَّد بدويّ المختون لكتابِ (شرح التسهيل): «وقد يشارك المجرد كقولهم: انطفأت النار وطَفِئَت، وساب الشيءُ فانساب»[٢].

الْمُشارَكةُ عِندَ ابنِ مالكٍ – هنا – بمعنى (الْمُرَادَفةِ)، فالفِعلُ المزيدُ (انْطَفَأَ) – عِندَهُ – يُشارِكُ المجرَّدَ (طَفِئَ) في معناهُ، ولَيسَ لِلْمُطاوَعةِ – هنا – وكذلكَ الفِعلُ المزيدُ (انْسَابَ)، يُشارِكُ المجرَّدَ (سَابَ) في معناهُ، وليسَ لِلْمُطاوَعةِ.

والتعبيرُ عنِ (الْمُشَارَكةِ) يَكونُ بحرفِ العطفِ (الواوِ)، فقالَ: «انطفأت النار وطَفِئَت»، وكانَ الصوابُ أن تأتيَ العبارةُ الثانيةُ بالواوِ، أيضًا: «وساب الشيءُ وانساب»، لا بالفاءِ؛ لأنَّ الفاءَ العاطفةَ تأتي لِلتعبيرِ عن (الْمُطاوَعةِ)، وهو استِعمالٌ معروفٌ في كُتُبِ العربيَّةِ، كما في قولِ سيبويهِ: «باب ما طاوع الذي فعْله على فَعَلَ وهو يكون على انْفعل وافْتعل وذلك قولك: كسرْتُه فانْكسرَ، وحطَمْتُه فانْحطمَ، وحَسَرْتُه فانْحسر، وشَوَيْتُه فانْشوى، وبعضهم يقول: فاشْتوى. وغممتُه فاغْتَمَّ، وانغمَّ عربيّة. وصرَفتُه فانصرَفَ، وَقطعتُه فانقطعَ»[٣]، وكقولِ الجوهريِّ: «كَسَرْتُ الشيء فانْكَسَرَ»[٤]. والأمثلةُ أَكثَرُ مِن أن تُحصَى.

---

(١)– همع الهوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم: ٢٧/٦، وانظر في: همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين: ٢٦٩/٣.

(٢)– شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٥٧/٣.

(٣)– الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦٥/٤.

(٤)– الصحاح: ٨٠٥/٢.

وقد بَيَّنَ ابنُ جِنّي هذِهِ الحقيقةَ خَيرَ تَبْيينٍ، فقالَ: «فلو كان الأمر على ما ذهبوا إليه منه لوجب أن يكون العطف عليه بالفاء دون الواو، وأن يقال: ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتَّبع هواه. وذلك أنه كان يكون على هذا الأولُ عِلَّة للثاني، والثاني مسبَّبا عن الأوّل، ومطاوِعاً له؛ كقولك: أعطيته فأخذ، وسألته فبذل، لمّا كان الأخذ مسبّباً عن العذِيَّة[1]، والبذل مسبّباً عن السؤال. وهذا من مواضع الفاء لا الواو؛ ألا (ترى أنك) إنما تقول: جذبته فانجذب، ولا تقول: وانجذب، إذا جعلت الثاني مسبَّبا عن الأوّل. وتقوْل: كسرته فانكسر، واستخبرته فأخبر، كلّه بالفاء»[2].

والغريبُ العجيبُ أن يَرِدَ هذا الخطأُ نفسُهُ، في التحقيقِ الجديدِ، للكتابِ نفسِهِ: «وقد يشارك المجرد كقولهم: انطفأت النار وطفِئَت، وساب الشيءُ فانساب»[3]، فإذا كانَ هذا الخطأُ في التحقيقِ القديمِ تطبيعًا، فما سِرُّ تَكرارِهِ في التحقيقِ الجديدِ؟! وإذا كانَ مِن أخطاءِ النُّسَّاخِ، فكيفَ غَفَلَ أربعةُ مُحَقِّقِينَ عن إدراكِ ذلكَ، والتنبيهِ عليهِ؟!

ونظيرُ هذا الخطإِ ما جاءَ في هذَينِ التحقيقَينِ، في موضِعٍ آخَرَ، فجاءَ في تحقيقِ د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمَّد بدويّ المختون: «والذي لموافقة أفعل كأبل من المرض فاستبل، واستحصد الزرع وأحصد، واستيقن الإنسان وأيقن، واستبان الأمر وأبان، واستعجله وأعجله، وأهل الهلال واستهل، وأثار الشيء واستثاره»[4]، وجاءَ في التحقيقِ الجديدِ: «والذي لموافقة أفعل كأبل من المرض

---

(١)- كذا في المطبوعِ: (العذِيَّة) بالذالِ، وهو تطبيعٌ فظيعٌ، والصوابُ: (العطِيَّة) بالطاءِ.

(٢)- الخصائص: ٨٠٤.

(٣)- شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٣/٣١٢.

(٤)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٣/٤٥٨.

فاستبل، واستحصد الزرع وأحصد، واستيقن الإنسان وأيقن، واستبان الأمر وأبان، واستعجله وأعجله، وأهل الهلال واستهل، وأثار الشيء واستثاره»[1].

والصوابُ: (كأبلّ من المرض واستبلّ) بالواوِ لا بالفاءِ؛ بدلالةِ أنَّ سائرَ الأفعالِ في النصَّينِ جاءَتْ بالواوِ، لا بالفاءِ؛ لأنَّ الْمُوَافَقَةَ كالْمُشَارَكَةِ تَكونُ بالواوِ، بِخلافِ الْمُطَاوَعَةِ، فإنَّها تَكونُ بالفاءِ.

* **بينَ القافِ والميمِ:**

٦٦- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «أو موافقة ثلاثي أَحْزَنْتُه وَحَزَنْتُه، أو إغنائه عنه أَرْمَلَ»[2].

الصوابُ: (أَرْقَلَ) بالقافِ، لا (أَرْمَلَ) بالميمِ؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ حينَ مَثَّلَ للإغناءِ في صيغةِ (أَفْعَلَ) ذَكَرَ المزيدَ (أَرْقَلَ)، فقالَ: «والذي لإغنائه عن ثلاثي كأرقل وأغذ بمعنى سار سيرا سريعا، وأذنب بمعنى أثم، وأقسم بمعنى حلف، وأفلح بمعنى فاز، وأحضر بمعنى عدا»[3].

واعتَمَدَ على أمثلةِ ابنِ مالكٍ بعضُ مَن جاءَ بعدَهُ كأبي حيَّانَ في كتابِهِ (الارتشاف)، الذي هو مُختَصَرٌ مِن كتابِ (التذييل والتكميل) لأبي حيَّانَ نفسِهِ، وهو مِن شُروحِ تسهيلِ ابنِ مالكٍ.

وكذلكَ اعتَمَدَ عليهِ السيوطيُّ في كتابِهِ (همع الهوامع)، وقد جاءَ فيهِ بتحقيقِ د. عبد العال سالم مكرم: «(والإغناء عنه) كأَرْقَل، وأَعْتَق، أي سار

---

(١)- شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٣/٣١٤.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٧٣، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٣.

(٣)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٣/٤٥٠.

سيراً سريعاً. وأذنب بمعنى: أثم، وأقسم بمعنى: حَلَف»[١].

ففي هذا النصِّ وَرَدَ الفعلُ (أَرْقَلَ) بالقافِ؛ ولكنَّهُ لم يَخْلُ مِن خطإٍ، فقد وَرَدَ فيهِ الفعلُ (أَعْتَقَ) بالتاءِ، والصوابُ: (أَعْنَقَ) بالنونِ؛ لأنَّهُ هو الذي بمعنى: (سَارَ سَيْرًا سَرِيعًا)[٢]. وقد صَوَّبَهُ في (الْمُستَدرَكِ)[٣].

وجاءَ في تحقيقِ أحمد شمس الدين للكتابِ نفسِهِ: «(والإغناء عنه) كأرْقَل، وأعنق، أي سار سيراً سريعاً. وأذنب بمعنى: أثم، وأقسم بمعنى: حَلَف»[٤]. وفي الهامشِ (١) كَتَبَ الْمُحَقِّقُ: «في الأصل "أعتق" بالتاء، تحريف».

فإنْ قيلَ: قد يَكونُ ما جاءَ في شرحِ التسهيلِ، لابنِ مالكٍ، تحريفًا، والصوابُ: (أَرْمَلَ) بالميمِ.

قُلتُ: ذَكَرَ ابنُ مالكٍ الفعلَينِ: (أَرْقَلَ) و(أَغَذَّ) وفَسَّرَهُما بِعِبارَةٍ واحدةٍ، فقالَ: «بمعنى سار سيرا سريعا»، والفِعلُ (أَرْقَلَ) يدلُّ على هذا المعنى، بِلا خِلافٍ، دُونَ الفِعلِ (أَرْمَلَ)؛ فإنَّهُ لا يدلُّ على هذا المعنى، بل الذي يدلُّ عليهِ، أو على قريبٍ منهُ هو الفعلُ المجرَّدُ (رَمَلَ)، قالَ ابنُ دُريدٍ: «ورَمَلَ الرجلُ رَمَلًا، وهو عَدْو دون الشديد، شبيه بالهَرْوَلَة»[٥].

والمعروفُ في الإغناءِ – عِندَ مَن يَقولُ بِهِ – أنَّ الفعلَ المزيدَ يُستَعمَلُ دُونَ

---

(١)- همع الهوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم: ٢٣/٦.

(٢)- انظر في: الصحاح: ١٥٣٣/٤-١٥٣٤.

(٣)- انظر في: همع الهوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم: ٤٠٩/٧.

(٤)- همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين: ٢٦٦/٣.

(٥)- جمهرة اللغة: ٨٠١/٢.

الْمُجَرَّدِ[1]، وقد تَبَيَّنَ أنَّ الْمُجَرَّدَ (رَمَلَ) مُستَعمَلٌ في هذا المعنى، دُونَ المزيدِ (أَرْمَلَ)، وإنْ سَلَّمْنا أنَّ المزيدَ (أَرْمَلَ) مُستعمَلٌ في هذا المعنى أيضًا، فإنَّ ذلكَ لن يَكونَ مِن بابِ الإغناءِ، بِلا خِلافٍ.

ولم أَجِدْ في كُتُبِ العربيَّةِ المطبوعةِ أيَّ ذِكْرٍ لِلفِعلِ الْمُجَرَّدِ (رَقَلَ)، فقد خَلَتِ المعجماتُ الكبيرةُ والصغيرةُ مِن ذِكْرِهِ، أو الإشارَةِ إليهِ، وخَلَتْ مِن ذكرِهِ كُتُبُ النحوِ والصرفِ، ما عدا عِبارةً واحِدةً في كتابِ (ما جاء على فعلت وأفعلت)، للجواليقيّ: «رَقَلَ الرَّجُلُ وَأَرْقَلَ»[2].

وسَواءٌ أَصَحَّتْ هذِهِ العبارةُ، أم لم تَصِحَّ؛ فإنَّ خُلُوَّ المصادرِ الكبيرَةِ المشهورَةِ من ذِكرِ الفِعلِ الْمُجَرَّدِ سَوَّغَ لابنِ مالكٍ أن يَقولَ بإغناءِ الفِعلِ المزيدِ (أَرْقَلَ) عن الفعلِ الْمُجَرَّدِ (رَقَلَ).

*** بينَ القافِ والنونِ:**

٦٧- جاءَ في تحقيقِ د. عبد الرحمن السيِّد، ود. محمَّد بدويّ المختون لكتابِ (شرح التسهيل): «وكون فَعِيل للأصوات كالصهيل والنهيق والهدير والصفير والهزيز والنعيب والنسيب»[3].

الصوابُ: (القَسِيب) بالقافِ، لا (النسيب) بالنونِ؛ لأنَّ (القَسِيبَ)، كما في العينِ: «صوتُ الماءِ تحتَ الوَرَقِ او القِماشِ»[4]، وفي الجيمِ:

---

(١)- انظر في: إحياء الصرف: ٤١-٥١، و١٠٤-١١٣.

(٢)- كتاب (ما جاء على فعلتُ وأفعلتُ بمعنى واحد)، الجواليقيّ: ٤٣.

(٣)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٧٠/٣.

(٤)- العين: ٨٤/٥، وانظر في: جمهرة اللغة: ٣٣٩/١، وديوان الأدب: ٣٩٩/١، وتمهيد القواعد: ٣٧٨٩/٨.

«القَسِيُب[1]: صوَتُ[2] ماءِ الوَادِي، وصَوتُ كلّ شيْءٍ»[3].

أمَّا (النَّسِيبُ)، فليسَ من بابِ (الأصواتِ)، جاءَ في اللسانِ: «ونَسَبَ بالنساءِ، يَنْسُبُ، ويَنْسِبُ نَسَباً ونَسِيباً، ومَنْسِبة: شَبَّبَ بهنَّ في الشعْر وتَغزَّل. وهذا الشِّعْر أَنْسَبُ من هذا أَي أَرَقُّ نَسِيباً، وكأَنهم قد قالوا: نَسيبٌ ناسِبٌ، على المبالغة، فبُني هذا منه. وقال شمر: النَّسِيبُ رَقيقُ الشِّعْر فِي النساءِ»[4].

والغريبُ العجيبُ أن يَرِدَ هذا الخطأُ نفسُهُ، في التحقيقِ الجديدِ، للكتابِ نفسِهِ: «وكون فَعِيل للأصوات كالصهيل والنهيث[5] والهدير والصفير والهزيز والنعيب والنسيب»[6].

٦٨- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «ولا يزاد حَرْفٌ من العشرة إلا إن كان لمعنى نحو: حرف المضارعة وهو أقوى الزوائد، أو للمد كَكِتَاب، وَعَجُوز، وَنَصِيب»[7]. وفي الهامشِ (٢): «في ض، ت (قضيب)».

الصوابُ: (قَضِيب)، كما في نسختي: (ض، ت)، لا (نَصِيب). وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس، للنصِّ نفسِهِ[8].

---

(١)- كذا في المطبوعِ، بضمِّ الياءِ، والصوابُ بضمِّ الباءِ.

(٢)- كذا في المطبوعِ، بفتحِ الواوِ، والصوابُ بفتحِ الصادِ.

(٣)- الجيم: ٩٩/٣.

(٤)- لسان العرب: ٧٥٦/١.

(٥)- انظر في: المثال (٧).

(٦)- شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٣٢٤/٣.

(٧)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٩٣/١.

(٨)- انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٩٤/١.

وقالَ ابنُ جِنّي: «وقولُه: ومِنه ما يكون للمدّ، يعني الواوَ في "عَجوزٍ وَعمود"، والياءَ في "جَرِيبٍ وَقَضِيب"، والألفَ في "كِتاب وَسِراَج" لم يُرَدْ بهذه وما أشْبهها إلا امتداد الصوت والتكثيرُ بها»[1].

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: «أو للمَدّ: نحو: كِتاب وعَجُوز وقَضِيب. وإنّما زيدت هذه الحروف، ليزول معها قَلَقُ اللسان بالحَركات المجتمعة، أو ليزولَ معها اجتماع الأمثال في نحو: شَدِيد»[2].

وقالَ السيوطيُّ: «الرابع للمد: ككتاب وعجوز، وقضيب»[3].

٦٩- جاءَ في تحقيقِ د. كاظم بحر المرجان لكتابِ (التكملة): «وقالوا في المُعْتَلِّ العَيْنِ حُوارٌ وحِيْرانٌ كما قالوا غُرابٌ وغِربانٌ. وكذلكَ يقولُ مَنْ قالَ: حِوارٌ، وقالَ بعضُهمْ: حُورانٌ، كما قالَ بعضُهُمْ زُقَاقٌ وأزِقَّةٌ»[4].

وفي الهامشِ (٥): «س، ج ر: "زقان" تحريف لأن الزقان جمع الكثرة للزق وهو السقاء. وإنما المقصود الزقاق: السكة والجمع الزقاق الأزقة مثل حوار وحوران وأحورة. انظر مادة (زقق) من الصحاح ١٤٩١/٤ واللسان جـ١٢/ص٨».

وجاءَ في تحقيقِ د. عبد الرحمن محمَّد شاهين لكتابِ (المناهل الصافية): «(و) الثالث فُعلان "بضم الفاء" نحو (زُقَّاقٍ) في جمع زقاق، وهو السكة»[5].

---

(١)- المنصف: ١٤/١.

(٢)- الممتع الكبير: ١٣٩.

(٣)- همع الهوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم: ٢٤٤/٦، وانظر في: همع الهوامع، تحقيق أحمد أحمد شمس الدين: ٤١٧/٣.

(٤)- التكملة: ٤٤٧.

(٥)- المناهل الصافية: ٢٥/٢.

الصوابُ: (زُقَّان) بنونٍ بعدَ الألفِ، لا (زُقَّاق) بقافٍ بعدَ الألفِ؛ لأنَّ كلمةَ (زُقَّان) على وزنِ (فُعْلَان)، بخلافِ كلمةِ (زُقَّاق)، فهيَ على وزنِ (فُعَّال)، قطعًا؛ لأنَّها خاليةٌ مِن النونِ، فكيفَ تَظهَرُ النونُ في الوزنِ؟!

و(الزُّقَاقُ) بتخفيفِ القافِ الأُولى، وهو السِّكَّةُ، يُجمَعُ على (أَزِقَّة)، و(زُقَّان).

قالَ ابنُ سيده: «والزُّقاقُ: الطريق الضيق دون السِّكة، والجمع: أَزِقَّةٌ، وزُقّان، الأخيرة عن سيبويه»[1].

ومعنى قولِهِ: «الأخيرة عن سيبويه» أنَّ سيبويهِ نَقَلَ في كتابِهِ مجيءَ كلمةِ (زُقَّان) جمعًا لكلمةِ (زُقاق). قالَ سيبويهِ: «وإذا كسَّرتَ الصفة على شيء قد كُسِّر عليه نظيرُها من الأسماء كسَّرتها إذا صارت اسمًا على ذلك، وذلك شُجاعٌ وشُجْعانٌ، مثلُ زُقاقٍ وزُقَّانٍ»[2].

وقالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: «وجاء على فُعْلاَن مضموم الفاء لغتان فقط وهما حُوران وزُقاَّن[3]، في حُوَار وزُقاق»[4].

وقد وَقَعَ في تحقيقِ أحمد عبد الغفور عطَّار لمعجمِ (الصحاح) مِثلُ هذا التحريفِ، فجاءَ في تحقيقهِ: «والزُقَاقُ: السِكَّة، يذكَّر ويؤنث... والجمع الزُّقَّاقُ والأَزِقَّةُ، مثل حُوَارٍ وحُورَانٍ وأَحْوِرَةٍ»[5].

وواضحٌ أنَّ الصوابَ: «والجمع زُقَّان» بالنونِ؛ بدلالةِ قولِهِ: «مثل حُوَارٍ

---

(١)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٧٠/٦.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤٠٤/٣.

(٣)- كذا في المطبوعِ، بتشديدِ الألفِ، وهو تطبيعٌ، والصوابُ بتشديدِ القافِ.

(٤)- شرح شافية ابن الحاجب: ١٢٩/٢.

(٥)- الصحاح: ١٤٩١/٤.

وحُورَانٍ وأَحْوِرَةٍ»؛ فالمفرَدُ (زُقَاق) مِثلُ المفرَدِ (حُوَار)، وكِلاهُما على وزنِ (فُعال)، والجمعُ (أَزِقَّة) مثلُ الجمعِ (أَحْوِرَة)، كِلاهُما على وزنِ (أَفْعِلَة)، والجمعُ (زُقَّان) بالنونِ مِثلُ الجمعِ (حُورَان)، كِلاهُما على وزنِ (فُعْلَان).

* **بينَ الهاءِ والياءِ:**

٧٠- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «فَأَمَّا حاحَيْتُ، وعاعَيْتُ (وهايَيْتُ)، ولم يجئ منه إلا هذه الثلاثة قاله الأخفش فالألف أصلها الياء انقلبت عنها»[١]. وفي الهامشِ (٧): «ما بين المعكوفين ساقط من ض بسبب انتقال النظر، و(حاحَيْتُ وعاعَيْتُ وهاييت) صوت الغنم. انظر: مادة (حح) في اللسان ٢/٧٤١-٧٤٢».

الصوابُ: (هَاهَيْتُ) بهاءٍ بينَ الألفِ والياءِ، لا (هَايَيْت) بياءَينِ بعدَ الألفِ.

قالَ سيبويهِ: «ومثله: عاعَيْتُ، وحاحَيْتُ، وهاهَيْتُ؛ لأنك تقول: الهاهاة والحاحاة والحيْحاء، كالزلزلة والزِّلْزال»[٢].

وقالَ ابنُ جِنّي: «وقد كثر اشتقاق الأفعال من الأصوات الجارية مجرى الحروف؛ نحو هاهيت، وحاحيت، وعاعيت، وجأجأت، وحأحأت، وسأسأت، وشأشأت»[٣].

وقالَ الجوهريُّ: «فأُجْرِيَ حَاحَيْتُ وعَاعَيْتُ وهَاهَيْتُ مُجْرَى دَعْدَعْتُ، إذْ

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٨٧، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٩١.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٣١٤.

(٣)- الخصائص: ٣٣٣.

كُنَّ للتصويت»[1]، وقالَ أيضًا: «تقول: هَاهَيْتُ بالإِبل، إذا دعوتَها، كما قلناه في حَاحَيْتُ»[2].

وقالَ ابنُ سيده: «وهَيْهَيْتُ بالإبلِ، وهاهَيْتُ بها: دَعَوتُها وزجَرْتُها فقلتُ لها: هَا هَا، قُلبت الياءُ أَلِفا لغير عِلَّةٍ إلا طَلَبَ الخِفَّة، لأن الهاء لخفائها كأنها لم تَحْجِزْ بينهما، فالتقى مِثْلان»[3].

---

(١)- الصحاح: ٦/٢٥٤٩.

(٢)- الصحاح: ٦/٢٥٥٩-٢٥٦٠.

(٣)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٤/٢٤٥.

الصورةُ الثالثةُ– التقديمُ والتأخيرُ:

قد يُخطِئُ كاتبُ النصِّ، فيُقدِّمُ ما حَقُّهُ التأخيرُ، ويُؤَخِّرُ ما حَقُّهُ التقديمُ. وقد يَكونُ الْمُقَدَّمُ، أوِ الْمُؤَخَّرُ: حرفًا، أو كلمةً، أو عِبارةً، أو جُملةً، أو عِدَّةَ جُمَلٍ، أو صفحةً، أو أَكثَرَ.

مِن ذلكَ مثلًا أنْ يُخطِئَ كاتبُ النصِّ في كتابةِ كلمةِ (مَلْحُوب)، فيَكتُبَ بدلًا مِنها كلمةَ (مَحْلُوب) بتقديمِ الحاءِ على اللامِ، والحاءُ حَقُّها التأخيرُ، واللامُ حَقُّها التقديمُ؛ لأنَّ المرادَ (مَلْحُوب) مِن (لحب)، وهو الرجلُ قَلِيلُ اللَّحْمِ، كأَنَّهُ قد لُحِبَ، أي: قُطِعَ[1].

ومِن أمثلةِ التقديمِ والتأخيرِ:

٧١– جاءَ في تحقيقِ د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمَّد بدويّ المختون لكتابِ (شرح التسهيل): «ص: ومنها فاعَلَ لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا، والاشتراك فيهما معنى،... ش: فاعل لانقسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى»[2].

وَرَدَ في النصِّ عبارةُ (لاقتسام)، ثُمَّ في الشرحِ عبارةُ (لانقسام)، والصوابُ: (لاقتسام) في الموضعَينِ. وقد يَكونُ تطبيعًا؛ ولكنَّ الغريبَ أن يَرِدَ الخطأُ نفسُهُ في التحقيقِ الجديدِ للكتابِ نفسِهِ: «ص: ومنها فاعَلَ لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظًا، والاشتراك فيهما معنى،... ش: فاعل لانقسام الفاعلية والمفعولية لفظًا والاشتراك فيهما معنى»[3].

---

(١)– لسان العرب: ٧٣٦/١–٧٣٧.

(٢)– شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٥٣/٣.

(٣)– شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٣٠٩/٣.

ومعنى (الاقتِسامِ) هو المقصودُ، دُونَ معنى (الانقِسامِ)؛ لأنَّ (الانقِسامَ) دالٌّ على (المطاوَعةِ)، وهيَ غيرُ مقصودةٍ، بخلافِ (الاقتِسامِ) الدالِّ على (الاشتِراك)، وهو قريبٌ من معنى (الْمُشَارَكةِ) المقصودِ في هذا المقامِ.

ففي قولِنا مَثلًا: (شَاتَمَ زيدٌ عَمرًا) اقتَسَمَ (زيدٌ وعمرٌو) في اللفظِ، فأَخَذَ زيدٌ علامةَ الفاعليَّةِ (علامةَ الرفعِ)، وأَخَذَ عمرٌو علامةَ المفعوليَّةِ (علامةَ النصبِ)، لكِنَّهُما اشتَرَكا في المعنى، فكُلٌّ مِنهُما فاعِلٌ ومفعولٌ بِهِ مِن جهةِ المعنى، قد فَعَلَ بصاحبِهِ مِثلَ ما فَعَلَ بِهِ الآخَرُ.

٧٢- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «نحو: كاتَبَنِي فَكَتَبْتُهُ أَكْتُبُه، وَعالَمَنِي فَعَلِمْتُه أَعْلُمُهُ، وَأَوْضَأَنِي فوضأته أَوْضُؤُه... وَسُمِع شاعَرَنِي فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ، وفاخَرَنِي فَفَخَرْتُه أَفْخَرُهُ، وَأَوْضَأَنِي (فَوَضَأْتُه) أَوْضَؤُه (بفتح العين والخاء والضاد)، ورواية أبي زيد أَشْعُرُهُ وَأَفْخُرُه بضم العين والخاء»(١).

وَرَدَتْ عبارةُ: (وَأَوْضَأَنِي) مرَّتينِ في هذا النصِّ، والصوابُ فيهِما: (وَوَاضَأَنِي)؛ لأنَّ الكلامَ في هذا المقامِ على معنى (الـمُغَالَبَةِ)، وهو يَكونُ على بناءِ (فَاعَلَ)، لا (أَفْعَلَ)، وهذا ما نَجِدُهُ واضحًا في الأفعالِ الأُخرى المذكورَةِ في النصِّ: (كَاتَبَنِي) مِن (كَاتَبَ)، و(عَالَمَنِي) مِن (عَالَمَ)، و(شَاعَرَنِي) مِن (شَاعَرَ)، و(فَاخَرَنِي) مِن (فَاخَرَ)، وكلُّها على وزنِ (فَاعَلَ).

قالَ ابنُ جِنِّي: «فإن قلت: فقد قالوا: قاضاني فقضيته أقضيه، وساعاني فسعيته أسعيه؟ قيل: لم يكن مِن (يفعِله) هاهنا بدّ، مخافة أن يأتي على يفعُل

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٥٧/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٧٨/١.

فينقلب الياء واواً، وهذا مرفوض في هذا النحو من الكلام. وكما لم يكن من هذا بدّ هاهنا لم يجئ أيضاً مضارع فَعَل منه ممَّا فاؤه واو بالضم بل جاء بالكسر، على الرسم وعادة العرب. فقالوا: واعدني فوعدته أعِده وواجلني فوجلته أجِلُه، وواضأني فوضأته، أَضؤه. فهذا كوضعته – من هذا الباب – أضعهُ»(١).

وقالَ الجوهريُّ: «وتقول وَاضَأْتُهُ فَوَضَأْتُهُ أَضَؤُهُ، إذا فَاخَرْتَهُ بالوَضَاءَةِ فَغَلَبْته»(٢).

وقالَ ابنُ سيده: «وناوَمَني فنِمْتُه وخاوَفَني فَخِفْتُه وخاشَانِي فَخَشَيْته وواضَأنِي فَوَضَأْته أَضُؤُه وواخَمَني فوَخَمْته وواسَمَنِي فوسَمْته أَخِمُه وأَسِمُه...»(٣).

وقالَ السيوطيُّ: «الصحيح: إن كان لمغالبة فمذهب البصريين أن مضارعه بضم العين مطلقا نحو: كاتبني فكتبته أكتُبه، وعالمني فعلمته أعلُمه، وواضأني أوضؤُه. وجوّز الكسائيّ في حلقي العين فتح عين مضارعه كحاله إذا لم يكن لمغالبة، وسمع شاعرني فشعرته أشْعَره، وفاخرني ففخرته أفخَره، وواضأني فوضأته أوضَؤه (بفتح العين والخاء والضاد) ورواية أبي زيد بضمها»(٤).

(١)- الخصائص: ٤٥٦.

(٢)- الصحاح: ٨١/١.

(٣)- المخصَّص: ١٧٨/١٤.

(٤)- المزهر: ٣٨/٢.

الصورةُ الرابعةُ– الزيادةُ والنقصُ:

قد يُخطِئُ كاتبُ النصِّ، فيزيدُ حرفًا، أو أَكثَرَ، كأنْ يَكتُبَ كلمةَ (الحَاذِر) بدلًا من كلمةِ (الحَذِر)، وقد يَنقُصُ حرفًا، أو أَكثَرَ، كأنْ يَكتُبَ كلمةَ (المَفَاتِح) بدلًا من كلمةِ (المَفَاتِيح).

وقد يَزيدُ الكاتبُ على النصِّ كلمةً، أو أَكثَرَ، أو يَنقُصُ مِنهُ كلمةً، أو أَكثَرَ، ويَكونُ النصُّ المخطوطُ سليمًا مِن تلكَ الزيادةِ، وذلكَ النقصِ.

ومِن أمثلةِ الزيادةِ:

٧٣– جاءَ في تحقيقِ د. عبد الحُسينِ الفتليّ لكتابِ (الأُصول في النحو): «الضربُ الأولُ: وهوَ ما كانَ "علَى" فَعَلَ يَفْعِلُ، فإنَّ موضِع الفعلِ مَفْعِلٌ مثلُ يَفْعِلُ: وذلِكَ مَجْلِسٌ ومَحْبِسٌ، والمصدرُ، مَفْعَلٌ، وذلكَ قولُهم: إنَّ في ألفِ درهمٍ لمِضْرباً، أَي: لَمَضْرَباً، وقالَ عزّ وجلَ: ﴿**أَيْنَ الْمَفَرُّ**﴾[1] والمكانُ "المِفَرُّ" والمَبِيتُ: المكَانُ، والمَعَاشُ المصدرُ»[2].

اشتَمَلَ النصُّ على عِدَّةِ أخطاءٍ، أبرزُها:

أ– قولُهُ: «لمِضْرباً، أَي: لَمَضْرَباً»، والصوابُ: «لمَضْرَبًا أَي: لَضَرْبًا»؛ لأنَّ (المَضْرَبَ) مصدرٌ ميميٌّ، وهو بفتحِ الميمِ، بلا خِلافٍ. والمرادُ أنَّ المصدرَ الميميَّ (المَضْرَبَ) يدلُّ على معنى (المصدريَّةِ)، فهو كالمصدرِ العامِّ (الضَّرْبِ)، وليسَ اسمَ مكانٍ، أو اسمَ زمانٍ.

ب– قولُهُ: «والمكانُ "المِفَرُّ"» بكسرِ الميمِ، وفتحِ الفاءِ، والصوابُ: (المَفِرُّ) بفتحِ الميمِ، وكسرِ الفاءِ؛ لأنَّ (المَفِرَّ) – هنا – اسمُ مكانٍ، وهو على بناءِ

(١)– القيامة: ١٠.

(٢)– الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ١٤١/٣.

(مَفْعِل) مِن الفعلِ المجرَّدِ (فَرَّ يَفِرُّ)؛ لأنَّهُ مِن البابِ الثاني (فتح – كسر).

وبقليلٍ مِن التَّأَمُّلِ في النصِّ كانَ لا بُدَّ مِن معرفةِ الضبطِ الصحيحِ! وليسَ بعيدًا أن يَكونَ الخطأُ في الضبطِ راجعًا إلى (الطبَّاعِ)، لا إلى (الْمُحَقِّقِ)، ولكنَّ إثباتَ ذلكَ يَقينًا، ليسَ بالأمرِ الميسورِ.

ويدلُّنا على الضبطِ الصحيحِ، أيضًا، قولُ سيبويهِ: «وإن كان المَفْعَلُ مصدرًا أُجري مُجرى[1] ما ذكرنا من الضَّرب والسيرِ وسائرِ المَصادر التي ذكرنا؛ وذلك قولك: إنّ في ألفِ درهمٍ لمَضْرَبا، أي إن فيها لضربًا»[2].

وقولُهُ أيضًا: «فإذا أردت المصدر بنيته على مَفْعَلٍ، وذلك قولك: إن في ألف درهم لَمَضْرَبًا؛ أي لَضَرْبًا. قال الله عزَّ وجل: ﴿**أَيْنَ الْمَفَرُّ**﴾[3]، يريد: أين الفِرار. فإذا أراد المكان قال: المَفِرُّ[4]، كما قالوا: المَبيت حين أرادوا المكان»[5].

وقولُ الجوهريِّ: «ضربه يضرِبه ضربا. وضرب في الأرض ضربًا ومَضرَبا بالفتح، أي سار في ابتغاء الرزق. يقال: إنّ في ألفِ درهمٍ لمضرَبًا، أي ضربا»[6].

---

(١)- في طبعةِ مكتبةِ الخانجيّ: (مُجَرى) بفتحِ الجيمِ، والصوابُ بسكونِ الجيمِ وفتحِ الراءِ.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٣٣/١، وانظر في: طبعة باريس: ٩٩/١، وطبعة بولاق: ١١٩/١.

(٣)- القيامة: ١٠.

(٤)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ، أُهْمِلَ ضبطُ الفاءِ، بالكسرِ، مِن كلمةِ: (المَفِرّ).

(٥)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٨٧/٤، وانظر في: طبعة باريس: ٢٦٣/٢، وطبعة بولاق: ٢٤٦/٢-٢٤٧.

(٦)- الصحاح: ١٦٨/١.

والغريبُ العجيبُ أن تَرِدَ الأخطاءُ أنفُسُها، في تحقيقِ محمَّد عثمان، للكتابِ نفسِهِ: «الضربُ الأولُ: وهوَ ما كانَ (علَى) فَعَلَ يَفْعَلُ، فإنَّ موضِع الفعلِ مَفْعِلٌ مثلُ يَفْعِلُ: وذلِكَ مَجْلِسٌ ومَحْبِسٌ والمصدرُ مَفْعَلٌ، وذلكَ قولُهم: إنَّ في ألفِ درهمٍ لمِضْرباً أي: لَمَضْرَباً وقالَ عزّ وجلَ: ﴿**أَيْنَ الْمَفَرُّ**﴾[1] والمكانُ المِفَرُّ والمَبِيتُ: المكَانُ، والمَعَاشُ المصدرُ»[2].

وفيهِ زيادةٌ في الخطإِ، فقد ضَبَطَ البابَ، بفتحِ العينِ، مِن المضارِعِ: (فَعَلَ يَفْعَلُ)، والصوابُ بكسرِها.

والأغربُ مِن ذلكَ أن يَرِدَ في تحقيقِ محمَّد عثمان الخطأُ نفسُهُ، الذي وَرَدَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسين الفتليِّ، الخاصُّ بضبطِ عبارَةِ: «عزّ وجلَ» بفتحِ اللامِ، مِن «وجلَ» بلا تشديدٍ، والصوابُ، قطعًا: «وجلَّ» بتشديدِ اللامِ وفتحِها.

وجاءَ في تحقيقِ د. كاظم بحر المرجان لكتابِ (التكملة): «فأمَّا المصدرُ فالعَيْنُ منهُ مفتوحَةٌ قالوا: إنَّ في أَلْفِ دِرْهَمٍ لَمَضْرَبًا، أي: لَضَرْبًا وقال: ﴿**أَيْنَ الْمَفَرُّ**﴾[3] أي الفِرارُ، وأسْمُ المكانِ المِفَرُّ»[4].

فأَجادَ الْمُحَقِّقُ في ضبطِ المصدرِ الميميّ؛ لكِنَّهُ أَخطَأَ في ضبطِ اسمِ المكانِ، فكَتَبَ (المِفَرُّ)، والصوابُ: (المَفِرُّ)، كما ذكرتُ آنفًا. وقد يَكونُ تطبيعًا.

---

(١)- القيامة: ١٠.

(٢)- الأصول في النحو، تحقيق محمَّد عثمان: ٣٤٠/٢.

(٣)- القيامة: ١٠.

(٤)- التكملة: ٥٣٣.

٧٤- جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتابِ (العُمُد): «وإن بنيت مفعولا مما لامه واو فهو كالصحيح إلا أنك تدغم الواو في الواو [نحو وذلك قولك] مَغْزُوٌّ – وَمَدْعُوٌّ»[1].

وفي الهامشِ (٤): «في الأصل بياض – وقد وضعت ما بين القوسين المعقوفين لأنه هو ما يتطلبه السياق».

فما بينَ القوسَينِ غيرُ ثابتٍ في الأصلِ المخطوطِ، بل هو زيادةٌ مِن المحَقِّقِ؛ ولكِنَّها زيادةٌ رَكِيكةٌ، كُلَّ الرِّكَّةِ، لَيسَتْ مِن العربيَّةِ في شيءٍ، فلا يُقالُ: «نحو وذلك قولك»، بل يُقالُ مثلًا: «وذلك نحو قولك»، أو «وذلك قولك»، أو «وذلك نحو».

وكانَ يُمكِنُهُ الاكتِفاءُ بكلمةِ: (نحو)، أو بكلمةِ: (مِثل)، فقط؛ لأنَّ في الأصلِ بَياضًا في هذا الموضعِ، كما يَقولُ المحَقِّقُ، وليسَ مِن الصوابِ الإكثارُ مِن الكلماتِ التي يَزيدُها المحَقِّقُ، ولا سيَّما إذا عَلِمْنا أنَّ الْمُصَنِّفَ قدِ اكتَفَى بكلمةِ (نحو)، في كثيرٍ مِن المواضعِ.

٧٥- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وأسْطَاع يروى بوصل الهمزة، وفتح حرف المضارعة، وَحُذِفَت منه التاءُ، وأسْتَاعَ، والتاءُ بدلٌ من الطاء، وليست ألفها محذوفة؛ إنما المحذوف التاء، وَبِقَطْعِ الهمزة، وضم حرف المضارعة، فالسين زائدة، وَأَصْلُه أَطْوَعَ، وكذا اسْتَاعَ التاء بدل من الطاء، هَذَا مَذْهَبُ سيبويه، والبصريين، ومذهب الكوفيين أَنَّ أصله اسْتَطَاع، وقطعت

---

(١)- العمد: ١٣٨.

همزته، وَضُمّ حَرْفُ المضارعة تشبيهًا بأفعل»[١].

الصوابُ: (الفاء)، لا (ألفها)، وذلكَ في قولِهِ: «وليست ألفها محذوفة»؛ لأنَّ المقصودَ أنَّ الفِعلَ (اسْتَطَاعَ) مِن مادَّةِ (طوع)، وأنَّ الطاءَ تُقابِلُ فاءَ الفِعلِ.

فإذا قِيلَ: (اسْطَاعَ) مثلًا، فالمحذوفُ هو التاءُ الزائدةُ، وإذا قيلَ: (اسْتَاعَ) مثلًا، فالمحذوفُ هو التاءُ أيضًا، والتاءُ الموجودةُ في (اسْتَاعَ) بَدَلٌ مِن الطاءِ؛ ولأنَّ الطاءَ تُقابِلُ فاءَ الفعلِ، قالَ أبو حيَّانَ: «وليست الفاء محذوفة؛ إنما المحذوف التاء».

أمَّا الكلامُ على حذفِ الألفِ، فلا يُمكِنُ أن يَكونَ مُرادًا أصلًا؛ لأنَّ الألفَ ظاهرةٌ في الأمثلةِ كلِّها[٢].

قالَ سيبويهِ: «وقال بعضهم في يَسْتَطِيعُ: يَسْتِيعُ[٣]. فإن شئتَ قلت: حذفَ الطاء كما حذف لام ظَلْتُ، وتركوا الزيادة كما تركوها في تَقَيْتُ. وإن شئت قلت: أبدلوا التاء مكان الطاءِ، ليكون ما بعد السِّين مهموسًا مِثْلَها، كما قالوا: ازْدانَ، ليكن ما بعده مجهوراً، فأبدلوا من موضعها أشبهَ الحروف بالسين، فأبدلوها مكانَها كما تُبدَل هي مكانها في الإطباق»[٤].

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢١٨/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١٠٦/١.

(٢)- عبارةُ (ألفها) تُساوِي كلمةَ (الفاء) في عددِ الأَحرُفِ: (خمسة أَحرُفٍ)، وإنَّما ذكرْتُ هذا المثالَ معَ أمثلةِ الزيادةِ؛ لأنَّ في هذهِ العبارَةِ: (ألفها) زيادةَ الضميرِ (ها)؛ فهما كلمتانِ، لا كلمةٌ واحدةٌ.

(٣)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ: (يستيُع) بضمِّ الياءِ الثانيةِ، والصوابُ بضمِّ العينِ.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤٨٤/٤، وانظر في: الممتع الكبير: ٢٥٨، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٩٣/٣.

٧٦- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وللتخيير: انْتَخَبَ»(١).

الصوابُ: (للتخيُّر)، لا (للتخييرِ)؛ لأنَّ (التخيُّرَ) يَرِدُ في مقامِ (الأَخْذِ)، و(التخييرَ) يَرِدُ في مقامِ (الإعطاءِ)، ولأنَّ الفعلَ (انْتَخَبَ) يُناسِبُ (الأَخْذَ)، لا (الإعطاءَ).

قالَ ابنُ مالكٍ: «والذي للتخير نحو: انْتَصَى وانتخب واصطفى واعتمى واجتبى وانتقى»(٢).

وجاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وللتخيبر انتحب»(٣). وواضحٌ أنَّ الخطأَ في عبارَةِ: (للتخيبر) تطبيعٌ، وأنَّ مُرادَ المحَقِّقِ: (للتخيير). أمَّا كلمةُ (انتحب)؛ فقد يَكونُ الخطأُ فيها تطبيعًا، وقد يَكونُ وَهْمًا مِنَ المحَقِّقِ.

٧٧- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «التاء: زِيدَتْ باطراد في التَّفَعُّل، والتَّفَعْلُل والملحق به، والافْتِعَال وفروعهما، وفي التَّفْعَال، والتفعيل مصدرًا وغيره، ومع السين في الاسْتِفْعَال وفروعه»(٤).

الصوابُ: (فُرُوعِها)، لا (فُرُوعِهِما)؛ لأنَّها أَكثَرُ مِن بناءَينِ: (التَّفَعُّل، والتَّفَعْلُل، والملحق به، والافْتِعَال).

٧٨- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «إن تَضَمَّنَتْ كلمةٌ متباينين أصلين، أو متماثلين، فأحد المتماثلين زائد نحو: قَرْدَدَ،

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٧٥.

(٢)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٣/٤٥٦، وانظر في: تمهيد القواعد: ٨/٣٧٥٩.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٤.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٢١١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/١٠٣.

وَجَلْبَبَ»[١].

الصوابُ: «ومتماثلين» بالواوِ العاطفةِ، لا «أو متماثلين»؛ لأنَّ المطلوبَ الجمعُ بينَهُما، أي: بينَ مُتَبايِنَينِ، ومُتَماثِلَينِ، كما في كلمةِ (قَرْدَد)؛ ففيها حرفانِ مُتَبايِنانِ أصلانِ، هُما: (القافُ)، و(الراءُ)، وفيها حرفانِ مُتَماثِلانِ، هما: (الدالانِ)، فيكونُ أحدُ المتماثِلَينِ زائدًا، أي: تَكونُ إحدى الدالَينِ أصلًا، والثانيةُ زائدةً.

وقد جاءَ الصوابُ بالواوِ، في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «إن تضمنت كلمة متباينين ومتماثلين فأحد المتماثلين زائد نحو: قردد وجلبب»[٢]، وسَقَطَ مِن النصِّ كلمةُ (أصلين)، فالأصلُ: «متباينين أصلين».

٧٩- جاءَ في تحقيقِ د. حسن هنداويّ لكتابِ (التذييل والتكميل): «وهذا الذي ذكر أنه "لا يوجد فعلٌ آخرُه همزةٌ" إلى آخره، قد وُجد ذلك في الإشباع في قول الشاعر:

فلمْ أَرَ مَعْشَراً أَسَرُوا هَدِيًّا ... ولم أَرَ جارَ بيتٍ يُسْتَباءُ

وإنما هو: يُسْتَبَاءُ. بنى افْتَعَلَ من "سَبَأَ" من قول الشاعر:

ولم أَسْبَأ الزِّقَّ الرَّوِيَّ، ولم أَقُلْ ... لِخَيْلِيَ كُرِّي كَرَّةً بعدَ إجْفالِ

فيُسْتَباءُ مضارعٌ آخرُه همزةٌ قبلَها ألفٌ زائدة. وهذا في أحد تأويلَيْ: يُسْتَباءُ. والقولُ الآخر ذَكره الأَعْلَمُ من أن وزنه يُسْتَفْعَلُ من الباءة، وهو النِّكاح...»[٣].

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٢٢٥.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/١٠٩.

(٣)- التذييل والتكميل: ٢/١٥.

اشتَمَلَ النصُّ على خطإٍ في قولِهِ: «وإنما هو: يُسْتَباءُ»، والصوابُ: «وإنما هو: يُسْتَبَأُ»؛ فقد وَرَدَ في بيتِ الشاعرِ بهيأةِ: (يُسْتَباءُ) بألفٍ زائدةٍ، وعِندَ إرادةِ بَيانِ أصلِهِ لا بُدَّ مِن حَذفِ الألفِ الزائدةِ؛ ليكونَ على بناءِ (افْتَعَلَ) كما ذَكَرَ المؤلِّفُ، فيأتي بهيأةِ: (يُسْتَبَأُ)، لا (يُسْتَباءُ).

٨٠- جاءَ في تحقيقِ د. حسن هنداويّ لكتابِ (التذييل والتكميل): «وبأنهم همزوا الواو المضمومة في أوله، فقالوا في وُعِدَ: أُعِدَ، وفي وُقِّتَت: أُقِّتَتْ، ولو كان مغيَّرًا من باب الفاعل لكانت الضمة عارضة، فلم تُهمز؛ إذْ كان يُحكَم لها بحكم الأصل، وهو وَعَدَ ووَقَّتَتْ»[١].

اشتَمَلَ النصُّ على خطإٍ في قولِهِ: «وهو وَعَدَ ووَقَّتَتْ»، والصوابُ: «وهو وَعَدَ ووَقَّتَ»، فلا نَقولُ في حالةِ البناءِ للمعلومِ: (وَقَّتَتْ)؛ لأنَّ مَن وَقَّتَها هو اللهُ تعالى، فلا نَستَعمِلُ تاءَ التأنيثِ. والخطأُ إمَّا مِن الْمُحَقِّقِ، أو الناسخِ، أو الْمُؤَلِّفِ.

٨١- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «وحكى سيبويه: وَتَرٌ عُرُنْد أي غليظ، وهو نظير ما حكى أبو زيد من تُرُنْجة وتُرُنْج بمعنى أُتْرُجَّة وأُتْرُجّ، والنون زائدة لأن فُعُلًّلاً مفقود؛ مع دلالة قولهم: شيء عَرْدٌ، أي صلب، على زيادتها»[٢].

في عبارَةِ: «لأن فُعُلًّلاً مفقود» خطأٌ، والصوابُ: (فُعُلًّا) بلامٍ واحدةٍ مضعَّفةٍ، لا بلامَينِ أُولاهُما مُضَعَّفةٌ؛ لأنَّ النونَ في كلمةِ (عُرُنْد) زائدةٌ، فتكونُ على وزنِ (فُعُنْل)، فالحاصلُ أربعةُ أَحرُفٍ، معَ الزيادةِ، فكيفَ يُذْكَرُ وزنُ

(١)- التذييل والتكميل: ٢٧٧/٦.

(٢)- المساعد: ٥٦/٤.

(فُعُلّلاً)؟! فهو بعدَ حذفِ تنوينِ النصبِ: (فُعُلّل)، وأَحرُفُهُ خمسةٌ، لا أربعةٌ، وهذا يَعني أنَّ هناكَ لامًا زادَها الناسخُ، أو الْمُحَقِّقُ، أو الطبَّاعُ.

قالَ سيبويهِ: «ويكون على (فُعُنْلٍ)، وهو قليل. قالوا: عُرُنْدٌ للشديد، وهو صفة»[1]، وقالَ أيضًا: «ونون عُرُنْدٍ زائدةٌ، لأنهم يقولون عُرُدٌّ؛ ولأنَّه ليس في بنات الأربعة على هذا المثال»[2].

ومِن أمثلةِ النقصِ:

٨٢- جاءَ في تحقيق د. فخرِ الدينِ قباوة، لكتابِ (الممتع)، في الطبعةِ الأُولى، بدارِ المعرفةِ: «أو يكون أيضًا أحد المثلين من اسم جار على "تفاعَلَ" نحو: "تَتَابَعَ"، فإنه لا يُلزم أيضًا فيه الإِدغام، بل يجوز فيه الفكُّ والإِدغام كما جاز في فعله. فتقول "مُتَابِعٌ ومُتَّابِعٌ" و"تَتَابُعًا واتَّابُعًا" كما يجوز "تَتابَعَ واتّابَعَ"»[3].

اشتَمَلَ النصُّ على خطأَينِ:

أ- قوله: (يُلزم) بضمِّ الياءِ، والصوابُ بفتحِها.

ب- قوله: (مُتَابِعٌ) بتاءٍ واحدةٍ، والصوابُ: (مُتَتَابِعٌ) بتاءَينِ.

وقد صَحَّحَ المحَقِّقُ نفسُهُ، هذَينِ الخطأَينِ، في تحقيقِهِ للكتابِ نفسِهِ، في الطبعةِ الأُولى، بمكتبةِ (لبنان ناشرونَ)، بعنوانِهِ الجديدِ (الممتع الكبير): «أو يكونَ أيضًا أحد المثلين من اسم جار على "تفاعَلَ" نحو "تَتَابَعَ"، فإنه لا يلزم أيضًا فيه الإِدغام، بل يجوز فيه الفكُّ والإِدغام كما جاز في فعله. فتقول: مُتَتابِعٌ

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٧٠.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٣٢٢.

(٣)- الممتع، طبعة دار المعرفة: ٢/٦٤٩.

ومُتَّابِعٌ، وتَتابُعًا واتَّابُعًا، كما يجوز: تَتابَعَ واتّابَعَ»[1].

٨٣- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وللتخيل: تَغَافَل، وللرَّوْم: تَقَارَبْتُ»[2].

الصوابُ: (للتَّخْيِيلِ) بياءَينِ، لا (للتَّخَيُّلِ) بياءٍ واحدةٍ؛ لأنَّ (التَّخْيِيلَ) يعني أنَّ الفاعلَ يَجعَلُ غيرَهُ يَظُنُّ ما هو غيرُ واقِعٍ، بِخلافِ (التَّخَيُّلِ)، فهو ذلكَ الظنُّ. والمقصودُ هنا قطعًا التخييلُ، أي: أنَّ الفاعلَ الـمُتَغافِلَ، يَجعَلُ مَن يَراهُ يَظُنُّهُ غَافِلًا، وليسَ المقصودُ أنَّ الفاعلَ المُتَغافِلَ يَظُنُّ غيرَهُ غَافِلًا.

و(التَّخْيِيلُ) مِن مُصطلَحاتِ ابنِ مالكٍ في كتابِهِ (التسهيل)، للدلالةِ على أَحَدِ معاني صيغةِ (تَفَاعَلَ)، قالَ: «ومنها "تَفَاعَلَ" للاشتراك في الفاعليّة لفظاً وفيها وفي المفعولية معنى ولتخييل تارك الفعل كونَه فاعلا»[3]، وقالَ في شرحِهِ: «والذي لتخييل تارك الفعل كونه فاعلا كتغافل زيد، إذا ظهر بصورة غافل وهو غير غافل. وكذلك تجاهل وتباله وتطارش وتلاكن وتمارض»[4].

وجاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وللتحيل تغافل وللرَّوم تقاربت»[5]؛ فاجتَمَعَ في النصِّ تصحيفُ الخاءِ إلى حاءٍ، ونقصُ الياءِ.

٨٤- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «فلو كان تفاعَلَ دون التاء مما يتعدَّى إلى واحد، وهو لأقسام الفاعلية والمفعولية لفظًا،

---

(١)- الممتع الكبير: ٤١٣.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧٢/١.

(٣)- تسهيل الفوائد: ١٩٩.

(٤)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٥٤/٣-٤٥٥.

(٥)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٨٣/١.

وقد اشتركا فيها معنى صار لازما بها نحو: تَضَارَبَ زَيْدٌ وعمرو»[١].

وجاءَ في موضِعٍ آخَرَ، مِن التحقيقِ نفسِهِ: «فاعل: لأَقْسَام الفَاعِلِيَّة والمَفْعُولِيّة لَفْظًا، ولاشْتِرَاكٍ فيهما معنًى ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»[٢].

الصوابُ: «لاقْتِسَامِ الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ»[٣]. قالَ ابنُ مالكٍ: «ومنها " فاعَلَ" لاقتسام الفاعليّة والمفعوليّة لفظاً، والاشتراك فيهما معنى»[٤]. وقد تَكَلَّمْتُ على معنى (الاقتِسام) في مِثالٍ سابقٍ[٥].

٨٥- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «ولموافقة المجرَّد: اقْتَدَرَ، وقدر فيه معنى الكثرة»[٦].

يُفهَمُ مِن النصِّ الذي أَثبَتَهُ المحَقِّقُ أنَّ الفِعلَ المزيدَ (اقْتَدَرَ) يُوافِقُ المجرَّدَ (قَدَرَ)، وهذا مِن مُرادِ أبي حيَّانَ، بلا ريبٍ؛ ولكِنْ يُفهَمُ مِن وَضعِ الفاصلةِ، قبلَ عبارَةِ: «وقدر فيه معنى الكثرة» أنَّ الفعلَ المجرَّدَ دالٌّ على معنى الكثرَةِ، وهذا لا يُمكِنُ أن يكونَ مِن مُرادِ أبي حيَّانَ.

ومِن هنا يَكونُ الصوابُ بالفصلِ بينَ عبارَةِ: «ولموافقة المجرَّد: اقْتَدَرَ وقدر»، وعبارَةِ: «فيه معنى الكثرة»، بزيادةِ (واوٍ) قبلَ شِبهِ الجملةِ (فيه)، معَ

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٧٢.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٧٤، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٤.

(٣)- انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٣.

(٤)- تسهيل الفوائد: ١٩٩.

(٥)- انظر في: المثال (٧١).

(٦)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٧٥، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٤.

وضعِ فاصلةٍ، قبلَ الواوِ: «ولموافقة المجرَّد: اقْتَدَرَ وقدر، وفيه معنى الكثرة»، أو نُقْطةٍ: «ولموافقة المجرَّد: اقْتَدَرَ وقدر. وفيه معنى الكثرة».

ويَكونُ المرادُ مِن هذِهِ العبارَةِ أنَّ الفِعلَ المزيدَ (اقْتَدَرَ) يُوافِقُ الفِعلَ المجرَّدَ (قَدَرَ) في الدلالةِ على أصلِ المعنى، معَ اختِصاصِهِ بالدلالةِ على معنى الكَثرَةِ.

ولَيسَ بعيدًا أن تَكونَ عبارةُ أبي حيَّانَ في الأصلِ مُشتَمِلَةً على كلمةِ (قِيلَ) بينَ (الواوِ)، وشِبهِ الجملةِ (فيه): «ولموافقة المجرَّد: اقْتَدَرَ وقدر. وقيل: فيه معنى الكثرة»، كما في عبارَةٍ لهُ، في الصفحةِ نفسِها: «و"افْتَعَل" للاتخاذ قيل ومعنى الكثرة...».

وعلى هذا التقديرِ يكونُ المرادُ أنَّ لِلعُلَماءِ قَولَينِ في دلالةِ المزيدِ (اقْتَدَرَ): أَوَّلُهُما مُوافَقةُ المجرَّدِ (قَدَرَ)، وثانيهِما الدلالةُ على معنى (الكَثرَةِ).

٨٦- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وإلا من ثلاثي على وزن فَعَل، ومضارعه يَفْعَل "بفتح العين" أوْ أوله تاء معتادة، أو همزة وصل فالحجاز، تفتح نحو: تَعْلَم، وَتَنْشَأْ، وَيَتَغَافَل، وَتَنْقَادُ، وَتَسْتَخْرِج»[1].

في النصِّ أَكثَرُ مِن خطإٍ، فالفِعلُ (عَلِمَ) مِن البابِ الرابعِ، فهو بكسرِ العينِ في الماضي، وفتحِها في المضارِعِ، فكيفَ يكونُ على وزنِ (فَعَل) بفتحِ العينِ في الماضي؟! والصوابُ - قطعًا - بكسرِ العينِ: (فَعِلَ).

والخطأُ الثاني في كلمةِ (تَنْشَأْ)، والصوابُ: (تَشَاءُ)؛ لأنَّ الفِعلَ (نَشَأَ يَنْشَأُ) مِن البابِ الثالثِ، لا مِن البابِ الرابعِ، بخلافِ الفِعلِ (شَاءَ يَشَاءُ)، فهو مِن البابِ الرابعِ، وأصلُهُ: (شَيِئَ يَشْيَأُ).

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٨٢/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٨٨/١.

والخطأُ الثالثُ في كلمةِ (يَتَغَافَل) بالياءِ، والصوابُ (تَتَغَافَلُ) بالتاء؛ كما في سائِرِ الأمثلةِ المذكورَةِ في النصّ.

٨٧- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وعلى فُعْل أُنْثَى، وَإِنَاث»[١].

الصوابُ: (فُعْلَى) بزيادةِ ألفِ التأنيثِ، في آخِرِ البناءِ؛ لأنَّ كلمةَ (أُنْثَى) على وزنِ (فُعْلَى)، بلا خلافٍ. قالَ سيبويهِ: «ويكون على (فُعْلى) فيهما. فالاسمُ نحو: البُهْمى، والحُمَّى، والرؤْيَا. والصفة نحو: حُبْلَى، وأُنثَى»[٢].

٨٨- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «نحو: اشْهيباب، مصدر: اشْهابَّ، وأصوله: ثلاثة، يقال: شَهِبَ الشيء، بالكسر، شَهباً واشْهَبَّ اشهيبابا، من الشهبة»[٣].

مِن النصِّ سَقَطَتْ بعضُ الكلماتِ، والصوابُ: «يُقالُ: شَهِبَ الشيءُ، بالكسرِ، شَهَبًا، واشْهَبَّ اشْهِبَابًا، واشْهَابَّ اشْهِيبَابًا».

فمصدرُ المجرَّدِ (شَهِبَ) هو (الشَّهَبُ)، ومصدرُ المزيدِ (اشْهَبَّ) هو (الاشْهِبَابُ)، ومصدرُ المزيدِ (اشْهَابَّ) هو (الاشْهِيبَابُ).

قالَ الجوهريُّ: «الشُهْبَةُ في الألوان: البياضُ الذي غلب على السواد. وقد شَهِبَ الشيء بالكسر شَهَبًا، واشْتَهَبَ الرأسُ. وفرسٌ أَشْهَبُ، وقد اشْهَبَّ اشْهِبَاباً، واشهَابَّ اشْهِيبَاباً مثله»[٤].

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤٣٢/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٢٠٢/١.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٥٦/٤، وانظر في: ديوان الأدب: ١٩٥/٤.

(٣)- المساعد: ٩/٤.

(٤)- الصحاح: ١٥٩/١.

الفصلُ الثاني
أخطاءُ التشكيلِ

التشكيلُ هو ضبطُ الكلماتِ، بكتابةِ الحركاتِ، والسكونِ، والتضعيفِ، والتنوينِ، على الحروفِ، اعتِمادًا على ما تَقتَضيهِ الصيغةُ الصرفيَّةُ، أو الموقِعُ الإعرابيُّ، أو هيأةُ الحروفِ، وأشباهِها، مِن الأسماءِ المبنيَّةِ، والأفعالِ الجامدةِ.

والمصطلَحُ المستعمَلُ عِند القُدامى هو (الشَّكْلُ)، وهو مصدرُ الفِعلِ الثلاثيِّ المجرَّدِ (شَكَلَ)، وكذلكَ (الإشْكالُ) قليلًا، وهو مصدرُ الفِعلِ المزيدِ (أَشْكَلَ)، يُقالُ: شَكَلَ الكتابَ، وأَشْكَلَهُ، بمعنى: ضَبَطَهُ.

جاءَ في اللسانِ: «وشَكَل الكِتابَ يَشْكُله شَكْلًا وأَشْكَله: أَعجمه. أَبو حاتم: شَكَلْت الكتاب أَشْكله فهو مَشْكُول إِذا قَيَّدْتَه بالإِعْراب، وأَعْجَمْت الكِتابَ إِذا نَقَطْته. ويقال أيضاً: أَشْكَلْت الكتابَ بالأَلف كأَنك أَزَلْت به عنه الإِشْكال والالتباس»(١).

أمَّا مُصطَلَحُ (التشكيلِ)، فهو الشائعُ عِند المحدَثِينَ، ويُمكِنُ تصويبُهُ بأن يُقالَ: إنَّهُ مصدرُ الفِعلِ المزيدِ (شَكَّلَ)، وهو دالٌّ على المبالغةِ في (الشَّكْل)، أي: المبالغةِ في وضعِ علاماتِ الضبطِ، وهذا دليلٌ على العِنايةِ بِها.

قالَ د. أحمد مختار عمر: «يكثر في لغة العرب مجيء "فَعَّلَ" بمعنى "فَعَل"، كقول التاج: خَرَمَ الخرزةَ وخرَّمها: فَصَمها، وقول الأساس: سلاح مسموم ومُسَمَّم، وقول اللسان: عَصَبَ رأسَه وعصَّبه: شدَّه، وقد قرَّر مجمع اللغة المصري قياسية "فعَّل" المضعَّف للتكثير والمبالغة، وإجازة استعمال صيغة

(١)- لسان العرب: ١١/٣٥٨.

"فعَّل" لتفيد معنى التعدية أو التكثير، وأجاز أيضًا مجيء "فعَّل" بمعنى "فَعَل" لورود ما يؤيد ذلك في اللغة، والوارد في المعاجم: شكلَ الكتابَ وأشكله فهو مشكول ومُشْكَل إذا قيَّده بالإعراب، ويمكن تصحيح "شكّل" اعتمادًا على وروده في بعض المعاجم الحديثة كالوسيط والأساسيّ»[1].

والتشكيلُ قِسمانِ: واجِبٌ، وجائِزٌ. أمَّا الواجِبُ، فهو ما يَرفَعُ الالتِباسَ، والاشتِباهَ، ويَقطَعُ الاحتِمالاتِ. وأمَّا الجائِزُ، فهو ما زادَ على الواجِبِ، وأَمكَنَ الاستِغناءُ عنهُ عُمومًا.

وإنَّما قُلتُ: (عُمومًا)؛ لأنَّ القُرَّاءَ يَتفاوَتُونَ في دَرَجاتِ (الاستِغناءِ)، فبعضُهُم لا يَحتاجُ إلَّا إلى القليلِ مِن الضبطِ؛ لأنَّهُ يَستَطيعُ أن يَستَنِدَ إلى القَرائِنِ السِّياقيَّةِ والمقاميَّةِ، عِندَ قراءةِ النصِّ المضبوطِ، معَ فَهْمِهِ الْمُرادَ مِن النصِّ؛ لأنَّهُ مُتَخَصِّصٌ بالعِلْمِ الذي يَرجِعُ إليهِ النصُّ المضبوطُ.

وبعضُ القُرَّاءِ يَحتاجُ إلى أن تَضبِطَ لهُ مُعظَمَ النصِّ، أو أَكثَرَهُ؛ لِيستَطيعَ فَهْمَ الْمُرادِ، والتمييزَ بينَ العناصرِ اللغويَّةِ الْمُتَشابِهَةِ في الحُروفِ، الْمُتَخالِفَةِ في بعضِ علاماتِ التشكيلِ.

قالَ سيبويهِ: «وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبدا: مفاعلة، جعلوا الميم عوضا من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عوض من الألف التي قبل آخر حرف... وجاءت كما يجيء المفعل مصدرا والمفعلة، إلا أنهم ألزموها الهاء لما فروا من الألف التي في قيتال، وهو الأصل»[2].

ففي هذا النصِّ نَجِدُ بعضَ الكلماتِ التي يَستَغنِي الطالبُ الْمُبْتَدِئُ عن

---

(١)- معجم الصواب اللغويّ: ١/٤٧٤، وانظر في: المعجم الوسيط: ٤٩١.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٨٠.

ضَبْطِها، مثل كلمةِ: (حرف).

فهـذِهِ الكلمـةُ - وهـيَ مقطوعـةٌ مِـن سـياقِها - تَحتَمِـلُ أَوجُهًـا مُختَلِفـةً: (حَرْفٌ، حُرْفٌ، حِرَفٌ، حَرَفَ، حُرِفَ، حَرَّفَ، حُرِّفَ، حَرِّفْ)؛ ولكِنَّها في سياقِها واضحةٌ كُلَّ الوُضوحِ، فلا يَحتاجُ الطالبُ الْمُبْتَدِئُ إلى ضَبْطِها.

وبعضُ كلماتِ هذا النصِّ يَحتاجُ الطالبُ الْمُبْتَدِئُ إلى ضَبْطِها؛ لأنَّها تَحتَمِلُ أَكثَرَ مِن وَجهٍ، وليسَ الْمُبْتَدِئُ ذا عِلْمٍ كافٍ، بِحيثُ يَستَطيعُ أن يَكتَفِيَ بِتَدَبُّرِ السياقِ والمقامِ؛ لِمعرِفةِ الضبطِ المقصودِ، مثل كلمةِ: (المفعل)، فلا يَدري الطالبُ ما المقصودُ مِنها: (الـمَفْعَل، الـمَفْعِل، الـمِفْعَل، الـمُفْعَل، الـمُفْعِل، المُفَعَّل، المُفَعِّل).

وبعضُ كلماتِ هذا النصِّ لا يَستَطيعُ الطالبُ الْمُتَقَدِّمُ في العِلْمِ أن يَستَغنِي فيها عنِ الضبطِ، مثل كلمةِ: (قيتال)؛ فإذا استطاعَ أن يَقطَعَ بحركاتِ (التاء والألف واللام): (قيتَاْلٍ)؛ فإنَّهُ لن يَستَطيعَ ذلكَ في حركتَيِ (القافِ والياءِ)؛ لأنَّهُ رُبَّما لم يَطَّلِعْ على هذِهِ المسألةِ في (عِلْمِ الصرفِ).

فإذا نَظَرْنا إلى واقعِ أبناءِ العربيَّةِ - اليومَ - مِن طلبةٍ وغيرِهِم، أَدْرَكْنا أنَّنا نَحتاجُ إلى أن نَضْبِطَ النُّصوصَ الْمُخْتَلِفةَ ضَبْطًا تامًّا، أو قريبًا مِن التَّامِّ.

فكثيرونَ لا يَستَطيعونَ - عِندَ القِراءةِ - التمييزَ مَثلًا بينَ الاسمِ الموصولِ (مَنْ) مفتوحِ الميمِ، وحرفِ الجرِّ (مِنْ) مكسورِ الميمِ، إلَّا إذا ضُبِطَا؛ ومِنهُم مَن لا يَستَطيعُ التمييزَ بينَهُما، وهُما مضبوطانِ ضبطًا تامًّا؛ لأنَّنا لم نُعَلِّمْهُم قيمةَ الضبطِ، فلم يَرَوا مِن مُؤلَّفاتِنا إلَّا ما قَلَّ الضبطُ فيهِ؛ استِغناءً، أو كَسَلًا[1].

---

(١)- ولذلكَ أَسعَى في كُتُبِي إلى الإكثارِ مِن الضبطِ إلى درجةِ المبالغةِ أحيانًا؛ لأُنَبِّهَ الطلبةَ على قيمتِهِ، فيَعتادُوهُ، ومَنِ اعتادَ الشيءَ طَلَبَهُ.

إهمالُ التشكيلِ:

فإذا أَهمَلَ الْمُحَقِّقُ التشكيلَ الواجِبَ، فقدِ انحَرَفَ عنِ المنهجِ السليمِ، في تحقيقِ النصوصِ، ولا سيَّما في النصوصِ الصرفيَّةِ، والمعجميَّةِ، والشِّعريَّةِ؛ لأنَّهُ بإهمالِهِ هذا، تَرَكَ لنا مادَّةً مُوهِمةً، مُلْبِسةً، ذاتَ احتِمالاتٍ.

ومِن أمثلةِ ذلكَ الإهمالِ:

٨٩- جاءَ في تحقيقِ د. حاتم الضامن لكتابِ (دقائق التصريف): «ومنها ما يكون على وزن (فَعْلان) نحو: غصّان، وجمعه غصّاص في الرجال والنساء»(١).

في كلمةِ: (غصّاص) أَهمَلَ الْمُحَقِّقُ ضبطَ الغينِ، وأَخْطَأَ في تشديدِ الصادِ الأُولى. ولم أَجِدْ في كُتُبِ اللغةِ النصَّ على جمعِ كلمةِ (غَصَّان)، إلَّا ما في كتابِ (تحفة المجد الصريح)، لأبي جعفر اللَّبْلِيِّ: «قال المطرّز: ويجمع غصَّان: غَصَاصَى، كما يجمع سكران: سَكَارى، وغُصَاصى: كسُكَارَى»(٢).

وكلمةُ (غَصَّان) مِثلُ كلمةِ (عَطْشَان)، فكِلْتاهُما صفةٌ مُشَبَّهةٌ على وزنِ (فَعْلَان)، وتُجمَعُ كلمةُ (عَطْشَان) على أَكثَرَ مِن صيغةٍ، جاءَ في اللسانِ: «العطَشُ: ضدُّ الرِّيِّ؛ عطِشَ يعْطَشُ عَطَشاً، وَهُوَ عاطِشٌ وعطِشٌ وعطُشٌ وعَطْشان، والجمع عَطِشُون وعَطُشونَ وعِطاشٌ وعَطْشَى وعَطَاشَى وعُطَاشَى، والأُنثى عَطِشةٌ وعَطُشةٌ وعَطْشى وعَطْشانةٌ ونسوة عِطاشٌ»(٣).

فإمَّا أن تُجمَعَ كلمةُ (غَصَّان) على (غَصَاصَى)، مِثل: (سَكَارَى)، و(غُصَاصَى)، مِثل: (سُكَارَى) فقط، كما في (تحفة المجد)، أو تُجمَعَ على قياسِ

---

(١)- دقائق التصريف، الطبعة الجديدة: ٢٠٣، وانظر في: الطبعة القديمة: ٢٠٠.

(٢)- تحفة المجد الصريح: ١٦١-١٦٢.

(٣)- لسان العرب: ٣١٨/٦.

جموعِ كلمةِ (عَطْشَان)، فيُقالُ في جمعِها: (غِصَاص، وغَصَّى، وغَصَاصَى، وغُصَاصَى).

فإذا كانَ المقصودُ الجمعَ على (غِصَاص)، فيُؤخَذُ على الْمُحَقِّقِ إهمالُ كسرِ الغينِ، ويُؤخَذُ عليهِ أيضًا تشديدُ الصادِ؛ لأنَّ وزنَ (فَعْلَان) لا يُجمَعُ على (فُعَّال) بضمِّ الفاءِ - وهو الوزنُ الوحيدُ من أوزانِ التكسيرِ الذي يكونُ مُضعَّفَ العينِ، نحو: (كَافِر)، وجمعُهُ: (كُفَّار) - فلا نَقولُ: (غُصَّاص) في جمعِ (غَصَّان)، كما لا نقولُ: (عُطَّاش) في جمعِ (عَطْشَان).

وإذا كانَ المقصودُ الجمعَ على (غَصَاصى)، و(غُصَاصَى)، فيُؤخَذُ عليهِ إهمالُ ضبطِ الغينِ بالفتحِ، أو بالضمِّ، ويُؤخَذُ عليهِ أيضًا سُقوطُ الألفِ مِن الكلمةِ، التي أَثْبَتَها في النصِّ الْمُحَقَّقِ.

والجمعُ على (غِصَاص) - على وزنِ (فِعَال) بكسرِ الفاءِ وفتحِ العينِ، بلا تشديدٍ - هو الأقربُ إلى رَسْمِ الكلمةِ الواردةِ في كتابِ (دقائق التصريف)، ووزنُ (فِعَال) في جمعِ (فَعْلان) هو الأَقْيَسُ والأَشْيَعُ.

قالَ سيبويهِ: «وأمّا (فَعْلانُ) إذا كان صفة وكانت له فَعْلَى فإنه يكسَّر على (فِعالٍ) بحذف الزيادة التي في آخره، كما حُذفتْ ألفُ إناثٍ وألفُ رُبابٍ. وذلك: عَجْلانُ وعِجالٌ، وعَطْشانُ وعِطاشٌ، وغَرْثانُ وغِراثٌ. وكذلك مؤنّثه [وافقه] كما وافَق فَعِيلٌ فَعِيلةً في فِعالٍ. وقد يكسَّر على (فَعالَى)، وفِعالٌ فيه أكثر من فَعالَى؛ وذلك: سَكْرانُ وسَكارى، وحَيْرانُ وحَيارى، وخَزْيانُ وخَزايا، وغَيْرانُ وغَيارَى. وكذلك المؤنّث أيضًا، شبّهوا فَعْلانَ بقولهم: صَحْراءُ وصَحارَى. وفُعْلَى وفِعْلى جعلوها كذِفْرَى وذَفارى، وحُبْلَى وحَبالَى. وقد يكسِّرون بعض هذا على (فُعالَى) وذلك قول بعضهم: سُكارَى وعُجالَى. ومنهم من يقول:

عَجَالَى»[(١)].

أمَّا (الغُصَّاصُ) بضمِّ الغينِ، وتشديدِ الصادِ، فيُمكِنُ أن يكونَ جمعَ (الغَاصِّ)، وهو اسمُ فاعلٍ من الفعلِ (غَصَّ)، كما يُقالُ: (حَجَّ)، فهو (حَاجٌّ)، والجمعُ: (حُجَّاجٌ)[(٢)].

٩٠- جاءَ في تحقيقِ د. حاتم الضامن لكتابِ (دقائق التصريف): «ومنها ما يكون على وزن (فَعُولٍ) نحو: لَجُوج، وجمعه لجج للرجال والنساء»[(٣)].

أَهمَلَ الْمُحَقِّقُ ضبطَ اللامِ والجيمِ مِن كلمةِ (لجج)، وهيَ جمعُ (لَجُوج) على وزنِ (فَعُول) بفتحِ الفاءِ، وضمِّ العينِ، كما في (صَبُور) وجمعُهُ: (صُبُر)، فتكونُ بضمِّ اللامِ والجيمِ: (لُجُج).

قالَ سيبويهِ: «وأمّا ما كان (فَعُولاً) فإنَّه يكسَّر على (فُعُلٍ) عنيتَ جميع المؤنّث أو جميع المذكر وذلك قولك: صَبُورٌ وصُبُرٌ، وغَدُورٌ وغُدُرٌ»[(٤)].

أمَّا كلمةُ (لُجَج) بفتحِ الجيمِ الأُولى، فهيَ جمعُ (لُجَّة). قالَ ابنُ سيده: «ولُجَّة الماء: معظمه. وخصّ بعضهم به: معظم البحر. وكذلك: لُجَّة الظلام، وجمعه: لُجّ، ولُجَج، ولِجَاج»[(٥)]؛ لذلكَ كانَ الضبطُ في هذا المقامِ واجبًا، للتمييزِ بينَ الجمعَينِ.

٩١- جاءَ في تحقيقِ د. حاتم الضامن لكتابِ (دقائق التصريف): «ثُمَّ التَّفعّل المدغم منه: كقولك الأسمّع والأرمّل. وفيه لغة أخرى: المُزَّمِّل والمُسَّمَّع.

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٦٤٥.

(٢)- انظر في: لسان العرب: ٢/٢٢٦.

(٣)- دقائق التصريف، الطبعة الجديدة: ٢٠٣، وانظر في: الطبعة القديمة: ٢٠١.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٦٣٧.

(٥)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٧/١٥٢.

وأُقْحمت الألف فيه بعدما أدغموا التاء في السين لسكون الحرف الثاني في المستأنف، وليكون المبتدأ متحركاً»[1].

اشتَمَلَ هذا النصُّ على إهمالٍ للضبطِ، معَ أخطاءٍ فيهِ، ففيهِ: (الأسمّع)، و(الأرمّل)، وكِلاهُما مكتوبٌ بهمزَةِ القطعِ الفوقيَّةِ، والصوابُ بهمزَةِ الوصلِ المكسورَةِ. وفي (الأرمّل) تصحيفٌ، والصوابُ بالزايِ، لا بالراءِ؛ بدلالةِ قولِهِ بعدَها: «وفيه لغة أخرى: المُزَّمّل».

وقد خَلَتِ الكلمتانِ مِن الضبطِ الواجبِ، فهما في الضبطِ الصحيحِ الواجبِ: (اِسَّمُّع، واِزَّمُّل)؛ لأنَّ أصلَهُما قبلَ الإدغامِ: (التَّسَمُّع والتَّزَمُّل)، وبالتجريدِ مِن (ال): (تَسَمُّع)، و(تَزَمُّل)، وهما مصدرانِ قياسيَّانِ للفعلَينِ المزيدَينِ: (تَسَمَّعَ)، و(تَزَمَّلَ).

وعِندَ إرادةِ إدغامِ التاءِ في السينِ في المصدرِ (تَسَمُّع) كانَ لا بُدَّ مِن تسكينِ التاءِ: (تْسَمُّع)، فصارَتِ السينُ مُشدَّدةً: (سَّمُّع)؛ والمشدَّدُ أوَّلُهُ ساكنٌ، ولنطقِ الساكنِ اجتُلِبَتْ همزةُ الوصلِ، فظَهَرَ المصدرُ: (اِسَّمُّع)، وإذا كُتِبَ بعلامةِ همزَةِ الوصلِ: (ٱسَّمُّع).

وكذلكَ عِندَ إرادةِ إدغامِ التاءِ في الزايِ في المصدرِ (تَزَمُّل)، كانَ لا بُدَّ مِن تسكينِ التاءِ: (تْزَمُّل)، فصارَتِ الزايُ مُشدَّدةً: (زَّمُّل)؛ والمشدَّدُ أوَّلُهُ ساكنٌ، ولنطقِ الساكنِ اجتُلِبَتْ همزةُ الوصلِ، فظَهَرَ المصدرُ: (اِزَّمُّل)، وإذا كُتِبَ بعلامةِ همزَةِ الوصلِ: (ٱزَّمُّل).

وقد أَصابَ الْمُحَقِّقُ في ضبطِ كلمةِ (المُسَّمَّع)، في عبارةِ: «وفيه لغة أخرى: المُزَّمّل والمُسَّمَّع»، لكِنَّهُ أَخطأَ في ضبطِ (المُزَّمّل)؛ فالصوابُ:

---

(١)- دقائق التصريف، الطبعة الجديدة: ١٦٧، وانظر في: الطبعة القديمة: ١٦٣.

(الـمُزَّمَّل) بفتحِ الميمِ الثانيةِ المشدَّدةِ.

وبيانُ ذلكَ أنَّ (الـمُزَّمَّل) مصدرٌ ميميٌّ مِن الفعلِ المزيدِ (ازَّمَّلَ)، وأصلُهُ: (تَزَمَّل). والمصدرُ الميميُّ مِن غيرِ الثلاثيّ يَكونُ على زِنةِ اسمِ المفعولِ، أي: بِوَضعِ ميمٍ مَضمومةٍ، بدلًا مِن حرفِ المضارَعةِ، معَ فتحِ ما قبلَ الحرفِ الأخيرِ: (ازَّمَّلَ - يَزَّمّلُ - مُزَّمَّل). أمَّا (الـمُزَّمِّل) بكسرِ ما قبلَ الآخِرِ، فهو اسمُ فاعِلٍ من الفعلِ (ازَّمَّلَ)

٩٢- جاءَ في تحقيقِ د. حاتم الضامن لكتابِ (دقائق التصريف): «وتدخُلُ أفعلتُ على فعلتُ نحو: سقيتُ الرجلَ وأَسْقَيْتُه. قال ذو الرمّة يصف رَبْعاً:

وَقَفْتُ عَلَى رَسْمٍ لِمَيَّة نَاقَتِي ... فمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وأُخَاطِبُهْ
وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبِثُّهُ ... تُكَلِّمُني أَحْجَارُهُ وَمَلاَعِبُهْ

وتأوّل رجل من أهل القَدَرِ قوله: أُسقيه، بمعنى: أسقيه من طريق النسبة»[١].

لقد خَلا هذا النصُّ مِن الضبطِ الواجبِ، في أَكثَرَ مِن موضعٍ، ففي عبارَةِ: «وتدخُلُ أفعلتُ على فعلتُ»، كانَ لا بُدَّ مِن تشديدِ العينِ، مِن (فعلتُ)، أي: (فَعَّلْتُ)، والمعنى أنَّ صيغةَ (أَفْعَلَ) قد تُستَعمَلُ في المعنى، الذي تُستَعمَلُ لهُ في الأصلِ صيغةُ (فَعَّلَ) المضعَّفةُ.

ومِن هنا أيضًا يَكونُ الضبطُ الواجبُ في تضعيفِ الفِعلِ (سقيتُ) في عبارَةِ: «سقيتُ الرجلَ وأَسْقَيْتُه»، فالصوابُ أن يُضبَطَ بتضعيفِ القافِ: (سَقَّيْتُ)، وكذلكَ في عبارَةِ: «قوله: أُسقيه، بمعنى: أسقيه» لا بُدَّ مِن الضبطِ؛ للتمييزِ بينَ الفِعلَينِ، هكذا: «قوله: أُسْقِيه، بمعنى: أُسَقِّيهِ»، فالأوَّلُ (أُسْقِيهِ) فِعلٌ مضارعٌ معَ الضميرِ المتَّصلِ، وبالماضي يَكونُ: (أَسْقَيْتُهُ)؛ فهو مِن أفعالِ

(١)- دقائق التصريف، الطبعة الجديدة: ١٦٠، وانظر في: الطبعة القديمة: ١٥٥.

صيغةِ (أَفْعَلَ) المزيدةِ بالهمزَةِ، والثاني (أُسَقِّيهِ) فِعلٌ مضارعٌ معَ الضميرِ المتَّصلِ، وبالماضي يَكونُ: (سَقَّيْتُهُ)؛ فهو مِن أفعالِ صيغةِ (فَعَّلَ) المزيدةِ بالتضعيفِ.

قالَ سيبويهِ: «وقالوا: أَسْقَيْتُه في معنى سَقَّيْتُه، فدخلت على فَعَّلْتُ كما تدخل فَعَّلْتُ عليها، [يعني] في فرَّحْتُ ونحوها. وقال ذو الرمّة:

وقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لـمَيَّةَ ناقتي[1]   فما زِلْتُ أَبكي حَوْلَه وأُخاطِبُه

وأُسْقِيه حتى كاد ممّا أُبِثُّه   تُكَلِّمُني أَحْجارُه ومَلاعِبُه»[2].

٩٣– جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتابِ (العُمُد): «وتقول: أقمت – وأقمتا – وأقمن – ويقمن – ولم يقم»[3].

الكلامُ في هذا المقامِ على الفِعلِ المزيدِ بالهمزَةِ (أَقَامَ)، ولكِنَّ مَن لا يَعرِفُ المقامَ، لن يَستطيعَ معرفةَ الضبطَ المقصودَ في (أقمن – يقمن – يقم)، فالفِعلُ الأَوَّلُ (أقمن) يَحتَمِلُ: (أَقَمْنَ – أَقِمْنَ – أُقِمْنَ)، والمقصودُ: (أَقَمْنَ) بصيغةِ الماضي، المزيدِ المبنيّ للمعلومِ، الْمُسنَدِ إلى نونِ النسوةِ.

والفِعلُ الثاني (يقمن) يَحتمِلُ: (يُقِمْنَ – يَقُمْنَ – يُقَمْنَ)، والمقصودُ: (يُقِمْنَ) بصيغةِ المضارعِ المزيدِ، المبنيّ للمعلومِ، المسنَدِ إلى نونِ النسوةِ.

والفِعلُ الثالثُ (يقم) يَحتمِلُ: (يُقِمْ – يَقُمْ – يُقَمْ)، والمقصودُ: (يُقِمْ) بصيغةِ المضارعِ المجزومِ، المزيدِ، المبنيّ للمعلومِ، المسنَدِ إلى المفرَدِ المذكَّرِ.

واشتَمَلَ النصُّ على تصحيفٍ في عبارَةِ: (وأقمتا)، والصوابُ: (وأَقَمْنَا) بالنونِ، وهو تطبيعٌ، بلا ريبٍ. وجائزٌ أن يكونَ: (وأَقَمْتُمَا)، ولكنَّ الأَوَّلَ أَرجَحُ،

(١)- في طبعةِ مكتبةِ الخانجيّ: (ماقتي) بالميمِ، والصوابُ بالنونِ قطعًا.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٥٨-٥٩.

(٣)- العمد: ١٢٩.

ومُراجَعةُ النُّسَخِ المخطوطةِ الصحيحةِ الواضحةِ تَقطَعُ الاحتِمالاتِ.

٩٤- جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتابِ (العُمُد): «يكون المفعول في اللفظ كالفاعل يقول: هو مُخْتَارُ الثوبَ - والثوب مختار وهو في التقدير مختلف، الأصل: هو مختير - والثوب مختير - فينقلب الياء فيهما ألفا لانفتاح ما قبلها»[١].

أَهمَلَ الْمُحَقِّقُ هنا الضبطَ الواجِبَ في عبارَةِ: «الأصل: هو مختير - والثوب مختير»، فمِن غيرِ ضبطٍ، لا يُمكِنُ التمييزُ بينَ اسمَيِ الفاعلِ والمفعولِ في التقديرَينِ، والصوابُ أن تُضبَطَ العبارةُ هكذا: «هو مُخْتَيِرٌ - والثوب مُخْتَيَرٌ»؛ فالأُولى بكسرِ الياءِ، والثانيةُ بفتحِها.

وفي عبارَةِ: «مُخْتَارُ الثوبَ» بنصبِ كلمةِ (الثوب) لا بُدَّ مِن تنوينِ كلمةِ (مختار): «مختارٌ الثوبَ»، وإلَّا فلا بُدَّ مِن جَرِّ كلمةِ (الثوب): «مختارُ الثوبِ».

٩٥- جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتابِ (العُمُد): «وأفعل: وهو فعل ما لم يسم فاعله من أَفعل نحو: أَقيم»[٢].

والصوابُ أن تُضبَطَ العبارةُ هكذا: «وأُفْعِلَ: وهو فعل ما لم يسم فاعله من أَفعل نحو: أُقِيمَ»؛ لأنَّ الكلامَ على صيغةِ المبنيّ للمجهولِ.

وكذلكَ جاءَ في التحقيقِ نفسِهِ، في موضعٍ آخَرَ: «واستفعل فعلُ ما لم يسم فاعله من استفعل نحو: استقيم»[٣].

والصوابُ أن تُضبَطَ العبارةُ هكذا: «واستُفْعِلَ فعلُ ما لم يسم فاعله من

---

(١)- العمد: ١٣٢.

(٢)- العمد: ١٣٦.

(٣)- العمد: ١٣٦.

اسْتَفْعَلَ، نحو: اسْتُقِيمَ».

٩٦- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «ونحو: سقاء، فالهمزة أصلية، أي بدل من أصل، لوجود مادته، وفقد مادة س ق ق»(١).

والمرادُ أنَّ همزةَ (سقاء) أصليَّةٌ، أو بدلٌ مِن أصلٍ، فأصلُها ياءٌ، انقلَبَتْ همزةً؛ لأنَّ مادَّةَ (س ق ي) مُستعمَلةٌ موجودةٌ، بخلافِ مادَّةِ (س ق ق)، فهي مُهمَلةٌ مفقودةٌ.

وقد أَهمَلَ الْمُحَقِّقُ ضبطَ كلمةِ (سقاء)، وهي تَحتَمِلُ أَكثَرَ مِن وجهٍ: (سِقَاء) بكسرِ السينِ، وفتحِ القافِ المخفَّفةِ، و(سَقَّاء) بفتحِ السينِ، وفتحِ القافِ المشدَّدةِ، و(سُقَّاء) بضمِّ السينِ، وفتحِ القافِ المشدَّدةِ.

والصوابُ هو الضبطُ بالقافِ المشدَّدةِ؛ بدلالةِ كلامِهِ على إهمالِ مادَّة (س ق ق). أمَّا السينُ فالراجحُ - معَ جوازِ الضبطَينِ - أنَّهُ قَصَدَ المفرَدَ (سَقَّاء) بفتحِ السينِ، لا الجمعَ (سُقَّاء) بضمِّها؛ لأنَّ التمثيلَ بالأصلِ أَولى، والمفرَدُ أصلٌ للجمعِ.

جاءَ في القاموسِ: «وهو ساقٍ من سُقًّى وسُقَّاءٍ، وسَقَّاءٌ من سَقَّائِينَ، وهي سَقَّاءَةٌ وسَقَّايَةٌ... والسِّقاءُ، ككِساءٍ: جِلْدُ السَّخْلةِ إذا أجْذَعَ، يكونُ للماءِ واللَّبَنِ»(٢).

وفي تحقيقِ محمَّد أحمد جاد المولى بك، وعليّ محمَّد البجاويّ، ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم، لكتابِ (المزهر) للسيوطيّ، يَبلُغُ إهمالُ الضبطِ، في بعضِ النصوصِ، مَبلَغًا عجيبًا، يُذَكِّرُني بِقِصَّةِ (حَجَر رَشِيد)، الذي أَمَدَّنا بمفتاحِ اللغةِ

---

(١)- المساعد: ٤/٦٦.

(٢)- القاموس المحيط: ١٢٩٥-١٢٩٦.

المِصريَّةِ القديمةِ، وقدِ استَغْرَقَ حَلُّ رُمُوزِهِ أَكثَرَ مِن عِشرينَ سنةً[1].

٩٧- جاءَ في تحقيقِ كتابِ (المزهر): «وفَنْعَل صفة فقط عَنْبَس؛ فأما حَنْتَف اسم رجل فمرتجل، وزنه فَعْلَل، وفُنْعَل اسما فقط جُنْدَب لغة؛ وأما لِحْيَة كَنْثأة فنقله أبو عبيدة وأثبته الزبيديّ في الصفات، وقيل النون أصلية، وفَنْعَل: اسما فقط قَنْبر، وفنعل عنصل، وفنعل حندس، وفنعل اسما فقط قنطر وصفة عنفص»[2].

هذا النصُّ، ممَّا نَقلَهُ السيوطيُّ، مِن كتابِ (ارتشاف الضرب). وقد وَرَدَ في آخرِهِ بناءُ (فنعل)، بلا ضبطٍ، ثلاثَ مرَّاتٍ، معَ تَعدُّدِ الأمثلةِ. وهذا التعدُّدُ يدلُّ على اختِلافٍ في الضبطِ.

ورُبَّما بَدا أنَّ الرجوعَ إلى ضبطِ الأمثلةِ كفيلٌ ببيانِ ضبطِ الأبنيةِ؛ ولكنَّ ذلكَ ليسَ بكافٍ هنا؛ لأنَّ في بعضِ الأمثلةِ أَكثَرَ مِن ضبطٍ. جاءَ في اللسانِ: «والعُنْصُلُ والعُنْصَلُ والعُنْصُلاء والعُنْصَلاء، ممدودان: البَصَلُ البرِّيُّ»[3].

فكلمةُ (عنصل) لها ضبطانِ: (عُنْصُل) بضمِّ العينِ، والصادِ، وسكونِ النونِ، و(عُنْصَل) بضمِّ العينِ، وسكونِ النونِ، وفتحِ الصادِ. فلا يَدرِي القارئُ أيَّ الضبطَينِ قَصَدَ صاحبُ النصِّ؟!

وبالرجوعِ إلى أوَّلِ النصِّ يَجِدُ القارئُ بناءَ (فُنْعَل) بفتحِ العينِ، وكلمةَ (جُنْدَب) بفتحِ الدالِ؛ وهذا يعني أنَّ المقصودَ بناءُ (فُنْعُل) بضمِّ العينِ، وكلمةُ (عُنْصُل) بضمِّ الصادِ؛ وإلَّا فإنَّهُ مِن بابِ التَّكرارِ، معَ الفصلِ ببناءٍ آخَرَ؟!

---

(١)- انظر في: أسس علم اللغة: ١٦٦.

(٢)- المزهر: ٢/١٢.

(٣)- لسان العرب: ١١/٤٥٠.

أمَّا كلمةُ (حندس)، فليسَ فيها إلَّا لغةٌ واحدةٌ، هيَ (حِنْدِس) بكسرِ الحاءِ، والدالِ، وسكونِ النونِ. جاءَ في اللسانِ: «الحِنْدِسُ: الظُّلْمة»[1].

وهذا يَعني أنَّ البناءَ يَكونُ بكسرِ الفاءِ والعينِ، وسكونِ النونِ: (فِنْعِل)؛ ولكِنَّ كلمةَ (قنطر)، وكلمةَ (عنفص) مضبوطتانِ، في كُتُبِ العربيَّةِ، بِمِثلِ ضبطِ كلمةِ (حِنْدِس). جاءَ في اللسانِ: «والقِنْطِيرُ والقِنْطِر، بالكسر: الداهية»[2]، وجاءَ فيهِ أيضًا: «العِنْفِصُ، بالكسر، المرأَةُ البذيّة القليلةُ الحياء»[3].

فما معنى تَكرارِ البناءِ، بالضبطِ نفسِهِ، معَ اختِلافِ الأمثلةِ؟!

ومِثلُ هذا التَّكرارِ تَكرارُ بناءِ (فَنْعَل) بفتحِ الفاءِ والعينِ، في النصِّ نفسِهِ: «وفَنْعَل صفة فقط عَنْبَس... وفَنْعَل: اسما فقط قَنْبر».

فإنْ قِيلَ: إنَّ سَبَبَ التَّكرارِ هنا هو الاختِلافُ في التمثيلِ، بينَ الاسميَّةِ، والوصفيَّةِ. قُلتُ: يُعارِضُ ذلكَ قولُهُ: «صفة فقط»، بمعنى أنَّ هذا البناءَ لم يَرِدْ عليهِ أيُّ اسمٍ مِن الأسماءِ، وكذلكَ قولُهُ: «اسما فقط»، بمعنى أنَّ هذا البناءَ لم تَرِدْ عليهِ أيُّ صفةٍ مِن الصفاتِ. ولو كانَ عَنَى أنَّ هذا البناءَ يُستَعمَلُ اسمًا، وصفةً، لأَوْرَدَهُما مُتَتابِعَينِ؛ لكِنَّهُ في النصِّ بَاعَدَ بينَهُما، بِذِكرِ بناءٍ مُغايِرٍ، معَ التمثيلِ لهُ.

فإنْ قِيلَ: إنَّ كلمةَ (قنبر) لها أَكثَرُ مِن صيغةٍ في الضبطِ؛ فلعلَّ المرادَ بناءٌ آخَرُ، بضبطٍ آخَرَ، غيرِ (فَنْعَل). قُلتُ: لن تَخولَ الأبنيةُ الأُخرى دُونَ وُقوعِ تَكرارٍ في هذا النصِّ.

---

(١)- لسان العرب: ٥٨/٦.

(٢)- لسان العرب: ١١٩/٥.

(٣)- لسان العرب: ٥٥/٧.

وبيانُ ذلكَ أنَّ لكلمةِ (قنبر) أربعَ صيغٍ في الضبطِ:

أ- (قَنبَر) بفتحِ القافِ، فسكونِ النونِ، ففتحِ الباءِ. جاءَ في اللسانِ: «قَنْبَرُ، بالفتح: اسم رجل»[1].

ب- (قُنْبُر) بضمِّ القافِ، فسكونِ النونِ، فضمِّ الباءِ. جاءَ في اللسانِ: «القُنْبُرُ ضَرْبٌ من الحُمّرِ»[2].

ج- (قُنْبَر) بضمِّ القافِ، فسكونِ النونِ، ففتحِ الباءِ. جاءَ في اللسانِ: «والقُبَّرُ والقُبَّرة والقُنْبَرُ والقُنْبَرَة والقُنْبَراء طائر يشبه الحُمَّرة»[3].

د- (قُنَبْر) بضمِّ القافِ، ففتحِ النونِ، فسكونِ الباءِ. جاءَ في التاجِ: «وقُنَبْر، بضمّ ثم فَتْحٍ وسُكُونٍ: جَدُّ سيبويه، وهو عَمْرُو بن عُثْمَانَ بنَ قُنَبْر، ووَهِمَ شَيْخُنَا فضَبَطَه بالضَّمّ فقط، ونَبَّه عليه، وهو يُوهِم أَن يَكُونَ كقُنْفُذٍ»[4].

فإنْ ضُبِطَتْ بفتحِ القافِ، فسكونِ النونِ، ففتحِ الباءِ، كانَتْ تَكرارًا؛ لوجودِ (عَنْبَس)، بالضبطِ نفسِهِ: بفتحِ العينِ، فسكونِ النونِ، ففتحِ الباءِ.

وإنْ ضُبِطَتْ بضمِّ القافِ، فسكونِ النونِ، فضمِّ الباءِ، كانَتْ تَكرارًا؛ لوجودِ (عُنْصُل)، بالضبطِ نفسِهِ: بضمِّ العينِ، فسكونِ النونِ، فضمِّ الصادِ.

وإنْ ضُبِطَتْ بضمِّ القافِ، فسكونِ النونِ، ففتحِ الباءِ، كانَتْ تَكرارًا؛ لوجودِ (جُنْدَب)، بالضبطِ نفسِهِ: بضمِّ الجيمِ، فسكونِ النونِ، ففتحِ الدالِ.

أمَّا إذا ضُبِطَتْ بضمِّ القافِ، ففتحِ النونِ، فسكونِ الباءِ، فليسَ ثمَّةَ تَكرارٌ؛ ولكنَّ هذا الضبطَ، ليسَ بثابتٍ، ولا يُمكِنُ أن يكونَ مُرادًا هنا؛ لأنَّ

---

(١)- لسان العرب: ١١٧/٥.

(٢)- لسان العرب: ١١٧/٥.

(٣)- لسان العرب: ٦٩/٥.

(٤)- تاج العروس: ٤٧٨/١٣.

أبا حيَّانَ قد نصَّ في موضِعٍ آخَرَ، على الكلماتِ التي جاءَتْ فيها النونُ زائدةً، مُتحرِّكةً، والكلماتِ التي جاءَتْ فيها النونُ زائدةً، ساكنةً، فذَكَرَ كلمةَ (قُنْبَر) معَ الساكنةِ، ولم يَذكُرْ معَ المتحرِّكةِ كلمةَ (قُنَبْر)[1].

وبالرجوعِ إلى تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب) نَجِدُ: «وَفَنْعَل صفة فقط عَنْبَس؛ فأما (حَنْتَف) اسم رجل فمرتجل، ووزنه فَعْلَل، وَفُنْعَل اسمًا فقط جُنْدَب لغة؛ وَأَمَّا لِحْيَة كِنْثَأة، فَنَقَلهُ أبو عبيدة، وأثبته الزبيدي في الصفات، وقيل النون أصلية، وَفُنْعَل: اسمًا فقط قُنْبَر، وَفُنْعُل عُنْصُل، وَفِنْعِل حِنْدِس، وَفِنْعِل اسمًا فقط قِنْطِر، وصفة عِنْفِص»[2].

والتَّكرارُ في نصِّ (الارتشاف) باقٍ، بعدَ الضبطِ؛ فما الـمُخْرِجُ من هذا الإشكالِ؟

في رأيي: يُمكِنُ أن يُرفَعَ الإشكالُ، إذا قُلْنا: إنَّ الْمُحَقِّقِينَ - ومِنهُم د. رجب عثمان، مُحَقِّقُ كتابِ (الارتشافِ) - قد أَخطَأُوا، في ضبطِ هذِهِ العبارَةِ: «وفُنْعَل اسما فقط جُنْدَب لغة»؛ فكانَ الصوابُ: (فِنْعَل) بكسرِ الفاءِ، فسكونِ النونِ، ففتحِ العينِ، وعلى وَفْقِهِ تُضْبَطُ كلمةُ (جِنْدَب) بكسرِ الجيمِ، فسكونِ النونِ، ففتحِ الدالِ.

ويُؤَكِّدُ هذا الضبطَ قولُهُ: «لِحْيَة كِنْثَأة»؛ فالكلامُ مُتعلِّقٌ بالبناءِ نفسِهِ، وليسَ في كُتُبِ العربيَّةِ (كُنْثَأة) بضمِّ الكافِ، وفيها بكسرِ الكافِ[3].

قالَ ابنُ عُصفورٍ: «وعلى فِنْعَل: ولم يجئ أيضًا إلَّا اسمًا، وهو قليل،

---

(١)- انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٢٠٤.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٥٦-٥٨.

(٣)- انظر في: الاستدراك: ٢٢، وشمس العلوم: ٩/٥٧٦٨.

نحو: جِندَب. وأمّا قولهم: لِحيةٌ كِنْثأَةٌ، فيمكن أن تكون نونه أصليّة، إذ ليست في موضع زيادتها. وتكون من معنى: كَثَّأَتْ لِحيتُه، وإن كانت أصولهما مختلفة. فتكون كِنثأَة من "كَثَّأَتْ" كسَبِط من سِبَطر. والذي حمل على ذلك أنه لا يُحفظ "فِنْعَلٌ" صفة»[١].

وجاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وفَنْعَل صفة فقط عَنْبَس فأما حَنْتَف اسم رجل فمرتجل ووزنه فعلَل، وفنْعَل اسما فقط جِنْدَب لغة وأما لحية كِنثأَة فنقله أبو عبيدة وأثبته الزُّبيدي في الصفات وقيل النون أصلية، وفُنْعَل اسما فقط قُنْبَر، وفُنعُل عُنصُل، وفنعِل حِندِس، وفِنْعَلِ[٢] اسما قِنْطِر وصفة عِنْفِص»[٣].

فإذا ضُبِطَتْ كلمةُ (جِنْدَب) بكسرِ الجيمِ، أَمكَنَ ضبطُ كلمةِ (قُنْبَر) بضمِّ القافِ، وفتحِ الباءِ، وضبطُ كلمةِ (عُنْصُل) بضمِّ العينِ والصادِ؛ فيرتفعُ التَّكرارُ؛ فيكونُ النصُّ هكذا: «وفَنْعَل صفة فقط: عَنْبَس؛ فأمَّا حَنْتَف: اسم رجل، فمرتجل، وزنه فَعْلَل، وفِنْعَل اسمًا فقط: جِنْدَب، لغة؛ وأمَّا لِحْيَة كِنْثأة، فنقله أبو عبيدة، وأثبته الزبيديّ في الصفات، وقيل: النون أصلية، وفُنْعَل: اسمًا فقط: قُنْبَر، وفُنْعُل: عُنْصُل».

أمَّا التَّكرارُ في عبارَةِ: «وفِنْعِل حِنْدِس، وفِنْعِل اسمًا فقط قِنْطِر وصفة عِنْفِص»؛ فلا يَرتَفِعُ الإشكالُ فيهِ، إلَّا بأن يُقالَ: إنَّ أبا حيَّانَ قَصَدَ في كلمتَي (قنطر)، و(عنفص)، ضَبطًا آخَرَ، غيرَ ضبطِ كلمةِ (حِنْدِس).

---

(١)- الممتع الكبير: ٦٣.

(٢)- كذا في المطبوعِ، وهو يُخالِفُ ضَبْطَهُ لِكلمَتَي (قِنْطِر)، و(عِنْفِص).

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٢٨-٢٩.

ويدلُّنا على ذلكَ أنَّ أبا حيَّانَ حينَ نَصَّ على الكلماتِ التي جاءَتْ فيها النونُ زائدةً، متحرِّكةً، ذَكَرَ كلمتَي (قنطر)، و(عنفص)؛ ولكنَّ الْمُحَقِّقَ غَفَلَ عن مُرادِ أبي حيَّانَ؛ فضَبَطَهُما بالسكونِ.

جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وإن وقعت غير أَوّل زيدت ثانية متحركة في كَنَهْبُل، "بضم الباء وفتحها" وَجُنَعْدِل بضم الجيم وكسر الدال وَشَنَهْبَرَة، وَقِنْطِر، وَعِنْفِص، وَحِنْطِئ، وَقَنَوْطَر، وَسِنِمَّار، وَكَنْعَرَة، وَسَنْدَرَى، وَخُنَابِس. وساكنة في الانفعال وفروعه باطراد نحو: الانْطِلاق، وسماعًا في نحو: قِنْعَاس...»[(١)].

فلم يَتَنَبَّهِ الْمُحَقِّقُ على مُرادِ أبي حيَّانَ، فضَبَطَ بعضَ الكلماتِ، بتحريكِ النونِ: (كَنَهْبُل، جُنَعْدِل، شَنَهْبَرَة، قَنَوْطَر، سِنِمَّار، خُنَابِس)، وضَبَطَ الكلماتِ الأُخرى بالسكونِ: (قِنْطِر، عِنْفِص، حِنْطِئ، كَنْعَرَة، سَنْدَرَى)؛ ولم أَجِدْ أَدنى إشارَةٍ في هوامشِهِ، تدلُّ على تَنَبُّهِ الْمُحَقِّقِ، على مُرادِ الْمُصَنِّفِ، أو على تَوْهِيمِهِ؟!

وليسَ في كُتُبِ العربيَّةِ ما يُصَحِّحُ ضبطَ النونِ بغيرِ السكونِ، ولا سيَّما في كلمتَي (قنطر)، و(عنفص)؛ فإمَّا أن يَكونَ مِن أوهامِ أبي حيَّانَ، أو يَكونَ قدِ اطَّلَعَ على مصدرٍ مُشتَمِلٍ على هذا الضبطِ. وليسَ بعيدًا، بعدَ ذلكَ كلِّهِ، أن يكونَ هذا التعارُضُ، مِن أوهامِ النُّسَّاخِ، أو بعضِهِم.

ومِن هنا يُؤخَذُ على مُحَقِّقي كتابِ (المزهر) إهمالُ الضبطِ، في بعضِ أبنيةِ هذا النصِّ، وأمثلتِهِ، وإهمالُ التنبيهِ على ما فيهِ مِن تَكرارٍ، أو تَعارُضٍ.

٩٨- جاءَ في تحقيقِ كتابِ (المزهر): «وفعنلال خرنباش، وقيل: يمكن أن

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢٠٤/١.

تكون الألف إشباعا، وفعنلال خرنباش»[1].

تَكَرَّرَ في النصِّ بناءُ (فعنلال)، بلا ضبطٍ، وتَكرَّرَتْ فيهِ كلمةُ (خرنباش)، بلا ضبطٍ أيضًا.

وقد اختُلِفَ في ضبطِ (الخرنباش)، فلا يُدرَى: أهيَ لُغاتٌ مُختَلِفةٌ مُستَعمَلةٌ، أم هيَ مِن آثارِ الخطإِ في الرِّوايةِ، نُطقًا، وضَبطًا.

فجاءَ، بلا ضبطٍ، في تحقيقِ أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيِّد عليّ لكتابِ (شرح كتاب سيبويه): «وخرنباش نبت طيب الريح قال الشاعر:

اتتنا رياح الغور من نحو أرضها بريح خرنباش الصرائم والحقل»[2].

وجاءَ في تحقيقِ محمَّد عليّ النجَّار، لكتابِ (الخصائص): «وقيل: الخُرُنْباش: نَبْت طيِّب الريح؛ قال:

أتتنا رياحُ الغَوْر من نحو أرضها بِريح خُرُنْباش الصرائم والحَقْل

وقد يمكن أن يكون في الأصل خُرُنْبَش، ثم أُشبعت فتحته فصار: خرنباش»[3].

فضُبِطَتِ الكلمةُ في تحقيقِ (الخصائص) بضمِّ الخاءِ والراءِ، وسكونِ النونِ.

وضُبِطَتْ في (المحكم) بضمِّ الخاءِ والراءِ، وسكونِ النونِ، أيضًا: «والخُرُنْباشُ: من رَياحين البَرّ، وهو شَبيهُ المَرْوِ الدِّقاق الوَرق؛ عن أبي حنيفة؛ قال: ووَرْدُه أبيض، وهو طيِّب الريح، يُوضع في أضعاف الثياب، لِطِيب

---

(١)- المزهر: ٣٣/٢.

(٢)- شرح كتاب سيبويه: ٣٨٥/٥.

(٣)- الخصائص: ٧٧٩-٧٨٠.

رِيحه»[١].

وجاءَ في تحقيقِ د. فخر الدين قباوة لكتابِ (الممتع الكبير): «وأمّا خَرَنباشٌ من قول الشاعر:

أَتَتْنا رِياحُ الغَورِ، مِن نَحوِ أَرضِها، بِريحِ خَرَنباشِ الصَّرائمِ والحَقلِ

فيمكن أن يكون في الأصل خَرَنْبَشًا، ثمّ أُشبِعتْ فتحته»[٢].

وجاءَ في الهامشِ (٩): «الخرنباش: نبات من رياحين البر طيب الرائحه. وضبط في الخصائص ٣: ٢١٧ بضم الخاء والراء، وفي التاج (خربش) بضم الخاء وفتح الراء وبضمهما معًا. وانظر المزهر ٢: ٣٣».

فضَبَطَ مُحَقّقُ (الممتع) كلمةَ (خرنباش) بفتحِ الخاءِ والراءِ، معَ اطِّلاعِهِ على الضبطَينِ المخالِفَينِ؟!

وجاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَفُعُنْلَال: خُرُنْبَاش، وقيل: يمكن أَنْ تكونَ الألفُ إشباعًا، وفُعَنْلَال: خُرَنْبَاش»[٣].

وجاءَ فيه أيضًا: «وَقَرَنْفُول، وَشَمَنْصِير، وَخُرَنْبَاش بلغاته»[٤].

وجاءَ في القاموسِ: «والخُرَنْبَاشُ، بالضم: المَرْماحوزُ، وهو أجْوَدُ أصْنَافِ المَرْوِ»[٥].

وجاءَ في التاجِ: «(و) قال الدِّينَوَرِيُّ: (الخُرَنْبَاشُ، بالضَّمِّ)، أَي مع فَتْحِ الراءِ، وظاهِرُ سِيَاقِه يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ بضَمِّهما: (المَرْماحُوزُ)، وهُوَ نَبَاتٌ مثْلُ

---

(١)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١٩٨/٥.

(٢)- الممتع الكبير: ١١٠-١١١.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٣٨/١.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢٠٧/١.

(٥)- القاموس المحيط: ٥٩٢.

المَرْوِ الدِّقاقِ الوَرَقِ، ووَرْدُه أَبْيَضُ»[١].

فالحاصِلُ مِن هذِهِ النصوصِ ثلاثُ صُوَرٍ لضبطِ هذِهِ الكلمةِ: (خُزُنْبَاش)، و(خَزَنْبَاش)، و(خُزَنْبَاش). فكيفَ ساغَ لِمُحَقِّقي (المزهر) إهمالُ ضبطِ هذهِ الكلمةِ، بعدَ ذلكَ كُلِّهِ؟!

٩٩- جاءَ في تحقيقِ كتابِ (المزهر): «وفعلل قرعطب، وفعلل عقرطل، وفعلل سبعطر، وقيل: وفعلل كسبند، وفعلل زنمرذة ولا يجوز إدغام النون حينئذ لأن الكلمة خماسية فيلبس بفعلة، وفعللل هندلع، أثبته ابن السراج في الخماسي ولم يذكره سيبويه»[٢].

هذا النصُّ أيضًا، مِمَّا نَقَلَهُ السيوطيُّ، مِن كتابِ (ارتشاف الضرب). وقد خَلا مِن الضبطِ الواجبِ، خُلُوًّا عَجيبًا؛ فجاءَ فيهِ بناءُ (فعلل) خمسَ مرَّاتٍ، بلا ضبطٍ، معَ إهمالِ ضبطِ الأمثلةِ أيضًا.

وقد ضَبَطَ مُحَقِّقُ (ارتشاف الضرب) هذا النصَّ، فجاءَ فيهِ: «وَفُعُلَّل: قُرُعْطُب، وَفِعِلّل: عِقِرْطِل، وَفِعَلَّل سِبَعْطَر، وقيل: وَفُعْلَلَّة قُسْبَنْدَة، وَفَعْلَلل: زَنْمَرْدَة، ولا يجوز إدغام النون حينئذ، لأن الكلمة خماسية، فَيُلْبِسُ بـ(فَعَّلة)، وَفُعْلَلِل: هُنْدَلِع، أثبته ابن السراج في الخماسي، ولم يذكره سيبويه»[٣].

وبينَ التحقيقَينِ أَكثَرُ مِن فَرقٍ؛ ففي تحقيقِ (المزهر): «وفعلل كسبند»، وفي تحقيقِ (الارتشاف): «وَفُعْلَلَّة قُسْبَنْدَة». ولم أَجِدْ في الكُتُبِ (قُسْبَنْدَة) بالتاءِ، بل في بعضِها: (قُسْبَنْد)، بلا تاءٍ، وهو مُعرَّب (كسبند). ومِن هنا يَكونُ

---

(١)- تاج العروس: ١٧/١٧٤.

(٢)- المزهر: ٢/٣٤.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٤٠-١٤١.

الصوابُ: «وَفُعْلَلٌّ قُسْبَنْدٌ».

جاءَ في كتابِ (الجيم): «والقُسْبَندُ: الطَّويل العَظِيمُ العُنُق»[1]. وجاءَ في القاموسِ: «قُسْبَنْدٌ، مِثالُ فُعْلَلٍّ، ذَكَروه في الأَبْنِيَةِ ولم يُفَسِّروه، وعندي أنَّهُ مُعَرَّبُ: كُسْبَنْدٍ: لما يُشَدُّ في الوَسَطِ، أو كُوسْبَنْدَ: للشَّاةِ»[2].

وفي تحقيقِ (المزهر): «وفعلل زنمرذة»، وفي تحقيقِ (الارتشاف): «وَفَعْلَلل: زَنْمَرْدَة»؛ والصوابُ: «وفَعْلَلٌّ: زَنْمَرْدَة»، والمرادُ بيانُ البناءِ على الأصلِ، قبلَ دخولِ التاءِ، وإلَّا فبعدَ التاءِ يكونُ البناءُ: (فَعْلَلَّة).

ولا يَصِحُّ أن يكونَ البناءُ هنا: (فَعْلَلْل)؛ لوجوبِ الإدغامِ، في الكتابةِ، عِندَ مجيءِ اللامِ الساكنةِ، قبلَ اللامِ المتحرِّكةِ.

وفي تحقيقِ (المزهر): «فيلبس بفعلة»، وفي تحقيقِ (الارتشاف): «فَيُلْبِسُ بـ(فَعَّلة)»؛ والصوابُ: (فَعَّلَّة) بتشديدِ اللامِ أيضًا؛ لأنَّ (زَمَّرْدَة) بالإدغامِ تُوافِقُ في البنيةِ الصوتيَّةِ: (فَعَّلَّة)؛ لكنَّها في البنيةِ الصرفيَّةِ، على بناءِ (فَعْلَلَّة)؛ لأنَّها خماسيَّةٌ.

١٠٠- جاءَ في تحقيقِ كتابِ (المزهر): «وفعْلَلالة طَرْجَهارة، وفعللالة طرجهارة، ونقل ابن القطاع مِغْنَاطيس على وزن فِعْلالِيل»[3].

هذا النصُّ أيضًا، ممَّا نَقلَهُ السيوطيُّ، مِن كتابِ (ارتشاف الضرب). وقد ضُبِطَتْ فيهِ كلمةُ (طَرْجَهارة) بفتحِ الطاءِ، وهذا يُعينُ القارئَ على معرفةِ حركةِ الفاءِ مِن بناءِ (فعْلَلالة). والغريبُ أن يَرِدَ البناءُ (فعللالة)، والكلمةُ (طرجهارة)،

---

(١)- الجيم: ٣/١٠٥.

(٢)- القاموس المحيط: ٣١٠.

(٣)- المزهر: ٢/٣٤.

مرَّةً أُخرى، ولكنْ بلا ضبطٍ.

وجاءَ النصُّ مضبوطًا، في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (الارتشاف): «وَفَعْلَلَالَة: طَرْجَهَارَة، وَفِعْلَلَالة: طِرْجَهَارَة، ونقل ابن القطاع مَغْنَاطِيس على وزن فَعْلَالِيل»[١].

وقد أَخْطَأَ الْمُحَقِّقُ في ضبطِ الكلمةِ الثانيةِ، وفي ضبطِ بِنائِها، والصوابُ: (فِعْلِلَالة) بكسرِ الفاءِ، واللامِ الأُولى، و(طِرْجِهَارَة) بكسرِ الطاءِ والجيمِ. قالَ الجوهريُّ: «الطِرْجِهَالَةُ كالفِنْجانة معروفة. وربَّما قالوا طِرْجِهَارَةٌ بالراء»[٢].

١٠١- جاءَ في تحقيقِ كتابِ (المزهر): «وقال ابن دَرَسْتويه في شرح الفصيح: ليس في كلام العرب اسم على مثال فعيلل ولكن مثل خَفَيْدَد وعَمَيْثَل. قال: ولا على بناءِ فعلين ولا فعيل ولا فعليل فلذلك كسروا أول سِرجين ودِهليز لما عربوهما. وقال ابن دريد في الجمهرة: ليس في كلام العرب فعيل ولا فعول ولا فوعل. وقال أبو عبيد في الغريب المصنف: لا يعرف في كلام العرب فعليل ولا فعليل إنما هو فعليل»[٣].

خَلَا هذا النصُّ مِن الضبطِ الواجبِ، في أَكثَرَ مِن موضِعٍ؛ فكانَ ذلكَ سببًا في استِعجامِهِ. ففي النصِّ: «ليس في كلام العرب اسم على مثال فعيلل ولكن مثل خَفَيْدَد وعَمَيْثَل»، فجاءَ بناءُ (فعيلل) بلا ضبطٍ، وهو يَحتَمِلُ أَوْجُهًا مُختَلِفةً.

والمقصودُ بناءُ (فُعَيْلَل) بضمِّ الفاءِ، وفتحِ العينِ، وسكونِ الياءِ، وفتحِ

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٤٢/١.

(٢)- الصحاح: ١٧٥١/٥.

(٣)- المزهر: ٤٧/٢.

اللامِ الأُولى. قالَ سيبويهِ: «ويكون عَلَى (فَعَيْلَلٍ) في الاسم والصفة. فالاسم نحو: حَفَيْلَلٍ. والصفة [نحو]: خَفَيْدَدٍ، وهو قليل... ولا نعلم في الكلام فُعَيَّل ولا فُعَيْلَل ولا شيئًا من هذا النحو لم نذكره»[١].

وجاءَ في تحقيقِ د. محمَّد بدويّ المختون لكتابِ (تصحيح الفصيح وشرحه): «وأما قولهم: هو السَّميدع، بالفتح، قال: ولا تضمّن السين؛ فالسَّميَدع[٢] من الرجال: السّيد السخِّي[٣]، المُوطَّأ الأكْناف[٤]، وهو مفتوح الأول، والعامة تضمه، وهو خطأ؛ لأنه ليس في كلام العرب اسم على مثال فُعَلِل بالضم، ولكن فيه مثل: خَفَيْدَد وعَمَيْدَد[٥]...»[٦].

وفي الهامشِ (١) مُتَحَدِّثًا عن بناءِ (فُعَلِل): «في الأصل: فُعَليل، وهو خطأ، وهو في اللسان بالفتح، ولا يقال السُّميدع بالضم والذئب يقال له: سَميدع (اللسان: سمدع)».

فالْمُحَقِّقُ وَجَدَ في مخطوطَتِهِ الوحيدةِ[٧] بناءَ (فُعَليل)، وهو لا يُوافِقُ نُطْقَ العامَّةِ لكلمةِ (السُّميدع) بضمِّ السينِ؛ فأَصابَ في تخطئةِ ما في المخطوطةِ؛

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٦٧.

(٢)- كذا في المطبوعِ، بفتحِ الياءِ، وهو تطبيعٌ، والصوابُ: (السَّمَيْدَع) بفتحِ السينِ، والميمِ، والدالِ، وسكونِ الياءِ.

(٣)- كذا في المطبوعِ، بتشديدِ الخاءِ، وهو تطبيعٌ، والصوابُ: (السَّخِيّ) بتشديدِ الياءِ.

(٤)- كذا في المطبوعِ، بإسكانِ النونِ، وهو تطبيعٌ، والصوابُ: بسكونِ الكافِ.

(٥)- لم أَجِدْ كلمةَ (عَمَيْدَد) في غيرِ هذا التحقيقِ، فلعلَّهُ مِن أخطاءِ الناسخِ، ويكونُ الصوابُ: كلمةَ (عَمَيْثَل)، كما في (المزهر).

(٦)- تصحيح الفصيح وشرحه: ٢٦٩-٢٧٠.

(٧)- انظر في: تصحيح الفصيح وشرحه، مقدّمة التحقيق: ٢٣.

ولكنَّهُ أَخطأَ في اقتراحِ بناءِ (فُعَلِل)؛ ليكونَ بديلًا منهُ.

وبيانُ ذلكَ أنَّ كلمةَ (سَمَيْدَع) بفتحِ السينِ على بناءِ (فَعَيْلَل) بفتحِ الفاءِ؛ فإذا نَطَقَتْها العامَّةُ بضمِّ السينِ، يكونُ البناءُ على (فُعَيْلَل) بضمِّ الفاءِ، وهو قريبٌ ممَّا في المخطوطةِ.

قالَ سيبويهِ: «وأمَّا (الياءُ) فتَلحق ثالثة فيكون الحرف عَلَى مثال فَعَيْلَلٍ في الصفة نحو: سَمَيْدعٍ[١]، والحَفَيْبل[٢]، والعَمَيْثل. ولا نعلمه جاءَ إلاَّ صفةً»[٣].

وأُهْمِلَ الضبطُ أيضًا في عبارَةِ (المزهر) الثانيةِ: «ولا على بناءِ فعلين ولا فعيل ولا فعليل فلذلك كسروا أول سِرجين ودِهليز لما عربوهما».

والمرادُ أنَّ الأبنيةَ: (فعلين)، و(فعيل)، و(فعليل) جاءَتْ بكسرِ الفاءِ، لا بفتحِها، فجاءَ في العربيَّةِ: (فِعْلِين)، و(فِعِّيل)، و(فِعْلِيل)، ولم يَجِئْ: (فَعْلِين)، ولا (فَعِّيل)، ولا (فَعْلِيل).

قالَ ابنُ درستويهِ: «وأما قوله: تقول هو الدِهليز والسِّرجين والـمِنديل والقِنديل، وتَمْر شِهْريزٌ وسِهْريز، وهو السِّكين ورجل سِكِّير وخِمِّير ونحو ذلك، وهو الطِّبيخ والبِطِّيخ؛ فإن العامة تفتح أول دِهليز وسِرجين، وهو خطأ؛ لأنه ليس في كلام العرب اسم على بناء فَعْلين ولا فَعِّيل ولا فَعْليل، بفتح الفاء. وإنما هذه أسماء أعجمية، عرّبتها العرب، فجعلتها على أبنية كلامها، فكسرت أوائلها؛ لتكون على مثال فِعْلِيل، نحو عِرْبيد وشِمليل، وكانت في لسان العجم مفتوحة، فغُيِّرت ولزمت العامة لفظَ العَجَمِيَة فيها، والصواب كسرها»[٤].

---

(١)- في طبعةِ مكتبةِ الخانجيّ تطبيعٌ، بإسكانِ الدالِ.

(٢)- في طبعةِ مكتبةِ الخانجيّ تطبيعٌ بفتحِ الياءِ، وإسكانِ الباءِ.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٩٢/٤.

(٤)- تصحيح الفصيح وشرحه: ٣١١.

وأُهْمِلَ الضبطُ أيضًا في عبارَةِ (المزهر) الثالثةِ: «ليس في كلام العرب فعيل ولا فعول ولا فوعل».

والضبطُ الواجبُ الصحيحُ، كما في قولِ ابنِ دُريدٍ: «وليس في كلامهم فَعْيَل ولا فُعْوِل ولا فُوعَل ولا فُعْوَل»[(١)].

أمَّا العبارةُ الأخيرةُ: «لا يعرف في كلام العرب فعليل ولا فعليل إنما هو فعليل»؛ فلَقَدْ أَضْحَكَتْنِي، واللهِ، أَيَّما إضحاكٍ، ولكنَّهُ، كما يَقولُ أبو الطيِّبِ: «**ضَحِكٌ كَالْبُكَا**»[(٢)].

والمرادُ مِن عبارَةِ (المزهر): «لا يُعرَفُ في كلامِ العربِ فَعْلِيلٌ، ولا فُعْلِيلٌ، إنَّما هو فِعْلِيلٌ». قالَ سيبويهِ: «ويكون على (فِعْلِيلٍ) فيهما. فالاسمُ: حِلتيتٌ[(٣)]، وخِنْزِيرٌ، وخِنذيذٌ. والصفة: صِهْمِيمٌ، وصِندِيدٌ، وشِمْلِيلٌ. وليس في الكلام فَعْلِيلٌ ولا فُعْلِيلٌ»[(٤)].

فهلْ يَرجِعُ قارئُ (المزهر) إلى كُتُبِ العربيَّةِ؛ ليَضبِطَ بنفسِهِ ما أَهمَلَ تشكيلَهُ ثلاثةٌ من الْمُحَقِّقِينَ الكِبارِ، اجتَمَعُوا على تحقيقِ كتابِ (المزهر)؟!

الخطأُ في التشكيل:

الخطأُ في التشكيلِ أَسوأُ من إهمالِهِ، ولهُ صورتانِ:

أ- الخطأُ في نوعِ العلامةِ، كأنْ تُكتَبَ الكسرةُ، بدلًا مِن الفتحةِ، كما في (مَجْلِس)، و(مَجْلَس).

---

(١)- جمهرة اللغة: ١١٦٨/٢.

(٢)- انظر في: ديوان أبي الطيّب المتنبّي، بشرح أبي البقاء العكبريّ: ٤٣/١.

(٣)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ بضمِّ التاءِ، بلا تنوينٍ.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٦٨/٤.

ومِن أمثلةِ هذهِ الصورَةِ الخطأُ في كتابةِ رأسِ الهمزَةِ، فالمعروفُ أنَّ الهمزةَ إذا كُتِبَتْ فوقَ الألفِ، فهي مفتوحةٌ، أو مضمومةٌ، وإذا كُتِبَتْ تحتَ الألفِ، فهي مكسورةٌ. وقدِ امتَلأَتِ الكتبُ الْمُحَقَّقةُ بأمثلةِ الخطإِ في تطبيقِ هذهِ القاعدةِ.

ب- الخطأُ في موقعِ العلامةِ، كأنْ تُكتَبَ علامةُ التضعيفِ، في غيرِ موضِعِها المناسِبِ، فتُكتَبَ مثلًا كلمةُ (مُسْوَدَّة)، والمقصودُ كلمةُ (مُسَوَّدَة)، أو بالعكسِ.

ومِن أمثلةِ ذلكَ:

١٠٢- جاءَ في تحقيقِ د. عبد الرحمن السيِّد، ود. محمَّد بدويّ المختون لكتابِ (شرح التسهيل): «وعرفه عِرِفّانا بكسر العين والراء وتشديد الفاء بمعنى عِرْفان، وصار صُيّورا رجع»(١).

ضَبَطَ المحقِّقُ (صُيّورا) بضمِّ الصادِ، وتشديدِ الياءِ، بلا حركةٍ، والصوابُ: (صَيُّورًا) بفتحِ الصادِ، وتشديدِ الياءِ، معَ ضمِّها.

فالمصدرُ على وزنِ (فَعُّول)، وقد ذَكَرَ ابنُ مالكٍ هذا الوزنَ (فَعُّول)، بعدَ وزنِ (فِعِلَّان)(٢)، ومَثَّلَ لهما بالمصدَرَينِ: (عِرِفَّان)، و(صَيُّور)(٣).

والغريبُ العجيبُ أن يَرِدَ الخطأُ نفسُهُ، في التحقيقِ الجديدِ، للكتابِ نفسِهِ: «وعرفه عِرِفّانا بكسر العين والراء وتشديد الفاء بمعنى عِرْفان، وصار صُيّورا رجع»(٤).

---

(١)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٦٩/٣.

(٢)- انظر في: تسهيل الفوائد: ٢٠٤-٢٠٥، وشرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٦٨/٣.

(٣)- العين: ١٤٩/٧، وانظر في: جمهرة اللغة: ٧٤٦/٢، والصحاح: ٧١٨/٢.

(٤)- شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٣٢٤/٣.

أقسامُ أخطاءِ التشكيلِ:

تَنقَسِمُ أخطاءُ التشكيلِ على قسمَينِ رئيسَينِ:

القسم الأوَّل– أخطاءُ التشكيلِ في الفعلِ:

* **في الفِعلِ الثلاثيّ:**

١٠٣– جاءَ في تحقيقِ د. كاظم بحر المرجان لكتابِ (التكملة): «ومنها فَعِلٌ، نحو كذَبَ يَكْذِبُ كَذِبًا، وقد قالوا: الكذَابُ، قالَ:

فَصَدَّقَتْهُ وكَذَّبتهُ والمرءُ ينفعُهُ كِذَابُهْ»[١].

أَخطَأَ الْمُحقِّقُ في ضبطِ الشطرِ الأوَّلِ مِن هذا البيتِ، والصوابُ: (فَصَدَقْتُهُ وَكَذَبْتُهُ)[٢]، وفي رِوايةٍ: (فَصَدَقْتُهَا وَكَذَبْتُهَا)[٣]، وفي رِوايةٍ ثالثةٍ: (فَكَذَبْتُهَا وَصَدَقْتُهَا)[٤]، وفي رِوايةٍ رابعةٍ: (فَصَدَقْتُهُمْ وَكَذَبْتُهُمْ)[٥].

وفي هذِهِ الرّواياتِ كُلِّها، استُعمِلَ الفِعلانِ المجرَّدانِ: (صَدَقَ وَكَذَبَ)، بصيغةِ المتكلِّمِ، ولم يُستَعمَلِ الفِعلانِ المزيدانِ بالتضعيفِ: (صَدَّقَ وَكَذَّبَ)، بصيغةِ الغائبةِ.

ورُبَّما بدا واضحًا أنَّ مَن ضَبَطَ الفِعلَينِ بصيغةِ التضعيفِ كانَ قاصدًا لهذا الضبطِ، ويَراهُ صحيحًا. ومعلومٌ أنَّ الطبَّاعَ لا يَضبِطُ على وَفْقِ ما يَراهُ، وإنَّما يُحاوِلُ أن يَضبِطَ على وَفْقِ ما يُثبِتُهُ الْمُحَقِّقُ.

ويَبدو أنَّ الْمُحَقِّقَ غيرُ خبيرٍ في (عِلْمِ العَروضِ)، وإلَّا، فكيفَ فاتَهُ أنَّ

---

(١)– التكملة: ٥١٨.

(٢)– انظر في: شرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/ ٤٧.

(٣)– انظر في: كتاب الألفاظ، تحقيق د. فخر الدين قباوة: ١٧٥.

(٤)– انظر في: الزاهر: ٢/ ١٣٥.

(٥)– انظر في: شمس العلوم: ٩/ ٥٧٩٣.

الشطرَ الأوَّلَ يَنكَسِرُ إذا قُرِئَ على وَفْقِ الضبطِ الذي ارتَضاهُ لِلفِعلَينِ، بالصيغةِ المزيدةِ بالتضعيفِ، الْمُسنَدةِ إلى الغائبةِ؟!

والغريبُ العجيبُ أنَّ الْمُحَقِّقَ لم يَلتَفِتْ إلى أنَّ الْمُؤَلِّفَ إنَّما يَتَحدَّثُ عن مصدرِ الفِعلِ المجرَّدِ (كَذَبَ)، لا مصدرِ الفِعلِ المزيدِ (كَذَّبَ). فـ(الكِذَابُ) مِثلُ (الكَذِبِ): مصدرٌ مِن مصادرِ الفعلِ المجرَّدِ (كَذَبَ). وبدايةُ النصِّ المنقولِ تدلُّ على هذِهِ الحقيقةِ، دلالةً واضحةً؟!

١٠٤– جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «ولزوم (فَعِل) أكثر من تعديته، ولذلك غلب في النعوت اللازمة... ويطاوع فعل كثيرًا جَدَعه فَجَدَع»[١].

المرادُ أنَّ الفِعلَ الثلاثيَّ اللازِمَ، الذي على وزنِ (فَعِلَ) بكسرِ العينِ، يأتي مُطاوِعًا للفِعلِ الثلاثيِّ المتعدِّي، الذي على وزنِ (فَعَلَ) بفتحِ العينِ؛ ولذلكَ يكونُ الصوابُ أن يَقولَ: «ويطاوع فَعَلَ كثيرًا: جَدَعَهُ فَجَدِعَ»، فالفِعلُ (جَدَعَ) بفتحِ الدالِ فِعلٌ مُتعدٍّ، والفِعلُ (جَدِعَ) بكسرِ الدالِ فِعلٌ لازِمٌ، يُطاوِعُ الفِعلَ المتعدِّيَ.

جاءَ في التهذيبِ: «وهو من قولك جَدَعته فجدِع، كما تقول ضَربَ الصَّقيعُ النباتَ فضَرِبَ، وكذلك صَقِع، وعَقَرته فعَقِر أي سقط، وقَرَحته فقَرِح»[٢].

وجاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس، بالذالِ: «جذعه فجذع»[٣]. وهو

(١)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٥٦/١.

(٢)– تهذيب اللغة: ٣٤٦/١، وانظر في: كتاب الأفعال: ١٤٧/١، وتمهيد القواعد: ٣٧١٨/٨.

(٣)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٧٧/١.

تصحيفٌ؛ بسببِ التطبيعِ، أو بسببِ الوَهْمِ، أو السَّهْوِ، مِن الناسخِ، أو المحَقِّقِ.

١٠٥- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَشَرَط ابْنُ مالك في فَعَل المتعدي كونه يُفْهِمُ عملًا بالفم نحو: لَقْم وَزَرْد»[١].

الصوابُ: (فَعِلَ) بكسرِ العينِ[٢]؛ لأنَّ (اللَّقْمَ) مصدرُ الفعلِ (لَقِمَ) بكسرِ القافِ، و(الزَّرْدَ) مصدرُ الفعلِ (زَرِدَ) بكسرِ الراءِ.

قالَ ابنُ مالكٍ في تسهيلِهِ: «والـمَقيس في المتعدِّي من فَعَل مطلقاً، ومن فَعِل الـمُفهِم عملاً بالفم: "فَعْلٌ"»[٣]، وقالَ في شرحِهِ: «فمن المقيسة "فَعْل" لفَعَل المتعدي كأكل أكلا، وجمع جمعا، وبذل بذلا، ومنع منعا، وقبض قبضا، وبسط بسطا ولفعِل مقيدا بدلالته على عمل بالفم كلَقِم لَقْما، ولسِب لَسْبا، وسرط سرطا، وزرد زردا، ولهم لهما...»[٤].

١٠٦- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَيُغْنِي عن انْفَعَلَ (افْتَعَل) فيما فاؤه لام: لَوَيْته فالْتَوَى، أو (راء) رَدَعْتُهُ فارْتَدَع، أَوْ نُون: نَقَلْتُه فانْتَقَل، أو ميم: مَدَدْتُهُ فامْتَدَّ، وَمَيَّزْتُهُ فانْمَازَ، وَمَحَوْتُهُ فانْمَحَى»[٥].

ثَـمَّةَ أكثرُ مِن خطإٍ في هذا النصِّ، ففي عبارَةِ: «مَيَّزْتُهُ فانْمَازَ»، وَرَدَ الفِعلُ المزيدُ (مَيَّزَ) بالتضعيفِ، والصوابُ: (مَازَ) المجرَّدُ، فتكونُ العبارةُ هكذا:

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤٩١/١.

(٢)- أُهمِلَ ضَبْطُ البناءِ (فعل) في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس، انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٢٢٣/١.

(٣)- تسهيل الفوائد: ٢٠٥.

(٤)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٧١/٣.

(٥)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧٧/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٨٦/١.

«مِزْتُهُ فَانْـمَازَ»؛ لأنَّ صيغةَ (انْفَعَلَ) تُطاوِعُ صيغةَ الفِعلِ المجرَّدِ غالبًا، إلَّا بعضَ الأفعالِ على صيغةِ (أَفْعَلَ)، نحو: (أَزْعَجْتُهُ، فَانْزَعَجَ)، ولا تُطَاوِعُ أيَّ فِعلٍ مِن أفعالِ صيغةِ (فَعَّلَ)؛ لأنَّ صيغةَ (تَفَعَّلَ) هيَ الصيغةُ القياسيَّةُ في مُطاوَعةِ صيغةِ (فَعَّلَ)، نحو: (مَيَّزْتُهُ فَتَمَيَّزَ).

وقد سَقَطَتْ مِن النصِّ كلمةُ (نَدَرَ)، فالصوابُ أن تكونَ العبارةُ هكذا: «وَنـدر مِزْتُـهُ فانْمَـازَ، وَمَحَوْتُـهُ فـانْمَحَى»؛ فـالمعنى يَضـطَرِبُ بِسُـقوطِها؛ لأنَّ مُـرادَ أبي حيَّانَ بيانُ إغناءِ صيغةِ (افْتَعَلَ) عن صيغةِ (انْفَعَلَ)، في الدلالةِ على معنى المطاوَعةِ، إذا كانَ فاءُ الفعلِ المجرَّدِ لامًا، أو راءً، أو واوًا، أو نونًا، أو ميمًا؛ وفي الفِعلَـينِ (مَـازَ ومَـحَى) استُعْمِلَتْ صيغةُ (انْفَعَـلَ)، وهـو استِعمالٌ نادرٌ؛ لأنَّ الغالبَ استِعمالُ صيغةِ (افْتَعَلَ) في مُطاوَعةِ المجرَّدِ المبدوءِ بميمٍ، مِثل: (مَدَدْتُهُ، فَامْتَدَّ)، ولا نَقولُ: (فَانْمَدَّ).

قالَ ابنُ مالكٍ: «ويغني عنه افتعل فيما فاؤه لام، كلويت الشيء فالتوى، ولففته فـالتف، ولحمته فـالتحم. وفيمـا فـاؤه راء نحـو: ردعتـه فارتـدع، ورفعتـه فارتفع. وفيما فاؤه واو كوصلته فاتصل، ووكلته فاتكل، ووضعته فاتضع، ووسمته فاتسم. وفيما فاؤه نون نحو: نقلته فانتقل، ونبذته فانتبذ، ونفيته فانتفى، ونسأته فانتسأ. وفيمـا فـاؤه ميم نحـو: مددتـه فامتـد، ومططته فـامتط، وملأتـه فـامتلأ. وندر: محوته فامّحى، ومزته فامّاز، وامتحى وامتاز أقيس»[1].

وكُتِـبَ الفعـلانِ (انْـمَازَ)، و(انْـمَحَى) في نـصِّ ابـنِ مالـكٍ هـذا، كتابـةً صوتيَّةً: (امَّازَ)، و(امَّحَى). ولا خِلافَ في جوازِ ذلكَ. قالَ ابنُ جِنِّي: «ونظير إدغام هذه النون إذا لم يخافوا لبسا قولهم امَّحى، وامَّاز، وامَّاع. ولما لم يكن في

(١)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٥٧/٣، وانظر في: تمهيد القواعد: ٣٧٦٢/٨.

الكلام (افَّعَل) علم أنّ هذا انفعل»(١).

١٠٧- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «(وقد يطاوع أفعلَ) - نحو: أغلقته فانغلق، وأزعجته فانزعج، وهو شاذ، ويحتمل كون انغلق على لغة من قال: غلَّقتُ»(٢).

الصوابُ: «على لغة من قال: غَلَقْتُ»، بالتخفيفِ، لا بالتضعيفِ. جاءَ في اللسانِ: «غَلَقَ الباب وأَغْلَقه وغَلَّقه؛ الأُولى عن ابن دريد عزاها إِلى أَبي زيد وهي نادرة»(٣)، وجاءَ فيهِ أيضًا: «ويقال: هذا من غَلَقْتُ الباب غَلْقاً، وهي لغة رديئة متروكة...»(٤).

وجاءَ في تحقيقِ د. عبد الرحمن السيِّد، ود. محمَّد بدويّ المختون لكتابِ (شرح التسهيل): «ويجوز أن يكون: انغلق وانسفق على لغة من قال: غلِقت وسفقت فإنهما مقولان ومنقولان»(٥).

وجاءَ في تحقيقِ محمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحيّ السيِّد للكتابِ نفسِهِ: «ويجوز أن يكون: انغلق وانسفق على لغة من قال: غلِقت وسفقت فإنهما مقولان ومنقولان»(٦).

فاشتَمَلَ النصُّ بِتَحقِيقَيهِ على الفِعلِ المجرَّدِ (غلق)، لا المزيدِ (غَلَّق)، ولكِنْ معَ الخطإِ في ضبطِ اللامِ بالكسرِ، والصوابُ: (غَلَقَ) بفتحِ اللامِ. وقد وَرَدَ

---

(١)- الخصائص: ٣٤٦.

(٢)- المساعد: ٦٠٥/٢.

(٣)- لسان العرب: ٢٩١/١٠.

(٤)- لسان العرب: ٢٩١/١٠.

(٥)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٥٧/٣.

(٦)- شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٣١٢/٣.

الصوابُ في تحقيقِ كتابِ (تمهيد القواعد): «ويجوز أن يكون "انْغَلَق" و"انْسَفَق" على لغة من قال: غَلَقْتُ وَسَفَقْتُ، فإنهما مقولان ومنقولان»(١).

*** في الفِعلِ الثلاثيِّ المضعَّفِ:**

١٠٨- جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتابِ (العُمُد): «أنك تقول في الأمر من رَدَّ يَرُدُّ، رُدْ. ومن قال: يقول: قُلْ»(٢).

الصوابُ أنَّ الأمرَ: (رُدَّ) بتشديدِ الدالِ وفتحِها، لا (رُدْ) بسكونِ الدالِ، بلا تشديدٍ. قالَ المبرّدُ: «فإذا أَمرت الواحد فقلت: (افْعَلْ) من هذه المضاعفة فأَنت مخيرّ إن شئت قلت: ارددْ؛ كَمَا تقول: أُقتل. وتقول: إِعْضَضْ؛ كما تقول: إذهب. وتقول: إِفْرِرْ؛ كما تقول: إضربْ. وهذا أَجود الأَقاويل. وقد يجوز أَن تقول: فِرَّ، رُدّ، عَضَّ»(٣).

وقالَ الفارابيُّ: «ثم تقول في موضع ارْدُدْ: رُدَّ»(٤).

أمَّا الفِعلُ (رُدْ) بسكونِ الدالِ، فهو فِعلُ الأمرِ مِن: (رَادَ يَرُودُ). قالَ الجوهريُّ: «ورَادَ الكَلَأَ يَرُودُهُ رَوْداً، ورِيَاداً، وارْتادَهُ ارتياداً، بمعنًى، أي طَلَبَهُ»(٥).

*** في الفِعلِ الثلاثيِّ المعتلِّ:**

١٠٩- جاءَ في تحقيقِ د. عبد العال سالم مكرم لكتابِ (شرح مختصر التصريف العزيّ): «والعمدة في استدلالهم أَنَّ المصدر يُعَلُّ بإعلال الفعل فهو فرع الفعل، يدور معه وجوداً في: يَعِدُ عِدَةً، وَعَدَماً في وَجِل يَوْجَلُ وَجَلًا،

---

(١)- تمهيد القواعد: ٣٧٦١/٨.

(٢)- العمد: ١٠٩.

(٣)- المقتضب: ٣٢٠/١، وانظر في: المنصف: ٢١٣/١.

(٤)- ديوان الأدب: ١٣٥/٣.

(٥)- الصحاح: ٤٧٨/٢.

وَمَدَارِيَّتُهُ تدلّ على أصالته. والجواب بأنه لا يَلْزمُ من فَرْعِيَّته في الإعلال فرعيَّتُهُ في الاشتقاق كما أَن نحو: أَعِد ونَعِدُ وتَعِدُ فرع يُعَدّ في الإعلال مع أنه ليس بمشتقّ منه، وتأخيرُ الفعل في الاشتقاق عن نفس المصدر لا ينافي كوْنَ إعلال المصدرِ متأخِّراً عن إعلال الفعل فتأمّلْ»(١).

أَخطأَ المحقّقُ في ضبطِ أحدِ الأفعالِ في عبارَةِ: «أَعِد ونَعِدُ وتَعِدُ فرع يُعَدّ في الإعلال»، فضَبَطَ (يُعَدّ) بضمِّ الياءِ، وفتحِ العينِ، وتشديدِ الدالِ، وهو خطأٌ بَيِّنٌ؛ لأنَّ الأفعالَ (أَعِد، ونَعِدُ وتَعِدُ) مِن مادَّةِ (وعد)، بخلافِ الفعلِ (يُعَدّ)، فهو مِن مادَّةِ (عدد)، فكيفَ تكونُ فروعًا منهُ في الإعلالِ، وهو ليسَ بمعتلٍّ؟!

والصوابُ (يَعِدُ) بفتحِ الياءِ وكسرِ العينِ وضمِّ الدالِ، وهو مضارعُ الفعلِ (وَعَدَ)، حُذِفَتِ الواوُ منهُ في حالةِ المضارَعةِ.

وقد جاءَ الصوابُ في ضبطِ هذا الفعلِ في طبعةِ دار المنهاج، بعنايةِ محمَّد جاسم المحمَّد: «بأنه لا يلزم من فرعيتِه في الإعلال فرعيتُهُ في الاشتقاق؛ كما أن نحو: أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ فرع يَعِدُ في الإعلال، مع أنه ليس بمشتق منه»(٢).

* **فِعلُ الأمرِ مِن الْمِثَالِ:**

١١٠- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «فصل في فعل الأمر العاري عن اللام إن كان على وزن أفعل، افتتح بهمزة قطع أو أول ماضيه همزة وصل افتتح بها أو من غيرها افتتح بالحرف الذي يلي حرف

---

(١)- شرح مختصر التصريف العزّيّ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم: ٢٧.

(٢)- شرح تصريف العزّيّ، بعناية محمَّد جاسم المحمَّد: ٧٣.

المضارعة إن كان متحركًا نحو يَوَدُّ ويعد فتقول: وَدّ وَعَدّ[١] أو ساكنًا اجتلبت له همزة وصل وأما ما قبل الآخر فحركته حركة المضارع»[٢].

المرادُ بالعاري عن اللامِ فِعلُ الأمرِ، احترازًا مِن المضارعِ المسبوقِ بلامِ الأمرِ؛ فإنْ كانَ ماضيهِ على وزنِ (أَفْعَلَ) مبدوءًا بهمزةِ قطعٍ، فإنَّ الأمرَ مِنهُ يَبدَأُ بهمزةِ قطعٍ، نحو: (أَحْسَنَ - أَحْسِنْ)؛ وإنْ كانَ ماضيه مَبدوءًا بهمزةِ وصلٍ، فإنَّ الأمرَ مِنهُ يَبدَأُ بهمزةِ وصلٍ، نحو: (انْصَرَفَ - انْصَرِفْ)؛ وإنْ كانَ مَبدوءًا بغيرِ الهمزتَينِ، فإنَّ فِعلَ الأمرِ مِنهُ يَبدَأُ بالحرفِ الذي يَلي حرفَ المضارَعةِ إنْ كانَ مُتحرِّكًا، نحو: (تَعَلَّمَ - يَتَعَلَّمُ - تَعَلَّمْ)، و(وَدَّ - يَوَدُّ - وَدَّ)، و(وَعَدَ يَعِدُ عِدْ)، فإنْ كانَ ساكنًا، جِئْنا بهمزةِ الوصلِ، نحو: (عَلِمَ يَعْلَمُ اعْلَمْ).

ومِن هنا يكونُ الصوابُ: «نحو يَوَدُّ ويَعِدُ، فتقول: وَدَّ وَعِدْ»؛ فذَكَرَ مِثالًا للمضعَّفِ: (وَدَّ يَوَدُّ وَدَّ)، وذَكَرَ مِثالًا لِلمُعتَلِّ: (وَعَدَ يَعِدُ عِدْ).

والغريبُ أنَّ المحقِّقَ لم يَتَنَبَّهْ على قولِ أبي حيَّانَ: «وأما ما قبل الآخر فحركته حركة المضارع»، فلو سَلَّمْنا أنَّ المرادَ الفِعلُ المضعَّفُ (عدّ يعدّ)؛ فإنَّهُ مِن البابِ الأوَّلِ: (عَدَّ يَعُدُّ)، فتكونُ حركةُ ما قبلَ الآخِرِ في الأمرِ كحركةِ مضارعِهِ، أي: (عُدَّ)، لا (عَدّ).

*** في الفِعلِ الرباعيِّ المضارِعِ:**

١١١- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «ويضم من رباعي أصلًا، أو بزائدٍ لإلحاق أو لغيره، فيضم نحو: يُدَحْرِجُ وَيُعَقْرِبُ

---

(١)- في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «ودّ وأعد»، انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٨٩/١.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٨٣/١.

وَيُكْرَمُ»[1].

الغريبُ أنَّ المحقِّقَ ضَبَطَ أفعالَ هذا النصِّ كلَّها بفتحِ ما قبلَ الآخِرِ؛ وكأنَّهُ ظَنَّ أنَّ أبا حيَّانَ يَتَكَلَّمُ على الفعلِ المبنيِّ للمجهولِ. والواقعُ أنَّ أبا حيَّانَ إنَّما يَتَكَلَّمُ على حركةِ حرفِ المضارَعةِ في الفعلِ المبنيِّ للمعلومِ؛ لأنَّ حركَتَهُ هي الفتحُ إلَّا إذا كانَ الفِعلُ رباعيًّا، فنقولُ في الثلاثيِّ: (يَكْرُمُ)، وفي الخماسيِّ: (يَتَكَرَّمُ)، وفي السداسيِّ: (يَسْتَكْرِمُ)؛ لكِنَّنا نَقولُ في الرباعيِّ: (يُكْرِمُ)؛ لأنَّهُ مِن: (أَكْرَمَ). وكذلكَ نَقولُ في (دَحْرَجَ): (يُدَحْرِجُ)، وفي (عَقْرَبَ): (يُعَقْرِبُ).

أمَّا حركةُ حرفِ المضارَعةِ في حالةِ المبنيِّ للمجهولِ، فهيَ الضمُّ في الرباعيِّ وغيرِهِ؛ فلا مُوجِبَ لتخصيصِ الرباعيِّ بالذِّكرِ.

* **في الفِعلِ المزيدِ (أَفْعَلَ):**

١١٢- جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتاب (العُمُد): «فإن بنيت أفعل من المعتل اللام قلت: أغْزَىَ. وأسرىَ. فينقلب اللام ألفا في الماضي وإن اتصل بالفعل ياءِ الضمير ونحوه مما يَسْكُنْ معه اللام صحت اللام في ذلك. قولك: أغزيت - وأسريت - إلا أن اللام - لا يكون إلا ياء وان كان من الواو - فلا يقال: أغزوت لأن كل واو وقعت طرفا رابعة فصاعدا، وقبلها فتحة فانها تصير ياء - وتقول في مضارعه: يَسْرَى - ويَغْزَى بسكون اللام»[2].

اشتَمَلَ النصُّ على أكثرَ مِن خطإٍ، فعبارةُ: «ياء الضمير» خطأٌ، والصوابُ: «تاء الضمير»، كما في قولِنا: (أغزيْتُ)، فهذِهِ التاءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ، تُوجِبُ سكونَ لامِ الفعلِ.

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٨٢/١.

(٢)- العمد: ١٣٠.

وفي النصِّ أَكثَرُ مِن خطإٍ في الضبطِ، ففيه: (أسرىَ) بفتحِ الألفِ الليّنةِ، والصوابُ أن تُوضَعَ الفتحةُ على الراءِ قبلَ الألفِ: (أسرَى).

وفي النصِّ: «يَسْرَى - ويَغْزَى»، والصوابُ: «يُسْرِي ويُغْزِي»؛ لأنَّ مضارعَ (أَسْرَى) هو (يُسْرِي) بضمِّ الياءِ وسكونِ السينِ وكسرِ الراءِ، ونظيرُهُ في الصحيحِ: (أَسْرَفَ يُسْرِفُ)؛ ولأنَّ مضارعَ (أَغْزَى) هو (يُغْزِي) بضمِّ الياءِ وسكونِ الغينِ وكسرِ الزاي، ونظيرُهُ في الصحيحِ: (أَغْزَلَ يُغْزِلُ).

١١٣- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «ولموافقة أَفْعَلّ: اسْتَبَلّ بمعنى أَبَلَّ»[١].

وَرَدَ في النصِّ الوزنُ (أَفْعَلّ) بتشديدِ اللامِ، والصوابُ: (أَفْعَلَ) بتخفيفِها وفتحِها؛ لأنَّ المرادَ أنَّ صيغةَ (اسْتَفْعَلَ) تأتي مُوافِقةً لصيغةِ (أَفْعَلَ)، في بعضِ الأفعالِ، كما في الفِعلِ (اسْتَبَلَّ) الموافِقِ لِلفِعلِ (أَبَلَّ).

ولعلَّ التضعيفَ في (أَبَلَّ) هو الذي أَوهَمَ المحقِّقَ، فضَبَطَ الوزنَ بالتضعيفِ (أَفْعَلّ). والتضعيفُ في (أَبَلَّ) و(اسْتَبَلَّ) مِنَ الأصلِ المجرَّدِ (بَلَّ)، وأصلُهُ بالفَكِّ: (بَلَلَ). فالفِعلُ (اسْتَبَلَّ) على وزنِ (اسْتَفْعَلَ)، وأصلُهُ: (اسْتَبْلَلَ)، والفعلُ (أَبَلَّ) على وزنِ (أَفْعَلَ)، وأصلُهُ: (أَبْلَلَ).

وفي تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «ولموافقة أفعل استبلَّ بمعنى بلَّ»[٢]، وهو خطأٌ بَيِّنٌ؛ لأنَّ الفِعلَ (بلَّ) فِعلٌ ثلاثيٌّ مجرَّدٌ، وقد ذَكَرَ أبو حيَّانَ بعدَ سَطْرٍ بناءَ (اسْتَفْعَلَ) الموافِقَ لِلمُجرَّدِ، ومَثَّلَ لهُ بالفِعلِ المزيدِ (اسْتَغْنَى).

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧٩/١.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٨٧/١.

* **في الفِعلِ المزيدِ (فَاعَلَ):**

١١٤- جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتاب (العُمُد): «وتقول في الأمر من فَاعِلْ نحو: ضَارَبَ: ضَارِبْ»(١).

الصوابُ: «من فَاعَلَ» على صيغةِ الماضي، بفتحِ الفاءِ والعينِ واللامِ، أي: في صياغةِ فعلِ الأمرِ مِن الفعلِ الماضي، الذي على وزنِ (فَاعَلَ)، مثل: (ضَارَبَ)، تقولُ: (ضَارِبْ).

* **في الفِعلِ المزيدِ (فَعَّلَ):**

١١٥- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «(ولموافقة تفعَّل) - ولَّى وتولَّى وفكَّر وتفكر. (وفعَل) - نحو بشَر وبشَّر»(٢).

الكلامُ هنا على مجيءِ صيغةِ (فَعَّلَ) المزيدةِ بالتضعيفِ مُوافِقةً لصيغةِ (تَفَعَّلَ) المزيدةِ، نحو: صيغةِ المزيدِ (وَلَّى) الموافِقةِ لصيغةِ المزيدِ (تَوَلَّى)، ومجيءِ صيغةِ (فَعَّلَ) نفسِها مُوافِقةً لصيغةِ (فَعَلَ) المجرَّدةِ، نحو: صيغةِ المزيدِ (بَشَّرَ) الموافِقةِ لصيغةِ المجرَّدِ (بَشَرَ).

ومِن هنا يَكونُ الصوابُ بضبطِ الأوَّلِ بالتضعيفِ، والثاني بالتخفيفِ، أي: «نحو بَشَرَ وبَشَّرَ»؛ فالبدءُ في التمثيلِ يكونُ بالفعلِ الموافِقِ، كما في (فَكَّرَ)، و(وَلَّى) في هذا النصِّ، وكما في نصٍّ آخَرَ مِن الكتابِ نفسِهِ، بالتحقيقِ نفسِهِ: «(وموافقة المجرد) - نحو: تعجَّب وعجب، وتعدَّى الشيء وعداه جاوزه»(٣).

---

(١)- العمد: ١٠٨.

(٢)- المساعد: ٦٠١/٢.

(٣)- المساعد: ٦٠٢/٢.

فبَدَأَ بالمزيدِ (تَعَجَّبَ)؛ لأنَّ الحديثَ عن مُوافَقَتِهِ لِصيغةِ الفِعلِ المجرَّدِ (عَجِبَ)، وكذلكَ بَدَأَ بالمزيدِ (تَعَدَّى) لأنَّ الحديثَ عن مُوافَقَتِهِ لِصيغةِ الفِعلِ المجرَّدِ (عَدَا). وهكذا فَعَلَ في سائِرِ المواضعِ.

*** في الفِعلِ المزيدِ (افْعَلَّ):**

١١٦- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وافْعَالَّ وتقدم الكلام عليه قالوا: وهو مقيس في كل "أَفْعَلَّ"»(١).

وَرَدَ في النصِّ (أَفعلَّ) بهمزَةِ قطعٍ مفتوحةٍ، والصوابُ: (اِفْعَلَّ) بهمزَةِ وصلٍ مكسورَةٍ. قالَ سيبويهِ: «وتلحق الزيادةُ من موضع اللام ويسكن أولُ الحرف فيَلزمه ألفُ وصل في الابتداء، ويكون الحرف افعَلَلْتُ»(٢).

وهمزةُ الوصلِ في هذهِ الصيغةِ وأمثالِها مكسورةٌ، قالَ السيرافيُّ: «واعلم أن ألف الوصل مكسورة أبدًا في الاسم والفعل؛ لأنها جُعلتْ وصْلة إلى الساكن فحركت بالحركة التي تجب في التقاء الساكنين وهي الكسرة، فإن كان الحرف الثالث من ألف الوصل مضمومًا ضموا الألف كقولك: أقتلْ أخْرج أستُضعِفَ أحتُقِرَ(٣) وما أشبه ذلك؛ وذلك لأنهم كرهوا أن يخرجوا من كسرة إلى ضمة وليس بينهما إلا حرف ساكن»(٤).

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس، للنصِّ نفسِهِ(٥).

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٨٠.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٨٤.

(٣)- كذا في المطبوع: «أقتلْ أخْرج أستُضعِفَ أحتُقِرَ» بهمزَةِ قطعٍ، والصوابُ بهمزَةِ وصلٍ؛ ولعلَّ المرادَ إظهارُ نُطقِ الهمزَةِ؛ بسببِ الابتداءِ.

(٤)- شرح كتاب سيبويه: ٥/١٤.

(٥)- انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٧.

١١٧- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «يقال: رجل أحَمُّ بين الحمَم، فلا يقال: أحْمَم، لما فيه من الثقل»[١].

وَرَدَ في النصّ (أحْمَم) بهمزَةِ قطعٍ فوقيَّةٍ، معَ تخفيفِ الميمِ الثانيةِ، والصوابُ: (اِحْمَمَّ) بهمزَةِ وصلٍ مكسورَةٍ، معَ تشديدِ الميمِ الثانيةِ وفتحِها؛ لأنَّ المرادَ أنَّهُ لا يأتي مِن (الحَمَمِ) فعلٌ مزيدٌ على وزنِ (اِفْعَلَّ)[٢].

* **في الفِعلِ المزيدِ (انْفَعَلَ):**

١١٨- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَقَدْ جاء في المطاوعة، أشياء ظريفة قالوا: أَطْرَدْتُهُ فَذَهَبَ، وَأَنَخْتُهُ فَبَرَك، وَلَمْ يقولوا: فانْطَرَد، ولا فَأَنَاخَ»[٣].

وَرَدَ في النصِّ: (فَأَنَاخَ) بهمزَةِ قطعٍ مفتوحةٍ، ونونٍ مفتوحةٍ، بلا تشديدٍ، والصوابُ: (فَانَّاخَ) بهمزَةِ وصلٍ غيرِ مُحَرَّكَةٍ، ونونٍ مُشدَّدةٍ مفتوحةٍ؛ لأنَّ المرادَ أنَّ صيغةَ (انْفَعَلَ) لا تُستَعمَلُ في بعضِ الأمثلةِ، مِنها قولُنا: (أَنَخْتُهُ، فَبَرَكَ)، فاستَعمَلْنا فِعلًا مجرَّدًا مِن مادَّةٍ مُغايِرَةٍ، فقُلْنا: (فَبَرَكَ)، ولم نَستَعمِلْ صيغةَ (انْفَعَلَ)، فلم نَقُلْ: (فَانَّاخَ)؛ للثِّقَلِ الصوتيِّ.

وفي النصِّ خطأٌ آخَرُ في عبارَةِ: «أَطْرَدْتُهُ فَذَهَبَ»، والصوابُ: (طَرَدْتُهُ) بلا همزةٍ، لا (أَطْرَدْتُهُ).

قالَ سيبويهِ: «وربما استُغنى عن انفعلَ في هذا الباب فلم يُستعمل، وذلك

---

(١)- المساعد: ٦٠٧/٢.

(٢)- انظر في: تمهيد القواعد: ٣٧٦٦/٨.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧٦/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٨٥/١.

قولهم: طَرَدتُه فذهبَ، ولا يقولون: فانطرَدَ وَلا فاطَّرد. يعني أنَّهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذْ كان في معناه»[1].

وثَمَّةَ فرقٌ بينَ الفِعلَينِ (طَرَدَ) و(أَطْرَدَ)، فلا يُمكِنُ القولُ: إنَّهما بمعنًى واحدٍ؛ لتصحيحِ عبارَةِ: «أَطْرَدْتُهُ فَذَهَبَ». قالَ سيبويهِ: «وأمّا طردته فنحَّيته، وَأطردته: جَعلته طرِيدًا هارباً»[2].

*** في الفِعلِ المزيدِ (تَفَعَّلَ):**

١١٩- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «ولموافقة استفعل: تَكَبَّرَ، والمجرَّد تَعَدَّاه وَعَدَّاه»[3].

المرادُ مِن كلامِ أبي حيَّانَ هنا أنَّ بعضَ أفعالِ صيغةِ (تَفَعَّلَ) تأتي مُوافِقةً لبعضِ أفعالِ صيغةِ (اسْتَفْعَلَ)، نحو الفِعلِ (تَكَبَّرَ) الموافِقِ للفِعلِ (اسْتَكْبَرَ)، وأنَّ بعضَ أفعالِ صيغةِ (تَفَعَّلَ) تأتي مُوافِقةً لبعضِ أفعالِ صيغةِ الفِعلِ المجرَّدِ، نحو الفِعلِ (تَعَدَّى) الموافِقِ للفِعلِ المجرَّدِ (عَدَا).

ومِن هنا يَتَبَيَّنُ ما في النصِّ مِن خطإٍ، في ضبطِ الفِعلِ المجرَّدِ، بالتضعيفِ، فظَهَرَ بصيغةِ الفعلِ المزيدِ بالتضعيفِ: (عَدَّى). قالَ ابنُ مالكٍ: «والذي لموافقة المجرد كتعدّى الشيء وعَدَاه، إذا جاوزه»[4].

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦٦/٤، وانظر في: العين: ٤١٠/٧، والصحاح: ٥٠٢/٢، وشرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤٤٠/٤، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٠٨/١.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٥٦/٤.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧٢/١.

(٤)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٥٣/٣، وانظر في: تمهيد القواعد: ٣٧٥٣/٨.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس، للنصِّ نفسِهِ[١].

*** في الفِعلِ غيرِ الثلاثيّ:**

١٢٠- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتاب (ارتشاف الضرب): «وافْعَأَلَل: اسْمَأَدَد»[٢].

أَخْطَأَ المحقِّقُ، في ضبطِ الوزنِ والمِثالِ، بفتحِ الهمزَةِ، والصوابُ بسكونِها فيهِما: (وافْعَأْلَلَ: اسْمَأْدَدَ)؛ حتَّى لا تَتَوالى أربعةُ مُتَحرِّكاتٍ، بِخلافِ الفِعلِ (اسْمَأَدَّ)، فالإدغامُ يَمنَعُ تَواليها؛ لأنَّ الدالَ الأُولى في التضعيفِ ساكنةٌ.

قالَ ابنُ القطَّاعِ: «وعلى (افْعَأْلَلَ) ولا يتعدى الفاعل نحو اسْمَأْدَدَ الرجل غَضِبَ»[٣].

وفي تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وافعاللَ اسمادرّ»[٤]، بالراءِ المشدَّدةِ، بعدَ الدالِ، والصوابُ ما ذَكَرْتُهُ آنفًا.

---

(١)- انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٢.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٧٨-١٧٩.

(٣)- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٣٣٧.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٦، وانظر في: المزهر: ٢/٤٢.

القسم الثاني– أخطاءُ التشكيلِ في الاسمِ:

*** في الْمَصْدَرِ:**

١٢١– جاءَ في تحقيقِ د. حاتم الضامن لكتابِ (دقائق التصريف): «وقال الفراء في (كتاب الجمع والتثنية) في قول الله عز وجل: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الفاتحة: ٢] الحَمْدُ: فَعْلٌ لا يُجمع. تقول: الحمدُ لله كثيراً. فجُعل معنى الجمع في القلة والكثرة، كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿**اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا**﴾ [الأحزاب: ٤١] فجعله كثيراً، وهو على لفظ الواحد وهو (الذِكْرُ). وكذلك قوله: ﴿**لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا**﴾ [الفرقان: ١٤] والثبور: فعل. ومثله: ﴿**مَا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ**﴾ [لقمان: ٢٨] فصار (الخَلْقُ) و(البَعْثُ) مضافين إلى جميع الخلق وهما في لفظ واحد. لأنهما فَعْلٌ»[(١)].

وَرَدَ في النصِّ: «الحَمْدُ: فَعْلٌ لا يُجمع»، ووَرَدَ فيهِ أيضًا: «لأنهما فَعْلٌ»، والصوابُ: (فِعْل) بكسرِ الفاءِ، لا بفتحِها، في الموضعَينِ؛ لأنَّ (الفِعْل) في مصطلحِ الفراءِ هنا يُطلَقُ على المصدرِ أيضًا، وليسَ المقصودُ على وزنِ (فَعْل)؛ بدلالةِ قولِهِ: «والثبور: فعل»، ولم يَضبِطِ المحقِّقُ الوزنَ هنا؛ لوضوحِ التغايُرِ بينَ كلمةِ (الثُّبُور) وكلمةِ (فَعْل) مِن جِهةِ الوزنِ، وكذلكَ في حديثِ ابنِ المؤدّبِ عن المصدرِ (الذِّكْر)، فهو عِندَ الفراءِ فِعْل، بمعنى (حَدَثٍ)، وليسَ على وزنِ (فَعْل).

وكذلكَ وَرَدَ الخطأُ نفسُهُ، في موضعٍ آخَرَ، مِن التحقيقِ نفسِهِ: «وإن أردت فَعْلَيْنِ متباينين مثل: بعثَ الخليفةُ بَعْثَيْنِ وبُعوثاً. لأنه نوى الأجناد

---

(١)– دقائق التصريف، الطبعة الجديدة: ٦١، وانظر في: الطبعة القديمة: ٤٥–٤٦.

فحسنَ جمعه إذ خرج من حدّ الفعل. وقال الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩] أراد أصوات البهائم والناس فجمعه لاختلافه ثم وحّد الصوت في الحمير لأن الجمع متفرق، وقد يجوز أن تجمعه لأنه يجمع الأصوات»[(١)].

فالصوابُ: «وإن أردت فِعْلَيْنِ متباينين»؛ بدلالةِ قولِهِ: «إذ خرج من حدّ الفعل».

١٢٢- جاءَ في تحقيقِ د. حاتم الضامن لكتابِ (دقائق التصريف): «وتأتي بمعنى الأفعال نحو: المداينة بمعنى الإدانة»[(٢)].

الصوابُ: (الإفعال) بالهمزَةِ التحتيَّةِ، الدالَّةِ على الكسرِ، وهو مصدرُ الفعلِ المزيدِ، الذي على وزنِ (أَفْعَلَ)، يُقالُ: أَحْسَنَ إِحْسَانًا. أمَّا (الأفعال) بالهمزَةِ الفوقيَّةِ، فهو جمعُ (فِعْلٍ)، وهو غيرُ مقصودٍ هنا، قطعًا؛ لأنَّ المقصودَ أنَّ صيغةَ (فَاعَلَ) ومصدرَها (الْمُفاعَلَة)، يأتِيانِ بمعنى (أَفْعَلَ) ومصدَرِها (الإفعال)، نحو: (دَايَنَ) بمعنى (أَدَانَ)، و(الْمُدَايَنة) بمعنى (الإدانةِ).

ويبدو أنَّ الذي أَوهَمَ المحقِّقَ أنَّهُ لم يَجِدْ في النصِّ مصدرًا على وزنِ (إفعال)، وفاتَهُ أنَّ (الإدانةَ) مِن بابِ (الإفعال)، وأصلُها (الإدْيَان)، لكِنْ حُذِفَتِ الياءُ، فجاءَتِ التاءُ، في آخِرِ المصدَرِ؛ تعويضًا، كما في (الإقامةِ)، وأصلُها: (الإقوام).

قالَ المبرّدُ: «أَلا ترى أَنَّك تقول أَكرمته إِكراما، وأَحسنت إِحسانا. فإِن اعتلَّ المصدر لحقته الهاءُ عِوَضا لما ذهب منه. وذلك قولك: أَردت إِرادةً،

---

(١)- دقائق التصريف، الطبعة الجديدة: ٦٢، وانظر في: الطبعة القديمة: ٤٦.

(٢)- دقائق التصريف، الطبعة الجديدة: ١٦٣.

وأَقمت إِقامةً. ولو صحّ لقلت فيه: أَقْوَمْت إِقْوَاما، ولم تحتج إِلى الهاءِ»[١].

وكُتِبَتْ في الطبعةِ القديمةِ، بلا همزٍ: «وتأتي بمعنى الافعال نحو: المداينة بمعنى الادانة»[٢]. وهذا أَهوَنُ مِن كتابَتِها بهمزَةٍ فوقيَّةٍ.

١٢٣- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «تماثل أصلين في ثلاثي فاءً وعينًا نحو: دَدَن، وفاءً ولامًا نحو: سَلِس مستثقل؛ فإن كان عينًا ولامًا نحو: طَلَل فلا، وَيَقِلُّ ذلك في حرفي لين وحلقيين نحو: حَوَّه، وَحَيِي، وَلَحِحَت العين»[٣].

وَرَدَ في النصِّ (حَوَّه) بفتحِ الحاءِ، معَ ختمِ الكلمةِ بالهاءِ، والصوابُ: (حُوَّة) بضمِّ الحاءِ، معَ ختمِ الكلمةِ بالتاءِ، مثل: (حُمْرَة).

جاءَ في العينِ: «والحُوَّةُ في الشفاه: شبه اللَّمَى واللَّمَس. قال ذو الرمّة:

لمياءُ في شفتيها حُوَّةٌ لَعَسٌ   وفي اللِّثات وفي أنيابها شَنَبُ»[٤].

وفي نصِّ العينِ هذا تطبيعٌ، فوَرَدَ فيهِ: (اللَّمَس) بالميمِ، والصوابُ: (اللَّعَس) بالعينِ، والدليلُ بيتُ ذي الرُّمَّةِ.

١٢٤- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وفي (تَفَعَّال) مصدر تَفَعَّل، وللمضارعة كَتَقُوم، وللتأنيث كقَامَتْ وَقَائِمَة»[٥].

وَرَدَ في النصِّ (تَفَعَّال) بفتحِ التاءِ والفاءِ، والصوابُ: (تِفِعَّال) بكسرِهما،

---

(١)- المقتضب: ١/٢٢٧.

(٢)- دقائق التصريف، الطبعة القديمة: ١٥٩.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٨٣، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٩.

(٤)- العين: ٣/٣١٩، وانظر في: الصحاح: ٦/٢٣٢٢.

(٥)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٢١٢.

مثل: (تِمِلَّاق)، مصدرِ (تَمَلَّقَ).

قالَ الفارابيُّ: «وقد يَأْتي مصدره على تِفِعَّال، كما جاءَ مصدر فَعَّلت على فِعَّال، قال الشاعر:

ثلاثة أحبابٍ فَحُبٌّ عَلَاقة وحُبٌّ تِمِلَّاقٌ وحُبٌّ هو القَتْلُ»[١].

وقالَ ابنُ خالويهِ: «ليس في كلام العرب: ما جاءَ على تِفِعَّالٍ وَفِعِلاَّلٍ إلا قولهم: تَمَلَّقَهُ تِمِلاَّقاً»[٢].

وقالَ الزمخشريُّ: «وفي تَفَعَّلَ: تَفَعُّلٌ، وتِفِعّالٌ فيمن قال: كِلّامٌ. وقالوا: تحمَّلْتُهُ تِحِمَّالاً...»[٣].

وجاءَ في تحقيقِ محمَّد باسل عيون السود، لكتابِ (شرح ابن الناظم): «ومن مجيء (تَفَعَّل) على (تِفِعَّال) نحو: تَجَمَّل تِجِمَّالاً، وتَملّق تِمِلاَّقًا»[٤].

وجاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب) نفسِهِ، في موضعٍ آخَرَ: «وَشَذّ تِكِلّام، وَتِجِمَّال، وَتِمِلَّاق في تَكَلَّم، وَتَجَمَّل، وَتَمَلَّقَ»[٥].

وقد اشتَمَلَ النصَّانِ الأَخيرانِ على تصحيفٍ، فالصوابُ: «تَحَمَّلَ تِحِمَّالًا» بالحاءِ، لا بالجيمِ.

قالَ سيبويهِ: «وأمّا الذين قالوا: كِذّابا فإنهم قالوا: تحمَّلتُ تِحِمَّالًا، أرادوا أن يُدخِلوا الألف كما أدخلوها في أفْعلتُ واسْتفعلتُ، وأرادوا الكسر في الحرف

---

(١)- ديوان الأدب: ٢/٤٦٦.

(٢)- ليس في كلام العرب: ١٣٩.

(٣)- المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ٢١٦.

(٤)- شرح ابن الناظم: ٣١٢.

(٥)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢/٤٩٦.

الأول كما كسروا أوّلَ إفعالٍ واسْتِفعال، ووفَّرُوا الحروف فيه كما وفّروها[1] فيهما»[2].

والغريبُ العجيبُ ما جاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وفي تفعَّال مصدر تفعل، وللمطاوعه لتقوم وللتأنيث كقامت وقائمة»[3]، فمَعَ إهمالِهِ ضَبْطَ التاءِ والفاءِ، مِن (تفعَّال)، وإهمالِهِ ضَبْطَ العينِ بالتشديدِ، مِن (تفعل)، اشتَمَلَ نَصُّهُ على أَكثَرَ مِن تحريفٍ، في عبارة: «وللمطاوعه لتقوم».

والصوابُ كما في تحقيقِ د. رجب عثمان: «وللمضارعة كَتَقُوم، وللتأنيث كقَامَتْ وَقَائِمَة»[4].

١٢٥- جاءَ في تحقيق د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَمَصْدَرُ فَعّل: إنْ كَانَ مُعْتَلّ اللام تَفْعِلَة نحو: زَكَّى تَزْكِيَة، وَشَذّ تُنَزّي (أَي تُحَرِّك)، وَقِيَاسُهُ "تَنْزِيَةً"»[5].

وَرَدَ في النصِّ: (تُنَزّي) بصيغةِ الفعلِ (تُعَزّي)، والصوابُ: (تَنْزِيٌّ) على وزنِ (تَفْعِيل)، وهو مصدرٌ شاذٌّ؛ لأنَّ القياسَ في مصدرِ (فَعَّلَ) معتلِّ اللامِ أن يكونَ على وزنِ (تَفْعِلَة)، مثل: (زَكَّى تَزْكِيَةً)، فيكونُ قياسُ مصدرِ الفعلِ (نَزَّى) هو (تَنْزِيَة)؛ لكنَّ الواردَ: (تَنْزِيٌّ).

قالَ ابنُ يعيشَ: «وقد جاء "التَّفْعيل" فيه في الشعر، قال [من الرجز]:

---

(١)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ: (وفّروهما)، وهو خطأٌ، والصوابُ: (وفّروها).

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٧٩-٨٠، وانظر في: الممتع الكبير: ٩٤.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/١٠٣-١٠٤.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٢١٢.

(٥)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢/٤٩٨، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٢٢٧.

فَهِي[1] تُنَزّي دَلْوَهَا تَـنْـزِيًّـا ... إلخ

والشاهد فيه قوله: "تَـنْـزِيًّـا"، والقياس: "تَنْزِيَةً"، لكنه راجَعَ الأصلَ ضرورة، لأنّ الشاعر له مراجَعةُ الأُصول المرفوضة»[2].

وجاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (التسهيل): «و" تُنَـزِّي دَلْوها تَنزِّياً " من الضَّرورات»[3]. وفي النصِّ ضُبِطَ المصدرُ بتشديدِ الزايِ، وهو خطأٌ فادِحٌ، والصوابُ بتشديدِ الياءِ.

وفي نصِّ (الارتشافِ) بينَ قوسينِ: (أَي تُحَرِّك)، والصوابُ: (أي تحريك)، سواءٌ أكانَتْ هذهِ العبارةُ لأبي حيَّانَ، أم لغيرِهِ (الناسخِ مثلًا).

١٢٦- جاءَ في تحقيقِ د. عبد الحميد السيّد طلب لكتابِ (المبدع): «وتِحِّمَّالٌ عاشِرُهَا»[4].

الصوابُ: (تِحِمَّال) بحاءٍ مكسورَةٍ، بلا تشديدٍ.

١٢٧- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «(ومنها: فَعَـلان)- كجَـولان. (وفَعِـل)- نحـو: كَـذِب. (وفَعِلـة)- كسَـرِقة. (وفعِّيـل) كذِمِّيل»[5].

وَرَدَ في النصِّ: «(وفعِّيل) كذِمِّيل»، بتشديدِ العينِ مِن (فعِّيل)، وتشديدِ

---

(١)- ضَبطُ الهاءِ مِن (فَهِيَ) بالكسرِ هو الصوابُ في اللغةِ، ولكنَّ الوزنَ يَنكسِرُ؛ ولذلكَ يُسَكِّنُ الشاعرُ الهاءَ؛ ضرورةً.

(٢)- شرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٧٢/٤، وانظر في: الطبعة المنيريَّة: ٥٨/٦-٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٦٥/١، وتمهيد القواعد: ٣٧٩٦/٨.

(٣)- تسهيل الفوائد: ٢٠٦.

(٤)- المبدع: ٨٢.

(٥)- المساعد: ٦١٨/٢.

الميمِ مِن (ذمِّيل)، والصوابُ: «(وفَعِيل) كذَمِيل»، بلا تشديدٍ فيهما.

قالَ ابنُ مالكٍ: « ش: ترتيب أمثلة هذه الأوزان: جَوَلان، وكَذِب، وسرقة وذَميل»[1]، وقالَ أيضًا: «وكون فَعيل لضروب السير كذمل ذميلا، ورسم رسيما، ووجف وجيفا، ودب دبيبا»[2].

وجاءَ في اللسانِ: «الذَّمِيلُ: ضرب من سير الإبل، وقيل: هو السير الليِّن ما كان، وقيل: هو فوق العَنَق؛ قال أَبو عبيد: إذا ارتفع السير عن العَنَق قليلًا فهو التَّزَيُّد، فإذا ارتفع عن ذلك فهو الذَّمِيلُ، ثم الرَّسِيم، ذَمَل يَذْمُل ويَذْمِلُ ذَمْلًا وذُمُولاً وذَمِيلًا وذَمَلاناً»[3].

١٢٨- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «وجاء في تفعَّل تِفْعال نحو: تكلَّم تِكلاماً، وتحمَّل تِحْمالاً»[4].

وَرَدَ في النصِّ (تِفْعال) بكسرِ التاءِ، وسكونِ الفاءِ، والصوابُ: (تِفِعَّال) بكسرِ التاءِ والفاءِ وتشديدِ العينِ، ووَرَدَ فيهِ: (تِكلاماً)، و(تِحْمالاً)، والصوابُ: (تِكِلَّامًا)، (وتِحِمَّالًا).

وقد جاءَ الضبطُ الصحيحُ، في موضِعٍ آخَرَ، مِن التحقيقِ نفسِهِ: «"وتفعَّل تِفِعَّالاً "- نحو: تحمَّل تِحِمّالاً»[5].

أمَّا (تِكْلَام) بكسرِ التاءِ، وسكونِ الكافِ، وفتحِ اللامِ، بلا تشديدٍ، فليسَ بمصدَرٍ. قالَ ابنُ دُريدٍ: «باب ما جاء على تِفعال رجل تِكلام: كثير

(١)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٦٩/٣.

(٢)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٧٠/٣.

(٣)- لسان العرب: ٢٥٩/١١.

(٤)- المساعد: ٦٢٥/٢.

(٥)- المساعد: ٦٢٨/٢.

الكلام. ورجل تِلقام: عظيم اللَّقْم. ورجل تِمساح: كذّاب...»[١].

وأمَّا (تِـحْمَال) بكسرِ التاءِ، وسكونِ الحاءِ، وفتحِ الميمِ، بلا تشديدٍ، فخطأٌ وَرَدَ في (محكمِ) ابنِ سيده، أيضًا[٢]، ولعلَّهُ مِن أخطاءِ النُّسَّاخِ.

جاءَ في التاجِ: «وحَمَّلَهُ الأمرَ تَحْمِيلًا وحِمَّالًا، ككِذَّابٍ، فتَحَمَّلَه تَحَمُّلًا وتِحْمالًا) على تِفْعالٍ، كما هو مضبوطٌ في المُحكَم، وفي نُسَخ القاموس: بكسرتين مع تشديد الميم»[٣].

١٢٩- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتاب (المساعد): «وفي: تطاعن: طِعْنان، وقالوا أيضا القياس، وهو: تطاعن»[٤].

وَرَدَ في النصِّ (طِعْنان) بكسرِ الطاءِ وسكونِ العينِ، والصوابُ: (طِعِنَّان)، فالفعلُ المزيدُ (تَطَاعَنَ) لهُ مصدرانِ: (تَطَاعُن) بضمِّ العينِ، وهو المصدرُ القياسيُّ، و(طِعِنَّان) بكسرِ الطاءِ والعينِ، وفتحِ النونِ المشدَّدةِ.

قالَ ابنُ سيده: «وتطاعَن القومُ تطاعُنا وطِعِنَّانا. الأخيرة نادرة»[٥].

١٣٠- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «(وقد يغني في التكثير عن التَّفعيلِ التِّفعالُ)- فتقول لقصد الكثرة: التِّضْراب والتِّرْداد»[٦].

الصوابُ: (التَّفْعَال) بفتحِ التاءِ، لا بكسرِها، وكذلكَ (التَّضْرَاب)، و(التَّرْدَاد) بفتحِ التاءِ، لا بكسرِها.

---

(١)- جمهرة اللغة: ١٢٠٥/٢.

(٢)- انظر في: المحكم، الطبعة الجديدة: ١٣٩/٨، ولسان العرب: ٦٦٥/١١.

(٣)- تاج العروس: ٣٤٢/٢٨.

(٤)- المساعد: ٦٢٥/٢.

(٥)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٣٤٤/١.

(٦)- المساعد: ٦٢٨/٢.

قالَ سيبويهِ: «وذلك قولك في الهَذْر: التَّهْذَار، وفي اللَّعب[1]: التَّلْعاب، وفي الصَّفْق: التَّصْفاق، وفي الرَّدّ: التَّرْداد، وفي الجَوَلان: التَّجْوال، والتَّقْتال والتَّسْيار. وليس شيء من هذا مصدر فَعَّلْتُ، ولكن لـمَّا أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فَعَلْتُ على فَعَّلْتُ. وأما التِّبْيان فليس عَلَى شيءٍ من الفِعل لحقتْه الزيادة، ولكنه بُني هذا البناءَ فلحقتْه الزيادة كما لحقت الرِّئْمان وهو من الثلاثة، وليس من باب التَّقْتال، ولو كان أصلُها من ذلك فَتحُوا التاء، فإنَّما هي من بَيّنتُ، كالغارة من أغَرْتُ، والنَّبات من أنْبتَ»[2].

والمحقِّقُ نفسُهُ قد حقَّقَ كتابَ (التسهيل)، لابنِ مالكٍ، وقد ضَبَطَهُ هناكَ بالفتحِ: «وقد يغني في التكثير عن "التَّفعيل" "التَّفعال"...»[3].

١٣١- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «قالوا: ياوَمَه يُيَاومُه مُيَاوَمة ويَوَاماً»[4].

وَرَدَ في النصِّ (يَوَامًا) بفتحِ الياءِ، والصوابُ: (يِوَامًا) بكسرِها. قالَ ابنُ سيده: «وياوَمْتُ الرَّجُلَ مُياوَمَةً، ويِوامًا، أي: عامَلْتُه، أو اسْتَأْجَرْتُه لليَوْمِ»[5].

وقالَ ناظرُ الجيشِ: «فإن كانت "فاءُ" فَاعَل "ياء" تَعَيَّن أن يكون مصدرُهُ: مُفَاعَلَةً نحو: يَاوَمَهُ مُيَاوَمَةً، ويَاسَرَهُ مُيَاسَرَةً، وندر قولهم: يِوَام مصدر يَاوَم، حكاه ابنُ سيده، وسبب ندوره استثقال الكسرة في الياء»[6].

---

(١)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ: (اللِّعب)، بكسرِ اللامِ.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٨٤.

(٣)- تسهيل الفوائد: ٢٠٧.

(٤)- المساعد: ٤/٢٤.

(٥)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١٢/٢٤١.

(٦)- تمهيد القواعد: ٨/٣٧٩٦-٣٧٩٧.

١٣٢- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «يقال: الدجاجة تُقَوْقي، أي تصيح، والمصدر: قَوْقاة وقيْقاء، على فعللة وفَعْلال؛ وياء قَيْقاء بدل من الواو، لأنه مما كرر فيه الفاء والعين»(١).

وَرَدَتْ كلمةُ (قيقاء) في النصِّ مرَّتينِ، مرَّةً بإهمالِ ضبطِ القافِ الأُولى، ومرَّةً بفتحِها. والمرادُ من كلامِ ابنِ عقيلٍ بيانُ مصدَريِ الفعلِ (تُقَوْقِي)، وهو على وزنِ (تُفَعْلِل)، أي: أنَّ ماضيَهُ على وزنِ (فَعْلَلَ)، ونظيرُهُ في ذلكَ: (زَلْزَلَ يُزَلْزِلُ زَلْزَلَةً وَزِلْزَالًا).

ومِن هنا يكونُ الصوابُ أن تُضبَطَ القافُ الأُولى بالكسرِ: (قِيقَاء)، على وزنِ (فِعْلَال)، مثل: (قِلْقَال، ودِحْرَاج).

قالَ الجوهريُّ: «والدجاجة تُقَوْقِي، أي تصيح قَوْقَاةً وقِيقاءً على فَعْلَلَ فَعْلَلَةً وفِعْلالًا، والياء مبدلة من واوٍ لأنّها بمنزلة ضَعْضَعْتُ، كرّر فيها الفاء والعين»(٢).

وقالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: «وكذا كل مصدر معتل اللام لفعلل على غير فَعْلَلَة نحو: قوقي قِيقَاء»(٣).

* **في اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ:**

١٣٣- جاءَ في تحقيقِ د. عبد الرحمن السيِّد، ود. محمَّد بدويّ المختون لكتابِ (شرح التسهيل): «وربما استغني عن فاعل بـمُفعِل وعن مُفعَل بمفعول فيما له ثلاثي، وفيما لا ثلاثي له وعن مفعِل بفاعل ونحوه أو بمفعَل، وعن فاعل بـمُفعِل

---

(١)- المساعد: ٢٨/٤.

(٢)- الصحاح: ٢٤٧٠/٦.

(٣)- شرح شافية ابن الحاجب: ٣٢٩/٢.

أو مِفعَل»[1].

وجاءَ في تحقيق محمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحيّ السيِّد لكتابِ (شرح التسهيل): «وربما استغني عن فاعل بمُفعِل وعن مُفعَل بمفعول فيما له ثلاثي وفيما لا ثلاثي له، وعن مفعل بفاعل ونحوه أو بمفعَل، وعن فاعل بمُفعِل أو مُفعِل»[2].

اختَلَفَ التحقيقانِ في ضبطِ بعضِ الأوزانِ، ففي الأوَّلِ: «وعن مفعِل بفاعل»، وفي الثاني «وعن مفعل بفاعل»، فضَبَطَ الأوَّلُ بناءَ (مفعِل) بكسرِ العينِ، والمرادُ (مُفْعِل) بضمِّ الميمِ، وسكونِ الفاءِ، وكسرِ العينِ، وأَهْمَلَ الثاني ضبطَ الوزنِ.

وفي الأوَّلِ: «وعن فاعل بـمُفعِل أو مِفعَل»، وفي الثاني: «وعن فاعل بمُفعِل أو مُفعِل»، فذَكَرَ الأوَّلُ وزنَينِ، هما: (مُفْعِل)، و(مِفْعَل)، وهو الصوابُ، وكرَّرَ الثاني وزنَ (مُفْعِل)، وهو خطأٌ بَيِّنٌ.

وجاءَ في شرحِهِ العبارةَ الأخيرةَ: «وعن فاعل بـمُفعِل أو مِفعَل»، مِن تحقيق د. عبد الرحمن السيِّد، ود. محمَّد بدويّ المختون: «وحكى ابن سيدة أنه يقال عمّ الرجل بمعروفه ولمّ متاع القوم فهو مُعِم ومعَمّ، ومُلِمّ وملَمّ ولا نظير لهما، وإليهما أشرت بقولي "عن فاعل بمُفعِل أو مِفعَل"»[3].

وقد أَهْمَلَ الضبطَ الواجبَ في «مُعِم ومعَمّ، ومُلِمّ وملَمّ»، والصوابُ: «مُعِمٌّ ومِعَمٌّ، ومُلِمٌّ ومِلَمٌّ»، على وزنَي: (مُفْعِل)، و(مِفْعَل).

---

(١)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٧٠/٣.

(٢)- شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٣٩٨/٢.

(٣)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٧٢/٣.

وجاءَ في شرحِ العبارةِ نفسِها، من تحقيقِ محمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحيّ السيِّد: «وحكى ابن سيدة أنه يقال عم الرجل بمعروفه ولم متاع القوم فهو مُعِم ومُعَمّ، ومُلِمّ وملَمّ ولا نظير لهما، وإليهما أشرت بقولي "عن فاعل بمفعل أو مفعل"»[(١)].

وقد جَمَعَتْ هذهِ العبارةُ بينَ إهمالِ الضبطِ، والخطإِ فيهِ، والصوابُ، كما ذكرتُ آنفًا: «مُعِمٌّ ومِعَمٌّ، ومُلِمٌّ ومِلَمٌّ».

قالَ ابنُ سيده: «ورجل مِعَمّ: يَعُمّ القوم بخيره. وقال كُراع: رجل مُعِمّ: يَعُمّ الناس بمعروفه، أي يجمعهم. وكذلك: مُلِمّ: يَلُمُّهُم، أي يجمعهم، قال: لا يكاد يُوجد فَعَلَ فهو مُفْعِل غيرهما»[(٢)]، وقالَ أيضًا: «ورَجُلٌ مِلَمٌّ: يَلُمُّ القومَ، أي: يَجْمَعُهم. وقيلَ: هو الَّذِي يَلُمُّ أهلَ بَيْتِه وعَشِيرَتَه»[(٣)].

وقالَ ابنُ مالكٍ: «وربَّما استُغْني عن "فاعِل" بـ"مفْعِلٍ" وعن مُفْعَل بـ"مفعول" فيما له ثلاثيٌّ وفيما لا ثلاثيّ له؛ وعن مُفْعِل بـ"فاعِلٍ" ونحوِهِ أَو بـ"مُفعَل" وعن فاعل بمُفعِلٍ أَو مِفعَلٍ»[(٤)].

*** في صيغةِ (فَعُولٍ):**

١٣٤- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وقيل يَنْقَاسُ في فَعَالٍ وَفِعَال: فُعُل، فتقول: صَنَاع وَصُنُع، وَدِلَاثٌ وَدُلُث، لأنهما

---

(١)- شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٢/٤٠٠.

(٢)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١/٥٤.

(٣)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١٢/٤١.

(٤)- تسهيل الفوائد: ١٣٦، وانظر في: تمهيد القواعد: ٦/٢٧١٥-٢٧١٧، والمساعد: ٢/١٩٠.

بمنزلة فُعُول في كونهما لا يجمعان بالواو والنون»[١].

الصوابُ: (فَعُول) بفتحِ الفاءِ[٢]، لا (فُعُول) بضمِّها؛ لأنَّ المرادَ أنَّ صيغتَيَ (فَعَالٍ)، و(فِعَالٍ) تُجمعانِ على (فُعُلٍ)، كما تُجمَعُ صيغةُ (فَعُولٍ) على (فُعُلٍ)، نحو: (صَنَاع وَصُنُع)، و(دِلَاثٌ ودُلُث)، و(صَبُور وصُبُر). والجامعُ بينَ هذِهِ الصيغِ الثلاثِ أنَّها لا تُجمَعُ بالواوِ والنونِ، فلا يُقالُ: (صَبُورونَ)، مَثلًا.

*** في صيغةِ (فِعَالٍ):**

١٣٥- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَفِعَال: هِجَان، وَدِلَاص للواحد، والجمع والتقدير في الحركات مختلف. وكثير من أهل اللغة يَجْعَلُون "هِجَانًا وَدِلَاصًا" من باب "جُنُب"، قال أبو عبيد: هِجَانٌ لفظ مفرد يقع للواحد والجمع، وَلَمْ يذكر سيبويه هذا، ولا يطلق هَجَانٌ، وَدِلَاص على المثنى لا يقال: ناقتان هَجَان، ولا دِرْعَان دِلَاص. وحكى الجرمي: أَنَّهُ يُقَالُ ذلك، وقد جَمَعَ هِجَان وَدِلَاص على فُعُل قالوا: نياقٌ هُجُن، وَدُرُوع دُلُص»[٣].

وَرَدَتْ كلمةُ (هَجان) بفتحِ الهاءِ مرَّتَينِ، والصوابُ بكسرِها، كما في سائرِ المواضِعِ، في النصِّ نفسِهِ. قالَ ابنُ جِنّي: «فأمّا ناقة هجان، ونُوق هجان، ودِرْع دِلاَص، وأدرع دلاص فليس من هذا الباب؛ فإن فِعالا منه في الجمع تكسير فِعَال في الواحد»[٤].

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤٢٥/١.

(٢)- أَهمَلَ د. مصطفى النمَّاس الضبطَ في بناءِ (فعول)؛ رُبَّما لأنَّهُ ظَنَّ أنَّ المرادَ واضحٌ، انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١٩٩/١.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤٣٢/١.

(٤)- الخصائص: ٤٤٥.

وقالَ الجوهريُّ: «ويستوي فيه المذكَّر والمؤنث والجمع. يقال بعيرٌ هجَانٌ، وناقةٌ هِجَانٌ وإبلٌ هِجَانٌ»[١].

وجاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وفعال هجان وولامى للواحد والجمع والتقدير في الحركات مختلف وكثير من أهل اللغة يجعلون هجانا ودلاصا من باب جنب قال أبو عبيدة هجان لفظ مفرد يقع للواحد والجمع ولم يذكر سيبويه هذا ولا يطلق هجان ودلاص على المثنى لا يقال ناقتان هجان ولا درعان دلاص. وحكى الجرمي أنه يقال ذلك، وقد جمع هجان ودلاص على فُعُل قالوا: نياق هُجُن ودروع ولص»[٢].

وقد اشتَمَلَ النصُّ على تحريفٍ في: (وولامى)، والصوابُ: (ودِلاص)، وفي: (ولص)، والصوابُ: (دُلُص)؛ معَ إهمالٍ واضحٍ لِلضبطِ.

* **في صيغةِ (فَيْعِلٍ):**

١٣٦- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «والأصل: مَيِّت فخفف، كهَيْن في هَيِّن؛ وقالوا: ناقة رَيِّض، والأصلُ رَيُوضٌ»[٣].

الصوابُ: (رَيْوِض) بسكونِ الياءِ، وكسرِ الواوِ، لا (رَيُوض) بضمِّ الياءِ. قالَ الجوهريُّ: «وكذلك غلامٌ رَيِّضٌ، وأصله رَيْوِضٌ فقلبت الواو ياءً وأُدغمتْ»[٤].

---

(١)- الصحاح: ٦/٢٢١٦.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٢٠٢.

(٣)- المساعد: ٣/٣٠٥.

(٤)- الصحاح: ٣/١٠٨١، وانظر في: جمهرة اللغة: ٢/٧٥٣.

* **في صيغةِ (فُعْلٍ):**

١٣٧- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وفي البديع: اعْلَوَّطَ للتَّقَحُّم على الشيءِ والدخول فيه، نحو: اعْلَوَّطَ المُهْرَ: رَكِبَه عَرِيًّا وأصله من عَلَط والواوان زائدتان»(١).

الصوابُ: (عُرْيًا) بضمِّ العينِ، وسكونِ الراءِ، وتخفيفِ الياءِ، لا (عَرِيًّا) بفتحِ العينِ، وكسرِ الراءِ، وتشديدِ الياءِ. جاءَ في العينِ: «وفرسٌ عُرْيٌ: ليس على ظهره شيءٌ، وأفراس أَعْراء، ولا يقال: رجلٌ عُرْيٌ، وأعْرَوْرَيْتُ(٢) الفَرَسَ: ركبته عُرْياً»(٣).

وقالَ سيبويهِ: «واعْلَوَّطتهُ إذا ركبتَه بغير سرج. واعْروريتُ الفَلوَّ، إذا ركبتَه عُرْياً؛ وكذلك البعير»(٤).

وقد وَرَدَ الخطأُ نفسُهُ، في تحقيقِ د. رياض الخوَّام لكتابِ (الكُنَّاش): «وهو بناءُ مبالغةٍ وتوكيدٍ نحو: اخشَوْشَنَ واعشَوشَبَت الأرضُ واحلَوْلَى الشيءُ مبالغاتٌ في خَشُنَ وأَعشبَت وحلا واعَرْوَى: إذا ركِبَ الفرسَ أو الحمار عَرِيًّا»(٥).

وجاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. جودة مبروك، للكتابِ نفسِهِ: «وهو بناء مبالغة وتوكيد؛ نحو: "اخشوشن"، و"اعشوشبت الأرض"، و"احْلوْلى الشيء"، مبالغات في "خَشُنَ، وأعْشَبت، وحلا". واعْرَوْرَى، إذا ركب الفرسَ، أو الحمارَ

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٨٠.

(٢)- كذا في المطبوعِ، بهمزَةِ قطعٍ فوقيَّةٍ، وهو تطبيعٌ، والصوابُ بهمزَةِ وصلٍ.

(٣)- العين: ٢/٢٣٣.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٧٦.

(٥)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٢/٧١.

عُرْيًا"»[1].

أمَّا كتابُ (البديع) الذي نَقَلَ مِنهُ أبو حيَّانَ، في نَصِّ (الارتشاف)، فهو كتابُ (البديع في علم العربيَّة)، لمجدِ الدينِ ابنِ الأثيرِ الجزريِّ، وقد جاءَ فيهِ هذا النصُّ: «وأما افْعَوَّلَ فهو من التَّقَحُّمِ على الشَّيْءِ والدخولِ فيه، نحو: اعلوَّطَ الْمُهْرَ، إذا ركِبَهُ عُرْيا وأَصْلُهُ مِنْ عَلَطَ، والواوان زائدتان»[2].

وقد وَهِمَ مُحقِّقُ كتابِ (الارتشاف) د. مصطفى النمَّاس، وتابَعَهُ المحقِّقُ الثاني د. رجب عثمان، فذَكَرَا أنَّ المقصودَ هو كتابُ (البديع)، لِمُحَمَّدِ بنِ مسعودٍ الغزنيِّ[3].

*** في التصغيرِ:**

١٣٨- جاءَ في تحقيقِ حسن أحمد العثمان لكتابِ (الشافية): «والاسم على حرفين يردُّ محذوفه، تقول في عِدَةٍ، وكُلٍ اسماً: وُعَيْدَةٌ، وأُكَيْلٌ»[4]. وفي الهامشِ (١): «ص: وكُلْ».

وَرَدَ في النصِّ كلمةُ (كُلٍ) بكسرِ اللامِ، معَ التنوينِ، والمقصودُ فِعلُ الأمرِ: (كُلْ)؛ فعِندَ إرادةِ تصغيرِهِ، لا بُدَّ مِن رَدِّ المحذوفِ مِنهُ، وهو الهمزةُ التي كانَتْ في الفِعلِ الماضي: (أَكَلَ)، فيُقالُ في تصغيرِهِ: (أُكَيْل).

قالَ سيبويهِ: «ومما ذهبت فاؤه وكان على حرفين كُلْ وخُذْ؛ فإذا سمَّيت رجلاً بكُلْ وخُذْ قلت: أُكَيْلٌ وأُخَيْذٌ؛ لأنَّهما من أَكَلْتُ وأَخَذْتُ فالألف فاءُ

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٨/٢.

(٢)- البديع: ٤٠٩/٢.

(٣)- انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٨٧/١، الهامش (٣)، وارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٨٠/١، الهامش (٤).

(٤)- الشافية: ٣٣.

فَعَلْتُ»[1].

وجاءَ في تحقيقِ د. فخر صالح قدارة لكتابِ (المفصَّل): «وهو على ثلاثة أضرب: ما حُذف فاؤه أو عينه أو لامه، تقول في عِدةٍ وشِيَةٍ، وكلْ وخذْ اسمين: وُعَيْدةٌ ووُشَيَّةٌ وأُكُيْلٌ وأُخَيْذٌ»[2].

فأَجادَ المحقّقُ في ضبطِ فعلِ الأمرِ: (كُلْ) بالسكونِ؛ لكنَّ النصَّ لم يَخلُ مِنَ التطبيعاتِ؛ ففيهِ: (عِدِةٍ) بكسرِ الدالِ، والصوابُ: (عِدَةٍ) بفتحِها، وفيهِ: (أُكُيْلٌ) بضمِّ الكافِ، والصواب: (أُكَيْلٌ) بفتحِها.

*** في الاسمِ المجرَّدِ:**

١٣٩- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «المجرد على فَعْفَل رَبْرَب، وَفِعْفِل: سِمْسِم، وَفُعْفُل بُلْبُل، والمشهور عند البصريين أن وزن هذه فَعْلَل وفِعْلَل وَفُعْلَل»[3].

مُرادُ أبي حيَّانَ هنا أنَّ في وزنِ هذِهِ الكلماتِ الثلاثِ: (رَبْرَب)، و(سِمْسِم)، و(بُلْبُل) مَذهبَينِ: الأوَّل يَعُدُّ الحرفَ الثالثَ مِنها تَكرارًا للحرفِ الأوَّلِ، أي: للفاءِ؛ ولذلكَ تكونُ أوزانُها مُشتَمِلةً على هذهِ الفاءِ، ثالِثةً: (فَعْفَل، فِعْفِل، فُعْفُل)، والثاني يَعُدُّ أَحرُفَ هذِهِ الكلماتِ كلَّها أُصولًا؛ ولذلكَ تكونُ أوزانُها كأوزانِ الكلماتِ الرباعيَّةِ: (فَعْلَل، فِعْلِل، فُعْلُل).

وقد أَخطأَ المحقِّقُ في ضبطِ وزنَي كلمتَي: (سِمْسِم)، و(بُلْبُل)، فضَبَطَ

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/ ٤٥٠، وانظر في: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٢١٧.

(٢)- المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ١٩٥.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/ ٤٤.

وزنَ كلمةِ (سِمْسِم) بفتحِ اللامِ الأُولى: (فِعلَل)، والصوابُ: (فِعلِل) بكسرِها، وضَبَطَ وزنَ كلمةِ (بُلْبُل) بفتحِ اللامِ الأُولى: (فُعلَل)، والصوابُ: (فُعلُل) بضمِّها.

قالَ المراديُّ: «إذا تكرر حرفان ولا أصل للكلمة غيرهما، فإن لم يفهم المعنى بسقوط الثالث عمتهما الأصالة نحو سمسم فوزنه فِعْلِل؛ لأن أصالة اثنين متيقنة ولا بد من ثالث مكمل لأصوله، وليس أحد الباقين أولى من الآخر، فحكم بأصالتهما، وظاهر كلام المصنف أن هذا القسم لا خلاف فيه، وفي كلام بعضهم ما يوهمه، وقد حكي عن الخليل وعن بعض الكوفيين أن وزنه فعفل تكررت فاؤه، وهو بعيد»[(١)].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس، لِلنَّصِّ نفسِهِ[(٢)].

١٤٠- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَكَهِجَنَّف، جاز أَنْ يكونَ من باب المضعف كباء عَدَبَّس، وجاز أَنْ تكونَ زائدة كهي في: زَوَنَّك، فيحمل على الزيادة لكثرة النظير في نحو: سَفَنَّج، وَعَجَنَّس، مما النون فيه مُشَدَّدَة زائدة، وَقِلَّة "فَعْلَل" المضعَّف، وهذا إن لَمْ يَمْنَع اشتقاقٌ دالٌ على الزيادة، كَزَوَنَّك قالوا: زاك يَزُوك، أَوْ على التضعيف كَعُتُلّ. قالوا: عَتَلّ»[(٣)].

وَرَدَ في النصِّ (كَهِجَنَّف) بكسرِ الهاءِ، والصوابُ: (كَهَجَنَّف) بفتحِها[(٤)]؛ بدلالةِ ما ذَكَرَهُ مِن نظائرِها: (سَفَنَّج)، و(عَجَنَّس)، فالحرفُ الأَوَّلُ

---

(١)- توضيح المقاصد والمسالك: ١٥٣١/٣.

(٢)- انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٢٤/١.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢٢٨/١-٢٢٩.

(٤)- انظر في: المحكم، الطبعة الجديدة: ٣٤١/٤.

منهما مفتوحٌ، لا مكسورٌ.

وفي موضِعٍ سابقٍ، مِن التحقيقِ نفسِهِ، جاءَ بضبطٍ صحيحٍ: «والذي أذهب إليه أَنَّ النونين زائدتان ووزنه فَعَنَّل، وكذا نظيره كَهَجَنَّف»[1].

ووَرَدَ في النصّ: «وَقِلَّة "فَعْلَل" المضعَّف»، والصوابُ: (فَعَلَّل) بتضعيفِ اللامِ الأُولى؛ بدلالةِ قولِهِ: «المضعَّف»؛ ولأنَّ مُرادَ أبي حيَّانَ أنَّ النونَ المشدَّدةَ في كلمةِ (هَجَنَّف) جائزٌ أن تكونَ مِن بابِ المضعَّفِ، كباءِ (عَدَبَّس)، وجائزٌ أن تكونَ زائدةً؛ لِقلَّةِ وزنِ (فَعَلَّل) المضعَّفِ، أي: أنَّنا لو لم نَقُلْ بزيادةِ النونِ المشدَّدةِ فيها، لكانَتْ على وزنِ: (فَعَلَّل)، وهو قليلٌ، بخلافِ القولِ بزيادةِ النونِ المشدَّدةِ، فلَهُ نظائِرُ كثيرةٌ.

قالَ ناظرُ الجيشِ: «واحترزنا بقولنا: غير مدغمة من نحو: عَجَنَّس، وسَفَنَّج، وهَجَنَّف، فإنه يصدق على النون الأولى أنها ثالثة ساكنة وبعدها حرفان، ومع ذلك لا يحكم عليها بالزيادة؛ لأَنه لم يكثر زيادتها في ما عرف له اشتقاق أو تصريف إلا إذا كانت مدغمة فنحو: عَجَنَّس تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف؛ لأنه الأكثر وكان وزنه فَعَلَّلًا لا فَعَنْلَلًا، واختار الشيخ[2]: أن الكلمة ثلاثية، وأن كلا النونين مزيد قال: لأنهما وجدتا مزيدتين في ما عرف اشتقاقه نحو: ضَفَنَّط، وزَوَنَّك؛ لأنهما من الضَّفَاط والزَّوْك، فيحمل ما لا يعرف اشتقاقه على ما عرف اشتقاقه»[3].

وفي النصّ خطأٌ آخَرُ، في عبارَةِ: «قالوا: عَتَلّ»، فجاءَ بتضعيفِ اللامِ،

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢٠٧/١.

(٢)- هو أبو حيَّانَ الأندلسيُّ.

(٣)- تمهيد القواعد: ٤٩٣٥/١٠-٤٩٣٦.

والصوابُ: (عَتَلَ) بلا تضعيفٍ. ومُرادُ أبي حيَّانَ أنَّ الاشتقاقَ يدلُّ على الزيادةِ في كلمةِ (زَوَنَّك)، فالنونُ زائدةٌ في كلمةِ (زَوَنَّك)؛ لأنَّ أصلَها الاشتقاقيَّ هو الفعلُ الثلاثيُّ المجرَّدُ (زَاكَ يَزُوكُ).

ويدلُّ الاشتقاقُ أيضًا على التضعيفِ، في كلمةِ (عُتُلّ)؛ لأنَّ أصلَها الاشتقاقيَّ هو الفعلُ الثلاثيُّ المجرَّدُ (عَتَلَ). فكيفَ يكونُ التضعيفُ في (عُتُلّ)، معَ ادِّعاء وجودِهِ في الأصلِ الاشتقاقيِّ؟!

وجاءَ في تحقيقِ كتاب (تمهيد القواعد): «وأما قول المصنف[1]: إن لم يمنع اشتقاق أو ما يجري مجراه، فمعناه أن الاشتقاق وما يجري مجراه يمنعان الترجيح بما ذكره ويجب الرجوع إلى ما يوجبانه، ومثَّل الشيخ[2] للاشتقاق المانع بزَوَنَّك، قال: فالاشتقاق دلَّ على الزيادة فإنهم، قالوا: زَاكَ يَزُوك، وللتضعيف بعتلٍّ، قال: فإنَّهم قالوا: عُتُلٌّ»[3].

والغريبُ أنَّ المحقِّقينَ أَهملوا ضبطَ العينِ والتاءِ مِن عبارَةِ (بعتلٍّ)، وضَبَطوا الثانيةَ (عُتُلٌّ) بضمِّ العينِ والتاءِ، وتضعيفِ اللامِ؟! فما الضبطُ الذي يُمكِنُ أن يَرتَضُوهُ للكلمةِ الأُولى (عتلّ) إنْ أَرادوا ضَبْطَها؟ هل في العربيَّةِ كلمةٌ أُخرى مُغايِرَةٌ لكلمةِ (عُتُلّ) - بضمِّ العينِ والتاءِ وتضعيفِ اللامِ - تُشارِكُها في الاشتقاقِ مِن مادَّة (عتل)، وفي تضعيفِ اللامِ؟

والصوابُ أنَّ (العُتُلَّ) مُشتَقٌّ مِن (العَتْلِ)، وفِعلُهُ الماضي هو (عَتَلَ)، قالَ الجوهريُّ: «وعَتَلْتُ الرجل أَعْتِلُهُ وأَعْتُلُهُ، إذا جَذَبتَه جذبًا عنيفًا... والعُتُلُّ:

---

(١)- هو ابنُ مالكٍ.

(٢)- هو أبو حيَّانَ الأندلسيُّ.

(٣)- تمهيد القواعد: ٤٩٧٣/١٠.

الغليظ الجافي. وقال تعالى: ﴿**عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ**﴾[1]. والعُتُلُّ أيضا: الرمحُ الغليظُ»[2].

وذَكَرَ ابنُ جِنّي أنَّ تضعيفَ اللامِ في (عُتُلّ) جاءَ للدلالةِ على المبالغةِ، فقالَ: «لأن اللام بالعين أشبه من الزائد بها. ولهذا أيضاً ضاعفوها كما ضاعفوا العين للمبالغة؛ نحو عُتُلّ، وصُمُلّ، وقُمُدٍّ، وحُزُقّ»[3].

وقالَ الراغبُ الأصفهانيُّ: «العَتْلُ الأَخْذُ بمَجَامِع الشيءِ وجَرُّهُ بِقَهْرٍ كَعَتْلِ الْبَعِير، قال ﴿**فَاعْتِلُوهُ إِلَى سَوَاءِ الْجَحِيمِ**﴾[4] وَالعُتُلّ الأَكُولُ المَنُوعُ الذي يَعْتِلُ الشيءَ عَتْلاً، قال: ﴿**عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ**﴾[5]...»[6].

وفي نصِّ (الارتشاف) أيضًا تطبيعٌ، في ضبطِ كلمةِ (دالٌ) بلا تضعيفٍ، والصوابُ: (دالٌّ) بتضعيفِ اللامِ، وهو اسمُ فاعلٍ، مِن الفِعلِ الثلاثيّ (دَلَّ).

أمَّا تحقيقُ د. مصطفى النمَّاس، فجاءَ فيهِ: «وكهجنف جاز أن يكون من باب المضعف كباء عدبس وجاز أن تكون زائدة كهي في زَوَنَّك فيحمل على الزيادة لكثرة النظير في سَفَنَّج وعَجَنَّس مما النون فيه مشددة زائدة وقلة فعلل المضعف وهذا إن لم يمنع اشتقاق دال على الزيادة كزَوَنَّك قالوا: زاك يزوك، أو على التضعيف كعُتُلّ قالوا: عتل»[7].

---

(١)- القلم: ١٣.

(٢)- الصحاح: ٥/١٧٥٨.

(٣)- الخصائص: ٤١٠.

(٤)- الدخان: ٤٧.

(٥)- القلم: ١٣.

(٦)- المفردات: ٣٢١.

(٧)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/١١١-١١٢.

فجاءَ الفِعلُ (عتل) في هذا النصِّ، بلا ضَبْطٍ؛ رُبَّما لأنَّ المحَقِّقَ ظَنَّ أنَّ ضَبْطَهُ واضِحٌ، غيرُ واجبٍ، وهو - معَ هذا الإهمالِ - أَسلَمُ مِن الضبطِ بتشديدِ اللامِ، بلا ريبٍ.

*** في الإلحاقِ:**

١٤١- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «قال المازني: الإِلحاقُ المطرد من مَوْضِع اللام نحو: قَعْدَد، وَرَمْدَد»[١].

في (قعدد)، و(رمدد) لُغَتانِ: (قُعْدُد) بضمِّ القافِ والدالِ، و(قُعْدَد) بضمِّ القافِ، وفتحِ الدالِ، و(رِمْدِد) بكسرِ الراءِ والدالِ، و(ورِمْدَد) بكسرِ الراءِ، وفتحِ الدالِ. أمَّا ضبطُ المحقِّقِ لهاتينِ الكلمتَينِ، فليسَ مِن العربيَّةِ في شيءٍ.

قالَ سيبويهِ: «ويكون على (فُعلُل) في الاسم والصفة. فالاسم: سُرْدُد، ودُعْبُبٌ وشُرْبُبٌ. والصفة: قُعدُدٌ، ودُخلُلٌ. ويكون على (فُعلَلٍ) فيهما. فالاسم[٢] نحو: عُندَدٍ[٣]، وسُرْدَد[٤]، وعُنْببٍ. والصفة: قُعدَدٌ، ودُخْلَلٌ. ويكون على (فِعْلِلٍ) وهو قليل، قالوا: رَمادٌ[٥] رِمْدِدٌ، وهو صفة»[٦].

وقالَ أيضًا: «وقالوا: قُعْدُدٌ وسُرْدُدٌ، أرادوا أن يُلْحِقوا هذا البناءَ بالتضعيف بـجُعْشُمٍ. ومنزلة جُبُنٍّ منها منزلةُ فَعَلٍّ من فَعْلَلٍ[٧]. وقالوا: رِمْدِدٌ،

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٢٣٤.

(٢)- في طبعةِ مكتبةِ الخانجيّ: (الاسم)، بلا فاءٍ.

(٣)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ: (عُندَدٌ) بالرفعِ، والصوابُ بالجرِّ.

(٤)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ: (سُردَدٌ) بالرفعِ، والصوابُ بالجرِّ.

(٥)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ: (رِمادٌ) بكسرِ الراءِ، وهو تطبيعٌ.

(٦)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٧٧.

(٧)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ: (فَعْلَلٍّ) بتشديدِ اللامِ الثانيةِ.

ألحقوه بالتضعيف بزِهْلِقٍ. وطِمِرٌّ منه بمنزلة فَعَلٍّ من فَعْلَلٍ. وقالوا قُعْدَدٌ فألحقوه بجُنْدَبٍ وعُنْصَلٍ بالتضعيف، كما ألحقوا ما ذكرت لك ببنات الأربعة»(١).

وقالَ ابنُ جِنّي: «وقال أبو عثمان في الإلحاق المطرّدِ(٢): إن موضعه من جهة اللام؛ نحو قُعْدُدٍ، ورِمْدِدٍ، وشَمْلَلَ، وصَعْرَرَ»(٣).

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: «وعلى فِعْلِل: ولم يجئ إلّا صفةً، وهو قليل، قالوا: رَمادٌ رِمدِدٌ. وعلى فُعْلَل: ويكون فيهما. فالاسم: عُنۡدَد. والصفة [نحو]: قُعدَد ودُخلَل. فأمَّا قولهم: رَمادٌ رِمدَدٌ، فينبغي أن يكون ممّا فُتح تخفيفًا؛ لأنهم قالوا: رِمدِدٌ، فيكون كبُرْقَع؛ لأنّ الأصل بُرقُعٌ بضمّ القاف، لكنه فُتح تخفيفًا. وقد تقدّم ذلك. وإنَّما لم يَثبت بهذا "فِعلَلٌ"، لأنه لا يُحفظ إلّا فيما سُمع فيه "فِعلِل" بالكسر. ولو كان بناءَ أصلٍ لجاء حيث لم يجئ معه "فِعلِل". وهو مع ذلك قليل»(٤).

وجاءَ في التحقيقِ نفسِهِ لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَفِعْلِل صفة فقط رَمادٌ رِمْدِد، وَفُعْلَل اسمًا عُنْدَد، وصفة قُعْدَد»(٥).

فالأَصْوَبُ في ضبطِ هاتَينِ الكلمتَينِ: (قُعْدُد) بضمَّتَينِ، و(رِمْدِد) بكسرتَينِ.

١٤٢- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتاب (المساعد): «(ونون رَعْشَن وبَلَغْن في الرَّعَش والبُلوغ)- فيقال: رجل رَعْشَنٌ، أي مُرْتَعش؛ وجمل

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٤٢٥.

(٢)- كذا في المطبوعِ: (المطرِّدِ) بتشديدِ الراءِ، والصوابُ: (المطَّرِد) بتشديدِ الطاءِ وفتحِها.

(٣)- الخصائص: ٢٨٣.

(٤)- الممتع الكبير: ٦٧.

(٥)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٦٥.

رعشن، لاهتزازه في السير؛ والنون زائدة للإلحاق بجعفر، لقولهم: رَعِش بالكسر، رَعشاً: ارتعد؛ والنون في بِلَغْن زائدة للإلحاق بقِمَطْر»[١].

وَرَدَ في النصِّ (بَلَغْن) بفتحِ الباءِ، والصوابُ: (بِلَغْن) بكسرِها؛ بدلالةِ ضبطِها بالكسرِ في آخِرِ النصِّ: «والنون في بِلَغْن زائدة للإلحاق بقِمَطْر»؛ ولأنَّ كلمةَ (قِمَطْر) بكسرِ الحرفِ الأوَّلِ.

قالَ سيبويهِ: «ويكون على (فِعَلْن) في الاسم والصفة وهو قليل. فالاسمُ نحو: العِرَضْنة، ورَجُلٌ ذو خِلَفْنةٍ، والبِلَغْنُ. وأمّا الصفة فقولهم: هذا رَجُلٌ خِلَفْنَةٌ»[٢].

وجاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركاتِ لكتابِ (التسهيل): «ونون "رَعْشَن" و"بلَغْن"، في الرعش والبلوغ»[٣]. فأَهمَلَ ضبطَ الباءِ مِن (بلَغْن).

وذَكَرَ نَشوانُ الحِميريُّ كلمةَ (بِلْغِن) في بناءِ (فِعْلِن) بكسرِ الفاءِ واللامِ؛ فانفَرَدَ بضبطٍ، لم أَجِدْهُ عِندَ غيرِهِ، مِن أهلِ اللغةِ: «رجلٌ بِلْغِن بالغين معجمة: يبلِّغ الناسَ بعضَهم خبرَ بعض. والنون فيه زائدة»[٤].

وقد انفَرَدَ في الصفحةِ نفسِها، بضبطِ كلمةِ (بِلْسِن)، فذَكَرَها في بناءِ (فِعْلِل) بكسرِ الفاءِ واللامِ الأُولى، بمعنى (العَدَس)، والمعروفُ عِندَ أهلِ اللغةِ (بُلْسُن) بضمِّ الباءِ والسينِ، لا بكسرِهما.

وقد كَتَبَ المحقِّقونَ في الهامشِ (٢): «ضَبْطُ كلمة البِلْسِن بالكسر فالسكون فالكسر، هو الضبط الجاري على ألسنة أهل اليمن إلى اليوم، أما

---

(١)- المساعد: ٤/٥٤.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٧٠.

(٣)- تسهيل الفوائد: ٢٩٦.

(٤)- شمس العلوم: ١/٦٢٠.

المعاجم العربية فتضبطها بضم فسكون فضم، ولاشك أن ضبط نشوان حجَّةٌ عليهم، فأهل المعاجم يَنُصُّون على أن الكلمة يمانية، ونشوان أعرف بلغة أهل بلده...»

ومِن هنا يُمكِنُ القولُ: إنَّ ضبطَ كلمةِ (بلغن)، في معجمِ نشوانَ، إنْ لم يَكُنْ سهوًا منهُ، أو مِن النُّسَّاخِ، أو مِن بعضِهِم؛ فإنَّهُ ضبطٌ لهجيٌّ.

*** في الاسمِ المزيدِ:**

١٤٣- جاءَ في تحقيقِ د. فخر الدين قباوة لكتابِ (الممتع الكبير): «وعلى فُعُّلان: وهو قليل. [فالاسم] نحو: قُمُّحان. والصفة: قُمُّدان. ولا يُعرف في الصفة غيره»[(١)].

وجاءَ في تحقيقِ د. عبد الحميد السيّد طلب لكتابِ (المبدع): «وقُمُّحَانٌ [وقُمُّدانٌ] لا غيرُهُ في الصفةِ»[(٢)].

لم أَجِدْ كلمةَ (قُمُّدان) مضبوطةً بتشديدِ الميمِ المضمومةِ، إلَّا في تحقيقِ الممتعِ، وتحقيقِ المبدعِ. والمعروفُ في كتبِ اللغةِ: (قُمُدَّان) بضمِّ القافِ والميمِ، وتشديدِ الدالِ.

جاءَ في ضبطِ لويس شيخو اليسوعيِّ لكتابِ (مختصر تهذيب الألفاظ): «وَالْقُمُدَّانَةُ الطَّوِيلَةُ. وَرَجُلٌ قُمُدَّانٌ»[(٣)].

وجاءَ في تحقيقِ د. فخرِ الدينِ قباوة نفسِهِ، لكتابِ (الألفاظ): «ومنهنَّ

(١)- الممتع الكبير: ٩٨.

(٢)- المبدع: ٨٨.

(٣)- كتاب مختصر تهذيب الألفاظ، ضبط لويس شيخو اليسوعيّ: ٢١٢.

القُمُدّانةُ. وهيَ الطّويلةُ. ورجلٌ قُمُدّانٌ»[1].

وجاءَ في تحقيقِ د. رمزيّ منير بعلبكّيّ لمعجمِ (الجمهرة): «وقُمُدّ: طويل، وربما قالوا: رجل قُمُدّان وأَقْمَد»[2].

وجاءَ في تحقيقِ عبد السلام هارون للجزءِ التاسعِ من معجمِ (التهذيب): «والقُمُدّ: الغليظ من الرجال؛ ويقال: رجل قُمُدّانيّ أيضا»[3].

وجاءَ في تحقيقِ أحمد عبد الغفور عطّار لكتابِ (ليس في كلام العرب): «ليس في كلام العرب: اسْمُ على فُعُلّان إلّا غُمُدّانُ السَيْفِ، وجُرُبّانُهُ، وخُضُمّانُ: مَوْضِعٌ، ورَجُلٌ عُمُدّانٌ، وقُمُدّانٌ: طَوِيلٌ، وفُرُكّانُ: أَرْضٌ، وعُرُقّانُ: جَبَلٌ: ودُوَيْبَّةٌ أَيضاً»[4].

وجاءَ في تحقيقِ محمَّد حسن آل ياسين لمعجمِ (المحيط): «والقُمُدّانُ: الرَّجُلُ الطَّويلُ، وامْرَأةٌ قُمُدّانَةٌ وقُمُدّانِيَّةٌ»[5].

وجاءَ في تحقيقِ محمَّد أحمد جاد المولى بك، وعليّ محمَّد البجاويّ، ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم لكتابِ (المزهر): «وفُعُّلاَن قُمُّحَان، وفَوْعَلاَن حَوْفَزَان، وفُعُلاَّن قُمُدَّان»[6].

فإمَّا أن يكونَ الخطأُ مِن المؤلِّفِ، أو مِن النُّسَّاخِ، أو مِن بعضِهم. والغريبُ أنَّ المحقِّقَ الكبيرَ د. فخر الدين قباوة، لم يُنَبِّهْ على ذلكَ، ولم يُفَسِّرْ

---

(١)- كتاب الألفاظ، تحقيق د. فخر الدين قباوة: ٢١٢.

(٢)- جمهرة اللغة: ١١٦٤/٢.

(٣)- تهذيب اللغة: ٤٣/٩.

(٤)- ليس في كلام العرب: ٢٧٢.

(٥)- المحيط: ٣٥٨/٥، وانظر في: المحكم، الطبعة الجديدة: ٢٠٠/٦، وشمس العلوم: ٥٦٢٦/٨.

(٦)- المزهر: ٢٧/٢.

هـذهِ الكلمـةَ، في الهـامشِ، بخلافِ سـائرِ الكلمـاتِ، الـتي جـاءَتْ مُفَسَّـرةً، في الصفحةِ نفسِها، منها مثلًا: (قُمُّحَان، كَوَّفَان، عِرِفَّان).

١٤٤- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَفِعْنَال: فِرْنَاس، وَفَعَايِل، عَثَايِر... وَفُعَايِل، نُبَايِع، وَفِعْنَال: قِرْنَاس»[1].

وفي الهـامشِ (٣): «القِـرْنَاس: بالضـم وبالكسـر شـبه الأنـف يَتَقَـدَّمُ مـن الجبل...».

واضحٌ مِن النصِّ أنَّ بناءَ (فِعْنَال) بكسرِ الفاءِ مُكرَّرٌ، وفي الموضعِ الأوَّلِ مَثَّلَ لهُ بكلمةِ (فِرْنَاس) بفاءٍ مكسورَةٍ، وفي الموضعِ الثاني مَثَّلَ لهُ بكلمةِ (قِرْنَاس) بقافٍ مكسورَةٍ.

والصوابُ: (فِعْنَال) بالكسرِ، و(فُعْنَال) بالضمِّ، بدلالةِ هامشِ المحقِّقِ.

وبالرجوعِ إلى كُتُبِ اللغةِ نَجِدُ أنَّ كلمـةَ (فِـرْنَاس) مكسـورةُ الفـاءِ، وكلمـةَ (قِـُرْناس) بكسرِ القافِ وضمِّها؛ فثمَّةَ ثلاثةُ احتِمالاتٍ:

أ- أن يكـونَ أبـو حيَّـانَ قـد مَثَّـلَ للبنـاءِ مكسـورِ الفـاءِ بكلمـةِ (فِـرْنَاس) بفـاءٍ مكسورَةٍ، وللبناءِ مضمومِ الفاءِ بكلمةِ (قُرْنَاس) بقافٍ مضمومةٍ.

ب- أن يكونَ أبو حيَّانَ قد مَثَّلَ للبناءِ مكسورِ الفاءِ بكلمةِ (قِرْنَاس) بقافٍ مكسورَةٍ، وللبناءِ مضمومِ الفاءِ بكلمةِ (قُرْنَاس) بقافٍ مضمومةٍ. وقدِ استَعمَلَ هـذهِ الطريقـةَ في التمثيلِ بعضُ العلمـاءِ، منهم: سيبويهِ، وأبـو حيَّانَ نفسُـهُ، في أَكثَرَ مِن موضِعٍ.

ج- أن يكـونَ أبـو حيَّـانَ قـد مَثَّـلَ للبنـاءِ مكسـورِ الفـاءِ بكلمـةِ (فِـرْنَاس) بفـاءٍ مكسورَةٍ، وللبناءِ مضمومِ الفاءِ بكلمةِ (فُرْنَاس) بفاءٍ مضمومةٍ.

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٧٨/١-٧٩.

وهو احتمالٌ يخالِفُ المرويَّ في كُتُبِ اللغةِ، في ضبطِ كلمةِ (فرناس) الفائيَّةِ، بالكسرِ، دونَ الضمِّ؛ لكنَّهُ يُوافِقُ نَصًّا آخَرَ في كتابِ (الارتشاف) نفسِهِ، بالتحقيقِ نفسِهِ: «أو ثالثة متحركة فزيدت في فُرْناس، وبضم الفاء، وَقِرْناس، وَذُرْنُوح، وبفتح الذال»[١].

فواضحٌ مِن هذا النصِّ أنَّ صاحبَهُ يَرى جوازَ ضمِّ الفاءِ، معَ كسرِها، في كلمةِ (فرناس) الفائيَّةِ. وبعيدٌ كلَّ البُعدِ أن أدَّعيَ أنَّ أصلَ هذا النصِّ: «أو ثالثة متحركة فزيدت في قُرْناس، بضم القاف، وَفِرْناس...»؛ لأنَّهُ ادِّعاءٌ لا يَستَنِدُ إلى مُراجعةِ النُّسَخِ المخطوطةِ الصحيحةِ؛ لإثباتِهِ.

وجاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وفَعْنَال فرناس وفَعْايل، عَثَاير... وَفُعَايل نبَايع، وفُعْنال: فُرْناس»[٢].

وواضحٌ أنَّ الضبطَ في هذا النصِّ مُخالِفٌ لِلمَرويِّ في ضَبْطِ الفاءِ بالكسرِ، مِن كلمةِ (فرناس) الفائيَّةِ.

١٤٥– جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَزادَ بَعْضُهُم في الدلائل عاشرًا، وهو الدُّخُولُ في أَوْسَعِ البابين نحو: كَنَهْبُل على تقدير أصالةِ النون، فَوَزْنُهُ فَعَلُّل، وعلى تقدير زيادتها، فوزنه فَنَعْلَل، وكلا الوزنين مفقود، فيحمل على الزيادة؛ إذ باب المزيد أوسعُ من باب الأصلي»[٣].

إذا كانَ (كنهبُل) بضمِّ الباءِ، فأينَ الضمَّةُ في (فَنَعْلَل)؟ وإذا كانَ بفتحِ الباءِ، فلماذا الضمَّةُ في (فَعَلُّل)؟

---

(١)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٢٠٦.

(٢)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٣٨.

(٣)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٢٧-٢٨.

فإن قِيلَ: إنَّ في الكلمةِ لُغَتَينِ، بِفَتحِ الباءِ، وبِضَمِّها. قالَ الجوهريُّ: «الكَنَهْبَلُ والكَنَهْبُلُ، بفتح الباء وضمها: ضَرْبٌ من الشَجَرِ... والنون زائدة»[1].

قُلتُ: واضحٌ مِن النصِّ أنَّ المؤلِّفَ يَقصِدُ كلمةً واحدةً، بِضَبطٍ واحدٍ، والفارقُ بينَ التقديرَينِ ليسَ في الضبطِ، بل في القولِ بأصالةِ النونِ، أو زيادتِها؛ فإمَّا أن يَكونَ المرادُ: (كَنَهْبُل، فَعَلُّل، فَنَعْلُل)، بِضمِّ ما قبلَ الآخِرِ، في الكلماتِ الثلاثِ، أو يَكونَ المرادُ: (كَنَهْبَل، فَعَلَّل، فَنَعْلَل)، بفتحِ ما قبلَ الآخِرِ، في الكلماتِ الثلاثِ.

ويدلُّنا على مُرادِ المؤلِّفِ قولُهُ: «وكلا الوزنين مفقود»؛ وذلكَ لأنَّ بناءَ (فَعَلَّل) بالفتحِ موجودٌ، غيرُ مفقودٍ، مِثل: (سَفَرْجَل)؛ بخلافِ بناءِ (فَعَلُّل) بالضمِّ، فهو المفقودُ؛ ولذلكَ يَكونُ المقصودُ: (كَنَهْبُل، فَعَلُّل، فَنَعْلُل)، بضمِّ ما قبلَ الآخِرِ، في الكلماتِ الثلاثِ.

قالَ سيبويهِ: «ويكون على مثال (فَنَعْلُلٍ) وهو قليل، قالوا: كَنَهْبُلٌ، وهو اسم»[2].

وقالَ ابنُ جِنِّي: «فمثالُ "كَنَهْبُلٍ: فَنَعْلُلٍ" لأنه ليس في الأصول مثلُ "سَفَرْجُلٍ" فمنْ ها هنا قُضِي بزيادتها. ولو كانت الباءُ من كَنَهْبُلٍ مفتوحةً لكانت النونُ أصلاً؛ لأنَّه لمَّا انفتح رابعُه صار كسفَرْجَل»[3].

وقالَ الثمانينيُّ: «فأما "كَنَهْبُلٌ" و"قَرَنْفُلٌ" فلا يخلو "كَنَهْبُلٌ" أن يكون

---

(1)- الصحاح: ١٨١٤/٥.

(2)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٩٧/٤.

(3)- المنصف: ١٣٦/١.

"فَنَعْلُلاً" أو "فَعَلُّلاً"، وليس في الكلام "فَعَلُّلٌ"؛ لأنه ليس مثل "سَفَرْجُلٍ" فثبت أنه "فَنَعْلُلٌ" وهذا يدل على زيادة النون»[١].

وقالَ ابنُ الأثيرِ: «عدم النظير، نحو نَرْجِسٍ، وكَنَهْبُلٍ، النون فيهما زائدة؛ لأَنَّه ليس في الأصول فَعْلِلٌ، بفتح الفاء وكسر اللام الأولى، ولا فَعَلُّلٌ بفتح الفاء والعين وتشديد اللام الأولى وضمها، وإنَّما وزنها[٢] نَفْعِلٌ، وفَنَعْلُلُ[٣]»[٤].

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: «وأمّا الدخولُ في أوسعِ البابين، عند لُزومِ الخروج عن النظير، فأن يكون في اللفظ حرفٌ واحد من حروف الزيادة، إن جعلته زائدًا أو أصليًّا خرجتَ إلى بناءٍ لم يَثبُتْ في كلامهم. فينبغي أن يُحمل ما جاء من هذا على أنَّ ذلك الحرفَ فيه زائد؛ لأنَّ أبنيةَ الأصولِ قليلةٌ، وأبنيةَ المزيد كثيرة منتشرة، فحمله على الباب الأوسع أَولى. وذلك نحو كَنَهْبُل؛ ألا ترى أنك إن جعلتَ نُونه أصليَّةً كان وزنه "فَعَلُّلا"، وليس ذلك من أبنية كلامهم. وإنْ جعلتَها زائدةً كان وزنه "فَنَعْلُلًا"، ولم يَتقَرَّر أيضًا ذلك في أبنية كلامهم بدليل قاطع من اشتقاق أو تصريف. ولكن حمله على أنه "فَنَعْلُلٌ" أَولى لما ذكرنا»[٥].

أمَّا تحقيقُ د. مصطفى النمَّاس، فقد خلا مِن هذا التعارُضِ: «وزاد بعضهم في الدلائل عاشرا وهو الدخول في أوسع البابين نحو: كنَهْبُل على تقدير

(١)- شرح التصريف: ٢٥٠.

(٢)- الصوابُ: (وزنهما).

(٣)- الصوابُ بالضمِّ معَ التنوينِ.

(٤)- البديع: ٤٨٢/٢.

(٥)- الممتع الكبير: ٥٠.

أصالة النون فوزنه فَعَلُّل وعلى تقدير زيادتها فوزنه فنعلل، وكلا الوزنين مفقود فيحمل على الزيادة إذ باب المزيد أوسع من باب الأصلي»(١).

١٤٦– جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «فالواحدة قبل الفاء: على مِفَعْل مِكَرّ، وَمَفَعْل مَدَبّ، وَمُفُعْل مُدُقّ، وَمَفِعْلَةَ مَجِثَّة، وَتَفِعْلَة تَئِيَّة، وَأَفْعَل أَطْرَط، وَإِفَعْل: إِوَزّ، وَإِفَعْلَة إِوَزَّة، وَأَفِعْلَة أَئِمَّة، وَيَفْعَل يَأْجَج، وَيَفْعِل يَأْجِج، وقيل: وزنهما فَعْلَل وَفَعْلِل. وقبل العين على فَيْعَل قَيْقَم وفاعِل آم، وفاعَل ساسَم، وفَوْعَل ذَوْذَخ، وَفُوعَل سُوسَن، وفيعل ميمس وقيل وزنه فِعْمَل مشتقا من ماس»(٢).

أَخطَأَ المحقّقُ في هذا النصّ، فضَبَطَ بعضَ الكلماتِ على أساسِ النُّطقِ، لا على أساسِ البناءِ، فوزنُ (مِكَرّ) عِندَهُ: (مِفَعْل)، والصوابُ: (مِفْعَل)، والكلمةُ في الحقيقةِ: (مَكَرّ) بفتحِ الميمِ، ووزنُها: (مَفْعَل)، ووزنُ (مَدَبّ) عِندَهُ: (مَفَعْل)، والصوابُ: (مَفْعَل)، والكلمةُ في الحقيقةِ: (مَدِبّ) بكسرِ الدالِ، ووزنُها: (مَفْعِل)، ووزنُ (مُدُقّ) عِندَهُ (مُفُعْل)، والصوابُ: (مُفْعُل)، ووزنُ (مَجِثَّة) عِندَهُ: (مَفِعْلَةَ)، والصوابُ: (مَفْعِلَة)، والكلمةُ في الحقيقةِ: (مَجَثَّة)، ووزنُها: (مَفْعَلَة)، ووزنُ (تَئِيَّة) عِندَهُ: (تَفِعْلَة)، والصوابُ: (تَفْعِلَة)، ووزنُ (إِوَزّ) عِندَهُ: (إِفَعْل)، والصوابُ: (إِفْعَل)، والكلمةُ في الحقيقةِ: (أَرُزّ)، ووزنُها: (أَفْعُل)، ووزنُ (إِوَزَّة) عِندَهُ: (إِفَعْلَة)، والصوابُ: (إِفْعَلَة)، ووزنُ (أَئِمَّة) عندَهُ: (أَفِعْلَة)، والصوابُ: (أَفْعِلَة).

وأَهمَلَ المحقّقُ ضبطَ كلمةِ (آم) على وزنِ (فَاعِل) بتشديدِ الميمِ: (آمّ)،

---

(١)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/١٦.

(٢)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٣٤–٣٥.

وأصلُها: (آمِم)، وأَهمَلَ ضبطَ وزنِ (فيعل)، وكلمةِ (ميمس)؛ لكنَّ عبارَةَ: «وقيل وزنه فِعْمَل مشتقا من ماس» تُرشِدُنا إلى أنَّ الضبطَ: (فِيْعَل = مِيْمَس).

وجاءَ في التحقيقِ نفسِهِ: «وَأَفِعْلَى: أَصِرَّى وَأَفَنْعَل: اسمًا: أَلَنْجَج، وصفة أَلَنْدَد»[1].

والصوابُ: (أَفْعِلَى) بسكونِ الفاءِ وكسرِ العينِ، لا بكسرِ الفاءِ وسكونِ العينِ. جاءَ في العينِ: «وأَصِرَّى، أفْعِلَى: اسمٌ من الإصرار»[2].

وجاءَ في التحقيقِ نفسِهِ: «وفاعُولاء قاقُولاَء، وَأَفِعْلاء: أَرِبَّاء»[3].

والصوابُ: (أَفْعِلَاء) بسكونِ الفاءِ، وكسرِ العينِ، لا بكسرِ الفاءِ وسكونِ العينِ؛ لأنَّ أصلَ (أَرِبَّاء) هو (أَرْبِبَاء)، كأَرْبِعَاء. ومِن نظائِرِها في أمثلةِ الجموعِ: (أَحِبَّاء)، و(أَطِبَّاء)، و(أَلِبَّاء)، و(أَشِدَّاء).

قالَ سيبويهِ: «فلما كانت الحركة تُكرهُ وقبلها الفتحة، وكانت أفْعِلاءُ قد يجمع بها فَعِيلٌ؛ فرُّوا إليها كما فرُّوا إليها في التضعيف في أَشِدّاء، كَراهيةَ التضعيف»[4].

وقالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: «والثاني أن المضاعف لا يأتي فيه فُعَلاَء في فعيل أيضا، بل أفعلاء نحو شديد وأشِدَّاء»[5].

أمَّا تحقيقُ د. مصطفى النمَّاس، فجاءَ فيهِ: «فالواحدة قبل الفاء على مفعل نحو: مكر، ومِفْعَل مِدَب، ومُفعُل مُدُق، ومفعله مِجَثَّة، وتَفْعِلَة تَئِفِه،

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤١/١.

(٢)- العين: ٨٢/٧، وانظر في: المخصَّص: ٣/١٦.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤٣/١.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣٩٣/٤.

(٥)- شرح شافية ابن الحاجب: ١٤٠/٢.

وأَفْعَل أَطْرَدُ، وأفَعْل أِفَعْل: أِوَزّ، وأَفْعِله أَئِمة وإِفَعْلة إِوَزّة، ويفعَل يَأْجَج، ويفعِل يَأجِج، وقيل وزنهما فعْلَل، وفعِلِل. وقبل العين على فَيْعَل قَيْقَم وفاعل سَاسَم، وفَوْعَل ذَوْذَخ وفوعل سَوْسن، وفَيعِل مَيْمِس. وقيل وزنه فِعْمل»[1].

وجاءَ فيهِ أيضًا: «وأَفِعْلَى أَصِرَّى وأفنعل اسما ألنجج وصفه ألندد»[2].

وجاءَ فيهِ أيضًا: «وفاعولاء قاقولاء وإفعَلّاء ارَّبّاء»[3].

وواضحٌ كُلَّ الوُضوحِ، بعدَ ما تَقَدَّمَ، ما في هذهِ النُّصوصِ، مِن أخطاءِ التحريرِ، والتشكيلِ، والتطبيعِ.

١٤٧– جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وعلى إِفَعْلَة إِلَعْنة، وَأَفُعْلة أَلُوقَة، وقيل وزنه أَفْعِلَّة، فَأُعِلّ وقيل فَعُولَة»[4].

في عبارَةِ: «وقيل وزنه أَفْعِلَّة» أَخطَأَ المحقِّقُ في ضبطِ الوزنِ، والصوابُ: (أَفْعُلَة)، والمرادُ أنَّ اختِلافًا حَصَلَ في وزنِ كلمةِ (أَلُوقَة)، فقِيلَ: وزنُها (أَفُعْلَة)، على أساسِ النُّطقِ، وقِيلَ: وزنُها (أَفْعُلَة) على أساسِ الأصلِ، وقيلَ: وزنُها (فَعُولَة)، على أساسِ أنَّ الهمزةَ أصليَّةٌ، لا زائدةٌ.

١٤٨– جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَفُوعَل: صُوْبَج لا غير، وجاء بالتاء رَوْزَنَة لغة»[5].

إمَّا أن يكونَ الضبطُ بفتحِ الحرفِ الأوَّلِ مِن الكلماتِ الثلاثِ: «صَوْبَج

---

(١)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٢٠–٢١.

(٢)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٢٣.

(٣)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٢٣.

(٤)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٤٩، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٢٦.

(٥)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٥٥.

- رَوْزَنَة - فَوْعَل»، أو يكونَ بضمِّهِ: «صُوْبَج - رُوْزَنَة - فُوْعَل»، وهو الصوابُ؛ لأنَّهُ تَكَلَّمَ قبلَ أَسطُرٍ على وزنِ (فَوْعَل) بفتحِ الفاءِ، مثل (عَوْسَج)، فيكونُ وزنُ (فُوْعَل) بالضمِّ هو المقصودَ، وكذلكَ كلمةُ (صُوْبَج) بالضمِّ، وهي لغةٌ في (صَوْبَج) بالفتحِ؛ فيكونُ المرادُ أيضًا (رُوْزَنَة) بالضمِّ، وهي لغةٌ في (رَوْزَنَة) بفتحِ الراءِ.

قال ابنُ الجوزيِّ: «والرَّوزَنة، والرَّوْشَن، بفتح الراء. والعامة تضمها»[١].

وجاءَ في القاموسِ: «الصوْبَجُ، ويُضَمُّ: الذي يُخْبَزُ به، مُعَرَّبٌ»[٢].

أمَّا تحقيقُ د. مصطفى النمَّاس، فقد جاءَ فيهِ: «وَفُوَعل: صُونَج لا غير وجاء بالتاء زوزنة لغة»[٣]؛ فاشتَمَلَ على تصحيفِ (صوبج) إلى (صونج)، وتصحيفِ (روزنة) إلى (زوزنة)، معَ الخطإِ في ضبطِ بناءِ (فوعل) بفتحِ الواوِ، والصوابُ بفتحِ العينِ.

١٤٩- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتاب (ارتشاف الضرب): «وَفَعَّل في الأعلام شَلَّم، وَعَثَّر، وَبَذَّر، وَنَطَّح: مواضع، وَخَرَّد، وَشَمَّر: فرسان، وَخَضَّم اسم رجل أو لقبه، وَسَدَّر لعبة للصبيان، وَبَقَّم اسم خشب صبغ أحمر يجلب من البحر؛ والظاهر أنه ليس بعربي، لأنَّهُ ليس في العربية شيء من تركيبه على تقاليبه، وَفَعَّل أَيَّل، وَفَعِّل أَيِّل، وقيل وزنه فَعْيَل من آل يَئُول»[٤].

اشتَمَلَ النصُّ على عِدَّةِ أخطاءٍ، ففيهِ: (خَرَّد) بالراءِ، والصوابُ: (خَوَّد) بالواوِ. قالَ ابنُ خالويهِ: «والذي جاءَ منه: عَثَّرُ، وبَذَّرُ مَوْضِعَانِ... وخَضَّمُ:

---

(١)- تقويم اللسان: ١١٠.

(٢)- القاموس المحيط: ١٩٦.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٢٨/١.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٦٠/١.

قَبِيلَةٌ، وبَقَّمُ: صِبْغٌ، وشَلَّمُ: اسْمُ بَيْتِ الـمَقْدِسِ، وله سَبْعَةَ عَشَرَ اسْماً قد ذكرتها بَعْدُ، وشَمَّرُ، وخَوَّدُ: اسْمانِ لفرسين، قال ذو الرمة في خَوَّدَ أَنه اسم موضع...»[١].

وقالَ ياقوتُ الحمويُّ: «نَطَّحُ: اسم موضع على وزن بَقَّم، ولم يجئ على هذا الوزن إلا عَثّر موضع، وخَوَّد موضع وقيل فرس، وبَذّر موضع، وشَلّم بيت المقدس، وشَمّر فرس، وخَضّم اسم العنبر بن عمرو بن زيد مناة بن تميم، وسَدّر لُعبة للصبيان، ونَطّح اسم موضع، ولم يجئ غيره»[٢].

وجاءَ في اللسانِ: «وفي ترجمة بقَّم: تَوَّجُ موضع، وكذلك خَوَّدُ»[٣].

وأَخطَأَ في ضبطِ أَكثَرِ الأوزانِ والكلماتِ في عبارَةِ: «وَفَعَّل أَيَّل، وَفَعِّل أَيِّل، وقيل وزنه فَعْيَل من آل يَئُول»، والصوابُ في ضبطِها: «وَفَعِّل أَيِّل، وَفِعَّل إِيَّل، وقيل وزنه فِعْيَل من آلَ يَؤُولُ».

وواضحٌ أنَّهُ لا يُمكِنُ أن يَذكُرَ وزنَ (فَعَّل) مرَّةً أُخرى؛ لأنَّهُ تَكَلَّمَ قبلَ ذلكَ على أمثلتِهِ مِن (شَلَّم)، إلى (بَقَّم). ولم تَأتِ كلمةُ (أيل) على وزنِ (فَعَّل) أصلًا. جاءَ في القاموسِ: «والإِيَّلُ، كقِنَّبٍ وخُلَّبٍ وسَيِّدٍ: الوَعِلُ»[٤].

وكذلكَ لا يُمكِنُ أن يكونَ (أُيَّل) بضمِّ الهمزَةِ مُرادًا هنا؛ لأنَّ أبا حيَّانَ تَكَلَّمَ قبلَ أَسطُرٍ على وزنِ (فُعَّل) بضمِّ الفاءِ، ومَثَّلَ لهُ بكلمةِ (سُلَّم)، وكلمةِ (زُمَّل)؛ فلم يَبْقَ إلَّا كلمةُ (أَيِّل) بفتحِ الهمزَةِ وكسرِ الياءِ المشدَّدةِ، وكلمةُ (إِيَّل) بكسرِ الهمزَةِ وفتحِ الياءِ المشدَّدةِ، وهيَ التي اختُلِفَ في وزنِها.

---

(١)- ليس في كلام العرب: ٢٨٩-٢٩٠.

(٢)- معجم البلدان: ٢٩١/٥.

(٣)- لسان العرب: ١٦٦/٣.

(٤)- القاموس المحيط: ٩٦٣.

جاءَ في اللسانِ: «وأَما إِيَّل فاختلف في وَزْنه فقيل فِعَّل، وقيل فِعْيَل، وقال ابن بري: ولم يجعلوه إِفْعَلًا لئلا تكون الفاء والعين من موضع واحد، ولم يجئ منه إلا كَوْكَبٌ ودَدَنٌ»[1].

أمَّا تحقيقُ د. مصطفى النمَّاس، فقد جاءَ فيهِ: «وفَعَّل في الأعلام شَلَّم وعَثَّر وبذَّر وبطحَّ مواضع وخرَّد وشمَّر فرسان، وخصم اسم رجل أو لقبه، وسدَّر لعبة للصبيان، وبقَّم اسم خشب صبغ أحمر يجلب من البحر، والظاهر أنه ليس بعربي؛ لأنه ليس في العربية شيء من تركيبه على تقاليبه، وفَعِّل أَيِّل، وفِعَّل إِيَّل وقيل وزنه فِعْيَل من آل يؤول»[2].

وواضحٌ ممَّا تَقَدَّمَ أنَّ هذا النصَّ اشتَمَلَ على شيءٍ مِن التصحيفِ، والتحريفِ، والخطإِ في الضبطِ؛ لكنَّ مُحَقِّقَهُ أَجادَ كُلَّ الإجادةِ في ضبطِ العِبارَةِ الأخيرةِ: «وفَعِّل أَيِّل، وفِعَّل إِيَّل وقيل وزنه فِعْيَل من آل يؤول».

١٥٠- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَفُعَيْل اسمًا فقط عُلَيْب»[3]. وفي الهامشِ (١١): «العُلَيْبُ: وادٍ معروف على طريق اليمن. انظر: مادة (علب) في اللسان ٣٠٦٤/٤، والقاموس ١٠٨/١، والصحاح ١٨٩/١، والمقاييس ١٢١/٤...».

أَخطَأَ المحقِّقُ في ضبطِ كلمةِ (عُلَيْب)، وفي ضبطِ وزنِها، فضَبَطَهُما على وزنِ التصغيرِ: (فُعَيْل)، والصوابُ: (عُلْيَب) على وزنِ (فُعْيَل) بضمٍّ، فسكونٍ، ففتحٍ.

---

(١)- لسان العرب: ٤/٨.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٣٠/١.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٦١/١.

قالَ سيبويهِ: «ويكون عَلَى (فُعْيَلٍ)[1] نحو عُلْيَبٍ، وهو اسم واد»[2].

وقـالَ كُـراعُ النمـلِ: «ولـيس في الكـلام علـى فُعْيَـلٍ إلا: عُلْيَـبٌ؛ اسـم موضع»[3].

وقالَ ابنُ دُريدٍ: «وعِلْيَب: وادٍ معروف بالحجاز، وقالوا عُلْيَب بالضم، وهو أعلى؛ قال البصريون: هو عُلْيَب، وليس في كلامهم فُعْيَل غيره»[4].

وقـالَ الجـوهريُّ: «وعُلْيَـب: اسـمُ وادٍ. ولم يجـئ علـى فُعْيَـلٍ بضـم الفـاء وتسكين العين وفتح الياء شيءٌ غيره»[5].

وأَصابَ د. مصطفى النمَّاس في ضبطِ البناءِ، ولكنَّ الطبَّاعَ أَخطَأَ بِكتابةِ الفتحةِ على اللامِ: (فُعْيلَ)، وأُهمِلَ ضَبْطُ المِثالِ: (عليب)[6].

١٥١- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَنَفَاعِل بالقياس نَرَاجِس جمع نِرْجِس، ونَفْوَعِل نَخْوَرِش، وقيل وزنه فَعْلَلِل»[7].

الصوابُ: (نَـرْجِس) بفـتحِ النـونِ، لا بكسـرِها. قـالَ أبـو علـيٍّ الفارسـيُّ: «ولو سـميت بنَرْجِسٍ لم يصرف، لأنه على زنة الفعل وفيه التعريف، وليس في الرباعي شيء على مثال فَعْلِلٍ فالنون زائدة»[8].

---

(١)- في طبعةِ عالِمِ الكتبِ: (فُعَيْلٍ)، وهو تطبيعٌ؛ بدلالةِ الدقَّةِ في ضبطِ كلمةِ (عُلْيَب).

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٦٨/٤.

(٣)- المنتخب: ٥٥٩.

(٤)- جمهرة اللغة: ١١٦٨/٢.

(٥)- الصحاح: ١٨٩/١.

(٦)- انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٣١/١.

(٧)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٨٧/١.

(٨)- التعليقة: ٢٩٤/٤-٢٩٥.

وقالَ ابنُ جِنّي: «ولهذا لم يُصْرَف "نَرْجِس" اسم رجل؛ لأنه ليس في الأُصول مثلُ جَعْفِر، وقُضِيَ أن النُّونَ زائدةٌ مثلها في نَضْرِب»[1].

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: «فممّا زيدت فيه النون أوَّلًا لقيام الدليل على زيادتها: نَرْجِسٌ، وزنه "نَفْعِلٌ". وإنما لم تكن نونه أصليَّة؛ لأنه ليس في كلامهم "فَعْلِل". فإن قيل: وكذلك ليس في كلامهم "نَفْعِل". فالجواب أنه قد تَقدَّم أنَّ الحرف إذا كان جعله زائدًا يؤدّي إلى بناء غير موجود، وكذلك جعله أصليًّا، قُضِيَ عليه بالزيادة، للدخول في الباب الأوسع؛ لأنَّ أبنية المزيد أكثرُ من أبنية الأصول»[2].

وجاءَ في اللسانِ: «النِّرْجِسُ، بالكسر، من الرياحين: معروف، وهو دخيل. ونِرْجِس أَحْسَن إذا أُعْرِبَ، وذكره ابن سيده في الرباعي بالكسر، وذكره في الثلاثي بالفتح في ترجمة رجس»[3].

ومِن هنا نُدرِكُ أنَّ كلمةَ (نِرْجِس) بكسرِ النونِ على وزنِ (فِعْلِل)، أي: تكونُ النونُ فيها أصليَّةً؛ فيكونُ جمعُهُ على وزنِ (فَعَالِل) لا (نَفَاعِل)، كما في (زِبْرِج)؛ فجَمْعُهُ: (زَبَارِج).

قالَ ابنُ الأثيرِ: «وكلُّها تجمع على فَعَالِلَ نحو: جَعْفَرٍ وجَعَافِرَ، وزِبْرِجٍ وزَبَارِجَ، وبُرْثُنٍ وبَرَاثِنَ، ودِرْهمٍ ودَرَاهِمَ، وقِمَطْرٍ وقَمَاطِرَ، وجُنْدَبٍ وجَنَادِبَ»[4].

وقد جاءَ الخطأُ نفسُهُ، في تحقيقِ محمَّد أحمد جاد المولى بك، وعليّ محمَّد

(١)- المنصف: ١٠٩/١.

(٢)- الممتع الكبير: ١٧٦.

(٣)- لسان العرب: ٢٣٠/٦.

(٤)- البديع: ١٣٠/٢، وانظر في: شرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٢٧٢/٣-٢٧٣، وتمهيد القواعد: ٤٨١٧/٩.

البجـاويّ، ومحمَّـد أبـو الفضـل إبـراهيم، لكتـابِ (المزهـر): «ونفاعـل بالقيـاس نَرَاجِس جمع نِرْجِس، ونفوعل نحورش وقيل وزنه فعلل»[1].

وفي نصِّ (المزهر) - معَ إهمالِ الضبطِ في بعضِ الكلماتِ - تصحيفٌ، فالصوابُ كما في نصِّ (الارتشافِ): (نَـخْوَرِش) بالخاءِ، لا (نَـحْوَرِش) بالحـاءِ. قالَ كُراعُ النملِ: «وجرو نَخْوَرِشٌ: قد تحرك وخرش»[2].

١٥٢- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَتَفْعَال وقيل لم يجيء إلا مصدرًا كَتَطْوَاف والصحيح مجيئه غير مصدر، قالوا رَجُلٌ تَيْتَاء، ومضى تِهْوَاء من الليل»[3].

كـلامُ أبي حيَّـانَ هنـا علـى بنـاءِ (تَفْعَـال) بفـتحِ التـاءِ، وهـو مِـن أبنيـةِ المصادرِ، نحو (تَطْوَاف). وقد ذَهَبَ بعضُهُم إلى أنَّ هـذا البناءَ لا يُستَعمَلُ لغيرِ المصدرِ.

ويَرى أبـو حيَّانَ أنَّ هـذا البنـاءَ يأتي لغيرِ المصـدرِ، ومَثَّلَ لـذلكَ بكلمتينِ: كلمةِ (تيتاء) التي ضَبَطَها المحقِّقُ بفتحِ التاءِ، وكلمةِ (تهواء) التي ضَبَطَها المحقِّقُ بكسرِ التاءِ؛ وهو خطأٌ بَيِّنٌ، لا ريبَ في ذلكَ، والصوابُ بالفتحِ.

ووجودُ ضبطَينِ في (تهواء) بفتحِ التاءِ وكسرِها، لمعنًى واحدٍ، أو لمعنَيَينِ، لا يُعارِضُ ما قَطَعْتُ بهِ مِن إرادةِ أبي حيَّانَ كلمةَ (تَـهْوَاء) بالفتحِ؛ لأنَّ أبا حيَّانَ إنَّمـا استَشـهَدَ بكلمـةِ (تهـواء)؛ لإثبـاتِ استعمالِ بنـاءِ (تَفْعَـال) بالفـتحِ لغـيرِ المصدرِ، فكيفَ يَضبِطُهُ المحقِّقُ بكسرِ التاءِ؟!

---

(١)- المزهر: ١٩/٢.

(٢)- المنتخب: ٥٧١، وانظر في: الممتع الكبير: ٧١.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٩٨/١.

جاءَ في التاجِ: «ونَقَل شَيْخُنا عن أَبِي حَيّان: زِيدَت التاءُ الأُولَى في تَهْوَاءٍ من اللَّيْلِ، وقد جاءَ فِيها الكَسْرُ، قالَ: فكَلامُه صرِيحٌ في زِيادَةِ التاءِ وفَتْحِها وأَنَّ الكسرَ لُغَةٌ»(١).

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وتفْعال قيل لم يجيء إلا مصدرا كتَطْوَاف والصحيح مجيئه غير مصدر قالوا رجل تَيْتَاء ومضى تَهْوَاء من الليل»(٢).

١٥٣– جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَأَمَّا (إِصْطَفْلِينة)، فقيل من الخماسي المزيد فوزنها فِعْلَلينة، وأصلها فَعْلَلّ»(٣).

الصوابُ: «فوزنها فِعْلَلِّيْنَة وأصلها: فِعْلَلٌّ». وفَهْمُ هذا النصِّ دليلٌ واضحٌ على أنَّ المحقِّقَ أَخطَأَ في الضبطِ. فكلمةُ (إِصْطَفْلِينة) إذا كانَتْ خماسيَّةَ الأُصولِ، فقد زِيدَ فيها ثلاثةُ أَحرُفٍ، هي (الياء، والنون، والتاء)، والأصلُ: (إِصْطَفْلٌ)، ووزنُهُ: (فِعْلَلٌّ)، مثل: (جِرْدَحْل)، وبعدَ زيادةِ الأَحرُفِ الثلاثةِ: (إِصْطَفْلِينة) = (فِعْلَلِّيْنَة).

وجاءَ في تحقيقِ كتاب (تمهيد القواعد): «وأما إِصْطَفلِينة؛ فلأنه قد زيد بعد أصولها الياء والنون فالندور فيها على الوجهين المذكورين في: قَرَعْبَلانة. وقد جعلها الشيخ من الرباعيِّ الذي زيد فيه ثلاثة أحرف وهي الهمزة، والياء، والنون، قال: ووزنها: إِفْعَلِّينَة، ووزنها على قول المصنف: فِعْلَلينَة، وأصله فِعْلَلّ نحو: جِرْدَحْل ثم زِيدَ في آخره ياء ونون»(٤).

---

(١)– تاج العروس: ٢٥٦/٣٧.

(٢)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٤٦/١.

(٣)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٨٨/١.

(٤)– تمهيد القواعد: ٤٩١٠/١٠.

وفي هذا النصِّ أَخطأَ المحقِّقونَ في فتحِ اللامِ مِن وزنِ (فِعْلَلَّ)، والصوابُ: (فِعْلَلٌّ) بضمٍّ وتنوينٍ؛ لأنَّهُ مِن أوزانِ الاسمِ، لا الفعلِ، بدلالةِ كلمةِ (جِرْدَحْل).

قالَ ابنُ دُريدٍ: «والأمثلة الخماسية أربعة: فَعَلَّل نحو سَفَرجَل، وفَعْلَلِل نحو قَهْبَلِس، وفِعْلَلّ نحو جِرْدَحْل، وفُعَلِّل نحو خُزَعْبِل»[1].

وأَهمَلَ المحقّقونَ الضبطَ بتشديدِ اللامِ الثانيةِ في وزنِ (فِعْلَلينَة)، والصوابُ: (فِعْلَلِّيْنَة).

١٥٤- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وثامنة: كبِرْبيطْيَاء»[2].

الصوابُ: (بِرْبِيطِيَاء) بكسرِ الطاءِ، لا بسكونِها؛ لأنَّ الياءَ قبلَ الطاءِ تُعَدُّ حرفًا ساكنًا؛ فيَلتقي ساكنانِ.

جاءَ في تحقيقِ يعقوب عبد النبيّ للجزءِ الرابعَ عَشَرَ مِن معجمِ (التهذيب): «والبِرْبيطِيَّاءُ موضعٌ يُنْسَبُ إليه الوَشْيُ، ذَكَرَه ابنُ مُقبِل في شعره، فقال:

خُزَامَى وسَعْدانٌ كَأَنَّ رِياضَها مُهِدْنَ بذي البِرْبِيطيَاءِ المهذَّبِ

وقال أبو عمرو: البِرْبيطياء: ثيابٌ»[3].

وقد أَصابَ المحقِّقُ في كسرِ الطاءِ؛ لكنَّهُ أَخطَأَ في تشديدِ الياءِ، فكأَنَّهُ ظَنَّ أنَّ الكلمةَ منسوبةٌ؛ فشَدَّدَ الياءَ لقولِ الأزهريِّ: «موضعٌ يُنْسَبُ إليه الوَشْيُ»، وغَفَلَ عن أنَّ الكلمةَ منسوبٌ إليها، وليسَتْ هي المنسوبةَ. وقد يكونُ

---

(١)- جمهرة اللغة: ١/٤٩.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٩٣.

(٣)- تهذيب اللغة: ١٤/٥٩.

هذا مِن أخطاءِ النُّسَّاخِ، أو بعضِهِم.

والبيتُ الشعريُّ دليلٌ قاطِعٌ على كسرِ الطاءِ وتخفيفِ الياءِ، وبخلافِ هذا الضبطِ يَنكسِرُ الوزنُ. وقد أَجادَ محقِّقُ الديوانِ د. عزَّة حسن في الضبطِ[1]:

خُزَامَى وسَعْدانٌ كَأَنَّ رِيَاضَهَا مُهِدْنَ بِذِي البِرْبِيطِيَاءِ المُهَذَّبِ

وغَفَلَ مُحقِّقا معجمِ (العين) عن هذِهِ الحقيقةِ، فضَبَطا الكلمةَ كما ضَبَطَها مُحقِّقُ هذا الجزءِ من معجمِ (التهذيب)، وكَتَبَا في الهامشِ (١٥٠): «مما روي في التّهذيب ١٤/٥٩ عن العين»[2].

وجاءَ النصُّ بضبطٍ سليمٍ، في معجمِ (العُباب): «والبِرْبِيْطِيَاءُ: موضعٌ يُنْسَبُ إليه الوَشْيُ، قال تَمِيمُ ابن أُبَيِّ بن مُقْبل:

خُزَامى وسَعْدَانٌ كأنَّ رِياضَها مُهِدْنَ بذي البِرْبِيْطِياءِ المُهَذَّبِ

وقال ابو عمرو: البِرْبِيْطِيَاءُ: النَّبَاتُ»[3].

وجاءَ النصُّ في اللسانِ سليمًا من هذا التشديدِ: «والبِرْبِيطياءُ: ثياب. والبِرْبِيطياءُ: موضع ينسب إليه الوَشْي؛ ذكره ابن مقبل في شعره:

خُزامى وسَعْدانٌ، كأَنَّ رِياضَها مُهِدْنَ بذي البِرْبِيطياء المُهَذَّبِ»[4].

١٥٥- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَتُنَوُّط، وعن السيرافي: تِنَوُّط»[5].

(١)- ديوان ابن مقبل: ٢٤٧.

(٢)- العين: ٧/٤٧٢.

(٣)- العباب الزاخر، حرف الطاء: ١٩.

(٤)- لسان العرب: ٧/٢٥٨، وانظر في: المحيط: ٩/٢٤٥، والقاموس المحيط: ٦٥٨، وتاج العروس: ١٩/١٣٩.

(٥)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٢١٤.

الصوابُ: «وَتَنَوُّط، وعن السيرافي: تُنَوِّط». فالأُولى على وزنِ (تَفَعُّل) بفتحِ التاءِ والفاءِ وتشديدِ العينِ، مع ضمِّها، بوزنِ (تَعَلُّم)، والثانيةُ على وزنِ (تُفَعِّل) بضمِّ التاءِ وفتحِ الفاءِ وتشديدِ العينِ، معَ كسرِها، بوزنِ (تُعَلِّم).

جاءَ في العينِ: «والتَّنَوُّطُ: طائرٌ مِثْلُ العُصْفُور، وفي لغة أخرى: تُنَوِّط على تُفَعِّل، وهذه نادرة»[(١)].

وفي بعضِ المصادرِ ضبطٌ ثالثٌ: (تُنُوِّط) بضمِّ التاءِ والنونِ وتشديدِ الواوِ، معَ كسرِها، جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد الشاطر لكتابِ (المسائل البصريَّات): «الأصمعي: عن أبي عمرو: التُّنُوِّطُ: طائر يكون قِبَلَ الحجاز يُعَلِّقُ قُشُورًا كالخيوط من قشور الشجر ثم يُعَشِّشُ في أَطْرَافِهَا فيكون العش منوطًا فيرفعه من الحيات والناس والذَّرِّ»[(٢)]. وفي الهامشِ (٢) كَتَبَ المحقِّقُ: «هكذا في الأصل بضم التاء والنون لكن في اللسان بفتحهما وبضم التاء وفتح النون...».

وجاءَ في تحقيقِ د. فخر الدين قباوة لكتابِ (الممتع): «فأمّا "تُنُوِّطٌ" في اسم الطائر فيمكن أن يكون منقولًا من الفعل. وكأنه في الأصل "تُنُوِّطَ"، فعل مبنيّ للمفعول»[(٣)].

وليسَ بعيدًا أن يكونَ هذا الضبطُ على صيغةِ المبنيّ للمفعولِ وَهْمًا مِن أوهامِ بعضِ الرُّواةِ، أو بعضِ النُّسَّاخِ، أو غيرِهم. وربَّما كانَ أَظهَرُ أسبابِ هذا الوهمِ أنَّ بعضَ العلماءِ تَكَلَّمَ على (التنوط) في سياقِ كلامِهِ على كلمةِ (دُئِل)، التي جاءَتْ على صيغةِ المبنيّ للمفعولِ، معَ أنَّها اسمٌ، لا فِعْل.

---

(١)- العين: ٤٥٦/٧، وانظر في: الصحاح: ١١٦٦/٣.

(٢)- المسائل البصريَّات: ٧٦١/٢.

(٣)- الممتع الكبير: ٧٣، وانظر في: الممتع، طبعة دار المعرفة: ٩٧/١، والمبدع: ٦٦.

قالَ السيرافيُّ: «وقال بعض أصحابنا يجوز أن يكون هذا الراوي لم يضبط وأن المحفوظ دؤَل بالفتح. قال أبو سعيد: وقلت أنا يجوز أن يكون دئل سمي بالفعل، وقد رأينا في أسماء الأجناس ما سمي بالفعل كطائر يقال له تُبَشِّر وآخر يقال له: تُنَوّط، وهذان بناءان للفعل كأنهما سميا بفعل يفعلانه وهو التنويط يقال ناط ينوط ونوَّط ينَوِّط وذلك أنه يعلق عشه ضربًا من التعليق المحكم الذي يُتعجب منه. ودئل لم يسم فاعله من دَأَل يدأَل وهو مشي فيه بشيء من نشاط، فيجوز أن تكون هذه الدابة لها مثل هذا المشي»[1].

وقالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: «وكذا الدُّئِلُ جنسا وأصله دَأَلَ من الدَّأَلاَنِ وهو مَشْيٌ تَقَارَبُ فيه الخُطَا، ويجوز أن يكون الدئل العلم منقولا من هذ الجنس على ما قال الأخفش، وقال الفراء: إن "الآن" مَنْقُول من الفعل، ومن هذا الباب التُّنَوِّطُ لطائر؛ وجاء على فُعِلٍ اسمان آخران، قال الليث: الوُعِلُ لغة في الوَعِل، وحُكي الرُّئِم بمعنى الاست»[2].

ويُؤَكِّدُ حصولَ الوهمِ ما جاءَ في الطبعةِ المنيريَّةِ لكتابِ (شرح المفصَّل)، لابنِ يعيشَ: «قالوا تبشر وتنوط وتهبط على بناء ما لم يسم فاعله ولم يأت صفة فتبشر طائر كأنه سمي بالفعل وتنوط أيضا طائر قال الأصمعي سمي بذلك لانه يدلي خيوطا من شجرة ثم يفرخ فيها واما تهبط فقيل انه أرض وقال أبو عبيدة هو طائر فالتاء فيه زائدة والشين الثانية من تبشر أيضا زائدة وقد فصلت الباء والشين الاولى بينهما وكذلك أختاها فاعرفه»[3].

---

(١)- شرح كتاب سيبويه: ٣/٤٧١.

(٢)- شرح شافية ابن الحاجب: ١/٣٨.

(٣)- شرح المفصَّل، الطبعة المنيريَّة: ٦/١٢٥، وانظر في: شرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/١٧٣.

فعبارة: «قالوا تبشر وتنوط وتهبط على بناء ما لم يسم فاعله» تَستلزِمُ ضبطَ هذهِ الأسماءِ الثلاثةِ بصيغةِ المبنيّ للمفعولِ: (تُبُشِّر وتُنُوِّط وتُهُبِّط). ولم أَجِدْ في كُتُبِ العربيَّةِ - في غيرِ هذا النصّ - أَدنى إشارَةٍ إلى ضبطِ كلمةِ (التهبط) بهذِهِ الصيغةِ.

١٥٦- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَتِهِبُّط، وعن السيرافي بكسر التاء والهاء»[(١)].

وجاء في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وتِهِبَطِّ، وعن السيرافي بكسر التاء والهاء»[(٢)].

الصوابُ: (تَهَبُّط) بفتحِ التاءِ والهاءِ، مع ضمِّ الباءِ المشدَّدةِ، وعن السيرافيّ: (تِهِبِّط) بكسرِهما، مع كسرِ الباءِ المشدَّدةِ.

قالَ سيبويهِ: «ويكون على "التِّفِعِّل" وهو قليل، قالوا: التِّهِبِّط، وهو اسم»[(٣)].

وجاءَ في تحقيقِ أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيّد عليّ، لكتابِ (شرح كتاب سيبويه): «"والتهبط ": اسم أرض، ويروى عن أبي عبيدة أنه قال: التهبط وتبشر طائر، وبعضهم يقول: التبشر. قال: وفي الأسماء غير المصادر التنوط، وهو طائر يعلق بيضه في أغصان الشجرة، ويعشش فيها يسمى تنوطا، لأنه يقال: نوطت الشيء ونطته إذا علقته به»[(٤)]. وقد خلا النصُّ مِن الضبطِ الواجبِ؟!

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٢١٤-٢١٥.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/١٠٥.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٧١.

(٤)- شرح كتاب سيبويه: ٥/١٥٩.

وجاءَ فِي التاجِ: «(والتِّهِبِّطُ، بكَسَرَاتٍ مُشَدَّدَةَ الباءِ) المُوَحَّدَةِ: (طائِرٌ)، ولَيْسَ فِي الكَلامِ على مِثالِ تِفِعِّلٍ غَيْرُه، قالَه كُرَاع، ونَقَلهُ أَبو حَاتِمٍ فِي كِتابِ الطَّيْرِ فقال: هُوَ طائرٌ (أَغْبَرُ) بعِظَمِ فَرُّوجِ الدَّجاجَةِ (يَتعَلَّق بِرِجْلَيْه و) يُصوِّبُ رَأْسَه، ثُمَّ (يُصَوِّتُ بصَوْتٍ كأَنَّهُ يَقُولُ: أَنا أَمُوتُ، أَنا أَمُوتُ). شَبَّهُوا صَوْتَهُ بهذا الكَلامِ. ورُوِيَ عن أَبِي عُبَيْدَةَ: التَّهَبُّط، على لَفْظِ المَصْدَرِ»[1].

١٥٧- جاءَ فِي تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «ولا تكون أصلًا في بنات الأربعة إلا في المضعف نحو: حَيْحَى، وَصَيْصَيَة»[2].

الصوابُ: (صِيصِية) بكسرِ الصادَينِ. جاءَ فِي العينِ: «والصِّيصِيةُ: ما كان حِصْناً لكلِّ شيءٍ مثلَ صِيصِيةِ الثَّور وهو قَرْنه، وصِيْصِيَةُ الديك كأنّها مِخلَب في ساقِه. وصِيصِيَة القوم: قلعَتُهم التي يتَحصَّنُون فيها كقِلاع اليهود من قُرَيْظةَ حيثُ أنزَلَهم اللهُ من صَياصيهم»[3].

وقالَ سيبويهِ: «وكذلك الصِّيصِيَة والدّوْداة، والشَّوْشاةُ؛ فإنّما يضاعَف حرفٌ وياء أو واو، كما ضاعفتَ القَمْقام»[4].

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: «ولا ينبغي أن يُدّعى في صِيصية أنها في الأصل "صِوْصِيةٌ"، فقلبت الواو ياء للكسرة قبلها، لأنَّه خروج عن الظاهر بغير دليل»[5].

أمَّا ما جاءَ في تحقيقِ أحمد عبد الغفور عطَّار لمعجمِ (الصحاح):

---

(١)- تاج العروس: ١٩١/٢٠.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢٢٠/١.

(٣)- العين: ١٧٦/٧، وانظر في: المحيط: ٢١٥/٨.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣٩٤/٤.

(٥)- الممتع الكبير: ٣٧٤.

«والصِيصِيَةُ: شوكةُ الحائك التي يُسوَّى[1] بها السَداةَ واللُحمةَ... ومنه صَيصِيَةُ الديك التي في رجليه»[2].

فقد ضَبَطَ المحقِّقُ كلمةَ (صيصية)، في الموضعِ الأوَّلِ، بكسرِ الصادَينِ، ولكِنْ في عبارَةِ: «ومنه صَيصِيَةُ الديك»، جاءَتِ الصادُ الأُولى مفتوحةً، والراجحُ أنَّهُ مِن التطبيعاتِ؛ لأنَّها كلمةٌ واحدةٌ، لها عِدَّةُ استِعمالاتٍ؛ بدلالةِ قولِهِ: «ومنه صَيصِيَةُ الديك»؛ فلو كانَتْ بضبطٍ مُغايِرٍ لَمَا قالَ: «ومنه».

ويُؤَكِّدُ ذلكَ ما جاءَ في التاجِ: «وفي الصّحاح والعُبَاب: والصِيصِيَة، (شَوْكَةُ الحائكِ) التي "يُسَوِّي بها السَّدَى واللُّحْمَةَ"... (و) منه الصِّيصِيَة: (شَوْكَةُ الدِّيكِ) التي في رِجْلَيْه...»[3].

وجاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «نحو: جيجى وصِيصِية»[4]، فأَصابَ المحَقِّقُ في ضَبْطِ كلمةِ (صِيصِية)؛ لكنَّ النصَّ اشتَمَلَ على كلمة

---

(١)- بعضُ المؤلِّفينَ مِن المحدَثِينَ، وبعضُ المحقِّقينَ يَلتزِمونَ بكتابةِ الياءِ الواقعةِ أخيرةً، بلا نُقطتَينِ، هكذا: (ى). وهذا الالتزامُ مِن أسبابِ الاشتباهِ والالتباسِ في كثيرٍ مِن المواضعِ؛ ويجبُ على الملتزِمِ لذلكَ أن يُعنَى عِنايةً كبيرةً بالضبطِ الواجِبِ، الرافِعِ للاشتباهِ؛ ولكنَّ تلكَ العنايةَ نادِرةٌ في الغالبِ. وفي هذهِ الكلمةِ الواردةِ في تحقيقِ معجمِ (الصحاح): (يُسوَّى)، نَجِدُ المحقِّقَ، أو الطبَّاعَ، قد ضَبَطَ الواوَ المشدَّدةَ بالفتحِ؛ وفي هذا دليلٌ على أنَّ المقصودَ (الألفُ الليِّنةُ)، لا (الياءُ)، بمعنى أنَّ المقصودَ صيغةُ الفعلِ المضارعِ المبنيِّ للمجهولِ؛ ولكنَّ هذا القصدَ يُعارِضُهُ ضبطُ (السَداةَ واللُحمةَ) بعلامةِ النصبِ، فالصوابُ عندَ قصدِ المبنيِّ للمجهولِ الضبطُ بعلامةِ الرفعِ، أو ضبطُ الفعلِ بصيغةِ المبنيِّ للمعلومِ بكسرِ الواوِ المشدَّدةِ: (يُسوِّى). والأنسبُ منهما التَّخَلِّي عن هذا الالتزامِ المُوهِمِ المُلْبِسِ، والكتابةُ بما هو شائعٌ مِن وضعِ النقطتينِ تحتَ الياءِ.

(٢)- الصحاح: ١٠٤٤/٣.

(٣)- تاج العروس: ٢٦/١٨-٢٧.

(٤)- ارتشاف الضرب، د. مصطفى النمَّاس: ١٠٧/١.

(جيجى) بجيمَينِ، ولم أَجِدْ مَن ذَكَرَها بهذا التحريرِ.

وفي تحقيقِ د. فخرِ الدينِ قباوة لكتابِ (الممتع): «لأنَّ الياء لا تكون أصلًا في بنات الخمسة، ولا في بنات الأربعة، إلَّا أن يشِذَّ من ذلك شيء فلا يقاس عليه، أو في مضاعف بنات الأربعة، نحو: حَيحَى. والدليل، على أنَّ الياء في "حَيحَى" أصليّة، أنك لو جعلتها زائدة لكان "حَيحَى" من باب دَدَنٍ. وذلك قليل جدًّا»[1].

وكَتَبَ المحَقِّقُ في الهامشِ (٣): «حيحيت بالغنم: صوَّتُّ. وهو أصل حاحيت».

١٥٨- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «ورابعة في: زَيْدَل بمعنى زَيْد، وَهَدْمَل بمعنى هَدَم»[2].

الصوابُ: (هِدْمِل) بكسرِ الهاءِ والميمِ، وسكونِ الدالِ، بمعنى (هِدْم) بكسرِ الهاءِ، وسكونِ الدالِ. قالَ ابنُ دُريدٍ: «والهِدْمِل: الكساء الخَلَق، وكذلك الهِدْم»[3].

وجاءَ في القاموسِ: «الهِدْمِلُ، كزِبْرِجٍ: الثَّوْبُ الخَلَقُ، كالهِدَمْلِ، كسِبَحْلٍ»[4].

١٥٩- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «وقد سبق أنهم قالوا: كُذُبْذُبان، فزادوا خمسة، ووزنه فُعُلْعُلان، وقالوا أيضا بِرْبِيطياء، لضرب

---

(١)- الممتع الكبير: ١٩٢.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٢٢١.

(٣)- جمهرة اللغة: ٢/١١٤٩، وانظر في: العين: ٤/١٢٦، والصحاح: ٥/١٨٤٨، وشمس العلوم: ١٠/٦٨٩٣.

(٤)- القاموس المحيط: ١٠٧٠.

من النبات، وقِرْنِيسياء، اسم بلد، ووزنها: فِعْنِيلْياء»[١].

اشتَمَلَ النصُّ على أكثرَ مِن خطإٍ، ففيهِ: (كُذُبْذُبان) بتخفيفِ الذالِ الأُولى، والصوابُ: (كُذُّبْذُبَان) بتشديدِها؛ بدلالةِ قولِهِ: «فزادوا خمسة»، والأصلُ ثلاثيٌّ، فالمجموعُ ثمانيةُ أَحرُفٍ، فلا بُدَّ مِن التشديدِ.

والصوابُ في وزنِها: (فُعُّلْعُلَان) بتشديدِ العينِ الأُولى، لا بتخفيفِها؛ لأنَّها تُقابِلُ الذالَ المشدَّدةَ.

وفي النصِّ تحريفانِ: «قِرْنِيسياء - فِعْنِيلْياء»، والصوابُ: «قِرْقِيسِيَاء - فِعْفِيلِيَاء»؛ فليسَ لكلمةِ (قرنيسياء) ذِكرٌ أصلًا، ولأنَّ المذكورَ في اسمِ البلدِ (قرقيسياء)؛ ولأنَّ هذِهِ الكلمةَ مُساوِيةٌ في الوزنِ لكلمةِ (بربيطياء)، وهيَ خاليةٌ مِن النونِ؛ فكيفَ تَظهَرُ النونُ في الوزنِ؟! والفاءُ هيَ المكرَّرةُ في الكلمتينِ: (ربـ...)، و(قرقـ...)= (فعفـ...)، فالوزنُ: (فِعْفِيلِيَاء).

قالَ أبو حيَّانَ: «أو خمس زوائد ولم يحفظ منه إلا ما جاء على فُعُّلْعُلان كُذُّبْذُبان (بتشديد الذال لا غير)، وَفِعْفِيلياء: بِرْبِيطياء، وَقِرْقِيسياء، لا غيرهما»[٢].

وفي النصِّ فُسِّرَتْ كلمةُ (البربيطياء) بأنَّها (ضرب من النبات)، والصوابُ على الأرجحِ: (الثِّياب).

جاءَ في التاجِ: «(والبِرْبِيطِيَاءُ، بالكَسْر) والمدّ: (النَّبَاتُ)، عن أَبِي عَمْرٍو، هكَذَا ضَبَطَه الصّاغَانِيُّ في كِتَابَيْهِ بالنُّونِ والباءِ المُوَحَّدةِ. وفي المُعْجَمِ

---

(١)- المساعد: ٣٦/٤.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٢١/١، وانظر في: المزهر: ٢٨/٢، وهمع الهوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم: ١٦/٦، وتاج العروس: ١٣٩/١٩.

عن أَبِي عَمْرٍو: البِرْبِيطِيَاءُ ثِيَابٌ، وهكذَا وقَعَ في اللِّسان جمع ثَوْبٍ... قُلتُ: وهـذَا يُؤَيِّدُ قـولَ أَبِـي عَمْـرٍو السّـابِق: إِنَّـه ثِيـابٌ، وسَبَق أَنَّـه لا نَظِـيرَ لـه إلاّ قِرْقِيسِيَاء: اسم بَلَدٍ»[1].

١٦٠- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «ونون إصْفَعَنْد زائدة، لعدم إفْعَلل، وللدخول في أوسع البابين»[2].

تَرَكَ المحقِّقُ ضبطَ حرفِ العينِ مِن كلمةِ (إصْفَعَنْد)؛ رُبَّما لأنَّها ضُبِطَتْ، في بعضِ المواضعِ، بِكَسْرِ العينِ: (إِصْفَعِنْد)[3]، وضُبِطَتْ، في مواضِعَ أُخرى، بفتحِ العينِ: (إِصْفَعَنْد)[4].

والصوابُ قطعًا هو الضبطُ بالكسرِ؛ لأنَّ نصَّ ابنِ سيده في (المحكم) هو المصدرُ الأوَّلُ لِنَقلِ هذِهِ الكلمةِ، ولا سيَّما في (لسان العرب)، و(تاج العروس)؛ ولأنَّ ضبطَ (تمهيد القواعد) فرعٌ مِن ضبطِ (تسهيل الفوائد)، وقد ضُبِطَتْ في (التسهيل) بالكسرِ؛ لكِنَّ المحقِّقَ، أو الطَّبَّاعَ، أَخطَأَ في ضبطِها في الموضعِ الثاني؛ فانتَقَلَ هذا الخطأُ إلى مَنِ اعتَمَدَ على هذا الضبطِ.

وفي نصِّ (المساعد) خطأٌ في ضبطِ الوزنِ، فقد جاءَ فيهِ: (إفْعَلل) بلا

---

(١)- تاج العروس: ١٣٩/١٩.

(٢)- المساعد: ٥٦/٤.

(٣)- انظر في: المحكم، الطبعة القديمة: ٣٢٩/٢، والطبعة الجديدة: ٣٢٩/٢، وطبعة دار الكتب العلميَّة: ٤٧٠/٢، وتسهيل الفوائد: ٢٩٤، ولسان العرب، طبعة بولاق: ٣٩/٤، ولسان العرب، طبعة دار صادر: ٧٣/٣، ولسان العرب، طبعة دار المعارف: ٨٨/١، وارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٨٩/١، وتمهيد القواعد: ٤٩٠٧/١٠، و٤٩١٠/١٠.

(٤)- انظر في: تسهيل الفوائد: ٢٩٦، وتمهيد القواعد: ٤٩٣٩/١٠، و٤٩٥٥/١٠، وتاج العروس: ٣٩٠/٧.

تشديدٍ، والصوابُ: (إِفْعَلِلّ) بتشديدِ اللامِ الثانيةِ؛ لأنَّ كلمةَ (إِصْفَعِنْد) مِن ستَّةِ أَحرُفٍ، والوزنَ (إِفْعَلل) مِن خمسةِ أَحرُفٍ، فيَلزَمُ تضعيفُ اللامِ الأخيرَةِ، سواءٌ أكانَتِ العينُ مكسورةً، أم مفتوحةً.

١٦١- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «(وهَبَّيخ)- وهو ما وقع الإلحاق فيه بحرفين ليسا من الأصل، وهما متصلان بلفظ واحد. (وقتوَّر)- وهو مثل هَبيَّخ، إلَّا أن الواو أثقل من الياء»[١].

الصوابُ: (هَبَيَّخ) بتشديدِ الياءِ، لا بتشديدِ الباءِ، وهو تطبيعٌ؛ لأنَّهُ في النصِّ نفسِهِ ضَبَطَهُ صحيحًا، وقد ضَبَطَهُ كذلكَ صحيحًا، في تحقيقِهِ لكتابِ (تسهيل الفوائد): «و"اعثوجَج" و"هَبيّخ" و"قَتَوَّر"»[٢]. قال الجوهريُّ: «الهَبَيَّخَةُ: الجارية التارَّةُ الممتلئة. والغلامُ هَبَيَّخٌ؛ وهو فَعَيَّلٌ، مشدّدة الياء»[٣].

وفي نصِّ (المساعد)، ونصِّ (تسهيل الفوائد) تصحيفٌ، ففيهما: (قَتَوَّر) بالتاءِ، والصوابُ: (قَنَوَّر) بالنونِ. جاءَ في العينِ: «القَنَوَّرُ: الشَّديدُ الرأس، الضَّخْمُ من كُلِّ شيءٍ»[٤].

وقالَ سيبويهِ: «وهي الواوُ التي في قَنَّورٍ[٥] الأُولى، والياءُ التي في هَبَيَّخٍ

---

(١)- المساعد: ٤/ ٨٠.

(٢)- تسهيل الفوائد: ٢٩٩.

(٣)- الصحاح: ١/ ٤٣٥.

(٤)- العين: ٥/ ١٤٤، وانظر في: جمهرة اللغة: ٢/ ٧٩٣، وديوان الأدب: ٢/ ٩٠، والصحاح: ٢/ ٧٩٩.

(٥)- في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون لنصِّ سيبويهِ تطبيعٌ، في تشديدِ النونِ في الموضعِ الأوَّلِ: (قَنَّورٍ). وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريس، وطبعةُ بولاق، من هذا الخطإ، انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ١/ ٢٩٥، وطبعة بولاق: ١/ ٣٣٩.

الأولى بمنزلة ياء سَمَيْدَعٍ، فصار قَنَوّرٌ بمنزلة فَدَوْكَس، وهَبَيَّخٌ بمنزلة سَمَيْدَع»[1].

* **في الاسمِ المفردِ:**

١٦٢- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَقَدْ يختص الاسم بِبِنْيَةِ القليل كَـ (رَجُل) وَأَرْجُل، وَبِنْيَةِ الكثير: كَرَجُل، وَرِجَال، فيستعمل إذ ذاك للقليل، والكثير»[2].

المفردُ (رَجُل) بفتحِ الراءِ، وضمِّ الجيمِ، يُجمَعُ على (رِجَال). أمَّا المفردُ الذي يُجمَعُ على (أَرْجُل)، فهو كلمةُ (رِجْل) بكسرِ الراءِ، وسكونِ الجيمِ. وقد أَخطَأَ المحقِّقُ، فَضَبَطَ المفردَينِ بفتحِ الراءِ، وضمِّ الجيمِ، والصوابُ: «كَـ(رِجْلٍ): وَأَرْجُلٍ».

وجاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وقد يختص الاسم ببنية القليل كرجل وأرجل وبنية الكثرة كرَجُل ورجال، فيستعمل إذ ذاك للقليل والكثير»[3].

وقد أَهمَلَ المحَقِّقُ الضبطَ في عبارَةِ: «كرجل وأرجل»؛ رُبَّما لأنَّهُ ظَنَّ أنَّ الضبطَ هنا غيرُ واجبٍ؛ لوضوحِ المرادِ. وهذا النصُّ - معَ هذا الإهمالِ - أَسلَمُ مِن نَصِّ التحقيقِ الجديدِ.

١٦٣- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَيُحْفَظُ في فَعُول، وَفَعِيل معتلي اللام نحو: عَفُوٌّ، وَثَنِيٌّ، وفي نحو: وِرْد صفة، وَخَوَّار، وَخَوَّارَة، وَنَمِيمَة، وَعَمِيمة، وَبَازِل، وَعَائِذ، وحَاجّ وَأَسَد، وَأَظَلّ، وَبَدَنَة قالوا: عُفْو، وَثُنْي، وَوُرْد وَخُوْر، وَنُمّ، وَعُمّ، وَبُزْل، وَعُوْذ، وَحُجّ، وَأُسْد، وَظُلّ، وَبُدْن.

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢/٢٦٠-٢٦١.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤٠٦/١.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١٩٤/١.

فَأَمَّا "سُقُف"، فَذَكَر ابْنُ مالك أَنَّهُ جَمْعُ سَقْف. وذكر النحاة أَنَّ "سَقْفًا" جُمِع على "سُقُف" بضم القاف، ويخفف فيقال: سُقْف»[١].

في النصّ أَكثَرُ مِن خطإٍ، ففي عبارَةِ: «وَيُحْفَظُ في فَعُول، وَفَعِيل معتلي اللام نحو: عَفْوٌ، وَثَنِيٌّ»، وَرَدَتْ كلمةُ (عَفْوٌ) بفتحِ العينِ، وسكونِ الفاءِ، وتخفيفِ الواوِ، والصوابُ: (عَفُوٌّ) بفتحِ العينِ، وضمِّ الفاءِ، وتشديدِ الواوِ؛ بدلالةِ قولِهِ: «وَيُحْفَظُ في فَعُول»؛ قالَ ابنُ مالكٍ: «والعُفُوُ: جَمْعُ عَفُوٍّ عَنِ الفَرَّاءِ»[٢].

وفي عبارَةِ: «وفي نحو: وِرْد صفة»، وَرَدَتْ كلمةُ (وِرْد) بكسرِ الواوِ، وسكونِ الراءِ، والصوابُ: (وَرْد) بفتحِ الواوِ، وسكونِ الراءِ. قالَ ابنُ مالكٍ: «والوُرْدُ: (بِالضَّمِّ) جَمْعُ فَرَسٍ وَرْدٍ»[٣].

وجاءَ في القاموسِ: «الوَرْدُ منْ كُلِّ شَجَرةٍ: نَوْرُها، وغَلَبَ على الحَوْجَمِ، ومن الخَيْلِ: بينَ الكُمَيْتِ والأَشْقَرِ، ج: وُرْدٌ وَوِرادٌ وأَوْرادٌ»[٤].

وفي عبارَةِ: «وَنَمِيمَة، وَعَمِيمة» وَرَدَ خطأً كلمةُ (نَمِيمَة)، والصوابُ: (نَمُوم). ولعلَّ الاشتِباهَ حَصَلَ؛ بسببِ كلمةِ (عميمة) بعدَها. قالَ ابنُ سيده: «وصَرَّح اللِّحيانِيُّ بأنَّ "نُمًّا" جمعُ نَمُومٍ، وهو القِياسُ»[٥].

وفي عبارَةِ: «فَأَمَّا "سُقُف"، فَذَكَر ابْنُ مالك أَنَّهُ جَمْعُ سَقْف»، وَرَدَتْ كلمةُ (سُقُف) بضمَّتينِ، والصوابُ: (سُقْف) بضمِّ السينِ، وسكونِ القافِ؛

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤٢١/١-٤٢٢.

(٢)- إكمال الإعلام: ٤٣٨/٢.

(٣)- إكمال الإعلام: ٧٥٢/٢.

(٤)- القاموس المحيط: ٣٢٥.

(٥)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١٢٤/١٢.

والمـرادُ أنَّ ابـنَ مالـكٍ ذَكَـرَ أنَّ المفـردَ (سَـقْف) يُجمَـعُ علـى (سُـقْف) بسـكونِ القـافِ، كمـا جُمِعَـتِ الكلمـاتُ المذكورةُ في النـصِّ؛ لكـنَّ النحـاةَ يَـرونَ أنَّ كلمـةَ (سَـقْف) تُجمَـعُ علـى (سُـقُف) بضـمِّ القـافِ، وبعـدَ تخفيـفِ القـافِ، أي: بإسكانِها: يكونُ الجمعُ على (سُقْف) بسكونِ القافِ.

وجـاءَ في تحقيـقِ كتـابِ (تمهيـد القواعـد): «وَيُـحْفَظُ أيْضًـا في "فَعِيـل" و"فَعُول" مُعْتَلِّي اللَّامِ صَحِيحَي الْعَيْنِ، وَفِي نَحْوِ: سَقُفٌ وَوَرْدٌ وخُوُّار، وَخُوَّارَة، ونُمُوم وَعَمِيمَة، وَبَازِلٍ، وَعَائِذٍ وَحَاج وَأَسْدٍ، وأَظْلٍ، وَبَدَنَة...»[1].

وفي هـذا النصِّ عِـدَّةُ أخطـاءٍ في الضبـطِ، ففيـهِ: (سَقُفٌ) بضـمِّ القـافِ، والصوابُ: (سَقْفٌ) بسكونِها، فالمفردُ - بلا خلافٍ - بفتحِ السينِ، وسكونِ القافِ. أمَّا ضبطُ الكلمةِ بفتحِ السينِ، وضمِّ القافِ، فلم أَجِدْهُ في كُتُبِ اللغةِ.

وفي النصِّ: «خُوُّار، وَخُوَّارَة» بضمِّ الخاءِ فيهما، والصوابُ بالفتحِ. قال الفـارابيُّ: «والخُورُ: الإبلُ الغزائرُ وفي لبنها رِقَّة [واحدتـها خَوّارة]. والخُورُ: جمعُ خَوَّارٍ، وهو الضعيف من الرّجال»[2].

وفي النصِّ: (حَاج) بإهمالِ ضبطِ الجيمِ بالتشديدِ، وفيهِ: (أَسْدٍ) بسكونِ السينِ، والصوابُ: (أَسَد) بفتحِها؛ لأنَّ كلمةَ (أَسَد) تُجمَعُ على (أُسْد) بضمِّ الهمزَةِ، وسكونِ السينِ. قالَ الجوهريُّ: «الأَسَدُ جمعه أُسُودٌ، وأُسُدٌ مقصورٌ مثقَّلٌ منه، وأُسْدٌ مخفَّفٌ...»[3].

وفي النصِّ (أَظْلٍ) بفتحِ الهمزَةِ، وسكونِ الظاءِ، وتخفيفِ اللامِ، والصوابُ:

---

(١)- تمهيد القواعد: ٤٧٧٣/٩.

(٢)- ديوان الأدب: ٣١٤/٣، وانظر في: الصحاح: ٦٥١/٢.

(٣)- الصحاح: ٤٤١/٢.

(أَظَلّ) بفتحِ الهمزَةِ والظاءِ، وتشديدِ اللامِ.

قالَ ابنُ مالكٍ: «ومثال (فَعَلة) و(فُعْل): (بَدَنة) و(بُدْن). ومثال (فَعَل) و(فُعْل): (أَسَد) و(أُسْد). وأشرتُ بِقَوْلِي:

.... ومطلقاً في (فَعْل) – أيضاً – يُحْتَمَل

إلى أَنَّ الاسمَ والصفةَ فيهِ سواء كـ(سَقْف) و(سُقْف) و(ورْد) و(وُرد). ثم أشرتُ إِلَى أَن (فُعْلًا) نَادرٌ في قولهِم: (ذُبَاب) و(ذُبّ) و(نَقُوق) و(نُقّ) و(نَمُوم) و(نُمّ) و(عَمِيَمة)[١] و(عُمّ) بقولي:

وفي (فُعَال) و(فَعُول) ضُعِّفا مَع (فَعِيلة) قَليلًا عُرفَا

والنَّقُوق: الضِّفْدَعَة الصَّيَّاحة. والنَّمُوم: النَّمام. والعَمِيمة: النَّخْلَة الطَّوِيلَة. ومن (فُعْل) المستَنْدَر: (ثَنِيّ) و(ثُنيْ)[٢]. وأندرُ منه (ظُلّ) في جمع (الأَظَلّ) – وهو بَاطِنُ القَدَم – ومن (فُعْل) الذِي لا يقاسُ عَليه: (حَاجّ) و(حُجّ) و(بَازِل) و(بُزْل) و(عَائِذ) و(عُوذ)»[٣].

واشتَمَلَ تحقيقُ د. مصطفى النَّماس على بعضِ الصوابِ، معَ أخطاءٍ في التحريرِ، والتشكيلِ، والتطبيعِ، معَ إهمالٍ لِلضبطِ، في بعضِ الكلماتِ: «ويحفظ في فَعُول وفعيل معتلي اللام نحو: عفُوّ وثني وفي نحو ورد صفة وخوار وخواره ونميمة وعميمة وبازل وعائد وحاج وأسد وأظل وبدنه قالوا عفوّ وثني ووُرْد وخور ونُمُّ وعُمّ ونزل وعود وحجُّ وأسد وظُلّ وبدن، فأما سقف فذكر ابن مالك أنه جمع سقف وذكر النحاة أن سقفا جمع على سُقُف بضم القاف

(١)- كذا في المطبوعِ، بفتحِ الياءِ، والصوابُ: (عَمِيْمَة) بسكونِ الياءِ، وفتحِ الميمِ الثانيةِ.

(٢)- كذا في المطبوعِ، بسكونِ الياءِ، والصوابُ: (ثُنْيٌ) بسكونِ النونِ، وضمِّ الياءِ، والتنوينِ.

(٣)- شرح الكافية الشافية: ٤/١٨٢٩-١٨٣٠.

ويخفف فيقال: سقف»[١].

وتَدَبُّرُ ما تَقَدَّمَ يَكفي في بيانِ أخطاءِ هذا النصِّ المحَقَّقِ؟!

١٦٤- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَقِرْد وَقِرَدَة، وَحَسْل وَحِسَلَة»[٢].

وَرَدَ في النصِّ (حَسْل) بفتحِ الحاءِ[٣]، والصوابُ: (حِسْل) بكسرِها، على وزنِ (قِرْد)، وجمعُهُ: (حِسَلَة) على وزنِ (قِرَدَة). جاءَ في القاموسِ: «الحَسْلُ: السَّوْقُ الشَّديدُ، والنَّبِقُ الأَخْضَرُ، وبالكسر: ولَدُ الضَّبِّ حينَ يَخْرُجُ من بَيْضَتِهِ. واحْتَسَلَ: اصْطادَها، ج: أَحْسالٌ وحُسولٌ وحِسْلانٌ، بالكسر، وحِسَلَةٌ»[٤].

١٦٥- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَفَعْل: عَبْد وَعِبْدَان، وَفَعَلَة: قَضَفَة وَقِضْفَان، وَفُعْلَة: بُرْكَة وَبُرْكَان، وَفَعَلَة: أَمَة وَإِمْوَان وَأَصْلُ أَمَة أَمْوَة، وفي وَصْفٍ على فَعْل: شَيْخ وَشِيخان، وَضَيْف وَضِيفَان»[٥].

في النصِّ أكثرُ مِن خطإٍ، ففيهِ: (بُرْكَان) بضمِّ الباءِ[٦]، والصوابُ: (بِرْكَان) بكسرِها؛ لأنَّ الكلامَ هنا على بناءِ (فِعْلان) بالكسرِ، أحدِ أبنيةِ جمعِ التكسيرِ، بدلالةِ ما قبلَهُ، وما بعدَهُ مِن الكلماتِ.

---

(١)- ارتشاف الضرب، د. مصطفى النمَّاس: ١/١٩٨.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٤٤٢.

(٣)- في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: (حسل)، بلا ضبطٍ، انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٢٠٥.

(٤)- القاموس المحيط: ٩٨٤.

(٥)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٤٤٧.

(٦)- في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: (بركان)، بلا ضبطٍ، انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٢٠٧.

قالَ ابنُ سيده: «والبُرْكة: من طَيْر الماء. والجمع: بُرَك، وأبراك، وبِرْكان»[1].

والعجيبُ أنَّ المحقِّق يُشيرُ في الهامشِ (٦) إلى (شرح الكافية الشافية). وبالرجوعِ إلى ذلكَ الموضعِ، نَجِدُ قولَ ابنِ مالكٍ: «و(فُعْلَة) كـ(بُرْكَة) و(بِرْكان) – لِبَعض طَيْر المَاءِ–»[2].

وفي النصِّ: «وَفَعَلَة: أَمَة وَإِمْوَان»[3]، والصوابُ: (فَعْلَة) بفتحِ الفاءِ، وسكونِ العينِ؛ لأنَّ بناءَ (فَعَلَة) بفتحتينِ، ذُكِرَ في عبارَةِ: «وَفَعَلَة: قَضَفَة وَقِضْفَان»؛ ولأنَّ المحقِّقَ نفسَهُ ضَبَطَ كلمةَ (أَمْوَة) بسكونِ الميمِ في عبارَةِ: «وَأَصْلُ أَمَة أَمْوَة».

فلا ريبَ أنَّ أبا حيَّانَ قد قَصَدَ في كلمةِ (أَموَة) بناءَ (فَعْلَة) بفتحِ الفاءِ، وسكونِ العينِ، ولم يَقصِدْ هنا بناءَ (فَعَلَة)، وإن كانَتْ (أَمَوَة) بالتحريكِ أحدَ المذهبَينِ في أصلِ (أَمَة).

قالَ الجوهريُّ: «وأصل أَمَةٍ أَمَوَةٌ بالتحريك، لأنَّه يُجْمَعُ على آمٍ، وهو أَفْعُلٌ مثل أَيْنُقٍ، ولا تجمع فَعْلَةٌ بالتسكين على ذلك»[4].

وجاءَ في القاموسِ: «والأَمَةُ: المَمْلُوكَةُ ج: أَمَواتٌ وإماءٌ وآمٍ وأمْوانٌ، مُثَلَّثَةً، وأصْلُها: أمَوَةٌ وأَمْوَةٌ»[5].

---

(١)– المحكم، الطبعة الجديدة: ٢٣/٧.

(٢)– شرح الكافية الشافية: ١٨٥٩/٤.

(٣)– في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وفَعَلة أَمّة وأموان»، انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٢٠٧/١.

(٤)– الصحاح: ٢٢٧٢/٦.

(٥)– القاموس المحيط: ١٢٦٠.

* **في الجمعِ:**

١٦٦- جاءَ في تحقيقِ د. حاتم الضامن لكتابِ (دقائق التصريف): «ويخرج على (فَعُولٍ) وجمعه (فُعَلٌ) نحو: ذَلُول وذُلَل. وإنّما أظهروا التضعيف في (ذلول) واللام متحركة لحال الحائل، وأظهروا في (الذلل) للفرق بين المصدر والجمع، قال عنترة:

ذُلُلٌ رِكابِي حيثُ شئتُ مُشايعي لُبـِّي وأَحْفِزُهُ بأمرٍ مُبْرَمِ»[1].

في النصِّ وَرَدَتْ كلمةُ (ذُلَل) بفتحِ اللامِ الأُولى، على وزنِ (فُعَل) بفتحِ العينِ، والصوابُ: (ذُلُل) بضمِّ الذالِ واللامِ معًا، على وزنِ (فُعُل) بضمِّ الفاءِ والعينِ؛ بدلالةِ ما جاءَ في بيتِ عنترةَ مِن ضبطِ (ذُلُل) بضمَّتينِ.

وصيغةُ (فُعُل) مِن أبرزِ أوزانِ جمعِ المفردِ، الذي على وزنِ (فَعُول)، نحو: (رَسُول ورُسُل). قالَ سيبويهِ: «وأمّا ما كان (فَعُولاً) فإنَّه يكسَّر على (فُعُلٍ) عنيتَ جميع المؤنّث أو جميع المذكر وذلك قولك: صَبُورٌ وصُبُرٌ، وغَدُورٌ وغُدُرٌ»[2].

وفي قولِ المؤلِّفِ: «وأظهروا في "الذلل" للفرق بين المصدر والجمع»، دليلٌ على أنَّ المرادَ (الذُّلُل) بضمَّتَينِ؛ فبالإدغامِ تكونُ صيغةُ المصدرِ: (الذُّلّ)، وبالإظهارِ (فكِّ الإدغامِ) تكونُ صيغةُ الجمعِ: (الذُّلُل).

١٦٧- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وفَعَاعِل: سَلاَلِم، ولا يَبْعُد في الصفات إذا جمع زُرَّق، فالقياس يقتضي

---

(١)- دقائق التصريف، الطبعة الجديدة: ٢٠١، وانظر في: الطبعة القديمة: ١٩٨.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٦٣٧.

زُرَارِق»[١].

وَرَدَ في النصِّ: (زُرَارِق) بضمِّ الزايِ، والصوابُ: (زَرَارِق) بفتحِها؛ لأنَّ الكلامَ على بناءِ (فَعَاعِل) بفتحِ الفاءِ، فكما يُقالُ: (سَلَالِم) في جمعِ (سُلَّم)، يُقالُ: (زَرَارِق) في جمعِ (زُرَّق). قالَ سيبويهِ: «ويكون على (فَعَاعِل) نحو: السَّلالم، والذَّرارِح، والزَّرارق»[٢].

١٦٨- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وسواء في ذلك المضعف نحو: صَكٌّ وأُصْكّ»[٣].

الصوابُ: (أَصُكٌّ) بفتحِ الهمزَةِ، وضمِّ الصادِ، وتشديدِ الكافِ، والأصلُ: (أَصْكُكٌ) على بناءِ (أَفْعُل).

قالَ سيبويهِ: «والمضاعَفُ يَجري هذا المجرى، وذلك قولك: ضَبٌّ وأضُبٌّ وضِبابٌ، كما قلت: كَلْبٌ وأَكْلُبٌ وكِلابٌ، وصَكٌّ وأصُكٌّ وصِكاكٌ وصُكوكٌ، كما قالوا: فَرْخٌ وأَفْرُخٌ وفِرَاخٌ وفُرُوخٌ»[٤].

وقالَ ابنُ جِنِّي: «ألا تراه لـمّا حذف همزة أشدّ بقي معهم[٥] شَدّ، كما ترى، فكسّره على أَشُدّ، فصار كضَبّ وأَضُبّ، وضَكّ[٦] وأَصُكّ»[٧].

وقالَ الجوهريُّ: «والصَكُّ: كِتابٌ، وهو فارسيٌّ معرّب، والجمع أَصُكٌّ

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٧١/١.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٥١/٤.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤٠٩/١.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٥٦٧/٣.

(٥)- كذا في المطبوعِ: (معهم) بالميمِ، وهو تطبيعٌ، والصوابُ: (معه).

(٦)- كذا في المطبوعِ بالضادِ، وهو تطبيعٌ واضحٌ، والصوابُ بالصادِ، قطعًا.

(٧)- الخصائص: ٧١١.

وصِكاكٌ وصُكُوكٌ»[1].

وجاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وسواء في ذلك المضعف نحو: صك وأصكك»[2].

وواضحٌ أنَّ فَكَّ الإدغامِ في (أصكك) خطأٌ فادحٌ؛ وليسَ بعيدًا أن يَكونَ مِن التطبيعاتِ.

١٦٩- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَيَطّردُ "أفعال" في جمع اسم ثلاثي لَمْ يطرد فيه "أَفْعُل" مما كان على "فَعْل" نحو: بَيْت وَأَبْيَات، وَحَوْض وَأَحْوَاض، وعلى "فِعْل" نحو: حِزْب وَأَحْزَاب، وفَعَل جَمَل وأَجْمَال، وَغَلَب في نحو لَبَبٌ قالوا: أَلْبَاب، وفي نحو: صَدَى قالوا: أَصْدَاء، وَظَبْي وَأَظْبَاء، وفي "فَعُل" عَضُد وَأَعْضَاد، وَ"فِعَل": عِنَب وَأَعْنَاب، و"فَعِل" نَمِر وَأَنْمَار، و "فُعُل": طُنُب، وَأَطْنَاب وَفَعُول معتل اللام بالواو، فَلُوّ وَأَفْلَاء، وَعَدُوّ وَأَعْدَاء»[3]. وفي الهامشِ (٤): «في ت "مدد وأمداد"».

وجاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «(وغلب في نحو مَدْي) - قالوا: مَدْي وأمداء، ونحوه: ظَبْي وأظباء»[4].

وجاءَ في تحقيقِ (تمهيد القواعد): «ويغلب في سبعة أوزان مخصوصة وهي: فَعْل كمَدْي وظَبْي، وفَعَل كَلَبَبَ وطَلَل، وفَعِل كنَمِر، وكَبِد، وفَخِذ وفَعُل كعَضُد وفِعَل كعِنَب وفُعُل كطُنُب وعُنق، وفُعُول معتلًّا كغلوّ وعَدَوّ فيقال:

---

(١)- الصحاح: ١٥٩٦/٤.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١٩٥/١.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤١١/١-٤١٢، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١٩٦/١.

(٤)- المساعد: ٤٠٢/٣.

أمداء، وأظباء، وألْباب، وأطلال، وأنمار، وأكباد، وأفخاذ (وأعضاد) وأعناب، وأطناب، وأعناق، وأفلاء، وأعداء»[(١)].

اشتَمَلَتْ هذِهِ النصوصُ الثلاثةُ المحقَّقةُ على تصحيفٍ، وتحريفٍ، وأخطاءٍ في ضبطِ بعضِ الكلماتِ.

ففي نصِّ (الارتشاف) و(المساعد) و(التمهيد): (ظَبْي) بفتحِ الظاءِ المعجَمةِ، وسكونِ الباءِ، وجمعُهُ: (أَظْبَاء) على وزنِ (أَفْعَال). والصوابُ بالطاءِ المهمَلةِ المضمومةِ: (طُبْي)؛ ففيها تصحيفٌ، وخطأٌ في الضبطِ.

وقد جاءَ في تحقيقِ (تمهيد القواعد)، في موضِعٍ آخَرَ: «وقد استغنى، نحو: مُدْي وحُوت، وهو ما كان ياءيَّ اللام أو واوِيَّ العين مما ذكروه، فعلم منه أنه لا يقال: مِدَاء ولا حِيات، بل قياس المعتل بالياء أفعال، نحو: أَمْداء وأَظْباء لـمُدْي وظُبْي، وقياس الواوي العين فِعْلان، نحو: حِيْتان، ونِيْنان، وعِيْدان، لحوت، ونون وعود»[(٢)].

فضَبَطَ المحقِّقونَ الكلماتِ هنا على وزنِ (فُعْل) بضمِّ الفاءِ، وسكونِ العينِ، وهذا يدلُّ قطعًا على أنَّ المرادَ (طبي) بالطاءِ، لا بالظاءِ؛ لأنَّ كُتُبَ العربيَّةِ تخلو مِن كلمةِ (ظُبْي) بضمِّ الظاءِ، وسكونِ الباءِ؛ بخلافِ كلمةِ (طُبْي)، فهي معروفةٌ بضمِّ الطاءِ، وجمعُها على: (أَطْبَاء).

قالَ الجوهريُّ: «الطُّبْيُ للحافر وللسباع كالضَرع لغيرها. وفي المثل: "جاوَزَ الحزام الطُّبْيَيْنِ". وقد يكون أيضًا لذوات الخُفّ. والطِبْيُ بالكسر مثلُه، والجمع

---

(١)- تمهيد القواعد: ٤٧٦٧/٩.

(٢)- تمهيد القواعد: ٤٧٨٨/٩.

أَطْبَاءٌ»[(١)].

وجاءَ في القاموسِ: «والطُّبْيُ، بالكسر والضم: حَلَماتُ الضَّرْعِ التي من خُفٍّ وظِلْفٍ وحافِرٍ وسَبُعٍ ج: أطْباءٌ»[(٢)].

أمَّا كلمةُ (ظَبْي) بالظاءِ المعجَمةِ المفتوحةِ، فتُجمَعُ على (أَظْبٍ)، بوزنِ (أَفْعُل)، لا (أَظْبَاء). قالَ سيبويهِ: «والياء والواو بتلك المنزلة تقول: ظَبْيٌ وظَبْيان وأَظْبٍ وظِباءٌ، كما قالوا: كَلبٌ وكلْبانِ وأَكْلبٌ وكِلابٌ»[(٣)].

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: «فكما أنَّ الياء إذا كانت طرفًا وقبلها ضمَّة تُقلب الضَّمّة كسرة نحو "أَظْبٍ" في جمع ظَبْيٍ، أصله "أَظْبُيٌ" نحو "أَفْلُس"، فكذلك إذا كانت تلي الطرف، لا خلاف بين النحويّين في ذلك»[(٤)].

وفي نصِّ (الارتشاف): (صَدَى)، وجمعُهُ: (أَصْدَاء)، وفي نَصَّيِ (المساعد)، و(التمهيد): (مَدْي) بفتحِ الميمِ، وسكونِ الدالِ، وجمعُهُ: (أمداء).

والصوابُ: (مُدْي) بضمِّ الميمِ، وسكونِ الدالِ؛ ففي نصِّ (الارتشاف) تحريفٌ، وخطأٌ في الضبطِ، وفي نَصَّيِ (المساعد)، و(التمهيد) خطأٌ في الضبطِ فقط.

وقد جاءَ في الهامشِ (٤) من تحقيقِ (الارتشاف)، مِن الصفحةِ نفسِها: «في ت "مدد وأمداد"». فإمَّا أن يكونَ المحقِّقُ أخطَأَ في قِراءةِ النسخةِ المخطوطةِ (ت) في هذا الموضعِ، أو أنَّ الناسخَ أَخطَأَ، فحَرَّفَ (مدي) إلى (مدد)، وحَرَّفَ (أمداء) إلى (أمداد). وقد يكونُ المحرِّفُ في ذلكَ مُعتَمِدًا على

(١)- الصحاح: ٦/٢٤١١، وانظر في: مجمل اللغة: ٥٩٢.

(٢)- القاموس المحيط: ١٣٠٦.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٥٦٧.

(٤)- الممتع الكبير: ٣٠٤.

قـولِ سـيبويهِ: «وتقـول في المضـاعَف: لَبَـبٌ وأَلْبـابٌ، ومَـدَدٌ وأمْـدادٌ، وفَـنَنُ[١] وأفْنان»[٢]، مَعَ الغفلةِ عن كونِ كلامِ سيبويهِ هنا خاصًّا بوزنِ (فَعَل) بفتحِ الفاءِ والعينِ، لا (فَعْل) بفتحِ الفاءِ، وسكونِ العينِ، أو (فُعْل) بضمِّ الفاءِ، وسكونِ العينِ.

فالصوابُ كما ذَكَرْتُ آنفًا: (مُدْي) بضمِّ الميمِ، وسكونِ الدالِ، وجمعُهُ: (أَمْدَاء) على وزنِ (أَفْعَال). قالَ سيبويهِ: «وأمّا بنات الياء والواو منه فقليل، قالوا: مُدْيٌ وأَمداءٌ، لا يجاوزون به ذلك لقلَّته في هذا الباب»[٣].

وقد جاءَ ضبطُهُ مضمومًا في تحقيقِ (المساعد)، في موضِعٍ آخَرَ: «(ما لم يكن كمُدْي) – أي يائيَّ اللام. (أو حُوت)- أي واويَّ العين؛ فلا يجمعان على فِعال، لايقال: مِدَاء ولا حِيات، بل قياس الأول أفعال كأمْداء، وظِبًى وأظباء، وقياس الثاني فِعْلان كحيتان، وعُود وعِيدان»[٤]؛ ولكنَّ العبارةَ اشتَمَلَتْ على تصحيفٍ، وخطإٍ في الضبطِ: «وظِبًى وأظباء»، والصوابُ: «وطُبْي وأَطْبَاء».

ومِن هنا يكونُ الصوابُ في عبارَةِ (تمهيد القواعد): «ويغلب في سبعة أوزان مخصوصة وهي: فُعْل كمُدْي وطُبْي».

واشتَمَلَ نصُّ (تمهيد القواعد) أيضًا على تحريفٍ، وخطإٍ في الضبطِ: «وفُعُول معتلًّا كغلوّ وعَدَوّ»، والصواب: (فَعُول) بفتحِ الفاءِ، و(كَفَلُوّ) بالفاءِ، لا بِالْغَينِ، و(عَدُوّ) بضمِّ الدالِ، لا بفتحِها. وقد تكونُ هذِهِ تطبيعاتٍ؛ بدلالةِ

---

(١)- كذا في المطبوعِ، بلا تنوينٍ، والصوابُ بالتنوينِ.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٥٧٢.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٥٧٧.

(٤)- المساعد: ٣/٤٢٩.

أنَّ المحقّقينَ أَصابُوا في ضبطِ العينِ بالضمّ في (فُعُول)، وأَصابُوا في ضبطِ العينِ بالفتحِ مِن (عَدَوّ)، وأَصابُوا بذكرِ الجمعِ بالفاءِ، لا بِالْغَينِ: (أفلاء)؛ فيكونُ الصوابُ في هذِهِ العبارَةِ: «وفَعُول معتلًّا كفَلُوّ وعَدُوّ».

١٧٠- جاءَ في تحقيق د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «نحو قولهم: في الفرس الذكر الخفيفة الناصية: أَسْفَى، وَلَمْ يقولوا للمؤنثة "سَفْوَاء". وقالوا: دِيمَة هَطْلَاء، وَلَمْ يَقُولوا مَطَرٌ أَهْطَل، فالقياس: سُفُوٌ وَهُطُل؛ فإنْ كان مضعفًا نحو: أَغَرّ، وَغَرَّاء، أَوْ معتل اللام كـ (أَعْمَى)، وَعَمْيَاء، وَأَعْشَى، وَعَشْوَاء، أَوْ معتل العين كـ (أَسْوَدَ وَسَوْدَاء)، وَأَبْيَض، وَبَيْضَاء تَعَيَّنَ سكون عين "فُعْل" تَقُول: غَرّ، وَعَمْيٌ، وَعَشْوٌ، وَسَوْد، وَبِيض، ويكسر ما قبل الياء في (نحو) بِيض لتصح»[١].

مُرادُ أبي حيَّانَ هنا أنَّ بناءَ (أَفْعَل - فَعْلَاء) يُجمَعُ على (فُعْل) بضمِّ الفاءِ، وسكونِ العينِ، مثل: (حُمْر) في جمعِ (أَحْمَر)، و(حَمْرَاء).

وكذلكَ هو الجمعُ حينَ يُستَعمَلُ (أَفْعَل)، دُونَ (فَعْلَاء)، مثل: (أَسْفَى)، دُونَ (سَفْوَاء)[٢]، وحينَ يُستَعمَلُ (فَعْلَاء)، دُونَ (أَفْعَل)، مثل: (هَطْلَاء)، دُونَ (أَهْطَل)؛ فيُقالُ في جمعِ (أَسْفَى): (سُفْوٌ) بسكونِ الفاءِ، لا بضمِّها، ويُقالُ في جمعِ (هَطْلَاء): (هُطْلٌ) بسكونِ الطاءِ، لا بضمِّها.

قالَ ابنُ مالكٍ: «والهُطْلُ: جَمْعُ دَيْمَةٍ هَطْلاءَ»[٣].

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤٢١/١.

(٢)- اختُلِفَ في استعمالِ (سَفْوَاء)، فمِنهُم مَن أَنكَرَهُ، ومِنهُم مَن أَثبَتَهُ، ومِنهُم مَن قَيَّدَهُ، انظر في: العين: ٣٠٩/٧، والجيم: ١٢٣/٢، والجراثيم: ١٢٤/٢، وجمهرة اللغة: ٨٤٩/٢، والصحاح: ٢٣٧٨/٦.

(٣)- إكمال الإعلام: ٧٣٨/٢.

وثَمَّةَ خطأٌ في ضبطِ (ديمة)، ففي نصِّ (الارتشاف): (دِيَمَة) بكسرِ الدالِ، وفتحِ الياءِ، وفي نصِّ (إكمال الإعلام): (دَيْمَة) بفتحِ الدالِ، وسكونِ الياءِ، والصوابُ: (دِيْمَة) بكسرِ الدالِ، وسكونِ الياءِ.

جاءَ في القاموسِ: «والدِيمَةُ، بالكسرِ: مَطَرٌ يَدومُ في سُكونٍ بلا رَعْدٍ وبَرْقٍ، أو يَدومُ خَمْسةَ أيامٍ، أو سِتَّةً، أو سبْعَةً، أو يَوْماً ولَيْلَةً، أو أقَلُّهُ ثُلُثُ النهارِ أو الليلِ، وأكْثَرُهُ ما بَلَغَتْ، ج: دِيَمٌ ودُيومٌ»[1].

وبالرجوعِ إلى تحقيقِ نصِّ (الارتشاف) نَجِدُ أَكثَرَ مِن خطإٍ في الضبطِ؛ ففي عبارَةِ: «تَعَينَّ سكون عين "فُعْل" تَقُول: غَرّ، وَعَمْيٌ، وَعَشْوٌ، وَسَوْد، وَبِيض»، وَرَدَ (تَعَينَّ) بتشديدِ النونِ، والصوابُ: (تَعَيَّنَ) بتشديدِ الياءِ.

وقد أَخطَأَ المحقّقُ في هذِهِ العبارَةِ، فضَبَطَ أَوائِلَ الجُمُوعِ بالفتحِ، والصوابُ بالضمِّ؛ لأَنَّها على بناءِ (فُعْل) بضمِّ الفاءِ، وسكونِ العينِ، أي: «غُرٌّ، وعُمْيٌ، وعُشْوٌ، وسُوْدٌ، وبُيْض»، ثمَّ قالَ: «ويكسر ما قبل الياء في (نحو) بِيض لتصح»، فالأصلُ: (بُيْض) بضمِ الباءِ؛ وللثِّقَلِ الصوتيّ تُقلَبُ الضمَّةُ كسرةً؛ لِتُناسِبَ الياءَ الساكنةَ.

١٧١- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «كغراب وأغربُ، وجنين وأجننُ»[2].

الصوابُ: (أَغْرُب) بفتحِ الهمزَةِ، وسكونِ الغينِ، وضمِّ الراءِ، و(أَجْنُن) بفتحِ الهمزَةِ، وسكونِ الجيمِ، وضمِّ النونِ الأُولى، وكِلاهُما على وزنِ (أَفْعُل) بفتحِ الهمزَةِ، وسكونِ الفاءِ، وضمِّ العينِ.

---

(١)- القاموس المحيط: ١١٠٨.

(٢)- المساعد: ٣/٢٩٢.

قالَ ابنُ مالكٍ: «احترازاً من قولِ بَعْضِ العَرَب: (غُرَاب وأَغْرُب) مَع كَوْنه مذكراً والمشهورُ (أَغْرِبَة)»(١).

وقالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: «وقد جاء المذكرُ قليلاً على أفعُل نحو: مكان وأمكن، وجنين وأجنن وطِحال وأطحل»(٢).

وجاءَ في القاموسِ: «والغُرابُ: م، ج: أغْرُبٌ وأغْرِبَةٌ وغِرْبانٌ وغُرْبٌ»(٣)، وفيهِ أيضًا: «والجَنينُ: الوَلَدُ في البَطْنِ ج: أجِنَّةٌ وأجْنُنٌ»(٤).

١٧٢- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتاب (المساعد): «نحو فَلْس وأفلُس، وكأس وأكؤس، وصك وأصُكّ، ودلو وأدُلّ، وثدي وأثُدّ»(٥).

الصوابُ: (أَدْلٍ) بفتحِ الهمزَةِ، وسكونِ الدالِ، وكسرِ اللامِ، مع التنوينِ، لا (أدُلّ) بضمّ الدالِ، وتشديدِ اللامِ، والصوابُ: (أَثْدٍ) بفتحِ الهمزَةِ، وسكونِ الثاءِ، وكسرِ الدالِ، مع التنوينِ، لا (أثُدّ) بضمِّ الثاءِ، وتشديدِ الدالِ.

والأصلُ: (أَدْلُيٌ)، و(أَثْدُيٌ)، قُلِبَتِ الضمَّةُ إلى كسرَةٍ: (أَدْلِي)، و(أَثْدِي)، فصارا مِن الأسماءِ المنقوصةِ؛ لذلكَ حُذِفَتِ الياءُ مِنهُما، وجاءَ التنوينُ؛ للتعويضِ في حالةِ التجرُّدِ من (ال)، و(الإضافةِ): (أَدْلٍ، أَثْدٍ)؛ ولكنَّ الياءَ تَرجِعُ إليهِما عِندَ التحليةِ: (الأَدْلِي، الأَثْدِي)، أو الإضافةِ: (أَدْلِي الرِّجالِ، وأَثْدِي النِّساءِ).

قالَ سيبويهِ: «كما قالوا: كَلبٌ وكلْبانِ وأَكْلبٌ وكِلابٌ، ودَلْوٌ ودلْوَانِ

(١)- شرح الكافية الشافية: ١٧٣٤/٤، وانظر في: شرح ابن الناظم: ٥٤٨.

(٢)- شرح الرضيّ على الكافية: ٣٢٤/٣.

(٣)- القاموس المحيط: ١١٩.

(٤)- القاموس المحيط: ١١٨٧.

(٥)- المساعد: ٣٩٩/٣.

وأَدْلٍ ودِلاءٌ، وثَدْيٌ وثَدْيانِ وأَثْدٍ وثُدِيٌّ»[1].

وجاءَ في اللسانِ: «والجمع أَدْلٍ في أَقل العدد، وهو أَفْعُلٌ، قلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد ضمة»[2].

وجاءَ في القاموسِ: «الثَّدْيُ، ويُكْسَرُ وكالثَّرَى، خاصٌّ بالمَرْأَةِ، أو عامٌّ، ويُؤَنَّثُ ج: أثْدٍ وثُدِيٌّ، كحُلِيٍّ»[3].

* **في التمرينِ:**

١٧٣- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «قال: وَفَيْعِل في المعتل العين دون ألف، ونون، فَلَوْ بُنِي من القول فَيْعِل تَنْقَلِب إلى فَيْعِل فنقول: قَيِّل: كَسَيِّد، وندر: عَيِنَّ، فَلَوْ كان من معتل الفاء أو اللام بنيناه فقلنا: وَيَعِدُ، وَيْيسِرُ، وَغَيْزَى، وَرِيمى، فإن كان بألف ونون فمسموع كـ "هَيَّبَان"، وَ"تَيَّحان"»[4].

المرادُ أنَّ بناءَ (فَيْعَل) بفتحِ الفاءِ، وسكونِ الياءِ، وفتحِ العينِ، مِن مُعتَلِّ العينِ، غيرُ مُستعمَلٍ، ونَدَرَ استعمالُ الاسمِ: (عَيَّن)؛ لأنَّ المستَعمَلَ في هذا المقامِ: (فَيْعِل) بكسرِ العينِ، لا بفتحِها؛ ولذلكَ إذا أَرادَ المتكلِّمُ أن يَبنِيَ مِن مادَّةِ (قول) كلمةً على وزنِ (فَيْعَل) بفتحِ العينِ، لَمَا صحَّ لهُ ذلكَ، بلِ الواجبُ كسرُ العينِ، فيقولُ: (قَيِّل) بكسرِ الياءِ المشدَّدةِ، على وزنِ (سَيِّد)، لا (قَيَّل) بفتحِها.

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٥٦٧/٣، وانظر في: تمهيد القواعد: ٤٧٦٣/٩.

(٢)- لسان العرب: ٢٦٤/١٤.

(٣)- القاموس المحيط: ١٢٦٦.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٩١/١.

أمَّا إذا كانَ مِن مُعتَلِّ الفاءِ، أوِ اللامِ، فإنَّهُ يَصحُّ البناءُ على وزنِ (فَيْعَل) بفتحِ العينِ، فنقولُ في مادَّةِ (وعد): (وَيْعَد)، وفي مادَّةِ (يسر): (يَيْسَر)، وفي مادَّةِ (غزو): (غَيْزَى)، وفي مادَّةِ (رمي): (رَيْمَى).

وكذلكَ يَصحُّ مِن مُعتَلِّ العينِ، إذا كانَ مختومًا بألفٍ ونونٍ، كما في: (هَيَّبَان)، و(تَيَّحَان).

ومِن هنا نُدرِكُ ما في تحقيقِ هذا النصِّ مِن أخطاءٍ في الضبطِ، والصوابُ أن يُضبَطَ النصُّ هكذا: «قال: وَفَيْعَل في المعتل العين دون ألف، ونون، فَلَوْ بُنِي من القول فَيْعَل تَنْقَلِب إلى فَيْعِل فنقول: قَيِّلٌ: كَسَيِّد، وندر: عَيَّنٌ، فَلَوْ كان من معتل الفاء أو اللام بنيناه فقلنا: وَيْعَدٌ، وَيَيْسَرٌ، وَغَيْزَى، وَرَيْمَى، فإن كان بألف ونون فمسموع كـ "هَيَّبَان"، وَ"تَيَّحان"».

وقد جاءَ (فَيْعَل) بفتحِ العينِ، في تحقيقِ د. عبد الله عليّ البركاتيّ، لكتابِ (شفاء العليل)؛ لكنَّ النصَّ لم يَخلُ مِن خطإٍ في الضبطِ، وتصحيفٍ: «(وفَيْعَل في المُعْتَلّ دون ألفٍ ونونٍ) قولُه في المعتلِ تحرّز من الصحيحِ العينِ فإنّه كثيرٌ فيه كَضَيْغَم وصَيْرَف، وقولُه دون ألفٍ ونونٍ لأنّه إذا كان فيه الألفُ والنونُ كان موجوداً كنِيحان للكثيرِ الكلامِ العجولِ (وفَيْعِل في الصحيحِ مطلقاً) قولُه في الصحيحِ تحرّز من المعتلِ كَسَيِّد ومَيِّت فإنّه كثير فيه، وقولُه مطلقاً أيْ بالألفِ والنونِ أوْ بدونِهما نحو ضَيْغَمٍ وضيغمان (إلاّ ما نَدَر كعيِّنٍ وبَيْئِس وطيلسان في لغة) كعيّن راجعُ إلى فَيْعِل في المعتلِ وبَيْئِس راجعٌ إلى فَيْعِل في الصحيحِ..»[(١)].

ففيهِ: (كنِيحان) بنونٍ مكسورةٍ بعدَ الكافِ، والصوابُ: (كتَيَّحَان) بتاءٍ

(١)- شفاء العليل: ١٠٧١/٣.

مفتوحةٍ بعدَ الكافِ، فياءٍ مشدَّدةٍ مفتوحةٍ. وفيهِ: «إلاّ ما نَدَر كعيِّنٍ»، بكسرِ الياءِ المشدَّدةِ مِن (عيّن)، والصوابُ: «إلاّ ما نَدَر كعيَّنٍ» بفتحِها. وفيهِ: «كعيِّن راجعُ إلى فَيْعِل في المعتلِ»، والصواب: «كعيَّن راجعٌ إلى فَيْعَل في المعتلّ».

وجاءَ في تحقيق (تمهيد القواعد): «والتاسع من الأوزان المهملة: فَيْعَل في المعتل دون ألف ونون، يعني أنه لا يوجد فَيْعَل في المعتل، وأراد المعتل العين، وسيذكر أنه لم يأت منه إلا كلمة واحدة، وهذا بخلاف الصحيح العين، فإنه يأتي على فَيْعَل كثيرًا نحو: ضَيْغَم وصَيْرَف وسواء في المعتل العين اعتلاله بواو أو بياء، فلو قيل: ابْنِ من البيع والقول مثل فَيْعَل، لوجب التنكب عنه إلى فَيْعِل فكنَّا نقول: بَيِّع كلَيِّن، وقيل: كسيِّد، وقيَّد ذلك بكونه دون ألف ونون فعلم أنه إذا وجدت الألف والنون في بناء جاز كونه على فَيْعِل وذلك نحو: تَيِّحان وهو الكثير الكلام العجول، وهَيِّبَان وهو الجبان. والعاشر من الأوزان المهملة: فَيْعِل في الصحيح مطلقًا، يعني أن فَيْعِلًا مهمل في الصحيح كما أن فَيْعَلًا مهمل في المعتل، إلا أن فَيْعَلًا إنما أهمل في المعتل العين، إذا لم تقترن بالكلمة ألف ونون، أما مع الاقتران بهما فهو غير مهمل، وأما فَيْعِل في الصحيح فإنَّه أهمل مطلقًا سواء كان آخر الكلمة ألف ونون أو لم يكن، يستثنى منه كلمتين جاءتا، فعلى هذا لا يوجد في كلامهم مثل: ضَيْغِم ولا ضَيْغِمان بكسر الغين، وقوله: إلا ما ندر كعيِّن وبَيْئِس وطَيْلِسان، أما عيِّن فراجع إلى قوله: وفَيْعِل في المعتل دون ألف ونون، ولا يحفظ غيره، فانحصر فيه النادر من هذا الوزن. قال الشيخ: وإنما دخلت عليه الكاف وإن كان لا يوجد غيره باعتبار ما عطف عليه، فكأنه قال: إلا ما ندر ككذا وكذا، فالتشبيه دخل باعتبار المجموع لا باعتبار عيِّن وحده، فإنه أراد أن يستثني ما ندر من المجموع، وأما بَيْئِس فراجع إلى قوله:

وفَيْعِل في الصحيح»[1].

ولا يَكادُ يَنقَضي عَجبي من أخطاءِ الضبطِ في هذا النصِّ؛ لأنَّ ناظرَ الجيشِ قد أَجادَ كُلَّ الإجادةِ في الشرحِ والتوضيحِ، بعبارَةٍ واضحةٍ، لا لُبْسةَ فيها؛ ولكنَّ المحقِّقِينَ - وأنا أَشهَدُ لهم بالدِّقَّةِ في كثيرٍ مِن المواضعِ - لم يَنتَفِعُوا بوُضوحِ العبارَةِ؛ فاشتَمَلَ النصُّ على أخطاءٍ في الضبطِ، تَجعَلُ الكلامَ مُضْطَرِبًا، يُعارِضُ بعضُهُ بعضًا.

ففي عبارَةِ: «فلو قيل: ابْنِ من البيع والقول مثل فَيْعَل، لوجب التنكب عنه إلى فَيْعِل فكنَّا نقول: بَيِّع كلَيِّن، وقيل: كسيِّد»، أَهمَلَ المحقِّقونَ ضبطَ (قيل)؛ ظَنًّا مِنهُم أنَّ المرادَ الفعلُ المبنيُّ للمجهولِ (قِيْلَ)، وفاتَهُم أنَّ مُرادَ المؤلِّفِ (قَيِّل)؛ بدلالةِ أنَّ في العبارَةِ: «ابْنِ من البيع والقول»، فبُنِيَ مِن (البيع): كلمةُ (بَيِّع)، وبُنِيَ مِنَ (القول): كلمةُ (قَيِّل). فتكونُ العبارةُ هكذا: «فكنَّا نقول: بَيِّع كلَيِّن، وقَيِّل كسيِّد».

وفي عبارَةِ: «وقيَّد ذلك بكونه دون ألف ونون فعلم أنه إذا وجدت الألف والنون في بناء جاز كونه على فَيْعِل وذلك نحو: تَيِّحان وهو الكثير الكلام العجول، وهَيِّبان وهو الجبان»، ضَبَطُوا بناءَ (فَيْعِل) بكسرِ العينِ؛ ولذلكَ كَسَرُوا الياءَ المشدَّدةَ مِن (تيِّحان وهيِّبان).

والصوابُ: (فَيْعَل) بفتحِ العينِ، و(تيَّحان وهيَّبان) بفتحِ الياءِ المشدَّدةِ؛ لأنَّ المرادَ أنَّ بناءَ (فَيْعَل) بفتحِ العينِ، يَصحُّ مِن مُعتَلِّ العينِ، إذا كانَ مختومًا بألفٍ ونونٍ، كما في: (هَيَّبَان)، و(تَيَّحَان).

ويُؤَكِّدُ وُضوحَ مُرادِ ناظرِ الجيشِ قولُهُ في النصِّ نفسِهِ: «يعني أن فَيْعِلًا

---

(١)- تمهيد القواعد: ١٠/٤٩١٤.

مهمل في الصحيح كما أن فَيْعَلًا مهمل في المعتل، إلا أن فَيْعَلًا إنما أهمل في المعتل العين، إذا لم تقترن بالكلمة ألف ونون، أما مع الاقتران بهما فهو غير مهمل».

وفي النصِّ خطأٌ نحويٌّ في عبارَةِ: «يستثنى منه كلمتين جاءتا»، والصوابُ: (كلمتانِ)، وهي نائبُ فاعلٍ، مرفوعٌ بالألفِ، للفعلِ المبنيّ للمجهولِ (يُستَثنَى)؛ إلَّا إذا كانَ المقصودُ الفعلَ (يَستَثنِي)، فيَرتفِعُ الخطأُ النحويُّ، وهو بعيدٌ.

وفي عبارَةِ: «وقوله: إلا ما ندر كعيّن وبَيْئِس وطَيْلِسان، أما عيّن فراجع إلى قوله: وفَيْعِل»، الصوابُ أنَّ كلمةَ (عيَّن) بفتحِ الياءِ المشدَّدةِ في النصِّ كلِّهِ، وأنَّ بناءَ (فَيْعِل) بكسرِ العينِ في هذِهِ العبارَةِ: «أما عيّن فراجع إلى قوله: وفَيْعِل»، خطأٌ، والصوابُ: (فَيْعَل) بفتحِ العينِ.

قالَ سيبويهِ: «ويكون على (فَيْعَلانٍ) في الاسم والصفة. فالاسمُ: قَيْقَبانٌ، وسَيْسَبانٌ. والصفة: الهيَّبان، والتَّيَّحان. ولا نعلم في الكلام فَيْعَلان في غير المعتل»[1].

والغريبُ العجيبُ أنَّ محقِّقِي (تمهيد القواعد) قد كَتَبُوا في الهامشِ (١): «قال الأزهريّ: رجل تَيِّحان يتعرض لكل مكرمة وأمر شديد. اللسان "تيح" وانظر: الكتاب ٤/٢٦٢»؛ فرَجَعُوا إلى نصِّ سيبويهِ نفسِهِ، لكنَّهُم خالَفُوهُ في الضبطِ؟!

وجاءَ في تحقيقِ د. عوضٍ القوزيِّ لكتابِ (التعليقة): «قال سيبويه:

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٦٢.

ولأنهم قالوا: هَيَّبَانٌ وتَيَّحَانٌ لم يكسروا[1]. قال أبو علي: يقول: لو كان سَيِّدٌ، ولَيِّنٌ على فَيْعَل، لفتح العين لمدغم فيها كما فتح العين من هَيَّبَان، وتَيَّحان، لأن هَيَّب وتَيَّح من هيَّبان وتَيَّحان بمنزلة سَيِّد، ولقيل: عيَّرٌ، ففتح عينات هذه الحروف يدل على أن سيِّدًا ونحوه لو كان أصله الفتح {لفُتح} كما فُتحْنَ، إذ هُنّ مثله في الزِّنة والإعلال ووقوع الزيادات قبل العين»[2].

وفي النصّ تحريفٌ؛ لأنَّ الصوابَ (عَيّن) بالنونِ، لا (عيّر) بالراءِ، والمرادُ أنَّ كلمةَ (سيّد) بكسرِ الياءِ المشدَّدةِ، لو كانَتْ في الأصلِ على بناءِ (فَيْعَل) بفتحِ العينِ، ثُمَّ كُسِرَتْ، لوَجَبَ كسرُ الياءِ المشدَّدةِ مِن كلمةِ (عَيَّن) المفتوحةِ؛ ولأنَّهم لم يَكْسِرُوها عَلِمْنا أنَّ كلمةَ (سَيِّد) بالكسرِ، ليسَتْ على بناءِ (فَيْعَل) مفتوحِ العينِ.

أمَّا ضبطُ كلمتَي: (التيِّحان، والهيِّبان) بكسرِ الياءِ المشدَّدةِ، فواردٌ في بعضِ كُتُبِ العربيَّةِ؛ لكنَّهُ ليسَ مقصودًا في هذا المقامِ.

جاءَ في التاجِ: «(والتَّيْحانِ) كسَحْبَان، هكذا مَضبوطٌ عندنا والصواب بكسر التّحتِيّة المشدّدة كما سيأَتي، (والتَّيَّحان) بفتح التّحتيّة المشدّدة، ووجدتُ فِي هامش الصحاح: قال أَبو العلاءِ المَعرّيّ: التَّيِّحان: يُرْوَى بكسر الياءِ وفَتحها، وهو الذي يَعترِض في الأَمور[3]. وقال سيبويه: لا يجوز أَن يُرْوَى بالكسر، لأَن فَيْعِلان لم يَجِئ فِي الصّحيح فيُبْنَى عليه المعتلّ قِياساً. قال: وهو فَيْعَلان بفتح العين مثل تَيَّحَان وهَيَّبَان، وهما صِفتانِ حكاهما سِيبويهِ بالفتح.

---

(١)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣٦٦/٤.

(٢)- التعليقة: ٥٥/٥.

(٣)- كذا في المطبوعِ: (الأَمور) بفتحِ الهمزَةِ، والصوابُ بضمِّها.

ومثالُهما من الصحيح قَيْقَبانُ وسَيْسَبانُ»(١).

١٧٤- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «فلا يبنى من المعتل مثل "إِبِل" فَنَقُول فيه من القول: قِوِل، ولا من الصحيح: فَيْعَل فتقول من الضرب: ضَيْرَب، ولا من المعتل مثل: افْعَوْعَلَتْ، وتبنى منه افْعَلَلَتْ»(٢).

في النصِّ: «ولا من الصحيح: فَيْعَل فتقول من الضرب: ضَيْرَب»، والصوابُ: (فَيْعِل) بكسرِ العينِ، و(ضَيْرِب) بكسرِ الراءِ؛ لأنَّ بناءَ (فَيْعَل) بالفتحِ مُستَعمَلٌ معَ الصحيحِ، نحو: (صَيْرَف)، بخلافِ (فَيْعِل) معَ الصحيحِ، فإِنَّهُ غيرُ مُستعمَلٍ.

قالَ سيبويهِ: «وتَلحقُ (ثانية) فيكون الحرف عَلَى (فَيْعَلٍ) في الاسم والصفة. فالاسم نحو: زَيْنَبٍ، وخَيْعَلٍ، وغَيْلَمٍ، وجَيْأَلٍ. والصفة نحو: الضَّيْغَم، والصَّيْرَف، والخَيفَق. و[الخَيْفَقُ]: السريعةُ، من خَفَقَان الريح. والجَيْأَلُ: الضّبُع. وعَيْلَم. ولا نعلم في الكلام فَيْعُل ولا فَيْعِل في غير المعتل»(٣).

وقالَ المبرّدُ: «ولو قال: ابنِ لي من ضرب مثل حَيْدَر لقلت: ضَيْرَبٌ فاعلم»(٤).

وقال ابنُ خالويهِ: «وإنما يجيء فَيْعَلٌ الياء قبل العين مثل صَيْقَلٍ، وصَيْرَفٍ»(٥).

---

(١)- تاج العروس: ٣٢٩/٦.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢٣٤/١.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٦٦/٤.

(٤)- المقتضب: ٢٠٧/١.

(٥)- ليس في كلام العرب: ٢٩٣.

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: «وعلى فَيْعَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: غَيْلَم وزَيْنَب، والصفة نحو: ضَيغَم وصَيْرَف. ولم يجئ منه في المعتلّ إِلَّا لفظ واحد شاذّ، وهو "العَيَّنُ". قال:

ما بالُ عَينِكَ، كالشَّعِيبِ العَيَّنِ

وعلى فَيْعِل: ولا يكون إِلَّا في المعتلّ، نحو: سَيِّد، وفيه خلاف. وسيُبيَّنُ بعدُ، إن شاء الله. ولم يجئ منه في الصحيح إِلّا "بَيْئِس". وكأنَّ الذي سهَّل ذلك فيه شَبَهُ الهمزة بحروف العلَّة»[1].

وقالَ أيضًا: «فإذا قيل لك: ابنِ من الضَّرْب مثل جَعْفَر بالياء أو بالواو، قلت: "ضَيْرَبٌ" و"ضَوْرَبٌ"»[2].

وقالَ أيضًا: «والذي حملهم على ذلك أنه لم يوجد "فَيْعِلٌ" في الصحيح مكسورَ العين، بل يكون مفتوحَها، نحو: صَيرَف وصَيقَل»[3].

وقالَ ابنُ مالكٍ: «ومن الشذوذ بكسر ما حقه الفتح ما حكاه قطرب أن صَيْقِل بكسر القاف اسم امرأة من نساء العرب، فالقياس يقتضي أن يكون بفتح القاف، لأن نظيره من النكرات الصحيحة العين يلزمه الفتح كهَيْثَم وضَيْغَم وصَيْرَف»[4].

وقالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: «وفَيْعِل لا يكون إلا في الأجوف، كالسَّيِّد وَالْمَيِّت وَالْجَيِّد وَالْبَيِّن، وَفَيْعَل - بفتح العين - لا يكون إلا في الصحيح العين، اسما كان أو صفة، كَالشَّيْلَم وَالْغَيْلَم وَالنَّيْرَب وَالصَّيْرَف وقد جاء حرف واحد في

---

(١)- الممتع الكبير: ٦٣.

(٢)- الممتع الكبير: ٤٦٧.

(٣)- الممتع الكبير: ٣٢١.

(٤)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ١/١٧٢.

المعتل بالفتح، قال:

مَا بَالُ عَيْني كالشَّعِيب الْعَيَّن»[1].

وفي نصِّ (الارتشاف) أيضًا: «مثل: افْعَوْعَلَتْ، وتبنى منه افْعَلَلَتْ»، ضَبَطَ المحقّقُ التاءَ بالسكونِ، والصوابُ بالضمّ؛ فهي تاءُ الفاعلِ، لا تاءُ التأنيثِ الساكنةُ؛ بدلالةِ فَكِّ اللامِ في (افعللت)، ولو كانَتْ تاءَ التأنيثِ، لأُدْغِمَتْ: (افْعَلَّتْ).

(١)- شرح شافية ابن الحاجب: ١/١٤٩.

الفصلُ الثالثُ

أخطاءُ التطبيعِ

الطباعةُ السليمةُ الصحيحةُ الدقيقةُ عُنصرٌ مُهِمٌّ مِن عناصرِ نجاحِ المحقِّقِ، في تحقيقِهِ. وفي الغالبِ يُسنِدُ المحقِّقُ طبعَ (المادَّةِ المحقَّقةِ) إلى المختصِّينَ بالطباعةِ، وهُم في الغالبِ، بَعيدونَ كُلَّ البُعدِ، عن صنعةِ (التحقيقِ)، وعن العلومِ التي تَشتَمِلُ عليها (المادَّةُ المحقَّقةُ)، فكأَنَّ المحقِّقَ قد أَسْنَدَ إلى (الطبَّاعِ) أَمْرَ تحقيقِ المخطوطِ الجديدِ، الذي كَتَبَهُ بقلمِهِ.

ومِن هنا سيَظهَرُ في (الكتابِ المحقَّقِ) نوعٌ جديدٌ مِن الأخطاءِ، لا عَلاقةَ للمُحقِّقِ بإحداثِهِ، لكنَّهُ يُعَدُّ المسؤولَ الأوَّلَ عن بقائِهِ في (الكتابِ المحقَّقِ)، إذا لم يُبادِرْ إلى تصويبِ الأخطاءِ، أو التنبيهِ عليها، في (مُستدرَكِ التصويباتِ).

وقد وَقَفتُ على نُصوصٍ، لبعضِ المحدَثِينَ، استَعمَلُوا فيها كلمتَي: (التَّطْبِيع)، و(التَّطْبِيعات)؛ للدلالةِ على ما يُسمَّى: (أَخطاءَ الطِّباعةِ)، أو (أَخطاءَ الطَّبْعِ)، أو (الأَخطاءَ الطِّباعيَّةَ)، أو (الأَخطاءَ المَطْبَعيَّةَ)؛ فآثَرْتُ استِعمالَهما، في هذا الكتابِ؛ قَصدًا إلى الاختِصارِ، وإلى التناسُبِ في عَنْوَنَةِ الفُصولِ: (التَّحْرِير، التَّشْكِيل، التَّطْبِيع، التَّهْمِيش).

قالَ د. صبحيّ الصالح: «حتى أخرجوه بهذه الحلة الجميلة، وزيّنوه بهذه الطباعة الرشيقة، وحرصوا على الدقة في ضبط ما ورد فيه من النصوص القديمة، فلم يقع فيه من سهو التطبيع إلا القليل النادر، وهذا النادر نفسه صححناه في "التصويبات"...»(١).

---

(١)- دراسات في فقه اللغة: ١٥.

وقالَ د. فخرُ الدينِ قباوة: «ورصدت ما كان من تطبيعات وخلل في الإخراج، فقوّمت سبيله وخلّصته من شوائبه...»[1].

وقالَ بكرُ بنُ عبدِ اللهِ أبو زيد: «اجتهدت حسب الوسع في تصحيح اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه، وتاريخ وفاته، وتحرير ما حصل لمن سبقني من الأوهام والأغاليط، وأنا الآخر لن يخلو كتابي هذا من شيء من ذلك وأرجو أن يوفقني الله لاستدراك ما فات، وتصحيح ما وقع من أوهام وتطبيعات»[2].

وقالَ حسنُ بنُ مشهورٍ: «يُعلم ذلك يقينًا من خلال المرور على الكتاب، فإن الأوهام والأخطاء والتطبيعات كثيرة فيه»[3].

وقالَ عليٌّ الطنطاويُّ: «وإن عرضت لك - وأنت تنظر في تجارب الطبع- كلمة أفضل من كلمة أو جملة أحسن من جملة فإيّاك أن تبدّلها، لأن المطبعة يتعبها هذا التبديل. وخذ بعد ذلك ما شئت من التَّطْبيعات والتصحيفات وتحريف الكلم عن مواضعها وإبدالها بغيرها، وانْشَقَّ غضباً وغيظاً، فليس ينفعك الغضب ولا يجدي عليك الغيظ بعدما سار هذا التحريف وشَرّقَ وغَرّبَ وهو محمول عليك ومنسوب إليك، وأنفك - ولا مؤاخذة - في الرغام!»[4].

وقالَ أيضًا: «وإن سألتموني ما هي متاعب الكتابة والنشر (وأنا مبتلى بهما من ستين سنة، أو هما المبتلَيان بي) لقلت لكم إنها "التطبيعات" كما كان

---

(١)- الممتع الكبير، مقدّمة التحقيق: ٦.

(٢)- المدخل المفصَّل: ١٠٢٢/٢.

(٣)- إعلام الموقّعين، مقدّمة التحقيق: ١١/١-١٢.

(٤)- فصول في الثقافة والأدب: ٢١٧.

يدعوها صديقنا وأستاذنا محمد إسعاف النشاشيبي رحمه الله، أو الأخطاء المطبعية كما يسمّيها الناس»[١].

ويُفهَمُ من كلامِ عليّ الطنطاويّ أنَّ (النَّشاشِيبيّ) هو صاحبُ هذا المصطلحِ (التَّطْبيع)، أو أنَّهُ مِن أبرزِ مُستَعمِليهِ.

فإن قِيلَ: إنَّ كلمةَ (التَّطبيع) تَتَضمَّنُ معنى (الخطإِ)؛ لأنَّ معناها: (الخطأُ الطباعيُّ)، فكيفَ يَصِحُّ إضافةُ كلمةِ (أخطاء) إليها، فيُقالُ: (أخطاءُ التطبيعِ)؟

قُلتُ: مصطلَحُ (التطبيعِ)، مِثلُ مصطلَحي: (التصحيفِ)، و(التحريفِ)؛ فالثلاثةُ تَتضمَّنُ الدلالةَ على معنى (الخطإ)، ويَختصُّ كلُّ مصطلحٍ منها بنوعٍ مِن الخطإِ. وليسَ غريبًا عن العربيَّةِ إضافةُ كلمةِ (أخطاء) إلى هذِهِ المصطلحاتِ الثلاثةِ، فيُقالُ: أخطاءُ التصحيفِ، وأخطاءُ التحريفِ، وأخطاءُ التطبيعِ.

والمقصودُ مِن هذِهِ الإضافةِ: (التخصيصُ)، أي: الأخطاءُ الخاصَّةُ بنوعِ التصحيفِ، والأخطاءُ الخاصَّةُ بنوعِ التحريفِ، والأخطاءُ الخاصَّةُ بنوعِ التطبيعِ، كما في قولِنا مثلًا: (خَطيئةُ الزّنا)؛ بإضافةِ كلمةِ (خَطيئة) إلى كلمةِ (الزّنا)، مَعَ أنَّ (الزّنا) نوعٌ مِن أنواعِ (الخطيئةِ)؛ فالمرادُ التخصيصُ، أي: الخطيئةُ الخاصَّةُ بنوعِ الزّنا؛ للتمييزِ بينَها، وبينَ سائرِ أنواعِ الخطايا، كخطيئةِ السرقةِ، مثلًا.

جاءَ في اللسانِ: «وهذا من باب إضافة العامّ إلى الخاصّ، كقولهم عِرْقُ النَّسا، وإن كان العرق هو النسا من جهة أَنّ النسا خاصّ والعِرق عامّ لا يخصُّ النسا من غيره»[٢].

---

(١)- ذكريات عليّ الطنطاويّ: ٨/٦٥.

(٢)- لسان العرب: ١٠/٢٨.

* **آثارُ التطبيعاتِ:**

أَبـرَزُ التطبيعـاتِ: الخطـأُ في طبـعِ الحـروفِ، والخطـأُ في طبـعِ علامـاتِ التشـكيلِ، والخطأُ في طبـعِ علامـاتِ الترقـيمِ، والخطـأُ في تنسـيقِ المسـافاتِ بـينَ الكلماتِ، والفِقْراتِ.

وهذا يَعني أنَّ (التطبيعاتِ) يُمكِنُ أن تَملَأَ (المادَّةَ المحقَّقةَ) بتصحيفاتٍ، وتحريفاتٍ، وتشكيلاتٍ سقيمةٍ، فتذهَبَ بذلكَ جُهودُ المحقِّقِ أَدراجَ الرِّياحِ، إلَّا إذا استَدرَكَ تلكَ الأخطاءَ، وأَجرَى التصويباتِ، في المتنِ المطبوعِ، أو نَبَّهَ عليها في (مُستدرَكِ التصويباتِ).

فالغايةُ التي مِن أجلِها؛ أُسْنِدَ إليهِ تحقيقُ الكتابِ المخطوطِ، تَستَلزِمُ أن يَبذُلَ أَقصى جُهدِهِ في تنقيةِ (النصِّ المطبوعِ)، مِن أخطائِهِ، وأخطاءِ الطبَّاعِ.

ورُبَّما بدا واضحًا أنَّ اشتِمالَ (الكتابِ المحقَّقِ المطبوعِ) على (تطبيعاتٍ)، مـعَ عـدمِ تصـويبِها، أو التنبيـهِ عليهـا، قـد يَجعَـلُ المحقِّـقَ يُنحِـي بِاللائِمـةِ علـى (الطبَّاعِ)، ويَنسُبُ إليهِ الكثيرَ مِن (أخطاءِ التحقيقِ)، ويَدرَؤُها عن نفسِهِ.

و(المادَّةُ المحقَّقةُ المخطوطةُ)، التي قَدَّمَها (المحقِّقُ) إلى (الطبَّاعِ)، هيَ أَقوى الأَدِلَّةِ على (النِّسبةِ الصحيحةِ) لتلكَ الأخطاءِ، فلو تَيَسَّرَ لنا مُراجَعَتُها للتأَكُّدِ، لَما احتَجْنَا إلى أيِّ دليلٍ آخَرَ؛ لكنَّ الواقعَ يَشهَدُ بصعوبةِ الحصولُ عليها.

ومِـن هنـا لا يُمكِـنُ تَبرِئـةُ (المحقِّـقِ) مِـن تلـكَ (الأخطـاءِ)، ونِسـبتُها إلى (الطبَّاعِ)، إلَّا بدليلٍ كافٍ، كأن تكونَ مِن الأخطاءِ التي يُستبعَدُ صُدُورُها مِنهُ.

فقد نَجِدُ دليلًا قَطْعِيًّا، على أنَّ الخطأَ (تطبيعيٌّ لا تحقيقيٌّ)، أو أنَّ الخطأَ (تحقيقيٌّ لا تطبيعيٌّ)؛ وقد نَجِدُ دليلًا ظَنِّيًّا، على أنَّ الخطأَ (تطبيعيٌّ لا تحقيقيٌّ)، أو أنَّ الخطأَ (تحقيقيٌّ لا تطبيعيٌّ)؛ وقد لا نَجِدُ أيَّ دليلٍ، على أيٍّ مِنهُما.

وفي الأحـوالِ كُلِّهـا يكـونُ المحقِّـقُ مسـؤولًا عـن بقـاءِ (التطبيعـاتِ)، في

تحقيقِهِ. فما أَشبَهَ عَمَلَ (الطبَّاعِ) بِعَمَلِ (الناسخِ)، وما أَشبَهَ تصحيحَ (التطبيعاتِ) بتصحيحِ (أخطاءِ الناسخِ)؛ بل إنَّ تصحيحَ (التطبيعاتِ) أَوْلَى؛ لأنَّ المحقِّقَ يُمكِنُ أن يَتَيَقَّنَ مِن كونِ الخطإِ تطبيعًا، بخلافِ خطإِ الناسخِ؛ فقد لا يَقطَعُ بهِ؛ لاحتِمالِ كونِهِ مِن أخطاءِ المؤلِّفِ نفسِهِ، أو مِن أخطاءِ المحقِّقِ نفسِهِ في قِراءةِ خطِّ الناسخِ؛ ولأنَّ أخطاءَ الناسخِ قد يَكونُ مصدرُها تَعَدُّدَ الرِّواياتِ، بخلافِ التطبيعاتِ، فلَيسَتْ كذلكَ.

يَقولُ عبدُ السلامِ هارون: «ولا يعدو الأمر مهما أجهد المحقق نفسه وفكره في إخراج الكتاب، أن تفوته بعض التحقيقات أو التوضيحات، أو يزل فكره أو قلمه زَلة تقتضي المعالجة. ففي باب الاستدراك والتذليل الذي يلحق غالبًا بنهاية الكتاب، مجال واسع لتدارك ما فات محقق الكتاب أو شارحه، أو ما زَلَّ فيه فكرة أو قلمه، وبعض الناشرين لا يحل هذا الأمر محله من العناية، ليسدل ثوب الجلال على كتابه، فيزعم لنفسه بتركه هذا الاستدراك أن كتابه قد سلم من الخطأ، فكان بذلك كالنعامة، إذ تخفي رأسها زاعمة أن أحدًا لن يراها، لأنها لا تراه! إن الخطأ في معالجة النصوص أمر مشترك بين العلماء جميعًا، لا إثم ولا حوب، ولكن كتمان الخطأ فيه الإثم والتقصير في أداء الأمانة. ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل!»(١).

*** أقسامُ التطبيعاتِ:**

التطبيعاتُ، في النصوصِ الصرفيَّةِ، قِسمانِ رئيسانِ: التطبيعاتُ المتعلِّقةُ بالجانبِ الصرفيِّ، والتطبيعاتُ غيرُ المتعلِّقةِ بِهِ، مثلُ علاماتِ الرفعِ، والنصبِ، وصياغةِ التعبيرِ، والأخطاءِ التعبيريَّةِ، في تعليقاتِ المحقِّقِ. ومِن أمثلتِها:

---

(١)- تحقيق النصوص ونشرها: ٩٩.

١٧٥- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون لكتابِ سيبويهِ، طبعةِ عالَمِ الكُتُبِ: «فأَمَّا خَطأْتُه فإنما أردت سمَّيْتُه مُخْطِئاً، كما أنك حيث قلت: فَسَّقْتُه وزَنَّيْتُه، أي سمَّيتُه بالزنا والفسقُ»[١].

في النصِّ (الفسقُ) بضمِّ القافِ، وهو تطبيعٌ إعرابيٌّ، والصوابُ: (الفسقِ) بكسرِ القافِ؛ لأنَّ كلمةَ (الفسق) معطوفةٌ على كلمةِ (الزنا) المجرورَةِ بحرفِ الجرِّ (الباءِ). وأصلُ هذا الخطإِ في طبعةِ بولاقَ[٢]، وقد سَلِمَتْ مِنهُ طبعةُ باريسَ[٣]، وطبعةُ مكتبةِ الخانجيِّ[٤].

١٧٦- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون لكتابِ سيبويهِ: «وقد يجيء الشيء على فَعَّلتُ فيشرَك أفْعَلتُ، كها أنهما قد يشتركان في غير هذا»[٥].

في النصِّ: (كها)، والصوابُ: (كما). وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٦]، وطبعةُ بولاقَ[٧]، مِن هذا الخطإِ.

١٧٧- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء لكتابِ سيبويهِ: «وأمَّا تَقَيَّسَ وتَنَزَّرَ وتَتَمَّمَ، فإنما يَجري على نحو كَسَّرْتُه فتكَسَّرَ، كأنّه قال تُمِّمَ فَتَتَمَّمَ، وقُيِّسَ فَتَقيَّسَ، كا قالوا: نَزَّرَهم فَتَنزَّروا»[٨].

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة عالم الكتب: ٤/٥٨.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٣٥.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٤٩.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٥٨.

(٥)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٥٥.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٤٧.

(٧)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٣٣.

(٨)- الكتاب، تحقيق د. محمّد كاظم البكّاء: ٥/٣٧٦.

في آخِرِ النصِّ: (كا قالوا)، والصوابُ: (كما)، بميمٍ بعدَ الكافِ. وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[1]، وطبعةُ بولاقَ[2]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[3]، مِن هذا الخطإِ.

وهي كُلُّها أخطاءٌ تُسيءُ إلى التحقيقِ، والمحقِّقُ مسؤولٌ عنها، ولكنَّ ضَرَرَ القسمِ الثاني أَخَفُّ مِن ضَرَرِ القسمِ الأَوَّلِ. والواجبُ التنبيهُ عليها، حتَّى التي لا يُتَوَقَّعُ صُدُورُها مِن مُحَقِّقٍ كبيرٍ؛ وذلكَ لأنَّ عَدَمَ تصحيحِها، في الطبعةِ المعيَّنةِ، سيُفَوِّتُ الفائدةَ مِنها؛ فالمحقِّقُ مُقصِّرٌ، ومسؤولٌ عنها؛ لأنَّهُ هو الذي يُعطي الإذنَ بالطبعِ، وهو الذي يَبعَثُ الطُّمَأْنِينَةَ في نُفُوسِ القُرَّاءِ، وهو في الحقيقةِ: نائبٌ عن أُمَّةِ القُرَّاءِ والمتعلِّمِينَ والعُلماءِ، في نقلِ التُّراثِ.

وأمثلةُ التطبيعاتِ في الكُتُبِ المحقَّقةِ أَكثَرُ مِن أن تُحصَى، وأمثلةُ الأخطاءِ التحقيقيَّةِ التي يَنسُبُها المحقِّقُ إلى التطبيعِ؛ لِيدرَأَ الخطأَ عن نفسِهِ: كثيرةٌ جِدًّا؛ فإلقاءُ المحقِّقِ بِاللائِمةِ على الطبَّاعِ أمرٌ مُتَوَقَّعٌ في كلِّ تحقيقٍ.

ومِن هنا أَرى أنَّ الفَصلَ بينَ أخطاءِ التحقيقِ، وأخطاءِ التطبيعِ، إنَّما يَصلُحُ في مقامِ التعليمِ؛ لكنَّهُ في الواقعِ لن يُلجِئَ المحقِّقَ إلى الاعترافِ بِخَطئِهِ، إلَّا إذا كانَ مِن أهلِ الأمانةِ والإنصافِ.

فالواجبُ علينا التنبيهُ على الأخطاءِ كلِّها، وتَجَنُّبُ التساهُلِ فيها، أو الاستِهانةِ بِضَرَرِها؛ بِحُجَّةِ أنَّها مِن التطبيعاتِ، وأنَّ القارئَ يُمكِنُ أن يُدرِكَ الصوابَ بالتدبُّرِ، ونحوِ ذلكَ مِن العباراتِ.

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٥٣.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٣٨.

(٣)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٦٦.

* **أضرارُ التطبيعاتِ**:

يُمكِنُ حَصْرُ أَضرارِ التطبيعاتِ في ضَرَرَينِ، هما:

أ- التشويهُ، وذلكَ حينَ يكونُ الصوابُ واضحًا، معَ وجودِ التطبيعِ، فيكونُ الضَّرَرُ مُنحَصِرًا في تشويهِ المطبوعِ، بأن يُكتَبَ على نحوٍ يُخالِفُ المقصودَ، تحريرًا، أو تشكيلًا، أو تنسيقًا.

ومِن أمثلةِ ذلكَ: «الحَمَلُ سفينةُ الصحراءِ»، فقد كُتِبَتْ كلمةُ (الحَمَل) بالحاءِ بدلًا من كلمةِ (الجَمَل) بالجيمِ، وهو تطبيع واضحٌ، والمرادُ منهُ لا يَخفى على أحدٍ، ولكنَّهُ معَ هذا الوضوحِ سببٌ في تشويهِ المطبوعِ.

ب- التضليلُ، وذلكَ حينَ يكونُ الصوابُ غيرَ واضحٍ، فيكونُ التطبيعُ سببًا في تضليلِ القارئِ، وإيهامِهِ بِخِلافِ المقصودِ.

ومِن أمثلةِ ذلكَ: «هُمْ جَنَّةُ الأَرْضِ»، فقد كُتِبَتْ كلمةُ (جَنَّة) بجيمٍ مفتوحةٍ، فنونٍ مُشدَّدةٍ، والصوابُ: (حَيَّة) بحاءٍ مفتوحةٍ، فياءٍ مشدَّدةٍ.

والخطأُ هنا - إن كانَ تطبيعًا - غيرُ واضحٍ؛ ولذلكَ سيكونُ سببًا في إيهامِ القارئِ أنَّ المقصودَ وصفُهُم بكونِهِم جَنَّةَ الأرضِ، تشبيهًا لهم بذلكَ؛ لِحُسْنِ صُحْبَتِهِم، فالعيشُ معَهُم نعيمٌ، كأنَّهُ العيشُ في جَنَّةِ الخُلْدِ.

والصوابُ أنَّ المقصودَ وصفُهُم بالعزيمةِ والشكيمةِ، تشبيهًا لهم بالحيَّةِ. جاءَ في اللسانِ: «ويقولون: فلان حَيَّةُ الوادِي إِذا كان شديد الشَّكِيمَةِ حامِياً لحَوْزَتِه، وهُمْ حَيَّةُ الأَرض»(١).

فالمطبوعُ العربيُّ، حرفًا كانَ، أو حركةً، إنَّما هو دالٌّ مُعَبِّرٌ عن مدلولٍ؛ وليسَ زُخْرُفًا، أو زِينةً، أو نُقُوشًا، لا دلالةَ وراءَها؛ ولذلكَ لا يَسُوغُ لنا أن

---

(١)- لسان العرب: ١٤/٢٢٠.

نُصَحِّفَ، أو نُحَرِّفَ، أو نُخطِئَ في الضبطِ، مُعتَمِدِينَ على (أَمْنِ اللَّبْسِ)؛ فنَكتُبَ مثلًا: «الحَمَلُ أَشْرَعَ مِنُ البَاقْةُ»، ونحنُ نَعني: «الجَمَلُ أَسْرَعُ مِنَ النَّاقَةِ».

قال عليٌّ الطنطاويُّ، مُشيرًا إلى هذَينِ الضَّرَرَينِ: «ولكن نِعَم الدنيا لا تصفو ولا تخلو من المنغّصات، والمنغصات هي هذه الأخطاء المطبعية التي كان صديقنا الكبير النشاشيبي يسمّيها "التطبيعات". ولا يؤذيني منها أمثال "أغاني أبي الفرج الأجهاني" فإن القارئ يدرك أنها من صَفّاف الحروف، ولكن يؤذيني أن يُنسَب إليّ أني كتبت "عشرة مرات" بدلاً من "عشر مرات" و "سكراناً أو نعساناً" بدلاً من "سكران أو نعسان" كما جاءت في "باب الفتاوى"، كأني ما تعلمت باب الاسم الذي لا ينصرف ولا علّمتُه. وقد قلت لكم في الحلقة السابقة إنني فتحت "المدرسة الصيفية" لتعليم العربية من أكثر من نصف قرن. بلى، الآن عرفت ما هو "الفعل" الذي لا ينصرف. إنه هذه "التطبيعات". إنها "لا تنصرف" إلاّ إن صرفها الأستاذ الشيباني!»[1].

---

(١)- ذكريات عليّ الطنطاويّ: ٢/١٧٤.

* أمثلةُ الأخطاءِ في الأحوالِ الخمسِ:

الحالُ الأُولى– وجودُ دليلٍ قطعيٍّ على أنَّ الخطأَ تطبيعيٌّ، لا تحقيقيٌّ:

مِن أَظهَرِ الأدلَّةِ على ذلكَ:

أ– أن يكونَ الخطأُ مِن الأخطاءِ التي لا يُمكِنُ أن يَغفُلَ عنها المحقِّقُ، حتَّى لو كانَ مُبتَدِئًا.

ب– أن يكونَ المحقِّقُ قد أَثبَتَ الصوابَ في النصِّ نفسِهِ، أو في هامشِهِ، بحيثُ يَتَّضِحُ أنَّهُ كانَ واعيًا لمضمونِ النصِّ، والغرضِ مِنهُ، والمقامِ الذي كُتِبَ فيهِ.

ج– أن يكونَ صوابًا في طبعةٍ سابقةٍ، للمُحقِّقِ نفسِهِ، وأُعيدَ طبعُهُ، فوقَعَ الخطأُ.

د– أن يكونَ المحقِّقُ قد صَوَّبَ الخطأَ في مُستدرَكِ (التصويباتِ).

هـ– أن يكونَ الخطأُ في ضبطِ البناءِ، معَ وُرُودِ الصوابِ في ضبطِ المِثالِ، أو بالعكسِ.

ومِن أمثلةِ هذِهِ الحالِ:

١٧٨– جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليِّ لكتابِ (الأصول): «الضربُ الآخرُ: الذي علَى وزنِ ذواتِ الأربعة وليسَ بملحقٍ، وهو يجيءُ على ثلاثةِ أضربٍ: فَعَلَ، وأَفْعَلَ، وفَاعَلَ، الوزنُ على وَزنِ: دَحْرَجَ»[(١)].

في النصِّ خطأٌ فادحٌ، وهو ضبطُ (فَعَلَ) بصيغةِ الثلاثيِّ المجرَّدِ، والصوابُ: (فَعَّلَ) المزيدُ بتضعيفِ العينِ؛ لأنَّ الكلامَ على الأفعالِ الرباعيَّةِ التي تُماثِلُ الرباعيَّ (دَحْرَجَ) في عددِ الأَحرُفِ، وفي ترتيبِ الحركاتِ، والسكناتِ.

وفي الصفحةِ نفسِها، بعد هذا النصِّ، قالَ ابنُ السرَّاجِ: «تقولُ: قَطَّعَ يدَهُ

(١)– الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٣/١١٤.

يُقَطعُها وكَسَّرَ يُكسرُ علَى مثالِ: يُدحرِجُ وقَاتَلَ يُقاتلُ وأَما أَفْعلتُ فنحو: أَكرَم يُكرمُ وأَحْسَنُ[1] يُحْسِنُ وكانَ الأَصلُ: يُؤَكرمُ ويُؤحْسنُ حتَى يكونَ على مثالِ: يُدحرجُ لأَنَّ همزةَ أَكرمَ مزيدةٌ بحذاءِ دَال دَحْرَجَ...»[2].

وهذا يَعني أنَّ الخطأَ تطبيعيٌّ؛ لأنَّ المحقِّقَ قد ضَبَطَ الفِعلَينِ (قَطَّعَ، وكَسَّرَ) بالتضعيفِ، ولولا ذاكَ لكانَ خطأً مِن أخطاءِ التحقيقِ، بلا ريبٍ.

والغريبُ العجيبُ أن يَرِدَ الخطأُ نفسُهُ، في تحقيقِ محمَّد عثمان، للكتابِ نفسِهِ: «الضربُ الآخرُ: الذي علَى وزنِ ذواتِ الأربعة وليسَ بملحقٍ وهو يجيءُ على ثلاثةِ أضربٍ: فَعَلَ وأَفْعَلَ وفَاعَلَ الوزنُ على وَزنِ: دَحْرَجَ»[3].

فإذا كانَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليّ تطبيعًا، فهل يَكونُ كذلكَ، في تحقيقِ محمَّد عثمان؟!

١٧٩- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليّ لكتابِ (الأصول): «وقالوا: يُجَوِّلُ أَي: يكثرُ الجَولانَ، ويُطَّوفُ أي: يكثرُ ذاكَ»[4].

الصوابُ: (يُطوِّف) بتشديدِ الواوِ، لا الطاءِ، وهو تطبيعٌ، لا يَخفَى على طالبٍ مُبتدِئٍ؛ فلا يكونُ مِن أخطاءِ التحقيقِ، قطعًا.

والغريبُ العجيبُ أن يَرِدَ الخطأُ نفسُهُ، في تحقيقِ محمَّد عثمان، للكتابِ نفسِهِ: «وقالوا: يُجَوِّلُ أَي: يكثرُ الجَولانَ، ويُطَّوفُ أي: يكثرُ ذاكَ»[5].

١٨٠- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليّ لكتابِ (الأصول): «وتجيءُ

---

(١)- الصوابُ: (أَحْسَنَ) بفتحِ النونِ، لا بضمِّها؛ لأنَّهُ فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ.

(٢)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٣/١١٤.

(٣)- الأصول في النحو، تحقيق محمَّد عثمان: ٢/٣٢٧.

(٤)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٣/١٢١.

(٥)- الأصول في النحو، تحقيق محمَّد عثمان: ٢/٣٣٠.

أَشـياءُ مسـتعملةً بالـزيادةِ فَقَـط نحـو: أقطَـارَّ النبـتُ، وأقطـر، وارعويـتُ، واشْمَأززتُ»[1].

الصـوابُ: (اقْطَـارَّ) بهمـزَةِ الوصـلِ، لا (أقطـارَّ) بهمـزَةِ القطـعِ الفوقيَّـةِ، و(اقْطَرَّ) بهمزَةِ الوصلِ، معَ تشديدِ الراءِ، لا (أقطر) بهمزَةِ قطعٍ، معَ تخفيفِ الراءِ، فليسَ على وزنِ (أَفْعَلَ)، مثل: (أَفْطَرَ)، بل هو على وزنِ (افْعَلَّ) مثل: (احْمَرَّ). وهما مِن التطبيعاتِ، ولا يَخفَيانِ على مُحقِّقٍ كبيرٍ، قطعًا.

والغريبُ العجيبُ أن يَرِدَ هذانِ الخطآنِ، في تحقيقِ محمَّد عثمان، للكتابِ نفسِـهِ: «وتجـيءُ أَشـياءُ مسـتعملةً بالـزيادةِ فَقَـط نحـو: أقطَـارَّ النبـتُ، وأقطـر، وارعويتُ، واشْمَأززتُ»[2].

١٨١- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليّ لكتابِ (الأصول): «تَفَعَّلتُ "تَفَعُّلٌ" ضَموا العينَ لَأنهُ ليسَ في الكلامِ اسمُ على: "تَفَعَّلٍ" وفيهِ: تَفَعُّلٌ. مثلُ التَّنوُطِ وهو طائرٌ»[3].

الصوابُ: (التَّنوُّط)، بتشديدِ الواوِ، وهو تطبيعٌ؛ لأنَّ المحقِّقَ قد ضَبَطَ الوزنَ بالتشديدِ، فكانَ واعيًا لِلمُرادِ.

وجاءَ في تحقيقِ محمَّد عثمان، للكتابِ نفسِهِ: «تَفَعَّلتُ تَفَعُّلاً ضموا العينَ لأنه لَيسَ في الكلام اسمٌ على: (تَفَعّلَ) وفيهِ: (تَفَعُّلٌ). مثلُ التَنوطِ اسم»[4]. وقد أَهمَلَ الضبطَ.

---

(١)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ١٢٨/٣.

(٢)- الأصول في النحو، تحقيق محمَّد عثمان: ٣٣٤/٢.

(٣)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ١٣٠/٣.

(٤)- الأصول في النحو، تحقيق محمَّد عثمان: ٣٢٨/٢.

١٨٢- جاءَ في تحقيقِ د. كاظم بحر المرجان لكتابِ (التكملة): «وفَعِلٌ نحو الضَّحكِ وفِعَلٌ نحو شَبِعَ شَبَعَاً، فأما الشِّبْعُ فاسمٌ لَمَا يُشْبِعُ وليس بالمصدرِ»[١].

في النصِّ تطبيعٌ واحدٌ، في عبارَةِ: «نحو شَبِعَ شَبَعَاً»، والصوابُ: (شِبَعًا) بكسرِ الشينِ، لا بفتحِها، وليسَ مِن أخطاءِ التحقيقِ؛ لأنَّ المحقِّقَ ضَبَطَ البناءَ صحيحًا: (فِعَلٌ) بكسرِ الفاءِ، وفتحِ العينِ.

١٨٣- جاءَ في تحقيقِ د. كاظم بحر المرجان لكتابِ (التكملة): «واقْعَنَسَسَ لم يُدْغَمِ الأوّلُ من المثلينِ في الثّاني»[٢].

الصوابُ: (اقْعَنْسَسَ) بسكونِ النونِ، لا بفتحِها، وهو تطبيعٌ قطعًا؛ فلا يَخفَى على المحقِّقِ.

١٨٤- جاءَ في تحقيقِ د. كاظم بحر المرجان لكتابِ (التكملة): «وأحْمَرَّ مقصورٌ منهُ»[٣].

الصوابُ: (احْمَرَّ) بهمزَةِ وصلٍ، لا بهمزَةِ قطعٍ فوقيَّةٍ. وواضحٌ أنَّهُ مِن التطبيعاتِ؛ فلا يَخفَى على طالبٍ مُبتدِئٍ.

١٨٥- جاءَ في تحقيقِ د. كاظم بحر المرجان لكتابِ (التكملة): «وقد جاءَ إفْعَالَّ في غير هذا النحو كقولهم: إقطارَّ النّبْتُ»[٤].

الصوابُ: (افْعَالّ)، و(اقْطَارَّ) بهمزَةِ الوصلِ، لا بهمزَةِ القطعِ التحتيَّةِ.

---

(١)- التكملة: ٥٢٣.

(٢)- التكملة: ٥٣٠.

(٣)- التكملة: ٥٢٩.

(٤)- التكملة: ٥٢٩.

وهو مِن التطبيعاتِ، قطعًا، ولا يَخفَى على طالبٍ مُبتدِئٍ.

١٨٦- جاء في تحقيق د. كاظم بحر المرجان لكتابِ (التكملة)، الطبعة الثانية، عالم الكتب: «الياءُ تُزادُ أوّلاً في نحو يَرْمَعٍ ويَلْمَقٍ، وفي الفعل في يَضْرِبُ. وثانيةً في ضَيْغَمٍ، وثالثةً في عِثْيَرٍ، ورابعةً في نحو زبنيةٍ، وخَامِسةً في نحو سُلَحْفَتَةٍ»[١].

في النصِّ: (سُلَحْفَتَةٍ) بِتاءَينِ، والصوابُ: (سُلَحْفِيَةٍ) بياءٍ قبلَ التاءِ، وهو مِن التطبيعاتِ؛ بدلالةِ أنَّ المقصودَ زيادةُ الياءِ خامسةً في الكلمةِ.

قالَ سيبويهِ: «والياءُ وهي تكون زائدة إذا كانت أوّلَ الحرف رابعةً فصاعداً، كالهمزة في الاسم والفعل، نحو: يَرْمَعٍ ويَربُوعٍ ويَضْرِبُ. وتكون زائدة ثانيةً وثالثةً في مواضع الألف. وسنبيّن ذلك إن شاء الله. ورابعةً في نحو حِذْرِيَةٍ وقِنْدِيلٍ. وخامسةً نحو سُلَحْفِيَةٍ»[٢].

وقالَ أيضًا: «وتلحق خامسةً فيكون الحرف على مثالِ[٣] فُعَلِّيَة، وذلك نحو: سُلَحفِيةٍ، وسُحَفنيَةٍ»[٤].

وفي النصِّ جاءَتِ الفاءُ مفتوحةً، والصوابُ كسرُها: (سُلَحْفِيَةٍ)؛ بدلالةِ قولِ سيبويهِ: «فما أُلحق ببنات الخمسة بالأَلف فنحو حَبَرْكًى؛ [وبالياء فنحو سُلَحْفِيَةٍ على مثال قُذَعْمِلَةٍ»[٥].

وفي القاموسِ: «السُّلَحْفِيَةُ، كبُلَهْنِيَةٍ، والسُّلَحْفاةُ والسُّلَحْفاءُ، ويُقْصَرُ، والسُّلْحَفا، مَقْصورَةً ساكِنَةَ اللامِ مَفْتوحَةَ الحاءِ، والسِلَحفاة، بكسرِ السينِ وفتحِ

---

(١)- التكملة: ٥٥٨.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٣٦.

(٣)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ: (مثالُ) بضمِّ اللامِ، وهو تطبيعٌ.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٩٣.

(٥)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٣١٤.

اللامِ: دابَّةٌ...»[١].

١٨٧- جاءَ في تحقيقِ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين لكتابِ (المنصف): «إلاَّ في اسم واحدٍ وهو دُئِل، وهي دُوَيْبِّةٌ»[٢].

الصوابُ: (دُوَيْبَّةٌ) بفتحِ الباءِ المشدَّدةِ، لا بكسرِها. وهو قطعًا مِن التطبيعاتِ؛ فلا يَخفَى على طالبٍ مُبتدِئٍ أنَّ هذِهِ التاءَ تَكونُ مسبوقةً بالفتحِ دائمًا، بلا خلافٍ في ذلكَ.

١٨٨- جاءَ في تحقيقِ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين لكتابِ (المنصف): «قال الراجِزُ:

ما راعَنِي إلا جَناحٌ هابِطا　　　على البُيُوتِ قَوْطَهُ العُلابِطا

جَناح: قالوا: اسمُ الراعي، ونصب القَوْطَ بِهابِطّ؛ لأنه يقال: هبط الشيء وهبطتُه»[٣].

الصوابُ: (بِهابِطٍ) بطاءٍ مكسورَةٍ منوَّنةٍ، بلا تشديدٍ، وهو تطبيعٌ، بلا ريبٍ، ولا يَخفَى على طالبٍ مُبتدِئٍ. وواضحٌ مِن المقامِ أنَّ كلمةَ (هابِط) اسمُ فاعِلٍ من الفعلِ (هَبَطَ)، وهو في قولِ المصنِّفِ يأتي لازمًا ومُتعدِّيًا، فمِن المتعدِّي جاءَ اسمُ الفاعلِ (هابِط) في البيتِ، ناصبًا لكلمةِ (قَوْط).

١٨٩- جاءَ في تحقيقِ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين لكتابِ (المنصف): «اعلم أن مثال "افْعالَلْتُ" أكثرُ ما صِيغَ للألوان، وذلك قولهم: "اشْهابَبْتُ، واسْوَادَدْتُ، وادْهامَمْتُ، وابْياضَضْتُ"، وقد قالوا: "امْلاسَّ واضْرابَّ"، وليسا

(١)- القاموس المحيط: ٨٢١.

(٢)- المنصف: ١/٢٠.

(٣)- المنصف: ١/٢٧.

من اللَّون»[١].

الصوابُ: (اصْرَابَّ) بالصادِ، وأصلُهُ: (اصْرَأَبَّ)، بالهمزِ[٢]. قالَ ابنُ سيده: «قال ابن جني ارْبَثَّ أمرُهم - أَبْطَأَ واخْتَلَط وضَعُف وهذا الحرف أحد ما جاء على افْعَلَّ مما ليس لَوْنًا نحو اسْوَدَّ وابْيَضَّ ولاداءً نحو احْوَلَّ واعْوَرَّ. قال: وقد وَجَدْتُ له أشباها وهي ارْعَوَى واصْرَابَّ وامْلَاسَّ»[٣].

وهذا تطبيعٌ؛ لأنَّ المحقِّقَينِ ذَكَرا في (التعليقاتِ والحواشي): «اصرابّ، الذي في اللسان: اصْرأبَّ الشيءُ: املاسَّ وصفا بالهمز، وسُهِّلَ فصار اصرابَّ»[٤]، وذكَرَا الصوابَ أيضًا في (فهرسِ الخطإِ والصوابِ).

وقد كُتِبَ هذا الفعلُ، في كتابِ (الممتع)، بالضادِ، لا بالصادِ. والراجحُ أنَّ المحقِّقَ اعتَمَدَ على متنِ كتابِ (المنصف)، ولمْ ينظُرْ في التصويبِ[٥].

١٩٠- جاءَ في تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين لكتابِ (المنصف): «أنَّك تقول: "جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً فهو مُجَلْبِبٌ، وشَمْلَلَ يُشَمْلِلُ شَمْلَلَةً فهو مُشَمْلَلٌ»[٦].

الصوابُ: (مُشَمْلِلٌ) بكسرِ اللامِ الأُولى، لا بفتحِها، فهو مثلُ (مُجَلْبِب)، وهو اسمُ فاعلٍ، لا اسمُ مفعولٍ. وهو تطبيعٌ قطعًا، لا يَخفَى على طالبِ العربيَّةِ.

١٩١- جاء في تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين لكتابِ (المنصف):

---

(١)- المنصف: ١/٧٨.

(٢)- انظر في: جمهرة اللغة: ١/٣١٣.

(٣)- المخصَّص: ١٢/١٣٤.

(٤)- المنصف: ١/٣٩٨.

(٥)- انظر في: الممتع، طبعة دار المعرفة: ١/١٩٥، والممتع الكبير: ١٣٢.

(٦)- المنصف: ١/٨٣.

«وكأنهم إنما هربوا إلى الفتح؛ لأنهم لو قالوا: "يَتَغافَلُ" لأشبه آخره آخرَ المصادر نحو: التَّغافُلِ والتَّعالُمُ"، ولو كَسَروهُ لأشْبَهَ آخرَ الجمع نحوُ: "تَتافِلٍ وتَناضِبٍ" جَمْعِ "تَتْفُلٍ وتَنْضُبٍ"، فأرادوا أن يُباعِدُوا بين الفِعْل وبينَ المصدرِ والجمع»[1].

الصوابُ: (يَتَغافُلُ) بضمِّ الفاءِ، لا (يَتَغافَلُ) بفتحِها، فالمضمومُ هو الذي يُشبِهُ المصدرَ (التَّغافُل). ومُرادُ المصنِّفِ أنَّ العَرَبَ هَرَبَتْ مِن الضمِّ إلى الفتحِ، حتَّى لا يَحصُلَ الالتِباسُ بينَ الفعلِ ومصدرِهِ، وهَرَبُوا مِن الكسرِ إلى الفتحِ؛ حتَّى لا يَحصُلَ الالتِباسُ بينَ الفعلِ وبعضِ الجُموعِ.

وقدِ استدرَكَ المحقِّقانِ هذا الخطأَ في (فهرسِ الخطإِ والصوابِ). ولولا هذا الاستِدراكُ، لعَدَدْتُهُ مِن أخطاءِ التحقيقِ؛ لأنَّهُ قد يَخفَى عليهِما المرادُ، إنْ تَعَجَّلا التحقيقَ، ولم يَتَأَنَّيَا.

١٩٢- جاء في تحقيق د. إبراهيم البعيميّ لكتابِ (شرح التصريف): «فَإِنِ اشْتَقَقْتَ مِنْهَا فِعْلًا مَاضِيًا قُلْتَ: "ضَرَبَ"، وإِنِ اشْتَقَقْتَ مِنْه فِعْلاً مُسْتَقْبَلاً قُلْتَ "يَضْرِبُ"، وإِنِ اسْتَقَقْتَ مِنْهُ أَمْراً قُلْتَ "اضْرِبْ"، وإِنِ اشْتَقَقْتَ مِنْهُ نَهْيًا قُلْتَ "لاَ تَضْرِبْ"،...»[2].

في النصِّ: (اسْتَقَقْتَ) بالسينِ، وهو تطبيعٌ، بلا ريبٍ، بدلالةِ تكرارِ الصوابِ: (اشْتَقَقْتَ) بالشينِ، ثلاثَ مرَّاتٍ.

١٩٣- جاءَ في تحقيقِ د. إبراهيم البعيميّ لكتابِ (شرح التصريف): «وأَمَّا مَا نَقَصَ مِنْهُ الحَرَكَةُ فَقَوْلُكَ في "فَخِذٍ": "فَخْذٌ"، وفِي "كَبِدٍ": "كَبْدٌ"، وفي "عَضُدٍ": "عَضْدٌ"، وفي "كَيفٍ": "كَتْفٌ" فَقَدْ رَأَيتَ كَيْفَ نَقَصَتِ الحَرَكَةُ مِنْ

(١)- المنصف: ١/٩٤.

(٢)- شرح التصريف: ٢١١.

وَسَطِ الكَلِمَةِ»[١].

في النصِّ: (كَيفٍ) بالياءِ، والصوابُ: (كَتِفٍ) بالتاءِ، وهو تطبيعٌ، بلا ريبٍ؛ بدلالةِ وُرودِ كلمةِ (كَتْف) بعدَها.

١٩٤- جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتابِ (العُمُد): «ويجيء فاعل في فَعِلَ وهو غير متعد قليلا، قالوا: سخطِ: فهو ساخط وجزعِ: فهو جازع»[٢].

في النصِّ: (سخطِ) بكسرِ الطاءِ، والصوابُ: (سَخِطَ) بكسرِ الخاءِ، وفتحِ الطاءِ، وفي النصِّ: (جزعِ) بكسرِ العينِ، والصوابُ: (جَزِعَ) بكسرِ الزاي، وفتحِ العينِ؛ وهما مِن التطبيعاتِ، قطعًا.

١٩٥- جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتابِ (العُمُد): «عده - الأصل: وِعْدَة، ثم نقلت الكسرة من الواو التي هي فاء الفعل إلى العين التي هي عين الفعل وحذفت الواو فبقي: عِدَةٌ»[٣].

في النصِّ: (عده) بالهاءِ، والصوابُ: (عِدَة) بالتاءِ، وهو تطبيعٌ قطعًا؛ بدلالةِ كتابتِها صحيحةً، في آخرِ النصِّ.

١٩٦- جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتابِ (العُمُد): «والمفعول مكرمَ بفتح العين»[٤].

في النصِّ: (مكرَمَ) بفتحِ الميمِ، والصوابُ: (مكرَم) بفتحِ الراءِ؛ لأنَّ الكلامَ على اسمِ المفعولِ. وهو تطبيعٌ، قطعًا؛ بدلالةِ أنَّ المصنِّفَ يَنُصُّ على فتحِ العينِ،

---

(١)- شرح التصريف: ٢١٦.

(٢)- العمد: ١٠٦.

(٣)- العمد: ١١٦.

(٤)- العمد: ١٢٩.

أي: (فتحِ الراءِ)؛ لكنَّ الطبَّاعَ وَضَعَ الفتحةَ على اللامِ، أي: (على الميمِ).

١٩٧- جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتابِ (العُمُد): «والأصل: أقومَ يقومِ»[(١)].

الصوابُ: (أَقْوَم يُقْوِمُ)، بفتحِ الواوِ في الماضي، وكسرِها في المضارعِ؛ لأنَّ الكلامَ في هذا المقامِ؛ لبيانِ حركةِ عينِ الفعلِ في الأصلِ. وهو تطبيعٌ، قطعًا.

١٩٨- جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتابِ (العُمُد): «كما تقول: أعطى يعطي إعْطاءً فهو مُعْطٍ والمفعول: مُعطْىً»[(٢)].

الصوابُ: (مُعْطًى) بسكونِ العينِ، لا الطاءِ، وتنوينٍ فوقَ الطاءِ، لا فوقَ الألفِ. وهو تطبيعٌ، قطعًا؛ فليسَ بخافٍ على المحقِّقِ أنَّ سكونَ العينِ في اسمِ المفعولِ، كسكونِها في اسمِ الفاعلِ، وأنَّ تنوينَ الطاءِ في اسمِ المفعولِ، كتنوينِها في اسمِ الفاعلِ.

والفرقُ أنَّ التنوينَ في اسمِ الفاعِلِ تنوينُ كسرٍ؛ لأنَّ الأصلَ: (مُعْطِي) بالياءِ، فاسمُ الفاعلِ مِن غيرِ الثلاثيِّ يكونُ بكسرِ ما قبلَ الآخِرِ، واسمُ المفعولِ مِن غيرِ الثلاثيِّ يكونُ بفتحِ ما قبلَ الآخِرِ، فالأصلُ: (مُعْطَى).

وبالتنوينِ تُحذَفُ الياءُ مِن (مُعْطِي)؛ لالتِقاءِ الساكنَينِ: (الياءِ والتنوينِ)، وتُحذَفُ الألفُ نُطقًا مِن (مُعْطَى)؛ لالتقاءِ الساكنَينِ: (الألفِ والتنوينِ)، وتَبقَى كتابةً. وهو اصطلاحٌ إملائيٌّ؛ حتَّى لا تُكتَبَ هكذا: (مُعْطً).

فالمعروفُ في التنوينِ المسبوقِ بالفتحِ، أن تُكتَبَ بعدَهُ ألفٌ، فبَقِيَتِ الألفُ مقصورةً هنا؛ للدلالةِ على أنَّ أصلَها ياءٌ، ولم تُكتَبْ هكذا (مُعْطًا)؛

---

(١)- العمد: ١٢٩.

(٢)- العمد: ١٣٠.

لكـي لا يُظَـنَّ أنَّ أصلَها واوٌ، ولكـي لا يُظَـنَّ أنَّ هـذا التنـوينَ تنـوينُ إعـرابٍ، كالذي في: (مَعَطَهُ مَعْطًا).

١٩٩- جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتابِ (العُمُد): «تقول رجيَّت كما تقول: أعطيت ورجَّ -كما تقول: أعط»[١].

في النصِّ: (رجيَّت) بتشديدِ الياءِ، والصوابُ: (رَجَّيْتُ) بتشديدِ الجيمِ، وسكونِ الياءِ، وفي النصِّ: (رجَّ) بفتح الجيمِ المشدَّدةِ، والصوابُ: (رَجِّ) بكسرِها. وهما مِن التطبيعاتِ، قطعًا.

٢٠٠- جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتابِ (العُمُد): «وكذى[٢] فعَّل نحو قِّوم - وتفعِّل نحو: تقوًّم»[٣].

في النصِّ أَكثَرُ مِن تطبيعٍ، ففيهِ: (قِّوم) بتشديدِ القافِ، وكسرِها، والصوابُ: (قَوَّمَ) بتشديدِ الواوِ، وفتحِها، وفيهِ: (تفعِّل) بكسرِ العينِ المشدَّدةِ، والصوابُ: (تَفَعَّلَ) بفتحِها، وفيهِ: (تقوًّم) بتنوينِ فتحٍ، على الواوِ المشدَّدةِ، والصوابُ: (تَقَوَّمَ) بفتحِ الواوِ المشدَّدةِ، بلا تنوينٍ.

٢٠١- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الرحمنِ بنِ سُليمان العُثيمين لكتابِ (التخمير): «قالَ جارُ اللهِ: "وبمعنى التجنُّب كقولك: تحوَّب وتألَّم، وتَهَجَّد وتَحَرَّج: أي تَجَنَّب الحُوْب والإِثم والهُجود والحَرَج"»[٤].

اشتَمَلَ النصُّ على أكثرَ مِن تطبيعٍ، ففيهِ: (تألَّم) باللامِ، والصوابُ:

---

(١)- العمد: ١٣١.

(٢)- التَزَمَ المحقِّقُ بكتابةِ كلمةِ (كذا) بالألفِ اليائيَّةِ: (كذى)؛ ولعلَّهُ رَسْمٌ التَزَمَ بِهِ المصنِّفُ، أو الناسخُ، وارتَضَاهُ المحقِّقُ.

(٣)- العمد: ١٣٦.

(٤)- التخمير: ٣/٣٤٢.

(تَأَثَّمَ) بالثاءِ، بمعنى (تَجَنَّبَ الإِثْمَ)؛ وفيهِ: (الجُوْب) بالجيمِ، والصوابُ: (الحُوْب) بالحاءِ.

وواضحٌ أنَّ هذَينِ الخطأَينِ مِن التطبيعاتِ، بدلالةِ قولِهِ: (والإِثم) بالثاءِ، وقولِهِ: (تحوَّب) بالحاءِ.

٢٠٢– جاءَ في كتابِ (شرح المفصَّل)، بعنايةِ د. إميل بديع يعقوب: «قال سيبويه: أمّا "كسبتُ"، فإنّه يقول: "أصَبْت"، وأمّا "اكتسبت" فهو التصرّف والطَّلَب، والاعتماد بمنزلة الاضطراب»[١]. وفي الهامشِ (١): «الكتاب ٤/٧٤، وفيه: وأمّا "كسب"، فإنّه يقول: "أصاب"، وأما "اكتسبَ"، فهو التصرُّف والطلب، والاجتهاد بمنزلة الاضطراب».

كلمةُ (الاعتماد) هنا تطبيعٌ؛ لِسَبَبَينِ:

الأوَّل– أنَّ النصَّ في كتابِ سيبويهِ: «وأمَّا كسَبَ فإنَّه يقول أصابَ، وأمّا اكْتسب فهو التصرُّفُ والطَّلَب. والاجتهاد بمنزلة الاضطراب»[٢]. ففيهِ كلمةُ (الاجتهاد)، لا (الاعتماد).

والثاني– أنَّ النصَّ في تحقيقِ د. فخر صالح قدارة لكتابِ (المفصَّل): «قال سيبويه: أمّا كسبتُ فإنّه يقول: أصبتُ، وأمّا اكتسبتُ فهو التصرّف والطلب، والاعتمال بمنزلة الاضطراب»[٣]. ففيهِ كلمةُ (الاعتمال) باللامِ، لا كلمةُ (الاعتماد).

وكذلكَ في الطبعةِ الثانيةِ لدارِ الجيلِ، بلا تحقيقٍ، لكتابِ (المفصَّل)

(١)– شرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/٤٤١.

(٢)– الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٧٤.

(٣)– المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ٢٨٤.

نفسِـهِ[1]، وكـذلكَ في طبعـةِ ملـكِ الكتـابِ[2]، وكـذلكَ في طبعـةِ المستَشـرِقِ السويديِّ (بروخ)[3].

وكـذلكَ جـاءَتْ كلمـةُ (الاعتمـال) في الطبعـةِ المنيريَّـةِ لكتـاب (شـرح المفصَّل) نفسِهِ[4].

وجاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الرحمنِ بنِ سُليمان العثيمين لكتاب (التخمير): «قـال سـيبويه أمـا كَسَـبْتُ فانـه يقـول أصـبت وأمـا اكتسـبت فهـو التَّصـرف والطلب. والاهتمال بمنزلة الاضطراب. قال المُشَرِّحُ: اعتمل أي [اضطرب] في العمل»[5].

وواضحٌ أنَّ كلمةَ (الاهتمال) بالهاءِ تطبيعٌ؛ بدلالةِ قولِهِ بعدَها: «اعتمل أي [اضطرب] في العمل».

وقالَ ابنُ الحاجِبِ في شرحِهِ للمفصَّلِ: «ولم يُثْبِتْ علَيْهم عِقَابَ الفِعْلِ إلاَّ على وَجْهِ مُبَالَغَةٍ واعْتِمالٍ فيه»[6].

وكلمـةُ (الاعتمـال) مِـن الكلمـاتِ المستَعمَلةِ؛ للدلالـةِ على (الاجتِهـاد)، والمبالغةِ في العملِ[7].

---

(١)- المفصَّل، طبعة دار الجيل: ٢٨٢.

(٢)- المفصَّل، طبعة ملك الكتاب: ٦٨.

(٣)- المفصَّل، الطبعة الأوربّيَّة: ١٣٠.

(٤)- شرح المفصَّل، الطبعة المنيريَّة: ١٦٠/٧.

(٥)- التخمير: ٣٥٢/٣.

(٦)- الإيضاح في شرح المفصَّل، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١٢٣/٢، وانظر في: الإيضاح في شرح المفصَّل، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ١٣٣/٢.

(٧)- انظر في: الصحاح: ١٧٧٥/٥، والبديع: ٤٠٦/٢، والكلِّيَّات: ١٥١.

بَقِيَ أن نَسأَلَ عنِ السببِ، الذي جَعَلَ الزمخشريَّ يَستَعمِلُ كلمةَ (الاعتِمال) بدلًا من كلمةِ (الاجتِهاد)، معَ أنَّهُ يَنقُلُ كلامَ سيبويهِ.

والجوابُ: إمَّا أن يكونَ الزمخشريُّ قد نَقَلَ كلامَ سيبويهِ بالمعنى لا باللفظِ، أو أنَّ الزمخشريَّ أَخطَأَ في قِراءةِ نصِّ سيبويهِ، أو أنَّهُ اطَّلَعَ على نُسخةٍ مِن كتابِ سيبويهِ، تَشتَمِلُ على كلمةِ (الاعتمال)، بدلًا من كلمةِ (الاجتهاد)، أو أنَّ ذلكَ مِن أخطاءِ نُسَّاخِ كتابِ (المفصَّلِ).

وفي الأحوالِ كلِّها تكونُ كلمةُ (الاعتماد) تطبيعًا، والصوابُ في هذا المقامِ: (الاعتمال)؛ لأنَّ هذِهِ الكلمةَ هيَ الثابتةُ في طبعاتِ كتابِ (المفصَّلِ)، وشروحِهِ، ود. إميل بديع يعقوب لم يَذكُرْ أنَّهُ رَجَعَ إلى نسخةٍ مخطوطةٍ مِن نُسَخِ (المفصَّلِ)، اشتَمَلَتْ على كلمةِ (الاعتماد)، أو كلمةِ (الاجتهاد).

٢٠٣- جاءَ في تحقيقِ د. فخرِ الدينِ قباوة لكتابِ (الممتع): «ولها أحدَ عشَرَ معنى: الجَعْلُ، والهُجومُ، والضِّياءُ، ونَفيُ الغَريرة، والتَّسميةُ، والدُّعاءُ، والتعريضُ...»[(١)].

الصوابُ: (الغريزة) بالزاي قبلَ التاءِ، لا (الغريرة) بالراءِ قبلَ التاءِ، وهو تطبيعٌ، قطعًا؛ بدلالةِ مجيءِ الصوابِ بعدَ أَسطُرٍ، في قولِ ابنِ عُصفورٍ: «ونَفيُ الغَريزةِ: كقولك: أَسرَعَ وأَبطأَ. كأنك قلت: عَجِلَ واحتَبَسَ. فأمّا عَجُلَ وبَطُؤَ فكأنه غريزةٌ»[(٢)].

٢٠٤- جاءَ في تحقيقِ د. عبد الرحمن السيِّد، ود. محمَّد بدويّ المختون لكتاب (شرح التسهيل): «والذي للتكلف كتحلّم وتشجّع وتسخّى وتصيّر إذا تكلف

(١)- الممتع الكبير: ١٢٧، وفي الطبعة القديمة: ١/١٨٦.

(٢)- الممتع الكبير: ١٢٨، وفي الطبعة القديمة: ١/١٨٧.

الحلم والسخاء والشجاعة والصبر»[1].

واضحٌ أنَّ الصوابَ: (تَصَبَّرَ) بالباءِ، لا (تصيّر) بالياءِ، وهو مِن التطبيعاتِ، قطعًا؛ ولكنَّ الغريبَ العجيبَ أن يَرِدَ الخطأُ نفسُهُ في الطبعةِ الجديدةِ، التي بتحقيقِ محمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحيّ السيِّد: «والذي للتكلف كتحلّم وتشجّع وتسخّى وتصيّر إذا تكلف الحلم والسخاء والشجاعة والصبر»[2].

فلا ريبَ في أنَّ هذا الخطأَ يَرجِعُ إلى تقصيرِ المحقِّقَينِ اللَّذَينِ اكتَفَيَا بالنقلِ مِن طبعةِ د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمَّد بدوي المختون، في هذا الموضِعِ، وفي كثيرٍ مِنَ المواضِعِ الأُخرى. ولا أَدري ما الفائدةُ مِن التحقيقِ الجديدِ، إن كان على هذا النحوِ؟!

٢٠٥– جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحميدِ السيِّد طلب لكتاب (المبدع): «كَوْنُ أحدِ المعنيين أَمْكَنَ أو أَشْرَق أو أَبْيَنَ أو أقرب...»[3].

الصوابُ: (أشرف) بالفاءِ، لا (أشرق) بالقافِ، وهو تطبيعٌ؛ بدلالةِ ما جاءَ في الهامشِ (٤): «والأول أشرف لأن الله تعالى اشتق اسمه منه في صفات...».

٢٠٦– جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحميدِ السيِّد طلب لكتاب (المبدع): «فأَمَّا مُهْوَأَنٌّ فزعم السيرافي: أَنَّه على وزنِ مُطْمَأَنٌّ، وإن ثَبتَ كانَ على وَزْنِ (مُفَوْعَلٌّ)

---

(١)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٥٢/٣.

(٢)- شرح التسهيل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٣٠٨/٣.

(٣)- المبدع: ٥٣.

وهو بناءٌ لم يُحفظْ منه إلَّا هذا»[(١)].

في النصِّ: (مُفَوْعَلٌّ) بفتحِ الفاءِ، وسكونِ الواوِ، والصوابُ: (مُفْوَعَلٌّ) بسكونِ الفاءِ، وفتحِ الواوِ. جاءَ في اللسانِ: «وقد جاء منه مُهْوَأَنٌّ: للصحراء الواسعة، ووزنه مُفْوَعَلٌّ»[(٢)].

وهو تطبيعٌ، قطعًا؛ لأنَّ المحقِّقَ قد ضَبَطَ الكلمةَ ضَبطًا صحيحًا، فليسَ مِن المعقولِ أن يُخطِئَ في ضبطِ وزنِها، وهو ما لا يَصعُبُ على طالبٍ مُبتدِئٍ.

وقد صرَّحَ المحقِّقُ في مقدّمةِ تحقيقِهِ بأنَّهُ رَجَعَ إلى كتابِ (الممتع)[(٣)]، وقد جاءَ الضبطُ فيهِ صحيحًا. قالَ ابنُ عُصفورٍ: «وأمَّا قولهم: مُهْوأَنّ، فزعم السِّيرافيُّ أَنه على وزن "مُطْمأَنّ". وهذا باطل، لأنه ليس بجار على فعل، إذ لا يحفظ "اهْوَأنَّ". لكنّه إن ثَبَتَ كان على وزن "مُفْوَعَلّ"»[(٤)].

٢٠٧– جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «(وفُعْيَل)– قالوا: عُلْبَب، لوادٍ باليمن»[(٥)].

الصوابُ: (عُلْيَب) بالياءِ قبلَ الباءِ، لا (عُلْبَب) بِباءَينِ، وهو تطبيعٌ؛ بدلالةِ أنَّ الوزنَ (فُعْيَل) بالياءِ؛ فلا يَخفَى على طالبٍ مُبتدِئٍ أنَّ المرادَ (عُلْيَب) بالياءِ.

٢٠٨– جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ العالِ سالم مكرم لكتابِ (شرح مختصر التصريف العزّيّ): «ويُلْحق به نحو: اقْعَنْسَس، واسْلَنْقى. ولا يجوز الإدغام

---

(١)– المبدع: ٨١–٨٢.

(٢)– لسان العرب: ١٣/٤٣٠.

(٣)– المبدع: ٣٣.

(٤)– الممتع الكبير: ٩٢.

(٥)– المساعد: ٤/٤٣.

والإعلال في الملحق، لأنّه يجب أن يكون مثل الملحق به لفظاً، والفرق بين بَابَيْ اقعنِسس، واحرنجم: أنه يجب في الأول تكرير اللّام دون الثاني»[1].

وَرَدَ الفعلُ (اقْعَنْسَسَ) في هذا النصِّ مرَّتَينِ، وقد ضُبِطَ في الأُولى صحيحًا: (اقْعَنْسَس)، وضُبِطَ خطأً في الثانيةِ: (اقعنِسس) بكسرِ النونِ، وواضحٌ أنَّهُ تطبيعٌ، قطعًا.

٢٠٩– جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الرحمنِ محمَّد شاهين لكتابِ (المناهل الصافية): «بقوله: (وقد جاء أدِمُ وسِمرُ) في الالوان (وعجِفُ وحُمِق وخُرِق) أي حمق (وعِجمُ) أي عيّ بالكلام لآفة في لسانه (ورُعِن) من الرعونة وهي الحمق في العيوب (بالكسر والضم)...»[2].

مُرادُ المصنِّفِ هنا أنَّ العينَ مِن هذِهِ الأفعالِ تَرِدُ بالضمِّ، وبالكسرِ، فنقولُ مثلًا: (حَمُقَ) بضمِّ الميمِ، ونقولُ أيضًا: (حَمِقَ) بكسرِ الميمِ؛ فإذا أرادَ الطبَّاعُ إثباتَ الحركتَينِ معًا، حَصَلَ زَحْفُ إحدى الحركتَينِ، مِن موقِعِها إلى موقِعِ حرفٍ مُجاوِرٍ، وهو مِن التطبيعاتِ الشائعةِ.

ومِن هنا كانَ على الطبَّاعِ أن يُطِيلَ في رَسْمِ الحروفِ، ويَمُدَّها؛ لكي تَستَقِرَّ الحركةُ في موضِعٍ قريبٍ مِن الحرفِ المقصودِ بالضبطِ، كما في كتابةِ: (حَمُِق)، فالضمَّةُ فوقَ الميمِ، بعدَها الكسرةُ، بمسافةٍ قصيرةٍ جِدًّا، تحتَ مَدَّةِ الميمِ، وهيَ بعيدةٌ عنِ القافِ بُعدًا واضحًا.

٢١٠– جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الرحمنِ محمَّد شاهين لكتابِ (المناهل الصافية):

---

(١)– شرح مختصر التصريف العزّيّ: ٤٣.

(٢)– المناهل الصافية: ١/٦٣-٦٤.

«أو للنسبة نحو: قَيسّتُه فتقّيسَ، أي جعلته قيسيا بأن نسبته إلى قيس»[1].

الصوابُ: (قَيَّسْتُهُ) بتشديدِ الياءِ، لا السينِ، و(فَتَقَيَّسَ) بتشديدِ الياءِ، لا القافِ. وهما مِن التطبيعاتِ، قطعًا، ونظائِرُهُما في الكُتُبِ المحقَّقةِ أكثرُ مِن أن أُحصِيَها، فنَجِدُ الطبَّاعَ يُخطِئُ في موضِعِ العلامةِ، كما يُخطِئُ في نوعِها.

٢١١- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الرحمنِ محمَّد شاهين لكتابِ (المناهل الصافية): «(وجاء) في مصدره تِفعَال سماعا نحو (تِملاّق) مصدر تملق، قال:

ثلاثة أحباب فحب علاقة وحب تملاق وحب هو القتل»[2].

الصوابُ: (تِفِعَّال) بكسرِ التاءِ والفاءِ، وتضعيفِ العينِ، لا (تِفعَال) بكسرِ التاءِ فقط، وتخفيفِ العينِ. وهو تطبيعٌ؛ لأنَّ المحقِّقَ ضَبَطَ المثالَ بالتضعيفِ: (تِملاّق).

٢١٢- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الرحمنِ محمَّد شاهين لكتابِ (المناهل الصافية): «فإن قيل: فقد قالوا في جمع لَجْبة، وهي الشاة التي قد أَتى عليها بعد نتاجها أَربعة أَشهر، فجف لبنها: لَجبَاب بالفتح، وفي جمع ربْعه: رَبَعات بالفتح، يقال: امرأَة ربعة، أَي لا قصيرة ولا طويلة، مع أَن لجبة وربعة ساكنتا العين! فقد أَجاب المصنف عن الفتح فيهما بقوله: (وقالوا لـجَبَاتٌ ورَبَعَاتٌ للمحِ اسْمِيَّةٍ أَصْلِيَّةٍ)...»[3].

الصوابُ: (لَجَبَات) بتاءِ جمعِ المؤنَّثِ السالِمِ، معَ فتحِ الجيمِ، لا (لَجبَاب) بالباءِ، وهو قطعًا مِن التطبيعاتِ؛ بدلالةِ السطرِ الأخيرِ مِن هذا النصِّ، وبدلالةِ

---

(١)- المناهل الصافية: ١/٧٣.

(٢)- المناهل الصافية: ١/٩٤.

(٣)- المناهل الصافية: ٢/١٦.

أنَّ الكلامَ على جمعِ المؤنَّثِ السالمِ.

وفي النصِّ تطبيعٌ آخَرُ: «وفي جمع ربْعه»، والصوابُ: (ربعة) بالتاءِ، لا بالهاءِ.

٢١٣- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الرحمنِ محمَّد شاهين لكتابِ (المناهل الصافية): «(وياء تَيَّجَانَ) بفتح الياءِ، وقد روي كسرها، وهو الرجل الطويل أو الفضولي»[١].

الصوابُ: (تَيَّحَان) بالحاءِ، لا بالجيمِ. وهو مِن التطبيعاتِ؛ بدلالةِ أنَّهُ في الصفحةِ التاليةِ نَقَلَ قولَ الرضيِّ، فقالَ: «قال الرضي: وهذا مما ثبت فيه اشتقاق وعرفت الزيادة به، إذ يقال في معناه: مِتْيَحٌ وتَيَّاحٌ»[٢]. فالكلمتانِ هنا بالحاءِ، لا بالجيمِ.

وأشارَ المحقِّقُ إلى قولِ الرضيِّ في الهامشِ (٢) بقولِهِ: «ورد قول الرضي في شرحه (٣٩٢/٢)». وبالرجوعِ إلى هذا الموضعِ نَجِدُ قولَ الرضيِّ: «وهذا مما يثبت فيه الاشتقاق الظاهر، وعُرفت الزيادة به؛ إذ يقال في معناه: مِتْيَحٌ وتَيَّاحٌ، ويجوز أن يكون تَيَّحَانُ وتيَّهانُ وهَيَّبَانُ فَيْعلانَ لا فَعَّلاَنَ كقَيْقَبَانَ وسَيْسَبانَ»[٣].

---

(١)- المناهل الصافية: ١٥٨/٢.

(٢)- المناهل الصافية: ١٥٨/٢.

(٣)- شرح شافية ابن الحاجب: ٣٩٢/٢.

الحالُ الثانيةُ– وجودُ دليلٍ قطعيٍّ على أنَّ الخطأَ تحقيقيٌّ، لا تطبيعيٌّ:

مِن أَظهَرِ الأدلَّةِ على ذلكَ:

أ– أن يكونَ ضبطُ الكلمةِ مثلًا، ممَّا لا يُمكِنُ لِلطبَّاعِ أن يَقصِدَ إليهِ، بحيثُ لا يكونُ مُحتَمِلًا للتطبيعِ، كأن يكونَ الاختِلافُ بينَ الخطإِ والصوابِ: في العلاماتِ المتخالِفةِ في الرَّسْمِ، لا المتناظِرَةِ فيهِ؛ كالتخالُفِ بينَ الفتحةِ والسكونِ، والكسرَةِ والسكونِ، والضمَّةِ والكسرَةِ؛ معَ وُجُودِ دليلٍ على قَصْدِ المحَقِّقِ، لذلكَ الضبطِ.

ب– أن تكونَ ثمَّةَ زيادةٌ في الضبطِ، لا يُمكِنُ أن تُنْسَبَ إلى الطبَّاعِ، واجتِهادِهِ، واعتِقادِهِ؛ فإنَّما هو ناقلٌ ما يَراهُ مِن قَصْدِ المحقِّقِ، وليسَ لهُ أن يَقترِحَ، أو يَجتَهِدَ، في هذا المقامِ.

ج– أن يَشتَمِلَ الهامشُ على ما يُؤَكِّدُ قَصْدَ المحقِّقِ لِما أَثبَتَهُ في المتنِ، مِن صورَةِ التحريرِ، أو التشكيلِ.

د– أن تكونَ بعضُ عناصرِ التحريرِ، أو التشكيلِ، دليلًا على اعتِقادِ المحقِّقِ صِحَّةَ ما أَثبَتَهُ مِن خطإٍ؛ كأن يَضبِطَ الكلمةَ بما يَخُصُّ الخطأَ، ولا يَصلُحُ لضبطِ الصوابِ.

ومِن أمثلةِ هذِهِ الحالِ:

٢١٤– جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليّ لكتابِ (الأصول): «أَفْعَلُ: وحَقُّ هذهِ الألفِ إذا دخلتْ على: فَعِلَ لا زيادةَ فيهِ أَنْ يجعلَ الفاعلَ مفعولاً نحو: قَام وأَقمتُه، وقَد ذَكَر هذا فيما مضى»[١].

اشتَمَلَ النصُّ على أَكثَرَ مِن خطإٍ، ففيهِ: (أَفْعَلُ) بضمِّ اللامِ، والصوابُ: (أَفْعَلَ) بفتحِها؛ لأنَّهُ على صيغةِ الفِعلِ الماضي المبنيِّ على الفتحِ؛ وليسَ اسمًا

(١)– الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ١١٧/٣.

مرفوعًا، كاسمِ التفضيلِ.

وغريبٌ أن يَكونَ المحقِّقُ قاصدًا لضبطِ اللامِ بالضمّ؛ ظَنًّا مِنهُ أنَّ الكلمةَ مرفوعةٌ بالابتِداءِ؛ فقد ضَبَطَ سائرَ أبنيةِ الفعلِ المزيدِ بالبناءِ على الفتحِ: (فَعَّلَ، فَاعَلَ، انْفَعَلَ، افْتَعَلَ، اسْتَفْعَلَ، افْعَوْعَلَ، افْعَوَّلَ، افْعَنْلَلَ).

ولا أستَطيعُ أن أَدفَعَ هذا الظَّنَّ عنهُ؛ لأنَّهُ كرَّرَهُ في مواضِعَ أُخرى، جاءَ في التحقيقِ نفسِهِ: «وجملةُ هـذَا أَنـكَ إذا أردتَ تغييرَ "فَعَـلَ" قلـتَ: أَفعـلُ فَقَـط»[1]، وجـاءَ فيـهِ أيضًـا: «ودَخـلَ "أَفعـلُ" علَـى "فَعَّـلَ" كـدخولِ فَعَّـلَ عليهِ»[2]؟؟!!

وفي النصّ: «فَعِلَ لا زيادةَ فيهِ»، وهو خطأٌ بَيِّنٌ، ربَّما كانَ سببُهُ بعضَ النُّسَّاخِ، فالهمزةُ في بناءِ (أَفْعَلَ) تَدخُلُ على الفعلِ المجرَّدِ عُمُومًا، ولا سيَّما مفتوحِ العينِ، فيُقالُ: (جَلَسَ وأَجْلَسَهُ، وفَرِحَ وأَفْرَحَهُ، وكَرُمَ وأَكْرَمَهُ)، فضَبْطُ العينِ مِن (فَعِلَ) في هذا النصِّ بالكسرِ خطأٌ فادِحٌ.

والصوابُ أن يُضبَطَ بكسرِ الفاءِ، وسكونِ العينِ (فِعْل)، فيكونَ المعنى: «وحَقُّ هذهِ الألفِ إذا دخلتْ على: فِعْلٍ لا زيادةَ فيهِ»، أي (إذا دَخَلَتْ على فِعْلٍ مُجرَّدٍ)، بلا تنصيصٍ على حركةِ عينِ الفعلِ، وهذا هو الصوابُ في التعبيرِ، وإن خالَفَهُ ابنُ السرَّاجِ، أو نُسَّاخُهُ.

ويجوزُ التعبيرُ بصورَةٍ ثانيةٍ، ولكنَّ الصورةَ الأُولى أَنسَبُ وأَوْلَى، وهيَ أن يُترَكَ البناءُ بلا ضبطٍ لِعَينِهِ هكذا: (فَعلَ)؛ لكي يَحتَمِلَ الصورَ الثلاثَ: (فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ)، كما يجوزُ كتابةُ الحركاتِ الثلاثِ على العينِ هكذا: (فَـعَـُـِلَ).

---

(١)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٣/١٢٥.

(٢)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٣/١٢٦.

والمثالُ الذي ذَكَرَهُ ابنُ السرَّاجِ هو (قام وأقام)، ولا خلافَ في أنَّ (قَامَ) يُنْسَبُ إلى (فَعَلَ) مفتوحِ العينِ؛ لأنَّ أصلَهُ عندَهُم: (قَوَمَ)؛ فكيفَ يَتَكَلَّمُ على دُخولِ الهمزَةِ على (فَعِلَ) مكسورِ العينِ، ويكونُ المِثالُ الذي يَذكُرُهُ على (فَعَلَ) مفتوحِ العينِ؟!

فإن قيلَ: لعلَّ هذا تطبيعٌ، والصوابُ: (فَعَلَ) بالفتحِ، قُلتُ: كما ذَكَرْتُ آنفًا الهمزةُ في بناءِ (أَفْعَلَ) تَدخُلُ على عُمُومِ المجرَّدِ.

ويُؤَكِّدُ ما ذكرتُهُ مِن صوابِ الضبطِ بصورَةِ (فِعْل) أنَّهُ قالَ: «لا زيادة فيه»، وهيَ عبارةٌ تُناسِبُ كونَهُ فِعلًا مِن الأفعالِ، لا كونَهُ على وزنٍ مِن أوزانِ المجرَّدِ؛ فكأَنَّهُ قالَ: (فِعْل مجرَّد).

وقد يُضبَطُ بالفتحِ (فَعَلَ) مِن بابِ التغليبِ؛ لأنَّ مفتوحَ العينِ هو الغالبُ في الاستِعمالِ، ولا سيَّما معَ بناءِ (أَفْعَلَ). وفي الأحوالِ كلِّها يَكونُ الضبطُ بكسرِ العينِ خطأً بَيِّنًا.

وقد جاءَ نظيرُ هذا الخطإِ، في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، لكتابِ سيبويهِ، طبعةِ عالَمِ الكتبِ: «تقول: دخَلَ وخَرج وجلَس. فإذا أخبرتَ أن غيره صيّره إلى شيء من هذا قلت: أخْرجَه وأدْخَله وأجْلَسه. وتقول: فزِع وأفزَعته، وخاف وأخفْتُه، وجال وأجَلْته، [وجاءَ وأجأتُه]؛ فأكثر ما يكون على فَعِل إذا أردتَ أنّ غيره أدخله في ذلك يُبنَى الفعل منه على أفْعلتُ. ومن ذلك أيضًا مكُثَ وأمكَثْتُه»[١].

وفي طبعةِ مكتبةِ الخانجيّ صَوَّبَ المحقِّقُ نفسُهُ هذا النصَّ، فضَبَطَ العينَ

(١)- الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٤/٥٥.

بالحركاتِ الثلاثِ: (فَعُل)[١]، كما ضُبِطَ في طبعةِ باريسَ[٢]، وطبعةِ بولاقَ[٣].

وفي نصِّ ابنِ السرَّاجِ أيضًا: «أَنْ يجعلَ الفاعلَ مفعولاً»، والصوابُ: «أن يُجْعَلَ الفاعلُ مفعولًا» بصيغةِ المبنيّ للمجهولِ، ويجوزُ «أن تَجعلَ الفاعلَ مفعولًا»، أي: الهمزةُ هي التي تجعلُهُ كذلكَ، والأوَّلُ أَقرَبُ.

وفي النصّ: «وقَد ذكَر هذا فيما مضى»، والصوابُ: (ذُكِرَ) بصيغةِ المبنيِّ للمجهولِ، وإلَّا فمَن الذي ذَكَرَ هذا فيما مَضَى؟!

والغريبُ العجيبُ أن تَرِدَ الأخطاءُ أنفُسُها، في تحقيقِ محمَّد عثمان، للكتابِ نفسِهِ: «أَفعَلُ: وحَقُّ هذهِ الألفِ إذا دخلتْ على: فَعِلَ لا زيادةَ فيهِ أَنْ يجعلَ الفاعلَ مفعولاً نحو: قَام وأَقمتُه وقَد ذكَر هذا فيما مضى»[٤].

٢١٥- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليّ لكتابِ (الأصول): «تقولُ: كَسَرتُها فَإذا أَردَت كثرةَ العَملِ قلتَ: كَسَّرتُها وقالَوا: مَؤَّتْتُ وقَوَّمْتُ إذا أردتَ جماعةَ الإبلِ وغيرَها»[٥].

في النصّ أَكثَرُ مِن خطإٍ، ففيهِ: (مَؤَّتْتُ) بواوٍ مهموزةٍ، وهو تطبيعٌ، بلا ريبٍ. وفيهِ خطأٌ فادحٌ، مِن أخطاءِ التحقيقِ، لا التطبيعِ؛ فقد ضَبَطَ المحقِّقُ الفِعلَينِ في «مَؤَّتْتُ وقَوَّمْتُ» بصيغةِ المسنَدِ إلى تاءِ الفاعلِ المضمومةِ، أي: ببناءِ آخِرِ الفعلِ الماضي على السكونِ. وهو ضبطٌ لا يُمكِنُ أن يُنسَبَ إلى أخطاءِ الطبَّاعِ، فالسكونُ واضحٌ كلَّ الوضوحِ قبلَ التاءِ، والتاءُ مضمومةٌ بوضوحٍ.

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٥٥.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٤٧.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٣٣.

(٤)- الأصول في النحو، تحقيق محمَّد عثمان: ٢/٣٢٨.

(٥)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٣/١٢١.

والصوابُ: «مَوَّتَتْ وقَوَّمَتْ» ببناءِ الفِعلَينِ على الفتحِ؛ لاتِّصالِهِما بتاءِ التأنيثِ الساكنةِ؛ لأنَّ الإسنادَ في النصِّ إلى (الإِبِلِ) وغيرِها مِن الدوابِّ؛ بدلالةِ قولِهِ: «إذا أردتَ جماعةَ الإِبلِ وغيرَها».

قالَ سيبويهِ: «وقالوا: مَوَّتَتْ وقَوَّمَتْ، إذا أردت جماعة الإبل وغيرها»[1].

وقالَ السيرافيُّ: «وقالوا: مَوَّتَتْ وقوَّمتْ إذا أردتَ جماعة الإبل أنها ماتتْ وقامتْ»[2].

وقالَ ابنُ جِنِّي: «وذلك نحو قولك: قَطَع وقطَّع، وقام الفرس وقوَّمتِ الخيلُ، ومات البعير وموّتت الإبل»[3].

وفي النصِّ مِن التطبيعاتِ: فتحُ الدالِ في (أَردَت)، والصوابُ: (أَردْت) بسكونِها، وفيهِ: فتحُ اللامِ مِن (قالَوا)، والصوابُ: (قالُوا) بضمِّها.

والغريبُ العجيبُ أن تَرِدَ الأخطاءُ أنفُسُها، في تحقيقِ محمَّد عثمان، للكتابِ نفسِهِ: «تقولُ: كَسَرتُها فَإِذا أَردَت كثرةَ العَملِ قلتَ: كَسَّرتُها وقالَوا: مَؤَّتْتُ وقَوَّمْتُ إذا أردتَ جماعةَ الإبلِ وغيرَها»[4].

٢١٦- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليِّ لكتابِ (الأصول): «وقَد جاءَ علَى معنى: "أَفَعَلَ وفَعَّلَ"، وذلكَ نحو: استخلفَ لأهلِهِ، كما تقولُ: أَخلفَ لأهلِهِ، واستعليتُهُ بمعنى عَلَوْتُهُ»[5].

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦٤/٤.

(٢)- شرح كتاب سيبويه: ٤٤٤/٤.

(٣)- الخصائص: ٨١٢.

(٤)- الأصول في النحو، تحقيق محمَّد عثمان: ٣٣٠/٢.

(٥)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ١٢٨/٣.

في النصِّ: (أَفَعَلَ) بفتحِ الفاءِ، والصوابُ بسكونِها، وهو تطبيعٌ، بلا ريبٍ.

وفي النصِّ: (فَعَّلَ) بتضعيفِ العينِ، والصوابُ: (فَعلَ) بلا تضعيفٍ، والمقصودُ الفِعلُ الثلاثيُّ المجرَّدُ، ولا سيَّما (فَعَلَ) مفتوحِ العينِ، بدلالةِ أنَّ مِثالَ الأوَّلِ الذي على بناءِ (اسْتَفْعَلَ) بمعنى بناءِ (أَفْعَلَ) - عِندَهُ - هو (اسْتَخْلَفَ)، بمعنى (أَخْلَفَ)، ومِثالَ الثاني هو (اسْتَعْلَى)، بمعنى (عَلَا)، فهو فِعلٌ مجرَّدٌ على بناءِ (فَعَلَ)، لا على بناءِ (فعَّل) بالتضعيفِ.

والغريبُ العجيبُ أن يَرِدَ هذانِ الخطآنِ، في تحقيقِ محمَّد عثمان، للكتابِ نفسِهِ: «وقَد جاءَ علَى معنى: "أَفَعَلَ وفَعَّلَ"، وذلك نحو: استخلفَ لأَهلهِ، كما تقولُ: أَخلفَ لأَهلِهِ، واستعليتُهُ بمعنى عَلَوْتُهُ»[1].

٢١٧- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليّ لكتابِ (الأصول): «ويجيءُ: اسْتَفْعَلتُ أيضاً على معنى: أَصابهُ الفعلُ، أي: أَصبتُ كذَا، نحو: استَجَدتهُ: أَصبتهُ جيدًا»[2].

في النصِّ: «أَصابهُ الفعلُ»، والصوابُ: «إصابة الفعلِ»، وهو خطأٌ مِن أخطاءِ التحقيقِ، لا التطبيعِ؛ لأنَّ المحقِّقَ ضَبَطَ العبارةَ بصورةِ الفعلِ الماضي المتَّصِلِ بضميرِ النصبِ (الهاءِ المضمومةِ)، وأَكَّدَ ذلكَ برفعِهِ كلمةَ (الفعل)، على أنَّها فاعلٌ للفِعلِ (أَصابَ)، كما تَقولُ مثلًا: (أَعَادَهُ الخوفُ).

والذي أَوقَعَ المحقِّقَ في هذا الخطإِ أنَّهُ لم يَتَدَبَّرِ المرادَ مِن كلامِ المصنِّفِ، أو أنَّهُ اعتَمَدَ على ضبطِ بعضِ النُّسَّاخِ. والناسخُ قد يكونُ غيرَ خبيرٍ بما يَنسَخُهُ،

(١)- الأصول في النحو، تحقيق محمَّد عثمان: ٢/٣٣٣.

(٢)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٣/١٢٨.

وقد يَضبِطُ مُعتَمِدًا على فَهمِهِ.

والواجبُ على المحقِّقِ أن يُخرِجَ النصَّ كما أَرادَهُ المصنِّفُ، لا كما أَرادَهُ الناسخُ. وخيرُ دليلٍ على مُرادِ المصنِّفِ تَدَبُّرُ النصِّ، والتزوُّدُ مِن العِلْمِ، والرجوعُ إلى المصادرِ المناظِرَةِ، ولا سيَّما في تحقيقِ أُصولِ ابنِ السرَّاجِ؛ فإنَّ هذا الكتابَ يَكادُ يَكونُ نُسخةً مِن نُسَخِ كتابِ سيبويهِ.

والمحقِّقُ نفسُهُ قد ذَكَرَ هذِهِ الحقيقةَ صراحةً، فقالَ: «والذي أعانني على تحقيق الكتاب أن كثيراً من نصوصه منقولة من كتاب سيبويه فإذا ما استعصى لفظ في النسخة المخطوطة التي بين يديّ رجعت إلى الباب الذي يشبهه في كتاب سيبويه نحواً كان أو صرفاً وإلى تصريف المازني فيما يتعلق بالصرف فقط، ومع ذلك فمواضع الإبهام والغموض كثيرة فيه»[١].

وقالَ أيضًا: «يتجلى ذلك في نسخة تركيا، إذ إنها مليئة بالأخطاء إلى درجة أن المعنى يضيع في مواطن كثيرة، لولا أن كتاب الأصول كان صورة من كتاب سيبويه»[٢].

وبالرجوعِ إلى كتابِ سيبويهِ، نَجِدُ أنَّهُ يَقولُ: «هذا باب استفعلتُ تقول: استَجَدتُه أي أصبْتُه جيّداً، واستكْرمته أي أصبتُه كريماً. واستَعْظمْتُه أَي أَصبتُه عظيماً، واستَسْمَنتُه أي أصبْتُه سمينًا»[٣].

فبناءُ (اسْتَفْعَلَ) في هذِهِ الأفعالِ يَدلُّ على معنى (الإصابةِ)، وهي إصابةُ الفاعِلِ المفعولَ مُتَّصِفًا بأصلِ الفعلِ، فمعنى (اسْتَكْرَمَ زيدٌ عَمْرًا) أنَّ زيدًا أَصابَ

---

(١)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ، مقدّمة التحقيق: ١/٣٠.

(٢)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ، مقدّمة التحقيق: ١/٣٠.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٧٠.

عَمْرًا مُتَّصِفًا بالكَرَمِ، بمعنى (وَجَدَهُ مُتَّصِفًا بالكَرَمِ)، فالإصابةُ بمعنى (الوِجدانِ).

ويُمكِنُ التعبيرُ عن هذا المعنى بِعبارَةٍ مُختَصَرَةٍ، فيُقالُ: (إصابةُ الفِعلِ)، أي: وِجدانُ الفِعلِ، ففي الفِعلِ (اسْتَكْرَمَ) ثَمَّةَ إصابةٌ لفِعلِ الكَرَمِ، أي: وِجدانٌ لهذا الفِعلِ، فزيدٌ حينَ يَجِدُ عَمْرًا كريمًا، فإنَّهُ بهذا الوِجدانِ قد وَجَدَ الكَرَمَ مِن عَمْرٍو.

أمَّا عبارةُ المحقِّق «أَصابهُ الفعلُ»، فتَقتَضي أنَّ الكَرَمَ أصابَ زيدًا، وهو خِلافُ المقصودِ، قطعًا؛ بدلالةِ قولِ ابنِ السرَّاجِ نفسِهِ: «أي: أَصبتُ كذَا»، فالفاعلُ هو المُصِيبُ، لا المُصابُ، والفِعلُ هو المُصابُ، لا المُصِيبُ. فزيدٌ مُصِيبٌ للكَرَمِ، والكَرَمُ مُصابٌ، أي: زيدٌ وَجَدَ الكَرَمَ صِفةً عِندَ عَمْرٍو، والكَرَمُ موجودٌ صِفةً عِندَ عَمْرٍو.

قالَ السيرافيُّ: «والباب في استفعلتُ الشيء أن يكون للطلب أو الإصابة، كقولك: استجدْتُه، وما عدا ذلك فإنه يحفظ حفظاً»[1].

وقالَ الزمخشريُّ: «وللإصابة على صفة، نحو: استعظمتُه واستسمنتُه واسْتَجَدْتُه، أي: أصَبْتُه عظيماً وسميناً وجيّداً»[2].

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: «ولها خمسة معان: أحدها الإِصابةُ: كقولك: استَجَدتُه، أي: أصبَتُه[3] جيّدًا. واستكرَمتُه واستَعظَمتُهُ: أَصبتُه كريمًا وعظيمًا»[4].

والغريبُ العجيبُ أن يَرِدَ هذا الخطأُ، في تحقيقِ محمَّد عثمان، للكتابِ

---

(١)- شرح كتاب سيبويه: ٤/٤٥٠.

(٢)- المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ٢٨٤-٢٨٥.

(٣)- كذا في المطبوعِ: (أصبَتُه) بفتحِ الباءِ، وهو تطبيعٌ، والصوابُ: (أصَبْتُه) بفتحِ الصادِ، وسكونِ الباءِ.

(٤)- الممتع الكبير: ١٣٢.

نفسِهِ: «ويجيءُ: اسْتَفْعَلتُ أيضاً على معنى: أَصابهُ الفعلُ أي: أَصبتُ كذَا نحو: استَجَدتهُ: أَصبتهُ جيداً»[١].

٢١٨- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليّ لكتابِ (الأصول): «فَعَّلتُ: "تَفْعيلٌ"، التاءُ بدلٌ مِنَ العينِ الزائدةِ في "فَعَّلتُ" والياءُ بمنزلةِ الألفِ في الأَفعَال»[٢].

الخطأُ في كلمةِ (الأَفعال)، فالهمزةُ مكتوبةٌ فوقَ الألفِ، وقد كُتِبَتْ فوقَها فتحةٌ، والصوابُ: (الإِفْعَال)، بهمزَةٍ تحتَ الألفِ مكسورَةٍ، والمقصودُ بهِ مصدرُ الفعلِ المزيدِ الذي على وزنِ (أَفْعَلَ)، نحو: (أَكْرَمَ إِكْرَامًا).

قالَ سيبويهِ: «وأمّا فعَّلتُ فالمصدر منه على التّفعيل، جعلوا التاء التي في أوّله بدلاً من العين الزائدة في فعَّلتُ، وجعلت الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيّروا أوّله كما غيّروا آخِره»[٣].

وهو قطعًا مِن أخطاءِ التحقيقِ؛ لكتابةِ الفتحةِ فوقَ الهمزَةِ؛ ولأنَّ هذا الموضعَ يَحتاجُ إلى التدبُّرِ، فليسَ الخطأُ فيهِ بالمفضوحِ المنكَشِفِ مِن القراءةِ العَجْلَى، إلَّا لِمَنْ كان فَقيهًا في عِلْمِ الصرفِ، وقد يَكونُ المحقِّقُ مُعتَمِدًا في ذلكَ على بعضِ أخطاءِ النُّسَّاخِ.

والغريبُ العجيبُ أن يَرِدَ الخطأُ نفسُهُ في تحقيقِ محمَّد عثمان، للكتابِ نفسِهِ: «فَعَّلتُ: "تَفْعيلٌ"، التاءُ بدلٌ مِنَ العينِ الزائدةِ في "فَعَّلتُ" والياءُ بمنزلةِ الألفِ في الأَفعَال»[٤].

---

(١)- الأصول في النحو، تحقيق محمَّد عثمان: ٣٣٣/٢.

(٢)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ١٣٠/٣.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٧٩/٤.

(٤)- الأصول في النحو، تحقيق محمَّد عثمان: ٣٣٥/٢.

٢١٩- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليّ لكتابِ (الأصول): «ومَنْ قالَ تِحمّالًا، فهوَ يقولُ: قِيتَّالًا، وقالوا: مَاريتهُ، مِراءً، وقَاتلتهُ قِتَالًا، وجاءَ فِعَالٌ على "فَاعلتُ" كثيراً لأنَّهُم حذَفوا الياءَ التي جاءَ بها أُولئكَ في قِتَيالٍ»[(١)].

وَرَدَ في النصِّ: (قِيتَّالًا) مَرَّةً، و(قِتَيالٍ) مرَّةً أُخرى، وكِلاهُما خطأٌ فادحٌ بَيِّنٌ، والصوابُ: (قِيتَالًا) بتخفيفِ التاءِ المفتوحةِ، و(قِيتَالٍ)، بتقديمِ الياءِ الساكنةِ على التاءِ المفتوحةِ.

أمَّا (قِيتَّالًا)، فهيَ مِن أوهامِ المحقِّقِ، والذي أَوقَعَهُ في الوهمِ أنَّهُ لم يَتَدَبَّرْ مُرادَ المصنِّفِ: «ومَنْ قالَ تِحمّالًا، فهوَ يقولُ: قِيتَالًا»، فظَنَّ أنَّ التاءَ مشدَّدةٌ؛ لأنَّهُ رأى الميمَ مشدَّدةً.

والمصنِّفُ إنَّما قَصَدَ كلمةَ (قِيتَالٍ)، على بناءِ (فِيعَالٍ)، الذي يُعَدُّ أصلًا لبناءِ (فِعَالٍ)، فأَصلُ (القِتَالِ): (القِيتَالُ)؛ لكِنْ حُذِفَتِ الياءُ تخفيفًا، فمَنِ استعمَلَ الأصلَ: (قِيتَال)، استعمَلَ الأصلَ: (تِحِمَّال) مصدرًا للفعلِ (تَحَمَّلَ).

قالَ سيبويهِ: «وأمِّا[(٢)] الذين قالوا: تحمّلتُ تِحِمَّالًا فإنهم يقولون: قاتلْتُ قيتالًا، فيوفِّرون[(٣)] الحروف ويجيئُون به على مثال إفعالٍ وعلى مثال قولهم كلّمتُه كِلَّاماً»[(٤)].

وأمَّا (قِتَيالٍ) بتقديمِ التاءِ على الياءِ، فهو تطبيعٌ على الأَرجحِ، ولا أَظُنُّ أنَّ المحقِّقَ قاصدٌ إليهِ. وقد وَرَدَ أيضًا في تحقيقِ كتابِ (تمهيد القواعد)، ولكِنْ بِضَبْطٍ مُغايرٍ: «والرابع من الأوزان المهملة: فِيعَال غير مصدر، واستثنى منه: ناقة

---

(١)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٣/١٣١.

(٢)- في النصِّ تطبيعٌ، بكسرِ الميمِ المشدَّدةِ، والصوابُ بفتحِها.

(٣)- في طبعة عالم الكتب: (فيوفِّرن) بلا واو، وهو تطبيعٌ، والصوابُ: (فيوفِّرون).

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٨٠.

ميلاعًا وهي السريعة، وقيد ذلك بكونه غير مصدر؛ لأن هذا الوزن يوجد في المصادر نحو: قِتْيَال»[1].

وواضحٌ مِن النصِّ أنَّ الصوابَ: (قِيْتَال)، بتقديمِ الياءِ على التاءِ؛ بدلالةِ أنَّ الوزنَ هو (فِيعَال)، فالياءُ هيَ الزائدةُ، وهيَ ثانيةٌ.

والغريبُ العجيبُ أن يَرِدَ هذانِ الخطآنِ، في تحقيقِ محمَّد عثمان، للكتابِ نفسِهِ: «ومَنْ قالَ تِحمّالاً فهوَ يقولُ: قِيتَّالاً وقالوا: مَاريتهُ، مِراءً وقَاتلتهُ قِتَالاً، وجاءَ فِعَالٌ علَى "فَاعلتُ" كثيراً لأَنَّهُم حذَفوا الياءَ التي جاءَ بها أُولئكَ في قِتيالٍ»[2].

٢٢٠– جاءَ في تحقيقِ د. كاظم بحر المرجان لكتابِ (التكملة): «ومن ذلك افْعَوَّلَ نحو اعْلَوَّطَ، وهو ركوبُ العُنُقِ والتَّقْحِيمُ على الشيءِ»[3].

الصوابُ: (التَّقَحُّمُ) لا (التَّقْحِيمُ)، وهو مِن أخطاءِ التحقيقِ، لا التطبيعِ؛ لأنَّ المحقِّقَ كَتَبَ في الهامشِ (٤) قال: «س، ل: والتقحم». وهذا يعني أنَّهُ اختارَ (التقحيم) قاصدًا، ومُعتَقِدًا صِحَّةَ اختيارِهِ.

جاءَ في العينِ: «ويقال اعرورت العُلُط مِنِ اعلُوّاطِ البعير، وهو ركوب العنق، والتَّقَحُّم على الشيء من فوق...»[4].

وقالَ ابنُ سيده: «وَالاعْلِوَّاط: ركوب العُنُق والتَّقَحُّم على الشَّيْء من فَوْق»[5].

---

(١)– تمهيد القواعد: ٤٩١٢/١٠.

(٢)– الأصول في النحو، تحقيق محمَّد عثمان: ٣٣٥/٢.

(٣)– التكملة: ٥٣٠.

(٤)– العين: ١٠/٢.

(٥)– المحكم، الطبعة الجديدة: ٣٤١/١.

وقالَ ابنُ الأثيرِ: «وأما افْعَوَّلَ فهو من التَّقَحُّمِ على الشَّيْءِ والدخولِ فيه، نحو: اعلوَّطَ الْمُهْرَ»[1].

ولو أَدرَكَ المحقِّقُ الفرقَ بينَ التقحُّمِ والتقيحمِ، لَمَا اختارَ إلَّا (التقحُّم)؛ فالتقحيمُ يدلُّ على جَعلِكَ غيرَكَ يَقْحُمُ (يَدْخُلُ)، بِخِلافِ التقحُّمِ، فيعني أنَّكَ أنتَ الذي يَقْحُمُ، وهو المعنى المقصودُ في هذا المقامِ.

جاءَ في اللسانِ: «وتَقْحِيمُ النفْسِ فِي الشيء: إِدخالها فيه من غير رَويَّة»[2]، وجاءَ فيهِ: «التَّقَحُّم التقدُّم والوُقوعُ فِي أُهْوِيّة وشدّة بغير روية ولا تثبت»[3].

٢٢١- جاءَ في تحقيقِ د. كاظم بحر المرجان لكتابِ (التكملة): «وما كانَ على فَعللتُ فنحو احْمَرَرْتُ وابْيَضضتُ وهو إذَا لم يُدْغَمْ بزنَةِ انْفَعَلتُ وافْتَعَلْتُ»[4].

في النصِّ: (فَعللتُ)، والصوابُ: (افْعَلَلْتُ) بهمزَةِ وصلٍ، ففاءٍ ساكنةٍ، وهو مِن أخطاءِ التحقيقِ، لا التطبيعِ؛ بدلالةِ ضبطِهِ الفاءَ مِن (فَعللتُ) بالفتحِ؛ فيكونُ قاصدًا وزنَ (فَعْلَلْتُ)، كالذي في (دَحْرَجْتُ)، وهو خطأٌ فادحٌ.

ولا خِلافَ في أنَّ (احْمَرَرْتُ) وأمثالَهُ مِن الأفعالِ المتَّصلةِ بتاءِ الفاعلِ، على وزنِ (افْعَلَلْتُ)، لا (فَعْلَلْتُ).

قالَ سيبويهِ: «وتكون في انْفَعَلْتُ وافْعَلَلْتُ وافْتَعَلْتُ. وهذه الثلاثةُ على زنةٍ واحدةٍ ومثالٍ واحد، والألف تلزمهن في فَعَلَ وفَعَلْتُ والأمر، لأنّهم جعلوه

---

(١)- البديع: ٢/٤٠٩.

(٢)- لسان العرب: ١٢/٤٦٢.

(٣)- لسان العرب: ١٢/٤٦٣.

(٤)- التكملة: ٥٢٩.

يَسكن أولُه ههنا فيما بنوْا من الكلام. وذلك انْطَلَقَ، واحْتَبَسَ، واحْمَرَرْتُ، وهذا النحو»[١]، وقالَ أيضًا: «وأمّا افْعَلَلْتُ فقولك: ازْوَرَرْتُ وابْيَضَضْتُ»[٢].

وقالَ ابنُ جِنّي: «قال أبو عثمان: وتلْحَقُ اللامُ زائدةً فيُسَكَّنُ أوّلُ حرفٍ، فتلْزَمُه ألفُ الوصل في الابتداء ويكونُ الفعل على افْعَلَلْتٌ[٣]، فيَجْري مَجْرَى افْتَعلْتُ إلا في الادّغام، فإنه يُدْرِكُه كما أدرَك "أشْهابَبْتُ"[٤] حين قلتَ: "اشْهابَّ الفرسُ" وذلك نحو "احْمَرَرْتُ، واصْفَرَرْتُ، وابْيَضَضْتُ"»[٥].

٢٢٢- جاءَ في تحقيقِ د. عوضٍ القوزيّ لكتابِ (التعليقة): «قال أبو علي: التاء التي في أخْتٍ وإن كانت للإلحاق بفَعْلٍ فقد أجري مجرى ما هو لغير الإلحاق، فصار التأنيث أغلب عليه من الإلحاق...»[٦].

في النصِّ: «للإلحاق بفَعْلٍ»، بفاءٍ مفتوحةٍ، فعينٍ ساكنةٍ، والصوابُ: (بِقُفْلٍ)، بقافٍ مضمومةٍ، ففاءٍ ساكنةٍ. قالَ أبو بكرٍ بنُ الأنباريِّ: «لأَنّ التاءِ[٧] التاءِ[٧] في أُخت مشبّهة بالأَصليّة، وذلك أَنّ أُختا ملحقة بِقُفْل، وبنت ملحقة بعِدْل وضِرْس، فصارت التاءُ فيهما كأَنَّها لامُ الفِعْلِ»[٨].

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/١٤٤-١٤٥.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٣٧٥.

(٣)- كذا في المطبوعِ: بتنوينِ الضمِّ، والصوابُ: بالضمِّ، بلا تنوينٍ.

(٤)- كذا في المطبوعِ: بهمزةِ قطعٍ فوقيَّةٍ، والصوابُ: بهمزةِ وصلٍ.

(٥)- المنصف: ١/٨٠.

(٦)- التعليقة: ٣/١٨٤.

(٧)- كذا في المطبوعِ: بكسرِ الهمزةِ من كلمة (التاءِ)، والصواب: (التاءَ) بفتحِها، لأنَّ هذِهِ الكلمةَ تُعرَبُ هنا اسمَ (أَنَّ) منصوبًا.

(٨)- المذكَّر والمؤنَّث، أبو بكر بن الأنباريّ: ١/١٩٩.

وقالَ السيرافيُّ: «وكذلك (بنت) و(أخت) ملحقتان بـ(جِذع) و(قُفل)، والتاء فيهما زائدة للإلحاق»[(١)].

وقالَ ابنُ جِنِّي: «قالوا: أُخْت وبِنْت وهَنْت، وكِلْتا. أصل هذا كله: أَخَوة، وبَنَوة، وهَنَوة، وكِلْوا فنقلوا أَخَوة وبَنَوة، ووزنهما فَعَلٌ، إلى فُعْل وفِعْل، وألحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن قُفْل وحِلْس، فقالوا: أُخْت وبِنْت، وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث، كما يظن من لا خبرة له بهذا الشأن، لسكون ما قبلها»[(٢)].

وفي كتابِ (التعليقةِ) نفسِهِ، بالتحقيقِ نفسِهِ، في موضِعٍ آخَرَ: «قال أبو علي: يقول: ألحق (أُخْتِ)[(٣)] بالتاء بقُفْل ونحوه من الثلاثي كما ألحق سَنْبَتَةٌ سَنْبَتَةٌ بالتاء بجَنْدَلَة وكان أصله: سَنْبَةٌ»[(٤)].

فإن قِيلَ: هو تطبيعٌ، قُلتُ: كَتَبَ المحقِّقُ في الهامشِ (٤): «انظر المنصف ١٨/١». وبالرجوعِ إلى كتابِ (المنصف) في الموضِعِ المذكورِ، نَجِدُ قولَ ابنِ جِنِّي: «فالأسماء الثلاثيةُ تكون على عشرة أمثلة: "فَعْلٌ. وَفَعَلٌ، وَفَعِلٌ. وَفَعُلٌ، وَفِعْلٌ، وَفِعِلٌ. وفِعَلٌ. وَفُعْلٌ. وفُعُلٌ. وفُعَلٌ". وجميع هذه الأمثلة تكون اسما وصِفَةً...»[(٥)].

وهذا يَعني أنَّ المحقِّقَ مُعتقِدٌ بما كَتَبَهُ؛ فنصُّ ابنِ جنِّي مُشتَمِلٌ على الأوزانِ

---

(١)- شرح كتاب سيبويه: ٤٨٧/٣.

(٢)- سرّ صناعة الإعراب: ١٤٩/١.

(٣)- كذا في المطبوعِ: بكسرِ التاءِ من كلمةِ (أُخْتِ)، والصوابُ: (أُخْتٌ)، بتنوينِ الضمِّ؛ لأنَّها نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ للفعلِ المبنيِّ للمجهولِ: (أُلْحِقَ).

(٤)- التعليقة: ٢٩٣/٤.

(٥)- المنصف: ١٨/١.

الثلاثيَّةِ، وليسَ فيهِ أَدنى ذِكْرٍ لكلمةِ (أُخْتٍ)، ولا لِكلمةِ (قُفْلٍ).

٢٢٣- جاءَ في تحقيقِ د. إبراهيم البعيميّ لكتاب (شرح التصريف): «وَهَـذِهِ الأَحْرُفُ إِنَّمَا قِيلَ لَـها: حُرُوفُ الزِّيَادَةِ، لأنّ الزِّيَادَةَ إِذَا لَمْ تَكُن مِن مَوْضِعِها فَلاَ تَكُونُ إِلّا مِن هَذِهِ العَشْرَة، ولَيْسَ تَكُونُ هَذِهِ العَشْرَةُ زَائِدَةً فِي كُلِّ مَكَانٍ بَلْ قَدْ تَكُونُ أُصُولاً»[١].

في النصِّ وَرَدَتْ كلمةُ (العَشْرَة) بسكونِ الشينِ مرَّتينِ، والصوابُ في هذا المقامِ: (العَشَرَة) بفتحِها؛ فلَيسَتْ مُجرَّدةً مِن التاءِ، مثل: (عَشْر نِسْوَةٍ)، ولَيسَتْ عجزًا لعددٍ مُركَّبٍ، مختومةً بالتاءِ: (ثلاثَ عَشْرَةَ).

جاءَ في التاجِ: «(العَشَرَة)، مُحرَّكة: (أَوَّلُ العُقُودِ)، وإِذَا جُرِّدَت من الهاءِ، وعُدَّ بها المؤنَّث، فبالفَتْح، تقول: عَشْر نِسْوَةٍ، وعَشَرَةُ رجَال، فإِذا جاوَزْتَ العِشْرِينَ اسْتَوَى الـمُذكَّر والـمُؤَنَّث فقلتَ: عِشْرُونَ رَجُلاً، وعِشْرُونَ امرأَةً. وما كان من الثَّلاَثَة إِلى العَشَرَة فالهاءُ تَلْحَقُه فيما واحدُهُ مُذَكَّر، وتُحْذَف فيما واحِدُه مُؤَنَّث. فإِذا جاوَزْتَ العَشَرَةَ أَنَّثْتَ الـمُذكَّرَ وذكَّرْتَ الـمُؤنَّث، وحَذَفْتَ الهاءَ في الـمُذَكَّر في العَشَرَة، وأَلْحَقْتَهَا في الصَّدْرِ فيما بَيْنَ ثَلاثَة عَشَرَ إِلى تِسْعَةَ عَشَرَ، وفَتَحْتَ الشِّين، وجَعَلْتَ الاسْمَيْنِ اسْماً واحِداً مَبْنِيًّا على الفَتْح. فإِذا صِرْتَ إِلى الـمُؤَنّث أَلْحَقَتَ[٢] الهاءَ في العَجُز، وحَذَفْتَها مِن الصدْر، وأَسْكَنْتَ الشّين من عَشْرَة، وإِنْ شِئْتَ كَسْرَتَها[٣]، كذا في اللّسان»[٤].

---

(١)- شرح التصريف: ٢٢٥.

(٢)- كذا في المطبوعِ: (أَلْحَقَتَ) بفتحِ القافِ، والصوابُ: (أَلْحَقْتَ) بسكونِها.

(٣)- كذا في المطبوعِ: (كَسْرَتَها) بسكونِ السينِ، وفتحِ الراءِ، والصوابُ: (كَسَرْتَها) بفتحِ السينِ، وسكونِ الراءِ.

(٤)- تاج العروس: ٤١/١٣.

وهـو مِـن أخطـاءِ التحقيـقِ، قطعًـا، لا مِـن التطبيعـاتِ؛ لأنَّ الضـبطَ بالسكونِ هنا مقصودٌ قصدًا، فلَيسَتْ علامةُ السكونِ شبيهةً بعلامةِ الفتحِ، ولا قريبةً منها في لوحةِ المفاتيحِ؛ ليُقالَ: إنَّ الطبَّاعَ أَخطَأَ في طبعِها.

٢٢٤- جاءَ في تحقيقِ د. عليّ توفيق الحَمَد، لكتابِ (المفتاح): «وللتَجَنُّبِ، كتحَرَّجَ، وتَهَجَّلَ»(١).

في النصِّ: (تَهَجَّلَ) باللامِ، والصوابُ: (تَهَجَّدَ) بالدالِ، بمعنى (تَجَنَّبَ الهُجُودَ)، أي: (نَوْمَ الليلِ). قالَ الزمخشريُّ: «وبمعنى التجنُّب، كقولك: تحَوَّبَ وتأثَّمَ وتهَجَّدَ وتحرَّجَ، أيْ: تجنَّبَ الحُوبَ والإثمَ والهجودَ والحرجَ»(٢).

وقالَ ابنُ مالكٍ: «والذي للتجنب كتأثم وتحوّب وتحرّج وتهجّد، إذا تجنب الإثم والحوب والحرج والهجود»(٣).

وقال أبو الفداءِ: «ويجيءُ بمعنَى التجنُّب للشيء نحو: تهجَّد أي اجتنَب الهجودَ وهو نَوْم الليلِ»(٤).

وليسَ هذا التحريفُ مِن التطبيعاتِ، بل هو مِن أخطاءِ التحقيقِ، قطعًا. وليسَ بعيدًا أن يَكونَ المحَقِّقُ أَخطَأَ في قِراءةِ هذا الموضعِ، أو أنَّ المخطوطةَ الوحيدةَ للكتابِ(٥)، تَشتَمِلُ على هذا التحريفِ.

وإنَّما قَطَعْتُ بأنَّ هذا الخطأَ مِن أخطاءِ التحقيقِ؛ لأنَّ المحَقِّقَ كَتَبَ في الهامشِ (١٧): «(تَهَجَّلَ: تَجَنَّبَ إضاعة المال، أو الرمي، أو تَجَنَّبَ الوقوع

---

(١)- المفتاح: ٥٠.

(٢)- المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ٢٨١، وانظر في: البديع: ٤١٣/٢.

(٣)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٥٢/٣، انظر في: تمهيد القواعد: ٣٧٥١/٨.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٦٥/٢.

(٥)- انظر في: المفتاح، مقدّمة التحقيق: ١١.

في عرض غيره، (القاموس/ هجل)...».

فالمحَقِّقُ يُصِرُّ في هامشِهِ على أنَّ المقصودَ هو (تَهَجَّلَ) باللامِ؛ فليسَ هذا مِن التطبيعاتِ، قطعًا.

وبالرُّجُوعِ إلى كُتُبِ العربيَّةِ، لا نَجِدُ أَدنىَ ذِكْرٍ لِكلمةِ (تَهَجَّلَ)، لا بمعنى (التجنُّب)، ولا بِأيِّ معنًى آخَرَ. وهذا يَعني أنَّ هامشَ المحَقِّقِ هنا مِن الهوامشِ المُوهِمةِ.

فالذي يَقرَأُ الهامشَ سيَظُنُّ أنَّ ما ذَكَرَهُ مِن شَرْحٍ لِمعنى (تَهَجَّلَ) موجودٌ في (القاموسِ)؛ ولكِنَّ الواقعَ أنَّ المحَقِّقَ حاوَلَ بِاجتِهادِهِ أن يَشرَحَ معنى (تَهَجَّلَ)، مُعتَمِدًا على بعضِ ما في (القاموسِ)، مِن مُفرَداتِ مادَّة (هجل).

جاءَ في القاموسِ: «الـهَجْلُ: الـمُطْمَئِنُّ مِن الأرضِ، كالهَجيلِ، ج: أهجالٌ وهِجالٌ وهُجولٌ وهَجَلاتٌ. والـهَوْجَلُ: الـمَفازةُ البعيدةُ لا عَلَمَ بها، والناقةُ بها هَوَجٌ من سُرْعَتِها، والدليلُ، والبطيءُ الثقيلُ، والأحمقُ، والمرأةُ الواسِعةُ، كالهَجُولِ، والفاجِرةُ، ومِشْيَةٌ في اسْترخاءٍ، والليلُ الطويلُ، وبقايا النُّعاسِ، وأنْجَرُ السَّفينةِ، والرجُلُ الأهْوَجُ. والهاجِلُ: النائِمُ، والكثيرُ السَّفَرِ. وهَوْجَلَ: نامَ، وسارَ في الهَجْلِ، كهاجَلَ. وأهْجَلَ الإِبِلَ: أهْمَلَها، والشيءَ: وسَّعَه، والمالَ: ضَيَّعَهُ. والـمُهاجَلَةُ: الـمُساجَلَةُ. وأَبو الهَجَنْجَل: رجُلٌ. والاِهْتِجالُ: الاِبْتِداعُ. وطريقٌ هُجُلٌ، بضمتين: غيرُ مَلْحوبٍ. وكمَنْزِلٍ: الـمَهْبِلُ. والـهُنْجُلُ، كقُنْفُذٍ: الثقيلُ. وهَجَلَتْ بعَيْنِها: أدارَتْها تَغْمِزُ الرجُلَ. وامرأةٌ مُهْجَلَةٌ، كمُكْرَمَةٍ: مُفْضاةٌ. وهَجَّلَ عِرْضَه تَهْجيلاً: وقَعَ فيه. ودُموعٌ هُجولٌ: سائلةٌ»(١).

فلَيسَ في نصِّ (القاموسِ) أَدنىَ ذِكْرٍ لِكلمةِ (تَهَجَّلَ)، وليسَ في سائرِ

---

(١)- القاموس المحيط: ١٠٧٠.

المعجماتِ أَدنىَ ذِكْرٍ لِهذِهِ الكلمةِ، بهذا التحريرِ، وهذا التشكيلِ.

وحَتَّى لو جازَ في القياسِ، استِعمالُ (تَهَجَّلَ) بمعنى (التَّجَنُّبِ)؛ فإنَّ الخِلافَ هنا ليسَ فيما يَجوزُ، أو لا يَجوزُ، بل الخِلافُ في الكلمةِ التي أَرادها المصنِّفُ في هذا النصِّ.

ومعلومٌ أنَّ التمثيلَ في هذا المقامِ وأمثالِهِ، إنَّما يَكونُ بالمسموعِ المستَعمَلِ، دُونَ المَقِيسِ، غيرِ المستَعمَلِ؛ إلَّا معَ التنبيهِ، والتنصيصِ.

وواضحٌ مِن النظرِ، في كُتُبِ العربيَّةِ أنَّ الفِعلَ المزيدَ (تَهَجَّدَ) بالدالِ، مُستَعمَلٌ صَراحةً، ويَكفِي أن تَقرَأَ قولَهُ تعالى: ﴿**وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ**﴾[1]، وتَنظُرَ في كُتُبِ التفسيرِ، وتمثيلِ الصرفيِّينَ بِهِ؛ لِتُدرِكَ هذِهِ الحقيقةَ؛ بِخلافِ (تَهَجَّلَ)، الذي لم أَجِدْ في كُتُبِ العربيَّةِ أَدنىَ ذِكْرٍ لَهُ.

٢٢٥- جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتابِ (العُمُد): «وإذا جاء من المعتل الفاء والعين فهو كالصحيح تقول: واعَد: مواعدة - وَقَاوَلَ مقاولة: والأمر قاوِلْ. كضارِبْ - وكذى كل شيء منه. وإنْ جاء من المعتل اللام - كان اللام فيها على ما مضى في أفْعَلَ - وَفَعَّلَ - تقول: غازى - يغازي - مغازاة. ورامى - يرامي - مراماة. والأمر: ارْمِ مثل أعطِ - وراميتُ مثل - أعطيتُ»[2].

اشتمَلَ هذا النصُّ على خطإٍ كبيرٍ، لا يُمكِنُ أن يُنسَبَ إلى (التطبيعِ)، وهو في قولِهِ: «والأمر: ارْمِ مثل أعطِ»، والصوابُ: «والأمر: رامِ مثل أعطِ».

ومُرادُ المؤلِّفِ مِن تشبيهِ فعلِ الأمرِ (رَامِ) بفعلِ الأمرِ (أَعْطِ) ليسَ الوزنَ

---

(١)- الإسراء: ٧٩.

(٢)- العمد: ١٣١.

الصرفيِّ، بل ما يَتَعَلَّقُ بحذفِ حرفِ العلَّةِ في آخرِهِ.

فالفِعلُ المزيدُ (رامِ) أصلُهُ قبلَ حذفِ الياءِ: (رَامِي)، والفِعلُ المزيدُ (أَعْطِ) أصلُهُ قبلَ حذفِ الياءِ: (أَعْطِي)، فيكونُ فِعلُ الأمرِ (رَامِ) مُشابِهًا لفِعلِ الأمرِ (أَعْطِ) في حذفِ حرفِ العلَّةِ، وليسَ مُشابِهًا لهُ في (الوزنِ، أو الصيغةِ)، فالمزيدُ (رَامِ) يَرجِعُ إلى صيغةِ (فَاعَلَ) المزيدةِ، والمزيدُ (أَعْطِ) يَرجِعُ إلى صيغةِ (أَفْعَلَ) المزيدةِ.

٢٢٦- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «الجملة الأولى في الأحكام الإفرادية. ونقدم القول في مواد الكلم: وهي حروف الهجاء وتسمى حروف المعجم، وحروف العربية عددًا، ومخرجًا، وصفة فعددها سبعة وعشرون حرفًا، خلافًا للمبرد في زَعْمِهِ أَنَّ الهمزَة ليست منها»(١). وفي الهامشِ (١): «في ض، ت (تسعة)».

الصوابُ: «تسعة وعشرون»، لا «سبعة وعشرون»، والنصُّ واضحٌ كلَّ الوضوحِ في إرادةِ ذلكَ؛ لأنَّ المقصودَ أنَّ حروفَ العربيَّةِ ثمانيةٌ وعِشرونَ حرفًا، إذا لم تُذكَرِ الهمزةُ معَها؛ فإذا ذُكِرَتِ الهمزةُ صارَتْ: (تِسعةً وعِشرينَ حرفًا).

وقولُهُ: «خلافًا للمبرد في زَعْمِهِ أَنَّ الهمزَة ليست منها» دليلٌ واضحٌ على أنَّ المرادَ (تِسعةٌ وعِشرونٌ)، وإلَّا، فإنَّ عددَ الحروفِ - عندَ المبرّدِ - سيكونُ (سِتَّةً وعِشرينَ حرفًا)، وهذا ما لا يُمكِنُ القولُ بِهِ؛ فقد ذَكَرَ المبرّدُ أنَّها ثمانيةٌ وعِشرونَ حرفًا، لها صُوَرٌ(٢)؛ أي: في الكتابةِ.

وقالَ ابنُ جِنّي: «اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٥.

(٢)- انظر في: المقتضب: ١/٣٢٨.

وعشرون حرفاً. فأولها الألف، وآخرها الياء، على المشهور من ترتيب حروف المعجم، إلا أبا العباس، فإنه كان يعدّها ثمانية وعشرين حرفاً، ويجعل أولها الباء، ويدع الألف من أولها، ويقول: هي همزة لا تثبت على صورة واحدة، وليست لها صورة مستقرة، فلا أعتدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة. وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضي منه عندنا»(١).

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «فعددها تسعة وعشرون حرفا خلافا للمبرد في زعمه أن الهمزة ليست منها»(٢).

٢٢٧- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «والإغناء عنه: تَكَلَّمَ، وعن (تفَعَّل) تَوَيَّل، ولموافقته: تَوَلَّى وَوَلَّى»(٣). وفي الهامشِ (٢): «في ض (فعَّل) و(تَويَّل) قال: يَاوَيْلَاه. انظر: شفاء العليل ٢/٨٤٨».

الصوابُ: (فَعَّلَ) كما في (ض)؛ لأنَّ المرادَ في هذا المقامِ أنَّ صيغةَ (تَفَعَّلَ) تأتي مُغنِيَةً عن صيغةِ (فَعَّلَ)، فيُقالُ: (تَوَيَّلَ) بدلًا مِن (وَيَّلَ).

وبقراءةِ شرحِ ابنِ مالكٍ لعبارتِهِ في (التسهيل) يَتَّضِحُ المرادُ: «والذي أغنى عن ثلاثي مجرد كتكلم وتأبى وتصدى. والمغني عن فعّل كقول الشاعر:

تَوَيّلَ إذ أملتُ يدي وكانتْ　　　يَمِينيَ لا تُعلَّلُ بالقَليل

أي قال: ياويلا. والمعروف في اختصار الحكاية فعّل كأمّن. والموافق فعّل تولّى بمعنى ولّى»(٤).

---

(١)- سرّ صناعة الإعراب: ١/٤١.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٤.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٧٢، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٢.

(٤)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٣/٤٥٣.

٢٢٨- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وقد شَذَّ من الفعل بناءٌ جاء سداسيًا على غير وزن السداسي، وليس أوله همزة وصل، ولا ياء وهو قولهم: جَحْلَنْجَع، ذكره الأزهري»[١]. وفي الهامشِ (٨): «في ض "ولا تاء"».

الصوابُ: (ولا تاء) كما في النسخةِ (ض)؛ فالكلامُ هنا على بناءٍ شَاذٍّ للفِعلِ، والفِعلُ السداسيُّ لا يَكونُ إلَّا مزيدًا، والمعروفُ أنَّ الفِعلَ السداسيَّ يَكونُ مَبدوءًا بهمزَةِ وصلٍ، مِثل: (اسْتَغْفَرَ، اخْشَوْشَنَ، اعْلَوَّطَ، احْمَارَّ، اقْشَعَرَّ، احْرَنْجَمَ).

وكلمةُ (جَحْلَنْجَع)، إنْ عُدَّتْ فِعلًا، فقد شَذَّتْ عن بنيةِ الفِعلِ السداسيّ؛ لأنَّها غيرُ مبدوءةٍ بهمزَةِ وصلٍ؛ ولَيسَتْ مبدوءةً بتاءٍ، كما في بعضِ الأفعالِ الخماسيَّةِ المزيدةِ بالتاءِ، نحو: (تَزَاوَرَ، تَهَجَّدَ، تَدَحْرَجَ). والمرادُ أنَّهُ لم يَأتِ على بابِهِ بزيادةِ همزَةِ الوصلِ، ولا حتَّى على بابٍ آخَرَ، هو بابُ الخماسيّ، بزيادةِ التاءِ في أوَّلِهِ.

أمَّا الياءُ، فتكونُ زائدةً في حالةِ المضارَعةِ؛ وهيَ غيرُ مقصودةٍ هنا، قطعًا؛ لأنَّ أبنيةَ الأفعالِ تُذكَرُ بصيغةِ الماضي؛ لأنَّها الصيغةُ الرئيسةُ في بيانِ الأصليّ والزائدِ. ويُؤَكِّدُ ذلكَ قولُهُ: «وليس أوله همزة وصل»؛ وهمزةُ الوصلِ لا تكونُ في حالةِ المضارَعةِ، بلا خلافٍ.

وقد جاءَ الصوابُ، في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس، للنصِّ نفسِهِ[٢].

واختُلِفَ في هذِهِ الكلمةِ الغريبةِ (جَحْلَنْجَع) بينَ الاسميَّةِ والفِعْليَّةِ، لكنَّ

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٨١.

(٢)- انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٨.

أبا حيَّانَ هنا جاءَ بها مِثالًا لبناءٍ سُداسيٍّ للفِعلِ؛ لكنَّهُ لم يَبدَأْ لا بهمزَةٍ، ولا حتَّى بتاءٍ.

قالَ الأزهريُّ: «كتاب الرباعي من حرف العين قال الخليل بن أحمد: الرباعي يكون اسماً ويكون فعلاً، وأما الخماسي فلا يكون إلّا اسما، وهو قول سيبويه ومن قال بقوله... وقال أبو تراب: كنت سمعت من أبي الهَمَيْسَع حرفًا، وهو جَحْلَنْجَع، فذكرته لشمر بن حَمْدَوَيْه، وتبرَّأت إليه من معرفته، وأنشدته فيه ما كان أنشدني، قال: وكان أبو الهَمَيْسَع ذكر أنه من أعراب مَدْين، وكنا لا نكاد نفهم كلامه، فكتبه شمِر، والأبيات التي أنشدني:

إن تمنعي صوبَكِ صوب المدمع ... يجري على الخد كضِئْبِ الثَّعْثَع

من طمحة صبيرها جَحْلنجع ... لم يَحْضُها الجدولُ بالتنوع»[1].

وجاءَ في التاجِ: «قال شَيْخُنَا: وقد اخْتَلَفَتْ فيه كَلِمَةُ أَئمَّةِ الصَّرْفِ، وادَّعَوْا فيه الاسْمِيَّةَ والفِعْلِيَّةَ، وقالَ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّهُ فِعْلٌ: لَمْ يَرِدْ فِعْلٌ سُدَاسِيٌّ لَيْسَ أَوَّلُهُ هَمْزَةَ وَصْلٍ غَيْرُ هذَا اللَّفْظِ، والفِعْلِيَّةُ فيه – ولا سِيَّما في نَظْمِ أَبِي الهَمَيْسَع – غَيْرُ ظَاهِرَةٍ، ولا فيه ما يَدُلُّ عَلَيْهَا، واللهُ أَعْلَمُ. قُلتُ: الَّذِي حَكاهُ الأَزْهَرِيُّ عن الخَلِيل بنِ أَحْمَدَ قالَ: الرُّباعِي يَكُونُ اسْماً ويَكُونُ فِعْلاً، وأَمَّا الخُمَاسِيُّ فلا يَكُونُ إِلّا اسْماً، وهو قَوْلُ سِيبَوَيْه ومَنْ قالَ بقَوْلِه، فتَأَمَّلْ. هذا ما أَوْرَدَهُ شَيْخُنَا»[2].

٢٢٩- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب):

---

(١)- تهذيب اللغة: ٣/١٦٨.

(٢)- تاج العروس: ٢٠/٤١٢.

«والصُّمَارِخ من الصَّرِيخ»[1].

الصوابُ: «الصُّمَارِح من الصَّرِيح»، بالحاءِ فيهما، لا بالخاءِ. وليسَ مِن التطبيعاتِ، بل هو مِن أخطاءِ التحقيقِ؛ لأنَّ المحقِّقَ كَتَبَ في الهامشِ (١١): «الصَّرِيخُ: المستغيث. انظر: مادة (صرخ) في اللسان ٢٤٢٦/٤، والقاموس ٢٦٣/١، والصحاح ٤٢٦/١».

فالمحقِّقُ مُصِرٌّ على الخاءِ كُلَّ الإصرارِ، وقد تَجَاهَلَ عَدَمَ العُثُورِ على (الصُّمارخ) بالخاءِ، في كُتُبِ العربيَّةِ؛ ففَسَّرَ كلمةَ (الصريخ) بدلًا مِن تفسيرِ (الصُّمارخ)، مُوهِمًا القارئَ وُجودَ (الصمارخ) في اللسانِ، والقاموسِ، والصحاحِ.

قالَ الجوهريُّ: «والصُمارِح بالضم: الخالص من كلِّ شيء والميم زائدة، ويروى عن أبي عمرو: "الصُمادِح" بالدال، ولا أَظُنُّهُ مَحْفُوظًا»[2].

و(الصُّمارِحُ) بالراءِ هو المقصودُ دُونَ (الصُّمادِح) بالدالِ؛ لأنَّ زيادةَ الميمِ تعني أنَّهُ مِن مادَّةِ (صرح)، وهذا يُناسِبُ عَلاقَتَهُ بكلمةِ (الصريح)، ويُناسِبُ معنى (الخالِص). قالَ الجوهريُّ: «والصَرِيحُ: الرجل الخالص النَسَب، والجمع الصُرَحاء. وكلُّ خالِصٍ صَرِيح»[3].

أمَّا (الصُّمادِح)، فمِن مادَّة (صدح)، ويدلُّ على الشِّدَّةِ، كَشِدَّةِ الصوتِ، وشِدَّةِ الحَرِّ. وبسببِ التحريفِ - مِن الراءِ إلى الدالِ - اشتَمَلَتْ بعضُ المعجماتِ على تفسيرِ (الصُّمادِح) بالخالصِ أيضًا، وهو وَهْمٌ كبيرٌ.

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٩٨/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٩٧/١.

(٢)- الصحاح: ٣٨٢/١.

(٣)- الصحاح: ٣٨٢/١.

قالَ ابنُ دُريدٍ: «وصُمادِح: حَرّ شديد»[1].

وقالَ الصاحبُ: «الصَّمَيْدَحُ: الشَّديدُ، صَوْتٌ صَمَيْدَحٌ، وكذلك الصُّمَادِحُ، ويَوْمٌ صَمَيْدَحٌ: شَديدُ الحَرِّ، وصَمْدَحَ يَوْمُنا، وضَرْبٌ صُمَادِحِيٌّ: شَديدٌ. والصُّمَادِحُ: الخالِصُ من كلِّ شَيْءٍ...»[2].

وقالَ ابنُ سيده: «والصُّمادِحُ، والصُّمادِحِيُّ: الخالصُ من كل شيءٍ. والصُّمادِحُ، والصُّمادِحيُّ: الصُّلْبُ الشديدُ. وصَوتٌ صُمادِحٌ، وصُمادِحيٌّ، وصَمَيْدَحٌ: شديدٌ»[3].

وبعيدًا عن أوهامِ بعضِ المعجماتِ؛ فإنَّ أبا حيَّانَ قد قَصَدَ (الصُّمَارِحَ) بالراءِ؛ بدلالةِ قولِهِ: «من الصريح»، وهو لا يَقصدُ قطعًا (الصُّمَارِخَ) مِن (الصَّرِيخِ)، كما ظَنَّ المحقِّقُ، ولا (الصُّمَادِحَ) من (الصَّدِيحِ).

٢٣٠- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَجَاءَ في المعتل اللام بُكىً وعلى فَعَل: رَنَا، وفي المعتل العين على فَيْعُولَة: كَيْنُونَة»[4]. وفي الهامشِ (١): «في اللسان (رنا) ١٧٤٧/٣ "الرُّنُو: إدامة النظر مع سكون الطرف ورنا له أدام النظر يقال: ظل رانيًا"».

الكلامُ في هذا المقامِ على مصادرِ الفعلِ الثلاثيِّ المجرَّدِ اللازمِ مفتوحِ العينِ، مثل: الفعلِ (فَسَقَ)، ومصدرِهِ: (الفِسْق). وفي تحقيقِ هذا النصِّ أَكثَرُ مِن خطإٍ، فقد سَقَطَتْ عبارةُ: «على فُعَل»، فالأصلُ: «وجاء في معتلّ اللام على فُعَل بُكًى». وأَخطَأَ المحقِّقُ في ضبطِ الوزنِ الثاني، فضَبَطَهُ بفتحِ الفاءِ

(١)- جمهرة اللغة: ١٢٠٩/٢.

(٢)- المحيط: ٢٦٨/٣.

(٣)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٤/٤٥-٤٦.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤٨٦/٢-٤٨٧.

والعينِ (فَعَل)، والصوابُ بكسرِ الفاءِ وفتحِ العينِ: (فِعَل).

وأَعظَمُ الأخطاءِ هنا التصحيفُ بينَ الراءِ والزاي، فالصواب: (الزِّنَى)، أو (الزِّنَا)، بالزاي، لا (رَنَا) بالراءِ. وليسَ في العربيَّةِ مصدرٌ بهذا اللفظِ: (رَنَا)، بل هو فيها فِعلٌ ماضٍ، يُقالُ: رَنَا يَرْنُو، والمصدرُ: (الرُّنُوُّ)[1].

وقد ذَكَرَ المحقِّقُ ذلكَ في الهامشِ، فكيفَ غَفَلَ عنهُ؟!

وجاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وجاء في المعتل اللام بُكى وعلى فِعَل زنا، وفي المعتل العين على فيعوله كينونه»[2].

وفي النصِّ: (فيعوله)، و(كينونه)، بالهاءِ، والصوابُ بالتاءِ، وهو تطبيعٌ واضحٌ شائعٌ.

أمَّا ما جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان: (كَيَنُونَة)، فقد يَكونُ خطأً آخَرَ مِن المحقِّقِ، أو مِن بعضِ النُّسَّاخِ؛ إذا ثَبَتَ أنَّ أبا حيَّانَ في هذا المقامِ، لم يَستَعمِلْ كافَ التمثيلِ، كما في (بُكى)، و(زِنا). أمَّا إن ثَبَتَ العكسُ، فيَكونُ الصوابُ ما في تحقيقِ د. رجب عثمان.

٢٣١- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَشَذَّ في فَعْلَل فَعْلَلَّى قَالُوا: قَهْقَر القَهْقَرَّى، وَقَرْطَب القُرْطُبَّى، وَفُعْلُلَاء قَالُوا: قَرْفَصَ القُرْفُصَاء»[3].

وجاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وشذ في فعلل فَعْللى قالوا: قهقر القهقرى وقَرْطب القَرْطَبى، وفُعْللاء قالوا: قَرْفَص القُرْقُصاء»[4].

---

(١)- في هامشِ مُحقِّقِ (الارتشاف) تطبيعٌ، بتشديدِ النونِ، والصوابُ بتشديدِ الواوِ.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٢٢١.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢/٤٩٣.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٢٢٥.

كلامُ أبي حيَّانَ في هذا المقامِ على مصادرِ الفِعلِ الرباعيِّ المجرَّدِ، الذي على بناءِ (فَعْلَلَ)، ومصدرُهُ يَكونُ على بناءِ (فَعْلَلَة)، ويَكونُ في بعضِ الأفعالِ على بناءِ (فِعْلَال) أيضًا، مِثل: (زَلْزَلَ زَلْزَلَةً وزِلْزَالًا).

ثُمَّ تَكَلَّمَ أبو حيَّانَ على ما جاءَ شُذُوذًا على غيرِ هذَينِ البِناءَينِ، كالفِعلِ الرباعيِّ (قَرْفَصَ)، فمصدرُهُ: (قُرْفُصَاء)، على (فُعْلُلَاء). وواضحٌ أنَّ ما جاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: (القُرْقُصاء) تطبيعٌ؛ بدلالةِ كتابةِ الفعلِ بالفاءِ: (قَرْفَص).

وذَكَرَ أبو حيَّان بِناءً آخَرَ شاذًّا، هو (فعللى)، ومَثَّلَ لهُ بِمِثالَينِ مُتَتابِعَينِ: (القهقرى، والقرطبى). وهذا يدلُّ على أنَّ لِلبِناءِ (فعللى)، ولهاتَينِ الكلمتَينِ (القهقرى، والقرطبى) ضَبْطًا واحدًا. وهذا ما نَجِدُهُ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس، معَ ما فيهِ مِن قِلَّةِ الضبطِ؛ رُبَّما لِظَنِّهِ أنَّ المرادَ واضحٌ: (فَعْلَلَى)، و(القَهْقَرَى)، و(القَرْطَبَى).

أمَّا تحقيقُ د. رجب عثمان، ففيهِ: (فَعْلَلَّى) بتشديدِ اللامِ الثانيةِ، وفيهِ أيضًا: (القَهْقَرَّى) بتشديدِ الراءِ، وفيه: (القُرْطُبَّى) بضمِّ القافِ والطاءِ معًا. وواضحٌ مِن النظرةِ العَجْلَى أنَّ ضَبْطَ (القُرْطُبَّى) هنا يُخالِفُ ضَبْطَ بِناءِ (فَعْلَلَّى)، فكيفَ لم يَتَنَبَّهِ المحَقِّقُ على ذلك؟!

ومِن هنا يَكونُ تحقيقُ د. مصطفى النمَّاس أَسلَمَ مِن تحقيقِ د. رجب عثمان؛ لأنَّ الضبطَ فيهِ واحدٌ، ولأنَّ كلمةَ (القهقرى) مضبوطةٌ في كُتُبِ العربيَّةِ بالضبطِ نفسِهِ، الذي ارتَضَاهُ د. مصطفى النمَّاس، دُونَ الضبطِ الذي ارتَضَاهُ د. رجب عثمان.

قالَ الجوهريُّ: «والقَهْقَرَى: الرجوع إلى خَلْفٍ. فإذا قلت: رجعتُ القَهْقَرَى، فكأنك قلت: رجعت الرجوع الذي يُعرف بهذا الاسم، لأنَّ القَهْقَرَى

ضربٌ من الرجوع»[1].

أمَّا ضَبْطُ (القرطبى)، فهو في كِلا التحقيقَينِ مُخالِفٌ لِما في كُتُبِ العربيَّةِ. قالَ ابنُ دُريدٍ: «وقال يونس: القِرْطِبّى مثال فِعْلِلّى: الصَّرْع على القفا. وأخبرنا أبو حاتم عن أبي عُبيدة عن يونس قال: شهد أعرابيّان الجمعة فلما ركع الإمامُ وجعل الناسُ يتأخّرون قال أحدهما لصاحبه: "اثْبُتْ فإنها القِرْطِبّى"»[2].

وقالَ الجوهريُّ: «والقِرْطِبَّى بتشديد الباء: ضرب من اللَعِب»[3].

وجاءَ في التاجِ: «القِرْطِبَّى، (بالكَسْرِ والتَّشْدِيدِ) أَي تشديدِ الباءِ الـمُوَحَّدَةِ: (ضَرْبٌ من اللَّعِب، و) هو (نَوْعٌ مِنَ الصِّرَاعِ) يُقَرْطِبُ أَحَدُهُمَا صاحِبَهُ على قَفَاهُ»[4].

وثمَّةَ كلمةٌ مماثِلةٌ في الرَّسْمِ، لكنَّها مُخالِفةٌ في الضبطِ، هيَ: (القُرْطُبَى) بضمِّ القافِ والطاءِ، وتخفيفِ الباءِ؛ وهيَ غيرُ مقصودةٍ هنا؛ لأنَّها بمعنى (السيفِ)، وليسَتْ مصدرًا للفعلِ (قَرْطَبَ).

جاءَ في اللسانِ: «والقُرْطُبَى: السيفُ، قاله أَبو تراب؛ وسيف معروف»[5].

وقد ضَبَطَ د. رجب عثمان كلمةَ (القِرْطِبَّى) في موضِعٍ سابِقٍ، فأَصابَ: «وَفِعْلِلَّى: قِرْطِبَّى، وَفُعَّلَّى: كُمَّثْرَى»[6]. وكَتَبَ في الهامشِ (١٠): «القِرْطِبَّى:

---

(١)- الصحاح: ٢/٨٠١.

(٢)- جمهرة اللغة: ٣/١٢٨٤.

(٣)- الصحاح: ١/٢٠١.

(٤)- تاج العروس: ٤/٢٧.

(٥)- لسان العرب: ١/٦٧٠.

(٦)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٣٧.

بتشديد الباء ضرب من اللعب. انظر: مادة (قرطب) في اللسان ٣٥٩٢/٥، والصحاح ٢٠١/١، والجمهرة ١١٢١/٢».

ومِن هنا يَكونُ ذِكْرُ (القرطبى) في هذا النصِّ وَهْمًا مِن المصنِّفِ، أو مِن بعضِ النُّسَّاخِ؛ لأنَّها إذا ضُبِطَتْ كضَبْطِ (القَهْقَرَى)، فقدِ استَقَامَ النصُّ؛ ولكِنْ بِمُخالَفةِ المرويِّ في كُتُبِ العربيَّةِ، إلَّا إن كانَ المصنِّفُ قدِ اطَّلَعَ على ما يُثبِتُ استِعمالَ (القَرْطَبَى) على وزنِ (القَهْقَرَى).

وإن ضُبِطَتْ بِما يُوافِقُ كُتُبَ العربيَّةِ؛ فإنَّ النصَّ لن يَكونَ مُستقيمًا، فكيفَ يَذكُرُ المصنِّفُ بناءً واحِدًا، بِضَبْطٍ واحِدٍ، ثُمَّ يُمَثِّلُ لهُ بِكلمتَينِ مُختَلِفَتَينِ في الضبطِ، أيَّما اختِلافٍ؟!

٢٣٢- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحميدِ السيِّد طلب لكتابِ (المبدع): «فأمَّا قِشْيَبٌّ فَـ(فِعْيَلٌ) وشُدِّدَ»[(١)]. وجاءَ في الهامشِ (١٣): «القشيب: المجلو، ووزنه على الأصل (فِعْيَلٌ)، ثم شددت اللام (قِشيّبٌّ) وليس من هذا الباب».

الصوابُ: (قِسْيَبٌّ) بالسينِ، لا بالشينِ، والأصلُ: (قِسْيَبٌ) على وزنِ (فِعْيَلٍ)، ثُمَّ شُدِّدَتِ الباءُ.

قالَ ابنُ عُصفورٍ: «فأمّا قِسْيَبٌّ فـ"فِعْيَلٌ" مثل: طِرْيَم وحِذْيَم، ثم شُدِّد على حدّ جَعْفَرّ. وهذا أولى من إثبات "فِعْيَلّ"، وهو بناء غير موجود. وكذلك قِسْيَنٌّ وعِظْيَمٌّ»[(٢)]. وفي الهامشِ (١٣) «القسيب: الشديد الطول. وفي النسختين والمبدع: "قشيب". والتصويب من الاستدراك على سيبويه ص٢١

---

(١)- المبدع: ٧٦، وانظر في: الممتع، طبعة دار المعرفة: ١١٩/١.

(٢)- الممتع الكبير: ٨٦، وانظر في: ديوان الأدب: ٩٧/٢، والصحاح: ٢٠١/١، وشمس العلوم: ٥٤٨٧/٨.

والتاج (قسب)».

وقد أَخطَأَ محقِّقُ كتابِ (المبدع) في الهامشِ أيضًا، فشَدَّدَ الياءَ زيادةً على تشديدِ الباءِ، ولعلَّهُ تطبيعٌ؛ لكنَّهُ غَفَلَ عن أنَّ الكلمةَ بالسينِ، ففَسَّرَ (القشيب) بـ(المجلوّ). و(المَجْلُوُّ) هو (القَشِيْبُ)، بفتحِ القافِ، وكسرِ الشينِ. جاءَ في العينِ: «والقَشيبُ: الجديد، وقد قَشُبَ قَشابةً. وسَيفٌ قَشيبٌ: حديثُ الجِلاءِ»(١).

٢٣٣- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «وما ذكره من احتمال النون الزيادة والأصالة فيما ذكر، هو قول بعض المتقدّمين. والذي ذهب إليه الجمهور، هو زيادتها، إذا لم يكن قبل الألف حرفان، ولم يكن من باب جَيْحان، إلّا إن دلَّ دليلٌ على الأصالة فتعتبر»(٢). وفي الهامشِ (٧): «بالجيم المعجمة، ثم الحاء المهملة بعد الياء: نهر بالشام - صحاح».

الصوابُ: (جَنْجَان) بجيمٍ فنونٍ فجيمٍ، لا (جَيْحان) بجيمٍ فياءٍ فحاءٍ. وما ذَكَرَهُ المحقِّقُ في الهامشِ دليلٌ على أنَّهُ ليسَ تطبيعًا.

قالَ سيبويهِ: «فلو جاء شيء في مثال: جَنْجانٍ، لكانت النون عندنا بمنزلة نون مُرّانٍ، إلّا أن يجيء أمر بيّن، أو يَكثر في كلامهم فيَدَعوا صرفه، فيُعْلَم أنّهم جعلوها زائدة»(٣).

وقالَ ابنُ جِنّي: «ولا تجعل النونَ زائدةً؛ لأنَّك لو فعلت ذلك للزِمَك أن تجعل "جَنْجانا" من باب سَلِسٍ وقَلِقٍ من ذوات الثلاثة، كأنه في التقدير:

---

(١)- العين: ٤٦/٥، وانظر في: ديوان الأدب: ٣٩٩/١، والصحاح: ٢٠١/١.

(٢)- المساعد: ٦٥/٤.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢١٨/٣.

"جَـنْجٌ، وقَنْـقٌ" ثم زيـدت الألِـفُ والنـون. وهـذا بعيـد؛ لأن باب "قَلْقَلْـتُ، وصلْصَلْتُ" أكثرُ من باب "سَلِسَ، وقَلِقَ"»[1].

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: «والآخَر: ألَّا تكون الكلمة من باب "جَنجان"، فإِنه ينبغي أن تجعل النون فيه أصليَّة. إذ لو كانت نونه زائدة لكانت الكلمة ثلاثيَّةً، ويكون فاؤها جيمًا ولامها جيمًا، فيكون من باب سَلس وقلق، أعني مما فاؤه ولامه من جنس واحد. وذلك قليل جدًّا. وإِن جعلت النون أصليَّةً كانت من باب الرُّباعيّ المضعَّف، نحو: صَلصَلتُ وقَلقَلتُ. وذلك باب واسع»[2].

---

(١)- المنصف: ١/١٣٤.

(٢)- الممتع الكبير: ١٧٢.

الحالُ الثالثةُ– وجودُ دليلٍ ظَنّيٍ على أنَّ الخطأَ تطبيعيٌّ، لا تحقيقيٌّ:

مِن أَظهَرِ الأدلَّةِ على ذلكَ:

أ– أن يكونَ الخطأُ غامضًا، معَ وُرُودِ الصوابِ في موضِعٍ آخَرَ؛ ولكِنَّهُ بعيدٌ، كأن يَكونَ في جُزءٍ آخَرَ مِن أجزاءِ الكتابِ؛ لذلكَ يَكونُ الخطأُ تطبيعيًّا على الأرجحِ، ولو وَرَدَ في النصِّ نفسِهِ، لكانَ تطبيعيًّا على وجهِ القطعِ.

ب– أن يكونَ الخطأُ مِن النوعِ غيرِ المفضوحِ، بحيثُ لا يَنكشِفُ إلَّا بالتدبُّرِ؛ ولكنَّ اعتِمادَ المحقِّقِ على مصدَرٍ مُشتَمِلٍ على الصوابِ يُرَجِّحُ كونَ الخطإِ تطبيعيًّا. ولولا الاعتِمادُ، لتَرَجَّحَ كونُهُ تحقيقيًّا، إن لم نَجِدْ ما يَقطَعُ بذلكَ.

ج– أن يكونَ ضبطُ الكلمةِ جاءَ بِصُورَةٍ تَبدُو كأنَّها مقصودةٌ، ولكنَّ الخطأَ مِن النوعِ المفضوحِ؛ ولذلكَ يُستَبعَدُ صُدُورُهُ مِن بعضِ المحقِّقِينَ؛ فيَتَرَجَّحُ كونُهُ تطبيعيًّا على كونِهِ تحقيقيًّا.

ومِن أمثلةِ هذِهِ الحالِ:

٢٣٤– جاءَ في تحقيقِ محمَّد عبد الخالق عضيمة لكتابِ (المقتضب): «وتقديره: (افعيلال) وذلك: اشهابَّ الفرس اشْهِيبابا، وادْهامَّ ادهِيماما، وابياضَّ ابْيِضَاضاً»(١).

في النصِّ: (ابْيِضَاضاً) بياءٍ واحدةٍ، بينَ الباءِ والضادِ، والصوابُ: (ابْيِيْضَاضًا)، بياءَينِ، بينَ الباءِ والضادِ؛ لأنَّ (ابْيِضَاضًا) بياءٍ واحدةٍ، على وزنِ (افْعِلَال)، وهو مصدرُ الفِعلِ المزيدِ (ابْيَضَّ)، بلا ألفٍ قبلَ الضادِ، بخلافِ الفِعلِ المزيدِ (ابْيَاضَّ) بألفٍ قبلَ الضادِ؛ فإنَّ مصدَرَهُ بياءَينِ: (ابْيِيْضَاض)، على وزنِ (افْعِيْلَال).

---

(١)– المقتضب: ١٠٠/٢.

قالَ الجوهريُّ: «وقد بَيَّضْتُ الشيءَ تَبْيِيضًا، فابْيَضَّ ابْيِضَاضًا، وابْيَاضَّ ابْيِيضَاضًا»[1].

والراجحُ أنَّ هذا مِن التطبيعاتِ، لا مِن أخطاءِ المحقِّقِ؛ لأنَّ مُحقِّقَ النصِّ هو محمَّد عبد الخالق عضيمة، وليسَ بالذي يَغفُلُ عن ذلكَ؛ إلَّا في حالِ السهوِ، الذي لا يَكادُ يَنجُو مِنهُ أحدٌ.

٢٣٥- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليِّ لكتابِ (الأصول): «فأما الملحق فقولك في قَنَّور: ياقنو أقبل، وفي رجل اسمه هبينح: يا هبي أقبل لأن هذا ملحق بسفرجل وسنبين لك هذا في موضعه من التصريف إن شاء الله»[2].

وَرَدَ في النصِّ: (قَنَّور) بتشديدِ النونِ، والصوابُ: (قَنَوَّر) بتشديدِ الواوِ.

وفي النصِّ: (هبينح) بياءٍ فنونٍ فحاءٍ، والصوابُ: (هَبَيَّخ) بياءٍ مشدَّدةٍ، فخاءٍ، وبلا نونٍ.

والراجحُ أنَّهما مِن التطبيعاتِ؛ لأنَّ المحقِّقَ كَتَبَ في الهامشِ (٢): «أنظر: الكتاب ١/٣٣٩».

وبالرجوعِ إلى هذا الموضعِ مِن الكتابِ، مِن طبعةِ بولاقَ[3]، نَجِدُ قولَ سيبويهِ: «وذلك قولك في قَنَوَّرٍ يا قَنَوَّ أَقبلْ وفي رجل اسمُه هَبَيَّخٌ يا هَبَيَّ أَقبلْ لأن هذه الواو التي في قنوَّر والياءَ التي في هبيَّخ بمنزلة الواو التي في جَدْوَلٍ والياءِ التي في عِثْيَرٍ»[4].

---

(١)- الصحاح: ٣/١٠٦٧، وانظر في: شمس العلوم: ١/٦٩٢.

(٢)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ١/٣٦٠.

(٣)- اعتَمَدَ محقِّقُ (الأصول) على طبعةِ بولاقَ لكتابِ سيبويهِ، ولم يَعتَمِدْ على طبعةِ عبدِ السلامِ هارون.

(٤)- الكتاب، طبعة بولاق: ١/٣٣٨-٣٣٩.

وقد كَتَبَ المحقِّقُ نفسُهُ كلمةَ (هبيَّخ) صحيحةً، في موضعِ التصريفِ: «فَعَيَّلٌ: هَبيَّخٌ وادٍ ضخمٍ[1] صفةٌ، ولا يعرفُ اسماً»[2].

وإنَّما لم أَقطَعْ بكونِ الخطإِ تطبيعيًّا - وإن كانَ ذلكَ مُحتَمَلًا جِدًّا - لأنَّ موضعَ التصريفِ في الجزءِ الثالثِ، وموضعَ الخطإِ في الجزءِ الأوَّلِ؛ ولأنَّ رَسْمَ الخاءِ بعدَ الياءِ في (طبعةِ بولاقَ)، يُظهِرُ الكلمةَ في النظرَةِ السريعةِ، غيرِ الْمُتَأَنِّيَةِ، بصورَةِ: (هبينح). ويُمكِنُ أن أُقَرِّبَ ذلكَ بكتابةِ كلمةِ (هبيخ) نفسِها، ولكِنْ بِخَطٍّ مُغايِرٍ، هكذا: (هبيخ)، فنقطةُ الخاءِ تَبدُو كأنَّها نقطةُ نونٍ، قبلَ حاءٍ.

ومِن هنا لم أَقطَعْ بكونِ الخطإِ تطبيعيًّا؛ لاحتِمالِ أن يكونَ المحقِّقُ قد أَخطَأَ في هذا الموضعِ، وإن كانَ الاحتِمالُ ضعيفًا.

والغريبُ العجيبُ أن يَرِدَ هذانِ الخطآنِ في تحقيقِ محمَّد عثمان، للكتابِ نفسِهِ: «فأما الملحق فقولك في قَنَّور: يا قنو أقبل وفي رجل اسمه هبينح يا هبي أقبل؛ لأن هذا ملحق بسفرجل وسنبين لك هذا في موضعه من التصريف إن شاء الله»[3].

٢٣٦- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليِّ لكتابِ (الأصول): «فإذَا أَردتَ تغيرَ، شَتر الرجل، قُلتَ: أَشترتهُ»[4].

والصوابُ: (تغيير) بياءَينِ، لا (تغير) بياءٍ؛ فالمتكلِّمُ هو الذي يُغَيِّرُ،

---

(١)- كذا في المطبوعِ: (ضخمٍ) بجرِّ الكلمةِ، والصوابُ: (ضخمٌ) برفعِها؛ ولعلَّ الذي أَوقَعَهُ في الوهمِ تنوينُ العِوَضِ في كلمةِ (وادٍ).

(٢)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٢٠٤/٣.

(٣)- الأصول في النحو، تحقيق محمَّد عثمان: ٣٢٢/١.

(٤)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ١٢٤/٣-١٢٥.

ومصدرُهُ: (تَغْيير). قالَ سيبويهِ: «فإذا أردت تغيير شترِ الرجلُ لم تقل إلّا أَشتَرْتُه»[1].

والخطأُ هنا تطبيعيٌّ على الأَرجحِ، ولو أنَّ المحقِّقَ في هذا الموضعِ أَثبَتَ رُجوعَهُ إلى كتابِ سيبويهِ، لَقَطَعتُ بكونِ الخطإِ تطبيعيًّا؛ لكنَّ خُلُوَّ الهامشِ مِن أيِّ إشارَةٍ إلى الكتابِ تَجعَلُ احتِمالَ الخطإِ في التحقيقِ مُمكِنًا.

ومعَ هذا الاحتِمالِ نَجِدُ احتِمالًا أَقوَى، وهو أنَّ المحقِّقَ قد رَجَعَ إلى الكتابِ في هذا الموضعِ، وإن لم يُشِرْ؛ بدلالةِ إشارتِهِ إلى الكتابِ في الأمثلةِ السابقةِ واللاحقةِ، ولا سيَّما في (حَزِنَ وأَحْزَنَ)، في الصفحةِ نفسِها.

والغريبُ العجيبُ أن يَرِدَ الخطأُ نفسُهُ، في تحقيقِ محمَّد عثمان، للكتابِ نفسِهِ: «فإِذَا أَردتَ تغيرَ شَتر الرجل قُلتَ: أَشترتهُ»[2].

٢٣٧- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليّ لكتابِ (الأصول): «وأَما انتزعَ فهي خَطْفةٌ كقولِكَ استَلبَ، وأما "نَزَع" فإنهُ تحميلُكَ إياهُ وإن كانَ على نحوِ الاستلابِ، وكذلكَ: قَلعَ واقْتَلعَ وجَذَبَ واجْتَذبَ»[3].

والصوابُ: (تحويلك)، لا (تحميلك)، قالَ سيبويهِ: «وأمّا انتزَعَ فإنما هي خَطفة كقولك استلبَ، وأمّا نزَعَ فإنهُ تحويلك إيَّاه وإن كان عَلَى نحو الاستِلاب. وكذلكَ قلعَ واقتلَع، وجَذبَ واجْتَذبَ»[4].

والراجحُ أنَّ هذا مِن التطبيعاتِ؛ لاحتِمالِ أنَّ المحقِّقَ قد رَجَعَ إلى الكتابِ في هذا الموضِعِ، وإن لم يُشِرْ، مَعَ احتِمالِ كونِهِ مِن أخطاءِ التحقيقِ، وإن كانَ

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٥٧.

(٢)- الأصول في النحو، تحقيق محمَّد عثمان: ٢/٣٣٢.

(٣)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٣/١٢٧.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٧٤.

ضعيفًا.

فمِن الممكِنِ أن يكونَ المحقّقُ قد أَخطَأَ في قِراءةِ النُّسَخِ المخطوطةِ، أو أنَّهُ اعتَمَدَ على نسخةٍ مُشتَمِلةٍ على تحريفِ الواوِ إلى ميمٍ، أو أنَّهُ ظَنَّ أنَّ المعنى المقصودَ هو (التحميلُ)؛ لأنَّ (السَّلْبَ، والنَّزْعَ، والقَلْعَ، والجَذْبَ) رُبَّما كانَتْ في نَظَرِهِ تُناسِبُ معنى (الحَمْلِ)؛ فحينَ تَقْلَعُ الشيءَ تَحْمِلُهُ، وهكذا حينَ تَسْلُبُهُ، أو تَنْزِعُهُ، أو تَجْذِبُهُ.

والصوابُ أنَّ المرادَ هو (التحويلُ)، ففي نَزْعِكَ الشيءَ مِن غيرِكَ، تُحَوِّلُهُ مِن مكانٍ إلى مكانٍ، وفي قَلْعِكَ الشجرةَ تُحَوِّلُها مِن مكانٍ إلى مكانٍ.

جاءَ في التاجِ: «(قَلَعَه، كمَنَعَهُ: انْتَزَعَهُ من أَصْلِه، كَقَلَّعَهُ) تَقْلِيعاً، (واقْتَلَعَه فانْقَلَع، وتَقَلَّعَ، واقْتَلَعَ، أَو) قَلَعَ الشَّيْءَ: (حَوَّلَه عَنْ مَوْضِعِه)، نَقَلَه سِيبَوَيْهِ»[(١)].

والغريبُ العجيبُ أن يَرِدَ الخطأُ نفسُهُ، في تحقيقِ محمَّد عثمان، للكتابِ نفسِهِ: «وأما انتزعَ فهي خَطْفةٌ كقولِكَ استَلبَ، وأما "نَزَع" فإنهُ تحميلُكَ إياهُ، وإن كانَ على نحوِ الإستلابِ، وكذلكَ: قَلعَ واقْتَلعَ وجَذَبَ واجْتَذبَ»[(٢)].

٢٣٨- جاءَ في تحقيقِ د. كاظم بحر المرجان لكتابِ (التكملة): «نحو الأَحْمِرارِ، ومصدرُ افْعَالَلَّ: افْعِيلالٌ نحوِ الأَحْمِيرارِ والأَدْهيمَامِ»[(٣)].

في النصِّ أكثرُ مِن خطإٍ، ففيهِ: (الأَحْمِرارِ) بهمزَةِ القطعِ الفوقيَّةِ، والصوابُ: (الاحْمِرَار) بهمزَةِ الوصلِ، وهو تطبيعٌ، قطعًا. وكذلكَ (الأَحْمِيرارِ)،

---

(١)- تاج العروس: ٦٠/٢٢.

(٢)- الأصول في النحو، تحقيق محمَّد عثمان: ٣٣٣/٢.

(٣)- التكملة: ٥٣١.

و(الأذْهيمَامِ)، الصوابُ: (الاحْمِيرَارِ)، و(الاذْهِيمَامِ) بهمزَةِ الوصلِ، وبكسرِ الراءِ مِن (الاحْمِيرَارِ)، بلا تنوينٍ.

وفي النصّ: (افْعَالَلَّ) بلامَينِ، الأُولى مفتوحةٌ، والثانيةُ مشدَّدةٌ، والصوابُ: (افْعَالَّ)، بلامٍ واحدةٍ مشدَّدةٍ. والراجحُ أنَّ هذا مِن التطبيعاتِ، وإن كانَ احتِمالُ الخطإ في التحقيقِ واردًا؛ لكنَّهُ احتِمالٌ ضعيفٌ؛ فـ(الاحْمِيرَارُ) مصدرُ الفعلِ (احْمَارَّ)، ووزنُ هذا الفعلِ: (افْعَالَّ)، وهو ممَّا لا يَخفى على طالبٍ مُبتدِئٍ في عِلمِ الصرفِ.

وإنَّما لم أَقطَعْ بكونِ الخطإ تطبيعيًّا؛ لأنَّ ضبطَ (افْعَالَلَّ) بَدَا بِصُورَةٍ كأنَّها مقصودةٌ، ولا سيَّما معَ فتحِ اللامِ الأُولى، ولولا ذاكَ، لَقَطَعتُ بكونِ الخطإ تطبيعيًّا.

٢٣٩- جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتابِ (العُمُد): «وقد جاء مستعملا على الأصل: قالوا: طعام مزيوت أي فيه زيت - ويوم مغيوم أي فيه غيم. كقول الشاعر:

*** يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم ***

وقالوا: تفاحة مطبوبة»(١).

الصوابُ: «تفاحة مطيوبة»، بالياءِ لا بالباءِ، فهيَ مِن مادَّة (طيب)، لا مِن مادَّةِ (طبب)؛ لأنَّ كلامَهُ هنا على ما فيهِ ياءٌ، مثل: مَزْيُوت، ومَغْيُوم.

قالَ المبرّدُ: «فإذا اضطُرّ شاعر جاز له أَن يردّ مَبيعا وجميعَ بابه إِلى الأَصل، فيقول: مَبْيُوع؛ كما قال علْقمة بن عَبَدة:

حتَّى تَذكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ ... يومُ الرَّذاذِ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ

---

(١)- العمد: ١٣٨.

وأَنشد أَبو عمرو بن العلاءِ:

وكأَنَّها تُفَّاحةٌ مَطْيُوبَةٌ»[1].

وإنَّما لم أَقطَعْ بكونِ الخطإِ تطبيعيًّا؛ لجوازِ وقوعِ السَّهْوِ مِنَ المحقِّقِ، عِندَ قراءةِ المخطوطِ، أو عِندَ الكتابةِ والتحريرِ.

٢٤٠– جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الرحمنِ بنِ سُليمان العُثيمين لكتابِ (التخمير): «قالَ جارُ اللهِ: "وبمعنى اتخاذ الشيءِ نحو: تبوأت الدار تدبرت المكان، وتوسدت التُّراب، ومنه تبناه". قال المُشَرِّحُ: كان المثبت في المتن تَدَيَّرْتُ المكان، ومكان تَبَوَّأتُ. وعن العِمْرَانِيِّ: قلتُ لصاحب (الكشاف): تديرت تفيعلت وليس بتفعلت إلا أنه لم تصح الواو فيه..»[2].

في نصِّ الزمخشريِّ: (تدبرت المكان) بالباءِ، والصوابُ: (تَدَيَّرْتُ) بالياءِ؛ فهو المذكورُ في معنى (الاتِّخاذِ)، ولا عَلاقةَ للفِعلِ (تَدَبَّرَ) بهذا المعنى.

وفي نصِّ المشرِّحِ والعمرانيّ وَرَدَ الفِعلُ (تَدَيَّرَ) بالياءِ، واعتراضُ العمرانيّ على الزمخشريّ بكونِهِ على (تفيعل) لا يُغَيِّرُ الواقعَ، وهو أنَّ الزمخشريَّ أَثْبَتَهُ في مُفصَّلِهِ. والاعتراضُ عليهِ لا يُسَوِّغُ كتابَتَهُ بالباءِ؛ فإنْ كانَ خطأً، فالواجبُ حذفُهُ، لا التصحيفُ فيهِ.

وكونُ هذا التصحيفِ مِن التطبيعاتِ مُحتَمَلٌ، وكونُهُ مِن أخطاءِ المحقِّقِ محتَمَلٌ أيضًا، ولا أَملِكُ دليلًا قطعيًّا على بَراءةِ المحقِّقِ مِن هذا الخطإِ، وإن كانَ الراجحُ – عنديَ الآنَ – كونَهُ تطبيعيًّا.

---

(١)– المقتضب: ٢٣٩/١، وانظر في: المنصف: ٢٨٦/١، والمفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ٤٠٠، والممتع الكبير: ٣٠٠.

(٢)– التخمير: ٣٤١/٣–٣٤٢.

٢٤١- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتاب (ارتشاف الضرب): «والمجهورة ما عداها ويجمعها "ظَلَّ قَنْدٌ يضغم زر طاو إذ يعج"»[(١)].

الصوابُ: (بعج) بالباءِ، لا (يعج) بالياءِ؛ لأنَّ الباءَ مجهورةٌ، وهيَ غيرُ مذكورَةٍ، ولأنَّ الياءَ مذكورةٌ في قولِهِ: (يضغم).

قالَ ابنُ الباذشِ: «فالمجهورة تسعة عشر حرفاً يجمعها (ظل قند يضغم زر طاو إذ بعج)»[(٢)].

أمَّا ما جاءَ في تحقيقِ د. فخرِ الدينِ قباوة لكتابِ (الممتع)، فهو خطأٌ بَيِّنٌ، لا ريبَ فيهِ، فقد ذَكَرَ المحقِّقُ في الهامشِ (١): «وفي حاشية ف: ويجمعها أيضًا: سكت فحثه شخص. ويجمع المجهور: ظلّ قند يضغم دزطًا وإذا بعج. انظر الارتشاف١: ١٠»[(٣)].

فالدالُ مكرَّرةٌ في (قند)، و(دزطًا)، والراءُ غيرُ مذكورَةٍ، وهي مجهورةٌ، بلا خلافٍ، والألفُ مكرَّرةٌ في (دزطًا)، و(وإذا). فإن قِيلَ: الألف في (دزطًا) عبارةٌ عن تنوينٍ، قلتُ: إنَّ احتِسابَ التنوينِ غيرَ النونِ يَجعَلُ المجهورةَ عِشرينَ صوتًا، لا تِسعةَ عَشَرَ، ثمَّ إنَّ التنوينَ موجودٌ في (طاوٍ).

وجاءَ الخطأُ نفسُهُ، بِعِبارَةٍ مُقارِبةٍ، في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «والمجهورة ما عداها ويجمعها: "ظل قند يضغم دزطا وإذ بعج»[(٤)].

٢٤٢- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «أو

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧/١.

(٢)- الإقناع في القراءات السبع: ١٧٤/١.

(٣)- الممتع الكبير: ٤٢٦.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١٠/١.

مطاوعة فَعَل: قَشَعَت الريحُ السحابَ فَأَقْشَعَ، أَيْ تَفَرَّقَ، أو مضاده فعل: أَنْشَطَ العقدةَ حَلَّها وَنَشَطَها عَقَدَها»[1].

الصوابُ: (مُضَادَّة) بالتاءِ[2]، لا (مضاده) بالهاءِ. ولعلَّهُ تطبيعٌ، ولكنَّهُ يحولُ دُونَ فَهْمِ المعنى المقصودِ. فالمقصودُ أنَّ صيغةَ (أَفْعَلَ) قد تأتي مُطاوِعةً لصيغةِ (فَعَلَ)، كما في (أَقْشَعَ) مُطاوِعِ (قَشَعَ)، وقد تأتي مُضادَّةً لصيغةِ (فَعَلَ)، كما في (أَنْشَطَ) مُضادِّ (نَشَطَ).

وإنَّما لم أَقطَعْ بكونِ الخطإِ تطبيعيًّا؛ لجوازِ وقوعِ السَّهْوِ مِنَ المحقِّقِ، عندَ قراءةِ المخطوطِ، أو عندَ الكتابةِ والتحريرِ.

٢٤٣- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «قال محمد بن حبيب يقال: رَجُلٌ هِنْدِيّ هِنْدِكِيّ، وَهِنْدِكِير، فيظهر أَنّ الكاف زائدة»[3].

لم أَجِدْ كلمةَ (هندكير) إلَّا في هذا النصِّ، فإن كانَ المحقِّقُ قد اعتَمَدَ على نسخةٍ مخطوطةٍ تَشتَمِلُ على هذِهِ الكلمةِ، فالراجحُ أنَّها كلمةُ (هِنْدِكِيّ)، كرَّرَها الناسخُ، سَهْوًا، فظَنَّ مَن جاءَ بعدَهُ أنَّها كلمةٌ أُخرى. وفي بعضِ الخُطوطِ القديمةِ يَقتَرِبُ رَسْمُ الياءِ الأخيرَةِ مِن رَسْمِ الراءِ، كما في الخطِّ الأندلسيِّ القديمِ.

قالَ ابنُ جِنِّي: «فقال محمد بن حَبيبَ[4]: أراد بالهنادك: رجالَ الهند.

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٧٣.

(٢)- انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٣.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٢٢٣، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/١٠٩.

(٤)- كلمةُ (حَبيبَ) هنا ممنوعةٌ من الصرفِ؛ لأنَّها اسمُ أمِّ (محمَّد)؛ ففيها: العلميَّةُ والتأنيثُ. انظر في: مغني اللبيب: ٥/٤٦٢.

وظاهر هذا القول منه يقتضي أن تكون الكاف زائدة. قال: ويقال: رجل هنديّ وهِنْدِكيّ. ولو قيل: إن الكاف أصل، وإن هِنْديّ وهِنْدِكيّ أصلان، بمنزلة سَبِط وسِبَطْر، لكان قولًا قوياً، وهو الصواب»(١).

ويُؤَكِّدُ ذلكَ أنَّ أبا حيَّانَ حينَ عَلَّقَ على هذا الموضوعِ، بعدَ أَسطُرٍ قالَ: «وَأَمَّا رَجُلٌ هِنْدِكِي، فمن لسان الحبش يزيدون في آخر الاسم كافًا مَشُوبة، مَكْسُورَة بعدها ياء، وقد ذكرنا ذلك في كتابنا، المسمى "جَلَاءُ الغَبَش عن لسان الحبش"»(٢). فلم يَتَكَلَّمْ على كلمةِ (هندكير) بالراءِ؛ وذلكَ لأنَّها غيرُ موجودةٍ في الأصلِ.

٢٤٤– جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «كقولهم: مُدْية هُذام، ومُدْية حُراز، حكاهما سيبويه»(٣).

الصوابُ: (جُرَاز) بالجيمِ. قالَ سيبويهِ: «وقالوا: مُدْيةٌ هُذامٌ، ومُدْيةٌ جُرازٌ جعلوا فُعالاً بمنزلة أختها فعِيلٍ»(٤).

والراجحُ أنَّهُ تطبيعٌ؛ لأنَّهُ أَثبَتَ الصوابَ بعدَ صفحةٍ: «وجُراز من الجَرْز، بالزاي بعد الرَّاء، وهو القطع، يقال: سيف جُراز، بالضم، أي قاطع»(٥). وفي الهامشِ (٣): «في (د، ز): حُراز، بالحاء المهملة، وفي لسان العرب – جرَزَه يجرزُه جَرْزاً: قطعه، وسيفٌ جُرازٌ، بالضم قاطع».

(١)– سرّ صناعة الإعراب: ٢٨١/١.

(٢)– ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢٢٤/١.

(٣)– المساعد: ٣٠٣/٣.

(٤)– الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦٣٨/٣.

(٥)– المساعد: ٣٠٤/٣.

الحالُ الرابعةُ– وجودُ دليلٍ ظَنّيٍ على أنَّ الخطأَ تحقيقيٌّ، لا تطبيعيٌّ:

مِن أَظهَرِ الأدلَّةِ على ذلكَ:

أ– أن يكونَ الخطأُ في الضبطِ مُرَكَّبًا؛ كأن يَكونَ الخطأُ في ضبطِ حرفَينِ، يَعتَمِدُ ضبطُ أحدِهِما على ضبطِ الآخَرِ، فمَجيءُ الأوَّلِ مضبوطًا بعلامةٍ يَقتَضِي أنَّ المحقِّقَ قَصَدَ ضبطَ الثاني بما ضَبَطَهُ بِهِ، وكذلكَ العكسُ؛ معَ كونِ الخطإِ في الضبطِ ممَّا لا يَصدُرُ عنِ المحقِّقِ إلَّا سَهْوًا.

ب– أن يكونَ الخطأُ ممَّا لا يَنكَشِفُ إلَّا بالتدبُّرِ، معَ الضبطِ بِصُورَةٍ تَبدُو كأنَّها مقصودةٌ.

ج– أن يكونَ الخطأُ في كلمةٍ غامضةٍ، معَ إهمالِ المحقِّقِ للشرحِ في الهامشِ، ولا سيَّما حينَ نَجِدُهُ يَشرَحُ ما هو واضحٌ، أو ما هو أَقَلُّ غُمُوضًا.

ومِن أمثلةِ هذِهِ الحالِ:

٢٤٥– جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون لكتابِ سيبويهِ: «وقالوا: عضَضْتُ تعَضُّ، فإنما يُحتَجُّ بوعدُّه، يريدون وعدتُه، فأتبعوه الأول، كقولهم أَبَى يأبَى، ففتحوا ما بعد الهمزة للهمزة وهي ساكنة. وأمَّا جَبِي يَجْبَى وقَلى يقْلَى فغيرُ معروفين إلاَّ من وُجَيْهٍ ضعيف، فلذلك أُمْسِكُ عن الاحتجاج لهما. وكذلك عَضَضْتَ تعَضُّ غيرُ معروف»(١).

في أَوَّلِ النصِّ: (عضَضْتُ) بضمِّ التاءِ، والصوابُ: (عَضَضْتَ) بفتحِها؛ بدلالةِ أنَّ المضارعَ (تعَضُّ) يَبدَأُ بتاءِ المضارَعةِ، ولو كانَ المرادُ في الفعلِ الماضي: (عَضَضْتُ) بتاءِ المتكلِّمِ المضمومةِ، لكانَ المضارعُ مَبدوءًا بهمزَةِ المتكلِّمِ: (أَعَضُّ).

---

(١)– الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/١٠٦.

وقد جاءَ الصوابُ، في آخِرِ النصِّ نفسِهِ، في قولِهِ: «وكذلك عَضَضْتَ تعَضُّ غيرُ معروف». وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[1]، وطبعةُ بولاقَ[2]، مِن هذا الخطإِ.

وفي نصِّ سيبويهِ نفسِهِ وَرَدَ الفِعلُ (أُمْسِكُ) بصيغةِ المضارعِ المرفوعِ المبدوءِ بالهمزَةِ، ومعناها هنا أنَّ سيبويهِ هو الذي يُمسِكُ عنِ الاحتجاجِ لهما.

وفي طبعةِ (باريسَ) وَرَدَ الفِعلُ (أَمْسِكْ) بصيغةِ فِعلِ الأمرِ المبنيِّ على السكونِ، والمعنى أنَّ المخاطَبَ مأمورٌ بالإمساكِ عنِ الاحتجاجِ لهما.

أمَّا في طبعةِ (بولاقَ)، فقد وَرَدَ الفِعلُ بإهمالِ الضبطِ الواجبِ: (أمْسِك)، فأُهمِلَ ضبطُ الهمزَةِ، والكافِ، فكانَ المكتوبُ مُحتَمِلًا للصيغتَينِ.

وواضحٌ كلَّ الوُضوحِ – عِندي – أنَّ مُرادَ سيبويهِ مُخاطَبَةُ القارئِ بِتَرْكِ الاحتِجاجِ لهما، وليسَ مِن قصدِهِ، في هذا المقامِ، الكلامُ على تَرْكِهِ الاحتِجاجَ لهما.

وأُسلوبُ الخِطابِ في بيانِ الأحكامِ واضحٌ في كتابِ سيبويهِ، ومِن أمثلتِهِ قولُهُ: «وهذه الثلاثةُ[3] شُبِّهتْ بالفعل من بنات الأربعة التي لا زيادة فيها نحو: دَحْرَجَ لأنَّ عِدَّتها كعِدَّتها، ولأنها في السكون والحركة مِثْلُها، فلذلك ضممتَ الزوائد في يفْعَلُ وأخواته[4]، وجئت بالاسم على مثال الاسم من دَحْرَجَ، لمَّا وافَقَه فيما ذكرتُ لك أَلحقتَه به في الضمّ»[5].

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٧٣.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٥٤.

(٣)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ: (الثلاثهُ) بالهاءِ، لا بالتاءِ، وهو تطبيعٌ.

(٤)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ: (أخوانه) بالنونِ، لا بالتاءِ، وهو تطبيعٌ.

(٥)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٨١.

وقولُهُ: «وإذا التقت الواوان على هذا المثال فلا تَلْتفتنَّ إلى الزائد وإلى غير الزائد. ألا تراهم قالوا أَوَّلُ وأوائِلُ، فهمزوا ما جاء من نفس الحرف»[(١)].

والراجحُ عِندي أنَّ ضبطَ (عضَضْتُ) بضمِّ التاءِ، مِن أخطاءِ التحقيقِ، لا مِن التطبيعاتِ. أمَّا الخطأُ في ضبطِ (أُمْسِكُ) بصيغةِ المضارعِ المتكلِّمِ، فهو مِن أخطاءِ التحقيقِ قطعًا، وليسَ مِن التطبيعاتِ في شيءٍ.

٢٤٦– جاءَ في تحقيقِ د. كاظم بحر المرجان لكتابِ (التكملة): «وأَسْمُ المكانِ المِفَرُّ»[(٢)].

في النصِّ: (أَسْمُ) بهمزَةِ قطعٍ فوقيَّةٍ، والصوابُ: (اسْمُ) بهمزَةِ وصلٍ، وهو تطبيعٌ، بلا ريبٍ. وفي النصّ: (المِفَرُّ) بكسرِ الميمِ، وفتحِ الفاءِ، والصوابُ: (المَفِرُّ) بفتحِ الميمِ، وكسرِ الفاءِ؛ لأنَّ (المَفِرّ) – هنا – اسمُ مكانٍ، وهو على وزنِ (مَفْعِل) مِن الفِعلِ المجرَّدِ (فَرَّ يَفِرُّ)؛ لأنَّهُ مِن البابِ الثاني (فتح – كسر).

قالَ سيبويهِ: «فإذا أراد المكان قال: المَفِرُّ، كما قالوا: المَبيت حين أرادوا المكان»[(٣)].

والراجحُ أنَّهُ مِن أخطاءِ التحقيقِ؛ لأنَّ الخطأَ مُركَّبٌ، ولأنَّ الضبطَ فيهِ عكسيٌّ، فكأَنَّهُ مقصودٌ؛ فكسرُ الميمِ إن كانَ تطبيعًا، فما سِرُّ فتحِ الفاءِ، إن كانَ المحقِّقُ قد ضَبَطَها بالكسرِ، وفتحُ الفاءِ إن كانَ تطبيعًا، فما سِرُّ كسرِ الميمِ، إن كانَ المحقِّقُ قد ضَبَطَها بالفتحِ؛ ولذلكَ فإنَّ القولَ بكونِهِ تطبيعيًّا ضعيفٌ، وإن بَقِيَ مُحتَمَلًا.

---

(١)– الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٣٧٠.

(٢)– التكملة: ٥٣٣.

(٣)– الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٨٧.

الحالُ الخامسةُ– عَدَمُ وُجودِ أيِّ دليلٍ على أيٍّ مِنهُما:

في هذِهِ الحالِ لا يَستَطيعُ الناقِدُ أن يَقطَعَ بكونِ الخطإِ تحقيقيًّا، كما لا يَستَطيعُ أن يَقطَعَ بكونِهِ تطبيعيًّا؛ لأنَّهُ يَحتَمِلُ أن يَكونَ تحقيقيًّا، كما يَحتَمِلُ أن يَكونَ تطبيعيًّا، وليسَ ثمَّةَ دليلٌ ظَنِّيٌّ يُرَجِّحُ أَحدَ الاحتِمالَينِ.

ومِن أمثلةِ هذِهِ الحالِ:

٢٤٧– جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليِّ لكتاب (الأصول): «وَرَكَضَت الدابةُ، وَركضتُها، ونَزَحتِ الرَّكْيَّةُ، وَنَزَحْتُها»[١].

في النصِّ: (الرَّكْيَّةُ) بسكونِ الكافِ، وهو خطأٌ واضحٌ؛ لأنَّ الياءَ بعدَ الكافِ مشدَّدةٌ، والمشدَّدُ إنَّما يَبدَأُ بساكنٍ؛ ولذلكَ سيَلتَقِي ساكنانِ: (الكافُ والياءُ الأُولى)، وهو باطلٌ؛ فثَبَتَ أنَّ الكافَ لَيسَتْ ساكنةً.

والصوابُ في ضبطِها هو كسرُ الكافِ. جاءَ في اللسانِ: «والرَّكِيَّة: البئرُ تُحْفَرُ، والجمع رَكِيٌّ ورَكايا»[٢].

ولا أَملِكُ دليلًا قطعيًّا، ولا دليلًا ظَنِّيًّا، على كونِ هذا الخطإِ تطبيعيًّا، أو تحقيقيًّا؛ فإن قِيلَ: إنَّهُ تطبيعٌ، قُلتُ: علامةُ السكونِ مُغايِرةٌ لعلامةِ الكسرِ صُورةً، ومَوقِعًا؛ فالسكونُ يُكتَبُ فوقَ الحرفِ، والكسرُ تحتَ الحرفِ؛ فالالتِباسُ معدومٌ، إن قَيلَ: إنَّ الطبَّاعَ اشتَبَهَتْ عليهِ العلامتانِ، مِن خطِّ المحقِّقِ.

وإن قِيلَ: إنَّ الطبَّاعَ أَخطأَ في الضغطِ على مفتاحِ السكونِ، بدلًا مِن مفتاحِ الكسرَةِ، قُلتُ: يَبقَى هذا احتِمالًا، وليسَ ثَمَّةَ ما يُثبِتُهُ، أو يُرَجِّحُهُ. وهو احتِمالٌ يَمنَعُ القطعَ، أو الترجيحَ، في كونِ الخطإِ تحقيقيًّا.

---

(١)– الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ١٢٥/٣.

(٢)– لسان العرب: ٣٣٤/١٤.

وقد وَرَدَتِ الكلمةُ في موضعَينِ آخَرَينِ؛ لكِنَّ المحقِّقَ تَرَكَها فيهما بلا ضبطٍ: «وزعَم أَبو زيد: أَنَّ العربَ تقولُ: ماهتِ الركيةُ تموهُ موهاً إذَا ظهرَ ماؤها، وأَماهَها صاحبُها يميهها إماهةً»[1]، و«وذلكَ: مَطَيّةٌ ومَطَايا ورَكيةٌ ورَكَايا وهَديَّةٌ وهَدَايا وإِنَّما هذهِ "فَعَائِل" كصحيفةٍ وصَحَائِفَ»[2].

فإنْ قِيلَ: إنَّ النصَّ الأَخِيرَ يدلُّ على أنَّ (الركية) بكسرِ الكافِ؛ لأنَّها مثل (مَطِيَّة، وهَدِيَّة، وصَحِيفَة)، على وزنِ (فَعِيلَة) بكسرِ العينِ، قُلتُ: إنَّ النصَّ يدلُّ على الضبطِ الصحيحِ؛ ولكِنْ لا أَملِكُ دليلًا قطعيًّا، أو دليلًا ظَنِّيًّا، على أنَّ المحقِّقَ كان مُتَنَبِّهًا على ذلكَ، كما لا أَملِكُ دليلًا قطعيًّا، أو دليلًا ظَنِّيًّا، على أنَّهُ لم يَكُنْ مُتَنَبِّهًا على الضبطِ الصحيحِ.

والغريبُ العجيبُ أن يَرِدَ الخطأُ نفسُهُ، في تحقيقِ محمَّد عثمان، للكتابِ نفسِهِ: «وَرَكَضَت الدابةُ، وَركضتُها ونَزَحتِ الرَّكْيَّةُ، وَنَزَحْتُها»[3].

٢٤٨- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليِّ لكتابِ (الأصول): «الرابعُ: افْعَاللتُ: يجيءُ هذَا الضربُ في الألوانِ نحو: احماررتُ احمِراراً واشْهَابَّ اشهيباباً»[4].

في النصِّ: (احمِراراً) بلا ياءٍ، والصوابُ: (احْمِيرارًا) بياءٍ قبلَ الراءِ؛ لأنَّ (الاحْمِرَارَ) مصدرُ الفعلِ (احْمَرَّ)، و(الاحْمِيرَارَ) مصدرُ الفعلِ (احْمَارَّ)، وهو المقصودُ في هذا المقامِ.

وقد يَكونُ هذا خطأً تطبيعيًّا، وقد يكونُ خطأً تحقيقيًّا؛ لكِنَّني لا أَملِكُ

---

(١)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٢٤٦/٣.

(٢)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٣٠١/٣.

(٣)- الأصول في النحو، تحقيق محمَّد عثمان: ٣٣٢/٢.

(٤)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ١٢٨/٣.

دليلًا قطعيًّا، ولا دليلًا ظَنّيًّا، يُثبِتُ أيًّا مِنهُما.

فكونُ هذا الخطإِ ممَّا لا يَخفَى على المحقِّقِ، يُعارِضُهُ احتِمالُ السَّهْوِ مِنهُ، واحتِمالُ اعتِمادِهِ على خطإٍ بعضِ النُّسَّاخِ، ويُعارِضُهُ ضبطُ الميمِ بالكسرِ في (احمِراراً) دونَ ضبطِ الهاءِ بالكسرِ أيضًا في (اشهيبابا)، وهُما يَستَحِقَّانِ الكسرَ، بلا خلافٍ؛ فكأَنَّ المحقِّقَ أَهمَلَ الكسرَ في (اشهيبابا) لوجودِ الياءِ الدالَّةِ عليهِ، لكِنَّهُ لم يُهْمِلِ الكسرَ في (احمِراراً)؛ لعدمِ وجودِ الياءِ.

وبتَعارُضِ الأدلَّةِ وتَكافُئِها تَسقُطُ مِن الاعتبارِ جميعًا.

والغريبُ العجيبُ أن يَرِدَ الخطأُ نفسُهُ، في تحقيقِ محمَّد عثمان، للكتابِ نفسِهِ: «الرابعُ: افْعَاللتَ: يجيءُ هذَا الضربُ في الألوانِ نحو: احماررتُ احمِراراً واشْهَابَّ اشهيباباً»(١).

وفيهِ خطأٌ زائدٌ، وهو فتحُ التاءِ مِن (افْعَاللتَ)، والصوابُ ضمُّها؛ بدلالةِ أنَّهُ ضَمَّ التاءَ مِن (افْعَلَلتُ)، و(افْعَالَلتُ) في قولِ ابنِ السرَّاجِ: «الخامسُ: افْعَلَلتُ: وَهُوَ مقصورٌ من افْعَالَلتُ نحو: احمررتُ وما أَشْبهَهُ ويجيءُ الشيءُ مستعملاً بالزيادةِ فقط»(٢).

٢٤٩- جاءَ في تحقيقِ أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيّد عليّ لكتابِ (شرح كتاب سيبويه): «وإذا ردوها إلى الأصل وجب أن يقال: بنوي في بنت، وأخوي في أخت، وفتحت الياء؛ لأن الجمع قد دَلّ على فتح الياء في الأصل حين قالوا بنات وأخوات»(٣).

---

(١)- الأصول في النحو، تحقيق محمَّد عثمان: ٢/٣٣٤.

(٢)- الأصول في النحو، تحقيق محمَّد عثمان: ٢/٣٣٤.

(٣)- شرح كتاب سيبويه: ٤/١١٦.

في النصِّ: «وفتحت الياء؛ لأن الجمع قد دَلّ على فتح الياء»، والصوابُ: (الباء) في الموضعَينِ؛ لأنَّ المرادَ أنَّ كلمةَ (بِنْت) مكسورةُ الباءِ، وعِندَ النَّسَبِ إليها يُقالُ: (بَنَوِيٌّ)، بفتحِ الباءِ؛ لأنَّ الجمعَ على (بَنَات) بفتحِ الباءِ، وهذا دليلٌ على أنَّ الأصلَ في مُفرَدِها فتحُ الباءِ.

وقد يَكونُ هذا مِن التطبيعاتِ، ولكِنْ لَيسَ ثَمَّةَ ما يَقطَعُ بذلكَ، أو يُرَجِّحُهُ؛ لِجَوازِ كونِهِ مِن أخطاءِ المحقِّقَينِ، أو أحدِهِما؛ كأن يكونَ مَن حقَّقَ هذا النصَّ ظَنَّ أنَّ المقصودَ ياءُ النَّسَبِ، فذكَرَ الياءَ مرَّتَينِ، ولم يَتَنَبَّهْ على أنَّ المقصودَ هو الباءُ.

٢٥٠- جاءَ في تحقيقِ أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيّد علي لكتاب (شرح كتاب سيبويه): «هذا باب ما كان من الياء والواو "قالوا: شأى يشأى، وسعَى يسعَى، ومحا يمحَى وصفَا يصفَى ونحَا ينحَى، فعلوا به ما فعلوا بنظائره من غير المعتل"... "وقالوا: بَهُوَ يبهُو، لأن نظير هذا أبدا من غير المعتل لا يكون إلا يفعُل، ونظائر الأول مختلفات في يفعَل. وقد قالوا: يمحُو ويصفُو ويزهوهم الآلُ، وينحُو ويرغُو، كما فعلوا بغير المعتل، وقالوا: فيدعو»(١).

في النصِّ: «صفا، يصفى، يصفو» بالفاءِ، والصوابُ: «صغا، يصغى، يصغو» بِالْغَينِ. وأصلُ النصِّ مِن كتابِ سيبويهِ، قالَ: «هذا باب ما كان من الياء والواو قالوا: شَأى يَشأى، وسَعى يَسْعى، ومحَا يمْحَى، وصَغا يَصْغى، ونحَا يَنحَى، فعلوا به ما فعلوا بنظائره من غير المعتلّ. وقالوا: بهُوَ يبْهو، لأنّ نظير هذا أبداً من غير المعْتلّ لا يكون إلا يَفْعُلُ. ونظائرُ الأوَّل مختلفات في

(١)- شرح كتاب سيبويه: ٤/٤٨٢.

يفعَلُ. وقد قالوا: يـمْحُو ويَصغُو، ويزهُوهم الآلُ أي يَرفعُهم، ويزهُو، ويَنحُو، ويرغُو، كما فعلوا بغير المعتلّ. وقالوا: يدعُو»[1].

فلِمُضارِعِ الفِعلِ (صَغَا) بِالْغَينِ صيغتانِ: (يَصْغَى، ويَصْغُو)، جاءَ في اللسانِ: «صَغا إليه يَصْغى ويَصْغُو صَغْواً وصُغُوًّا وصَغاً: مال»[2]. أمَّا الفِعلُ (صفا) بالفاءِ، فلِمُضارعِهِ صيغةٌ واحدةٌ: (يَصْفُو)، جاءَ في اللسانِ: «صَفا الشيءُ والشَّرابُ يَصْفُو صَفَاءً وصُفُوًّا»[3].

وقد يَكونُ هذا مِن التطبيعاتِ؛ لأنَّ نصَّ كتابِ سيبويهِ مطبوعٌ؛ فإنْ رَجَعَ إليهِ المحقّقانِ، أو أحدُهُما في هذا الموضِعِ، فلَيسَ مِن أخطاءِ التحقيقِ، إلَّا في حالِ السَّهْوِ؛ ولكِنْ ليسَ ثَمَّةَ ما يَقطَعُ بذلكَ، أو يُرَجِّحُهُ؛ لِجَوازِ كونِهِ مِن أخطاءِ المحقّقَينِ، أو أحدِهِما؛ فقد يُخطِئُ في قراءةِ النُّسَخِ المخطوطةِ؛ للتَّشابُهِ الكبيرِ بينَ الفاءِ والغينِ، أو يكونُ الخطأُ مِن النُّسَّاخِ، أو مِن بعضِهِم.

٢٥١- جاءَ في تحقيقِ أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيّد عليّ لكتاب (شرح كتاب سيبويه): «وليس في الكلام فعيل الأحرف زعموا أنه مصنوع وهو ضهيد»[4].

في النصّ: (فعيل) بلا ضبطٍ، وكذلكَ مِثالُهُ: (ضهيد)، والصوابُ أن يُضبَطا بفتحِ الأوَّلِ والثالثِ، وسكونِ الثاني: (فَعْيَل - ضَهْيَد).

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/١٠٦-١٠٧.

(٢)- لسان العرب: ١٤/٤٦١.

(٣)- لسان العرب: ١٤/٤٦٢.

(٤)- شرح كتاب سيبويه: ٥/٢٠١.

وفي النصِّ: (الأحرف)، وهو خطأٌ فادحٌ، والصوابُ: (إلَّا حَرْفٌ)، فهُما كلمتانِ اثنتانِ: (إلَّا)، و(حَرْفٌ)، أي: ليسَ في الكلامِ كلمةٌ على بناءِ (فَعْيَل) إلَّا حرفٌ واحدٌ، هو كلمةُ (ضَهْيَد). و(الحرفُ) يُستعمَلُ كثيرًا بمعنى (الكلمةِ).

وقد يَكونُ هذا مِن التطبيعاتِ؛ ولكِنْ ليسَ ثَـمَّةَ ما يَقطَعُ بذلكَ، أو يُرَجِّحُهُ؛ لِجَوازِ كونِهِ مِن أخطاءِ المحقِّقَينِ، أو أحدِهِما، أو مِن أخطاءِ بعضِ النُّسَّاخِ.

٢٥٢- جاءَ في تحقيقِ د. كاظم بحر المرجان لكتابِ (التكملة): «فأمَّا فَعَلَ يَفْعِلُ، فلا يَجيءُ في الأمرِ العامِّ حتى يكونَ فيهِ حرفٌ من حروفِ الحَلْقِ»(١).

الصوابُ: (يَفْعَلُ) بفتحِ العينِ، لا بكسرِها؛ لأنَّ أفعالَ البابِ الثالثِ تكونُ بفتحِ العينِ في الماضي والمضارعِ، وتكونُ حَلْقيَّةَ العينِ، أو اللامِ، عُمُومًا. أمَّا (فَعَلَ يَفْعِلُ) كما ضَبَطَ المحقِّقُ؛ فإنَّهُ وزنُ البابِ الثاني، ولم يَذكُرْ أَحَدٌ أنَّ أفعالَ هذا البابِ تكونُ حَلْقِيَّةَ العينِ، أو اللامِ، عُمُومًا.

قالَ سيبويهِ: «هذا باب ما يكون يفعل من فَعَل فيه مفتوحا وذلك إذا كانت الهمزة، أو الهاء، أو العين، أو الحاء، أو الغين، أو الخاء، لامًا أَو عينا. وذلك قولك قَرَأَ يَقْرَأُ... هذا ما كانت هذه الحروفُ فيه لامات. وأمَّا ما كانت فيه عيناتٍ فهو كقولك: سَأَلَ يَسْأَلُ، وَثَأَرَ يثأَرُ،... وإنَّما فتحوا هذه الحروفَ لأنها سَفلتْ(٢) في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها وهو الألف، وإنَّما الحركاتُ من الألف والياء والواو. وكذلك حرّكوهن إذ كنّ عيناتٍ، ولم يُفعَل هذا بما هو

(١)- التكملة: ٥١٧.

(٢)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ: (سَفلتَ) بفتحِ التاءِ، والصوابُ بسكونِها.

من موضع الواو والياء، لأنّهما من الحروف التي ارتَفعت، والحروفُ المرتفِعةُ حَيِّزٌ على حدةٍ، فإنما تَتناول للمرتفع حركةً من مرتفع، وكُره أن يُتناول للذي قد سَفل حركةٌ من هذا الحيّز»[1].

فإن قِيلَ: إنَّ هذا تطبيعٌ؛ لأنَّ هذِهِ المسألةَ يَعرِفُها كثيرٌ مِن طَلَبةِ العِلْمِ المبتدِئينَ، فلا يُمكِنُ أن تَخفَى على المحقِّقِ.

قُلتُ: إنَّ هذا القولَ يُعارِضُهُ قولٌ آخَرُ، وهو أن يكونَ المحقِّقُ قد سَهَا، أو اعتَمَدَ على نُسخةٍ مُشتَمِلةٍ على هذا الخطإِ في الضبطِ، أو أنَّهُ كانَ قاصدًا لهذا الضبطِ، مُعتَقِدًا صِحَّتَهُ؛ لأنَّهُ وَجَدَ المصنِّفَ يَذكُرُ أمثلةَ الأبوابِ الأوَّلِ والثاني والرابعِ، ولم يَذكُرْ مِثالًا واحدًا للبابِ الثالثِ، وذلكَ في أوَّلِ البابِ، قبلَ نَصِّهِ هذا: «الأفعالُ الثلاثيّةُ غيرُ ذاتِ الزوائدِ على ضربينِ: متعدّيةٌ وغير متعدّيةٍ، فأبنيةُ المتعديّةِ[2] على ثلاثةِ أضربٍ: فَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ. فأمَّا فَعَلَ يَفْعِلُ، فلا يَجيءُ في الأمرِ العامّ حتى يكونَ فيهِ حرفٌ من حروفِ الحَلْقِ»[3].

وهذا وَهْمٌ كبيرٌ – إن ثَبَتَ – وباطِلٌ لا ريبَ في بُطلانِهِ؛ وذلكَ لأنَّ مُرادَ المصنِّفِ: «فأمَّا فَعَلَ يَفْعَلُ»، فلَيسَ بأصلٍ؛ لأنَّ الفتحَ فيهِ مِن أجلِ حُروفِ الحلقِ؛ فهو راجعٌ إلى الأبوابِ الثلاثةِ: الأوَّلِ، والثاني، والرابعِ.

ومِن هنا لا أَملِكُ دليلًا قطعيًّا، أو دليلًا ظَنِّيًّا على أنَّ هذا الخطأَ مِن التطبيعاتِ، أو مِن أخطاءِ التحقيقِ، فالأدلَّةُ مُتعارِضةٌ مُتكافِئةٌ.

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/١٠١، وانظر في: المنصف: ١/١٨٥، وشرح التصريف: ٤٣٣، والمفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ٢٧٨.

(٢)- الصوابُ: (المتعدّية) بتشديدِ الدالِ، لا بتشديدِ الياءِ.

(٣)- التكملة: ٥١٧.

٢٥٣- جاءَ في تحقيقِ د. كاظم بحر المرجان لكتابِ (التكملة): «وأمّا فَاعَلْتُهُ، فَإِنَّه يَجيءُ دّالاً على أنَّه قد كانَ مِنّي إلى صَاحبي مثلُ الذي كانَ منه إليَّ، وذلك نحو خَاصَمْتُهُ وكارَمْتُه وفَارَقْتُهُ وغازَّني»[١].

في النصِّ أكثَرُ مِن خطإٍ، ففيهِ: (دّالاً) بتشديدِ الدالِ، والصوابُ: (دالًّا)، بتشديدِ اللامِ، لا الدالِ، وهو تطبيعٌ، بلا ريبٍ.

وفي النصّ: (غازَّني) بِالْغَينِ، والصوابُ: (عازَّني) بِالْعَينِ. قالَ سيبويهِ: «اعلم أنّك إذا قلت: فاعَلْتُه، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعَلْتُه. ومثل ذلك: ضارَبْتُه، وفارقته، وكارَمْتُه، وعازَّني وعازَزْتُه، وخاصَمَني وخاصَمْتُه. فإذا كنت أنت فعلتَ قلت: كارَمَني فكرَمْتُه. واعلم أنَّ يَفْعَلُ من هذا الباب على مثال يَخْرُجُ، نحو عازَّني فعزَزْتُه أعُزُّهُ، وخاصَمَني فخصمْتُه أخْصُمُه، وشاتمني فشتمْتُه أشْتُمُه. وتقول: خاصَمني فخصمتُه أخْصُمُه»[٢].

وقالَ ابنُ فارسٍ: «والمُعازَّة: المغالَبة. تقول: عازَّني فلان عِزازاً ومُعازّة فعزَزْتُه: أي غالبَني فغلبتُه»[٣].

وقالَ ابنُ سيده: «وعازَّني فعزَزْتُه: أي غالبني فغَلَبته. وضمُّ العين في مثل هذا مُطَّرد، وليس في كلّ شيء يقال: فاعلني ففعَلْتُه»[٤].

فإن قِيلَ: هذا تطبيعٌ، فالتقارُبُ بينَ العَيْنِ والغَيْنِ، في الصورَةِ والموقِعِ، ممَّا لا يَختَلِفُ فيهِ اثنانِ، قُلتُ: يَبقَى احتِمالًا، بلا دليلٍ قطعيٍّ، أو دليلٍ ظَنّيٍّ؛ لأنَّ

---

(١)- التكملة: ٥٢٧.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٦٨.

(٣)- مقاييس اللغة: ٤/٣٩.

(٤)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١/٣٤.

ثَمَّةَ احتِمالًا مُعارِضًا، وهو أن يكونَ المحقِّقُ مُعتَقِدًا صِحَّةَ الكلمةِ بِالْغَينِ، أو أنَّهُ اعتَمَدَ على خطإٍ بعضِ النُّسَّاخِ، أو أنَّهُ سَهَا، فكَتَبَ الكلمةَ بِالْغَينِ، بدلًا مِن العَينِ.

ولذلكَ لا أَملِكُ دليلًا قطعيًّا، أو دليلًا ظَنِّيًّا، على كونِ هذا الخطإِ، مِن التطبيعاتِ، أو مِن أخطاءِ التحقيقِ؛ فالأدلَّةُ مُتعارِضةٌ مُتكافِئةٌ.

٢٥٤- جاءَ في تحقيقِ د. إبراهيم البعيميّ لكتابِ (شرح التصريف): «وقَد حَكَى الأَخْفَشُ بِنَاءً حَادِيَ عَشَر وهُوَ "فُعِلٌ" "دُئِلٌ" وهُوَ اسم دُوَيْبَةٍ»[(١)].

وجاءَ في التحقيقِ نفسِهِ، في موضِعٍ آخَرَ: «فَأَمّا "دُئِلُ" اسمُ قَبِيلَةِ أَبِي الأَسْوَد فَقَال قَوْمٌ سُمِّيَتْ باسم الدُّوَيْبَةِ، وقَال قَوْمٌ بَلْ سُمِّيَتْ بالفِعْل»[(٢)].

وَرَدَ في النصَّينِ: (دُوَيْبَةٍ)، و(الدُّوَيْبَةِ) بتخفيفِ الباءِ، والصوابُ: (دُوَيْبَّةٍ)، و(الدُّوَيْبَّةِ)، بتشديدِ الباءِ فيهِما؛ فهيَ تصغيرُ كلمةِ (دَابَّة)، والباءُ فيها مشدَّدةٌ.

جاءَ في العينِ: «وكلُّ شيءٍ مما خَلَقَ اللهُ يُسَمَّى دابّة، والاسمُ العامُّ الدابَّةُ لِما يُرْكَبُ، وتصغيرها دُوَيْبَّة، الياء ساكنة وفيها إشمام من الكسرة، وكذلك كلُّ ياءٍ في التصغير إذا جاءَ بعدها حرفٌ مُثَقَّل في كلّ شيء»[(٣)].

ولا أَملِكُ دليلًا قطعيًّا، أو دليلًا ظَنِّيًّا على أنَّ هذا الخطأَ مِن التطبيعاتِ، أو مِن أخطاءِ التحقيقِ؛ فكونُهُ وَقَعَ في مَوضِعَينِ يُضعِفُ احتِمالَ كونِهِ تطبيعيًّا، وكونُهُ مِن الأخطاءِ الواضحةِ يُضعِفُ كونَهُ تحقيقيًّا.

٢٥٥- جاءَ في تحقيقِ د. البدراويّ زهران لكتابِ (العُمُد): «وأمرهما في المعتل

---

(١)- شرح التصريف: ٢٠١-٢٠٢.

(٢)- شرح التصريف: ٢٠٢-٢٠٣.

(٣)- العين: ٨/١٣، وانظر في: البارع: ٦٨٦.

العين والمعتل اللام على حد واحد نقول: انقاد – ينقاد – انقيادا – واقتاد – يَقتادُ اقتيادا – فهو: منقاد – ومقتاد. ينقلب فيها ألفا للماضي والمضارع. والاسم يكون المفعول في اللفظ كالفاعل يقول: هو مُخْتَارُ الثوبَ – والثوب مختار وهو في التقدير مختلف، الأصل: هو مختير – والثوب مختير – فينقلب الياء فيهما ألفا لانفتاح ما قبلها. وأما الأمر فتسقط منه العين كما سقط في أفعل من المعتل العين تقول انقِذْ – وَاقْتَدْ كما قلت: أقم. وانقادا – واقتادا. كما قلت: أقيما – وكما تقول: خافا – وفي المؤنث: خافي»[1].

الصوابُ: (انْقَدْ) بالدالِ؛ لأنَّهُ مِن (انْقَادَ)، لا (انقِذْ)؛ بدلالةِ ما قبلَهُ، وما بعدَهُ مِن الكلامِ.

وتحقيقُ هذا النصِّ ضعيفٌ جِدًّا؛ فقدِ اشتَمَلَ على أخطاءٍ في الضبطِ، كما اشتَمَلَ على إهمالٍ للضبطِ الواجبِ، معَ بعضِ التصحيفاتِ: «يقول: هو مُخْتَارُ الثوبَ – والثوب مختار وهو في التقدير مختلف، الأصل: هو مختير – والثوب مختير»، والصوابُ: «نقول: هو مُخْتَارٌ الثوبَ – والثوبُ مُخْتَارٌ، وهو في التقدير مختلف، الأصل: هو مُخْتَيِرٌ – والثوب مُخْتَيَرٌ».

وقد تكونُ هذهِ الأخطاءُ، أو بعضُها مِن أخطاءِ التحقيقِ، أو مِن أخطاءِ التطبيعِ؛ ولكنَّنِي لا أَستطيعُ – الآنَ – أن أَقطَعَ برأيٍ، أو أُرَجِّحَهُ، فليسَ ثَمَّةَ دليلٌ قطعيٌّ، أو دليلٌ ظَنِّيٌّ على أيٍّ مِنهُما.

٢٥٦– جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَزَعَمَ ابْنُ عصفور، أَنَّهُ يَنْقَاسُ في الهِيَاج وما يَجْرِي مَجْرَاه كالنِّكَاح، والوِدَاق، وفي الأصوات كالصِّيَاح، وفي انقضاء أوان الشيء كالجِذَاذ فإذا أرادوا الفَعْل بنوا على

---

(١)- العمد: ١٣٢.

فَعْل قَالُوا حَصْدُ وَجَدّ»[1].

الصوابُ: (الجِدَاد) بالدالِ، لا (الجذاذ) بالذالِ، ومعَ تصويبِ الضبطِ تكونُ العبارةُ: «كالجِدَاد فإذا أرادوا الفِعْل بنوا على فَعْل قَالُوا حَصْدٌ وَجَدٌّ».

فإن قِيلَ: إنَّ مادَّةَ (جذذ) تدلُّ على معنى (القَطْعِ)، كما تدلُّ عليهِ مادَّةُ (جدد)، قالَ ابنُ فارسٍ: «الجيم والذال أصلٌ واحد، إمَّا كَسْرٌ وإمَّا قَطْع. يقال جذَذْت الشيءَ كسرتُه...»[2]. فما المانعُ مِن أن يكونَ المرادُ (الجِذاذ والجَذّ) بالذالِ، لا بالدالِ؟

قُلتُ: مَثَّلَ العلماءُ لصيغةِ (فِعال) مكسورةِ الفاءِ بـ(الجِداد) بالدالِ، ومَثَّلُوا لصيغةِ (فُعال) مضمومةِ الفاءِ بـ(الجُذاذ) بالذالِ، ولِكُلٍّ مِنهُما معنًى يُغايِرُ الآخَرَ.

قالَ سيبويهِ: «وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعَالٍ، وذلك: الصِّرام والجِزاز، والجِداد، والقِطاع، والحِصاد»[3].

وقالَ أيضًا: «ونظير هذا فيما تقاربت معانيه قولهمْ: جعلتُهُ رُفاتًا وجُذاذاً. ومثله الحُطَام والفُضاض [والفُتات]. فجاء هذا على مثالٍ واحد حين تقاربت معانيه»[4].

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤٨٩/٢، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٢٢٣/١.

(٢)- مقاييس اللغة: ٤٠٩/١.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ١٢/٤، وانظر في: الصحاح: ٤٥٤/٢، ومجمل اللغة: ١٦٩، والبديع: ٤٧١/٢، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٥٤/١.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ١٣/٤، وانظر في: الصحاح: ٥٦١/٢، والبديع: ٤٧٠/٢.

وفي تحقيقِ د. أحمد عبد الستَّار الجواريّ، ود. عبد الله الجبوريّ، لكتابِ (المقرّب): «ويطّرد أيضاً فِعال في انقضاء أوان الشيء نحو: الحِداد، والصِرام، وهو الوقت الذي حان أن يجذّ فيه النّخل»(١).

وفي تحقيقِ عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمَّد معوَّض للكتابِ نفسِهِ: «ويطّرد - أيضًا - فعال في انقضاء أوان الشيء؛ نحو: الجِذَاذ، والصِّرَام، وهو الوقت الذي حان أن يجذَّ فيه النَّخل»(٢).

الصوابُ: (الجِداد) بالجيمِ، لا (الحِداد) بالحاءِ، ولا (الجِذاذ) بالذالِ، وكذلكَ (يجدّ) بالدالِ، لا (يجذّ) بالذالِ.

٢٥٧- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «فيكون نظير: جُحدُب، في أن الأصل ضم الدال، وتفتح تخفيفا»(٣).

الصوابُ: (جخدب) بالخاءِ، لا بالحاءِ. قالَ ابنُ جِنّي: «وأما السادس الذي يتنازع فيه الناس: "فجُخْدَبٌ" ومثاله "فُعْلَلٌ" بفتح اللام، حكاه أبو الحسن وحده بالفتح وخالفه فيه جميع البصْريّين إلا من قال بقوله، والذي رواه الناس غيره: "جُخْدُب" بضمّ الدال وهو اسم لا صفة»(٤).

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: «أمّا جُخْدَب وبُرْقَع وجُؤذَر فلا حُجَّة فيها؛ لأنه يقال: جُخْدُب وبُرقُع وجُؤذُر بالضمّ، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفًا. فإنّما يكون ثَبْتُ "فُعْلَلٍ" بأن يوجد لا يجوز معه "فُعلُل" بالضمّ»(٥).

---

(١)- المقرّب، تحقيق د. أحمد عبد الستَّار الجواريّ، ود. عبد الله الجبوريّ: ٢/١٣٠-١٣١.

(٢)- المقرّب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمَّد معوَّض: ٥٠٥.

(٣)- المساعد: ٣/٣٢١.

(٤)- المنصف: ١/٢٧.

(٥)- الممتع الكبير: ٥٤.

وجاءَ في التاجِ: «وأَعجبُ من هذا ما نَقله شيخُنَا من هَمْعِ الهَوَامعِ في أَبواب الأَبْنيَة أَنَّ الـجَحْدَبَ بجيمٍ فحاءٍ ودالٍ مهملتين فموحَّدة: نوعٌ من الجَرَادِ، فانظره، مع قول المصنف: القَصِير، مُقْتَصِرًا عليه، وهذا وهمٌ من كاتب نسخة هَمْعِ الهَوَامِع أَو من شيخنا، فإِنما هو جُخْدَب بالخاءِ المعجمة، وقد ذكره المصنف بلغاته بعد هذه المادة بقليل، فالعَجَب منه كيف لم يتنبهْ، وسنشرحه إِن شاءَ الله تعالى، إِذا أَتينا هناك، بما يُثْلِجُ الصدور: وتعلم به أَن ما ذَهَب إِليه من أَوْهامِ السُّطُور»(١).

٢٥٨- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «الهربدى، وهي مشية الهرابدة»(٢).

الصوابُ: (الهِرْبِذى)، و(الـهَرَابِذَة)، بالذالِ، لا بالدالِ. قالَ سيبويهِ: «ويكون على مثال فِعْلَلَى وهو قليل. قالوا: الهِرْبَذَى، وهو اسم»(٣).

وقالَ الجوهريُّ: «الهِرْبِذُ بالكسر: واحدُ هَرَابِذَةِ المجوسِ، وهم خَدَمُ النارِ، فارسيٌّ معرَّب. والهَرْبَذَةُ: سَيْرٌ دون الخَبَبِ. وعَدَا الجملُ الهِرْبِذَى، أي في شِقٍّ. وقال الأصمعي: الهِرْبِذَى: مِشيةٌ تشبه مشيَ الهَرَابِذَةِ»(٤).

وواضحٌ مِنَ النظرِ في نصِّ سيبويهِ، ونصِّ الجوهريِّ، أنَّ ثَمَّةَ اختِلافًا، بينَهُما، في ضبطِ هذهِ الكلمةِ: (الهربذى)، ففي الكتابِ: (الهِرْبَذَى) بفتحِ الباءِ، وفي الصحاحِ: (الهِرْبِذَى) بكسرِ الباءِ.

وبالنظرِ في كُتُبِ العربيَّةِ، لم أَجِدْ كِتابًا، اشتَمَلَ على ضبطِ كلمةِ

(١)- تاج العروس: ١٣٢/٢.

(٢)- المساعد: ٣٢٥/٣.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٩٦/٤.

(٤)- الصحاح: ٥٧٣/٢.

(الهِرْبِذَى) بفتحِ الباءِ، إلَّا كتابَ سيبويهِ، وكتابَ (الأُصولِ)، لابنِ السرَّاجِ[(١)]، الذي اعتَمَدَ فيهِ مؤلِّفُهُ على ما في الكتابِ، حتَّى كادَ يَكونُ نُسخةً مِن نُسَخِهِ.

ويكفي أن تَنظُرَ في المعجماتِ القديمةِ؛ لتُدرِكَ أنَّ كسرَ الباءِ مِن كلمةِ (الهِرْبِذَى) هو الضبطُ الصحيحُ، دُونَ ما سِواهُ. ولو كانَ لِسيبويهِ ضبطٌ آخَرُ مُخالِفٌ، لَنَقَلَتْهُ المعجماتُ، وكُتُبُ النحوِ والصرفِ، التي عُنِيَتْ بالنقلِ مِنهُ كثيرًا[(٢)].

ويُمكِنُ إدراكُ الصوابِ بالنظرِ في نصِّ سيبويهِ، وهو في سياقِهِ: «وتَلحق خامسةً للتأنيث فيكون الحرف على مثال فَعْلَلَى في الأسماء، وذلك نحو: جَحْجَبَى، وقَرْقَرَى، والقَهْقَرَى، وفَرْتَنَى. ولا نعلمه جاء صفة. وما لحقه من بنات الثلاثة: الخَيْزَلَى ونحوه. ويكون على مثال فِعْلِلَى وهو قليل. قالوا: الهِنْدِبَى، وهو اسم. ويكون على مثال فِعْلَلَى وهو قليل. قالوا: الهِرْبَذَى، وهو اسم. ويكون على مثال فِعَلَّى وهو قليل. قالوا: السِّبَطْرَى وهو اسم، والضِّبَغْطَى، [وهو اسم. ويكون على فُعُلَّى وهو قليل، قالوا: الصُّنُقَّى، وهو اسم. ويكون على مثال فِعِلَّى وهو قليل، قالوا: الصِّفِقَّى وهو اسم، والدِّفِقَّى وهو صفة»[(٣)].

ففي عبارَةِ: «ويكون على مثال فِعْلِلَى وهو قليل. قالوا: الهِنْدِبَى، وهو اسم. ويكون على مثال فِعْلَلَى وهو قليل. قالوا: الهِرْبَذَى، وهو اسم»، أَخطَأَ مَنْ ضَبَطَ (الهِنْدِبَى) بكسرِ الدالِ، و(الهِرْبَذَى) بفتحِ الباءِ، وكذلكَ أَخطَأَ في ضبطِ البناءَينِ.

---

(١)- انظر في: الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٢١٩/٣.

(٢)- انظر في: الجراثيم: ٢١٥/٢، والمنتخب: ٣١٦، والمقصور والممدود: ١٣٢، وتهذيب اللغة: ٥٣١/٦، والمحيط: ١٣٨/٤، والمفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ٢٤٠.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٩٦/٤-٢٩٧.

والصوابُ بالعكسِ: «ويكون على مثال فِعْلَلَى وهو قليل. قالوا: الهِنْدَبَى، وهو اسم. ويكون على مثال فِعْلِلَى وهو قليل. قالوا: الهِرْبِذَى، وهو اسم»؛ لأنَّ كلمةَ (الهِنْدبَى) يجوزُ فيها فتحُ الدالِ، وكسرُها، بخلافِ كلمةِ (الهِرْبذَى)، فلا يجوزُ فيها إلَّا كسرُ الباءِ. جاءَ في القاموس: «الهِنْدَبُ والهِنْدَبا، بكسر الهاء وفتح الدَّالِ، وقد تُكْسَرُ مَقْصورَةً، وتُمَدُّ: بَقْلَةٌ...»[1].

وبمثلِ هذا الضبطِ جاءَ نظيرُ هذا النصِّ، في تحقيقِ د. فخرِ الدينِ قباوة، لكتابِ (الممتع): «وإذا لحقتْه بعد اللام الأخيرة يكون: على فَعَلَّى: ولم يجئ إلَّا صفةً، نحو: حَبَرَكَى. وعلى فِعَلَّى: ولم يجئ إلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: سِبَطرَى. وعلى فَعْلَلَى: ولم يجئ إلَّا اسمًا، نحو: جَحجَبَى. وعلى فِعْلِلَى: ولم يجئ إلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: هِرْبِذَى. وعلى فِعْلَلَى: ولم يجئ أيضًا إلَّا اسمًا، [وهو قليل]، نحو: هِندَبَى»[2].

أمَّا قولُ محقِّقِ (الممتع) في الهامشِ (١٣): «الهربذى: مشية فيها اختيال. وضُبطت في م بفتح الثالث. وكذلك في الكتاب ٢: ٣٣٩. وكلا الوجهين صواب»؛ فليسَ بصوابٍ.

وأَخطَأَ مُحقِّقُ معجم (جمهرة اللغة)، فجاءَ بضبطٍ فريدٍ، لهذِهِ الكلمةِ: «فَرْفَرَ الفرسُ اللِّجام في فيه، إذا حرَّكه. قال الشاعر (طويل):

إذا راعَه من جانبيه كليهما　　　مَشَى الهَيْذَبَى في دَفِّه ثمّ فَرْفَرا

ويُروى: الهَرْبَذَى، وهو ضرب من المشي»[3].

(١)- القاموس المحيط: ١٤٥.

(٢)- الممتع الكبير: ١٠٧.

(٣)- جمهرة اللغة: ١٩٨/١.

ففي النصّ: (الـهَرْبَذَى) بفتحِ الهاءِ والباءِ، وهو ما ليسَ في كُتُبِ العربيَّةِ أَدنى دليلٍ عليهِ؛ فإن لم يَكُنْ تطبيعًا؛ فلعلَّ المحقِّقَ ظَنَّ كلمةَ (الهِرْبِذَى) موافقةً لكلمةِ (الهيذبى)[1]، في الحركاتِ والسكناتِ.

وبعيدًا عن الاختلافِ في الضبطِ، فإنَّ الصوابَ في كلمتَي: (الهِرْبِذَى)، و(الهَرَابِذة)، أن تُكتَبَا بالذالِ، لا بالدالِ. وقد يكونُ ما في نصِّ كتابِ (المساعد) تطبيعًا، وقد يكونُ مِن أخطاءِ المحقِّقِ، ولستُ أَملِكُ دليلًا على أيٍّ منهُما؛ لِجَوازِ الأمرَينِ، بلا مُرجِّحٍ.

٢٥٩- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «وبسماع فَعالِل في بعضها، قالوا في دَلَدِل، وهو أسفل القميص: دَلادِل، وهو ضعيف، لجواز قصده معنى الجمع، ثم يختصر، بحذف الألف»[2].

الصوابُ: (ذَلَذِل)، و(ذَلَاذِل) بالذالِ، لا بالدالِ. قالَ الجوهريُّ: «وذَلَاذِلُ القميص: ما يلي الأرضَ من أسافله، الواحد ذُلْذُلٌ، مثل قمقمٍ وقماقمَ»[3].

وقالَ ابنُ سيده: «والذُّلْذُلُ، والذِّلْذِلُ والذِّلْذِلَةُ، والذُّلَذِلُ، والذُّلَذِلَةُ، كلُّه: أسافِلُ القَمِيصِ الطَّوِيلِ إِذا ناسَ فأَخْلَقَ والذَّلَذِلُ مَقْصُورٌ عن الذّلاذِلِ الَّذِي هو جَمْعُ ذلك كُلِّه»[4].

٢٦٠- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «ويأجج،

(١)- اختُلِفَ في هذِهِ الكلمةِ بينَ (الدالِ) و(الذالِ)، انظر في: تاج العروس: ٣٨٧/٤-٣٨٨.

(٢)- المساعد: ١٦/٤.

(٣)- الصحاح: ١٧٠١/٤، وانظر في: مقاييس اللغة: ٣٤٥/٢.

(٤)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٤٩/١١.

المكسورُ العين، والمفتوحُها: اسم مكان من مكة، على ثمانية أميال، وكان منزل عبد الله بن الزبير، فلما قتله الحجاج أنزله المجدمين»(١).

الصوابُ: (المُجَذِّمِينَ) بالذالِ، لا بالدالِ. قالَ الأزهريُّ: «وقال الأصمَعِيّ: يَأجِجُ مهموزٌ، مكانٌ من مَكَّةَ على ثمانية أمْيال، وكان من مَنَازل عبد الله بن الزبير، فلما قَتَلَه الحجاج أَنزَله الْمُجَذِّمين»(٢).

٢٦١- جاءَ في تحقيقِ كتابِ (المزهر): «وفيعال غير مصدر نحو: ميلاغ»(٣).

في النصِّ: (ميلاغ) بِالْغَينِ المعجَمةِ، والصوابُ: (مِيلاع) بِالْعَينِ المهمَلةِ. قالَ ابنُ مالكٍ: «و"فِيعال" غير مصدر، إلاَّ ناقةً مِيلاعاً»(٤).

وجاءَ في اللسانِ: «وجمل مَلُوعٌ ومَيْلَعٌ: سرِيعٌ، والأُنثى مَلُوعٌ ومَيْلَعٌ، ومِيلاعٌ نادر فيمن جعله فِيعالاً، وذلك لاختصاص المصدر بهذا البناء»(٥).

٢٦٢- جاء في تحقيق كتاب (المزهر): «قال سيبويه: لا نعلم في الكلام أَفْعِلاَء إلا يوم الأرْبِعاء. قال ابن قتيبة: وقال لي أبو حاتم، قال لي أبو زيد: قال: جاء الأَرْمِداد وهو الرماد العظيم»(٦).

في النصّ: (الأَرْمِداد) بدالٍ، بعدَ الألفِ، والصوابُ: (الأَرْمِداء) بالهمزَةِ، بعدَ الألفِ؛ بدلالةِ كَوْنِهِ مِن أمثلةِ بناءِ (أَفْعِلَاء).

قالَ ابنُ قُتيبةَ: «وقال سيبويه: لا نعلم في الكلام "أفْعِلَاء" إلا "الْأَرْبِعَاء".

---

(١)- المساعد: ٧٠/٤.

(٢)- تهذيب اللغة: ٢٣٨/١١.

(٣)- المزهر: ٤٤/٢.

(٤)- تسهيل الفوائد: ٢٩٤، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٩٠/١.

(٥)- لسان العرب: ٣٤٢/٨.

(٦)- المزهر: ٥٠/٢.

قال أبو محمد: قال لي أبو حاتم: قال لي أبو زيد: وقد جاء "الأرْمِدَاء"، وهو الرماد العظيم»[1].

وقالَ الجوهريُّ: «الرَماد: معروف، والرِمدِداء، بالكسر والمدّ، مثله، وكذلك الأَرمِداء مثال الأَربِعاء»[2].

٢٦٣- جاءَ في تحقيقِ كتابِ (المزهر): «قال في الصِّحاح: ليس في الكلام فَعْلَع إلا حَدْود: اسم رجل، ولو كان فَعْلَل لكان من المضاعف، لأن العين واللام من جنس واحد وليس هو منه»[3].

في النصِّ: (حَدْود) بالواوِ، والصوابُ: (حَدْرَد) بالراءِ. قالَ الجوهريُّ: «لأنَّه ليسَ في الكلام فَعْلع إلا حدرد»[4]، وقالَ أيضًا: «الحَدْرَدُ: اسم رَجُلٍ. ولم يجئ على فَعْلَعٍ بتكرير العين غيرُه. ولو كان فَعْلَلاً لكان من المضاعف، لأنَّ العين واللام من جنسٍ واحد، وليس هو منه»[5].

---

(١)- أدب الكاتب: ٥٨٧.

(٢)- الصحاح: ٢/٤٧٧.

(٣)- المزهر: ٢/١١٢.

(٤)- الصحاح: ١/٣٦٣.

(٥)- الصحاح: ٢/٤٦٣-٤٦٤.

الفصلُ الرابعُ
أخطاءُ التهميشِ

التهميشُ: «تعليق لكاتبٍ ما على مَتْن غيره»[1]. فهو هنا يَشمَلُ كُلَّ تعليقٍ يَكتُبُهُ المحقّقُ في الهامشِ، كأن يَشرَحَ معنى كلمةٍ، أو يُتَرْجِمَ لِعَلَمٍ، أو يَشْرَحَ مسألةً، أو يُبَيِّنَ فُروقَ النُّسَخِ المخطوطةِ، أو يُخَرِّجَ نَصًّا مِن النصوصِ.

والتهميشُ السليمُ، بلا إسرافٍ، مطلوبٌ في كلِّ تحقيقٍ، ولا سيَّما حينَ يَتَضَمَّنُ بيانَ أخطاءِ بعضِ نُسَخِ الكتابِ المرادِ تحقيقُهُ، أو بيانَ الفروقِ بينَ تلكَ النُّسَخِ، المخطوطةِ مِنها، والمطبوعةِ.

ومِن أمثلةِ ذلكَ:

أ- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون لكتابِ سيبويهِ: «وقالوا: سُقْتُه سَوقاً وقُلْتُه قولاً، وهو سائقٌ وقائلٌ، كما قالوا: قَتَلَه يَقتُله قتلاً وهو قاتلٌ»[2].

وفي الهامشِ (١): «ا، ب: "فهو قاتل وسائق"».

ب- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون لكتابِ سيبويهِ: «وقالوا: نِلتُه فأنا أناله نَيلاً وهو نائِلٌ»[3].

وفي الهامشِ (١): «كلمة "فأنا" ساقطة من ط. وفي ا : "قلته أقاله قيلا"، تحريف».

ج- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون لكتابِ سيبويهِ: «وقالوا: آبَتِ الشَّمْسُ

---

(١)- معجم اللغة العربيَّة المعاصرة: ٢٣٦٥/٣.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤٩/٤.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٥٠/٤.

إياباً، وَقال بعضهم: أُؤوباً، كما قالوا: الغُؤور والسُّؤور، ونظيرها من غير المعتلّ الرُّجُوع»[1].

وفي الهامشِ (٤): «ا: "ونظير هذا من المعتل"، وفيه تحريف».

د- جاءَ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله لكتابِ (الإيضاح): «قالَ: "وبابُ المغَالَبَةِ مُخْتَصٌّ بفَعَل يَفْعُل منه"»[2].

وفي الهامشِ (٦) مُتَحَدِّثًا عن كلمةِ (المغالبة): «في د: "المفاعلة". تحريف».

هـ- جاءَ في تحقيقِ د. فخرِ الدينِ قباوة لكتابِ (الممتع): «فحُذِفَت ياءا النسب كما حُذفتا من الأعجَمِينَ والأشعَرِينَ والأشقَرِينَ»[3].

وفي الهامشِ (١٨): « الأعجمون: جمع أعجميّ. ف: الأعجميين».

وفي الهامشِ (٢٠): «الأشقرون: جمع أشقريّ. ف: "الأسفرين". وسقط من م. والتصويب من الخصائص ٣: ٢٠٥».

و- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (تسهيل الفوائد): «وكثر في اسم فاعِله فعِيل وَفَعْل، وقَلَّ فاعِلٌ، وأَفعلُ، وفَعَلٌ وفَعِلٌ وفَعَالٌ وفُعالٌ وفُعَّال وفِعْل وفُعْل وفُعُل وفَعُول»[4].

وفي الهامشِ (٢) مُتَحَدِّثًا عن وزنِ (فُعَّال): «سقط هذا الوزن من (م). ومثاله: وضاء أي وضيء».

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٥١/٤.

(٢)- الإيضاح في شرح المفصَّل، تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١٠٩/٢.

(٣)- الممتع الكبير: ١٠١.

(٤)- تسهيل الفوائد: ١٩٥.

ز- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (تسهيل الفوائد): «وتزاد التاءُ قبل متعدِّياتها للإلحاق بـ "تفعْلَلَ"، وهو و"افْعَنْلَلَ" لمطاوعة "فَعْلَلَ" تحقيقا أَو تقديرا، وأُلحق بـ "افعَنْلَلَ" "افعَنْلَى" و"افْعَنْلَلَ" الزائد الآخر»[1].

وفي الهامشِ (١) مُتَحَدِّثًا عن "تفعلل": «في (د): بتفعل».

وفي الهامشِ (٢) مُتَحَدِّثًا عن (وألحق بـ"افعنلل"): «في (م): بافعلل».

ح- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «(افتعل فيما فاؤه لام)- نحو: لويته فالتوى، ولففته فالتفَّ»[2].

وفي الهامشِ (١): «في (د): ولفقته فالتفق».

ط- جاءَ في تحقيقِ د. عبد العال سالم مكرم لكتابِ (شرح مختصر التصريف العزّيّ): «وأَمَّا فَضِل يَفْضُل ونَعِم يَنْعُم ومِتَّ تَمُوت بكسر العين في الماضي وضمّها في المضارع فمن التداخل»[3].

وفي الهامشِ (٢) مُتَحَدِّثًا عن (مِتَّ تَمُوت): «في ط: "وميت يموت" تحريف».

ي- جاءَ في تحقيقِ د. عبد العال سالم مكرم لكتابِ (شرح مختصر التصريف العزّيّ): «ويكون لأفعال الطبائع كالحُسْن، والكَرَم، والقُبْح، ونحوها»[4].

وفي الهامشِ (٥) مُتَحَدِّثًا عن عبارَةِ (والقبح): «في ط: "والقيل"، تحريف».

---

(١)- تسهيل الفوائد: ٢٠١.

(٢)- المساعد: ٢/٦٠٥.

(٣)- شرح مختصر التصريف العزّيّ: ٣٤.

(٤)- شرح مختصر التصريف العزّيّ: ٣٤.

ك- جاءَ في تحقيقِ د. عبد العال سالم مكرم لكتابِ (شرح مختصر التصريف العزّيّ): «ومَن قال: كذّب كِذّاباً قال: قاتَل قِيتالًا، وروي: ما رَيْتُهُ[1] مِرَّاءً، وقَاتَلْتُه قِتّالًا»[2].

وفي الهامشِ (٣) مُتَحَدِّثًا عن كلمةِ (قِيتالًا): «في ط فقط: "قتالًا"، تحريف».

وفي الهامشِ (٤) مُتَحَدِّثًا عن كلمةِ (قِتَّالًا): «في ط فقط: "فاتنته فتانا"».

ل- جاءَ في تحقيقِ د. عبد العال سالم مكرم لكتابِ (شرح مختصر التصريف العزي): «وبمعنى: فَعَل نحو دافَع ودفَع، وسافر، وسَفرَ»[3].

وفي الهامشِ (١) مُتَحَدِّثًا عن كلمةِ (فَعَل): «في ط: "فاعل"، تحريف».

م- جاءَ في تحقيقِ د. عبد العال سالم مكرم لكتابِ (شرح مختصر التصريف العزّيّ): «ومجيئه لمطاوعة أفعل نحو أَسْفَقْتُ البَاب أي رددته فانسفق وأزعجْتُهُ أي أبعدْتُهُ فانْزعَج من الشّواذّ»[4].

وفي الهامشِ (١) مُتَحَدِّثًا عن كلمةِ (فانسفق): «في الأصل: أسقفت الباب أي رددته فانسقف، بتقديم القاف على الفاء، تحريف. وفي القاموس: سفق الباب: ردّه كأسفقه بتقديم الفاء على القاف».

---

(١)- كُتِبَتْ عِبارَةُ: (مارَيْتُهُ) بِالفَصْلِ بينَ (ما)، و(رَيْتُهُ)، ووَقَعَتْ (ما) في آخِرِ السطرِ، ووَقَعَتْ (رَيْتُهُ) في أوَّلِ السطرِ التالي. وهو تطبيعٌ شنيعٌ.

(٢)- شرح مختصر التصريف العزّيّ: ٣٧.

(٣)- شرح مختصر التصريف العزّيّ: ٣٨.

(٤)- شرح مختصر التصريف العزّيّ: ٤٠.

* **الإسرافُ في التهميشِ:**

أمَّا التهميشُ بإسرافٍ، فهو غيرُ مَرضِيٍّ قطعًا؛ لأنَّهُ يُؤدِّي إلى أن يَصرِفَ المحقِّقُ عِنايَتَهُ عن المتنِ إلى الهامشِ، في كثيرٍ مِن المواضعِ.

يَقولُ عبدُ السلامِ هارون: «ومن هنا كان من المستحسن ألا يترك المحقق الكتاب غفلًا من التعليقات الضرورية التي تجعله مطمئنًا إلى النص، واثقًا من الجهد الذي بذله المحقق في تفهم النص وتقدير صحته. ولكن بعض المحققين يسرفون في هذه التعليقات بما يخرج عن هذا الغرض العلمي إلى حشد المعارف القريبة والبعيدة من موضوع الكتاب، وهذا الأمر إن أعجب بعض العلماء فإنه حري ألا يعجب جمهرتهم. لذلك لم يكن بد من الاقتصاد في التعليق كما سبق القول»[١].

ويَقولُ د. صلاحُ الدينِ المنجّد: «غاية التحقيق هو تقديم المخطوط صحيحاً كما وضعه مؤلفه، دون شرحه. إن الكثرة من الناشرين لا تنتبه إلى هذا الأمر[٢]، فتجعل الحواشي ملأى بالشروح والزيادات: من شرح للألفاظ، وترجمات للأعلام، ونقل من كتب مطبوعة، وتعليق على ما قاله المؤلف - كل ذلك بصورة واسعة مملة، قد تشغل القارىء[٣] عن النص نفسه، ولم توجد في المخطوط. وهم يقصدون بذلك التبجّح بالعلم والاطلاع»[٤]!

ويَقولُ د. محمَّدٌ التونجيُّ: «وليس إخراج النص دلالة على إظهار براعة محققه بالإكثار من الشروح والتعليقات، ونقل ما في أيسر الكتب ولصقها في

---

(١)- تحقيق النصوص ونشرها: ٨١.

(٢)- الصوابُ أن يَتعدَّى الفعلُ (تنتبه) بحرفِ الجرِّ (على)، لا بحرفِ الجرِّ (إلى).

(٣)- الصوابُ أن تُكتَبَ الهمزةُ صغيرةً فوقَ الحرفِ: (القارئ)، لا كبيرةً بعدَهُ.

(٤)- قواعد تحقيق المخطوطات: ١٥.

الحواشي، فهي إطالة ترهق القارىء[١] وتتعبه من عناء القراءة المتواترة بين النص والحاشية. كما أن إخراج النص خالياً من أي تعليق كاف[٢]. فالثقافة يوم تصنيف الكتاب تختلف عما هي عليه الآن. وما كان بديهياً آنئذ غدا منسياً اليوم تقريباً، والأمر بالعكس صحيح. ولهذا لزم للتحقيق بعض الإشارات التوضيحية اللازمة، على أن تكون غاية في الإيجاز، مع الإكثار من استخدام الرموز والمختصرات، للضغط على حجم الحواشي ما أمكن»[٣].

ولذلكَ تَكثُرُ أخطاءُ التحقيقِ في مُتُونِ الكُتُبِ التي يُسْرِفُ مُحقِّقُوها في التهميشِ، كما في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب).

في هذا التحقيقِ نَجِدُ – في كثيرٍ مِن الصَّفَحاتِ – أنَّ المتنَ في نحوِ خمسةِ أَسطُرٍ، والهامشَ في نحوِ خمسةٍ وعِشرينَ سطرًا. وهذا في رأيي واحدٌ مِن أَكبَرِ الأسبابِ، التي أَجْهَدَتِ الْمُحَقِّقَ، فانصَرَفَ، مِن حيثُ لا يَشعُرُ، ولا يَقصِدُ، عن العِنايةِ بالتحريرِ، والتشكيلِ، إلى العنايةِ بالتهميشِ، آخِذًا في ذلكَ بمذهبِ أُستاذِهِ (د. رمضان عبد التواب)، الذي قالَ: «وأحب أن أناقش هنا موضوعا، يجادلني فيه بعض أدعياء التحقيق، منذ مدة ليست قصيرة؛ فقد درج جِلَّة المحققين من العرب والمستشرقين، على الاستقصاء في تخريج النصوص الشعرية، والتنبيه إلى جمهرة المواضع، التي ورد فيها هذا البيت أو ذاك، في المصادر التي بين أيديهم. وقد يعيب بعض الناس هذا المنهج؛ إذ يرون فيه مبالغة وإسرافا في التخريج، كما ينادي بعضهم بالاكتفاء بمصدر أو بمصدرين، ولا سيما في الشعر

(١)- الصوابُ أن تُكتَبَ الهمزةُ صغيرةً فوقَ الحرفِ: (القارئ)، لا كبيرةً بعدَهُ.

(٢)- الكلامُ هنا غيرُ مُستَقيمٍ؛ رُبَّما لِسُقوطِ بعضِ الكلماتِ مِنهُ؛ لكنَّ المرادَ مِنهُ واضحٌ.

(٣)- المنهاج: ١٧٢-١٧٣.

المشهور المتداول. وما درى هؤلاء وأولئك، أن هذا التخريج المستقصى، قد يفيد باحثا أو محققا، يجد أمامه هذا البيت أو ذاك، في سياق نثري غير مفهوم، إما لاختصار مخل في العبارة، وإما لتصحيف أو تحريف أصابا هذا النص، في كتاب مطبوع أو مخطوط. والوسيلة المأمونة العاقبة في مثل هذه الحالة، هي البحث عن مثل هذا البيت في مصادره المختلفة، لعله يعثر في بعضها على سياقه الخالي من الاضطراب والتشويش. مثل هذا الباحث أو المحقق، يحمد لهذه الطريقة المستقصية في تخريج الأشعار، أن وضعت أمامه جمهرة مصادر البيت الذي يهمه، ووفرت له كثيرا من الجهد والمشقة»[1].

وقدِ التَزَمَ التلميذُ بمذهَبِ أُستاذِهِ أيَّما التِزامٍ، فنَجِدُهُ يُسرِفُ في ذِكرِ المصادرِ - في كثيرٍ مِن المواضعِ - لتخريجِ بيتٍ، أو شرحِ معنى كلمةٍ، أو توثيقِ مسألةٍ، أو ترجمةِ عَلَمٍ. ومِن أمثلةِ ذلكَ:

أ- في الهامشِ (٧): «هذا عجز بيت وصدره: إنَّ الخليطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فانْجَرَدُوا. وهو منسوب لأبي أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب في التصريح ٣٩٦/٢، وبلا نسبة في معاني الفراء ٢٥٤/٢، وشفاء العليل ٧٠٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٤/٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٠١/٢، والخصائص ١٧١/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٠/٣، والأشموني ٢٣٧/٢ و٣٤١/٤، والأشباه والنظائر ١٨٢/٣، وأوضح المسالك (عجزه) ٤٠٧/٤، والكشاف ٣٢٣/١، واللسان (وعد) ٤٨٧١/٦، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٥٨/١»[2].

---

(١)- مناهج تحقيق التراث: ١١٣-١١٤.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢٤٠/١.

أَفَمِنْ أَجلِ تخريجِ شَطرٍ مِن الشعرِ، يَكتُبُ المحقِّقُ في الهامشِ سِتَّةَ أَسطُرٍ، ويُحيلُ على ثلاثةَ عَشَرَ مصدرًا؟! أَمَا كانَ يَكفيهِ أن يَقولَ: «هذا عجز بيت منسوب للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب، في: التصريح ٣٩٦/٢»؟!

ب- في الهامشِ (٩): «العَنْبَسُ: من أسماء الأسد. انظر: مادة (عنبس) في اللسان ٣١٢٠/٤، والقاموس ٢٣٣/٢، والصحاح (عبس) ٩٤٥/٣. وانظر أيضًا: الكتاب ٢٦٩/٤، والممتع ٨٢/١، والاستدراك ٢٢، وسفر السعادة ١١٧/١، وأدب الكاتب لابن قتيبة ٥٦، وأسماء الأسد لابن خالويه ٨»[(١)].

فَمِنْ أَجلِ شَرحِ معنى كلمةِ (عَنْبَس) كَتَبَ المحقِّقُ في الهامشِ ثلاثةَ أَسطُرٍ، مُعتَمِدًا على تِسعةِ مصادرَ لُغويَّةٍ. وكانَ يُمكِنُ أن يَنتفِعَ القارئُ بعبارَةٍ مُختَصَرَةٍ: «العَنْبَس: من أسماء الأسد. انظر: اللسان ٣١٢٠/٤»؛ ليَصرِفَ المحقِّقُ عِنايَتَهُ إلى تحريرِ المتنِ، وتشكيلِهِ؛ لأنَّ العِنايةَ بالتهميشِ، على هذا النحوِ، تَأخُذُ مِن وقتِ المحقِّقِ، وجُهدِهِ، وصِحَّتِهِ ما تَأخُذُ، بحيثُ لا تُبقِي لِلمَتنِ مِنها ما يَكفي؛ للخُروجِ بِهِ على نحوِ ما أَرادَهُ صاحِبُهُ، أو على نحوٍ مُقارِبٍ.

ج- في الهامشِ (٢): «هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المبرد، إمام العربية ببغداد في زمانه أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني، ولد سنة ٢١٠هـ باختلاف، وتوفي سنة ٢٨٥، مع اختلاف كذلك. انظر: ترجمته في بغية الوعاة ٢٦٩/١-٢٧١، وإنباه الرواة ٢٤١/٣، ومعجم الأدباء ١١١/١٩-١٢٢ وطبقات النحويين ١٠١-١١٠، وأخبار النحويين البصريين ١٠٥-١١٤، والمزهر ٤٠٨/٢-٤٠٩»[(٢)].

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٥٦/١.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٥/١.

فَمِنْ أَجلِ ترجمةِ (المبرّدِ)، اللغويّ المشهورِ، الذي لا حاجةَ لترجمتِهِ أصلًا، كَتَبَ المحقّقُ أربعةَ أَسطُرٍ في الهامشِ، مُحِيلًا على سِتَّةِ مصادرَ. وكانَ يُمكِنُ أن يَنتفِعَ القارئُ بعبارَةٍ مختَصَرَةٍ: «انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/٢٦٩-٢٧١»؛ لِيَصرِفَ المحقّقُ عِنايَتَهُ إلى تحريرِ المتنِ، وتشكيلِهِ.

والترجمةُ في الحقيقةِ إنَّما تكونُ لِلمَغمورِينَ، لا لِلمَشهورِينَ، وتَكونُ أيضًا لِمَن وَرَدَ ذِكرُهُم في الكتابِ المحقَّقِ، بغيرِ شُهْرَتِهِم، أو لِمَن ذُكِرُوا بِكُناهُم، فتَشْتَبِهُ الكُنَى على القارئِ، فيأتِي المحقّقُ بهامشٍ يُوضِّحُ فيهِ المقصودَ.

ومِن أمثلةِ ذلكَ ما جاءَ في تحقيقِ د. فخرِ الدينِ قباوة لكتابِ (الممتع): «قال أبو العبّاس: قلتُ لأبي عُثمانَ: أَتَقيسُ هذا النحوَ؟ قال: "لا، ولا أَقبلُه". بل ينقاس ذلك عندي، في ضرورة الشعر»[1].

ففي النصِّ وَرَدَتِ الكُنْيَةُ: (أبو العبّاس)، وهيَ كُنْيَةٌ اشتَرَكَ فيها كثيرونَ، فكَتَبَ المحقّقُ في الهامشِ (٦): «هو المبرد. المنصف ١: ٢٨١». فأبو العبَّاس هنا هو المبرّدُ، والحِوارُ المذكورُ في المتنِ موجودٌ في كتابِ (المنصف: ١/٢٨١).

*** إهمالُ التهميشِ:**

تحقيقُ المتنِ، بلا تهميشٍ، أهونُ بكثيرٍ مِن تحقيقِهِ معَ تهميشاتٍ سقيمةٍ مملوءةٍ بالأخطاءِ. فإهمالُ التهميشِ أَهونُ مِن الخطإِ فيهِ؛ ولكنَّ المحقّقَ الذي التَزَمَ بالتهميشِ في تحقيقِهِ، يُؤاخَذُ في مواضِعِ إهمالِ التهميشِ، ولا سيَّما حينَ يكونُ التهميشُ واجبًا، أو قريبًا مِن الواجبِ.

ومِن أمثلةِ إهمالِ التهميشِ:

٢٦٤- جاءَ في تحقيقِ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين لكتابِ (المنصف):

---

(١)- الممتع الكبير: ٢١٥.

«قال سيبويه: وليس شيء يقال فيه "افْعَالَلْتُ" إلا يُقال فيه "افْعَلَلْتُ" ولا شيء يُقالُ فيه "افْعَلَلْتُ" إلا يُقال فيه: "افْعَالَلْتُ"، إلا أنه قد تَقِلُّ إحدى اللُّغتين في الشيء، وتكثرُ في الأخرَى»(١).

عبارةُ: «وتكثرُ في الأخرَى» لَيسَتْ مُستقِيمةً، والصوابُ: «وتكثُرُ الأخرَى»، والمعنى: قد تَقِلُّ إحدى اللغتينِ في الشيءِ، وتكثُرُ اللغةُ الأُخرى؛ فاللغةُ هي التي تَقِلُّ، وهي التي تَكثُرُ؛ فلا يُقالُ: «تكثُرُ في الأُخرى»، بل: «تكثُرُ الأُخرى».

وبهذِهِ الصيغةِ وَرَدَتِ العبارةُ في قولِ ابنِ عُصفورٍ: «بدليل أنه ليس شيء من "افعَلَّ" إلَّا يُقال فيه "افعالَّ". إلَّا أنه قد تَقِلُّ إحدى اللغتين في شيء، وتكثر الأُخرى»(٢).

وقد يكونُ الصوابُ: «وتكثرُ فيهِ الأُخرَى»، أي: تَقِلُّ إحدى اللغتينِ في الشيءِ، وتكثُرُ فيهِ اللغةُ الأُخرى. وحذفُ حرفِ الجرِّ (في) مِن النصِّ، ليسَ بالأمرِ الهيِّنِ؛ ولذلكَ يُمكِنُ ادِّعاءُ سُقوطِ حرفٍ مِن العبارَةِ، وهو أَهونُ مِن ادِّعاءِ الزيادةِ.

وليسَ بعيدًا أن يكونَ الخطأُ مِن ابنِ جِنِّي نفسِهِ، أو ممَّن نَقَلَ العبارةَ عنهُ؛ فقد وَرَدَ الخطأُ نفسُهُ في (شرحِ المفصَّل)، لابنِ يعيشَ: «قال سيبويه: وليس شيء يُقال فيه "افعالّ"، إلّا ويُقال فيه "افعلّ"؛ إلاَّ أنّه قد تقلّ إحدى اللغتين في الكلمة، وتكثر في الأخرى»(٣).

---

(١)- المنصف: ١/٨٠.

(٢)- الممتع الكبير: ١٣٢.

(٣)- شرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/٤٤٣.

فرُبَّمـا يَكـونُ ابـنُ يَعيشَ قـدِ اعتَمَـدَ على عبـارَةِ ابـنِ جِنّي، في نقـلِ عبـارَةِ سيبويهِ؛ لأنَّ العبارةَ التي نَسَبَها ابنُ جِنّي إلى سيبويهِ، ليسَتْ بلفظِ سيبويهِ، بل هي بالمعنى.

قـالَ سيبويهِ: «وَقـد يُستغنى بافعَـالَّ عـن فَعِـل وفَعُـل وذلِـك نحـو ازْزاقَّ، وَاخْضَارَّ واصْفارَّ، واحمارّ، واشرابَّ، وابياضَّ، واسْوادَّ. واسْوَدَّ وابيَضّ [واخضَرّ] وَاحْمَرّ واصْفرّ أكثرُ في كلامهم، لأنَّهُ كثُرَ فحذفوه والأصل ذلك»[1].

ويُؤخَـذُ علـى المحقِّقَـينِ في هـذا المقـامِ عَـدَمُ التنبيـهِ علـى هـذا الخطـإِ، في الهامشِ؛ رُبَّما لعَدَمِ التنبُّهِ على ذلكَ أصلًا؛ فكانَ مِنَ التهميشِ الواجبِ في هذا المقامِ الإشارةُ إلى هذا الوَهمِ في التعبيرِ؛ ليستقيمَ الفَهْمُ.

٢٦٥– جاءَ في تحقيقِ د. حاتم الضامن لكتابِ (دقائق التصريفِ): «والمصدر لا يُدْرَكُ إلا بالسماع. فإذا ورد عليك فِعْلٌ واقع من فَعَلَ يَفْعَلُ، أو فَعَلَ يَفْعِلُ ولم تسمع لـه بمصدر فاجعل مصدره على (الفَعْل) أو على (الفُعُولِ). فالفَعْلُ مـذهب أهـل نجـد. والفُعُـولُ: مـذهب أهـل الحجـاز، تميم وأشباهه. هـذا قـول الفراء»[2].

اشتَمَلَ النصُّ على خطأَينِ:

أ– على تطبيعٍ، في قولِهِ: «فـإذا ورد عليك فِعْلٌ واقع مـن فَعَلَ يَفْعَلُ»، بفتحِ عـينِ المضـارِعِ، والصـوابُ: (يَفْعُـلُ) بضـمِّها. ويـدلُّنا على أنَّ الخطـأَ تطبيـعٌ أنَّ الصوابَ ثابتٌ في الطبعةِ القديمةِ للكتابِ (طبعةِ المجمعِ العلميّ العراقيّ)[3].

---

(١)– الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/ ٢٦.

(٢)– دقائق التصريف، الطبعة الجديدة: ٦٠–٦١.

(٣)– انظر في: دقائق التصريف، الطبعة القديمة: ٤٤–٤٥.

ب- على خطإٍ في قولِهِ: «فالفَعْلُ مذهب أهل نجد. والفُعُولُ: مذهب أهل الحجاز، تميم وأشباهه. هذا قول الفراء». وهذا الخطأُ ثابتٌ في الطبعتينِ القديمةِ والجديدةِ. والصوابُ بخلافِ ذلكَ، كما في سائرِ المصادرِ، التي نَقلَتْ قولَ الفرَّاءِ.

قالَ الفارابيُّ: «وقال الفراءُ: ما ورد عليك من باب فعَل يَفْعُل، وفَعَل يَفْعِل ولم تَسمعْ له بمصدر فاجعل مصدره على الفَعْل أَو على الفُعُول. الفَعْل لأَهل الحجاز، والفُعول لأَهل نَجْد»[1].

وقالَ نَشوانُ الحِميريُّ: «قالَ الفَرّاء: ما ورَدَ عليكَ من بابِ "فَعَل يفعُل" أو "فَعَلَ يفعِل" مضْمومُ العَيْن في المسْتَقْبَل، أو مكسورها ولم يُسمَعْ له مَصْدَر، فاجْعلْ مصدرَه على "الفَعْل" أو على "الفُعُول"، "الفَعْل" لغةُ أهْلِ الحِجاز، و"الفُعُول" لُغَةُ أهْلِ نَجْد، مثل قولِهم: سَكَتَ سَكْتًا وسُكُوتًا، وصَمَتَ صَمْتًا وصُمُوتًا»[2].

وقال ابنُ الحاجبِ: «وقال الفراءُ: إذا جاءك فَعَلَ مما لم يُسْمَعْ مصدَرُه فاجعلهُ فَعْلًا للحجاز، وفُعُولًا لنَجْدٍ»[3].

والمعروفُ أنَّ ديارَ تميمٍ في نجدٍ[4]، لا في الحجازِ، فكيفَ يقولُ: «والفُعُولُ: مذهب أهل الحجاز، تميم وأشباهه»؟!

ومِن هنا نُدرِكُ أنَّ النصَّ مشتَمِلٌ على خطإٍ بَيّنٍ، ولكنَّنا لا نَستطيعُ أنْ نَقطَعَ بنسبةِ الخطإِ إلى المؤلِّفِ، وإنْ كانَ ذلكَ مُحتَمَلًا؛ لاحتِمالِ أنْ يكونَ مِن

---

(١)- ديوان الأدب: ٢/١٣٩.

(٢)- شمس العلوم: ١/٩٧.

(٣)- الشافية، تحقيق حسن أحمد العثمان: ٢٦، وانظر في: شرح شافية ابن الحاجب: ١/١٥٧.

(٤)- انظر في: معجم ما استعجم: ١/٨٨، وتاريخ ابن خلدون: ٢/٣٧٧.

أخطاءِ النُّسَّاخِ.

والغريبُ العجيبُ أن يَسكُتَ المحقِّقونَ الثلاثةُ، في الطبعةِ القديمةِ، والمحقِّقُ الوحيدُ، في الطبعةِ الجديدةِ، فلا نَقرَأَ أيَّ تعليقٍ، أو أيَّ إشارَةٍ إلى هذا الخطإ؟!

٢٦٦- جاءَ في تحقيقِ د. فخرِ الدينِ قباوة لكتابِ (الممتع الكبير): «والوجودُ: كقولك: أبصَرَهُ: دَلَّهُ على وُجود المُبْصَر»[١].

تَشتَمِلُ عبارةُ: «دَلَّهُ على وُجود المُبْصَر»، على ضميرِ نَصْبٍ مُتَّصِلٍ بالفعلِ، في قولِهِ: (دَلَّهُ)، ولا أَرَى العبارةَ يَستَقيمُ معناها، إلَّا بعدَ حَذْفِهِ.

ولِبيانِ زِيادةِ هذا الضميرِ، نَفتَرِضُ أنَّنا قُلْنا: «أَبْصَرَ زيدٌ خالدًا»، وفَسَّرْنا الجملةَ بِعبارَةِ ابنِ عُصفورٍ: «دَلَّهُ على وُجود المُبْصَر»، فعلى مَن يَعودُ الضميرُ المتَّصِلُ في قولِهِ: «دَلَّهُ»؟

أَيَعُودُ على (زيدٍ) ويَكُونُ المعنى: «دَلَّ خالدٌ زيدًا على وُجُودِ المُبْصَرِ»، أم يَعُودُ على (خالدٍ)، ويَكُونُ المعنى: «دَلَّ زيدٌ خالدًا على وُجُودِ المُبْصَرِ»؟

والجوابُ أنَّ هذا الضميرَ لا يَعُودُ على أيٍّ مِنهُما؛ لأنَّ المعنى على كِلَا التقديرَينِ هو (الدلالة) لا (الوُجود)، وهو معنًى لا وُجودَ لهُ في العربيَّةِ، ولم يَكُنِ ابنُ عُصفورٍ يَقصِدُهُ، لا مِن قريبٍ، ولا مِن بعيدٍ.

أمَّا إذا حَذَفْنَا هذا الضميرَ، فإنَّ العبارةَ سَتَكُونُ هكذا: «أَبْصَرَهُ: دَلَّ عَلَى وُجُودِ المُبْصَرِ»، ويَكونُ معناها أنَّ المزيدَ (أَبْصَرَ) يدلُّ على وُجودِ شَيْءٍ مُبْصَرٍ.

وقدِ استنبَطَ ابنُ عُصفورٍ هذا المصطلحَ (الوُجود)، مِن قولِ سيبويهِ: «ومثل ذلك بصُر وما كان بَصِيراً، وأبصره إذا أخبر بالذي وقعتْ رؤيتُه

---

(١)- الممتع الكبير: ١٢٨، وانظر في: الممتع، طبعة دار المعرفة: ١/١٨٨.

عليه»[١].

ومرادُ سيبويهِ أنَّ المجرَّدَ (بَصُرَ) لا يُستَعمَلُ؛ للدلالةِ على رُؤْيَةِ الأشياءِ المَرْئِيَّةِ، وإنَّما يدلُّ على (العِلْمِ)؛ ولذلكَ قالَ: «وما كان بَصِيراً».

أمَّا المزيدُ (أَبْصَرَ)، فيَرَى سيبويهِ أَنَّهُ يُستَعمَلُ بمعنى (الرُّؤْيَةِ)؛ ولذلكَ قالَ: «أخبر بالذي وقعتْ رؤيتُه عليه»؛ فالإبصارُ عندَ سيبويهِ يَعني وُقُوعَ الرُّؤيةِ على شيءٍ مُبْصَرٍ؛ ومِن هذِهِ العبارَةِ، استَنبَطَ ابنُ عُصفورٍ معنى (الوُجُودِ).

فالفرقُ عِندَ سيبويهِ بينَ المجرَّدِ (بَصُرَ) والمزيدِ (أَبْصَرَ) أنَّ المزيدَ مِنهُما يدلُّ على وُجودِ شيءٍ مُبْصَرٍ، بخلافِ المجرَّدِ الذي يدلُّ - عِندَ سيبويهِ - على العِلْمِ، ولا يدلُّ على الرُّؤيةِ[٢].

أمَّا سَبَبُ دُخُولِ هذا الخطإِ، إلى نَصِّ كتابِ (الممتع)؛ فإمَّا أن يَكونَ الوَهْمُ فيهِ مِنِ ابنِ عُصفورٍ، كأن يَكُونَ قد كَتَبَ بِيَدِهِ، سَهْوًا: (دَلَّه)، وهو يُرِيدُ: (دَلَّ)، أو يَكُونَ الوَهْمُ مِن الناسخِ، كأن يَسمَعَ مِن ابنِ عُصفورٍ، أو مِن غيرِهِ الفِعلَ (دَلَّ) مفتوحًا آخِرُهُ؛ فيَظُنَّهُ بالهاءِ الساكنةِ، عِندَ الوَقْفِ: (دَلَّهْ)؛ فيَكتُبَهُ لِذلكَ بالهاءِ، ثُمَّ يأتي بَعدَهُ مَن لم يَسمَعْ، فيَنقُلَهُ، كما وَجَدَهُ مكتوبًا.

وقد يَكونُ الوَهْمُ مِن الناسخِ، كِتابةً فقط، بأن يَكونَ ناقِلًا، مِن نُسخَةٍ سليمةٍ، لكِنَّهُ يَزِيدُ الهاءَ؛ سَهْوًا. وليسَ بعيدًا أن يَكونَ بعضُ النُّسَّاخِ قد زادَ تلك الهاءَ، عَمْدًا؛ ظَنًّا مِنهُ أنَّ المرادَ بالهاءِ.

وجاءَ الخطأُ نفسُهُ، في تحقيقِ د. عبد الحميد السيّد طلب، لكتابِ

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦٢/٤.

(٢)- انظر في: إحياء الصرف: ١٧١-١٧٨.

(المبدع): «والوجُودُ: أَبْصَرَه، دَلَّهُ على وجودِ المبْصَرِ»[1].

وقد يَكونُ الخطأُ مِن المحَقِّقِ؛ لِاعتِمادِهِ على ما في تحقيقِ كتابِ (الممتع) مِن خطإٍ، في هذا الموضعِ[2]، أو يَكونُ أبو حيَّانَ قدِ اعتَمَدَ على نُسخةٍ مُشتَمِلةٍ على هذا الخطإِ، ولم يَتَنَبَّهْ عليهِ؛ بدلالةِ وُرُودِ الخطإِ نفسِهِ: (دَلَّهُ)، في كتابِهِ (ارتشاف الضرب)[3].

والغريبُ أنَّ المحَقِّقَ الكبيرَ د. فخرَ الدينِ قباوة، لم يَتَنَبَّهْ على زيادةِ الهاءِ، ولم يُعلِّقْ عليها، أيَّ تَعليقٍ، في الهامشِ؟!

٢٦٧- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَإِفْعِيل اسمًا إِكْلِيل، وصفة: إِصْلِيت، وَأَفْعِيل: أَنْجِيل»[4].

لا إشكالَ في فتحِ همزَةِ (أَنْجِيل) على وزنِ (أَفْعِيل)؛ لكنَّ المشهورَ فيهِ (إِنْجِيل) بكسرِ الهمزَةِ، على وزنِ (إِفْعِيل)؛ ولذلكَ قد يَظُنُّ مَن يَقرَأُ النصَّ أنَّ المحقِّقَ أَخطَأَ في الضبطِ؛ فكانَ التهميشُ في هذا الموضِعِ واجبًا؛ لبيانِ صِحَّةِ الاستعمالِ.

قالَ الزجَّاجُ: «والإِنجيل القراءَة فيه بكسر الهمزة، ورويت عن الحسن الأَنجيل بفتح الهمزة، وهذه قولة ضعيفة، لأَن أَنجيل أفعيل، وليس في كلام العرب هذا المثال، وإِنجيل إِفعِيل من النجل وهو الأَصل، وللقائل أَن يقول إِن إِنجيل اسم أعجَميّ فلا يُنْكَرُ أن يقع بفتح الهمزة لأَنّ كثيراً من الأَسماء

---

(١)- المبدع: ١١٢.

(٢)- صَرَّحَ مُحَقِّقُ (المبدع)، بالرُّجُوعِ إلى تحقيقِ (الممتع)، انظر في: المبدع، مقدّمة التحقيق: ٣٣.

(٣)- انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٨٣/١، وارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧٣/١.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٩٦/١.

الأَعجمية تخالف أَمثلة العرب نحو آجرّ وإِبرَاهيم وهَابيل وقابيل، فلا ينكر أَن يجيء أَنجيل وإِنما كُرِهَتِ القراءَة بها لأَنّ إِسنادها عن الحسن لا أَدري هل هو من ناحية يوثق بها أم لا»(١).

فلو أنَّ المحقِّقَ كَتَبَ هامشًا مُختَصَرًا في نحوِ سَطْرٍ، لأَفادَ القارئَ في هذا المقامِ، ورَفَعَ الاشتِباهَ، كأن يَكتُبَ: «القراءةُ المعروفةُ: (الإِنجيل) بكسرِ الهمزَةِ، ورُويَ عن الحسنِ: (الأَنجيل) بفتحِها، انظر في: معاني القرآن وإعرابه: ٢/١٨٠».

٢٦٨- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَحِنْظِير، وَقُنْسَطِيط»(٢).

وَرَدَ في النصِّ: (حِنْظِير) بالحاءِ(٣)، والصوابُ: (خِنْظِير) بالخاءِ، ولم يَجِدِ المحقِّقُ ذِكرًا لكلمةِ (حنظير) بالحاءِ، في كُتُبِ العربيَّةِ؛ ولذلكَ أَهمَلَ شرحَ معناها في الهامشِ. جاءَ في اللسانِ: «الخِنْظِيرُ: العَجُوزُ الـمُسْتَرْخِيَةُ الجُفُونِ ولحم الوجه»(٤).

ولو أنَّ المحقِّقَ لم يَلتَزِمْ في تحقيقهِ بشرحِ معاني الكلماتِ، في الهامشِ، لَما وَجَبَ عليهِ شرحُ كلمةِ (الخِنْظِير)؛ ولكنَّ (د. رجب عثمان) التَزَمَ بذلكَ أيَّما التزامٍ؛ حتَّى امتَلَأَتْ هوامِشُهُ بالشروحِ.

فكيفَ أَغْفَلَ شَرْحَ معنى هذِهِ الكلمةِ الغامضةِ، مَعَ أَنَّهُ شَرَحَ كثيرًا، مِن

---

(١)- معاني القرآن وإعرابه: ٢/١٨٠.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٢٠٥/١.

(٣)- جاءَ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس، لكتابِ (ارتشاف الضرب: ١٠٠/١): «وحَنْظِير، وقَنْسطَيط».

(٤)- لسان العرب: ٢٦١/٤.

الكلمـــاتِ الواضـــحةِ، كمـــا في شـــرحِهِ معـــاني الكلمـــاتِ: (جَاسُـــوس)[1]، و(إِكْلِيل)[2]، و(صِنْدِيد)[3]، و(زِلْزَال)[4]، و(جَدَاوِل)[5]، و(طَاوُوس)[6].

٢٦٩- جـاءَ في تحقيـقِ د. رجـب عثمـان لكتـابِ (ارتشـاف الضـرب): «وإنْ كانَ على وزن فَعِل متعديًا، فمصدره على فَعَل كَعَمَل، وَفِعَل: كَرِضًى، وَفُعَل: كَلُقًى، وَفُعْل: كَشُرْب، وَفِعْل: كَحِفْظ، وَفِعْلَان: كَلِقْيَان، وَفَعَلان: كَشَنَآن، وَفَعْلَان: كَشَنْآن، وَفَعَال: كَضَمَان، وَفِعَال: كَسِفَاد وَفَعَالة: كَسَآمَة، وَفِعَالَة: كَوِرَاثة، وَفُعَالَة: كَفُجَاءَة، وَفُعْلَة: كَلُقْيَة، وَفِعْلَة: كَخِيْلَة، وَفَعْلَة: كَرَحْبَة، وَفَعُول: كَقَبُول، وَفُعُول: كَلُزُوم...»[7].

في النصِّ: (كَرَحْبَة) بالحاءِ[8]، وهذا يَعني أنَّ الفعلَ المجرَّدَ هو (رَحِبَ) بكسرِ الحاءِ؛ لأنَّ الكلامَ على مصادرِ الفعلِ الثلاثيِّ المجرَّدِ مكسورِ العينِ. وبالرجوعِ إلى المعجماتِ نَجِدُ الفعلَ (رَحِبَ) لازمًا، لا مُتعدِّيًا[9]، وهذا يُعارِضُ قولَهُ في أوَّلِ النصِّ: «وإنْ كانَ على وزن فَعِل متعديًا».

فلو كانَ هذا الخطأُ مِن المصنِّفِ، أو الناسخِ، لكانَ واجبًا على المحقِّقِ

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٣٩/١.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤٠/١.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤١/١.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤٦/١.

(٥)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٧٤/١.

(٦)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٨٨/١.

(٧)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤٨٧/٢.

(٨)- في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وفَعَلة كرحبة»، انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٢٢٢/١.

(٩)- انظر في: لسان العرب: ٤١٤/١.

التنبيهُ على هذا التعارُضِ، إن كانَ قد تَنَبَّهَ هو عليهِ أصلًا؛ وإلَّا فما فائدةُ التهميشِ، إن أَهمَلَ المحقِّقُ التنبيهَ على مثلِ هذا الخطإِ الفادحِ؟!

أمَّا إذا كانَ الخطأُ مِن المحقِّقِ، أو الطبَّاعِ؛ فالصوابُ أنَّ ثمَّةَ فِعلًا مُتعدِّيًا، بلا خلافٍ، على وزنِ (فَعِلَ) بكسرِ العينِ، بلا خلافٍ، يأتي المصدرُ مِنهُ على وزنِ (فَعْلَة)، بلا خلافٍ، هو: الفعلُ (رَهِبَ)، ومصدرُهُ (رَهْبَة)[1].

وثمَّةَ فِعلٌ ثلاثيٌّ مجرَّدٌ مكسورُ العينِ، مُتَعَدٍّ، أَقرَبُ إلى الفعلِ (رَحِبَ) في الرَّسْمِ مِن الفعلِ (رَهِبَ)، هو الفعلُ (رَجِبَ)، يُقالُ: (رَجِبَهُ بمعنى هابَهُ وعظَّمَهُ)[2]؛ لكنَّني لم أَجِدْ إشارةً صريحةً إلى مجيءِ المصدرِ مِنهُ على وزنِ (فَعْلَة): (رَجْبَة)، إلَّا إذا كانَ المقصودُ مصدرَ المرَّةِ، ولا أَراهُ كذلكَ في هذا المقامِ؛ لأنَّهُ إنَّما يَتَكَلَّمُ على المصادرِ العامَّةِ.

وليسَ بعيدًا أن يَكونَ المرادُ الفِعلَ الثلاثيَّ المجرَّدَ المتعدِّيَ مكسورَ العينِ: (رَحِمَ)، ويَكونَ المرادُ مصدَرَهُ المعروفَ: (رَحْمَة) وهو قريبٌ في الرسمِ مِن (رحبة)، ولا سيَّما في رَسْمِ المخطوطاتِ، الذي لم يَكُنْ واضحًا وُضُوحَ المطبوعِ في يومِنا.

واختيارُ أحدِ هذِهِ الأفعالِ - قطعًا - إنَّما يَصِحُّ، إذا كانَ المصنِّفُ قاصدًا بناءَ (فَعْلَة) بفتحِ الفاءِ، وسكونِ العينِ، وكانَ الناسخُ والمحقِّقُ والطبَّاعُ مُصيبِينَ في نقلِ هذا النصِّ، كما أَرادَهُ المصنِّفُ. ولا بدَّ مِن أجلِ ذلكَ، مِن مُراجَعةِ النُّسَخِ المخطوطةِ الصحيحةِ السليمةِ الواضحةِ.

والغريبُ العجيبُ أن يَتَوَافَقَ المحَقِّقانِ الأوَّلُ والثاني على خطإٍ، في نصٍّ سابِقٍ، من تحقيقِ كتابِ (ارتشاف الضرب): «الثلاثي المجرد إنْ كانَ على وزن

---

(١)- لسان العرب: ١/٤٣٦.

(٢)- انظر في: لسان العرب: ١/٤١١.

فَعَل: متعديًا فَمَصْدَرُهُ يجيء على فُعُول كَجُحُود... وَفَعْلَة: كَرَحْمَة، وَفِعْلَة: كَحِمْيَة»[(١)].

فالرحمةُ مصدرُ الفِعلِ الثلاثيّ المكسورِ العينِ: (رَحِمَ)، فكيفَ يُذكَرُ مصدرُهُ معَ مصادرِ بناءِ (فَعَل) مفتوحِ العينِ؟! إن كانَ هذا الخطأُ مِن المصنِّفِ، أو مِن بعضِ النُّسَّاخِ، فأينَ التنبيهُ عليهِ في الهامشِ؟!

والغريبُ أن يَكتُبَ المحَقّقُ الثاني د. رجب عثمان، في الهامشِ (١): «انظر: الكتاب ٩/٤ وقال ابن سيده: وَقَدْ جَاءَ على فَعْلَة كقولهم: رَحَمْتُه رَحْمَة وَلَيْسَ يراد به مرة واحدة وكذلك لقيته لقية. انظر: المخصص ١٣٣/١٤».

فقد أَحالَ في الهامشِ على الكتابِ، والمخصَّصِ، وضَبَطَ الفِعلَ (رحم) بفتحِ الحاءِ، مُوهِمًا أنَّ هذا هو ضَبْطُهُ في الكتابَينِ؛ ولكِنْ بالرجوعِ إليهما نَجِدُ قولَ سيبويهِ: «وقالوا: رَحِمْتُه رَحَمَةً كالغَلَبة»[(٢)].

فضُبِطَ الفعلُ (رحم) بكسرِ الحاءِ، لا بفتحِها، وضُبِطَ المصدرُ بفتحِ الحاءِ. جاءَ في اللسانِ: «رَحِمَهُ رُحْماً ورُحُماً ورَحْمةً ورَحَمَةً؛ حكى الأَخيرة سيبويه، ومَرحَمَةً»[(٣)].

ونَجِدُ أيضًا قولَ ابنِ سيده: «وقد جاء على فَعْلة كقولهم: رَحِمته رَحْمة وليس يُرادُ به مرَّةً واحدةً وكذلك لَقِيته لَقْيةً»[(٤)]. فضُبِطَ الفعلُ (رحم) بكسرِ الحاءِ، لا بفتحِها.

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٤٨٣/٢-٤٨٤، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٢٢١/١.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٩/٤.

(٣)- لسان العرب: ٢٣٠/١٢.

(٤)- المخصَّص: ١٣٣/١٤.

٢٧٠- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَفِعَنْلَى: بِلَنْصَى وَخِلَفْنَاة، وَفُعَنْلَى اسمًا فقط جُلَنْدَى، وهو قليل، كذا قيل وجاء بالهاء: جُلَنْبَاة، وَفُعَلْنَاة: جُلَنْبَاة، وَفُعُنْلَى: جُلُنْدَى[١] مصروفًا»[٢].

ذُكِرَتْ كلمةُ (جُلَنْبَاة)، بضمِّ الجيمِ، وفتحِ اللامِ، في موضعَينِ مِن هذا النصِّ، فإن كانَتْ - عندَ المصنِّفِ - في الموضعِ الأوَّلِ: (جُلَنْبَاة) كما ضَبَطَها المحقِّقُ؛ لأنَّها مُوافِقةٌ لكلمةِ (جُلَنْدَى) في الوزنِ، مع زيادةِ التاءِ، فقط؛ فهذا مُخالِفٌ لِما في المعجماتِ مِن ضبطٍ؛ فلم أَجِدْ في المعجماتِ، ولا في غيرِها، ضبطَ الجيمِ مِن (جلنباة) بالضمِّ؛ فلعلَّ المصنِّفَ اطَّلَعَ على مصدرٍ لهذا الضبطِ، أو لعلَّهُ مِن أخطائِهِ، أو أخطاءِ النُّسَّاخِ.

والمحقِّقُ - إن افترَضْنا مُطابَقةَ الضبطِ لمرادِ المصنِّفِ - بريءٌ مِن الخطإِ في هذا الموضِعِ؛ لأنَّ السياقَ يَقتَضِي هذا الضبطَ؛ ولكنَّهُ أَخطَأَ في عدمِ التنبيهِ على ذلكَ في الهامشِ، بلِ اكتَفَى في الهامشِ (٣) بقولِهِ: «الجُلَنْبَاة: وصف للناقة السمينة. انظر: مادة (جلنب) في اللسان ١/ ٦٦٨، والقاموس (جلب) ١/ ٤٧».

وبمراجعةِ المعجماتِ نَجِدُ لكلمةِ (الجَلَنْبَاة) ضبطًا واحدًا، هو بفتحِ الجيمِ واللامِ معًا. جاءَ في الجيمِ: «وقال: الجَلَنْباةُ، من الإبل: القَويّةُ الشَّديدةُ في

---

(١)- اختُلِف في ضبطِ (جلندى) اسمِ مَلِكِ عُمَان، فقيلَ: بضمِّ الجيمِ، وفتحِ اللامِ: (جُلَنْدَى)، وقيلَ: بضمِّهما معًا، مقصورًا: (جُلُنْدَى)، وبضمِّ الجيمِ، وفتحِ اللامِ، ممدودًا: (جُلَنْدَاء)، انظر في: الصحاح: ٢/ ٤٥٩، وتاج العروس: ٧/ ٥١٣.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/ ٩٣، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/ ٤٤.

السَّفرِ»[1].

ولا يُمكِنُ أن يُقالَ: إنَّ المصنِّفَ أَرادَ في هذا الموضعِ كلمةَ (جَلَنْبَاة) بفتحِ الجيمِ واللامِ، إلَّا إذا قُلْنا: إنَّ ضبطَ كلمةِ (جُلَنْدَى) بضمِّ الجيمِ، غيرُ مرادٍ، في هذا المقامِ، وإنَّما المرادُ (جَلَنْدَى) بفتحِ الجيمِ واللامِ، معًا. جاءَ في القاموسِ: «والجَلَنْدَى والجَلَنْدَدُ: الفاجِرُ»[2].

ويُفسِدُ هذا الافتراضَ اعتراضٌ قويٌّ، وهو أنَّ المصنِّفَ صَرَّحَ باسميَّةِ (جُلندى)؛ فيَتَعَيَّنُ ضمُّ الجيمِ؛ لأنَّ مفتوحَ الجيمِ صفةٌ، لا اسمٌ.

أمَّا الموضعُ الثاني: «وَفُعَلْنَاة: جُلَنْبَاة»، ففيهِ أكثرُ مِن خطإٍ، أبرزُها أنَّ البناءَ الصرفيَّ لا يُطابِقُ الكلمةَ المذكورةَ؛ لأنَّ النونَ الزائدةَ تَظهَرُ في الوزنِ رابعةً، وهي في الكلمةِ ثالثةٌ، فالصوابُ: (فعنلاة) بتقديمِ النونِ على اللامِ.

أمَّا الضبطُ، فلعلَّ المصنِّفَ قَصَدَ - هنا - ذِكرَ الكلمةِ بالضبطِ الصحيحِ المعروفِ المنقولِ في المعجماتِ، بفتحِ الجيمِ واللامِ، معًا: (جَلَنْبَاة)، والوزنُ: (فَعَنْلَاة)، فينتفي التكرارُ. أمَّا على وفقِ ضبطِ المحقِّقِ، فيجتَمِعُ التَّكرارُ، معَ الخطإِ في الضبطِ.

٢٧١- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وفي "مَجَنّ" عن سيبويه، القولان، والأكثر على أصالة الميم في [مَنْجَنِيق وَمَنْجَنُون، والوزن فَنْعَلِيل، وَفَعْلَلُول، خلافًا للفراء في مَنْجَنِيق] إذ الميمُ والنونُ عنده زائدتان وخلافًا لِمَنْ قَالَ: وَزْنُ "مَنْجَنُون" فَنْعَلُول من مَجَن، أَوْ مَنْفَعُول مِنْ جَنّ»[3].

---

(١)- الجيم: ١٢١/١، وانظر في: لسان العرب: ٢٧٥/١، والقاموس المحيط: ٦٨، وتاج العروس: ١٧٦/٢.

(٢)- القاموس المحيط: ٢٧٣.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٩٦/١.

وَرَدَ في النصِّ كلمةُ (مَجَنّ) بفتحِ الميمِ، والصوابُ: (مِجَنّ) بكسرِها، فلم تَرِدْ في كتابِ سيبويهِ، إلَّا بكسرِ الميمِ: «ويكون على "فِعَلّ" فيهما فالاسم. نحو: جِدَبٌّ[1] ومِجَنٌّ. والصفة نحو: خِدبٌّ وهِجفٌّ، وهِقَبٌّ»[2].

وكلامُ المصنِّفِ – هنا – على أصالةِ الميمِ وزيادتِها في كلمةِ (مِجَنّ)، فثمَّةَ رأيانِ في ذلكَ:

أ- أن تكونَ الميمُ أصليَّةً، فتكونَ مُقابِلةً للفاءِ مِن الوزنِ، فيكونَ وزنُها: (فِعَلّ)، بكسرِ الفاءِ، وفتحِ العينِ، وتشديدِ اللامِ، ونظيرُها في ذلكَ مثلًا كلمةُ (جِدَبّ)، بكسرِ الجيمِ، وفتحِ الدالِ، وتشديدِ الباءِ.

ب- أن تكونَ الميمُ زائدةً، فتكونَ الجيمُ مُقابِلةً للفاءِ مِن الوزنِ، فيكونَ وزنُها في الأصلِ المفكوكِ: (مِفْعَل)، بكسرِ الميمِ، وسكونِ الفاءِ، وفتحِ العينِ؛ لأنَّ أصلَها: (مِجْنَن)، ويكونَ وزنُها في النُّطْقِ بعدَ الإدغامِ: (مِفَعْل) بكسرِ الميمِ، وفتحِ الفاءِ، وسكونِ العينِ، ونظيرُها في ذلكَ مثلًا كلمةُ (مِقَصّ)، بكسرِ الميمِ، وفتحِ القافِ، وتشديدِ الصادِ، وأصلُها: (مِقْصَص).

ويُفهَمُ مِن نصِّ أبي حيَّانَ أنَّ لسيبويهِ قَولَينِ في هذِهِ المسألةِ؛ ولكنَّ الموجودَ في كتابِهِ قولٌ واحدٌ، هو أصالةُ الميمِ؛ بدلالةِ أنَّهُ ذَكَرَ كلمةَ (مِجَنّ) في أمثلةِ بناءِ (فِعَلّ). ولم أَجِدْ في كتابِ سيبويهِ أَدنى إشارَةٍ إلى القولِ الثاني (زيادةِ الميمِ) في هذِهِ الكلمةِ.

وقد كَتَبَ محقِّقُ (الارتشاف) في الهامشِ (٦)، مُشيرًا إلى هذينِ القولينِ،

---

(١)- في طبعةِ مكتبةِ الخانجيِّ: (جِذَبّ) بالذالِ، وهو تطبيعٌ.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٧٧.

مِن كتابِ سيبويهِ: «انظر: الكتاب ٢٩٢/٤ و٣٠٩»[١].

وبالرجوعِ إلى هذينِ الموضعَينِ، لا نَجِدُ كلامًا على (مجنّ)، وإنَّما كلامًا على (منجنون)، و(منجنيق)، قالَ سيبويهِ: «ويكون على مثال فَعْلَلُولٍ، وهو قليل، قالوا: مَنْجَنُونٌ، وهو اسم. وحَنْدَقُوقٌ، وهو صفة. ولا نعلم في بنات الأربعة فَعْلَيُولاً ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره[٢]، ولكن فنْعَلُولٌ وهو اسم، قالوا: منجنونٌ، وهو اسم»[٣].

وقالَ أيضًا: «وأمَّا مَنْجَنيقٌ فالميم منه من نفس الحرف؛ لأَنك إنْ جعلت النون فيه من نفس الحرف فالزيادة لا تَلحق بناتِ الأربعة أوّلاً [إلاّ الأَسماءَ من أَفعالها نحو مُدَحْرِجٍ] وإن كانت النون زائدة فلا تزاد [الميمُ معهَا]، لأنه لا يلتقي في الأَسماء ولا في الصفات التي ليست على الأَفعال المزيدة في أوّلها حرفان زائدان متواليان. ولو لم يكن في هذا إلاّ أَنَّ الهمزة التي هي نظيرتُها لم تقع بعدها الزيادةُ لكانت حُجَّة. فإنما منجنيقٌ بمنزلة عَنْتَرِيسٍ، ومَنْجُنُونٌ بمنزلة عَرْطَلِيل. فهذا ثَبتٌ[٤]. ويقوّي[٥] ذلك مجانيقُ ومَناجِين»[٦].

ومِن هنا يُؤخَذُ على المحقِّقِ إغفالُهُ الإشارةَ في الهامشِ إلى أنَّ لسيبويهِ قولًا

(١)- وَافَقَ المحقِّقُ الثاني (د. رجب عثمان) المحقِّقَ الأوَّلَ (د. مصطفى النمَّاس)، في هذا الهامِشِ، انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٩٦/١.

(٢)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ: (تذكره) بالتاءِ، وهو تطبيعٌ.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٩٢/٤.

(٤)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ: (ثبَتٌ) بفتح الباء.

(٥)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ: (يقّوي) بتشديدِ القافِ، وكسرِها، والصوابُ: (يقوّي) بتشديدِ الواوِ، وكسرِها.

(٦)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣٠٩/٤.

واحدًا في هذهِ المسألةِ، لا كما نَسَبَ إليهِ أبو حيَّانَ. ويُؤخَذُ عليهِ أيضًا أنَّ الهامشَ الموضوعَ رَقَمُهُ على كلمةِ (سيبويه) مِن المتنِ، إنَّما يَخُصُّ كلمتَي (منجنون)، و(منجنيق)؛ وهذا يُوهِمُ القارئَ أنَّ المقصودَ الميمُ مِن (منجنيق) و(منجنون)، وهو خلافُ الصوابِ.

وبيانُ ذلكَ أنَّ الميمَ في (منجنيق)، و(منجنون) – عندَ سيبويهِ – أصليَّةٌ تُقابِلُ الفاءَ مِن البناءِ: (فَنْعَلِيل) في (مَنْجَنِيق)، و(فَعْلَلُول، وفَنْعَلُول) في (مَنْجَنُون)؛ فلسيبويهِ قولانِ في أصالةِ النونِ وزيادتِها في (مَنْجَنُون)، لا الميمِ في (مِجَنّ).

وقد كَتَبَ د. فخرُ الدينِ قباوة في أحدِ هوامشِ تحقيقِهِ لكتابِ (الممتع): «وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن لسيبويه في ميم مِجَنّ قولين، جعلها زائدة وجعلها أصلية. انظر ص٢٦٥ من ابن عصفور والتصريف»[(١)].

وقالَ المراديُّ: «ولذلك حكم بزيادة همزة أفعى وأبين وإجاص، وميم موسى ومِزْود ومِجَن. وفي مجن عن سيبويه قولان: والأصح أن ميمه زائدة»[(٢)].

وقالَ الأشمونيُّ: «وجاء في ميم مِجَنّ عن سيبويه قولان أصحُّهما أنها زائدة»[(٣)].

والمراديُّ من تلاميذِ أبي حيَّانَ، فليسَ بعيدًا أن يكونَ قد أَخَذَ مِنهُ هذِهِ النسبةَ، والأشمونيُّ مِن مُتأَخِّري النحاةِ؛ فلا ريبَ في أخذِهِ مِن كُتُبِ أبي حيَّانَ.

أمَّا مصدرُ أبي حيَّانَ في نِسبةِ هذَينِ القولَينِ إلى سيبويهِ؛ فقد يكونُ

---

(١)- الممتع الكبير: ١٦٦، الهامش: (١٤).

(٢)- توضيح المقاصد والمسالك: ١٥٣٩/٣.

(٣)- شرح الأشمونيّ: ٨٠٥/٣.

مطَّلِعًا على نُسخةٍ مِن كتابِ سيبويهِ، مُشتَمِلةٍ على هذِهِ النِّسبةِ، وقد يكونُ ناقِلًا ممَّن تَقَدَّمَهُ، ممَّن نَسَبَ إلى سيبويهِ، سَهْوًا، أو اطِّلاعًا.

وقد يَكونُ أبو حيَّانَ استنبَطَ مِن بعضِ عباراتِ سيبويهِ القولَ بزيادةِ الميمِ في (مِجَنّ)، فقد قالَ سيبويهِ: «وكذلك ميمُ مَأْجَجٍ وميمُ مَهْدَدَ، لأَنهما لو كانتا زائدتين لأَدغمتَ كَمرَدٍّ ومفَرٍّ، فإنما هما بمنزلة قَرْدَدٍ»[1].

وقالَ أيضًا: «وأما يأجَجُ فالياءُ فيها من نفس الحرف، لولا ذلك لأدغموا كما يُدغِمون في مُفْعَلٍ ويُفْعَلُ من ردَدْتُ. فإنما الياء ههنا كميم مَهْدَدَ»[2].

ويُفهَمُ مِن هاتينِ العبارتينِ أنَّ الميمَ في (مَهْدَد) مثلًا أصليَّةٌ؛ بدلالةِ عدمِ الإدغامِ، فلم نَقُلْ: (مَهَدّ) بتشديدِ الدالِ؛ لأنَّ الميمَ أصليَّةٌ، ولو كانَتِ الميمُ زائدةً، لأَدْغَمْنا، كما هو الحالُ في (مَرَدّ)، بالإدغامِ؛ فالميمُ فيها زائدةٌ؛ ولذلكَ أَدْغَمْنا، ولو كانَتْ أَصْلِيَّةً لقُلْنا: (مَرْدَد) مثل (مَهْدَد).

قالَ ابنُ عُصفورٍ: «والذي يدلُّ، على أصالة الميم في مأْجَجٍ ومَهدَدٍ، أنَّ الميم لو كانت زائدة لوجب الإِدغام، فتقول: مَهَدٌّ ومأَجٌّ، كما تقول: [مَقَرٌّ] ومَكَرٌّ ومَفَرٌّ ومَرَدٌّ. فدلّ ذلك على أنَّ الميم أصل، وأنهما ملحقان بجَعفَر نحو: قَرْدَدَ. ولذلك لم يُدغَم»[3].

ولو أَخَذْنا بقاعدةِ سيبويهِ هذِهِ في كلمةِ (مِجَنّ)، لقُلْنا: إنَّ ميمَ (مِجَنّ) زائدةٌ؛ بدلالةِ الإدغامِ، ولو كانَتْ أَصْلِيَّةً، لقُلْنا: (مِجْنَن) بفكِّ الإِدغامِ.

وهذا الاستنباطُ قويٌّ جِدًّا، وهو يدلُّ على التناقُضِ، عندَ سيبويهِ، في

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣٠٩/٤.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣١٣/٤.

(٣)- الممتع الكبير: ١٦٨.

هذهِ المسألةِ؛ ولكنَّ عبارةَ أبي حيَّانَ تُوهِمُ القارئَ أنَّ لسيبويهِ تنصيصًا على كلمةِ (مِجَنّ) في المذهبَينِ، وهو ما لا وُجودَ لهُ في كتابِهِ؛ لأنَّ كلمةَ (مِجَنّ) لم تَرِدْ، إلَّا مرَّةً واحدةً، في كتابِ سيبويهِ، وكانَتْ مِثالًا مِن أمثلةِ بناءِ (فِعَلّ).

ومِن هنا كانَ القولُ بأصالةِ ميمِ كلمةِ (مِجَنّ) معروفًا، عن سيبويهِ، دُونَ القولِ بزيادتِها، بِحيثُ خُطِّئَ سيبويهِ؛ لِقَولِهِ الغريبِ هذا، المخالِفِ لِلاشتِقاقِ. جاءَ في التاجِ: «(والمِجَنُّ والمِجَنَّةُ، بِكَسْرِهِمَا، والجُنَانُ، والجُنَانَةُ، بِضَمِّهِمَا: التُّرْسُ)، الثَّانِيَةُ حَكَاهَا اللِّحْيَانِيُّ، واقْتَصرَ الجَوْهرِيُّ عَلَى الأُولَى، قَالَ: والجَمْعُ: المـَجَانُّ. وفي الحَدِيثِ: "كَأَنَّ وُجُوهَهُم المـَجَانُّ المـُطْرَقَةُ"، وَجَعَلَهُ سِيبَوَيْهِ فِعَلاًّ، وَسَيَأْتِي فِي: " م ج ن". قُلْتُ: وَهُوَ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ؛ قِيلَ للتَّـوَّزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَدْ أَخْطَأَ صَاحِبُكُمْ، أَيْ: سِيبَوَيْهِ، فِي أَصالَةِ مِيمِ مَـجَنَ[1]، وهَل هُوَ إلاَّ مِنَ الجُنَّةِ، فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ بِخَطَأٍ، العَرَبُ تَقُولُ: مَجَنَ الشَّيْءُ، أَيْ: عَطِبَ. قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَهُوَ وَإِنْ كَانَ وَجْهًا لكِنْ يُعَارِضُهُ أُمُورٌ، مِنْهَا: كَسْرُ المِيمِ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ فِي الآلَةِ، والزِّيَادَةُ فِيهَا ظاهِرَةٌ، وتَشْدِيدُ النُّونِ، ومِثْلُهُ قَلِيلٌ، وَوُرُودُ مَا يُرَادِفُهُ، كَجُنَانٍ وَجُنَانَةٍ، ونَحْوُ ذلِكَ، وقَدْ يُتَكَلَّفُ الجَوَابُ عَنْهَا، فَلْيُتَأَمَّلْ»[2].

وجاءَ فيهِ أيضًا: «(والمِجَنُّ)، بِكَسْرِ المِيمِ: (التُّرْسُ)، وهو من: مَجَنَ، على ما ذَهَب إليهِ سِيبَوَيْه من أنَّ وَزْنَه: فِعَلٌّ، وقيل: مِيمُهُ زَائِدَة، (وذكر في "ج ن ن") وهو الأَعرف»[3].

---

(١)- كذا ضُبِطَ في المطبوعِ، وهو تطبيعٌ، أو سهوٌ مِن المحقِّقِ.

(٢)- تاج العروس: ٣٦٧/٣٤.

(٣)- تاج العروس: ١٤٩/٣٦.

* **أَبرَزُ أخطاءِ التهميشِ:**

أَبرَزُ أخطاءِ التهميشِ أربعةٌ:

أوَّلًا- الخطأُ في الشرحِ:

قد يُخطِئُ المحقِّقُ في بيانِ معاني بعضِ كلماتِ المتنِ، أو بعضِ عباراتِهِ. ومِن أمثلةِ ذلكَ:

٢٧٢- جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليّ لكتابِ (الأصول): «وأَحالَ: صَارَ صَاحبَ حِيَالٍ»(١).

وفي الهامشِ (٥): «حيال: الحيال: خيط يشد من بطان البعير إلى حقبه لئلا يقع الحقب على تباله».

والصوابُ أنَّ (الحِيَالَ) هيَ النُّوقُ التي لم تَحْمِلْ. قالَ ابنُ السكِّيتِ: «وقد أَحال، إذا حالتْ إبلُه فلم تحَمِل، وهي إِبلٌ حِيَالٌ»(٢).

وقالَ ابنُ سيده: «وناقَةٌ حائلٌ: حُمِلَ عليها فَلَمْ تَلْقَح، وقيل: هي التي لم تَحْمِل سنةً أو سنتينِ أو سَنوَاتٍ. وكذلك كُلُّ حامِلٍ يَنقطِعُ عنها الحَمْلُ سنةً أو سَنواتٍ حتى تَحْمِلَ. والجمع حِيالٌ وحُوَّل»(٣).

فالمحقِّقُ قد أَخطَأَ في تعيينِ المعنى المرادِ لكلمةِ (حِيَال)، فاختَارَ معنًى غيرَ مقصودٍ، ومعَ ذلكَ اشتَمَلَتْ عبارتُهُ: «لئلا يقع الحقب على تباله» على خطإٍ آخَرَ، والصوابُ: (ثيلِهِ) بالثاءِ والياءِ، لا (تباله) بالتاءِ والباءِ.

قالَ ابنُ دُريدٍ: «والحِيال: خيط يُشدّ من حَقَب الْبَعِير إِلَى تصديره لئلاّ

---

(١)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ١١٨/٣.

(٢)- إصلاح المنطق: ٢٧٢/٢.

(٣)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٧/٤، وانظر في: كتاب الأفعال: ٢٥٢/١.

يَقع الحَقَب على ثيله فيَحْقَب، أي يحتبس بولُه، وربما قتله»[١].

وقالَ ابنُ سيده: «والحِيالُ: خَيْط يُشَدُّ مِنْ بِطانِ البَعيرِ إلى حَقَبِهِ؛ لِئَلا يَقع الحَقَبُ على ثِيلِهِ»[٢].

و(الثِيلُ)، كما في الصحاحِ: «وعاءُ قضيبِ البعيرِ»[٣]. وفي القاموسِ: «الثَّيلُ، بالكسر والفتحِ: وِعاءُ قَضيبِ البَعيرِ وغَيرِهِ، أو القَضِيبُ نَفْسُه، وبالكسر، وككَيِّسٍ: نَباتٌ»[٤].

٢٧٣- جاءَ في تحقيقِ د. عوضٍ القوزيّ لكتابِ (التعليقة): «قال أبو علي: يقول: يجيء اسْتَفْعَلْتُ على غير معنى أصَبْتُه كذا، كما جاء (تذاءَبتْ) غير مطاوع لفَاعَلَ، وكذلك (عاقَبْتُ) لغير اثنين»[٥].

وفي الهامشِ (٣): «يقال: تذاءبت الريحُ وتَذَأبَتْ إذا أتَتْ من كل وجه، تشبيهًا بالذئب يأتي على فريسته من كل جهة. والتاء في (تذاءبت) ليست للمفاعلة أو المطاوعة، فهي تختلف عن التاء التي في مثل: استكرمتُه واستعظمته التي تؤول إلى معنى أصبته وألفيته كريمًا وعظيمًا، ومثل هذه التاء التاء في (عاقبتُ) فهي لا تكون للمطاوعة ولا تكون من اثنين».

لا يَنقَضِي عَجَبي مِن قولِ المحقِّقِ: «ومثل هذه التاء التاء في (عاقبتُ) فهي لا تكون للمطاوعة ولا تكون من اثنين»؟!!

فليسَ في (عَاقَبْتُ) إلَّا تاءُ الفاعلِ، وهيَ ضميرٌ مُتَّصِلٌ، لا عَلاقةَ لهُ

---

(١)- جمهرة اللغة: ١٠٥٢/٢.

(٢)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١٠/٤.

(٣)- الصحاح: ١٦٥٠/٤.

(٤)- القاموس المحيط: ٩٧٤.

(٥)- التعليقة: ١٣٨/٤.

بالزيادةِ الصرفيَّةِ الخاصَّةِ بالأفعالِ المزيدةِ، كالتي في: (اقْتَطَعَ، وتَقَاطَعَ، وتَقَطَّعَ، واسْتَقْطَعَ).

والصوابُ - إن وَجَبَ ذلكَ، ولا أراهُ هنا واجبًا - أن يُقالَ في شرحِ العبارَةِ، باختِصارٍ: تأتي صيغةُ (اسْتَفْعَلَ) لأَكثَرَ مِن معنًى، فليسَتْ مُختَصَّةً بالدلالةِ على معنى (الإصَابَةِ)، كما في: (اسْتَكْرَمْتُهُ)، بمعنى: (أَصَبْتُهُ كَرِيمًا)، بل تأتي لِمعانٍ أُخرَى، كما أنَّ صيغةَ (تَفَاعَلَ) غيرُ مُختَصَّةٍ بمعنى (مُطاوَعَةِ) صيغةِ (فَاعَلَ)، كقولِنا: تَذَاءَبَتِ الرِّيحُ؛ فهيَ لَيسَتْ للمُطاوَعةِ هنا، وكما أنَّ صيغةَ (فَاعَلَ) غيرُ مُختَصَّةٍ بمعنى (المشارَكةِ)، كقولِنا: عَاقَبْتُ زيدًا، فليسَ الفعلُ حاصِلًا مِن اثنينِ.

٢٧٤- جاءَ في تحقيقِ د. عوضٍ القوزيِّ لكتابِ (التعليقة): «قال: ولو أردت الواحدة من اجتورْتُ لقلت: تَجاوُرَةٌ، جاز، لأن المعنى واحدة، فكما جاز تجاوُرًا، كذلك يجوز هذا. قال أبو علي: اجْتَوَرْتُ، وإن كان على افْتَعَلْتُ فهو بمعنى تَفَاعَلْتُ والدليل على ذلك تصحيح الواو فيه، فلما كان بمعناه جاز أن يُحمل مصدر كل واحد من الفعلين على الفعل الذي ليس من لفظه؛ لاجتماعهما في المعنى»(١).

وفي الهامشِ (٤): «في الكتاب: (واحد) وهو خطأ، وإنما أراد (لأن المعنى مَرَّة واحدة)، فحذف الموصوف، وبقي الصفة». وفي الهامشِ (١) مِن الصفحةِ التاليةِ قالَ: «يشير أبو علي إلى أن قوله: (تجاورة) بمعنى (تَجاوُرًا) وهذا جائز، كما أن قولنا "يَدَعُهُ تَرْكَةً واحدة" يجوز، والذي يعول عليه في هذا الباب هو المعنى».

---

(١)- التعليقة: ٤/١٤٥-١٤٦.

أَخطَأَ المحقِّقُ خطأً بيِّنًا في عبارَةِ: «لأن المعنى واحدة»، فزادَ التاءَ، ظَنًّا مِنهُ أنَّ المرادَ: (مَرَّة واحدة)، فحُذِفَ الموصوفُ، وبَقِيَتِ الصفةُ. والصوابُ كما في كتابِ سيبويهِ: «ولو أردت الواحدة من اجْتَورْتُ فقلت تجاورة[1] جاز، لأنَّ المعنى واحد، فكما جاز تَجاوُرًا كذلك يجوز هذا. وكذلك يجوز جميع هذا الباب»[2].

ومرادُ سيبويهِ أنَّ صيغةَ الفعلِ (تَجاوَرَ) وصيغةَ الفعلِ (اجْتَوَرَ) بمعنًى واحدٍ؛ ولذلكَ يكونُ المصدرُ (التَّجَاوُرُ) – عِندَهُ – بمعنى المصدرِ (الاجْتِوَار). وهذا التوافُقُ بينَ الفِعلَينِ، ومصدَرَيهِما، يُجيزُ نيابةَ مصدرِ المرَّةِ (تَجَاوُرَة) عنِ (اجْتِوَارَة)؛ لأنَّهما – عِندَ سيبويهِ – بمعنًى واحدٍ؛ ولذلكَ قالَ سيبويهِ: «ولو أردت الواحدة من اجتورْتُ لقلت: تَجاوُرَة»، أي: بدلًا مِن استعمالِ (اجْتِوَارَة) يَستَعمِلُ المتكلِّمُ (تَجاوُرَة)؛ لأنَّهما بمعنًى واحدٍ، عِندَهُ.

أمَّا الترادُفُ بينَ الفعلَينِ المزيدَينِ (تَجَاوَرَ)، و(اجْتَوَرَ) – عِندَ سيبويهِ – فقد ذَكَرَهُ في عِدَّةِ مواضِعَ مِن كتابِهِ، أَبرزُها قولُهُ: «وقد يَشركه افتعلْنَا فتريد بهما معنًى واحدا، وذلك قولهم: تضارَبُوا واضْطرَبوا، وتقاتلُوا واقتتلُوا، وتجاوَرُوا واجْتوَرُوا، وتلاقوْا والْتقَوْا»[3].

وقالَ أيضًا: «هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد وذلك قولك: اجتَورُوا تجاوُراً تجاورُوا اجْتواراً، لأن معْنى اجتوَرُوا وتجاورُوا واحد»[4].

---

(١)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ بالرفعِ: (تجاورةٌ)، وفي طبعةِ مكتبةِ الخانجيّ بالنصبِ: (تجاورةً).

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٨٧.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٦٩.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٨١.

٢٧٥- جاءَ في تحقيقِ د. فخر صالح قدارة لكتابِ (المفصَّل): «وبمعنى اتّخاذ الشيء نحو تديَّرتُ المكانَ وتوسَّدْتُ الترابَ»[(١)].

وفي الهامشِ (٦): «أيْ: اتّخذت المكان مداراً، واتّخذت التراب وسادة».

أَخطَأَ المحقِّقُ في بيانِ معنى الفعلِ (تَدَيَّر)، والصوابُ: «اتَّخَذْتُ المكانَ دارًا». قالَ الزمخشريُّ نفسُهُ: «وتديَّرتُ المكان: اتخذته داراً»[(٢)].

وقد يكونُ الخطأُ في عبارَةِ المحقِّقِ تطبيعًا، فيَصِحُّ الشرحُ، بعدَ تصويبِ التطبيعِ.

٢٧٦- جاءَ في تحقيقِ د. فخرِ الدينِ قباوة لكتابِ (شرح الملوكيّ): «الرابع: أن يأتي "افتعلَ" بمعنى "فَعَلَ"، لا يراد به زيادةُ معنى، ولا يُستعمل إلاّ بزيادة، نحو قولهم: افتَقَرَ، في معنى: فَقُرَ. ولذلك قالوا: فَقيرٌ. فجاء اسم الفاعل منه على: فَقُر، وإن لم يُستعمل. وقالوا: اشتدّ فهو شَديد. ومثله: استلَمَ الحجرَ، ولم يقولوا: سَلَمَ ولا سَلِمَ»[(٣)].

وفي الهامشِ (١): «يريد أنهم لم يقولوا ذلك بمعنى التسليم. ش: سلُم».

الكلامُ هنا على إهمالِ الفعلِ المجرَّدِ، واستعمالِ الفعلِ المزيدِ، بدلًا مِنهُ، وهو ما يُسَمَّى بالإغناءِ، أي: إغناءِ المزيدِ عنِ المجرَّدِ، ويُسَمَّى بالاستغناءِ، بمعنى: استغناءِ المتكلِّمِ بالمزيدِ عنِ المجرَّدِ[(٤)].

---

(١)- المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ٢٨١.

(٢)- أساس البلاغة: ٣٠٢/١، وانظر في: الفائق في غريب الحديث: ٢٢/١، والكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٦٥/٢، وتاج العروس: ٣٤٢/١١.

(٣)- شرح الملوكيّ: ٨١-٨٢.

(٤)- انظر في: إحياء الصرف: ٤١-٥١، و١٠٤-١١٣.

ومِن أمثلةِ الإغناءِ - عِندَ مَن يقولُ بِهِ - الفعلُ المزيدُ (اسْتَلَمَ)، فهو عِندَهُم يُغني عنِ استعمالِ الفعلِ المجرَّدِ. وبالرجوعِ إلى كُتُبِ العربيَّةِ نَجِدُ أنَّ المجرَّدَ (سَلَمَ)، والمجرَّدَ (سَلِمَ) مُستعمَلانِ. جاءَ في القاموسِ: «وسَلَمَ الجِلْدَ يَسْلِمُهُ: دَبَغَهُ بالسَّلَمِ، والدَّلْوَ: فَرَغَ من عَمَلِها، وأحْكَمَهَا. وسَلِمَ من الآفَةِ، بالكسر، سلامةً»[١].

وجوابُ أهلِ مَذهَبِ الإغناءِ أنَّ المنفيَّ استِعمالُ المجرَّدِ بالمعنى الذي استُعمِلَ فيهِ الفعلُ المزيدُ (اسْتَلَمَ)، لا مُطلَقُ النفيِ، ونظيرُهُ في ذلكَ الفعلُ المزيدُ (افْتَقَرَ)، فهو عِندَ بعضِ العلماءِ يُغني عنِ استعمالِ المجرَّدِ (فَقَرَ)، فيُقالُ: افْتَقَرَ الرجُلُ، ولا يُقالُ: (فَقَرَ) بهذا المعنى، وإنِ استُعمِلَ في معنًى آخَرَ، غيرِ معنى (الفَقْرِ). قالَ الجوهريُّ: «يقال: فَقَرَتْهُ الفَاقِرَةُ، أي كسرتْ فَقَارَ ظَهره. وفَقَرْتُ أنف البعير، إذا حززْتَه بحديدةٍ ثم جعلتَ على موضع الحَزِّ الجريرَ وعليه وتَرٌ ملويٌّ، لتذلِّله بذلك وتروضُهُ[٢]»[٣].

وكانَ الصوابُ أن يقولَ المحقِّقُ في شرحِ هذا المعنى: «يُريدُ أنَّهُم لم يَقولُوا ذلكَ بمعنى الاستِلامِ»؛ لأنَّ المرادَ بالاستلامِ هنا اللَّمْسَ ونحوَهُ، قالَ الجوهريُّ: «واسْتَلَمَ الحجر: لمسه إمَّا بالقُبلة أو باليد. ولا يُهمز لأنَّه مأخوذ من السِلَام وهو الحجر»[٤].

أمَّا (التَّسلِيمُ) الذي اختارَهُ المحقِّقُ، في شرحِهِ، فلا يدلُّ على هذا المعنى، لا مِن قريبٍ، ولا مِن بعيدٍ؛ لأنَّهُ مصدرُ الفعلِ المزيدِ بالتضعيفِ (سَلَّمَ)، وهو لا

---

(١)- القاموس المحيط: ١١٢٢.

(٢)- كذا في المطبوعِ: (تروضُهُ) بضمِّ الضادِ، والصوابُ: (تروضَهُ) بفتحِها؛ لأنَّهُ منصوبٌ.

(٣)- الصحاح: ٧٨٢/٢.

(٤)- الصحاح: ١٩٥٢/٥.

يُستَعمَلُ بمعنى (اسْتِلامِ الحَجَرِ) أصلًا. قالَ الجوهريُّ: «وتقول: سَلِمَ فلانٌ من الآفات سَلَامَةً، وسَلَّمَه الله سبحانه منها. وسَلَّمْتُ إليه الشيء فتَسَلَّمَهُ، أي أخَذَه. والتَسْلِيمُ: بَذْلُ الرضا بالحكم. والتَسْلِيمُ: السَلامُ»[١].

٢٧٧- جاءَ في تحقيقِ د. فخرِ الدينِ قباوة لكتابِ (الممتع): «وعلى فُعَلّان: ويكون فيهما. فالاسم نحو: حُوَمّان. والصفة: عُمَدّان وجُلَبّان»[٢].

ضَبَطَ المحقِّقُ الوزنَ، وكلماتِهِ الثلاثَ: (فُعَلّان، حُوَمّان، عُمَدّان، جُلَبّان)، بضمِّ الأوَّلِ، وفتحِ الثاني، وتشديدِ الثالثِ، وهو مُخالِفٌ لِما في كتابِ سيبويهِ، ففيهِ ضبطُ الحرفِ الثاني، مِن الوزنِ، وكلماتِهِ الثلاثِ، بالضمِّ: «ويكون على (فُعُلّانٍ) في الاسم والصفة. فالاسمُ نحو: الحُوُمّان. والصفة نحو: عُمُدّانٍ، والجُلُبّان»[٣].

ولم يَغفُلْ المحقِّقُ عمَّا في الكتابِ، مِن ضبطِ الكلماتِ الثلاثِ، بل أَشارَ إليهِ، في الهامشِ (٤) بقولِهِ: «وفي الكتاب ٢: ٣٢٤ ضبط الثاني من هذه الثلاثة بضم العين».

فإمَّا أن يكونَ المحقِّقُ قد وَجَدَ في النُّسَخِ المخطوطةِ لكتابِ (الممتع) أنَّ الوزنَ، وكلماتِهِ الثلاثَ، قد ضُبِطَتْ بالفتحِ، أو أنَّهُ اعتَمَدَ على ما جاءَ في كتابِ (الاستدراك)، للزُّبيديِّ: «وعلى فُعَلَّان فالاسم الحُومَّان والصفة العمدّان والجلبّان»[٤]. وقد أَشارَ المحقِّقُ في الهامشِ (٤) نفسِهِ إلى كتابِ (الاستدراك)،

---

(١)- الصحاح: ١٩٥٢/٥.

(٢)- الممتع الكبير: ٩٨.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٦٢/٤، وانظر في: طبعة باريس: ٣٥٢/٢، وطبعة بولاق: ٣٢٤/٢.

(٤)- الاستدراك: ١٣.

بقولِهِ: «وانظر الاستدراك على سيبويه ص١٣ و١٩».

ولـم أَجِدْ في كُتُبِ العربيَّةِ أَدنى ذِكرٍ لكلمةِ (حُومَّان) بتشـديدِ الميمِ، إلَّا في كتابِ سيبويهِ، ومَنِ اعتَمَدَ على ما فيهِ.

ووَجَـدْتُ كلمتَينِ تُشبِهانِ (الحومَّـان) رَسْـمًا، وتُخالِفانِهـا ضبطًا، هُمـا: (الـحَوْمَان) بفتحِ الحاءِ، وسكونِ الواوِ، وتخفيفِ الميمِ، و(الـحَوَمَان) بفتحِ الحاءِ، والواوِ، وتخفيفِ الميمِ.

قالَ ابنُ سيده: «وحامَ الطائرُ على الشيءِ حَوْما وحَوَمانا: رَوَّمَ. وحامَت الإبلُ حَوْلَ الماء: حَوْما، كذلك. وكلُّ من رامَ أمرًا فقد حامَ عليه حَوْما وحِياما وحُؤُوما وحَوَمانا... والـحَوْمانةُ: مكانٌ غليظٌ مُنقادٌ، وجمعه حَوْمانٌ وحَوامينُ، وقال أبو حنيفةَ: الـحَوْمانُ من السَّهل: ما أنبتَ العَرْفَجَ. والـحَوْمانُ: نَباتٌ بالباديةِ، واحدته حَوْمانةٌ»[1].

إنَّ خُلُوَّ المعجماتِ - ولا سيَّما المحكمِ، واللسانِ، والتاجِ - مِن أَدنى ذِكرٍ لكلمةِ (حُومَّان) بتشديدِ الميمِ، وهيَ التي امتَلَأَتْ بالنقلِ مِن كتابِ سيبويهِ؛ أَراهُ دليلًا واضِحًا على أنَّ الكلمةَ المقصودةَ في كتابِ سيبويهِ، لَيسَتْ كلمةَ (حُومَّان) بتشديدِ الميمِ، بل هيَ كلمةٌ أُخرى، مُقارِبةٌ في الرَّسْمِ، وما (الحُومَّان) إلَّا تصحيفٌ، أو تحريفٌ منها.

ويبدو أنَّ هذا الموضعَ مِن (كتابِ سيبويهِ)، قد أَخطَأَ فيهِ: المصنِّفونَ، والنَّقَلَةُ، والنُّسَّاخُ، والمحقِّقونَ، والطبَّاعونَ، وربَّما سيبويهِ نفسُهُ. وليسَ هذا افتِراءً بغيرِ دليلٍ؛ فيَكفي أن تَرجِعَ إلى تعليقِ ابنِ السرَّاجِ، وتعليقِ السيرافيِّ، على هذِهِ الأمثلةِ، لِتُدرِكَ صِدْقَ ما أَقولُ.

---

(١)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٢٤/٤، وانظر في: المحيط: ٢٣٢/٣، والصحاح: ١٩٠٨/٥.

جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحُسينِ الفتليِّ لكتابِ (الأصول): «فُعَّلانٌ: الحُوَّمانُ آكام صغار، والصفةُ: عُمَّدانٌ: طويلٌ. قالَ أبو بكر: هكذا هذَا الحرفُ في كتابي، وأَحسبهُ: حُوِّمان عَلَى فُعِّلاَنٍ، ووجدتُ في كتابِ ثعلبٍ على ما أحكيه: فُعُّلانٌ في الاسمِ والصفةِ، فالاسم: الحُوُّمانُ، [وكنتُ] أَراهُ نبتاً، والحُلُّبانُ بقلةٌ، والصفةُ نحو: العُمُّدانِ، والُجلُّبانِ[1]: صَاحبُ جَلبةٍ. فُعَّلاَنٌ: وجدتُ في النسخةِ المنسوخةِ مِنْ نسخة القاضي المقروءةِ على أَبي العباس: ويكونُ: فُعَّلانُ في الاسم والصفةِ، نحو: التُّوَّمانِ، والجُلَّبانِ، والصفةُ نحو: الغُمَّدانِ»[2].

ولا بأسَ بالإشارَةِ، باقتِضابٍ، إلى أخطاءِ هذا النصِّ المحقَّقِ، ففيهِ: «فُعَّلانٌ: الحُوَّمانُ آكام صغار، والصفةُ: عُمَّدانٌ: طويلٌ»، وتشديدُ العينِ معَ فتحِها في: (فُعَّلانٌ، الحُوَّمانُ، عُمَّدانٌ) يُعارِضُهُ أنَّ ابنَ السرَّاجِ ذَكَرَ هذا الوزنَ بعدَ أَسطُرٍ، ويُعارِضُهُ أنَّ (العمدان) في المعجماتِ ضُبِطَ بتشديدِ (الدالِ)، لا بتشديدِ (الميمِ)[3]؛ فقد يَكونُ مِن أخطاءِ ابنِ السرَّاجِ، أو النُّسَّاخِ، أو المحقِّقِ، أو الطبَّاعِ.

وفي النصِّ: «وأَحسبهُ: حُوِّمان عَلَى فُعِّلاَنٍ»، ولم أَجِدْ كسرَ الواوِ المشدَّدةِ مِن (حُوِّمان)، وكسرَ العينِ المشدَّدةِ مِن (فُعِّلان) إلَّا في هذا الموضعِ؛ فقد يكونُ مِن أخطاءِ ابنِ السرَّاجِ، أو النُّسَّاخِ، أو المحقِّقِ، أو الطبَّاعِ.

وفي النصِّ: «ووجدتُ في كتابِ ثعلبٍ على ما أحكيه: فُعُّلانٌ في الاسمِ

---

(١)- ضمُّ اللامِ مِن (ال) التعريفِ تطبيعٌ واضحٌ.

(٢)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٣/٢٠١-٢٠٢.

(٣)- انظر في: لسان العرب: ٣/ ٣٠٦، والقاموس المحيط: ٣٠١، وتاج العروس: ٨/٤١٧.

والصفةِ، فالاسم: الحُوُّمانُ، [وكنتُ] أَراهُ نبتاً، والحُلُّبانُ بقلةٌ، والصفةُ نحو: العُمُّدانِ، والُجلُّبانِ: صَاحبُ جَلبةٍ»، وتشديدُ الحرفِ الثاني، معَ ضمِّهِ من: (الجُلُّبان)، و(العُمُّدان)، قد يكونُ هكذا وَرَدَ في كتابِ ثعلبٍ، وقد يكونُ مِن أخطاءِ ابنِ السرَّاجِ، أو النُّسَّاخِ، أو المحقِّقِ، أو الطبَّاعِ؛ لأنَّهُ مُخالِفٌ لِما في المعجماتِ مِن ضبطِ الحرفِ الثالثِ، بالتشديدِ، ففيها: (الجلبَّان)[1]، و(العمدَّان)[2].

أمَّا (الحلبان) بمعنى البقلةِ، أو النبتِ؛ فقد جاءَ في القاموسِ: «والحُلَّبانُ، كَجُلَّنارٍ: نَبْتٌ»[3]، وجاءَ في التاجِ: «(والحُلُّبانُ كجُلُّنَار: نَبْتٌ) يَتَحلَّبُ، هكذا نقله الصاغانيّ»[4]، لكنَّ المعروفَ في (الجلّنار) أنَّهُ بفتحِ اللامِ المشدَّدةِ، لا بضمِّها[5]، جاءَ في القاموسِ: «الجُلَّنارُ، بضم الجِيم وفتحِ اللامِ المُشَدَّدَةِ: زَهْرُ الرُّمَّانِ»[6].

وفي النصِّ: «ويكونُ: فُعَّلانُ في الاسم والصفةِ، نحو: التُّوَّمانِ، والجُلَّبانِ، والصفةُ نحو: الغُمَّدانِ». أمَّا (التومان) بالتاءِ، فتصحيفٌ، والصوابُ: (النومان) بالنونِ. وقد اختُلِفَ في ضبطِها، ففي المحكمِ، والقاموسِ: (نَوْمَان) بفتحِ النونِ، وسكونِ الواوِ، بلا تشديدٍ، وهو خطأٌ كبيرٌ؛ لأنَّ ابنَ سيده نَقَلَ هذِهِ الكلمةَ،

---

(١)- انظر في: لسان العرب: ١/٢٧٠، والقاموس المحيط: ٦٨، وتاج العروس: ٢/١٧١.

(٢)- انظر في: لسان العرب: ٣/ ٣٠٦، والقاموس المحيط: ٣٠١، وتاج العروس: ٨/٤١٧.

(٣)- القاموس المحيط: ٧٧.

(٤)- تاج العروس: ٢/٣١٧.

(٥)- انظر في: لسان العرب: ٤/١٤٤، وتاج العروس: ١٠/٤٥٦.

(٦)- القاموس المحيط: ٣٦٧.

ومعناها مِن شرحِ السيرافيّ: «ونَوْمان: نَبْتٌ، عن السِّيرافِيّ»[١]؛ والسيرافيُّ إنَّما ذَكَرَها بالتضعيفِ، كما سيأتي في نصِّهِ.

وفي اللسانِ، والتاجِ، ضُبِطَ بفتحِ النونِ، وتشديدِ الواوِ، جاءَ في اللسانِ: «ونَوَّمان: نَبْتٌ؛ عن السيرافي»[٢]، وجاءَ في التاجِ: «(ونَوْمَانُ: نَبْتٌ)، عنِ السِّيرَافِيّ، ولكِنَّهُ ضَبَطَهُ بِتَشْدِيدِ الوَاوِ»[٣].

والضبطُ الأخيرُ مُوافِقٌ لِما جاءَ في تحقيقِ السيرافيّ، في تشديدِ الواوِ، لكنَّهُ يُخالِفُهُ في فتحِ النونِ في اللسانِ، وضمِّها في شرحِ السيرافيّ.

وأمَّا تشديدُ الحرفِ الثاني، معَ فتحِهِ مِن (الجُلَّبان)، فإنَّهُ مُخالِفٌ لِما في المعجماتِ، مِن ضبطِ الحرفِ الثالثِ، بالتشديدِ والفتحِ، ففيها: (الجُلبَّان)[٤].

وأمَّا (الغُمَّدانِ) بِالْغَينِ المعجَمةِ، فسواءٌ أكانَ تصحيفًا مِن (العمدان) بِالْعَينِ المهمَلةِ، أم كانَ بِالْغَينِ المعجَمةِ صوابًا؛ فقد ضُبِطَ بتشديدِ الدالِ، جاءَ في القاموسِ: «الغِمْدُ، بالكسر: جَفْنُ السَّيْفِ، كالغُمُدَّانِ، بضمَّتين والشَّدِّ، ج: أغْمادٌ وغُمودٌ»[٥].

ومعَ هذِهِ الأخطاءِ كلِّها، يُمكِنُ أن نَنتَفِعَ، بنصِّ ابنِ السرَّاجِ، في إثباتِ وجودِ الاختِلافِ، والخطإِ، في هذا الموضعِ، مِن كتابِ سيبويهِ، ولا سيَّما في (الحومان)، تحريرًا، وتشكيلًا.

وجاءَ في تحقيقِ (أحمد حسن مهدلي)، و(عليّ سيّد عليّ) لكتابِ (شرح

---

(١)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١٨٣/١٢، وانظر في: القاموس المحيط: ١١٦٥.

(٢)- لسان العرب: ٥٩٩/١٢.

(٣)- تاج العروس: ١٩/٣٤.

(٤)- انظر في: لسان العرب: ٢٧٠/١، والقاموس المحيط: ٦٨، وتاج العروس: ١٧١/٢.

(٥)- القاموس المحيط: ٣٠٤، وانظر في: لسان العرب: ٣٢٦/٣، وتاج العروس: ٤٦٩/٨.

كتاب سيبويه): «وذكر سيبويه بعد العُنظوان والعُنفوان أحرفا اختلفت فيها النسخ، وجمعها ابن السراج على اختلافها وخرَّجها في ورقة. قال أبو بكر بن السراج: وجدت في النسخ بعد ذكر العنفوان[١]، فأما نسخة المبرد "فيكون فُعلان الحومّان، والصفة عُمدّان والجلبان، ويكون على فِعِلان نحو فركان وعرفان، ولا نعلمه جاء وصفا". وفي كتاب ثعلب بخطه بعد العُنفوان، ويكون على فُعلان في الاسم والصفة، فالاسم خُرمان نبت أراه، والجُلبان بقلة، والصفة نحو: العمدان طويل، والجلبان صاحب جلبة ويكون على فِعِلان فركان بغض، واحدّان لا نعرفه اسم رجل، وقد وصفوا به فقالوا: عفتّان، وهو الجافي الأخرق، وهو قليل، وفي النسخة المنسوخة من كتاب القاضي المقروءة على أبي العباس يتبع بناء عنفوان، ويكون فُعّلان في الاسم والصفة، فالاسم: النومان والجلبان، والصفة: العمدان، ويكون على فِعّلان نحو: فِرّكان وعِرّفان، ولا نعلمه جاء وصفا. وكذا وجدته في الأبنية للجرمي. قال: ويكون على فُعّلان، قالوا: جُلّبان ونُوّمان، وهما نبتان، والصفة يقولون رجل عُمّدان للطويل، إلا أنه يفسد، قول سيبويه بعد سطور: "وقد قالوا: فُعّلان، وهو قليل جدا قالوا: قُمّحان وهو اسم". فهذا يدل على أن الذي مضى إنما هو فُعّلان أو فِعّلان بتشديد اللام، إلى ما هنا كلام أبي بكر بن السراج. والحُومان والخُرمان: نبتان، والغُمدان: الطويل، ويقال: غمد السيف الطويل، والجُلبان: صاحب جلبة، وكذلك في قول من قال: العُمدان والجُلبان»[٢].

---

(١)- العبارةُ ناقصةٌ، سَقَطَتْ مِنها بعضُ الكلماتِ، فما الذي وَجَدَهُ ابنُ السرَّاجِ، بعدَ ذِكْرِ (العُنْفُوانِ)؟

(٢)- شرح كتاب سيبويه: ٥/١٥٣-١٥٤.

وليسَ بخافٍ أنَّ هذا النصَّ يَفتَقِرُ إلى الضبطِ الواجبِ، كلَّ الافتِقارِ، ولا أَدري ما الفائدةُ مِن التحقيقِ، معَ هذا الإهمالِ، في حالِ الافتِقارِ؟!

وفي هذا النصِّ يَنقُلُ السيرافيُّ مِن أصولِ ابنِ السرَّاجِ؛ لكنَّنا نَجِدُ اختِلافًا، في النقلِ، والتحريرِ، والتشكيلِ، ففي تحقيقِ (الأُصولِ): «ووجدتُ في كتابِ ثعلبٍ على ما أحكيه: فُعُّلانٌ في الاسمِ والصفةِ، فالاسم: الحُوُّمانُ، [وكنتُ] أَراهُ نبتاً، والحُلُّبانُ بقلةٌ، والصفةُ نحو: العُمُّدانِ، والُجلُّبانِ[١]: صَاحبُ جَلبةٍ».

وفي تحقيقِ (شرحِ السيرافيِّ): «وفي كتاب ثعلب بخطه بعد العُنفوان، ويكون على فُعلان في الاسم والصفة، فالاسم خُرمان نبت أراه، والجُلبان بقلة، والصفة نحو: العمدان طويل، والجلبان صاحب جلبة».

وفي تحقيقِ (الأصولِ): «وجدتُ في النسخةِ المنسوخةِ مِنْ نسخة القاضي المقروءةِ على أَبي العباس: ويكونُ: فُعَّلانُ في الاسم والصفةِ، نحو: التُّوَّمانِ، والجُلَّبانِ، والصفةُ نحو: الغُمَّدانِ».

وفي تحقيقِ (شرحِ السيرافيِّ): «وفي النسخة المنسوخة من كتاب القاضي المقروءة على أبي العباس يتبع بناء عنفوان، ويكون فُعّلان في الاسم والصفة، فالاسم: النومان والجلبان، والصفة: العمدان».

واشتَمَلَتْ نُسخةُ (السيرافيِّ) المحقَّقةُ على زياداتٍ، لَيسَتْ في نسخةِ (الأصولِ) المحقَّقةِ، أَبرَزُها: «ويكون على فُعّلان، قالوا: جُلّبان ونُوّمان، وهما نبتان، والصفة يقولون رجل عُمّدان للطويل، إلا أنه يفسد، قول سيبويه بعد سطور: "وقد قالوا: فُعّلان، وهو قليل جدا قالوا: قُمّحان وهو اسم". فهذا يدل على أن الذي مضى إنما هو فُعّلان أو فِعّلان بتشديد اللام».

---

(١)- ضمُّ لامِ التعريفِ تطبيعٌ.

ومعَ ذلكَ كُلِّهِ يَخرُجُ القارئُ بكلمتَينِ، يُمكِنُ أن تَكونَ إحداهُما البديلَ الصحيحَ المقصودَ، مِن كلمةِ (حُومَّان)؛ وهما: (نومان، خرمان). وأَقرَبُ مِن (نومان) إلى (حومان) في الرَّسْمِ كلمة (خرمان).

وقد جاءَ في الهامشِ (٣) مِن تحقيقِ كتابِ (الممتع) في النصِّ الذي تَضَمَّنَ كلمةَ (حومان): «الحومان: الأكم الصغير. م: حرمان»[١].

ويُفهَمُ مِنهُ أنَّ نسخةَ (مراد ملّا) اشتَمَلَتْ على كلمةِ (حرمان) بدلًا من كلمةِ (حومان). وواضحٌ كلَّ الوضوحِ التقارُبُ في الرَّسْمِ بينَ (حرمان) بالحاءِ، و(خرمان) بالخاءِ؛ فليسَ بعيدًا أن يكونَ ما في هذِهِ النسخةِ مُصحَّفًا. وقد تكونُ الكلمةُ في هذِهِ النسخةِ بالخاءِ، لكنَّ المحقِّقَ قَرَأَها بالحاءِ؛ بسببِ عَدَمِ وضوحِ النُّقْطةِ.

وقد تَكونُ الكلمةُ التي ذَكَرَها السيرافيُّ حائيَّةً: (حرمَّان)، وتَكونُ كلمةُ (خرمَّان) الخائيَّةُ مُصَحَّفةً مِنها. ففي كتابِ (ارتشاف الضرب)، بعدَ أَسطُرٍ، مِن ذِكرِ كلمةِ (حومَّان)[٢]، جاءَتْ كلمةٌ أُخرى، بالحاءِ والراءِ، في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وفُعَلّان حَرمَّان وفُعُلَّانة جُلُبَّانة»[٣]. وكَتَبَ المحقِّقُ في الهامشِ (٧): «الحرمان: واديان يصبان في بطن الليث».

وكذلكَ في تحقيقِ د. رجب عثمان: «وَفَعَلَّان: حَرَمَّان، وفُعُلَّانة: جُلُبَّانَة»[٤]. وكَتَبَ المحقِّقُ في الهامشِ (١): «الحَرَمَّان: وبفتحتين مشددة الميم

---

(١)- الممتع الكبير: ٩٨.

(٢)- انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٥٥، وارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١١٧.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٥٦.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١١٨-١١٩.

آكـام صـغار لا تنبـت شـيئًا. انظـر: مـادة (حـرم) في القـاموس ٩٥/٤. وانظـر أيضًا: أبنية الأسماء والأفعال ١٦٢».

وقد أَخطَأَ د. مصطفى النمّاس، في هامِشِهِ خطأً فادحًا حينَ ذَكَرَ أنَّ: «الحرمـان: واديان يصبان في بطـن الليـث»؛ فـإنَّ هـذا التفسـيرَ، إنَّما هـو لِكلمـةِ (الحِرْمـانِ)، وهـيَ اسـمٌ مُثَـنًّى، ونونُـهُ نـونُ التثنيـةِ المكسـورةُ. جـاءَ في القـاموسِ: «والـحِرْمانِ: واديان يَصُبَّانِ في بَطْـنِ اللَّيْـثِ. وحِرْمَـةُ: ع بـجَنْبِ حِمَـى ضَـرِيَّةَ، وبفَتْحَتَيْنِ مُشَدَّدَةَ الميمِ: إكامٌ صِغارٌ لا تُنْبِتُ شيئاً»[1].

وجـاءَ في التـاجِ: «(والـحِرْمان) بالكَسْـر، مُثَـنًّى: (وادِيانِ) يُنبتـان السِّـدْرَ والسَّلَم (يَصُبّانِ في بَطْنِ اللَّيْثِ) من اليَمَنِ، قاله نصر، وظاهِرُ سِياقه يدلُّ على أَنَّه بالفَتْح. (وحَرْمَةُ)، بالفَتْح: (ع، بِجَنْبِ حِمَى ضَرِيَّةَ) قَرِيبٌ من النِّسارِ. (و) حَرَّمَة، (بِفَتْحَتَيْنِ مُشَدَّدَة الميم: إكامٌ صِغارٌ لَا تُنْبِتُ شَيْئًا)»[2].

ومِن نَصَّي القاموسِ والتاجِ، نُدرِكُ أيضًا أنَّ د. رجب عثمان، قد أَخطَأَ، خطـأً فادحًـا، حـينَ كَتَـبَ في هامِشِـهِ: « انظـر: مـادة (حـرم) في القـاموس ٩٥/٤»؛ فالـذي في القـاموسِ: «وبفتحتـين مشـددة الميم آكـام صـغار لا تنبت شيئًا»، هو كلمةُ (حَرَمَّة)، لا كلمةُ (حَرَمَّان).

وليسَ في المعجماتِ أَدنَى ذِكرٍ لِكلمةِ (حَرَمَّان)، بحاءٍ فراءٍ فميمٍ مُشدَّدةٍ؛ ولكِـنَّ هـذِهِ الكلمـةَ قـد وَرَدَتْ، في تحقيقِ د. أحمـد محمَّـد عبـد الـدايم، لكتـابِ (أبنية الأسماء والأفعال والمصادر)، لابنِ القطَّاعِ: «وعلى (فَعلاَّنٍ) نحو حَرَمَّانٍ

---

(١)- القاموس المحيط: ١٠٩٣.

(٢)- تاج العروس: ٤٦٧/٣١.

وهي إِكَام صِغَار لا تنبت شيئا»[(١)].

فإمَّا أن تَكونَ الكلمةُ حائيَّةً: (حرمَّان)، ويَكونَ الخطأُ في الكُتُبِ التي اشتَمَلَتْ على الكلمةِ الخائيَّةِ: (خرمَّان)، أو تَكونَ الكلمةُ خائيَّةً: (خرمَّان)، ويكونَ الخطأُ في الكُتُبِ التي اشتَمَلَتْ على الكلمةِ الحائيَّةِ: (حرمَّان). وليسَ بعيدًا بعدَ ذلكَ كُلِّهِ أن تَكونَ كلمةً أُخرى، لا عَلاقةَ لها بكلمةِ (حومَّان)، أو كلمةِ (خرمَّان)؛ ولكنَّ إثباتَ ذلكَ لَيسَ باليسيرِ، قطعًا.

وربَّما دلَّ عليهِ ذِكرُ ابنِ القطَّاعِ لكلمةِ (حومَّان) في كتابِهِ نفسِهِ، في موضعٍ سابقٍ: «وعلى (فُعَلاَّنٍ) نحو حُوَمَّانٍ اسم نبت عن الجرمي، وعُمَدَّانٍ للطويل عن ابن دريد»[(٢)]، ولكنَّ هذِهِ الدلالةَ لَيسَتْ قطعيَّةً؛ لاحتِمالِ الخطإِ في الرِّوايةِ والنَّسخِ؛ ولا سِيَّما أنَّ النقلَ فيها عنِ الجرميِّ، الذي وَرَدَ اسمُهُ في نصِّ السيرافيِّ، عِندَ ذِكرِ الخلافِ في كلمةِ (الحومَّان).

أمَّا كلمةُ (الخرمان)، فقدِ اختُلِفَ في ضَبطِها، فجاءَ في تحقيقِ (المحكم)، بطبعتيهِ القديمةِ، والجديدةِ: «والخُرَّمَان: نَبت»[(٣)]، أي: بضمِّ الخاءِ، وتشديدِ الميمِ، معَ فتحِها، وتُرِكَتِ الراءُ بلا ضبطٍ.

فإن كانَتْ بضمِّ الراءِ (الخُرُمَّان)، فهيَ على وزن (الحُوُمَّان) بضمِّ الواوِ، وإن كانَتْ بفتحِ الراءِ (الخُرَمَّان)، فهيَ على وزنِ (الحُوَمَّان) بفتحِ الواوِ.

وجاءَ في (المحكم)، بطبعةِ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ: «والخُرَّمان: نَبت»[(٤)]،

---

(١)- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٢٠٦.

(٢)- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ١٨٦.

(٣)- المحكم، الطبعة القديمة، والطبعة الجديدة: ٥/١١٤.

(٤)- المحكم، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٥/١٨٥، وانظر في: لسان العرب: ١٢/١٧٣، وتاج العروس: ٣٢/٧٣.

أي: بضمِّ الخاءِ، وتشديدِ الراءِ، معَ فتحِها. ومثلُهُ في اللسانِ، والتاجِ[1].

ويُعارَضُ تشديدُ الراءِ بأمرَينِ:

أ- أنَّ سيبويهِ ذَكَرَ بناءَ (فُعَّلَان)، معَ التمثيلِ لهُ بكلمةِ (قُمَّحَان)[2]، بعدَ صفحةٍ مِن نصِّ (حُوُمَّان).

ويُمكِنُ الجوابُ عن هذا الاعتراضِ بأنَّ مُرادَ سيبويهِ بناءُ (فُعُّلَان)، بضمِّ الفاءِ، وتشديدِ العينِ المضمومةِ، و(القُمُّحَان) يُستَعمَلُ بضمِّ الميمِ المشدَّدةِ، وفتحِها. قالَ ابنُ دُريدٍ: «قُمُّحان وقُمَّحان، بالضم والفتح، وهو شبيه بالغبار يركب الخمرَ إذا عتقت وصفت»[3].

وليسَ في كتابِ سيبويهِ كلِّهِ ذِكرٌ لبناءِ (فُعُّلَان) بضمِّ الفاءِ، وتشديدِ العينِ المضمومةِ؛ فليسَ بعيدًا أن يكونَ مقصودًا في مِثالِ (قُمُّحَان).

وقد جاءَ ذِكرُ (قُمُّحَان) في التمثيلِ لبناءِ (فُعُّلَان)، بضمِّ الفاءِ، وتشديدِ العينِ المضمومةِ، في تحقيقِ كتابِ (الممتع): «وعلى فُعُّلان: وهو قليل. [فالاسم] نحو: قُمُّحان. والصفة: قُمُّدان. ولا يُعرف في الصفة غيره»[4].

وفي الهامشِ (٢): «القمحان: الذريرة تعلو الخمرة. وفي حاشية ف: "قمحان بالضم والفتح. الضم عن سيبويه". انظر الكتاب ٢: ٣٢٤ حيث نفى سيبويه أن يجيء من هذا البناء صفة».

فقولُهُ في حاشيةِ (ف): «الضم عن سيبويه» يُؤَكِّدُ أنَّ الواردَ في كتابِ سيبويهِ: (قُمُّحَان) بضمِّ القافِ، وتشديدِ الميمِ المضمومةِ.

---

(١)- انظر في: لسان العرب: ١٧٣/١٢، وتاج العروس: ٧٣/٣٢.

(٢)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٦٣/٤.

(٣)- جمهرة اللغة: ١٢٣٦/٣.

(٤)- الممتع الكبير: ٩٨، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١١٧/١.

ب- أنَّ (الحُوُمَّان) في نصِّ سيبويهِ قد وَرَدَ معَ كلمتَينِ أُخرَيَينِ، هما (عُمُدّان)، و(الـجُلُبّان)، فـإن قِيـلَ: إنَّ المقصـودَ (الخُـرَّمَان) بتشـديدِ الـراءِ، فمـا القـولُ في (عُمُدّان)، و(الجُلُبّان) والمعروفُ أنَّهُما بتشديدِ الحرفِ الثالثِ؟

أمَّـا (الخُـرمَّان) بتشـديدِ الميمِ، فـلا يُعارِضُـهُ أنَّ سـيبويهِ أَورَدَ معَـهُ كلمـتي (عُمُـدّان)، و(الـجُلُبّان)، فهـذِهِ الكلمـاتُ الـثلاثُ، تَشـتَرِكُ في تشـديدِ الحـرفِ الثالثِ مِنها.

إنَّ هذا الموضعَ - كما ذَكَرْتُ آنِفًا - قدِ اختَلَطَتْ فيهِ أخطاءُ المصنِّفِينَ، والنُّسَّاخِ، والمحقِّقِينَ، والطبَّاعِينَ؛ ولذلكَ لا يُمكِنُ القطعُ برأيٍ، إلَّا بعدَ مُراجَعةِ المخطوطاتِ الصحيحةِ السليمةِ الواضحةِ، وهو أمرٌ ليسَ باليسيرِ، قطعًا.

ومِن هنا أَعُودُ إلى مُحقِّقِ كتابِ (الممتع)، لأَقولَ: الغريبُ أنَّهُ حينَ أَرادَ شرحَ (الحومان) في الهامشِ (٣) كَتَبَ: «الحومان: الأكم الصغير».

فجـاءَتْ كلمـةُ (الحومـان) في شـرحِهِ، بـلا ضـبطٍ؛ فـإن كـانَ قـد قَصَـدَ (الحَوْمَان) بفتحِ الحاءِ، وسكونِ الواوِ، وفتحِ الميمِ المخفَّفةِ؛ فقد شَرَحَ كلمةً، لم تَرِدْ في المتنِ، وهذا مُخالِفٌ للمنهجِ الصحيحِ، في التهميشِ؛ لأنَّ المطلوبَ في هذا المقامِ، بيانُ معنى الكلمةِ المذكورَةِ في المتنِ: (الحومَّان) بتشديدِ الميمِ.

وإن كانَ قد قَصَدَ (الحومَّان) بتشديدِ الميمِ، فليسَ في المعجماتِ ذِكرٌ لها أصلًا، بهذا الضبطِ، فمِن أينَ أَخَذَ هذا الشرحَ؟

إن كـانَ قدِ اعتَمَدَ في شرحِهِ على كتاب (الاستدراك)، فكيفَ فاتَهُ أنَّ هذا الكتابَ مُشتَمِلٌ على أخطاءٍ في التحريرِ، والتشكيلِ؟ ومعَ ذلكَ لـم يَشتَمِلْ على تفسيرٍ لكلمةِ (الحومَّان) بتشديدِ الميمِ.

فقـد جـاءَ فيـهِ: «وعلـى فُعَـلَّان فالاسـم الحُومّـان والصـفة العمـدّان

والجلبّان»[١]. ثمَّ بعدَ صَفَحاتٍ في مقامِ شرحِ الكلماتِ، جاءَ فيهِ: «ورجل غُمَّدَانٌ اي طويل عن ابن دريد ويقال الغمّدان غِمْد السيف عن ابن دريد»[٢].

فإذا كانَ في النصِّ الأوَّلِ قد أَصابَ في (العمدّان) بِالْعَينِ المهمَلةِ، والدالِ المشدَّدةِ، فقد أَخطَأَ في النصِّ الثاني في (غُمَّدان) بِالْغَينِ المعجَمةِ، والميمِ المشدَّدةِ؟!

ومِن أخطاءِ الضبطِ في كتابِ (الاستدراك): «والقُمُحَّان زَبَد الخَمْر ويقال القمحان الذَرِيرَة»[٣]. فضُبِطَتْ كلمةُ (القُمُحَّان) بتشديدِ الحاءِ، والصوابُ بتشديدِ الميمِ، كما هو معروفٌ.

ثمَّ جاءَ فيهِ بعدَ سطورٍ: «قال ابو بكر ولم نُلْفِ تفسير الفرازين وهُمَاريه وحُوّمان. والهَيْرُدان»[٤].

ثمَّ بعدَ أَسطُرٍ: «وانا احسب حَوْمَان موضعا والحَوْمانة الارض الغليظة والجمع الحوامين وحومانات وحومان نبت ايضا»[٥].

فالزُّبيديُّ لم يَجِدْ تفسيرًا لكلمةِ (الحومَّان) بتشديدِ الميمِ، وما ذَكَرَهُ مِن معنًى إنَّما ذَكَرَهُ لكلمةِ (حَوْمَان) بفتحِ الحاءِ، وسكونِ الواوِ، وتخفيفِ الميمِ.

ومِن هنا يكونُ خطأً فادحًا تفسيرُ المحقِّقِ لكلمةٍ، غيرِ الكلمةِ المقصودةِ، في المتنِ. وكانَ الأَسلَمُ – في رأيي – أن يَترُكَ الهامشَ بلا تعليقٍ، أو تفسيرٍ؛ فهذا أهونُ مِن كتابةِ تفسيرٍ غيرِ صحيحٍ، يُوهِمُ أنَّ الكلمةَ المفسَّرَةَ، في الهامشِ،

(١)- الاستدراك: ١٣.

(٢)- الاستدراك: ١٩.

(٣)- الاستدراك: ١٩.

(٤)- الاستدراك: ١٩.

(٥)- الاستدراك: ٢٠.

مقصودةٌ في المتنِ، ويُوهِمُ أنَّ الكلمةَ المذكورةَ، في المتنِ، تُفَسَّرُ بِما ذَكَرَهُ في الهامشِ.

وأَغرَبُ مِن هذا التفسيرِ ما جاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحميدِ السيِّد طلب، لكتاب (المبدع)، وهو مُلَخَّصٌ مِن كتابِ (الممتع): «وحُوَمَّان وغُمَدَّان»[1]. وفي الهامشِ (٣): «حُوَمَّان: اسم من التحويم، ووزنه (فُعُّلان)».

فالغريبُ العجيبُ أن يَضبِطَ المحقِّقُ كلمةَ (حُوَمَّان) في المتنِ، على وزنِ (فُعَلَّان) بضمِّ الفاءِ، وفتحِ العينِ، وتشديدِ اللامِ، لكنَّهُ في الهامشِ، يَذكُرُ أنَّ وزنَها (فُعُّلان) بضمِّ الفاءِ، وتشديدِ العينِ، معَ ضمِّها، وتخفيفِ اللامِ.

وليسَ بعيدًا أن يكونَ ضبطُ الهامشِ تطبيعًا؛ لكنَّ التفسيرَ الواردَ فيهِ لكلمةِ (حومان) لا يُمكِنُ أن يكونَ تطبيعًا، أبدًا. فما عَلاقةُ كلمةِ (حُوَمَّان)، بتشديدِ الميمِ، بمعنى (التحويم)؟!

الراجحُ أنَّ مُحقِّقَ (المبدع) التَجأَ إلى (الحَوَمَان)، بفتح الحاءِ والواوِ والميمِ، بلا تشديدٍ، مصدرِ الفعلِ (حَامَ يَحُومُ)، كما التَجأَ مُحقِّقُ (الممتع) إلى (الحَوْمَان)، الذي فُسِّرَ بنباتٍ، بالباديةِ، ونحوِ ذلكَ؟!

٢٧٨- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتاب (ارتشاف الضرب): «يَعْرِضُ في اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات: زيادة حركة كعَلِمَ مَعَ عِلْم، وحرف كجاذِع مَعَ جَذَعٍ، وزيادتهما كضارب مع ضَرْبٍ، ونقصان حركة كفَرْس مع فَرَسٍ، وحرف كبِنْتٍ مع بَنَاتٍ»[2]. وفي الهامشِ (١): «الفَرْسُ: بَلَدٌ انظر: مادة (فرس) في اللسان ٥/٣٣٨١».

---

(١)- المبدع: ٨٨.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٢٣-٢٤.

كلامُ أبي حيَّانَ هنا على صُوَرِ الاختلافِ، بينَ اللفظِ المشتَقِّ، وبينَ أصلِهِ، مِنها زيادةُ حركةٍ في اللفظِ المشتَقِّ، كما في الفعلِ (عَلِمَ) المشتَقِّ مِن المصدرِ (عِلْمٍ)؛ فاللامُ ساكنةٌ في المصدرِ، مُتحرِّكةٌ في الفِعلِ.

ومِنها زيادةُ حرفٍ، كما في اسمِ الفاعلِ (جَاْزِعٍ)، المشتَقِّ مِن المصدرِ (جَزَعٍ)؛ فالألفُ الليِّنةُ تُعَدُّ حرفًا، وهيَ موجودةٌ في اسمِ الفاعلِ، دُونَ مصدرِهِ. وفي النصِّ تحريفٌ: «كجاذِعٍ مَعَ جَذَعٍ»، بالذالِ، والصوابُ بالزاي.

ومِنها زيادةُ حرفٍ وحركةٍ، كما في اسمِ الفاعلِ (ضَاْرِبٍ)، المشتَقِّ مِن المصدرِ (ضَرْبٍ)؛ ففي اسمِ الفاعلِ ألفٌ لَيِّنةٌ، والراءُ فيهِ مُتحرِّكةٌ، بخلاف المصدرِ.

ومِنها نُقصانُ حركةٍ، كما في كلمةِ (فَرْس)، المشتَقَّةِ مِن كلمةِ (فَرَس). وقد أَخطَأَ المحقِّقُ في بيانِ معنى كلمةِ (فَرْس)، فذَكَرَ أَنَّهُ بَلَد، ولم يَتَنَبَّهْ على المقامِ، الذي وَرَدَتْ فيهِ الكلمةُ. فما العَلاقةُ بينَ (الفَرَس) الحيوانِ المعروفِ، و(فَرْس) أحدِ البُلدانِ؟!

والصوابُ أنَّ المرادَ مِن كلمةِ (فَرْس) بفتحٍ، فسكونٍ: اسمُ جمعٍ، يدلُّ على جمعٍ مِن الفُرْسانِ، فيُقالُ: فَارِسٌ، وفَرْسٌ، كما يُقالُ: صَاحِبٌ، وصَحْبٌ، ورَاكِبٌ، ورَكْبٌ.

قالَ سيبويهِ: «هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قَوْمٍ ونَفَرٍ وذَوْدٍ، إلّا أنَّ لفظه من لفظ واحده وذلك قولك: رَكْبٌ وسَفْرٌ. فالرَّكْبُ لم يكسَّر عليه راكِبٌ. ألا تَرَى أنَّك تقول في التحقير: رُكَيْبٌ وسُفَيْرٌ، فلو كان كُسّر عليه الواحد رُدَّ إليه، فليس فَعْلٌ ممَّا يكسَّر عليه

الواحد للجمع. ومثل ذلك: طائرٌ وطَيْرٌ، وصاحِبٌ وصَحْبٌ...»[1].

وقالَ ابنُ دُريدٍ: «ويُجمع فاعل على فَعْل: راكب وركْب، وصاحب وصَحْب»[2].

وقالَ أبو بكرٍ بنُ الأنباريِّ: «ومما يجري مجرى الأَضداد قولهم: رَجْل؛ للرجل الواحد، ورَجْل للجماعة من الرجّالة، واحدهم راجل، فيجري مجرى قولهم: رَاكب، وركْب، وشارب وشَرْب، وصاحب وصَحْب»[3].

وقالَ أيضًا: «ولا يقال للواحد: طَيْرٌ إنّما يقال طائِرٌ وطَيْرٌ؛ كما يقال: رَاكِبٌ ورَكْب، وصاحِبٌ وصَحْبٌ»[4].

وقالَ ابنُ درستويهِ: «وأما الصَّحْب، فجمع الصاحِب، مثل: راكب ورَكْب، وتاجِر وتَجْر، وساكن وسَكْن»[5].

وقالَ المطرِّزيُّ: «وبالشَرْخ الشُبّانُ الأقوياءُ، على ظاهر اللغة. وهو جمع شارخ، كرَكْب في راكب»[6].

وقالَ ابنُ يعيشَ: «وقد يسكن الثاني، فيقال: "ضَأْنٌ"، و"مَعْزٌ"، فيكون على هذا "ضائن"، و"ضَأْنٌ"، كـ"راكِبٍ"، و"رَكْبٍ"»[7].

وجاءَ في اللسانِ: «والرَّكْبُ: اسمٌ من أَسماءِ الجَمْعِ كنَفَرٍ ورَهْطٍ؛ قال:

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٦٢٤.

(٢)- جمهرة اللغة: ٣/١٣٣٢.

(٣)- الأضداد، أبو بكر بن الأنباريّ: ٤١٤.

(٤)- المذكَّر والمؤنَّث، أبو بكر بن الأنباريّ: ٢/١٣٠.

(٥)- تصحيح الفصيح وشرحه: ٤٥٥.

(٦)- المغرب في ترتيب المعرب: ١/٤٦٢.

(٧)- شرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٣/٣٣٦.

ولهذا صَغَّرَه على لفظِه؛ وقيل: هو جمعُ راكِبٍ، كصاحِبٍ، وصَحْبٍ»[١].

فليسَ بعيدًا - كما أَرى - أن يكونَ مُرادُ أبي حيَّانَ أنَّ كلمةَ (الفَرْس) مُشتَقَّةٌ مِن (الفَرَس)؛ لأنَّ المفرَدَ (الفَارِس) مُشتَقٌّ مِن (الفَرَس). قالَ سيبويهِ: «وقالوا لصاحِب الفَرَس: فارِسٌ»[٢].

وقال الجوهريُّ: «وراكبه فَارِسٌ، وهو مثل لابِنٍ وتامِرٍ، أي صاحب فرس»[٣].

وفي نصِّ (الارتشافِ): «وحرف كبِنْتٍ مع بَنَاتٍ»، وهو خطأٌ بَيِّنٌ؛ لأنَّ كلمةَ (بِنْت) لَيسَتْ مُشتَقَّةً مِن جمعِها (بَنَات)، بلا خِلافٍ.

والصوابُ: «كَنَبَتَ معَ نَبَات»، أي: أنَّ الفِعلَ (نَبَتَ) يَنقُصُ حرفًا، وهو الألفُ اللَّيِّنةُ الموجودةُ في أصلِهِ، وهو المصدرُ: (نَبَات).

أمَّا تحقيقُ د. مصطفى النمَّاس، فقدِ اشتَمَلَ على التصحيفِ، والتحريفِ، ولكنَّ هوامِشَهُ خَلَتْ مِن شرحِ معنى كلمةِ (فَرْس): «يعرض في اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات زيادة حركة كعلم مع عِلْم وحرف كجاذع مع جذع، وزيادتها كضارب مع ضَرْب، ونقصان حركة كفرْس مع فرَس، وحرف كبنت مع بنات»[٤].

وفي النصِّ: (وزيادتها)، والصوابُ: (وزيادتهما)، أي: زيادةُ الحركةِ والحرفِ معًا؛ بدلالةِ التمثيلِ باسمِ الفاعلِ (ضَارِب)، الذي يَزيدُ على المصدرِ (ضَرْب)، بحرفِ الألفِ، وحركةِ الكسرَةِ في الراءِ.

---

(١)- لسان العرب: ٤٣٠/١.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣٨٢/٣.

(٣)- الصحاح: ٩٥٧/٣.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١٤/١.

٢٧٩- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وَفُعال اسمًا قُصَاص، وصفة جُلَال، وَفَعُول: أَصُوص. وَفُعُول: سُرُور، وَفُعِّل: عُمِّم، وَفَعَلَّة شَرَبَّة، وَجَرَبَّة. وهو مثال غريب»[١].

وفي الهامشِ (٤): «عُمِّم: بالضم سُوِّدَ ورأسه لُفّت عليه العمامة. انظر: مادة (عم) في القاموس ١٥٤/٤، والجمهرة ١٥٧/١، والمقاييس ١٧/٤».

لا يَنقَضِي عَجَبِي مِن ضبطِ المحقّقِ كلمةَ (عُمِّم) بصيغةِ الفعلِ المبنيِّ للمجهولِ؛ بدلالةِ شرحِهِ لمعناها بقولِهِ: «سُوِّدَ ورأسه لُفّت عليه العمامة»، معَ أنَّ أبا حيَّانَ، في هذا المقامِ، إنَّما يَذكُرُ أبنيةً، وأمثلةً، للاسمِ، لا لِلفِعلِ.

والصوابُ: «فُعُلٌّ: عُمُمٌّ» بضمِّ الأوَّلِ والثاني، وتشديدِ الثالثِ. قالَ الجوهريُّ: «ويقال: استوى فلان على عُمُمِهِ، يريدون به تمامَ جسمه وشبابه وماله. وفي حديث عُروة بن الزُبير حين ذكر أحيحةَ بن الجُلاَح وقولَ أخواله فيه: "كنّا أهل ثُمِّهِ ورُمِّهِ، حتَّى استوى على عُمُمِهِ"، وقد يشدّد للازدواج»[٢].

وقالَ ابنُ الأثيرِ: «وفي حديث أُحَيْحَة بن الجُلَاح "كنّا أهلَ ثُمِّه ورُمِّه، حتى إذا اسْتَوى على عُمُمِّه. أراد على طُوله واعْتِدال شَبابِه، يقال للنَّبْت إذا طال: قد اعْتَمَّ. ويجوز "عُمُمِه" بالتخفيف، "وعَمَمِه"، بالفتح والتخفيف. فأما بالضمّ والتخفيف فهو صِفَة بمعنى العَمِيم، أو جمع عَمِيم، كَسريرٍ وسُرُرٍ. والمعنى: حتى إذا اسْتوى على قَدِّه التَّام، أو على عِظَامِه وأعْضائِه التَّامَّة. وأمَّا التَّشديدة التي فيه عند مَن شَدّده فإنَّها التي تُزاد في الوقْف، نحو قولهم: هذا عُمَرّْ وَفَرَجّْ، فأجرَى الوصْل مُجْرى الوقْف، وفيه نظر. وأما من رَواه بالفتح والتخفيف فهو

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٣٦/١.

(٢)- الصحاح: ١٩٩٢/٥.

مَصْدَرٌ وُصِف به. ومنه قولهم "مَنْكِبٌ عَمَمٌ"»[1].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «وفُعَال اسما قُصَاص وصفه جُلال، وفَعُول أَصُوص، وفُعُول سرور وفُعُلّ عُمُمّ، وفعلَّة: شَرَبَّة، وجَرَبَّه وهو مثال غريب»[2]؛ معَ بعضِ التطبيعاتِ: (صفه، فعلَّة، جَرَبَّه)، والصوابُ بالتاءِ، لا بالهاءِ، وهيَ مِن التطبيعاتِ الشائعةِ.

٢٨٠- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وقبل العين على فواعل: اسمًا سَوَابِط، وصفة كَوَاسِر، وَفُوَاعل: اسمًا صُوَاعق، وصفة دُوَاسِر»[3].

وفي الهامشِ (١٢): «في اللسان (صعق) ٢٤٥٠/٤ "ويقال للبرق إذا أحرق إنسانًا: أصابته صاعقة". وانظر أيضًا: الكتاب ٢٥٤/٤، والممتع ١١٣/١، والاستدراك ١٢».

وَرَدَ في النصِّ كلمةُ (صُوَاعق) بضمِّ الصادِ، لكنَّ المحقّقَ تَكَلَّمَ في الهامشِ على الصاعقةِ؛ فكأنَّهُ ظَنَّ أنَّ كلمةَ (صُواعق) جمعُ (صَاعِقةٍ)، وفاتَهُ أنَّ الجمعَ بفتحِ الصادِ: (صَوَاعِق)، قالَ تعالى: ﴿**يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ**﴾[4].

فالصوابُ أنَّ المرادَ بكلمةِ (صُواعق) بضمِّ الصادِ: اسمُ موضِعٍ. قالَ سيبويهِ: «ويكون على (فُواعِلٍ) فيهما. فالاسم: صُواعقٌ، وعُوارِضٌ. وأمّا الصفة

(١)- النهاية في غريب الحديث: ٣٠١/٣-٣٠٢، وانظر في: لسان العرب: ٤٢٦/١٢.
(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٢١/١.
(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٧٠/١.
(٤)- البقرة: ١٩.

فدُواسِرٌ، أي شديد»[١]. وقالَ ابنُ سيده: «وصُواعق: موضع»[٢].

وضُبِطَتِ الكلمةُ في (معجم البلدان)، بفتحِ الصادِ، خطأً: «صَوَاعِقُ: موضع في أمثلة كتاب سيبويه»[٣].

٢٨١- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «والإصلاح كَنَسَجَ وَرَدَنَ»[٤].

وفي الهامشِ (٨): «في ت، ب (درن) وهو تحريف و"الرَّدَنُ: الغزل يفتل إلى قدام". انظر: مادة (ردن) في اللسان ١٦٢٨/٣، والصحاح ٢١٢٢/٥».

الكلامُ هنا على بعضِ المعاني الاشتقاقيَّةِ لأفعالِ الصيغةِ المجرَّدةِ (فَعَلَ)، كمعنى (الإصلاح)، المفهومِ مِن الفعلَينِ: (نَسَجَ ورَدَنَ). والغريبُ أنَّ المحقِّقَ في الهامشِ شَرَحَ المصدرَ (الرَّدَن)، بمعنى (الغزل يفتل إلى قدام)، وأَهمَلَ شرحَ الفعلِ المجرَّدِ (رَدَنَ). جاءَ في اللسانِ: «ورَدَنْتُ المَتاعَ رَدْناً: نَضَدْتُه»[٥]. وهذا يُناسِبُ معنى (الإصلاح)، وهو فِعلٌ، لا مصدرٌ، والكلامُ على الأفعالِ، لا المصادرِ.

وفي تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: (درن)[٦]، وهو خطأٌ بَيِّنٌ.

٢٨٢- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وللتجنُّب: تَأَثَّم، وللصيرورة: تَأَيَّمْتُ، وللتَّلَبُّس بالمسمى: تَقَمَّصَ»[٧].

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٥٤/٤.

(٢)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٨٢/١، وانظر في: شمس العلوم: ٣٧٤٧/٦.

(٣)- معجم البلدان: ٤٣٢/٣.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٦٨/١.

(٥)- لسان العرب: ١٧٨/١٣.

(٦)- انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٨١/١.

(٧)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧٢/١.

وفي الهـامشِ (١): «تَأَيَّمْـتُ: أَيْ تزوجتهـا أيمًـا.. انظـر: مـادة (أيم) في اللسان ١/١٩١، والصحاح ٥/١٨٦٨. "وفي ب تَأَثَّمْتُ"».

أَخطَأَ المحقِّقُ في ضبطِ (تَأَيَّمْتُ) بسكونِ الميمِ، وضمِّ التاءِ؛ فأَخطَأَ في الشرحِ لذلكَ. والصوابُ في المتنِ: (تَأَيَّمَتْ) بفتحِ الميمِ، وسكونِ التاءِ، أي: بتاءِ التأنيثِ الساكنةِ، لا بتاءِ الفاعلِ. والمعنى: (صَارَتِ المرأةُ أَيِّمًا).

وقولُ المحقِّقِ في شرحِهِ: «تزوجتها أيمًا» لا يُناسِبُ كونَ الفعلِ لازمًا أصلًا، وكونَهُ دالًّا على معنى (الصيرورَةِ)، لا معنى (الاتِّخاذِ).

جاءَ في العينِ: «وامرأةٌ أَيِّم قد تَأَيَّمَتْ، إذا كانت ذات زَوْج، أو كان لها قبلَ ذلك زوجٌ فمات، وهي تَصْلُح للأزواج، لأنّ فيها سُؤْرةً من شبابٍ.. والأَيامَى: جَمْعُها... تقول: آمتِ المرأة تئيم أَيمنا[1]، وأيمة واحدة، وتأيَّمَتْ»[2].

وقالَ الجوهريُّ: «وتَأَيَّمَتِ المرأةُ، وتَأَيَّمَ الرجل زمانًا، إذا مكث لا يتزوَّج»[3].

وقالَ ابنُ سيده: «الأَيِّمُ من النِّساءِ: التي لا زَوْجَ لها، بِكْرًا كانَتْ أو ثَيِّبًا، ومن الرِّجالِ: الَّذِي لا امْرَأَةَ لَهُ. وجَمْعُ الأَيِّمِ من النِّساءِ: أَيائِمُ، وأَيامَى. فأَمّا "أيائِمُ" فعَلَى بابِه. وأَمّا "أَيامَى" فقِيلَ: هُوَ من بابِ الوَضْعِ، فلذلك وُضِعَ عَلَى هذه الصِّيغَةِ. وقالَ الفَارِسيُّ: هو مَقْلُوبُ مَوْضِع العَيْنِ إلى اللّامِ. وقد آمَتْ أَيْمًا، وأُيُومًا، وأَيْمَةً، وإِيمَةً، وتَأَيَّمَتْ، وائْتامَتْ. وائْتَمْتُها: تَزَوَّجْتُها أَيِّمًا»[4].

---

(١)- كذا في المطبوعِ، بالنونِ قبلَ الألفِ، والصوابُ: (أَيْمًا) بالتنوينِ قبلَ الألفِ.

(٢)- العين: ٨/٤٢٥.

(٣)- الصحاح: ٥/١٨٦٨.

(٤)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١٢/٢٣٥.

فالواردُ بمعنى (الاتِّخاذِ) هو المزيدُ على (افْتَعَل) لا (تَفَعَّلَ)، ويكونُ مُتعدِّيًا، كما في عبارَةِ ابنِ سيده: «وأْتَمْتُها تَزَوَّجْتُها أَيِّمًا». وأصلُهُ: (ائْتَامَ).

٢٨٣- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وافْتَعْأَلَ: اسْتَلْأَمَ، وافْعَمَّلَ: اهْرَمَّعَ، وافْمَهَلَّ: اقْمَهَدَّ»[١].

وفي الهامشِ (٦): «يقال: اسْتَلْأَمَ الرجلُ: أَيْ لَبِسَ اللأْمَةَ وهي الدرع. انظر: مادة (لئم) في الصحاح....».

في النصِّ تحريفٌ في (افْمَهَلَّ)، والصوابُ: (افْعَهَلَّ)؛ لأنَّهُ مِن مادَّةِ (قمد).

وقد أَخطَأَ المحقِّقُ في شرحِ (اسْتَلْأَمَ)، ففَسَّرَهُ بعبارَةِ: «لَبِسَ اللأْمَةَ وهي الدرع»، وهذا تفسيرُ الفِعلِ (اسْتَلْأَمَ) الذي على وزنِ (اسْتَفْعَلَ)، ومادَّتُهُ (لأم)، بخلافِ الفعلِ (اسْتَلْأَمَ) الذي أصلُهُ (اسْتَلَمَ) على وزنِ (افْتَعَلَ)، ومادَّتُهُ (سلم)، زِيدَتِ الهمزةُ، فصارَ: (افْتَعْأَلَ)، وهو الذي ذَكَرَهُ المؤلِّفُ في المتنِ؛ لأنَّ كلامَهُ في مقامِ بيانِ الأوزانِ، التي زَادَها بعضُهُم، على أوزانِ الفعلِ المزيدِ، المتَّفَقِ علَيها.

قالَ ابنُ السكِّيتِ: «قالوا: استلأمت الحجرَ، وإنما هو من السِّلام، وهي الحِجَارة، وكان الأَصل استَلَمْت»[٢].

وقالَ ابنُ جِنّي: «واستلأَمت الحَجَر، وإنما هو استلمت: افتعلت، قال:

يكاد يُمسِكه عرفانَ راحتِه ركنُ الحَطِيم إذا ما جاء يستلمُ

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٧٩/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٨٧/١.

(٢)- إصلاح المنطق: ١٥٧/١-١٥٨.

فوزن ٱستلأم على ما ترى: افتعْأل[١]؛ وهو مثال مبدَع غريب»[٢].

وقالَ ابنُ سيده: «واسْتَلَمَ الحَجَرَ، واسْتَلْأَمَهُ: قَبَّلَهُ أو اعْتَنَقَهُ، وليْسَ أصْلُه الهمْز، وله نظائر قد أَحْصَيْتُهَا في الكتاب المخصَّص»[٣].

٢٨٤- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «تماثل أصلين في ثلاثي فاءً وعينًا نحو: دَدَن، وفاءً ولامًا نحو: سَلِس مستثقل؛ فإن كان عينًا ولامًا نحو: طَلَل فلا، وَيَقِلُّ ذلك في حرفي لين وحلقيين نحو: حَوَّه[٤]، وَحَيِي، وَلَحِحَت العين، وَصَخَّ، وَبَخَّ، وَشَعَّ، وَعَزَّ، وفي هاءين نحو: قَهَه، وَمَهَه»[٥].

وفي الهامشِ (٢): «كلمة (قهه) ساقطة من ض، ويقال: "وَقَهَّ قَها بمعنى قهقه وهو الضحك". انظر: أبنية الأفعال لابن القطاع ١/٤٩. وانظر: مادة (قهقه) في اللسان ٥/٣٧٦٥، والصحاح ٦/٢٢٤٦، والقاموس ٤/٢٩١. وانظر أيضًا: الرضي ٣/٧٣».

أَخطَأَ المحقّقُ في تحريرِ هذا النصِّ، وتنسيقِهِ، وترقيمِهِ، فالذي يَقرَأُ عبارَتَهُ: «وَعَزَّ، وفي هاءين نحو: قَهَه، وَمَهَه»، سيَظُنُّ أنَّ الفعلَ (عَزَّ) مثالٌ مِن الأمثلةِ، معطوفٌ على ما قبلَهُ مِن أمثلةٍ: (وَصَخَّ، وَبَخَّ، وَشَعَّ، وَعَزَّ)، ويُقوِّي هذا الظنَّ عِندَ القارئِ أنَّ الأفعالَ التي قبلَهُ ثلاثيَّةٌ مضعَّفةٌ. وهذا هو ما اعتَقَدَهُ المحقِّقُ؛

---

(١)- إسكانُ الهمزَةِ تطبيعٌ، والصوابُ بفتحِها.

(٢)- الخصائص: ٧٣٠.

(٣)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٨/٣٣٨.

(٤)- الصوابُ: (حُوَّة) بضمِّ الحاءِ، وبتاءٍ، لا بِهاءٍ، على وزنِ: (فُعْلَة).

(٥)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/١٨٣-١٨٤.

ولذلكَ وَضَعَ الفاصلةَ، بعدَ الفعلِ (عزَّ)، ثُمَّ زادَ واوًا قبلَ عبارَةِ: «في هاءين»[١].

والصوابُ: «وَصَخَّ، وَبَخَّ، وَشَعَّ. وَعَزَّ في هاءين نحو...». والمعنى أنَّ هذِهِ الأفعالَ: (صَخَّ)[٢]، و(بَخَّ)، و(شَعَّ) تابِعةٌ لِما فيهِ حرفانِ حَلْقِيَّانِ، كالخاءِ في (بَخَّ)، والعينِ في (شَعَّ). أمَّا الفِعلُ (عَزَّ) فليسَ مِنها؛ لأنَّ الزايَ لَيسَتْ مِن حروفِ الحلقِ، بِلا خِلافٍ.

ومعنى عبارَةِ: «وَعَزَّ في هاءين»: «أنَّ اجتماعَ الحرفينِ الحَلْقِيَّينِ يَكونُ عزيزًا نادِرًا، إذا كانَ حرفُ الحلقِ هو الهاءَ».

واشتَمَلَتْ عبارةُ: «نحو: قَهَه، وَمَهَه» على تصحيفٍ، فالصوابُ: (فَهَه) بالفاءِ، لا (قَهَه) بالقافِ[٣]. وقد أَخطَأَ في شرحِ المعنى في الهامشِ؛ لأنَّهُ أَخطَأَ في تحريرِ الكلمةِ، أصلًا، ففَسَّرَها بالقَهْقَهَةِ؛ لأنَّهُ لم يَجِدْ كلمةَ (قَهَه)، في كُتُبِ العربيَّةِ. أمَّا الفِعلُ (قَهَّ)، فمُضَعَّفٌ، و(قَهَه) مفكوكٌ، ووزنُهُ (فَعَل) بضبطِ المحقِّقِ نفسِهِ، ونظيرُهُ في ذلكَ: (مَهَه).

قالَ ابنُ دُريدٍ: «الفَهَه: رجل فَهٌّ بيِّن الفَهَه والفَهاهة، إذا كان عَيِياً؛ ويقولون: فَهِهْتَ يَا رجلُ»[٤].

---

(١)- خَلا النصُّ في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس، مِن هذِهِ الواوِ، ومِن تلك الفاصلةِ، في هذا الموضعِ، انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٩.

(٢)- ليسَ بعيدًا أن يكونَ بالحاءِ المهمَلةِ: (صحَّ)، انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٩.

(٣)- في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: «يهه ومهه»، انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/٨٩.

(٤)- جمهرة اللغة: ٢/١٠١٢.

وقالَ الجوهريُّ: «وقد فَهِهْتَ يا رجلُ بالكسر فَهَهًا، أي عَيِيتَ»[1].

وقالَ ابنُ سيده: «والفَهُّ: الكليلُ اللسان العَيِيُّ عن حاجَتِه، والأنثى بالهاء. والفَهِيهُ، والفَهفَهُ، كالفَهِّ. وقد فَهِهْت وفَهَهْتَ فَهًّا وفَهَهًا وفَهاهَةً»[2].

٢٨٥- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وأَقَلّ من باب قَرْقَفَ تماثل الفاء والعين نحو: بَبْر، وَدَدَن، وَيَيْن، وبابُوس، وَقَقَس»[3].

وفي الهامشِ (١٠): «القَقَسُ: ضرب من عَدْوِ الخيل ومنه المقوقس. انظر: مادة (ققس) في اللسان ٣٧١٢/٥، والقاموس ٢٤١/٢، وعبارة (ققس) ساقطة من ض».

لم أَجِدْ في كُتُبِ العربيَّةِ كلمةً، بهذا التركيبِ، والضبطِ: (قَقَس) بِقافَيْنِ مفتوحتَينِ، فسينٍ؛ ولكنَّ فيها:

أ- مادَّةً معجميَّةً، كُتِبَتْ مُتَّصِلةَ الأَحرُفِ (ققس)، بلا حركاتٍ، أو سكناتٍ، وذلكَ في العُبابِ، واللسانِ[4]؛ لأنَّها عبارةٌ عن رُمُوزٍ للمادَّةِ المعجميَّةِ، وليسَتْ كلمةً؛ وكُتِبَتْ في التاجِ أَحرُفًا مُنفصِلةً: (ق ق س)[5].

ب- كلمةً، بلا ضبطٍ، وذلكَ في تحقيقِ محمَّد أحمد جاد المولى بك، وعليّ محمَّد البجاويّ، ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم لكتابِ (المزهر)، مِن نصٍّ طويلٍ، نَقَلَهُ السيوطيُّ مِن كتابِ (ارتشاف الضرب)، وفيهِ: «وأقل من باب قرقف تماثل

---

(١)- الصحاح: ٢٢٤٥/٦.

(٢)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٧٨/٤.

(٣)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٨٤/١، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٨٩/١.

(٤)- انظر في: العباب الزاخر، حرف السين: ٣٥٩، ولسان العرب: ١٧٩/٦.

(٥)- انظر في: تاج العروس: ٣٨٧/١٦.

الفاء والعين نحو: بَبْر، وددن، وبن، وبابوس، وققس»[1].

وجاءَ في تفسيرِ (البحر المحيط)، لأبي حيَّانَ نفسِهِ، بتحقيقِ لجنةٍ: «"أول": عند سيبويه أفعل وفاؤه وعينه واوان ولم يستعمل منه فعل لاستثقال اجتماع الواوين فهو مما فاؤه وعينه من جنس واحد لم يحفظ منه إلا ددن وققس وبن وبابوس، وقيل إن بابوساً أعجمي»[2].

وفي النصَّينِ: (ببن) بباءَينِ[3]، والصوابُ: (يَيْن) بياءَينِ. قالَ ابنُ سيده: «يَيْنُ: اسمُ بَلَدٍ، عن كُراعٍ، قالَ: لَيْسَ في الكَلامِ اسمٌ وقَعَتْ في أولهِ ياءانِ غَيْرُه. وقالَ ابنُ جِنِّي: إنما هو يَيَنٌ، وقَرَنَه بِدَدَنٍ»[4].

ج- كلمةَ (قَقَس)، مضبوطةً بفتحِ القافَينِ، وذلكَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب)، وهو النصُّ المنقولُ في أوَّلِ المثالِ.

وصفوةُ الرأيِ عِندي - في حالةِ صِحَّةِ وُجودِ (ققس)، ولو في بعضِ مخطوطاتِ (الارتشاف) - أنَّ ثمَّةَ احتِمالَينِ، لا ثالثَ لهما:

الأوَّل- أن يكونَ غيرُ أبي حيَّانَ هو الذي كَتَبَها، كأن يكونَ أحدُ تلاميذِهِ، أو أحدُ النُّسَّاخِ، هو الذي كَتَبَها. فإن كانَ الأمرُ كذلكَ، فلا يُعبَأُ بها.

والثاني- أن يكونَ أبو حيَّانَ قد كَتَبَ (ققس) في هذا الموضِعِ. فإن كانَ كذلكَ؛ فثمَّةَ احتِمالانِ، لا ثالثَ لهما:

١- أن يكونَ قاصدًا لكتابَتِها بتركيبِها هذا، مِن قافَينِ، فَسِينٍ. فإن كانَ كذلكَ؛ فثمَّةَ احتِمالانِ، لا ثالثَ لهما:

---

(١)- المزهر: ٤٢/٢.

(٢)- البحر المحيط: ٣٢٦/١.

(٣)- انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ٨٩/١.

(٤)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١٣٧/١٢.

أ- أن يكونَ قاصدًا بهذا التركيبِ مادَّةً اشتقاقيَّةً، مِن أحرُفٍ، بلا حركاتٍ. فإن كانَ الأمرُ كذلكَ، فقد أَخطَأَ المحقِّقُ بِضَبْطِها بفتحِ القافَينِ، وأَخطَأَ في تحليتِها بالألفِ واللامِ، في هامِشها، حينَ فسَّرَها بقولِهِ: «القَقَسُ: ضرب من عَدْوِ الخيل ومنه المقوقس. انظر: مادة (ققس) في اللسان ٣٧١٢/٥، والقاموس ٢٤١/٢، وعبارة (ققس) ساقطة من ض»، كما أَخطَأَ في نِسبةِ هذا التفسيرِ إلى اللسانِ، والقاموسِ، وهما خاليانِ مِن ذِكرِ (القَقَس) ككلمةٍ، وكذلكَ سائرُ المعجماتِ.

جاءَ في العُبابِ: «ققس ابنُ عَبّاد: الـمُقَوْقِسُ: عَظِيمُ الهِنْدِ. قال الصَّغَانِيُّ مُؤَلِّفُ هذا الكِتابِ: لَقَدْ أبْعَدَ واللهِ في الـمَرْمى والـمَرامِ؛ وأمْكَنَ من سَواءِ الثُّغْرَةِ كُلَّ مُرْمٍ ومُرامٍ، والـمُقَوْقِسُ: صاحِبُ مِصْرَ والإسْكَنْدريَّة... وقال ابو عمرو: الـمُقَوْقِسُ: طائرٌ مُطَوَّقٌ طَوْقاً سَوَادٌ[١] في بَيَاضٍ يُشْبِه الحَمَامَ»[٢].

وجاءَ في اللسانِ: «ققس: جاء في الحديث في مصنَّف ابن أَبي شيبة أَن جابر ابن سَمُرة قال: رأَيت رسول اللّه، صلى اللّه عليه وسلم، في جنازة أَبي الدَّحْداحَة وهو راكب على فرس وهو يَتَقَوْقَس به ونحن حَوْلَه؛ فسَّره أَصحاب الحديث أَنه ضرْب من عَدْو الخيل. والـمُقَوْقِس: صاحب الإِسكندرية... قال: ولم يذكر أَحد من أَهل اللغة هذه الكلمة فيما انتهى إِلينا»[٣].

وجاءَ في القاموسِ: «الـمُقَوْقِسُ: طائرٌ مُطَوَّقٌ طَوْقاً سَوادُهُ في بَياضٍ كالحَمامِ، وجُرَيْجُ بنُ مِينَى القِبْطيُّ، وقد عُدَّ في الصحابةِ، صاحبُ مصرَ

---

(١)- كذا في المطبوعِ بالتنوينِ، والصوابُ: (سوادُهُ)، كما في نصِّ القاموسِ.

(٢)- العباب الزاخر، حرف السين: ٣٥٩.

(٣)- لسان العرب: ١٧٩/٦.

والإِسْكَنْدَرِيَّة، ولَقَبٌ لكلٍّ من مَلَكَهُما، ولعَظيمِ الهِنْدِ، عن ابنِ عَبَّادٍ، وكأَنه غَلَطٌ. وقاقِيسُ بنُ صَعْصَعَةَ بنِ أبي الخَرِيف: محدّثٌ»[1].

وجاءَ في التاجِ: «[ق ق س] * (الـمُقَوْقِس)، أَهْمَلَه الجَوْهَرِيُّ، وأَوْرَدَه الصّاغانيُّ فِي "ق س س" وصاحبُ اللِّسَان هنا، وقال في آخِرِ المادَّة: ولم يَذْكُرْ أَحدٌ من أَهلِ اللُّغةِ هذه الكَلمَةَ فيما انتَهى إِلينا، ثمّ أَعادَه في "ق و س" وقالَ: وحَقُّه أَنْ يُفْرَدَ له تَركِيب "ق ق س". وهو مَضْبوطٌ في أَكْثَر النُّسَخ على صِيغَة اسم الـمَفْعول، وهو الـمَشْهُور الدّائر على الأَلْسنَة، والصّواب أَنّه بصِيغَة اسمِ الفاعِل، كما ضَبَطَه الصّاغَانيُّ وشيخُنَا. وهو اسمُ (طائر مُطَوَّق طَوْقاً سَوَادُه في بَيَاضٍ كالحَمَام)، عن أَبي عَمْرٍو. وقال السُّهَيْليُّ في الرَّوْض: معناه: المطَوِّلُ للبِنَاءِ. وقال غيره: هو عَلَمٌ رُوميٌّ لرَجلٍ. (و) هو (جُرَيْجُ بنُ مِينَى القِبْطِيُّ... (صَاحِبُ مِصْرَ والإِسْكَنْدرِيَّةِ)... (و) الـمُقَوْقسُ: (لَقَبٌ لكُلِّ مَن مَلَكَهَا)... (و) يُقَال (لِعَظِيمِ الهِنْدِ) أَيضاً: الـمُقَوْقِسُ، نُقِل ذلِك (عنِ ابنِ عَبّادٍ) في الـمُحِيط، (وكأَنَّه غَلَطٌ)، لم يُتابِعْه عليهِ أَحَدٌ. (وقَاقِيسُ بنُ صَعْصَعَةَ بنِ أَبِي الخَرِيفِ، مُحَدِّثٌ)... وممَّا يُسْتَدْرَك عليه: القَوْقَسَةُ: ضَرْبٌ من عَدْوِ الخَيْلِ. جاءَ فِي مُصَنَّف ابنِ أَبِي شَيْبَةَ، عن جابِرِ بن سَمُرَةَ رَضِي الله تَعالَى عنه، قال: "رَأَيْتُ رسولَ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم فِي جِنَازَةِ أَبِي الدَّحْدَاحِ وهو رَاكِبٌ على فَرَسٍ وهو يَتَقَوْقَسُ به، ونحن حَوْلَه. وقَوْقَسَ الرَّجُلُ، إِذا أَشْلَى الكَلْبَ. وقَوْقِيسُ: اسمٌ[2] طَائرٍ، نقلَه القَزْوِينيُّ. وقد ذَكَرَه في "قَفْنَس"»[3].

(١)- القاموس المحيط: ٥٦٧.

(٢)- كذا في المطبوعِ بالتنوين، والصوابُ بلا تنوينٍ.

(٣)- تاج العروس: ١٦/٣٨٧-٣٨٩.

وإنَّما نَقَلْتُ هذهِ النصوصَ المطوَّلةَ؛ لأُثبِتَ خُلُوَّها مِن ذِكرِ (ققس)، أو (الققس) ككلمةٍ. فمِن أينَ جاءَ المحقِّقُ، بِما جاءَ بهِ، مِن ضبطٍ، وتَحْلِيَةٍ، وتفسيرٍ؟!

ولا يُمكِنُ أن يكونَ أبو حيَّانَ قد قَصَدَ ذِكرَ المادَّةِ الاشتقاقيَّةِ هنا؛ لأنَّهُ ذَكَرَ في السياقِ نفسِهِ كلمةَ (بَابُوس)، ولو كانَ في مقامِ ذِكرِ الموادِّ الاشتقاقيَّةِ، لَقالَ: (ببس) كما في (ققس)؛ لكنَّهُ آثَرَ استعمالَ (بابوس)؛ لأنَّهُ إنَّما أَرادَ ذِكرَ الكلماتِ، لا ذِكرَ أُصُولِها الاشتقاقيَّةِ.

ب- أن يكونَ قاصدًا بهذا التركيبِ كلمةً، مِن أَحرُفٍ وحركاتٍ. فإن كانَ الأمرُ كذلكَ - ولا أَراهُ كذلكَ — فالخطأُ مِن أبي حيَّانَ في إثباتِ هذا التركيبِ، في المتنِ، والخطأُ مِن المحقِّقِ في إهمالِ التعليقِ، في الهامشِ، ببيانِ خطإِ أبي حيَّانَ، وكذلكَ في التحليةِ، والتفسيرِ.

٢- أن يكونَ قاصدًا كتابَتَها بتركيبٍ آخَرَ؛ لكنَّهُ أَخطَأَ سهوًا. فإن كانَ الأمرُ كذلكَ، فلا يُعبَأُ بِها.

وفي رأيي أنَّ الكلمةَ المقصودةَ هيَ: (قِقِنْ)، بِقافَينِ مكسورتَينِ، فنونٍ ساكنةٍ، لا (قِقس). و(قِقِنْ) أَقرَبُ في الرَّسْمِ القديمِ إلى (قِقس)، ولا سيَّما في الخطِّ الأندلسيِّ، والنونُ الأخيرةُ المتَّصلةُ بما قبلَها تُشبِهُ السينَ الأخيرةَ المتَّصلةَ، ولا سيَّما حينَ تُكتَبُ السينُ مُمتَدَّةً، غيرَ مُسنَّنةٍ.

فليسَ مِن المقبولِ، ولا مِن المعقولِ، أن يَترُكَ أبو حيَّانَ التمثيلَ بكلمةِ (قِقِنْ) المذكورَةِ في الكُتُبِ، ويُؤثِرَ عليها تَركيبًا غريبًا، ليسَ لهُ أَدنى ذِكرٍ، عندَ غيرِهِ، ممَّن لم يأخُذْ مِنهُ.

قالَ ابنُ سيده: «قِقِنْ: حكاية صَوت الضَّحك»[1]. وجاءَتْ هذِهِ الكلمةُ في الطبعةِ الجديدةِ مِن (المحكم) مُصحَّفةً، بالفاءِ: (قِفِنْ)، وليسَ التصحيفُ هنا إلَّا تطبيعًا؛ لأنَّها ذُكِرَت في موضعِ (القاف المكررة مع غيرهما من الحروف)؛ ولأنَّ الهامشَ (٢) اشتَمَلَ على التحريرِ الصحيحِ: (قِقِنْ): «وردت في اللسان مكررة هكذا: "قِقِنْ قِقِنْ: حكاية صوت الضحك"»[2].

وقالَ د. عبدُ الرزاقِ الصاعديُّ: «ما ماثلَ فاؤُهُ عينَه: ومثال ذلك "دَدَنٌ" ومنه يقال لنوع من السيوف: "الدَّدَانُ". ومنه "يَيَنٌ" وهو اسم وادٍ أسفل الفَرْشِ بضواحي المدينة، و "قِقِنْ قِقِنْ" حكاية صوت الضحك»[3].

٢٨٦- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وحكى الجرمي في الفرخ: امرأة حِيكَى»[4].

وفي الهامشِ (٢): «انظر: الكتاب ٣٦٤/٤ و"الحيكى" هي مشية فيها تبختر. انظر: مادة (حيك) في اللسان ١٠٧٢/٢، والقاموس ٣٠٠/٣».

في النصِّ: «امرأة حيكى»، وهذا يعني أنَّ كلمةَ (حيكى) هنا صفةٌ، فلا بُدَّ أن تُفَسَّرَ بالوصفِ، لا بالمصدرِ. وهي في الأصلِ على بناءِ (فُعْلَى) بالضمِّ، لكِنْ كُسِرَتِ الفاءُ؛ لمناسبةِ الياءِ. قالَ سيبويهِ: «وذلك قولهم: امْرأةٌ حِيكَى. ويدلك على أنها فُعْلَى أنّه لا يكون فِعْلَى صفةً»[5].

---

(١)- المحكم، الطبعة القديمة: ٣٧٢/٦، وانظر في: المخصَّص: ١٤٥/٢، ولسان العرب: ٣٤٧/١٣، وتاج العروس: ١٦/٣٦.

(٢)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٣٧٢/٦.

(٣)- تداخُل الأصول اللغويَّة وأثره في بناء المعجم: ١٠١/١.

(٤)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٩٠/١-١٩١.

(٥)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣٦٤/٤.

وجاءَ في التاجِ: «وحاكَ الرّجُلُ فِي مِشْيَتِه يَحِيكُ حَيْكًا (وحَيَكانًا مُحَرَّكَةً، فهو حائكٌ وحَيّاكٌ، وهي حَيّاكَةٌ وحَيَكَى، كجَمَزَى) هكذا في سائِرِ النُّسَخِ، وهو غَلَطٌ؛ لأَنَّ حَيَكَى - مُحَرَّكَةً - إنَّما هو فِي المَصادِرِ، كما يَأْتِي عَن المُبَرّدِ، وأَمّا صِفَةُ المُؤَنَّثِ فهي حِيكَى بالكسرِ، قال سِيبَوَيْهِ: امرأَةٌ حِيكَى، كضِيزَى، أَصْلُها حُيْكَى، فكُرِهَت الياءُ بعد الضَّمّةِ، وكسِرت الحاءُ لتَسلَم الياءُ، والدَّلِيلُ على أَنّها فُعْلَى أَنَّ فِعْلَى لا تَكُونُ صِفَةً أَلبَتَّةَ، ونقلَ الصّاغانيُّ عَن المُبَرِّدِ: يقالُ: في مِشْيَتِه حَيَكَى مِثالُ جَمَزَى: إِذا كانَ فيها تَبَخْتُر، فتأمَّلْ ذلك»[١].

٢٨٧- جاءَ في تحقيق د. رجب عثمان لكتاب (ارتشاف الضرب): «وذلك مضارع: مَرَّ، وَكَرّ، وَذَرَّ، وَهَبّ، وَخَبّ، وَأَبَّ، وَحَلَّ، وَمَلَّ، وَأَلَّ، وَعَلَّ، وَطَلَّ، وَتَلَّ، وَهَمَّ، وَزَمَّ، وَكَمَّ، وَعَمَّ وَعَسَّ، وَقَسَّ، وَطَشَّ، وَرَشَّ، وَقَشَّ، وَخَشَّ»[٢].

وفي الهامشِ (٥): «يُقَالُ: وَطَلَّهُ حَقَّهُ يَطُلُّه: نَقَصَهُ إياه وأبطله. انظر مادة (طلل) في اللسان ٢٦٩٦/٤».

وفي الهامشِ (٧) «يقال: وَهَمَّ الشَّحْمَ يَهُمُّهُ هَمًّا: أَذَابَهُ. انظر: مادة (همم) في اللسان ٤٧٠٣/٦».

وفي الهامشِ (٩): «يقال: وَكَمَّ الشيءَ يَكُمُّهُ كَمًّا: طَيَّنَهُ وَسَدَّهُ. انظر: مادة (كم) في اللسان ٣٩٣١/٥».

تَشتَرِكُ هذِهِ الهوامشُ وأمثالُها في زيادةِ (واوٍ) بعدَ الفعلِ (يُقالُ)، وقبلَ جُمَلِ التفسيرِ اللغويِّ، فمثلًا جاءَ عندَ تفسيرِ المحقّقِ للفعلِ (هَمَّ) في الهامشِ:

---

(١)- تاج العروس: ١٣١/٢٧-١٣٢.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١٦٦/١.

«يقال: وَهَمَّ الشَّحْمَ يَهُمُّهُ هَمًّا: أَذَابَهُ».

وهذا الأُسلوبُ غيرُ سليمٍ، بلا خلافٍ، معَ ما فيهِ مِن إيهامٍ، غيرِ مقصودٍ، بأنَّ (الواوَ) جُزءٌ مِن الكلمةِ؛ لوُقُوعِها بعدَ فعلِ القولِ (يُقالُ)، فيَظُنُّ مَن لا يَتَنَبَّهُ على مواقعِ الحركاتِ أنَّ المرادَ الفعلُ (وَهَمَ)، لا الفعل (هَمَّ).

وهذِهِ الواوُ في الأصلِ (واوٌ) يَستَعمِلُها المعجميُّونَ، عندَ تَعدادِ الألفاظِ، أو المعاني، كما في قولِ الجوهريِّ مثلًا: «الخُبْزُ: الذي يؤكل. والخَبْزُ بالفتح المصدرُ. وقد خَبَزْتُ الخُبْزَ وأخْبَزتُه. ويقال أيضًا: أخْبَزْتُ القومَ، إذا أطعمتَهم الخُبْزَ»[1].

فحينَ فَسَّرَ الجوهريُّ كلمةَ (الخُبْزِ) لم يَستعمِلِ الواوَ؛ لكنَّهُ حينَ انتقَلَ إلى الكلمةِ الثانيةِ، وهي (الخَبْزُ) بفتحِ الخاءِ، استَعمَلَ الواوَ، قبلَها؛ لتَعدادِ الألفاظِ، وكذلكَ فَعَلَ حينَ قالَ: «وقد خَبَزْتُ الخُبْزَ وأخْبَزتُه». وحينَ جاءَ بالفعلِ (يُقالُ) لم يَستَعمِلِ الواوَ بعدَهُ، بلِ استَعمَلَها قبلَهُ؛ لأنَّهُ في مقامِ التَّعدادِ.

وليسَ للمُحقِّقِ أن يَنقُلَ هذهِ الواوَ، حينَ يكونُ مُبتَدِئًا في التفسيرِ، فليسَ بصوابٍ أن يَقولَ: «يقال: وقد خَبَزْتُ الخُبْزَ وأخْبَزتُه»، بلِ الصوابُ أن يَقولَ: «يُقالُ: قد خَبَزْتُ الخُبْزَ وأخْبَزتُه».

وأمثلةُ هذِهِ الواوِ في هوامشِ تحقيقِ كتابِ (ارتشاف الضرب) أَكثَرُ مِمَّا ذَكَرْتُ. وإنَّما اكتَفَيتُ بِما ذَكَرْتُ؛ لغَرَضِ التمثيلِ، وليسَ مِن غَرَضي هنا الاستِقصاءُ.

٢٨٨- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتاب (ارتشاف الضرب): «منها: (فُعْل) لأَفْعَل، وَفَعْلَاء أَحْمَر، وَحَمْرَاء تَقُول في جمعها: حُمْر، فإنْ كان "أَفْعَل" لا

(١)- الصحاح: ٣/٨٧٦.

مقابل لَهُ من حيث الخِلْقَة كآدَر، وَأَعْزَل، وَأَقْلَف[١]، وَأَكْمَر، وَفَعْلَاء لا مقابل لها كَعَذْرَاء، وَرَتْقَاء وَعَفْلَاء، وكذلك تقول: أُدْر، وَعُزْل، وَعُفْل»[٢].

وفي الهامشِ (٣): «الأَعْزَلُ: الناقص إحدى الحرقفتين وهما مجتمع رأس الفخذ والوَرِك. انظر: مادة (عزل) في اللسان ٤/٢٩٣٠، والقاموس ٤/١٥».

أَخطَأَ المحقّقُ في هذا الهامشِ؛ لأَنَّهُ أَخطَأَ في تحريرِ المتنِ، أصلًا، ففيهِ: (أَعْزَل)، و(عُزْل)، بِالْعَيْنِ والزايِ، والصوابُ: (أَغْرَل)، و(غُرْل)، بِالْغَيْنِ والراءِ.

جاءَ في العينِ: «الغَرَلُ: القَلَفُ، والغُرْلةُ: القُلْفَةُ. والأَغْرَلُ: الأَقْلَفُ، ويُجْمَعُ على غُرْلٍ»[٣]. وقالَ الجوهريُّ: «وغلامٌ أغْرَلُ، أي أَقْلَفُ»[٤]. والأَقْلَفُ: الذي لم يُخْتَنْ[٥].

٢٨٩- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «أُنْثَى، وَإِنَاث، وَربّى وَرِبَاب»[٦]. وفي الهامشِ (٣): «الرُّبَّى: أول الشباب وقيل الحاجة. انظر: مادة (ربب) في اللسان ٣/١٥٥١، والقاموس ١/٧١. وانظر أيضًا: الأشموني ٤/١٣٥، والأصول ٣/١٠».

ذَكَرَ أبو حيَّانَ في المتنِ مِثالَينِ مِن أمثلةِ جمعِ المفردِ الذي وزنُهُ: (فُعْلَى)

---

(١)- في تحقيقِ د. مصطفى النمَّاس: (أقلق) بِقافَينِ، انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/١٩٨.

(٢)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٤٢٠، وانظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/١٩٨.

(٣)- العين: ٤/٤٠٤.

(٤)- الصحاح: ٥/١٧٨٠.

(٥)- انظر في: ديوان الأدب: ٢/٢٦٦، والصحاح: ٤/١٤١٨.

(٦)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٤٣٢.

على (فِعَال)، فجَمْعُ (أُنْثَى): (إِنَاث)، وجَمْعُ (رُبَّى): (رِبَاب).

وحينَ شَرَحَ المحقِّقُ معنى كلمةِ (رُبَّى) ذَكَرَ معنيَينِ مِن معانيها المذكورَةِ في المعجمِ، هما: (أول الشباب)، و(الحاجة).

وبالرجوعِ إلى مصادرِهِ في الشرحِ نَجِدُ أنَّ المحقِّقَ اعتَمَدَ على ما جاءَ في اللسانِ[1]: «أَبو عمرو: الرُّبَّى أَوَّلُ الشَّبابِ؛ يقال: أَتيته في رُبَّى شَبابِه، ورُبابِ شَبابِه، ورِبابِ شَبابِه، ورِبَّان شَبابه»[2]، وفيهِ: «والرُّبَّى: الحاجةُ، يقال: لي عند فلان رُبَّى»[3].

لقد نَسِيَ المحقِّقُ أنَّ أبا حيَّانَ إنَّما يَتَكَلَّمُ في هذا المِثالِ على الجمعِ الذي وزنُهُ (فِعَال) بكسرِ الفاءِ، ومفردُهُ على وزنِ (فُعْلَى) بضمِّ الفاءِ، وسكونِ العينِ. والمصادرُ تَخلُو مِن ذِكرِ جمعٍ على وزنِ (فِعَال) بكسرِ الفاءِ، لكلمةِ (الرُّبَّى)، بمعنى (أَوَّل الشباب)، أو بمعنى (الحاجة).

والمذكورُ في نصِّ اللسانِ المتقدِّمِ أنَّ (الرُّبَّى) و(الرُّبَاب) بضمِّ الراءِ، و(الرِّبَاب) بكسرِ الباءِ، كلُّها بمعنى (أَوَّل الشبابِ)، وليسَ فيهِ بيانُ أنَّ (الرِّباب) بكسرِ الراءِ جمعٌ لكلمةِ (الرُّبَّى).

وقد يكونُ المحقِّقُ وَجَدَ لكلمةِ (الرُّبَّى) معنًى آخَرَ صحيحًا مقصودًا؛ لكنَّهُ أَعرَضَ عنهُ حينَ وَجَدَ المصادرَ - ومنها اللسانُ - تَذكُرُ أنَّ الجمعَ (رُباب) بضمِّ الراءِ، لا بكسرِها.

جاءَ في اللسانِ: «والرُّبَّى، على فُعْلى، بالضم: الشاة التي وضَعت

(١)- اعتَمَدَ مُحقِّقُ كتابِ (ارتشاف الضرب) على طبعةِ دارِ المعارِفِ لِمُعجَمِ (لسان العرب).

(٢)- لسان العرب: ٤٠٧/١.

(٣)- لسان العرب: ٤٠٨/١.

حديثاً، وقيل: هي الشاة إذا ولدت، وإن ماتَ ولدُها فهي أيضاً رُبَّى، بَيّنةُ الرِّبابِ؛ وقيل: رِبابُها ما بَيْنها وبين عشرين يوماً من وِلادتِها، وقيل: شهرين؛ وقال اللحياني: هي الحديثة النِّتاج، مِن غير أَن يَحُدَّ وَقْتاً؛ وقيل: هي التي يَتْبَعُها ولدُها؛ وقيل: الرُبَّى من المَعز، والرَّغُوثُ من الضأْن، والجمع رُبابٌ، بالضم، نادر»[1].

ولو أنَّ المحقّقَ قالَ في الهامشِ: إنَّهُ لم يَجِد كلمةَ (الرُّبَّى) تُجمَعُ على (الرِّبابِ) بالكسرِ، وإنَّ الجمعَ المذكورَ لها هو (الرُّبابُ) بالضمِّ، لقُبِلَ ذلكَ مِنهُ، وإن كانَ الصوابُ أن يَقولَ: إنَّ ما ذَكَرَهُ أبو حيَّانَ مِن جمعِ (الرُّبَّى) على (الرِّبابِ) بالكسرِ ليسَ هو اللغةَ المعروفةَ المشهورةَ، بل إنَّ المعروفَ جمعُها على (الرُّبابِ) بالضمِّ، وإنَّ جمعَها على (الرِّباب) بالكسرِ، نادرٌ، رواهُ اللحيانيُّ.

قالَ ابنُ سيده: «وحَكَى اللِّحْيانِيُّ: غَنَمٌ رِبابٌ. قالَ: وهي قَلِيلةٌ»[2].

وقالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: «وكان حق رُبَّى أن يجمع على رِبَاب - بكسر الراء - لكنه قيل: رباب بالضم، وليس بجمع، بل هو اسم جمع كرُخَال وتُؤَام»[3].

٢٩٠- جاءَ في تحقيقِ د. محمّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «(وقد يجيء على فاعل) -كسالم، ويقاس لمذهب الرُّمَّانيّ نحو: مارِضٍ»[4]. وفي الهامشِ (١): «هذا المثال غير واضح في النسخ، وجاء بعده لفظ: عدا أو غدا».

الصوابُ: (غدًا) بلا ريبٍ، ولو أنَّ المحقِّقَ تَنَبَّهَ على مُرادِ المؤلِّفِ، لَقَطَعَ

---

(١)- لسان العرب: ١/٤٠٤.

(٢)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١١/٢٠٩.

(٣)- شرح شافية ابن الحاجب: ٢/١٦٦-١٦٧.

(٤)- المساعد: ٢/٥٩٠.

بأنَّ اللفظَ الذي جاءَ بعدَ كلمةِ (مَارِض) هو ظرفُ الزمانِ (غَدًا)، ولا عَلاقةَ للفظِ (عدا) بالأمرِ، لا مِن قريبٍ، ولا مِن بعيدٍ.

وبيانُ ذلكَ أنَّ الصفةَ المشبَّهةَ - عندَ العلماءِ - تدلُّ على الثبوتِ، وأنَّ اسمَ الفاعلِ يدلُّ - عندَهُم - على الحُدوثِ؛ فيُقالُ على مَذهبِهِم: هو مَرِيضٌ، بمعنى أنَّهُ مُتَّصِفٌ بالـمَرَضِ الآنَ، ويُقالُ: هو مَارِضٌ غَدًا، أي: سيَتَّصِفُ بالمَرَضِ غَدًا، وهو غيرُ مُتَّصِفٍ بِهِ الآنَ.

قالَ ابنُ خالويهِ: «وَرَجُلٌ مَيّتٌ في الْحَالِ، وَمَائِتٌ بَعْدَ قَليل؛ وَمَرِيض في الْحَالِ، وَمَارِض بَعْدَ قليل، وَغَضْبَانُ في الْحَالِ، وَغَاضِب عن قليل، وَظَرِيفٌ في الْحَالِ، وَظَارِفٌ بَعْدَ قلِيلٍ»(١).

وقالَ ابنُ سيده: «وقال اللِّحيانيُّ: يقال: عُدْ فلانًا فإنه مَرِيضٌ. ولا تَأْكُل هذا الطعام فإنك مارِضٌ إن أكَلْتَه، أي: تَمَرض(٢)»(٣).

٢٩١- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «(وأوَّلهما أولى في نحو: علَّم، لوقوعه موقع ألف فاعل، وياء فيعل، وواو فوعل)- وهذا مذهب الخليل في كل مضاعف نحو: علَّم وبلَّز وفَرَّد، فالأول في هذه ونحوها، هو الزائد عنده، لوقوعه موقع أمهات الزوائد، وهي الألف والواو والياء، نحو: كاهل وجوهر وبيطر، فقدَّموا الزائد من هذه في الإلحاق وفي غيره، نحو: قابل وضارب، فظهر بذلك كون المقدم من المضاعفَين هو الزائد، لوقوعه موقع ما تكثر زيادته كذلك»(٤).

---

(١)- ليس في كلام العرب: ٣١١.

(٢)- كذا في المطبوعِ: (تَمَرض) بفتحِ الميمِ، والصوابُ: (تَمْرَض) بسكونِ الميمِ، وفتحِ الراءِ.

(٣)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١٣٨/٨.

(٤)- المساعد: ٦٢/٤-٦٣.

ضَبَطَ المحقِّقُ (بلَّز) في هذا النصِّ، بتشديدِ اللامِ، معَ فتحِها؛ لأنَّهُ ظَنَّ أنَّ هذِهِ الكلمةَ على صيغةِ الفعلِ الماضي، مثل (عَلَّمَ)؛ لكنَّ الرجوعَ إلى كُتُبِ العربيَّةِ يُبطِلُ هذا الظنَّ؛ فليسَ في العربيَّةِ أَدنى ذِكرٍ لهذِهِ الكلمةِ، بهذا الضبطِ، بل فيها: (بِلِزّ) بكسرِ الباءِ واللامِ، وتشديدِ الزايِ.

قالَ ابنُ عُصفورٍ: «وكذلك بِلِزٌ لا حُجَّة فيه، لأنَّ الأشهر فيه بِلِزٌّ بالتشديد. فيمكن أن يكون بِلِزٌ مخفَّفًا منه»[١].

وجاءَ في اللسانِ: «امرأَة بِلِزٌ وبِلِزٌّ: ضخمة مكتنزة. الجوهري: امرأَة بِلِزٌ، على فِعِلٍ بكسر الفاء والعين، أَي ضخمة. قال ثعلب: لم يأْت من الصفات على فِعِلٍ إلاَّ حرفان: امرأَة بِلِزٌ وأَتان إِبِدٌ. وجَمَل بَلَنْزى: غليظ شديد. أبو عمرو: امرأَة بِلِزٌ خفيفة؛ قال: والبِلِز الرجل القصير»[٢].

أمَّا ما جاءَ في التاجِ: «والبِلِّزُ، بتشديد اللّام المكسورة: القَصِيرُ»[٣]، فقدِ انفَرَدَ بِهِ صاحِبُهُ، ولم أَجِدْهُ عندَ أحدٍ قبلَهُ؛ فإمَّا أن يكونَ مِن أخطائِهِ، سهوًا، أو مِن أخطاءِ مَنِ اعتَمَدَ عليهِ صاحبُ التاجِ، أو مِن أخطاءِ العامَّةِ، أو مِن أخطاءِ النُّسَّاخِ.

ويبدو أنَّ محقِّقَ (المساعد) لم يَطَّلِعْ إلَّا على الكلمةِ المخفَّفةِ (بِلِز) المماثِلةِ لكلمةِ (إِبِل) في الوزنِ؛ فقد كَتَبَ في الهامشِ (١): «في الصحاح: امرأة بِلِزٌ، على فِعِل، بكسر الفاء والعين، أي ضخمة».

وكان الصوابُ أن يَذكُرَ في الهامشِ ما فيهِ تضعيفٌ؛ لأنَّهُ موضعُ الشاهدِ.

---

(١)- الممتع الكبير: ٥٤.

(٢)- لسان العرب: ٣١٣/٥.

(٣)- تاج العروس: ٣٦/١٥.

ولو أنَّهُ اطَّلعَ عليهِ، لتَنَبَّهَ على الضبطِ الصحيحِ للكلمةِ المذكورةِ في المتنِ.

قالَ ابنُ عُصفورٍ: «فإن قيل: فأيُّ الحرفين هو الزائد؟ فالجواب أنَّ في ذلك خلافًا: فمذهب الخليل أنَّ الزائد الأوَّل، فاللام الأُولى من سُلَّمٍ هي الزائد، وكذلك الزاي الأولى من بَلِزّ[١]. وحُجَّتُهُ أنَّ الأَوَّلَ قد وقع موقعًا تكثر فيه أُمَّهات الزوائد. وهي الياء والألف والواو؛ ألا ترى أنَّ حروف العلَّة الثلاثة قد تَقع ثانيةً زائدةً نحو: حَومَلٍ وصَيْقَلٍ وكاهِلٍ؟ فإذا قضينا بزيادة اللام الأولى من سُلَّمٍ كانت واقعةً موقعَ هذه الزوائد وساكنةً مثلها. وكذلك أيضًا قَد تقع هذه الحروف ثالثةً نحو: كِتاب وعَجُوز وقَضِيب. فإذا جعلنا الزاي الأولى من بِلِزّ زائدة كانت واقعةً موقع هذه الزوائد وساكنةً مثلها. ومذهبُ يُونُس أنَّ الثاني هو الزائد. واستدلَّ على ذلك أيضًا بأنه إذا كان الأمر على ما ذُكر وقعت الزيادة موقعًا تكثر فيه أُمَّهات الزوائد؛ ألا ترى أنَّ الياء والواو قد تَقَعان زائدتين متحرِّكتين ثالثتين، نحو: جَهوَرٍ وعِثْيَرٍ؟ فإذا جعلنا اللام الثانية من سُلَّمٍ هي الزائدة كانت واقعةً موقع الياء من عِثيَرٍ والواو من جَهوَرٍ ومتحرِّكةً مثلهما. وكذلك أيضًا تكثرُ زيادتُهما رابعتَينِ مُتحرِّكتين نحو: كَنَهوَرٍ وعِفْرِيَةٍ. فإذا جعلنا الزاي الثانية من بِلِزٍّ زائدة كانت واقعةً موقع الواو من كَنَهوَرٍ، والياء من عِفْرِيَةٍ، ومُتحرِّكةً مثلهما. قال سيبويه: وكلا القولين صحيحٌ ومذهبٌ. وهذا القدر الذي احتجَّ به الخليل ويونس لا حُجَّةَ لهما فيه؛ لأنه ليس فيه أكثرُ من التأنيس بالإتيان بالنظير، وليس فيه دليل قاطع»[٢].

---

(١)- ضبطُ الباءِ بالفتحِ - هنا - تطبيعٌ؛ بدلالةِ أنَّ الكلمةَ نفسَها في النصِّ نفسِهِ ضُبِطَتْ بكسرِ الباءِ مرَّتينِ. وهذا الخطأُ مِن أخطاءِ الطبعةِ القديمةِ لكتابِ (الممتع): ٣٠٣/١.

(٢)- الممتع الكبير: ٢٠٢، وانظر في: تمهيد القواعد: ٤٩٦٤/١٠-٤٩٦٥.

ثانيًا– الخطأُ في التخريج:

قـد يُخطِـئُ المحقِّـقُ في تخـريجِ أحـدِ النصـوصِ القرآنيَّـةِ، أو الحديثيَّـةِ، أو الشعريَّةِ، أو النثريَّةِ، الواردةِ في المتنِ. ومِن أمثلةِ ذلكَ:

٢٩٢– جاءَ في تحقيقِ د. حاتم الضامن، لكتابِ (دقائق التصريف): «وقال الشاعر:

مَضَى وكأَنْ لم يغنَ بالأَمْسِ أَهْلُهُ وكلُّ جديدٍ صائرٌ لخُلُوقِ»[١].

وفي الهامشِ (٢): «بلا عزو في اللسان (خلق)».

والصوابُ أنَّ البيتَ منسوبٌ إلى مهرب الغامديّ[٢]، فلا وجهَ لاكتِفاءِ المحقِّقِ بمراجَعةِ اللسانِ، إلَّا إنِ اشتَمَلَ اللسانُ على نسبةِ البيتِ إلى صاحبِهِ، أو كانَ البيتُ مجهولَ القائلِ، بلا خلافٍ.

٢٩٣– جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كامل بركات لكتابِ (المساعد): «قال:

تَهامُون نجديُّون كيداً ونجدةً لكل أناس من وقائعهم سَجْلُ»[٣].

وفي الهـامشِ (١): «لم أجـده في المراجـع الـتي تحـت يـدي، والشـاهد في قوله: تَهامُون جمع تَهام...».

والصوابُ أنَّ البيتَ لِزُهيرِ بنِ أبي سُلمى[٤]:

تَهامُون نَجدِيّونَ كَيداً ونُجْعةً لِكُلِّ أُناسٍ، من وقائعهم سَجْلُ

---

(١)– دقائق التصريف: ٦٧، وانظر في: الطبعة القديمة: ٥٢.

(٢)– انظر في: الأشباه والنظائر، الخالديَّان: ٧٣/١.

(٣)– المساعد: ٣٨٦/٣.

(٤)– انظر في: ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح علي حسن فاعور: ٨٥، وديوان زهير بن أبي سلمى، بعناية حمدُو طمَّاس: ٤٩، وشرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة ثعلب: ١٠٣، وشرح ديوان زهير بن أبي سلمى، الأعلم الشنتمريّ: ١٩.

فإن قِيلَ: إنَّ المحقِّقَ قالَ: «لم أجده في المراجع التي تحت يدي»، فلعلَّ ديوانَ زُهيرٍ لم يَكُنْ تحتَ يدِهِ، قُلتُ: لقد رَجَعَ المحقِّقُ إلى ديوانِ زُهيرٍ، في أكثرَ مِن موضِعٍ، مِنها: «(وجوابُها في الغالب فعلٌ مجزوم بلم)- نحو:

فلو كان حمدٌ يُخلدُ الناسَ لم تمت ولكنَّ حمدَ الناسِ ليس بمخلدِ»[1].

وجاءَ في الهامشِ (٣): «من الطويل، لزهير - ديوانه ٢٣٦...».

---

(١)- المساعد: ٣/١٩٤.

ثالثًا– الخطأُ في التوثيقِ:

قد يُخطِئُ المحقِّقُ في توثيقِ بعضِ المسائلِ، أو الآراءِ، أو المصطلحاتِ، أو الأمثلةِ، الواردةِ في المتنِ. ومِن أمثلةِ ذلكَ:

٢٩٤– جاءَ في تحقيقِ حسن أحمد العثمان لكتاب (الشافية): «وقال الفراءُ: إذا جاءك فَعَلَ مما لم يُسْمَعْ مصدَرُه فاجعلهُ فَعْلًا للحجاز، وفُعُولًا لنَجْدٍ»[١].

وفي الهامشِ (٣): «انظر دقائق التصريف (٤٤)، وديوان الأدب (١٣٩/٢). ونصّ (ص): "إذا جاءك (فَعَل) مما لم تسمع مصدره فاجعله على (فَعْلٍ) للحجاز و(فُعُولٍ) لنجد"».

ذَكَرَ المحقِّقُ في هامشِهِ كتابَ (دقائق التصريف)، معَ ذِكرِ رَقَمِ الصفحةِ، بمعنى أنَّهُ اطَّلَعَ على ما في الكتابِ، فكيفَ لم يُشِرْ إلى ما فيهِ مِن مُخالَفةٍ لِما في عبارَةِ الشافيةِ؟! ففيهِ أنَّ (الفَعْلَ) لغةُ نجدٍ، و(الفُعُولَ) لغةُ الحِجازِ[٢].

فالصوابُ – في رأيي – أن يَذكُرَ المحقِّقُ في هامشِهِ مصادرَ أُخرى، اشتَمَلَتْ على ما ذَكَرَهُ صاحبُ (الشافيةِ) فيها، مِن كونِ (الفَعْلِ) لغةَ الحِجازِ، و(الفُعُولِ) لغةَ نجدٍ، وألَّا يكونَ (دقائق التصريف) معَها في هذا المقامِ.

٢٩٥– جاءَ في تحقيقِ د. فخرِ الدينِ قباوة لكتابِ (الممتع)، الطبعةِ القديمةِ: «وأما "مُفْيَئِنّ" فـ"مُفْعَلِلّ" والياء أصل في بنات الأربعة. ولا يكون "مُفْيَعِلاًّ "، لأنه ليس من أبنية كلامهم»[٣]. وفي الهامشِ (٨): «المفيئن: المنتصب. وفيه روايات. انظر ديوان الهذليين ٢: ٨٦ وشرح أشعار الهذليين ص٣٢٢

---

(١)– الشافية: ٢٦.

(٢)– انظر في: دقائق التصريف، الطبعة القديمة: ٤٤–٤٥، والطبعة الجديدة: ٦٠–٦١.

(٣)– الممتع في التصريف، دار المعرفة: ١٦٢/١.

والخصائص ٣: ١٩٦. قلت: وذكر المفيئن ههنا وهم من المصنف، لأنه ليس من الرباعي المزيد فيه ثلاثة أحرف».

وجاءَ في تحقيقِ د. فخرِ الدينِ قباوة للطبعةِ الجديدةِ، مِن الكتابِ نفسِهِ: «وأمّا مُفْيَئِنّ فـ"مُفْعَلِلّ" والياء أصل في بنات الأربعة. ولا يكون "مُفْيَعِلًّا"، لأنه ليس من أبنية كلامهم»[١]. وفي الهامشِ (١٥): «المفيئن: المنتصب. وفيه روايات. انظر ديوان الهذليين ٢: ٨٦ وشرح أشعار الهذليين ص٣٢٢ والخصائص ٣: ١٩٦».

وجاءَ في تحقيقِ د. عبدِ الحميدِ السيّد طلب لكتابِ (المبدع): «وأمَّا مُفْيَئِنٌّ فـ"مُفْعَلِلٌّ"»[٢]. وفي الهامشِ (٧): «المفيئِنّ: المنتصب، وقد علق محقق الممتع على التمثيل به، فقال "ذكر المفيئن ها هنا وهم من المصنف لأنه ليس من الرباعي المزيد فيه ثلاثة أحرف، ولكن عبارة الممتع وكذلك المبدع لا تجعله مثالا لذلك فقد استبعده كل منهما وبذا لا يكون داخلا في الرباعي المزيد بثلاثة أحرف».

لم أَجِدِ (المُفْيَئِنّ) بالفاءِ والياءِ، في أيّ معجمٍ مِن المعجماتِ العربيَّةِ، بل وَجَدْتُ (المُقْبَئِنّ)، و(المُقْتَئِنّ) بمعنى (المُتَقبِّض)، و(المُنتَصِب).

قالَ ابنُ دُريدٍ: «ومقبئنّ: متقبِّض، مثل مكبئنّ سواء»[٣].

وقالَ الأزهريُّ: «وقال ابن بُزُرجَ: المُقْبَئِنّ: المنقبِض المنْخنِس،، وقد اقبأنّ اقبئنانًا»[٤]. وقالَ أيضًا: «وقال أبو عبيد: اكْبَأَنَّ اكْبِئْنانًا إذا انْقَبَضَ. وقال ابنُ

---

(١)- الممتع الكبير: ١١٢.

(٢)- المبدع: ٩٩.

(٣)- جمهرة اللغة: ١٢٢٠/٢.

(٤)- تهذيب اللغة: ١٩٦/٩.

بُزُرْجَ: الْمُكّبئِنُّ[١] الذي قد احْتَبَى وأَدَّخَلَ[٢] مِرْفَقَيْهِ فِي حُبْوَتِه ثم خَضَعَ بَرقَبته وَرَأْسِه على يَدَيْهِ. قال: والْمُكْبَئِنُّ والمُقْبَئِنُّ: المُنْقَبِضُ المُنْخَنِسُ»[٣].

وقالَ الصاحبُ: «والمُقْبَئنُّ –كالمُكْبَئنِّ – : بمعنى المُنْقَبِضِ»[٤].

وقالَ ابنُ سيده: «والمُسْتَقِنُّ: الذي يقيم في الغنم يشرب ألبانها. قال:

فشَايِعْ وَسْطَ ذَوْدك مُسْتَقِنًّا   لتُحْسَبَ سَيِّدًا ضَبُعًا تَنُولُ

ويروى: "مقتئِنًا" و"مُقْبئنًا"[٥] فأما المُقتئِنّ: فالمُنتصّب، والهمزة زائدة، ونظيره: كبَنَ واكبانَّ. وأما المُقْبَئِنُّ: فالمنتصب أيضا، وهو بناء عزيز لم يذكره صاحب الكتاب، ولا استُدْرِك عليه، وإن كان قد استُدْرِك عليه أخوه، وهو: المُهْوَئِنُّ»[٦].

وبالرُّجوعِ إلى مصادرِ محقِّقِ (الممتع) التي ذَكَرَها في الهامشِ، وَجَدْتُ فيها: (المُقْبَئِنّ)، وفي بعضِها: (المُقْتَئِنّ) و(المُفْيَئِنّ).

ففي ديوانِ الهُذَلِيّينَ:

«تُشَايِعُ وَسْطَ ذَوْدِكَ مُقْبَئنًّا   لِتُحسَبَ سيّدا ضَبُعا تَبُولُ

المشايَعة: دعاء الإبل... والمُقْبئنّ: المجتمِع. والذَّوْد: ما بين الثلاثة إلى العَشَرة

---

(١)- الصوابُ: (المُكْبَئِنُّ) بسكونِ الكافِ، لا بتشديدِها، وهو تطبيعٌ.

(٢)- الصوابُ: (أَدْخَلَ) بسكونِ الدالِ، لا بتشديدِها، وهو تطبيعٌ.

(٣)- تهذيب اللغة: ٢٨٤/١٠.

(٤)- المحيط: ٤٥٠/٥.

(٥)- كذا في المطبوعِ، بإهمالِ تشديدِ النونِ، من: (مقتئِنًا ومُقْبئنًا)، وقد شدَّدَها فيهما عِندَ بيانِهِ للمعنى: «فأما المُقتئِنّ»، و«أما المُقْبَئِنُّ».

(٦)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٨٦/٦.

من الإبل»[1].

وفي الهـامشِ (١): «في روايـة "فشـايع". وفى روايـة "مسـتقنا" مكـان "مقبئنا" من القن بكسر القاف، وهو الذى يقيم مع غنمه يشرب ألبانها ويكون معها حيث ذهبت...».

وفي الهـامشِ (٣): «في "شـرح السـكرى: المقبـئن المنتصـب. وفي روايـة "مقتئن" أي منتصب أيضا؛ قاله في اللسان وفى شرح السكري».

وفي كتابِ (الخصائص): «وهو افْوَعَلّ (ونحوه) قول الهذليّ:

فشايع وَسْط ذَوْدِك مقبئنّاً　　لتُحسَب سيّداً ضُبعا[2] تبولُ

مقبئنّا: منتصِبا. فهذا مُفْعَلِلّ كما ترى»[3].

وفي كتابِ (شرح أشعار الهُذَلِيّينَ):

«فشَايِعْ وَسْطَ ذَوْدِكَ مُسْتَقِنًّا　　لِتُحْسَبَ سَيِّداً ضَبُعًا تَنُولُ

ويروى: "تُشَايِعْ وَسْط ذَوْدِك مُقْتَئِنًّا"، أي منتصبًا... ويروى: "مُفْيَئِنًّا"، مثل "مُفْيَعِنًّا" يقال: "قدِ افْيَأَنَّ" إذا انتصَبَ... ويروى: "مُقْبَئِنًّا"، مُنْتَصِبًا»[4].

وجاءَ في (تكملةِ المعاجم العربيَّة): «إفْيأنَّ: ذكرت في ديوان الهذليين (ص٦٤)»[5]. وفي الهامشِ (١٢) قالَ المترجِمُ د. محمَّد سالم النعيميُّ: «افيأن: «افيأن: طال شعره وحسن صار فينان الشعر. ولم ترد في لسان العرب ولا في التاج».

---

(١)- ديوان الهذليّين: ٨٦/٢.

(٢)- ضمُّ الضادِ تطبيعٌ، والصوابُ بضمّ الباءِ، وفتحِ الضادِ.

(٣)- الخصائص: ٧٦٤-٧٦٥.

(٤)- شرح أشعار الهذليّين: ٣٢٢/١.

(٥)- تكملة المعاجم العربيَّة: ٩/٨.

فالمستشرِقُ دوزي أَخَذَ كلمةَ (إفْيأنَّ) مِن ديوانِ الهُذَلِيّينَ، لكنَّهُ لم يَذكُرْ لها تفسيرًا. والغريبُ أنَّ المترجمَ للمعجمِ (د. محمَّد سالم النعيميّ) فَسَّرَ كلمةَ (افيأن)، ولم يَذكُرْ مصدَرَهُ في ذلك؛ فكأنَّهُ اعتَمَدَ على فَهْمِهِ، واستِنباطِهِ، فظَنَّ أنَّ معنى الكلمةِ متعلِّقٌ بمعنى كلمةِ (فَيْنَان)، ومعناها كما في الصحاحِ: «حسَن الشعَر طويلُه»[1].

وسواءٌ أصحَّ استعمالُ (المفيئن) بالفاءِ والياءِ، أم لم يَصِحَّ، وسواءٌ أكانَتْ كلمةُ (المُفْيَئِنّ) مِن بناتِ التصحيفِ، أم لا، وسواءٌ أكانَتْ مِن أوهامِ ابنِ عُصفورٍ، أم مِن أوهامِ مَن جاءَ بعدَهُ؛ فإنَّ مِن الغريبِ العجيبِ أن يُهمِلَ محقِّقُ (الممتع) الإشارةَ في الهامشِ إلى وجودِ (المُقْبَئِنّ)، و(المُقْتَئِنّ).

وقد ذَكَرَ المحقِّقُ في هامشِهِ ثلاثةَ مصادرَ، بصيغةٍ تُوهِمُ أنَّها كُلَّها مُشتَمِلةٌ على كلمةِ (المُفْيَئِنّ)، والواقعُ أنَّ واحدًا مِنها فقط، اشتَمَلَ عليها، معَ اشتِمالِهِ على (المُقْبَئِنّ والمُقْتَئِنّ) أيضًا.

وكانَ محقِّقُ (الممتع) قد ذَكَرَ في الطبعةِ القديمةِ، توهيمًا للمصنِّفِ؛ لذِكرِهِ (المُفْيَئِنّ) في بابِ الرباعيِّ المزيدِ فيهِ ثلاثةُ أحرُفٍ. وكانَ المحقِّقُ مُصيبًا في هذا التوهيمِ؛ لأنَّ كلمةَ (مُفْيَئِنّ) مِن سِتَّةِ أحرُفٍ؛ فلا يُمكِنُ أن تكونَ مِن الرباعيِّ المزيدِ فيهِ ثلاثةُ أحرُفٍ؛ لأنَّ ذلكَ يَقتَضي كونَها مِن سبعةِ أحرُفٍ، وهو خِلافُ الواقعِ.

والغريبُ أنَّ المحقِّقَ نفسَهُ في الطبعةِ الجديدةِ قد حَذَفَ هذا التوهيمَ؛ فهل سببُ ذلكَ أنَّهُ اطَّلَعَ على هامشِ محقِّقِ (المبدع) الذي جاءَ فيهِ: «وقد علق محقق الممتع على التمثيل به، فقال "ذكر المفيئن ها هنا وهم من المصنف لأنه

---

(١)- الصحاح: ٢١٧٩/٦.

ليس من الرباعي المزيد فيه ثلاثة أحرف، ولكن عبارة الممتع وكذلك المبدع لا تجعله مثالا لذلك فقد استبعده كل منهما وبذا لا يكون داخلا في الرباعي المزيد بثلاثة أحرف»؟

لقد أَخطَأَ محقِّقُ (المبدع) في رَدِّهِ توهيمَ محقِّقِ (الممتع) لمصنِّفِهِ؛ لأنَّ المرادَ مِن التوهيمِ أنَّ كلمةَ (مُفْيَئِنّ) سُداسيَّةٌ، فإن كانَتْ مزيدةً بثلاثةِ أحرُفٍ، فهيَ ثلاثيَّةُ الأُصولِ، لا رُباعيَّةٌ، كما في عنوانِ البابِ، وإن كانَتْ رباعيَّةَ الأُصولِ، فهي مزيدةٌ بحرفينِ، لا بثلاثةِ أحرُفٍ، كما في عنوانِ البابِ.

وهذا يعني أنَّ كلمةَ (المُفْيَئِنّ) لا يُمكِنُ دُخُولُها في هذا البابِ، لا مِن جهةِ التأييدِ، ولا مِن جهةِ التفنيدِ؛ فلا داعيَ لأَنْ يَذكُرَها المصنِّفُ هنا؛ لأنَّهُ ليسَ ثمَّةَ مَن يَتَوَهَّمُ أنَّها مِن بابِ الرباعيِّ المزيدِ فيهِ ثلاثةُ أحرُفٍ.

وعبارةُ ابنِ عُصفورٍ: «وأمَّا مُفْيَئِنّ فـ"مُفْعَلِلّ" والياء أصل في بنات الأربعة. ولا يكون "مُفْيَعِلًّا"؛ لأنه ليس من أبنية كلامهم».

ومُرادُهُ أنَّ كلمةَ (مُفْيَئِنّ) تَرجِعُ إلى أربعةِ أحرُفٍ أُصولٍ، هي: (فيأن)، فيكونُ المزيدُ فيها: الميمُ، والنونُ الثانيةُ، فوزنُها عندَهُ: (مُفْعَلِلّ)، فالياءُ في (مُفْيَئِنّ) عينُ الكلمةِ، وليسَتْ زائدةً عندَهُ؛ لأنَّها لو كانَتْ زائدةً، لكانَتْ كلمةُ (مُفْيَئِنّ) على وزنِ (مُفْيَعِلّ)، وهو ليسَ مِن أبنيةِ كلامِ العربِ.

ومِن هنا يكونُ ذِكرُ هذِهِ الكلمةِ – في الرباعيِّ المزيدِ فيهِ ثلاثةُ أحرُفٍ – وَهْمًا ممَّن ذَكَرَها فيهِ، سواءٌ أكانَ ابنُ عُصفورٍ، أم بعضُ النُّسَّاخِ. ويكونُ حذفُ التوهيمِ مِن هامشِ (الممتع) خطأً آخَرَ؛ ولا سيَّما معَ وجودِهِ في الطبعةِ القديمةِ.

فإن قِيلَ: إنَّ المحقِّقَ التَزَمَ في الطبعةِ الجديدةِ بحذفِ التوهيمِ، قُلتُ: إنَّ المحقِّقَ لم يَلتَزِمْ بذلكَ؛ بدلالةِ أنَّهُ في الصفحةِ التاليةِ، قد وَهَّمَ ابنَ عُصفورٍ، في قولِهِ: «وأمّا السِّلِنْطِيط فزعم أبو سعيد أنه جاء في الشعر. والمتوهَّم أنه ليس من

كلامهم، فإذا كان كذلك فلا يَثبُتُ به "فِعِنْليل"»[1]. فجاءَ في الهامشِ (١): «قلت: والسلنطيط ليس بالرباعي المزيد فيه ثلاثة أحرف. وذكره ههنا وهم».

٢٩٦- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك لكتابِ (الكُنَّاش): «و"رُوَيْجِل" في تصغير "رجل"»[2].

وفي الهامشِ (٤): «وقد ذكر لي أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب أن "رويجل" ليس شاذًّا، ولكنه تصغير "راجل" لغة في "رجل"»).

التوثيقُ في الهامشِ يكونُ بذِكرِ المصادرِ المكتوبةِ المطبوعةِ؛ فإن كانَ الرأيُ جديدًا، ولم يَكُنْ مطبوعًا، فلا بأسَ بالنقلِ السماعيِّ. وعبارةُ المحقّقِ في هامشِهِ، تُوهِمُ أنَّ المشرِفَ (د. رمضان عبد التوَّاب)، هو صاحبُ هذا الرأيِ، وأنَّهُ غيرُ مسبوقٍ إليهِ.

وبالرجوعِ إلى المصادرِ القديمةِ نَجِدُ هذا الأمرَ معروفًا. جاءَ في العينِ: «وتصغير رَجُلٍ: رُجَيْلٌ، والعامَّةُ تقول: رُوَيجلُ صِدْقٍ ورُوَيْجل سُوءٍ، يَرْجِعُونَ إلى الراجلِ لان اشتِقاقَه منه كما أن العَجِل من العاجِل والحَذِرَ من الحاذِر»[3].

وقالَ سيبويهِ: «وليس يكون ذا في كلِّ شيء إلّا أن تَسمع منه شيئاً، كما قالوا: رُوَيْجِلٌ فحقَّروا على راجِلٍ، وإنّما يريدون الرَّجُل»[4]. وقالَ أيضًا: «كما قالوا: رُوَيجِلٌ كأنهم حقَّروا راجِلاً»[5].

وقالَ ابنُ جِنّي: «وكذلك قولهم في تحقير رجل: رُويجل (فهذا ليس)

---

(١)- الممتع الكبير: ١١٣.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٠٥/١.

(٣)- العين: ١٠٣/٦.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤٢٦/٣.

(٥)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤٥٦/٣.

بتحقير رَجُل، لكنه نقله من فَعُل إلى فاعِل، فصار إلى راجل، ثم حينئذ قال في تحقيره: رُوَيجل»[١].

وقالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: «فرويجل في الأصل تصغير راجل الذي جاء بمعناه رجل، فكأنه تصغير رجل بمعنى راجل، ثم استعمل في تصغير رجل مطلقا، راجلا كان أَو لا»[٢].

٢٩٧- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك لكتاب (الكُنَّاش): «اعلم أن النسبةَ لغةً هي إضافةُ الشيء إلى غيره مطلقًا»[٣]. وفي الهامشِ (٣): «النسبة تسمية ابن الحاجب، وسيبويه والمبرد يسميانها الإضافة، وهي معكوسة مثل الإضافة في الفارسية. انظر: المقتضب ١٤١/٣، والأشموني ٤٨٣/٢ وشرح الجمل، لابن عصفور ٣٠٩/٢ وشرح التصريح ٣٢٧/٢ وشذا العرف ١١٩».

تُوهِمُ عبارةُ المحقِّقِ أنَّ سيبويهِ والمبرّدَ لم يَستَعمِلا مصطلحَ (النِّسبةِ)، وأنَّ ابنَ الحاجبِ هو صاحبُ هذا المصطلحِ. والصوابُ أنَّ سيبويهِ والمبرّدَ استَعمالا مصطلحَ (النِّسبةِ) أيضًا، وليسَ ابنُ الحاجبِ هو صاحبَ المصطلحِ.

قالَ سيبويهِ: «هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة اعلم أنَّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءَيِ الإضافة. فإن أضفته إلى بلد فجعلتَه من أهله، ألحقت ياءَيِ الإضافة؛ وكذلك إنْ أضفتَ سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حيٍّ أو قبيلَةٍ...»[٤].

وقالَ المبرّدُ: «هذا باب الإضافة إلى الاسم الذى يكون آخرُه ياءً

---

(١)- الخصائص: ٧١١.

(٢)- شرح شافية ابن الحاجب: ٢٧٨/١.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٠٦/١.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣٣٥/٣.

مُشَدَّدةً، والأَخيرةُ لامُ الفِعْل اِعلم أَنَّك إِذا نسبت إلى شيءٍ من ذلك فإِنَّ الوجْه أَن تَحذف من الاسم الياءَ الخفيفة التي كنت تَحذفها من حنيفة، وثقيف، فإِذا فعلت ذلك انقلبت الياء فيها أَلفا، ثمّ انقلبت واوا ليائَي النسبة؛ كما تجب في لاماتِ الفعل...»[1].

وقالَ الثمانينيُّ: «وكَذَلِكَ يَجِيءُ البِنَاءُ مَعَ يَاءِ النَّسَبِ مُخَالِفًا للأُصُولِ أَلاَ تَرَاهُم قَالُوا: "أَيْبُلِيٌّ" وَزْنُه "فَيْعُلِيّ"، و"أَيْبُلٌ" لَيْسَ فِي الكَلاَمِ، لأَنّه لَيْسَ فِي الكَلاَمِ مِثَالُ "فَيْعُلٍ" فَدَلَّ عَلَى أَنّ يَاءَ النِّسْبَةِ وتَاءَ التَّأنِيثِ قَدْ تُغَيّرانِ البِنَاءَ عَنِ الأُصُولِ»[2].

٢٩٨- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك لكتابِ (الكُنَّاش): «أن يجيء بمعنى "فَعَل"؛ نحو: قَالَه البيع، وأَقالَه، وشغلَه، وأَشْغلَه»[3].

وفي الهامشِ (١): «وقد أُلفت كتب كثيرة تحمل اسم "فعَل وأفعلت"؛ كما فعل أبو زيد الأنصاري، وأبو عبيدة، والأصمعي، والفراء، والزجاج، وكتابه مطبوع متداول بين أيدي الباحثين، والآمدي، والقالي، والأنباري، وابن مالك. انظر: كشف الظنون ١٣٩٥، ١٤٤٧».

والصوابُ: (فَعَلَ وأَفْعَلَ)، كما في كتابِ قُطْرُبٍ، أو (فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ)، كما في كتابِ أبي عليٍّ القاليّ[4]. أمَّا (فعل وأفعلت) فليسَ بصوابٍ، قطعًا. ولعلَّهُ مِن التطبيعاتِ.

---

(١)- المقتضب: ١٤٠/٣.

(٢)- شرح التصريف: ٢٥٦-٢٥٧، وانظر في: المفتاح: ١٠٩.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٥/٢.

(٤)- انظر في: كشف الظنون: ١٤٤٧/٢.

رابعًا- الخطأُ في الترجمةِ:

قد يُخطِئُ المحقِّقُ في ترجمةِ أحدِ الأعلامِ الواردةِ أسماؤُهم في المتنِ المحقَّقِ. ومِن أمثلةِ ذلكَ:

٢٩٩- جاءَ في تحقيقِ كتابِ (شرح شافية ابن الحاجب)، للرضيّ: «والأولى ما قال المالكي وهو أن فَاعَلَ لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا، والاشتراك فيهما معنى، وتفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظا، وفيها وفي المفعولية معنى»[(١)].

كَتَبَ المحقّقونَ في الهامشِ (٢): «هكذا في كافة أصول الكتاب، ولم يتبين لنا مقصود المؤلف من المالكي، ويخطر على البال أنه أراد الامام أبا القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الخثعمي الاندلسي (المالقي) وهو شارح الجمل للزجاجي، وتلميذ ابن الطراوة النحوي وأبي بكر بن العربي المالكي، وكانت وفاته في سنة ٥٨١هـ أي قبل وفاة الرضي بنحو قرن».

والصوابُ هو ابنُ مالكٍ، النحويُّ المشهورُ؛ بدلالةِ أنَّهُ هو صاحبُ مصطلحِ: (اقتسامُ الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ).

جاءَ في كتابِ (التسهيل)، لابنِ مالكٍ: «ومنها "فاعَلَ" لاقتسام الفاعليّة والمفعوليّة لفظاً والاشتراك فيهما معنى ولموافقة "أَفعل" ذي التَّعدية والمجرّد وللإِغناءِ عنهما»[(٢)].

أمَّا تلقيبُهُ بِاسْمِ جَدِّهِ الأَعلَى، فيُنَاظِرُ تلقيبَ (ابنِ قُتَيْبَةَ) بالقُتَبِيِّ، نِسْبَةً إلى جَدِّهِ (قُتَيْبَةَ)؛ فاسْمُهُ: (عبدُ اللهِ بنُ مُسلمِ بنِ قُتَيْبَةَ)[(٣)].

---

(١)- شرح شافية ابن الحاجب: ١/١٠٠-١٠١.

(٢)- تسهيل الفوائد: ١٩٩.

(٣)- انظر في: المؤتلِف والمختلِف: ١١٣، وتبصير المنتبه: ٣/١١٦٠.

وقد وَجَدْتُ مُصحِّحَ (شرح الكافية)، للرضيِّ نفسِهِ، يؤكِّدُ هذِهِ الحقيقةَ، فقالَ في أحدِ الهوامشِ: «نقل الرضي في هذا الشرح في مواضع كثيرة عن الإمام جمال الدين بن مالك النحوي المعروف صاحب الألفية والتسهيل.. وسماه كثيراً باسم[1] المشهور: ابن مالك: وجاءت بعض نقوله منسوبة إلى المالكي، كما هنا. ولم أجد من اسمه المالكي من النحويين ممن سبقوا الرضي أو عاصروه وقد رجحت أنه يقصد بقوله المالكي: ابن مالك أيضاً. إذ أن[2] بعض ما نقله منسوباً إلى المالكي معروف أنه من آراء ابن مالك. وفي هذا الموضع بالذات وجدت هذا الراي منسوباً إلى ابن مالك في التسهيل وان كان في الالفية أوجب الحذف»[3].

وقالَ في هامشٍ آخَرَ: «فيما تقدم من هذا الجزء رجحنا أن المراد بالمالكي هو الإمام ابن مالك صاحب الالفية. وما نقله الرضي هنا منسوباً إلى المالكي يرجح ما تقدم من جهة أن هذا الذي نقله من احكام المفعول لأجله منسوب إلى ابن مالك ولم يقل أحد بنسبته إلى غيره وتكاد عبارة الرضي هنا تطابق قول ابن مالك في الالفية: وقل أن يصحبها المجرد والعكس في مصحوب أل الخ. بل إن عبارته في التسهيل مطابقة لما نقله الرضي هنا تماماً»[4].

٣٠٠- جاءَ في تحقيقِ د. رجب عثمان لكتابِ (ارتشاف الضرب): «وزاد رضي الدين بن جعفر البغدادي نقصان حركة مع زيادة حركة كسَرِقَ مع السَّرَق، ونقصان حركة مع زيادة حركة، وحرف كاضْرِبْ مع ضَرْب، ونقصان

---

(١)- كذا في المطبوعِ، ولعلَّ المرادَ: (بِاسْمِهِ).

(٢)- كذا في المطبوعِ: (أن) بهمزَةٍ فوقيَّةٍ، والصوابُ: (إن) بهمزَةٍ تحتيَّةٍ.

(٣)- شرح الرضيّ على الكافية: ٢٠٧/١، هامش (١).

(٤)- شرح الرضيّ على الكافية: ٥١٤/١، هامش (٣).

حرف، وزيادة حرف كراضع مع الرَّضاعَة، ونقصان حرف وزيادة حركةٍ وَحَرْف: كخافَ مع الخوف، ونقصان حركة وحرف وزيادة حركة كعِدْ مع وَعَدَ، ونقصان حركة وحرف، وزيادة حرف: كفاخَر مع فَخَار»(١).

وفي الهامشِ (٣): «هو رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يؤلف عليها، بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعًا وتحقيقًا وحسن تعليل، وقد أكب الناس عليه وتداولوه، واعتمده شيوخ هذا العصر - ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته، إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة. انظر: بغية الوعاة ١/٥٦٨».

إهمالُ الترجمةِ - في رأيي - أهونُ مِن الخطإِ فيها(٢)، والأَسلَمُ مِنهُما في هذا المقامِ أن يَقولَ المحقِّقُ: «لم أَعْثُرْ على ترجمةٍ لهُ في المصادرِ، التي تَيَسَّرَ لِيَ الاطِّلاعُ عليها»؛ ولكنَّ المحقِّقَ تَرْجَمَ لرضيِّ الدينِ بنِ جعفرٍ البغداديِّ بعبارَةٍ قطعيَّةٍ، على أنَّهُ رضيُّ الدينِ الأستراباذيُّ، صاحبُ شرحي الكافيةِ والشافيةِ، فقالَ: «هو رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي...»، ولم يَقُلْ: «لعلَّهُ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي...»، أو نحوَها من العباراتِ.

ورضيُّ الدينِ بنُ جعفرٍ البغداديُّ هو قطعًا رجلٌ آخَرُ غيرُ رضيِّ الدينِ الأستراباذيِّ، والمحقِّقُ لا يَملكُ دليلًا واحدًا على أنَّهما رجلٌ واحدٌ، إلَّا اشتراكَهُما في لقبِ (رضيّ الدين)، وهو ليسَ بكافٍ قطعًا؛ لكَثرَةِ مَن يَحمِلونَ هذا اللقبَ

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٢٤.

(٢)- كما فَعَلَ المحقِّقُ الأوَّلُ د. مصطفى النمَّاس، في هذا الموضعِ، انظر في: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النمَّاس: ١/١٤.

مِن القُدامى، مِنهُم مثلًا: (الصَّغَانِيُّ)، العالمُ اللغويُّ المعروفُ، وهو رضيُّ الدين الحسنُ بنُ محمَّدِ بنِ الحسنِ البغداديُّ[١]. فهو رضيُّ الدينِ أوّلًا، وبغداديٌّ ثانيًا، ولغويٌّ ثالثًا؛ لكنَّهُ ليسَ ابنَ جعفرٍ، قطعًا.

أمَّا ما عدا هذا اللقبَ، فالاختلافُ بينَهُما واضحٌ، فالأوَّلُ – أعني (رضيَّ الدينِ بنَ جعفرٍ) – غيرُ معروفِ الاسمِ، واسمُ أبيهِ (جعفرٌ)؛ بخلافِ الثاني، أعني – رضيَّ الدينِ الأستراباذيَّ – فاسمُهُ (محمَّد)، واسمُ أبيهِ (الحسن). والأوَّلُ بغداديٌّ، بخلافِ الثاني، فإنَّهُ أستراباذيٌّ، نزيلُ النجفِ[٢]، لا بغدادَ.

وما نَقَلَهُ أبو حيَّانَ غيرُ موجودٍ، لا في شرحِهِ للكافيةِ، ولا في شرحِهِ للشافيةِ، ولا يُعرَفُ لهُ كتابٌ غيرُهُما في اللغةِ.

وقد وَرَدَ ذِكرُ (رضيّ الدينِ بنِ جعفرٍ البغداديّ) في كتابِ (البحر المحيط في أصول الفقه)، للزركشيِّ، فقالَ: «السادس: في أقسامه: ولم يذكره[٣] الإمام فخر الدين من أقسام التعبير[٤] غير تسعة، وذكر لها مثالين أو ثلاثة وأعرض عن الباقي ظنا منه سهولة استخراجها. وذكر ابن الخباز الموصلي: أنها كلمة مشكلة التحصيل، وأنه ما كان يتأتى له استخراجها إلا بعد إطالة الفكر وإدامة الذكر، وأنه مر عليه زمان وهو آيس من تحصيلها، وأنه بحث فيها مع شيخه فخر الدين عمر النحوي الموصلي فلم يزده على صورة أو صورتين. قال: ثم مَنَّ الله تعالى بفتح رتاج الإشكال فذكر أمثلة التسعة، وذكرها رضي الدين بن جعفر البغدادي والقاضي ناصر الدين البيضاوي وزاد عليها ستة أقسام، فبلغت

---

(١)- انظر في: بغية الوعاة: ١/٥١٩.

(٢)- انظر في: هدية العارفين: ٢/١٣٤، ومعجم المؤلِّفين: ٣/٢١٣.

(٣)- كذا في المطبوعِ: (يذكره) بالهاءِ، والصواب: (يذكر)، بلا هاءٍ.

(٤)- كذا في المطبوعِ: (التعبير)، والصوابُ: (التغيير).

خمسة عشر، وقال ابن جعفر: لا تمكن الزيادة عليها، ورأيت للشيخ جمال الدين بن مالك زيادة عليها تسعة أخرى، فبلغت أربعة وعشرين...»[١].

فأقسامُ التغييرِ كانَتْ قبلَ رضيِّ الدينِ بنِ جعفرٍ تسعةً، فزادَ عليها سِتَّةً، فبَلَغَتْ خمسةَ عَشَرَ، ولابنِ مالكٍ زيادةٌ عليها تِسعةٌ أُخرى، فبَلَغَتْ أربعةً وعشرينَ.

وهذا يعني أنَّ رضيَّ الدينِ بنَ جعفرٍ البغداديَّ، الذي قالَ: «لا تمكن الزيادة عليها»، لم يَكُن مُطَّلِعًا على زيادةِ ابنِ مالكٍ، فإمَّا أن يكونَ قبلَ ابنِ مالكٍ وفاةً، بحيثُ لم يَطَّلِعْ على هذهِ الزيادةِ، أو أنَّهُ كان معاصرًا لابنِ مالكٍ، أو تاليًا لهُ، ولكنَّهُ لم يَطَّلِعْ على تلكَ الزيادةِ.

ومِن هنا لا يُمكِنُ أن يكونَ (رضيُّ الدينِ بنُ جعفرٍ البغداديُّ) هو (الرضيَّ الأستراباذيَّ)، الذي أكثَرَ مِن النقلِ عن ابنِ مالكٍ. قالَ مُصحِّحُ كتابِ (شرح الرضيّ على الكافية): «الإمام جمال الدين بن مالك صاحب الألفية والتسهيل وغيرهما، من معاصري الرضي، ونقل الرضي عنه كثيراً، وعبر في بعض المواضع بالمالكي ورجحنا أنه يريد ابن مالك بهذا، والله اعلم»[٢].

ويُؤَكِّدُ ذلكَ عبارةُ الزركشيِّ: «وقال ابن جعفر: لا تمكن الزيادة عليها»، فلو كانَ الرضيَّ الأستراباذيَّ، لكانَ الأَشهرُ في تسميتِهِ لقبَهُ: (رضيّ الدين).

وقد ذَكَرَهُ في مواضعَ أُخرى بكُنْيَتِهِ (ابن جعفر)، مِنها قولُهُ: «ومَثَّله ابن جعفر بقوله: طلب من الطلب، وقال: زيد في الفعل حركة البناء التي في

---

(١)- البحر المحيط في أصول الفقه: ٢/٧٦.

(٢)- شرح الرضيّ على الكافية: ٢/٥١، هامش (٧).

آخره»[١].

ومِنها قولُهُ: «ومَثَّله ابن جعفر بـ"طالَبَ" الفعل الماضي. قال: وهو مشتق من الطلب زيدت فيه الألف وفتحة البناء»[٢].

والراجحُ عندي أنَّ (رضيَّ الدينِ بنَ جعفرٍ البغداديَّ) مِن علماءِ الأصولِ الشافعيّينَ؛ بدلالةِ أنَّ نصَّ الزركشيِّ، وهو أُصُوليٌّ شافعيٌّ، اشتَمَلَ على ذِكرِ عُلَماءَ أُصوليّينَ شافعيّينَ. والرضيُّ الأستراباذيُّ لم يَكُنْ شافعيًّا، بلا خلافٍ.

فالإمامُ فخرُ الدينِ، هو الفخرُ الرازيُّ، الأصوليُّ، الشافعيُّ، وقد ذَكَرَ تسعةَ أقسامٍ من التغييراتِ، فقالَ: «تَغْيِيْرٌ يلحقُ الاسمَ فِي حرفٍ فقطْ، أو حركةٍ فقطْ، أو فيهمَا معًا. وكلُّ واحدٍ من الأقسامِ الثلاثةِ -: فَإِمَّا أنْ يكونَ بالزيادةِ، أوْ [بِـ] النقصانِ أو بِهما معًا، فهذه تسعة أقسامٍ: أحدها: زيادةُ الحركةِ، وثانيها: زيادَةُ الحرفِ، وثالثُهَا: زيادتُهُمَا معًا، ورابعها: نقصانُ الحركةِ، وخامسُها: نقصانُ الحرفِ، وسادسُها: نُقْصَانُهُمَا [معًا]، وسابعُها: زيادةُ الحرفِ مع نقصانِ الحركةِ، وثامنها: زيادةُ الحركةِ معَ نقصانِ الحرفِ، وتاسعها: أنْ تزادَ فيهِ حركةٌ وحرفٌ، وتُنْقَصَ مِنْهُ [أيضًا] حركةٌ وحرفٌ. فهذهِ هيَ الأقسامُ الممكنةُ»[٣].

وابنُ الخبَّازِ الموصليُّ الذي ذَكَرَ أمثلةَ الأقسامِ التسعةِ، هو محمَّدُ بنُ أبي بكرٍ بنِ عليٍّ، نجمُ الدينِ، ابنُ الخبَّازِ المَوْصِليُّ، الشافعيُّ، الفقيهُ[٤].

والقاضي البيضاويُّ الأصوليُّ الشافعيُّ، زادَ على الأقسامِ التسعةِ سِتَّةً،

---

(١)- البحر المحيط في أصول الفقه: ٢/ ٧٧.

(٢)- البحر المحيط في أصول الفقه: ٢/ ٧٧.

(٣)- المحصول: ١/ ٢٣٧-٢٣٨.

(٤)- انظر في: تاريخ الإسلام: ١٤/ ٥٨.

كما فَعَلَ رضيُّ الدينِ بنُ جعفرٍ؛ لكنَّهُ لم يَقُلْ: «لا تمكن الزيادة عليها».

قالَ تَقِيُّ الدينِ السُّبْكِيُّ، الأُصوليُّ الشافعيُّ، مُتَحَدِّثًا عن القاضي البيضاويِّ: «وقد زاد المصنف عليه ستة أقسام فجعلها خمسة عشر وأَوْرَدَ لكلٍّ منها مثالاً»[(١)]. وقال أبو حيَّانَ: «وزاد رضي الدين بن جعفر البغدادي...».

ومِن هنا يكونُ الصوابُ في عبارَةِ الزركشيِّ: «وزادا عليها ستة أقسام» بألفِ الاثنينِ، إلَّا إذا كانَ قصدُهُ أنَّ (رضيَّ الدينِ بنَ جعفرٍ) هو الذي زادَ الأقسامَ الستَّةَ، وأنَّ البيضاويَّ أَخذَها مِنهُ، فزادَها بذكرِها في كتابِهِ، لا باستِنباطِها.

وليسَ هذا الافتراضُ ببعيدٍ، وكذلكَ افتراضُ أنَّ ابنَ مالكٍ إنَّما زادها بعدَ رضيِّ الدينِ البغداديِّ؛ فهو الأَقرَبُ إلى السياقِ والمقامِ؛ وإلَّا لقالَ الزركشيُّ: «وسبقهما ابن مالك إلى ذكرها وزاد عليها...». وابنُ مالكٍ نفسُهُ كان على المذهبِ الشافعيِّ[(٢)].

أمَّا فخرُ الدينِ عُمَرُ النحويُّ الموصليُّ؛ فإنَّما ذَكَرَهُ ابنُ الخبَّازِ في مقامِ بيانِ يَأْسِهِ مِن تحصيلِ أمثلةِ الأقسامِ التسعةِ، وأنَّهُ بَحَثَ فيها، معَ شيخِهِ، فلم يَزِدْهُ على صورَةٍ، أو صورتَينِ، وليسَ بعيدًا أن يكونَ شافعيًّا، بل هذا ما أَقطَعُ بِهِ؛ لِما هو معروفٌ في ذلك العصرِ، من التخصُّصِ المذهبيِّ.

فثَبَتَ بما ذَكَرْتُهُ أنَّ محقِّقَ كتابِ (ارتشاف الضرب) قد خَلَطَ في هامشِهِ بينَ (رضيِّ الدينِ بنِ جعفرٍ)، و(رضيِّ الدينِ الأستراباذيِّ)، ولم يَتَحَقَّقْ؛ فبادَرَ إلى ترجمةِ الأوَّلِ، بما تُرجِمَ بِهِ الثاني، بعبارَةٍ قطعيَّةٍ، لا يَشوبُها أَدنى احتِمالٍ، أو

---

(١)- الإبهاج في شرح المنهاج: ٥٧٤/٣.

(٢)- انظر في: بغية الوعاة: ١٣٠/١.

شكٍّ.

وأغربُ مِن هذا الخلطِ، وأفدَحُ منهُ، ما جاءَ في كتابِ (أبجد العلوم): «رضي الدين الاستراآبادي محمد بن الطاهر الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن ابراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق عليه السلام المعروف بالموسوي، صاحب ديوان الشعر ذكره الثعالبي في كتاب اليتيمة، وهو الامام المشهور شارح الكافية لابن الحاجب الذي لم يؤلف عليها ولا في غالب كتب النحو مثله جمعا وتحقيقا وحسن تعليل ولقبه نجم الائمة، قال السيوطي: لم اقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته إلا انه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ٦٨٣هـ، واخبرني صاحبنا المؤرخ شمس الدين بن عزم بمكة ان وفاته سنة ٦٨٤ او سنة ٦٨٦ الشك مني وله شرح على الشافية انتهى...»(١).

فالثعالبيُّ صاحبُ (اليتيمة) تُوفِّيَ سنةَ (٤٢٩هـ)، أي: قبلَ ابنِ الحاجبِ، مؤلِّفِ (الكافية والشافية)، بأكثَرَ مِن مِئَتَي سنةٍ. وسلسلةُ النَّسبِ هذِهِ للشريفِ الرضيِّ؛ وما تلاها مِن قولِهِ: «وهو الإمام المشهور شارح الكافية لابن الحاجب...» تَخُصُّ الرضيَّ الأستراباذيَّ؛ فالخلطُ هنا فادِحٌ كلَّ الفَداحةِ.

قالَ الذهبيُّ في ترجمةِ الشريفِ الرضيِّ: «الشريفُ أبو الحسن، محمدُ بنُ الطاهر أبي أحمد الحسينِ بن موسى، الحُسينيُّ المُوسويُّ البغداديُّ الشاعرُ، صاحبُ "الديوان". له نظمٌ في الذّروة حتى قيل: هو أشعرُ الطالبّيين. وليَ النِّقابةَ بعد أبيه، وديوانُهُ يكون أربعَ مجلدات. وله كتاب "معاني القرآن" مُمتِعٌ يدلُّ على سَعَةِ علمه. مات في المحرم - وقيل: صفر- سنةَ ستٍّ وأربع

---

(١)- أبجد العلوم: ٥١/٣-٥٢.

مائة...»[١].

وأَعُودُ إلى عبارَةِ محقِّقِ (الارتشاف) التي تَرْجَمَ بها لرضيِّ الدينِ: «هو رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يؤلف عليها، بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعًا وتحقيقًا وحسن تعليل، وقد أكب الناس عليه وتداولوه، واعتمده شيوخ هذا العصر - ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته، إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة. انظر: بغية الوعاة ١/٥٦٨».

فجزءٌ مِن هذِهِ العبارَةِ قولُهُ: «وقد أكب الناس عليه وتداولوه، واعتمده شيوخ هذا العصر - ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته». وواضحٌ أنَّ هذِهِ الصياغةَ لَيسَتْ لِلمُحقِّقِ، بل هيَ للسيوطيِّ؛ بدلالةِ قولِهِ: «شيوخ هذا العصر»، وهو قطعًا، لا يعني شيوخَ عصرِنا هذا، وبدلالةِ قولِهِ أيضًا: «ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته».

ولا أَدري ما الذي مَنَعَ المحقِّقَ مِن صياغةِ هذِهِ العبارَةِ على نحوٍ مُناسِبٍ؟! كأن يَقولَ مثلًا: قالَ فيهِ السيوطيُّ: «هو رضيّ الدين محمَّد بن الحسن الأستراباذيّ، صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يؤلَّف عليها، بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعًا وتحقيقًا وحسن تعليل، وقد أكب الناس عليه وتداولوه، واعتمده شيوخ هذا العصر - ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته...»؟!

---

(١)- سير أعلام النبلاء: ١٧/٢٨٥-٢٨٦.

الفصلُ الخامسُ

إعادةُ التحقيقِ

في هذا الفصلِ سأَكتَفِي؛ قَصدًا إلى الاختِصارِ، بِمِثَالَينِ مِن أمثلةِ إعادةِ (التَّحقِيقِ الكُلِّيّ)، هما:

١- إعادةُ (د. إبراهيم محمَّد عبد الله) تحقيقَ كتابِ (الإيضاح في شرح المفصَّل)، لابنِ الحاجِبِ. وهو مِثالٌ لِلصُّورَةِ المقبولةِ؛ ففي الأَعَمِّ الأَغلَبِ، كانَتْ تحقيقاتُهُ الصرفيَّةُ: أَكْثَرَ صَوَابًا، وأَقَلَّ خَطَأً، مِن تحقيقاتِ (د. موسى بناي العليليّ).

٢- إعادةُ (د. جودة مبروك) تحقيقَ كتابِ (الكُنَّاش)، لأبي الفداء الأيُّوبِيّ. وهو مِثالٌ لِلصُّورَةِ المرفوضةِ؛ ففي الأَعَمِّ الأَغلَبِ كانَتْ تحقيقاتُهُ الصرفيَّةُ: أَقَلَّ صَوَابًا، وأَكْثَرَ خَطَأً، مِن تحقيقاتِ (د. رياض الخوَّام).

أوَّلًا– مِن أمثلةِ تحقيقِ كتابِ (الإيضاح):

٣٠١– جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «وبيانهُ أنَّهُ ذكَرَ في أفْعَالٍ جميعَ الامثلةِ فَعُلِمَ أنَّ جميعَ الامثلةِ تُجمَعُ عليهِ ثمَّ ذكرَ فَعَالاً وذكرَ ستةَ أَمثلةٍ فنقصتْ أربعةً، وهي فَعِلَ وفِعَلَ وفُعُلَ وفِعِلَ فيُعلَمُ أنَّ هذهِ الاربعةَ لم تجيءْ على فِعَالٍ وكذلكَ سائرها»[١].

في النصّ أَكثَرُ مِن خطإٍ في الضبطِ، ففيهِ: عبارةُ «ذكرَ فَعَالاً» بفتحِ الفاءِ، والصوابُ: (فِعَالًا) بكسرِها، وهو أحدُ أبنيةِ جموعِ التكسيرِ. وفي النصِّ: (فَعِلَ، وفِعَلَ، وفُعُلَ، وفِعِلَ)، وقد ضُبِطَتِ اللامُ بالفتحِ، كما يُضبَطُ الفعلُ الماضي، والصوابُ أنَّها أبنيةٌ اسميَّةٌ، لا فعليَّةٌ، فالصوابُ أن تُضبَطَ اللامُ مِنها بالضمِّ، معَ التنوينِ: (فَعِلٌ، وفِعَلٌ، وفُعُلٌ، وفِعِلٌ).

وبيانُ ذلكَ أنَّ الزمخشريَّ صاحبَ (المفصَّلِ) ذَكَرَ بناءَ (أَفْعَال)، مِن أبنيةِ جمعِ التكسيرِ، ومَثَّلَ لهُ بِعَشْرِ كلماتٍ، مُفرَداتُها على أوزانٍ مُختَلِفةٍ، فقالَ: «فأفْعالٌ أعمُّها، تقول: أفراخٌ وأحْمالٌ وأرْكانٌ وأجْمالٌ وأعجازٌ وأعْناقٌ وأفخاذٌ وأعْنابٌ وأرطابٌ وآبالٌ»[٢].

ومُفرداتُ هذِهِ الجموعِ هيَ: (فَرْخ) على وزنِ (فَعْل)، و(حِمْل) على وزنِ (فِعْل)، و(رُكْن) على وزنِ (فُعْل)، و(جَمَل) على وزنِ (فَعَل)، و(عَجُز) على وزنِ (فَعُل)، و(عُنُق) على وزنِ (فُعُل)، و(فَخِذ) على وزنِ (فَعِل)، و(عِنَب) على وزنِ (فِعَل)، و(رُطَب) على وزنِ (فُعَل)، و(إِبِل) على وزنِ (فِعِل).

ثُمَّ ذَكَرَ الزمخشريُّ بناءَ (فِعَال) بكسرِ الفاءِ، ومَثَّلَ لهُ بِستِّ كلماتٍ،

---

(١)– الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ٥٣٨/١–٥٣٩.

(٢)– المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ١٧٦.

مُفرَداتُها على أوزانٍ مُختَلِفةٍ، فقالَ: «ثم فِعالٌ، تقول: زِنادٌ وقِداحٌ وخِفافٌ وجِمالٌ ورِباعٌ وسِباعٌ»[1].

ومُفرَداتُ هذِهِ الجموعِ هيَ: (زَنْد) على وزنِ (فَعْل)، و(قِدْح) على وزنِ (فِعْل)، و(خُفّ) على وزنِ (فُعْل)، و(جَمَل) على وزنِ (فَعَل)، و(رُبَع) على وزنِ (فُعَل)، و(سَبُع) على وزنِ (فَعُل).

ومِن هنا نَقَصَتْ أربعةُ أمثلةٍ، هيَ: (فَعِلٌ)، مثلُ (فَخِذٍ)، و(فِعَلٌ)، مثلُ (عِنَبٍ)، و(فُعُلٌ)، مثلُ (عُنُقٍ)، و(فِعِلٌ)، مثلُ (إِبِلٍ). وهذِهِ الأربعةُ لا تُجمَعُ على بناءِ (فِعَال).

وقد أَخطَأَ المحقِّقُ د. فخر صالح قدارة، فكَتَبَ في الهامشِ (١): «رِباع: جمع رَبْع، وهو المنزل والدار والوطن».

فقد غَفَلَ عن أنَّ كلمةَ (رَبْع) بفتحِ الراءِ، وسكونِ الباءِ، لا يُمكِنُ أن تكونَ مُرادةً في هذا المقامِ؛ لأنَّها على وزنِ (فَعْل)، وقد مَثَّلَ الزمخشريُّ لبناءِ (فَعْل) بِذكرِ الجمعِ (زِناد)، الذي مُفرَدُهُ (زَنْد)، على وزنِ (فَعْل).

والصوابُ: (الرُّبَع) بضمِّ الراءِ، وفتحِ الباءِ. قالَ الجوهريُّ: «وقولهم: "ما له هُبَعٌ ولا رُبَعٌ "، فالرُبَعُ: الفصيلُ يُنْتَجُ في الربيع، وهو أوَّل النِتاج، والجمع رِبَاعٌ وأَرْبَاعٌ، مثل رُطَبٍ ورِطَابٍ وَأَرْطَابٍ»[2].

والغريبُ أنَّ بناءَ (فِعَال) في هذا الموضعِ، ضُبِطَ خطأً بالضمِّ، في طبعةِ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ، لكتابِ (شرح المفصَّل): «ثم "فُعالٌ" أكثرُ من بقيّة الأبنية؛ لأنّه يرد في ستّة أمثلة في "فَعْلٍ" مفتوحَ الأوّل ساكنَ الثاني، نحوِ: "كِباشٍ"،

(١)- المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ١٧٦.

(٢)- الصحاح: ١٢١٢/٣.

و"زِنادٍ"، وفي "فِعْلٍ" بكسر الفاء، نحوِ: "قِدْح"، و"قِداح"، و"فُعْلٍ" بضمّ الفاء، نحوِ: "خُفٍّ"، و"خِفافٍ"، وفي "فَعَلٍ" بفتح الأوّل والثاني، نحوِ: "جَمَلٍ" و"جِمالٍ"، وفي "فُعَلٍ" بضمّ الأوّل وفتح الثاني، نحوِ: "رُبَعٍ" و"رِباعٍ"، وفي "فَعْلٍ" بضمّ الثاني، نحوِ: "سَبُعٍ" و"سِباعٍ"»[1].

والصوابُ: (فِعال)، بكسرِ الفاءِ، كما في الطبعةِ المنيريَّةِ، للكتابِ نفسِهِ[2]؛ بدلالةِ الأمثلةِ المذكورَةِ في النصِّ: (كِباش، وزِناد، وقِداح، وخِفاف، وجِمال، ورِباع، وسِباع).

وثَمَّةَ خطأٌ آخَرُ في عبارَةِ: «وفي "فَعْلٍ" بضمّ الثاني، نحوِ: "سَبُعٍ" و"سِباعٍ"»؛ فالصوابُ: (فَعُلٍ) بضمِّ العينِ، لا بسكونِها؛ بدلالةِ قولِهِ: «بضمّ الثاني»؛ وبدلالةِ ضبطِ كلمةِ (سبُع) بضمِّ الباءِ.

وقد جاءَ نصُّ كتابِ (الإيضاح) سليمًا مِن أخطاءِ التشكيلِ، في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «وبيانُه أنَّه ذَكَرَ في أفْعَالٍ جميعَ الأَمْثلةِ، فعُلِمَ أَنَّ جميعَ الأَمْثِلَةِ تُجمَعُ عليه، ثُمَّ ذَكَرَ فِعَالاً وذَكَرَ سِتَّةَ أَمْثلةٍ فنَقَصَتْ أَرْبَعَةٌ، وهي: فَعِلٌ وفِعَلٌ وفُعُلٌ وفِعِلٌ، فيُعْلَمُ أَنَّ هذه الأَرْبَعَةَ لم تَجِئْ على فِعَالٍ، وكذلك سائِرُها»[3].

٣٠٢- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليِّ: «وحكمهُ حكمُ المعتلِّ في أنَّهُ لا يُحرَّكُ، تقولُ: شَدَّةً وشِدَّاتْ»[4].

في النصِّ: (شَدَّةً) بفتحِ الشينِ، معَ تنوينِ النصبِ، وجمعُها: (شِدَّاتْ)

---

(١)- شرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٢٤٣/٣.

(٢)- شرح المفصَّل، الطبعة المنيريَّة: ١٤/٥.

(٣)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ٥١٥/١.

(٤)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ٥٣٩/١.

بكسرِ الشينِ، وسكونِ التاءِ. والصوابُ: (شَدَّةٌ) بتنوينِ الضمِّ؛ لأنَّهُ قولٌ للتمثيلِ بالكلمةِ المفرَدةِ، و(شَدَّاتٌ) بفتحِ الشينِ، معَ تنوينِ الضمِّ، بخلافِ ما لو كانَتْ في جملةٍ، كقولِنا: «شَدَّ الرجلُ شَدَّةً، وشَدَّ الرجلُ شَدَّاتٍ».

جاءَ في اللسانِ: «وشَدَّ فلان على العدوِّ شَدَّة واحدة، وشدَّ شَدَّاتٍ كثيرة»[١].

وجاءَ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «وحُكْمُه حُكْمُ المعْتَلِّ في أَنَّه لا يُحَرَّكُ تقولُ: شَدَّة وشدَّات»[٢].

فخَلا النصُّ مِنَ الضبطِ الإعرابيِّ للكلمتَينِ؛ لأنَّهُ ليسَ مِن الضبطِ الواجبِ، في هذا المقامِ، وخَلا مِن ضبطِ الشينِ مِن الجمعِ (شدَّات)؛ رُبَّما اكتِفاءً بفتحِ الشينِ مِن المفرَدِ.

٣٠٣- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليِّ: «كراهةَ الضمةِ على الواوِ والياءِ فلا يقولونَ: عُودٌ وأعُود ولا ذَيْل وأذْيُل اِلاَّ ما شذَّ»[٣].

في النصِّ: (أعُود) بضمِّ العينِ، وهو خطأٌ فادِحٌ، والصوابُ: (أَعْوُد) بسكونِ العينِ، وضمِّ الواوِ، على وزنِ (أَفْعُل)، كما في (أَذْيُل). وقد جاءَ الضبطُ سليمًا في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «كَراهَةَ الضَّمَّةِ على الواوِ والياءِ، فلا يقولون: عُوْدٌ وأَعْوُدٌ ولا ذَيْلٌ وأَذْيُل إلاَّ ما شَذَّ»[٤].

٣٠٤- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليِّ: «قولهُ: ويُجمَعُ.... علىَ أفعِّل

---

(١)- لسان العرب: ٣/٢٣٥.

(٢)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١/٥١٥.

(٣)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ١/٥٤٠.

(٤)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١/٥١٧.

كآمٍ وهو نظيرُ آكمٍ. قالَ الشيخُ: معناهُ أنَّ آم وزنه أفْعُل فيكونُ أصلهُ أأمْوَاً فوجبَ قلبُ الهمزةِ الثانيةِ ألفاً مثلها في آدمٍ، ووجبَ قلبُ الضمة كسرةً مثلها في أدْلٍ، لأنَّ الواوَ تنقلبَ ياءً بالكسرةِ ثمَّ تُسكَّنُ لاستثقالِ الضمةِ والكسرةِ عليها مثلها في قاضٍ فيجتمعُ ساكنانِ فيُحذَفُ حرف العلةِ لاجتماعهما فيصيرُ آمٍ، ووزنهُ أفعٍ، تقولُ: في الرفعِ والجرّ آمٍ وتقولُ: في النصبِ رأيتُ آمياً فتثبتُ الياءَ لانكسارِ ما قبلها مثلهُ في رأيتَ غازياً»[1].

في النصّ: «أفعّل كآمٍ» بتشديدِ العينِ، وكسرِها، والصوابُ: (أَفْعُل) بضمّ العينِ، بلا تشديدٍ. وفيهِ: «فيكونُ أصلهُ أأمْوَاً»، بسكونِ الميمِ، والصوابُ: (أَأْمُو) بضمّ الميمِ.

وفي النصّ أيضًا خطأٌ في موضعِ علامةِ الترقيمِ (:)، في عبارَةِ: «تقولُ: في الرفعِ والجرّ آمٍ وتقولُ: في النصبِ رأيتُ آمياً»؛ فالصوابُ أن تُكتَبَ النقطتانِ الرأسيَّتانِ قبلَ المَقُولِ، هكذا: «تقولُ في الرفعِ والجرّ: آمٍ، وتقولُ في النصبِ: رأيتُ آمياً».

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «قولُه: "ويُجْمَعُ على أَفْعُلٍ كآَمٍ وهو نظيرُ آَكُم". معناهُ أَنَّ آَم وزنُه أَفْعُل، فيكون أَصْلُه أَأْمُو، وَجَبَ قَلْبُ الهمزة الثانية أَلفاً، مِثْلُها في آدم، ووَجَبَ قَلْبُ الضَّمَّةِ كسْرَةً، مِثْلُها في أَدْلٍ، لأَنَّ الواوَ تَنْقَلِبُ بالكسرةِ، ثُمَّ تُسَكَّنُ لاسْتِثْقالِ الضَّمَّةِ والكسرةِ عليها، مِثْلُها في قاضٍ، فيَجْتَمِعُ ساكنان فيُحْذَفُ حَرْفُ العِلَّةِ لاجْتِماعهما، فيصيرُ آَمٍ، ووَزْنُه أَفْعٍ، تقولُ في الرَفْعِ والجَرّ: آَمٍ، وتقولُ في النصبِ: رأَيْتُ آمِياً،

---

(١)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ٥٤٢/١.

فتُثْبِتُ الياءَ لانْكِسارِ ما قبلها، مِثْلُه في "رأَيْتُ غازِياً"»[1].

٣٠٥- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «فيُقَالُ فَرازِدْ وجَحَامِرْ وقياس من قال جُحِيْرِشٌ وفُرَيْزِقٌ أن يقولَ جَحَارِشٌ وفَرازِقٌ»[2].

في النصّ: (فَرازِدْ وجَحَامِرْ) بسكونِ الحرفِ الأخيرِ، وهو تطبيعٌ، والصوابُ بالضمّ: (فَرازِدُ وجَحَامِرُ). وفيهِ: (جُحِيْرِشٌ) بكسرِ الحاءِ، والصوابُ بفتحِها: (جُحَيْرِشٌ).

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «فيُقَالَ: فَرَازِد وجَحَامِرُ، وقياسُ مَنْ قال جُحَيْرِش وفُرَيْزِق أَنْ يقولَ: فَرازِق وجحارِش»[3].

٣٠٦- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «وقولهُ: ولا يُجمَعُ علىَ أفْعُلٍ. قالَ الشيخُ: تخصيصٌ لهُ بالمؤنثِ وبيَّنَ أنَّ أمْكَناً من الشواذِ»[4].

في النصِّ: (أمْكَناً) بفتحِ الكافِ، والصوابُ: (أَمْكُنًا) بضمِّها؛ لأنَّهُ على وزنِ (أَفْعُل) بضمِّ العينِ.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «قولُه: "ولا يُجْمَعُ علىَ أَفْعُلٍ" تخصيصٌ لهُ بالمؤنَّثِ، وبَيَّنَ أَنَّ أَمْكُناً في جَمْعِ مكانٍ شاذٌّ»[5].

٣٠٧- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «"ولم يجيء فُعُل في المضاعفِ ولا المعتلِ اللامِ"، كأنَّهم كرهوا أنْ يأتوا بالمثلينِ؛ لأنَّهم فيهِ بينَ لبسٍ

---

(١)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ٥١٨/١.

(٢)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ٥٤٢/١.

(٣)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ٥١٨/١.

(٤)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ٥٤٣/١.

(٥)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ٥١٩/١.

وثقلٍ، لأنَّهم اذا أدغموا لم يعرفوا كونهُ فُعُلاً، وإن أظهروا استثقلَ النطقُ بالمثلينِ وقد جاءَ قليلاً على فُعُلٍ مفكوكاً اِدغامهُ، قالوا سَريرٌ وسُرُرٌ، فأمَّا المعتلُ اللامُ فكرهوهُ البتةَ لَما يؤدِي الى الاعلالِ؛ لأنَّه ليسَ في لغتهم ما آخرهُ حرفُ عِلّةٍ وقبلها ضمَّةٌ، فاذا أدَّى اليه قياسٌ قلبوا الضمةَ كسرةً، فلو فعلوا ذلك ههنا لقالوا: في النصبِ فُعِلاً فيؤدي اِلى ما ليسِ من أبنيةِ أسمائهم. وقد جاءَ فُعِل قليلاً قالوا ذُبابٌ وذُبٌّ، وأمَّا المؤنثُ فظاهرٌ»[١].

في النصِّ: «وقد جاءَ فُعِل قليلاً»، والصوابُ: (فُعْل) بضمِّ الفاءِ، وسكونِ العينِ؛ لأنَّ المرادَ جمعُ (ذُبَابٍ) على (ذُبٍّ)، وأصلُهُ: (ذُبُب) بضمَّتَينِ، سُكِّنَتِ الباءُ الأُولى؛ للإدغامِ.

قالَ ابنُ مالكٍ: «ثم أشرتُ إِلَى أَن (فُعْلًا) نَادرٌ في قولهِم: (ذُبَاب) و(ذُبّ) و(نَقُوق) و(نُقّ) و(نَمُوم) و(نُمّ) و(عَمِيَمة)[٢] و(عُمّ)...»[٣].

وقالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: «ومثله ذُبٌّ وأصله ذُبُبٌ، والإدغام بناء على مذهب بني تميم في تخفيف نحو عنق وإلا فحق فُعُل أَن لا يدغم كما يجيء في باب الادغام»[٤].

وقالَ أبو حيَّانَ: «وإن كانَ غير ما ذكر جَازَ سُكُون عينه تقول: حُمْر وَقُذْل، وربما سَكَنَ في المضاعف قالوا: ذُبَابٌ وَذُبّ»[٥].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «"ولم يَجِئْ فُعْلٌ

---

(١)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ١/٥٤٣-٥٤٤.

(٢)- كذا في المطبوعِ، بفتحِ الياءِ، والصوابُ: (عَمِيْمَة) بسكونِ الياءِ، وفتحِ الميمِ الثانيةِ.

(٣)- شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٤/١٨٢٩.

(٤)- شرح شافية ابن الحاجب: ٢/١٢٩.

(٥)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ١/٤٢٦.

فِي المضاعَفِ ولا المعْتَلِّ الَّلامِ". كأَنَّهم كَرِهوا أَنْ يَأتُوا بالمِثْلَيْنِ؛ لأَنَّهم فيه بين لَبْسٍ وثِقَلٍ، لأَنَّهم إنْ أَدْغَموا لم يعرفوا كَوْنَه فُعُلاً أَوْ فُعْلاً وإنْ أَظْهروا اسْتُثْقِلَ النُّطْقُ بالمِثْلَيْنِ، وقد جاءَ قليلاً على فُعُلٍ مفكوكاً إدْغامُه، قالوا: سَريرٌ وسُرُرٌ. وأَمَّا المعْتَلُّ الَّلامِ فكرهوه أَلْبَتَّةَ لِمَا يُؤَدِّي إلى الإعلالِ، لأَنَّه ليس في لغتهم ما آخِرُه حَرْفُ عِلَّةٍ وقبلها ضَمَّةٌ، فإذا أَدَّى إليه قياسٌ قلبوا الضَّمَّةَ كسرةً، فلو فعلوا ذلك ههنا لقالوا في النَّصْبِ: فُعِلاً، فيُؤَدِّي إلى ما ليس من أَبْنِيَةِ أسمائِهم، وقد جاءَ فُعْلٌ قليلاً، قالوا ذبابٌ وذُبٌّ وأَمَّا المؤَنَّثُ فظاهِرٌ»[١].

ولكنَّ النصَّ الأخيرَ اشتَمَلَ على خطإٍ كبيرٍ، وقد يكونُ تطبيعًا، ولكنَّهُ يَبقَى كبيرًا؛ لأنَّهُ مِن الأخطاءِ التضليليَّةِ، لا التشويهيَّةِ.

ففي النصِّ: «ولم يَجِئْ فُعْلٌ في المضاعَفِ ولا المعْتَلِّ الَّلامِ»، بسكونِ العينِ مِن (فُعْل)، والصوابُ بضمِّها؛ بدلالةِ أنَّ هذا البناءَ لم يَجِئْ في المضاعَفِ، ولا المعتلِّ اللامِ، فالبناءُ واحدٌ فيهما، وقد بَيَّنَ الشارحُ عِلَّةَ عَدَمِ مجيئِهِ في المعتلِّ اللامِ، بقولِهِ: «لِمَا يُؤَدِّي إلى الإعلالِ، لأَنَّه ليس في لغتهم ما آخِرُه حَرْفُ عِلَّةٍ وقبلها ضَمَّةٌ...»، فقولُهُ: «وقبلها ضَمَّةٌ» دليلٌ قاطعٌ على أنَّ ما قبلَ لامِ الكلمةِ – وهو عينُ الكلمةِ قطعًا– مضمومٌ.

والعبارةُ: «ولم يَجِئْ فُعُلٌ في المضاعَفِ ولا المعْتَلِّ الَّلامِ» في الأصلِ للزمخشريِّ، ولَيسَتْ لِلشارحِ. وقد جاءَ في تحقيقِ د. فخر صالح قدارة لكتابِ (المفصَّل): «ولم يجئ فُعُلٌ من المضاعف ولا المعتلّ اللام، وقد شذّ نحوُ ذُبٍّ في جمع ذُباب»[٢].

---

(١)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١/٥١٩.

(٢)- المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ١٨١.

وقد أَصابَ المحقِّقُ هنا في ضبطِ العينِ بالضمّ؛ لكنَّ هذا البناءَ جاءَ بسكونِ العينِ، قبلَ صفحةٍ، حينَ ذَكَرَ الزمخشريُّ أبنيةَ الجمعِ، لِلمُفرَدِ الذي ثالِثُهُ حرفُ مَدٍّ زائدٌ، وهو تطبيعٌ، أو سهوٌ؛ بدلالةِ أنَّ الأمثلةَ ضُبِطَتْ بضمِّ الحرفِ الثاني (عينِ الكلمةِ): «وما كانت زيادتُه ثالثةً مَدّةً فلأسْمائه في الجمع أحدَ عشر مثالاً: أَفْعِلَةٌ فُعْلٌ فِعْلانٌ فعائلُ فُعْلانٌ فِعْلَةٌ أفْعالٌ فِعالٌ فُعُولٌ أفْعِلاءُ أَفْعُلٌ. وذلك نحوُ أزمنةٍ وأحْمِرَةٍ وأَغْرِبَةٍ وأرْغِفَةٍ وأعْمِدَةٍ، وقُذُلٍ وحُمُرٍ وقُرُدٍ وكُتُبٍ وزُبُرٍ، وغِزْلانٍ وصِيرانٍ وغِرْبانٍ وظِلْمانٍ وقِعْدانٍ، وأفائِلَ وذنائبَ وشمائلَ، وزُقّانٍ وقُضْبانٍ، وغِلْمَةٍ وصِبْيَةٍ، وأيْمانٍ وأفْلاءٍ، وفِصَالٍ، وعُنُوقٍ، وأنْصِباءَ، وأَلْسُنٍ»[1].

فقد ضُبِطَتْ أمثلةُ بناءِ (فُعُلٍ) بضمِّ الحرفِ الثاني: «قُذُل، حُمُر، قُرُد، كُتُب، زُبُر»؛ فدلَّ ذلكَ على أنَّ ضبطَ البناءِ بالسكونِ تطبيعٌ، أو سَهْوٌ.

٣٠٨- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «وأمَّا فَعِيْلٌ فبابهُ ما ذُكِرَ ولا يُجمَعُ جمعَ التصحيحِ، لأنَّ فَعِيْلاً يكونُ بمعنىَ مَفْعُولٍ، ويكونُ بمعنىَ فَاعِلٍ، فكأنَّهم أرادوا أن يجعلوا بينهما في الجمعِ فرقاً فجمعوا أحدهما جمعَ السلامةِ والآخرَ جمعَ التكسيرِ وكان ذلك أولى بالسلامةِ، لأنَّهُ الأصلُ وفُعِيْل بمعنىَ مفعُولٍ ليسَ أصلاً»[2].

في آخرِ النصِّ: «وفُعِيْل بمعنىَ مفعُولٍ»، والصوابُ: (فَعِيْل) بفتحِ الفاءِ، لا بضمِّها؛ بدلالةِ قولِهِ في أوَّلِ النصِّ: «لأنَّ فَعِيْلاً يكونُ بمعنىَ مَفْعُولٍ، ويكونُ بمعنىَ فَاعِلٍ».

---

(١)- المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ١٨٠-١٨١.

(٢)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ١/٥٤٤.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «وأَمَّا "فَعِيْلٌ" فبابُه ما ذَكَرَ، ولا يُجْمَعُ جَمْعَ التصحيحِ، لأَنَّ فَعِيلاً يكون بمعنى مفعول، ويكون بمعنى فاعل، فكأَنَّهم أَرادوا أَنْ يَجْعلوا بينهما في الجَمْعِ فَرْقاً، فجمعوا أَحَدَهما جَمْعَ السَّلامَةِ، والآخَرَ جَمْعَ التكسيرِ، وكان ذلك أَوْلَى بالسَّلامَةِ، لأَنَّه الأَصْلُ، وفَعِيل بمعنى مفعول ليس أَصْلاً»[1].

٣٠٩- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليِّ: «وعَدَّ فُعُلاً وفُعَلاءَ عندَ غيرِهِ لا يكونُ جمعَ فَعِيْلة، وإنَّما هي جمعُ فَعِيلٍ، وقولهم: خُلُفاءُ ظاهرٌ فيما ذُكِرَ وغيرُهُ يزعمُ أنَّه قِيلَ خَلِيفٌ وخَلِيفَةٌ، وإنَّ خُلُفاءَ جمعُ خَلِيفٍ، وخلائِفُ جمعُ خَلِيفةٍ، واذا أحتملَ خُلُفاءْ أنْ يكونَ جمعاً لخليفٍ فلا يُجعَلُ أصلاً في جمعِ فَعِيلةٍ عليهِ إذْ لا يثبتُ بابٌ مثلُ هذا بالاحتمالِ بَلْ لا بدَّ من ثبتٍ»[2].

في النصِّ: «وعَدَّ فُعُلاً وفُعَلاءَ عندَ غيرِهِ لا يكونُ جمعَ فَعِيْلة»، والصوابُ: «وعَدَّ فُعَلاء، وفُعَلاءُ عند غَيْرِهِ لا يكونُ جَمْعَ فَعِيلةٍ».

وفي النصِّ أيضًا وَرَدَتْ (خُلُفاء) بضمِّ اللامِ، ثلاثَ مرَّاتٍ، والصوابُ: (خُلَفاء) بفتحِ اللامِ.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «وعَدَّ فُعَلاء، وفُعَلاءُ عند غَيْرِهِ لا يكونُ جَمْعَ فَعِيلةٍ، إنَّما هي جَمْعُ فَعِيلٍ، وقولُهم: خُلَفاءُ ظاهرٌ فيما ذَكَرَ، وغَيْرُه يَزْعُمُ أَنَّه قِيلَ: خَلِيفٌ وخَلِيفَةٌ، وأَنَّ خُلَفاء جَمْعُ خَلِيفٍ، وخلائف جَمْع خليفة، وإذا احْتَمَلَ خُلَفاءُ أَنْ يكونَ جَمْعاً لخَلِيفٍ فلا يُجْعَلُ أَصْلاً في جَمْعِ فَعِيلة عليه، إذْ لا يَثْبُتُ بابٌ مِثْلُ هذا بالاحْتِمالِ، بل لا بُدَّ من

(١)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١/٥٢٠.

(٢)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ١/٥٤٤.

ثَبَتٍ»[1].

٣١٠- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «ألا ترى أنَّ أفْعَلَ مذكرُ فُعْلَى لا يُجمَعُ علىَ فُعَلٍ، وفُعَلَى في مؤنثه يُجمَعُ علىَ فُعَلٍ، قالَ اللهُ تعالىَ: ﴿**فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**﴾[2]، وأُخَرَ جمعُ آخرَ، لأنَّهُ لليومِ ولكنَّهُ لمَّا كانَ فيما لا يعقلُ أُجرِيَ مجرَى أُخرىَ علىَ ما ذُكِرَ»[3].

في النصِّ: (فُعَلَى) بفتحِ العينِ، والصوابُ: (فُعْلَى) بسكونِها؛ بدلالةِ قولِهِ: «ألا ترى أنَّ أفْعَلَ مذكرُ فُعْلَى لا يُجمَعُ علىَ فُعَلٍ».

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «أَلاَ تَرَى أَنَّ أَفْعَلَ مُذَكَّرَ فُعْلَى لا يُجْمَعُ على فُعَلٍ، وفُعْلَى في مؤَنَّثِه يُجْمَعُ على فُعَلٍ، وقال اللَّهُ تعالى: ﴿**فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**﴾[4]، وأُخَرُ جَمْعُ آخَر لأَنَّه لليوم، ولكنَّه لمَّا كان فيما لا يَعْقِلُ أُجْرِيَ مُجْرَى أُخْرَى على ما ذكَرَ»[5].

٣١١- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «ثمَّ ذكرَ فُعْلاً وفُعَلاً، وفُعُلٌ وفُعُلُ ليسَ بعامٍ، وإنَّما يُجْمَعُ علىَ فُعْلٍ فَعْلاء أفْعَل وعلىَ الفُعَلِ فُعْلَى أفْعَل. ثمَّ قالَ "ويُقَالُ ذَفُرَياتُ" تنبيهاً على أنَّهُ يجري فيهِ التصحيحُ اِلاَّ فَعْلاء أفْعَلَ، وسببهُ أنَّ أفْعَل فُعْلاء موافقٌ لأفْعَل فُعَلى في اللفظ، فأرادوا أنْ يفرِّقوا بينهما في الجمعِ فجمعوا أفْعَلَ فُعَلىَ بالواوِ والنونِ واستغنوا في جمعِ أفْعَل فَعْلاء فرقاً بينهما فلذلكَ جازَ في فُعْعلىَ أفْعَل الفُعْلَيات حملاً علىَ مذكَّرِهِ، ولم يجيء في فَعَلاء

---

(١)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ٥٢٠/١.

(٢)- البقرة: ١٨٤، ١٨٥.

(٣)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ٥٤٥/١.

(٤)- البقرة: ١٨٤، ١٨٥.

(٥)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ٥٢١/١.

أفْعَل فَعْلاَوات، لامتناعِ التصحيحِ في مذكرِه. ثمَّ اعتُرِضَ بالخُضْرَاوَاتِ، وأجاب عنها بغلبتها حتَّى لا يُذكَرَ الموصوفُ قبلها فصارتْ مثلَ صحراء فأُجرِيتْ مجراها»[١].

في النصِّ: «ثمَّ ذكرَ فُعْلاً وفُعَلاً، وفُعُلٌ وفُعُلُ ليسَ بعامٍ»، والصوابُ: «ثُمَّ ذَكَرَ فُعْلاً وفُعَلاً، وفُعْلٌ وفُعَلٌ ليسَ بعامٍّ».

وفي النصِّ: (ذَفُرَياتُ) بفتحِ الذالِ، وضمِّ الفاءِ، والصوابُ: (ذِفْرَياتُ) بكسرِ الذالِ، وسكونِ الفاءِ.

جاءَ في القاموسِ: «والذِّفْرَى، بالكسر من جميع الحيوانِ: ما منْ لَدُنِ المَقَذِّ إلى نِصفِ القَذالِ، أو العَظْمُ الشاخِصُ خَلْفَ الأُذُنِ ج: ذِفْرَيَاتٌ وذَفارَى»[٢].

وفيهِ: (فُعْلاء)، والصوابُ: (فَعْلاء) بفتحِ الفاءِ، لا بضمِّها، وفيهِ: (فُعَلىَ) بفتحِ العينِ والألفِ، والصوابُ: (فُعْلَى) بسكونِ العينِ، وفتحِ اللامِ، وفيهِ: (فُعْعلىَ) بِعَينَينِ، والصوابُ: (فُعْلَى) بعينٍ واحدةٍ، وفيهِ: (فَعَلاء) بفتحِ العينِ، والصوابُ بسكونِها.

وفيهِ: (بالخُضْرَاوَاتِ) بضمِّ الخاءِ، والصوابُ: (بالخَضْرَاوَاتِ) بفتحِها؛ بدلالةِ قولِهِ: «ولم يجيء في فَعَلاء أفْعَل فَعْلاَوات».

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «ثُمَّ ذَكَرَ فُعْلاً وفُعَلاً، وفُعْلٌ وفُعَلٌ ليسَ بعامٍ، إِنَّما يُجْمَعُ على فُعْلٍ فَعْلاءُ أَفْعَلَ، وعلى الفُعَلِ فُعْلَى أَفْعَلَ. قولُه: "ويُقالُ: ذِفْرَياتُ" تنبيهاً على أَنَّه يَجْري فيه التصحيحُ إِلاَّ

---

(١)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ٥٤٦/١.

(٢)- القاموس المحيط: ٣٩٦.

فَعْلاء أَفْعَلَ، وسبَبُه أَنَّ أَفْعَلَ فَعْلاءَ موافِقٌ لأَفْعَلَ فُعْلَى في اللَّفْظِ، فأَرادوا أَنْ يُفَرِّقوا بينهما في الجَمْعِ فجمعوا أَفْعَلَ فُعْلَى بالواوِ والنُّونِ وامْتَنَعوا في جَمْعِ أَفْعَلَ فَعْلاءَ فَرْقاً بينهما، فلذلك جازَ في فُعْلَى أَفْعَلَ الفُعْلَيَاتُ، [نَحْوُ: كُبْرَى أَكْبَر الكُبْرَياتُ] حَمْلاً على مذكَّرِهِ [لمجيْءِ جَمْعِه أَكْبَرون]، ولم يَجِئْ في فَعْلاءَ أَفْعَلَ فَعْلاوات، لامْتِناعِ التصحيحِ في مذكَّرِه، ثُمَّ اعْتَرَضَ بالخَضْراواتِ، وأَجابَ عنها بغَلَبَتِها حتَّى لا يُذْكَرَ الموصوفُ قبلَها، فصارَتْ مِثْلَ صَحْراء، فأُجْرِيَتْ مُجْراها»(١).

٣١٢- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليِّ: «قالَ صاحبُ الكتابِ: للمجردِ منهُ ثلاثةُ أبنيةِ فَعَل وفَعَّل وفَعُلَ الى آخره. قالَ الشيخُ: لا يكونُ الثلاثي على أكثرِ من ذلكَ؛ لأنَّ أولهُ ملتزمٌ فيه الفتحُ وآخرهُ لا اعتدادَ بهِ في البنيةِ لأنَّهُ محلُ التغييرِ فلم يبقَ اِلاَّ وسطهُ ولم يجيء ساكناً أصلاً، والحركاتُ ثلاثٌ فوجب أن لا يزيدُ على ثلاثة أبنية فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ»(٢).

في عبارَةِ: «للمجردِ منهُ ثلاثةُ أبنيةِ فَعَل وفَعَّل وفَعُلَ» خطأٌ في الضبطِ، ففيها: (فَعَّل) بتشديدِ العينِ، وفتحِها، والصوابُ: (فَعِلَ) بكسرِ العينِ، بلا تشديدٍ؛ لأنَّ الكلامَ على أبنيةِ الفعلِ المجرَّدِ. وجاءَ الضبطُ صحيحًا في آخِرِ النصِّ: «فوجب أن لا يزيدُ على ثلاثة أبنية فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ».

وجاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «قال صاحِبُ الكتابِ: "للمُجَرَّدِ منه ثلاثَةُ أَبْنِيةِ فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ". قال الشيخُ: لا يكونُ الثلاثيُّ على أَكْثَرَ من ذلك؛ لأَنَّ أَوَّلَه مُلْتَزَمٌ فيه الفَتْحُ وآَخِرُه لا اعْتِدادَ به في

(١)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ٥٢٢/١.

(٢)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ١١٣/٢.

البِنْيَةِ لأَنَّه مَحَلُّ التَّغْيِيرِ، فلم يَبْقَ إِلاَّ وَسَطُه، ولم يَجِئْ ساكناً أَصْلاً، والحركاتُ ثلاثٌ، فوَجَبَ أَنْ لا يَزِيدَ على ثلاثةِ أَبْنيةٍ فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ»[1].

٣١٣- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «يعني مضارعةُ على اختلافِ وجهيهِ فيكونُ أربعةَ أقسامٍ يَفْعِل متعدٍ وغيرُ متعدٍ فلذلكَ مثَّل بأربعةِ أمثلةٍ، فضَرَبَهُ يَضْربَهُ للاول، وجلَسَ يَجْلُسُ للثاني، وقتَلَهُ يَقْتْلَهُ للثالثِ وقَعَدَ يَقْعُدُ للرابعِ ومثالُ فَعِلَ والكلامُ في مضارعِ فَعِلَ في تقسيمهِ الى اربعةِ أمثلةٍ كالكلامِ في مضارعِ فَعَلَ اِلاَّ أنَّ موضعَ يَفْعُلُ ثم يَفْعَلُ ههنا فيكونُ يَفْعَلُ ههنا متعدياً وغيرَ متعدٍ ويَفْعِلُ متعدياً وغيرَ متعدٍ، فمثالُ الاول شَرِبَهُ يَشْرِبَهُ، ومثال الثاني فَرِحَ يَفْرَحُ ومثالُ الثالث وَمِقُهُ يَمِقُهُ ومثالُ الرابعِ وثِقَ يَثِقُ»[2].

في النصِّ أكثرُ مِن خطإٍ في الضبطِ، ففيهِ: (يَضْرِبَهُ) بفتحِ الباءِ، والصوابُ بضمِّها، وفيهِ: (يَجْلُسُ) بضمِّ اللامِ، والصوابُ بكسرِها، وفيهِ: (يَقْتْلَهُ) بسكونِ التاءِ، وفتحِ اللامِ، والصوابُ بضمِّ التاءِ واللامِ، وفيهِ: (وَمِقُهُ) بضمِّ القافِ، والصوابُ بفتحِها.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «يَعْني مُضارِعَه على اخْتِلافِ وَجْهَيْه، فتكونُ أَرْبعةَ أَقْسامٍ يَفْعِل مُتَعدٍّ، وغَيْرُ مُتَعَدٍّ، ويَفْعُلُ مُتَعَدٍّ وغيرُ مُتَعَدٍّ، فلذلك مَثَّلَ بأَرْبَعَةِ أَمْثِلةٍ، فضَرَبَه يَضْرِبُه للأَوَّلِ، وجَلَسَ يَجْلِسُ للثَّاني، وقَتَلَه يَقْتُلُه للثَّالثِ، وقَعَدَ يَقْعُد للرَّابعِ. "ومِثالُ فَعِلَ" والكلامُ في مُضَارِعِه في تَقْسيمِه إلى أَرْبَعةِ أَمْثِلةٍ كالكلامِ في مُضارِعِ فَعَلَ، إلاَّ أنَّ مَوْضِعَ يَفْعُلُ ثمَّةَ يَفْعَلُ ههنا، فيكونُ "يَفْعَلُ" ههنا مُتَعدِّياً وغيرَ متعَدٍّ، ويَفْعِلُ مُتَعَدِّياً

---

(١)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١٠٥/٢.

(٢)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ١١٣/٢-١١٤.

وغَيْرَ مُتَعَدٍّ، فمِثالُ الأَوَّلِ: شَرِبَه يَشْرَبُه، ومِثالُ الثاني: فَرِحَ يَفْرَحُ، ومِثالُ الثالثِ: وَمِقَه يَمِقُه، ومِثالُ الرابع: وَثِقَ يَثِقُ»[1].

٣١٤- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «قولهُ: وأمَّا فَعَلَ يَفْعلُ فليسَ بأصلٍ. قالَ الشيخُ: كأَنَّهم قصدوا الى مخالفة عينِ الماضي للمضارع لذلكَ كانَ فَعْلَ يَفْعلُ هو القياسُ، والكسرُ لم يجيء لمضارعهِ اِلاَّ في ألفاظٍ محصورةٍ في الصحيحِ لا تريدُ على خمسةٍ ويجوزُ فيها الوجهانِ وفي معتلِ الفاءِ أكثرُ من ذلكَ، وأمَّا مجيءَ مضارعِ فَعُلَ على وفق عين الماضي فكأنَّهم كرهوا مشاركتهُ لعين المتعدي في الماضي والمستقبل فخصوهُ بالضمةِ لذلكَ قولهُ: " ومن ثمَّ لم يجيء اِلاَّ مشروطاً " يعني لم يجيء مضارعُ فَعَلَ المفتوحُ العينِ مفتوحاً عينهُ اِلاَّ أنْ تكونَ عين الفعل أو لامهُ أحدَ حروفِ الحلقِ لِمَا بينها وبينَ الفتحَ من المناسبةِ فكأنهم أرادوا مجيئها مناسبةً لحركتها»[2].

في النصِّ: «وأمَّا فَعَلَ يَفْعلُ فليسَ بأصلٍ»، لم يَضبِطِ المحقِّقُ عينَ المضارعِ، والصوابُ: (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتحِ العينِ في الماضي والمضارعِ، وهو البابُ الثالثُ؛ بدلالةِ أنَّهُ هو البابُ الذي يُشترَطُ فيهِ أن تكونَ عينُهُ، أو لامُهُ أحدَ أحرُفِ الحلقِ. قالَ الزمخشريُّ: «وأمّا فَعَل يَفْعَل فليس بأصل، ومن ثَمَّ لم يجئ إلا مشروطاً فيه أن تكون عينُه أوْ لامُه أحدَ حروف الحلق...»[3].

وفي النصِّ: «لذلكَ كانَ فَعْلَ يَفْعلُ هو القياسُ» بسكونِ العينِ في الماضي، وإهمالِ ضبطِها في المضارعِ، والصوابُ: (فَعِلَ يَفْعَلُ)، أي: بكسرِ العينِ

(١)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ٢/١٠٥-١٠٦.

(٢)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ٢/١١٤.

(٣)- المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ٢٧٨.

في الماضي، وفتحِها في المضارِعِ، وهو البابُ الرابعُ.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «قالَ: "وأَمَّا فَعَلَ يَفْعَلُ فليس بأَصْلٍ". كأَنَّهم قَصَدُوا إلى مُخالَفَةِ عَيْنِ الماضي للمضارِعِ، ولذلك فَعِلَ يَفْعَلُ هو القياسَ(١)، والكَسْرُ لم يَجِيْء(٢) لمضارِعِه إلاَّ في أَلْفاظٍ مَحْصورَةٍ [كحَسِبَ يَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ، ويَئِسَ يَيْئِسُ، ويَبِسَ يَيْبِسُ] وهي في الصحيحِ لا تزيدُ على خمسةٍ، ويَجُوزُ فيها الوَجْهانِ، وفي مُعْتَلِّ الفاءِ أَكْثَرُ من ذلك. وأَمَّا مَجِيءُ مضارِعِ فَعُلَ على وَفْقِ عَيْنِ الماضي فكأَنَّهم كَرِهُوا مشارَكَتَه لعَيْن المتعَدِّي في الماضي والمُسْتَقْبَلِ فخصُّوه بالضَّمَّةِ لذلك. "ومن ثَمَّ لم يَجِيءْ إلاَّ مَشْروطاً ". يَعْني لم يَجِيءْ مُضَارِعُ فَعَل المفتوحُ العَيْنِ مَفْتوحاً عَيْنُه إلاَّ أَنْ تكونَ عَيْنُ الفِعْلِ أَوْ لامُهُ أَحَدَ حُروفِ الحَلْقِ لِمَا بَيْنَها وبَيْنَ الفَتْحِ من المناسَبَةِ، فكأَنَّهم أَرادُوا مَجِيئَها مناسِبَةً لحركَتِها»(٣).

٣١٥- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «قولهُ: اِلاَّ ما شذَ من نحو أبَى يأبَى وركُنَ يركنُ... وأمَّا "ركنَ يركنُ" فقد جعلهُ شاذاً وقد نُقلَ أنَّهُ يُقَالُ ركِنَ يَرْكُنُ، ورَكَنَ يَركُنُ، فالاولى على ذلكَ أنْ يُقَالَ هو من تداخلِ اللغتينِ لأنَّهُ أقربُ من مخالفةِ القياسِ ولذلكَ حُكِمَ على فَضِلَ يَفضُلُ أنَّهُ من تداخلِ اللغتينِ "وأمَّا فُعِلَ يَفْعُل نحو: فُضِلَ يَفْضُلُ ومِتَّ تَمُوتُ فمن تداخلِ اللغتين... ومثالهُ ما ذكرهُ في فَضِلَ يَفْضُلُ لأنَّ العربَ تقولُ: فَضَلَ بالفتحِ وفَضِلَ بالكسرِ ومضارعُ فَضَلَ بالفتحِ يَفْضُلُ بالضمِ، ومضارعُ فَضِلَ بالكسرِ يَفْضَلُ بالفتحِ فاذا سُمِعَ

(١)- سَقَطَتْ (كان) تطبيعًا؛ والمحقِّقُ قد أَثبَتَها؛ بدلالةِ نصبِهِ كلمةَ (القياس).

(٢)- التزَمَ المحقِّقُ في أكثرَ مِن موضعٍ بكتابةِ الفعلِ (يَجِئْ) المسبوقِ بحرفِ الجزمِ (لم) بهمزَةٍ، فوقَ ياءٍ، بلا نقطتينِ، ولذلكَ يَبدُو في هذا الموضعِ تطبيعًا.

(٣)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١٠٦/٢.

بعدَ ذلكَ فَضِلَ يَفْضُلُ عُلِمَ أنَّهُ من تداخلِ اللغتينِ، وهذا الفعلُ معناهُ من الفضلةِ لا من قولكَ: فضلتهُ اذا غلبتهُ في الفضلِ؛ لأنَّ ذلكَ ليسَ في ماضيهِ اِلاَّ الفتحُ وليسَ في مضارعهِ اِلاَّ الضمَّ لأنَّهُ من بابِ فَاعَلَني فَفَعَلْتهُ أَفْعَلَهُ»[1].

أَخطَأَ المحقِّقُ، أو الطبَّاعُ في ضبطِ (ركن يركن) في النصِّ حيثُما وَرَدَا. وكذلكَ في ضبطِ عبارَةِ: «وأمَّا فُعِلَ يَفْعُل نحو: فُضِلَ يَفْضُلُ»، والصوابُ: «وأمَّا فَعِلَ يَفْعُل نحو: فَضِلَ يَفْضُلُ». وكذلكَ في عبارَةِ: «فَاعَلَني فَفَعَلْتهُ أَفْعَلَهُ»، الصوابُ: (أَفْعُلُهُ) بضمِّ العينِ واللامِ؛ لأنَّهُ لِلمُغالَبةِ.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «ثمَّ قالَ: "إلاَّ ما شَذَّ من نَحْوِ: أَبَى يَأْبَى ورَكَنَ يَرْكَنُ"... وأمَّا "رَكَنَ يَرْكَنُ" فقد جَعَلَه شاذّاً، وقد نُقِلَ أَنَّه يقالُ: رَكَنَ يَرْكُنُ كنصَرَ يَنْصُرُ، ورَكِنَ يَرْكَنُ كعَلِمَ، فالأَوْلَى على ذلكَ أَنْ يقالَ: هو من تداخُلِ اللُّغتَيْنِ، لأَنَّه أَقْرَبُ من مُخالَفَةِ القياسِ، ولذلكَ حُكِمَ على فَضِلَ يَفْضُلُ أَنَّه من تَدَاخُلِ اللغتَيْنِ... ومثالُه ما ذَكَرَه في فَضِلَ يَفْضُل، لأَنَّ العربَ تقولُ: فَضَلَ بالفَتْحِ، وفَضِلَ بالكَسْرِ، ومُضارِعُ فَضَلَ بالفتْحِ يَفْضُلُ بالضَّمِّ، ومضارِعُ فَضِلَ بالكَسْرِ يَفْضَلُ بالفتْحِ، فاذا سُمِعَ بعدَ ذلكَ فَضِلَ يَفْضُل عُلِمَ أَنَّه من تَدَاخُلِ اللغتَيْن، وهذا الفعلُ معناهُ من الفَضْلَةِ لا من قولك: فَضَلْتُه إذا غَلَبْتَه في الفَضْلِ؛ لأَنَّ ذلك ليس في ماضيهِ إلاَّ الفَتْحُ، وليس في مُضارِعِه إلاَّ الضَّمُّ، لأَنَّه من باب فَاعَلَنِي فَفَعَلْتُه أَفْعُلُه»[2].

٣١٦- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليِّ: «وأمَّا الهمزةُ في أَفْعَلَ

(١)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ٢/١١٥.

(٢)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ٢/١٠٦-١٠٧.

فموضوعَةٌ لمعانٍ كالمتعدي وغيرهُ»[1].

في النصّ: (كالمتعدي)، والصوابُ: (كالتعدّي)، ويُسمَّى (التعدية). وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «فأَمَّا الهمزة في أَفْعَلَ فمَوْضوعَةٌ لمعانٍ كالتَّعَدِّي وغيرِه»[2].

٣١٧- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «قولهُ: وتَفَعْلَلَ يجيءُ مُطاوِعُ فَعْلَلَ. قالَ الشيخُ: الغرضُ منهُ أنْ يذكرَ معنى فَعْلَلَ للملحقِ، لأنَّه المذكورُ بعدَ فَعَلَ في ترتيبهِ؛ لأنَّ كلامَهُ في الثلاثي، ولكن لمَّا كانَ الملحقُ والاصلُ مشتركينِ جميعهما وجعلَ الفصلَ لتفَعُلَل وإن كان غرضهُ فَعْلَلَ لئلا يطولُ الكلامُ»[3].

في النصّ: (جميعهما) بزيادةِ ياءٍ، والصوابُ: (جَمَعَهُمَا)؛ بدلالةِ المفهومِ مِن السياقِ، وإلَّا فإنَّ الكلامَ يَضطَرِبُ. وفي النصّ: (لتَفَعُلَل) بضمِّ العينِ، والصوابُ بسكونِها: (لِتَفَعْلَلَ). وفيهِ: (يطولُ) بالرفعِ، والصوابُ بالنصبِ.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «قالَ: "وتَفَعْلَلَ يجيْءُ مُطَاوِعَ فَعْلَلَ". الغَرَضُ منه أَنْ يَذْكُرَ مَعْنى فَعْلَلَ المُلْحَقِ، لأَنَّه المذكورُ بَعْد فَعُل في تَرْتِيبِه؛ لأَنَّ كلامَه في الثُّلاثيّ، ولكنْ لمَّا كانَ المُلحَقُ والأَصْلِيُّ مُشْتَرِكَيْنِ جَمَعَهما، وجَعَلَ الفَصْلَ لتفَعْلَلَ، وإنْ كان غَرَضُهُ فَعْلَل، لئَلاَّ يطولَ الكلامُ»[4].

٣١٨- جاءَ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «ثمَّ لـمَّا تكلَّم على تَفَعْلَلَ

---

(١)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ٢/١١٦.

(٢)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ٢/١٠٨.

(٣)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ٢/١٢٠.

(٤)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ٢/١١١.

باعْتبارِ مُطَاوَعَتِه لِفَعْلَلَ صارَ الفِعْلُ في الظَّاهِرِ لِتَفَعْلَلَ، فكَمَّلَه باعتبارِه، فقال: "وبناءً مُقْتَضِياً"، يَعْني تَفَعْلَلَ كَتَسَهْوَكَ وتَرَهْوَكَ، أَمَّا تَسَهْوَكَ فقد نُقِلَ سَهْوَكْتُه فَتَسَهْوَكَ، أَيْ: أَهْلَكْتُه فَهَلَكَ، فهو جارٍ على المطاوَعَةِ، وأَمَّا "تَرَهْوَك" فَعَلى ما ذَكَرَ من كَوْنِه مُقْتَضِياً غَيْرَ جارٍ على مُطَاوِعٍ له، يُقَالُ: تَرَهْوَكَ في مَشْيِه إذا ماجَ»(١).

وجاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام لكتابِ (الكُنَّاش): «وقد يكونُ تَفَعْلَلَ بناءً مقتضياً غيرَ مطاوع لشيءٍ نحو: تَرَهْوَكَ وهو مُلْحَقٌ بتدَحْرَجَ»(٢).

وجاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك لكتابِ (الكُنَّاش) أيضًا: «وقد يكون "تَفَعْلَلَ" بناءً مقتضيًا غير مطاوع لشيء؛ نحو: "تَرَهْوَكَ" وهو ملحق بـ"تَدَحْرَجَ"»(٣).

وَرَدَتْ في النصوصِ الثلاثةِ كلمةُ (مقتضيا)، بالياءِ، والصوابُ: (مُقْتَضَبًا)، بالباءِ. قالَ ابنُ مالكٍ: «المقتضب من الأبنية هو المصوغ على مثال غير مسبوق بآخر هو له أصل أو كالأصل، مع خلوه من حرف مزيد لمعنى أو لإلحاق»(٤).

ويُسمَّى أيضًا (البناءَ المُرتَجَلَ)، قالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: «وافْعَوَّلَ بناءٌ مرتجل ليس منقولا من فعل ثلاثي»(٥).

وقد فَسَّرَ الجوهريُّ (الاقتضابَ) بـ(الارتجالِ)، فقالَ: «واقتضاب الكلام:

---

(١)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١١٢/٢.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٦٤/٢-٦٥.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٢/٢.

(٤)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٦١/٣، وانظر في: تسهيل الفوائد: ٢٠٠-٢٠١.

(٥)- شرح شافية ابن الحاجب: ١١٢/١.

ارتجاله، تقول: هذا شِعرٌ مقتضَب، وكتابٌ مقتضَب»[١].

وقد وَرَدَتْ هذِهِ الكلمةُ صحيحةً، بالباءِ في كتابِ (المفصَّل): «وتَفَعْلل يجيء مطاوعَ فَعْللَ كجَوْرَبَه فتَجَوْرَبَ، وجَلْبَبَهُ فتَجَلْبَبَ، وبناءً مقتضباً كتَسَهْوَكَ وتَرَهْوَك»[٢].

وكذلكَ وَرَدَتْ صحيحةً بالباءِ، في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «ثمَّ لمَّا تكلمَ على تَفَعْلَلَ باعتبارِ مطاوعتهِ لِفَعْلَلَ صارَ الفعلُ في الظاهرِ لتَفَعْلَلَ، فكمَّلهُ باعتبارهِ، "قوله: وبناءً مقتضباً " يعني تَفَعْلَلَ "كَتَسَهْوَكَ وتَرَهْوَكَ"، أمَّا "تَسَهْوَكَ" فقد نُقِلَ سَهْوَكْتُهُ فَتَسَهْوكَ أي: أهلكتهُ فهَلَكَ، فهو جارٍ على المطاوعةِ، وأمَّا "تَرَهْوَكَ" فعلى ما ذكرهُ من كونهِ مقتضباً غيرَ جارٍ على مطاوعٍ لهُ، يُقالُ: تَرَهْوكَ في مشيتهِ إذا ماجَ»[٣].

ويدلُّنا على أنَّ هذا الخطأَ ليسَ تطبيعًا، أنَّها قد جاءَتْ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله، بكسرِ الضادِ: (مُقْتَضِياً)؛ وأنَّ الكسرَ يُناسِبُ الياءَ. أمَّا في تحقيقَي كتابِ (الكُنَّاشِ)، فرُبَّما كانَتِ (النسخةُ الوحيدةُ) للكتابِ، مُشتَمِلةً على هذا التصحيفِ، أو يكونُ الخطُّ فيها غيرَ واضحٍ، في هذا الموضعِ، بحيثُ يُضطَرُّ المحقِّقُ إلى التخمينِ؛ لتحريرِ الكلمةِ، فإذا عادَ إلى ما في ذِهنِهِ، مِن كلماتٍ مُقارِبةٍ في الرَّسْمِ، لم يَجِدْ أَنسَبَ مِن كلمةِ (مُقْتَضِيًا)؛ لأنَّهُ لم يَطَّلِعْ، مِن قبلُ على مُصطَلَحِ (البِنَاءِ المُقْتَضَبِ).

٣١٩- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «وهو أنَّ تَفْعُل المقصودُ فيهِ

(١)- الصحاح: ١/٢٠٣.

(٢)- المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ٢٨٠.

(٣)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ٢/١٢١.

ممارسةُ ذلكَ الفعلَ ليحصلَ فلذلكَ قالَ: لأنَّ هذا يطلبُ أن يصير حليماً، وأمَّا تفاعل فهو أن يظهر الفعلُ وهو على خلافهِ لا ليحصلهُ، بَلْ أنَّهُ عليهِ وليسَ بهِ فقد حصلَ الفرقُ بينهما بما ذُكِرَ»[(١)].

في النصِّ: (تَفْعُل) بضمِّ العينِ، بلا تشديدٍ، والصوابُ: (تَفَعَّلَ) بتشديدِ العينِ، مع فتحِها.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «وهو أَنَّ "تَفَعَّل" المقْصودُ فيهِ مُمَارَسَةُ ذلكَ الفِعْلِ ليَحْصُلَ فلذلك قال: "لأَنَّ هذا يَطْلُبُ أَنْ يَصِيرَ حَلِيماً"، وأَمَّا تَفَاعَلَ فهو أَنْ يُظْهِرَ الفِعْلَ، وهو على خِلافِهِ لا لِيُحَصِّلَه، بل لِيُظْهِرَه أَنَّهُ عليه وليس به، فقد حَصَلَ الفَرْقُ بينهما بما ذَكَرَ»[(٢)].

٣٢٠- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليِّ: «ثمَّ مثَّلَ بِتكَبَّرَ وتَعَظَّمَ وتَعَجَّلَ الشيءَ وتَيَقَّنَهُ، كأنَّهُ طلب الكبرَ من نفسهِ والعظمةَ كقولهم: في اسْتَفْعَلَ اسْتَخْرجَهُ أي لم أزلْ أطلبُ خروجَهُ من نفسي حتَّى خرجَ، وأمَّا تَعجَّل فظاهرٌ، "ويقَّنَهُ" ككبَّرَ كأنَّهُ طلبَ اليقينَ من نفسهِ حتَّى حصلَ ولذلكَ يَطلقُ تَيقَّنَ في موضع علِمَ»[(٣)].

في النصِّ: «"ويقَّنَهُ" ككبَّرَ»، والصوابُ: «"وتَيَقَّنَه" كتَكَبَّرَ»؛ بدلالةِ أنَّ الكلامَ على بناءِ (تَفَعَّلَ) لا بناءِ (فَعَّلَ)، وبدلالةِ أنَّ أَوَّلَ النصِّ قدِ اشتَمَلَ على الفعلَينِ: (تَكَبَّرَ وتَيَقَّنَ).

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «ثـمَّ مثَّلَ بِتَكَبَّر

---

(١)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ١٢١/٢.

(٢)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١١٢/٢.

(٣)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ١٢٢/٢.

وتَعَظَّمَ وتَعَجَّلَ الشيْءَ وتيَقَّنَه، كأَنَّه طلَبَ الكِبْرَ من نَفْسِه والعَظَمَةَ، كقولهم في استَفْعَلَ: استَخْرَجْتُه أَيْ: لم أَزَلْ أَطْلُبُ خُروجَه من نفسي حتَّى خَرَجَ، وأَمَّا تَعَجَّلَ فظاهِرٌ، وتيَقَّنَه كتكَبَّرَ، كأَنَّه طَلَبَ التَّيَقُّنَ مِنْ نَفْسِه حتَّى حَصَلَ، فلذلك يُطْلَقُ "تيَقَّنَ" في مَوْضِعِ "عَلِمَ"»[1].

وفي النصِّ الأخيرِ: «طَلَبَ التَّيَقُّنَ»، والصوابُ في رأيي: «طَلَبَ اليَقِينَ»؛ لأنَّ معنى (تيَقَّنَ) لا يُمكِنُ أن يكونَ مُرَكَّبًا مِن معنى (الطَّلَبِ)، ومعنى (التَّيَقُّنِ) نفسِهِ، بل هو مُرَكَّبٌ - على وَفْقِ هذا التفسيرِ - مِن معنى (الطَّلَبِ)، ومعنى (اليَقِينِ). وليسَ شرطًا أن يكونَ الخطأُ مِن المحقِّقِ؛ فجائزٌ أن يكونَ مِن المصنِّفِ، أو الناسخِ.

٣٢١- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليِّ: «قولُهُ: وأَفْعَلَ للتعديةِ في الأكثر نحو: أجْلَسْتُه وأمْكَنْتُه الى آخرِه»[2].

وجاءَ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «قال: "وأَفْعَلَ للتعدية في الأَكْثَرِ نَحْوُ: أَجْلَسْتُه وأَمْكَنْتُه"، إلى آخره»[3].

اشتَرَكَ المحقِّقانِ في كتابةِ عبارَةِ: «أَمْكَنْتُه» بالنونِ، والصوابُ - عندي - (أَمْكَثْتُهُ) بالثاءِ؛ وذلكَ لأنَّ هذِهِ العبارَةَ، للزمخشريِّ في مفصَّلِهِ، وهيَ مُستَمَدَّةٌ مِن نصِّ سيبويهِ: «تقول: دخَلَ وخَرج وجلَس. فإذا أخبرتَ أن غيره صيّره إلى شيء من هذا قلت: أَخْرجَه وأَدْخَله وأجْلَسه. وتقول: فزع وأفزعته، وخاف وأخفْتُه، وجال وأجَلْته، [وجاءَ وأجأتُه]؛ فأكثر ما يكون على فَعُل إذا أردتَ

(١)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١١٣/٢.

(٢)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ١٢٦/٢.

(٣)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١١٦/٢.

أنّ غيره أدخله في ذلك يُبنَى الفعل منه على أفْعلتُ. ومن ذلك أيضًا مكُثَ وأمكَثْتُه»[1].

ولا أُنكِرُ أنَّ الخطأَ في هذا الموضعِ راجِعٌ إلى بعضِ النُّسَّاخِ، ولا سيَّما أنَّ وقوعَ التصحيفِ بينَ الثاءِ والنونِ، في النُّسَخِ القديمةِ، أمرٌ معروفٌ، وأمثلتُهُ كثيرةٌ؛ ولكنَّني معَ ذلكَ لا أَدرَأُ الخطأَ عنِ الذين أَثبَتُوا عبارةَ: «أَمْكَنْتُه»، بالنونِ، في تحقيقِ (المفصَّلِ)، وشروحِهِ.

فقد كُتِبَتْ بالنونِ في طبعةِ (ملك الكتاب)، لكتابِ (المفصَّل)[2]، وفي الطبعةِ الثانيةِ لدارِ الجيلِ، بلا تحقيقٍ، لكتابِ (المفصَّل) أيضًا[3]، وفي تحقيق د. فخر صالح قدارة لكتابِ (المفصَّل) أيضًا[4].

وكُتِبَتْ بالثاءِ، في الطبعةِ الأَوْرُبِّيَّةِ لكتابِ (المفصَّلِ)، بتحقيقِ المستَشرِقِ (بروخ)[5]، وفي الطبعةِ المنيريَّةِ لشرحِ المفصَّلِ، لابنِ يعيشَ[6]، وفي طبعةِ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ، لشرحِ المفصَّلِ، لابنِ يَعيشَ، أيضًا[7].

وقد شَعَرَ صدرُ الأفاضلِ الخوارزميُّ، أحدُ شُرَّاحِ (المفصَّلِ)، بِغَرابةِ هذا المِثالِ، فحاوَلَ أن يُسَوِّغَهُ في كتابِهِ (التخمير)، فقالَ: «قَالَ جارُ اللهِ: (فصل): وأفعل للتعدية في الأكثر نحو أجلسته وأمكنته. قالَ المُشَرِّحُ: أمكنته كأنه تعديه

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٥٥.

(٢)- انظر في: المفصَّل، طبعة ملك الكتاب: ٦٧.

(٣)- انظر في: المفصَّل، طبعة دار الجيل: ٢٨٠.

(٤)- المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ٢٨٢.

(٥)- انظر في: المفصَّل، الطبعة الأوربِّيَّة: ١٢٨.

(٦)- انظر في: شرح المفصَّل، الطبعة المنيريَّة: ٧/١٥٩.

(٧)- انظر في: شرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/٤٣٨.

مكن. ألا ترى أنه يُقال: فلان بيِّن المكانة»[1].

أَقولُ: ما الذي يُلجِئُ الزمخشريَّ إلى أن يَترُكَ الأفعالَ المعروفةَ في تعديةِ صيغةِ (أَفْعَلَ)، ويأتيَ بالفِعلِ (أَمْكَنَ) مِثالًا، غيرَ سائغٍ، للتعديةِ؟!

إنَّ الزمخشريَّ لم يُفَكِّرْ أصلًا، في التمثيلِ بهذا الفعلِ، في هذا المقامِ؛ لأنَّهُ إنَّما استَمَدَّ مِن كتابِ سيبويهِ، فذَكَرَ الفعلينِ: (أَجْلَسَ وأَمْكَثَ)؛ لكنَّ بعضَ نُسَّاخِ كتابِهِ غَفَلُوا عنِ المرادِ، فتَضَمَّنَتْ بعضُ النُّسَخِ الفِعلَ (أَمْكَنَ) بالنونِ، في هذا الموضعِ؛ ثُمَّ غَفَلَ عن ذلكَ مَنِ اعتَمَدَ على ذلكَ الخطإِ، ولم يَتَدَبَّرْ.

٣٢٢- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «أي لصيرورته منسوباً اليه المعنى المشتقُ هو منه على وجهٍ ما "كأَغُدَّ البعيرُ أي صارَ ذا غُدَّةٍ وأجْرَبَ أي صارَ ذا جربٍ"»[2].

في النصِّ: (كأَغُدَّ) بضمِّ الغينِ، والصوابُ بفتحِها. وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «أَيْ لصَيْرورَتِه مَنْسوباً إِلَيْه المعنى المشتَقُّ هو مِنْهُ على وَجْه مّا، كأَغَدَّ البعيرُ، أي: صارَ ذا غُدَّةٍ، وأَجْرَبَ، أَيْ: صارَ ذا جَرَبٍ"»[3].

٣٢٣- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «يعني أنَّ فَعَّلَ يؤاخي أفْعَلَ في كونهِ بمعنى فَعَّلَ "كقولكَ: زِلْتُهُ زَيَّلْتُهُ ومِزْتُهُ ومَيَّزْتُهُ" وهما بمعنىً واحدٍ كما كانَ قلتُ وأقلْتُ بمعنى واحدٍ»[4].

---

(١)- التخمير: ٣/٣٤٥.

(٢)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ٢/١٢٦.

(٣)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ٢/١١٧.

(٤)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ٢/١٢٨.

في النصّ: «في كونهِ بمعنى فَعَّلَ»، بتشديدِ العينِ، والصوابُ بتخفيفِها؛ لأنَّ مُرادَ المصنّفِ أنَّ بناءَ (فَعَّلَ) يُماثِلُ بناءَ (أَفْعَلَ) في كونِهِ بمعنى الفعلِ المجرَّدِ، مثل: (مَيَّزَ) بمعنى (مَازَ) – عِندَ المصنّفِ – كما أنَّ (أَقَالَ) بمعنى (قَالَ) عِندَهُ.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «يَعْني أَنَّ فَعَّل يُؤَاخِي أَفْعَل في كَوْنِه بمعنى فَعَلَ، كقولك: زِلْتُهُ زَيَّلْتُه، ومِزْتُه ومَيَّزْتُه، وهما بمَعْنى واحِدٍ كما كان قِلْتُ وأَقَلْتُ بمعنى واحِدٍ»[1].

٣٢٤– جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «ولو كانَ لعافاكَ فعلٌ ثلاثي من معناهُ لازمٌ وعافاكَ متعدٍ لهُ لأتضحَ أمرُ التعديةِ [فيهِ] مثلُ بَعَدَ وباعدْتهُ فكانَ تمثيلهُ بباعدتُهُ أوْلى لأنَّهُ حينئذٍ مثلُ جَلَسَ وأجْلَسْتُهُ ولكنَّهُ جاءَ ملبساً لأنَّهُ موضوعٌ في أصلهِ لِما ذكرناهُ، ولا يُقالُ عَفا زيدٌ بمعنى قامَتْ بهِ عافيةٌ وعافيْتُهُ بمعنى صَيَّرْتُهُ قائمةً بهِ العافيةُ كما في بَعُدَ وباعدْتُهُ ولكنَّهُ واضحٌ بما ذكرناهُ»[2].

وَرَدَ في النصِّ: (بَعَدَ) بفتحِ العينِ، والصوابُ: (بَعُدَ) بضمِّها، كما في آخِرِ النصِّ نفسِهِ، في قولِهِ: «وعافيْتُهُ بمعنى صَيَّرْتُهُ قائمةً بهِ العافيةُ كما في بَعُدَ وباعدْتُهُ».

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «ولو كان لِعَافَاكَ فِعْلٌ ثلاثيٌّ مِنْ معناهُ لازِمٌ، وعَافاكَ مُعَدٍّ له لاتَّضَحَ أَمْرُ التَّعْدِيةِ فيهِ، مِثلُ: بَعُدَ وباعَدْتُه، وكانَ تَمْثيلُهُ بباعَدْتُه أَوْلَى لأَنَّه حينئذٍ مِثْلُ جَلَسَ وأَجْلَسْتُه، ولكنَّه جاءَ مُلْبِساً لأَنَّه مَوْضوعٌ في أَصْلِهِ لِمَا ذَكَرْناه، ولا يُقالُ: عَفَا زيدٌ، بمعنى قامَتْ به عافِيَةٌ، وعافَيْتُه بمعنى صَيَّرْتُه قائِمَةً بهِ العافيةُ، كما في بَعُدَ وباعَدْتُه، ولكنَّه

(١)– الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ٢/١٢٠.

(٢)– الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ٢/١٣٠.

واضِحٌ بما ذكَرْناه»[١].

٣٢٥- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «"وبمعنى فعلتُ" يعني التكثيرَ لأنَّـهُ هـو بابُ فعلتُ الكثيرَ وهـو واضـحٌ في ضـاعفتُ وناعمـتُ لأنَّ في معنـاهُ ضعفتُ ونعمتُ فيتضحُ الأمرُ في مثلِ ذلكَ كما تقدَّمَ»[٢].

أَهمَلَ المحقّقُ، أو الطبَّاعُ، الضبطَ الواجبَ، في هـذا النصِّ؛ فلم يَضبِطْ: (فعلتُ، وضعفتُ ونعمتُ) بالتضعيفِ. وقد جاءَ مضبوطًا في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «"وبمعنى فَعَّلْتُ". يَعْني للتكثيرِ، لأَنَّه هو بابُ فَعَّلْتُ الكثيرُ، وهـو واضـحٌ في ضـاعَفْتُ وناعَمْـتُ، لأَنَّ في معنـاه ضَـعَّفْتُ ونَعَّمْـتُ، فيتَّضِـحُ الأَمْرُ في مِثْلِ ذلك كما تقَدَّمَ»[٣].

٣٢٦- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «قولهُ: وأفْعَوْعَلَ بناءُ مبالغةٍ وتوكيـدٍ. قـالَ الشيخُ: لِمـا في أصل فُعَّلَ في تكثيرِ مـا اشْتُقَ منهُ ولـذلكَ كـانَ "أعْشَوْشَبَتِ الأرضُ" مبالغةً في كثرةِ العشبِ»[٤].

في النصّ: (أفْعَوْعَلَ)، و(أعْشَوْشَبَتِ) بهمزَةِ قطعٍ فوقيَّةٍ، والصوابُ بهمزَةِ وصلٍ. وفيهِ أيضًا: (فُعَّلَ) بضمّ الفاءِ، والصوابُ: (فَعَّلَ) بفتحِها.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «"وافْعَوْعَلَ بناءُ مُبَالَغَـةٍ وتَوْكِيـدٍ". كمـا في أَصْـلِ فَعَّـلَ في تكثيـرِ مـا اشْـتُقَّ منـه، فلـذلك كـان "اعْشَوْشَبَ الأَرْضُ" مُبالَغَةً في كَثْرَة العُشْبِ»[٥].

---

(١)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١٢١/٢.

(٢)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ١٣١/٢.

(٣)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١٢١/٢.

(٤)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ١٣٤/٢.

(٥)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١٢٤/٢-١٢٥.

٣٢٧- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «قالَ صاحبُ الكتابِ: للمجرَّدِ منهُ بناءٌ واحدٌ وهو فَعْلَلَ وللمزيدِ فيه بناءانِ أفْعَلْلَلَ وأفْعَلَلَّ. قالَ الشيخُ: ذكرَ للمزيدِ فيه بنائينِ وأسْقَطَ الثالثَ وهو أكثرُ من البنائينِ اللذينِ ذكرهما وهو تَفَعْلَلَ كقولك: تَدَحْرَج وهو وهمٌ منهُ وقد ذكرَ تَفَعْلَلَ في تقاسيمِ الابنيةِ المتقدمةِ اِلاَّ أنَّهُ باعتبارِ زيادةِ التاءِ واللامِ جميعاً وتَدَحْرَجَ ليسَ من ذلكَ لأنَّ لاميهِ أصليتانِ وإنْ اتفقا في أنَّهما يوزنانِ جميعاً بِتَفَعْلَلَ وافْعَلَلَّ كاقْشَعَرَّ لا يأتي اِلاَّ مضاعفاً بلاميهِ الاخيرتينِ كاقْشَعَرَّ واطْمَأنَّ ولذلكَ يقولُ بعضُهم: أفْعَلَلَّ نظراً الى ما يصيرُ اليه بعدَ ادغامٍ، ومنهم من يقولُ: أفْعَلَ نظراً الى ما هو أصلهُ قبل الادغامِ وهذا أوْلى؛ لأنَّهُ لو جاءَ منهُ معتلِّ اللامِ لوجبَ أنْ يكونَ غيرَ مدغمٍ لوجوبِ اِعلال الثاني كما في قولهم: اِحْواوي في بابِ افْعَالَ وهو بابٌ لا يجيءُ اِلاَّ مضاعفاً فلمَّا جاءَ في المعتلِّ لم يكنْ ادغامه لفواتِ المماثلةِ بالاعلالِ وكذلكَ ارْعَوَى في بابِ افْعَلَّ فظهرَ أنَّ الوجهَ أنْ يُقالَ أفْعَلَّلَ لا أفْعَلَلَّ»(١).

في النصِّ: «وللمزيدِ فيه بناءانِ أفْعَلْلَلَ وأفْعَلَلَّ»، والصوابُ: «وللمَزِيدِ فيه بناءانِ: افْعَنْلَلَ وافْعَلَّلَ». وفيهِ أيضًا: «ومنهم من يقولُ: أفْعَلَ»، والصوابُ: «ومِنْهم مَنْ يقولُ: افْعَلَّلَ». وفيهِ أيضًا: «اِحْواوي في بابِ افْعَالَ»، والصوابُ: «احْوَاوَى في بابِ افْعَالَّ». وفيهِ: «فظهرَ أنَّ الوجهَ أنْ يُقالَ أفْعَلَّلَ لا أفْعَلَلَّ»، بهمزَةِ قطعٍ فوقيَّةٍ، والصوابُ: «فَظَهَرَ أَنَّ الوَجْهَ أَنْ يُقَالَ افْعَلَّلَ لا افْعَلَلَّ»، بهمزَةِ وصلٍ.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله: «قال: " ومِنْ أَصْنافِ الفعْلِ الرباعيُّ للمجَرَّدِ مِنْهُ بناءٌ واحِدٌ". وهو فَعْلَلَ، "وللمَزِيدِ فيه بناآنِ:

---

(١)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ١٣٤/٢.

افْعَنْلَلَ وافْعَلَّلَ". ذَكَرَ للمَزِيدِ فيه بناءَيْن، وأَسْقَطَ الثالثَ، وهو أَكْثَرُ مِنَ البناءَيْنِ اللَّذَيْن ذكَرَهُما وهو تَفَعْلَلَ، كقولك: تَدَحْرَجَ، وهو وَهْمٌ منهُ وقد ذَكَرَ تَفَعْلَلَ في تقاسيمِ الأَبْنيةِ المتقدِّمةِ، إلاَّ أنَّه باعْتِبارِ زيادَةِ التَّاءِ والَّلامِ جميعاً، و"تَدَحْرَجَ" ليس من ذلك، لأَنَّ لامَيْهِ أَصْلِيَّتان، وإنْ اتَّفَقا في أَنَّهما يُوزَنان جميعاً بتَفَعْلَلَ، و"افْعَلَلَّ" كاقْشَعَرَّ لا يَأتي إلاَّ مُضَاعَفاً بلامَيْه الأَخيرتَيْن، كاقْشَعَرَّ واطْمَأنَّ، ولذلك يقول بَعْضُهم: افْعَلَلَّ نظراً إلى ما يَصِيرُ إِلَيْه بَعْد الإِدْغامِ، ومِنْهم مَنْ يقولُ: افْعَلَّلَ نظراً إلى ما هو أَصْلُه قَبْلَ الإِدْغامِ، وهذا أَوْلَى، لأَنَّه لو جاء مِنْهُ مُعْتَلُّ الَّلامِ لوَجَبَ أَنْ يكونَ غَيْرَ مُدْغَمٍ لوجوبِ إِعْلال الثاني، كما في قولهم: احْوَاوَى في بابِ افْعَالَّ، وهو بابٌ أَيْضاً لا يَجِيْءُ إلاَّ مُضَاعَفاً، فلمَّا جاءَ في المعْتَلِّ لم يُمْكِنْ إِدْغامُه لِفَواتِ المُمَاثَلَةِ بالإِعْلالِ وكذلكَ ارْعَوَى في بابِ افْعَلَّ، فَظَهَرَ أَنَّ الوَجْهَ أَنْ يُقَالَ افْعَلَّلَ لا افْعَلَلَّ»(١).

٣٢٨- جاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «قولهُ: وكِلا بنائي المزيدِ فيهِ غير متعدٍ وهما في الرباعي نظير أنْفَعَلَ وأفْعَالَّ وأَفْعَلَّ. قالَ الشيخُ: يعني أنَّهم لمَّا خَصَّوا من الثلاثي ما زادوا فيه ألفاً ونوناً التي هي غيرُ متعلقةٍ (خَصوُّا ما زادوا فيهِ ألفاً ونوناً من الرباعي بمثلِ ذلك فكما أنَّهم جعلوا انْفَعلَ في الثلاثي غير متعدٍ) لِمَا ذكرناهُ، فكذلك أَحْرَنْجَمَ في الرباعي، قالَ سيبويه: زادوا ألفاً ونوناً في هذا كما زادوهما في الثلاثي وكذلك لمَّا خصُّوا بابَ أَفْعَلَّ في الثلاثي وهو مزيدٌ فيهِ همزةَ وصلٍ قبلَ الفاءِ مضاعفاً لامهُ ساكناً ما قبلها فلذلكَ جعلوا مثله في الرباعي؛ لأنَّ أَقْشَعَرَ زِيدت فيه همزةٌ. وهو مضاعفُ اللامِ ساكنٌ ما قبلها

---

(١)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١٢٥/٢.

فشبَّهوهُ به كما شبَّهوا أفْـلَلَ بأنْفَعَلَ»[1].

في الـنصِّ: «نظـير أنْفَعَـلَ وأفْعَـالَّ وأَفْعَـلَّ» بهمـزَةِ قطـعٍ فوقيَّـةٍ، والصـوابُ بهمزَةِ وصلٍ. وكذلكَ (أحْرَنْجَمَ) بهمزَةِ قطعٍ فوقيَّةٍ، والصوابُ بهمزَةِ وصلٍ.

وفي الـنصِّ: «وكـذلك لمَّـا خصُّـوا بابَ أفْعَـلَّ في الثلاثـي»، والصـوابُ: (افْعَالَّ) لا (افْعَلَّ)؛ بدلالةِ قولِهِ: «وهو مزيدٌ فيهِ همزةَ وصلٍ قبلَ الفاءِ مضاعفاً لامهُ ساكناً ما قبلها»، وقبلَ اللامِ المضاعَفةِ في (افْعَلَّ) عينٌ مفتوحةٌ، بخلافِ (افْعَالَّ) فقبلَ اللامِ المضاعَفةِ ألفٌ ساكنةٌ.

وفي الـنصِّ: (أقْشَـعَرَ) بهمـزَةِ قطـعٍ فوقيَّـةٍ، وعـينٍ مفتوحـةٍ، وراءٍ واحـدةٍ، والصوابُ: (اقْشَعْرَرَ) بهمـزَةِ وصـلٍ، وعـينٍ سـاكنةٍ، وراءَيـنِ. وفي الـنصِّ: «كمـا شبَّهوا أفْـلَلَ بأنْفَعَلَ»، والصوابُ: «كما شَبَّهوا افْعَنْلَلَ بانْفَعَلَ».

وقـد جـاءَ الصـوابُ في تحقيـقِ د. إبـراهيم محمَّـد عبـد الله: «قـالَ: "وكِـلاَ بناءَي المَزِيدِ فيهِ غَيْرُ مُتَعَدٍّ، وهما في الرُّباعيِّ نَظِيرُ انْفَعَلَ وافْعَلَّ وافْعَالَّ". يَعْني أَنَّهم لمَّا خَصُّوا من الثلاثيِّ ما زادُوا فيه أَلِفاً ونوناً للمعاني التي هي غَيْرُ مُتَعَلِّقةٍ خَصُّوا ما زادُوا فيهِ أَلِفاً ونوناً من الرُّباعيِّ بِمِثْلِ ذلك فكَمَا أَنَّهم جَعَلُوا انْفَعَل في الثلاثيِّ غَيْرَ مُتَعَدٍّ لِمَا ذكَرْناه، فكذلك احْرَنْجَمَ في الرُّباعيِّ، قال سيبويه: "زادُوا نـوناً وأَلِفـاً في هـذا كمـا زادوهمـا في الثلاثـيِّ"، وكـذلك لمَّـا خَصُّـوا بابَ افْعَـالَّ في الثلاثـيِّ وهـو مَزِيـدٌ فيـهِ هَمْزَةُ وَصْـلٍ قبـل الفـاءِ مُضـاعَفاً لامُـهُ سـاكناً مـا قبلهمـا فكـذلك جَعَلُوا مِثْلَه في الرُّباعيِّ؛ لأَنَّ اقْشَعْرَرَ زِيْدَتْ فيه هَمْزةٌ، وهـو مُضـاعَفُ الَّلامِ ساكنُ ما قبلهما فَشَبَّهوه به كما شَبَّهوا افْعَنْلَلَ بانْفَعَل»[2].

---

(١)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ١٣٥/٢.

(٢)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١٢٥/٢.

ثانيًا- مِن أمثلةِ تحقيقِ كتابِ (الكُنَّاشِ):

٣٢٩- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «فَعَال، كـ"سَمَاعٍ" و"بَيَاتٍ"»[١].

وجاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «فعال: كسماع ونبات»[٢].

وقدِ اعتَمَدَ المحقّقانِ على نسخةٍ مخطوطةٍ وحيدةٍ؛ فلا يُمكِنُ نسبةُ الخطإِ إلى الناسخِ أبدًا، فإن أصابَ أحدُهما، فقد أَخطَأَ الآخَرُ، بلا ريبٍ.

والصوابُ في هذا المقامِ هو (النَّبَاتُ)؛ لأنَّهُ مصدرُ الفعلِ المجرَّدِ (نَبتَ)، بخلافِ (البَيَاتِ)؛ فإنَّهُ - عِندَ العلماءِ - اسمُ مصدرٍ، مُتَعلّقٌ بالفِعلِ المزيدِ (بَيَّتَ) بتضعيفِ الياءِ.

جاءَ في العينِ: «وبَيَّتَ بنو فلانٍ قولَهم أي قَدَّروه وأصلَحُوه، شُبِّهَ بتقدير أبيات الشِّعر، وبَيَّنُوا[٣] هذا العَمَلَ بَياتاً أي عَمِلوه لَيْلاً»[٤].

وقالَ ابنُ دُريدٍ: «وبَيَّتُّ القومَ، إذا أوقعت بهم ليلًا. والمصدر التَّبييت، والاسم البَيات»[٥].

وقالَ ابنُ سيده: «نَبَتَ الشّيْءُ يَنْبُتُ نَبْتًا ونَباتًا»[٦].

٣٣٠- جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «مَفْعِلَةٌ: كَمَحْمِرة وَمَعصِيَةٍ»[٧].

في النصِّ: (مَحْمِرة) بالراءِ، والصوابُ: (مَحْمِدَة) بالدالِ، كما في تحقيق

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٢٦٣/١.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٢١/١.

(٣)- كذا في المطبوعِ: (بَيَّنُوا) بالنونِ، والصوابُ: (بَيَّتُوا) بالتاءِ، وهو تطبيعٌ، بلا ريبٍ.

(٤)- العين: ١٣٨/٨.

(٥)- جمهرة اللغة: ٢٥٧/١، وانظر في: ديوان الأدب: ٣٦٨/٣، والصحاح: ٢٤٥/١.

(٦)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١٩١/١٠.

(٧)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٢١/١.

د. جودة مبروك: «مَفْعِلة - بكسر العين - كـ"مَحْمِدَةٍ" و"مَعْصِيَةٍ"»[١].

قالَ ابنُ سيده: «وقد حَمِدَه حَمْدًا ومَحْمَدًا ومَحْمَدَةً ومَحْمِدًا ومَحْمِدَةٌ - نادرٌ - فهو محمودٌ وحَمِيدٌ»[٢].

وقالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: «وقد جاء بالفتح والكسر مَحْمَدَة ومَذِمَّة[٣] ومَعْجَز ومَعْجَزة ومَظْلَمة ومَعْتَبة ومَحْسَبة...»[٤].

٣٣١- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وقد زادوا على ذلك ثلاثةً (أخر): فعالية، كـ"طواغية" و"كراهية"»[٥].

في النصِّ: (طواغية) بِالْغَينِ المعجَمةِ، والصوابُ: (طَوَاعِيَة) بِالْعَينِ المهمَلةِ، كما في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وقد زادوا على ذلك ثلاثَةَ[٦] أُخر: فَعَاليةٌ: كَطَواعيةٍ وكَرَاهِيةٍ»[٧].

ووَرَدَ الخطأُ نفسُهُ، في تحقيقِ د. عبد الرحمن عليّ سُليمان لكتابِ (توضيح المقاصد والمسالك): «وفهم من تقييد أوسط الثلاثة بأنه ساكن أن نحو صياقلة منصرف لتحركه، وإنما كان منصرفا لأن له في الآحاد نظيرا، وذلك

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٢٦٤.

(٢)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٣/١٩٨.

(٣)- لم يُطاوِعْنِي نِظامُ الطباعةِ، في ضبطِ (الذالِ) مِن (مذمَّة)، بالكسرِ والفتحِ، معًا، كما في مطبوعِ نصِّ الرضيّ.

(٤)- شرح شافية ابن الحاجب: ١/١٧٢.

(٥)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٢٦٤.

(٦)- كذا في المطبوعِ: (ثلاثَةَ) بلا تنوينٍ، والصوابُ بالتنوينِ.

(٧)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ١/٣٢٢.

طواغية وكراهية ونحوهما»[1].

٣٣٢- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «والفعّـلاء بتشديد العين للمبالغة»[2].

في النصِّ: (الفعّلاء)، والصوابُ: (الفِعِّيْلَى)، كما في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «والفِعِّيْلَى بتشديد العين فللمبالغَةِ»[3].

قالَ سيبويهِ: «وتلحق سادسة للتأنيث فيكون الحرفُ على (فِعِّيَلى) في المصادر من الأسماء نحو: هِجِّيَري، وقِتِّيتَي وهي النَّميمة، وحِثِّيثَي من الاحتثاث. ولا نعلمه جاء وصفا ولا اسما في غير المصدر»[4].

وقالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: «وأما الْفِعِّيلَى فليس أيضا قياسيا، فالحِثِّيثَي[5] والرِّمِّيَّا والْحِجِّيزَي مبالغة التَّحَاثّ والترامي والتحاجز: أي لا يكون من واحد، وقد يجيء منه ما يكون مبالغه[6] لمصدر الثلاثي كالدِّلِّيلَى وَالنِّمِّيمَي[7] وَالهِجِّيرَى والْخِلِّيفَى: أي كثرة الدلالة، والنميمة، والْهُجْر: أي الهذر، والخلافة»[8].

٣٣٣- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ويكون من فَعْلَل: وفَعْلَلَة وفِعْلالًا،

---

(١)- توضيح المقاصد والمسالك: ١١٩٧/٣.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/ ٢٦٤.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٢٢/١.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٦٤/٤.

(٥)- الصوابُ: (الحِثِّيثَى) بالألفِ، لا بالياءِ.

(٦)- الصوابُ: (مبالغة) بالتاءِ، لا بالهاءِ.

(٧)- الصوابُ: (النِّمِّيمَى) بالألفِ، لا بالياءِ.

(٨)- شرح شافية ابن الحاجب: ١٦٨/١.

نحو: دحرج دحرجة دحراجًا»[1].

في النصّ: (وفَعْلَلَة) بواوٍ، والصوابُ بلا واوٍ؛ لأنَّ المرادَ أنَّ المصدرَ مِن بناءِ (فَعْلَلَ) يكونُ على (فَعْلَلَة)، و(فِعْلَال)، مثل: دَحْرَجَ دَحْرَجَةً ودِحْرَاجًا.

وقد جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام، بلا واوٍ: «ويكونُ مِنْ فَعْلَلَ فَعْلَلَة وفِعْلَا لاَ نحو: دَحْرَجَ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجاً»[2]؛ ولكِنْ معَ خطإٍ في التنضيدِ، فقد كُتِبَ بناءُ (فِعْلَالًا) بالفصلِ بينَ (فِعْلَا)، و(لا)، وهو تطبيعٌ، قطعًا.

٣٣٤- جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ومن فَعَّلَ تفعيلاً وتَفْعُلةً، نحو: كَرَّمَ تكريماً وتكرُمةً»[3].

وجاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ومن فعَّل تَفْعِيلًا وتَفْعِيلة، نحو: كَرَّم تكرِيمًا وتكرِمةً»[4].

والصوابُ: (تَفْعِلَة) بكسرِ العينِ، بلا ياءٍ، و(تَكْرِمَة) بكسرِ الراءِ، لا بضمِّها. قالَ السيرافيُّ: «وإذا كان صحيحًا من غير الياء والهمزة، جاء على "تَفْعِيل" و"تَفْعِلَة" نحو: "كَرَّمْتُه تَكْرِيمًا وتَكْرِمةً"، و"عَظَّمْتُه تَعْظِيمًا"»[5].

وقالَ ابنُ يعيشَ: «وأمّا "فَعَّلَ"، فله في الصحيح مصدران: "التَّفْعِيل"، و"التَّفْعِلَة"، نحوُ: "كرّمته تَكْرِيمًا وتَكْرِمَةً"، و"عظّمته تعظيمًا وتعظمة"»[6].

٣٣٥- جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وجاءَ في معتلِّهِ فَعَالِياً، مثل: تَرَامَى

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٢٦٤/١.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٢٢/١.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٢٢/١.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٢٦٤/١.

(٥)- شرح كتاب سيبويه: ٢٩٢/١.

(٦)- شرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٧٢/٤.

تَرامِياً»[١].

وجاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وجاء في معتلّهِ فَعَالِيًا، مثل: ترامى تَرامِيًا»[٢].

في النصَّينِ خَطَأٌ فادحٌ، قد يكونُ سببُهُ الناسخَ؛ لكنَّ المحقِّقَينِ مُقصِّرانِ في إغفالِ التنبيهِ عليهِ، وهو أنَّ (تَرَامِيًا) ليسَ على وزنِ (فَعَالِيًا)، إلَّا مِن جِهةِ الإيقاعِ الصوتيّ؛ لكنَّهُ مِن جِهةِ البناءِ الصرفيِّ على بناءِ (تَفَاعُلٍ)، كُسِرَتْ عينُهُ (أي: الميمُ)؛ لمناسبةِ حرفِ العلَّةِ (الياءِ).

قال العُكبَريُّ: «فأمَّا (الترامي) و(التعامي) فينصرف بكلِّ حال؛ لأنَّ وزنه (تفاعل) كتقاتل وتضارب، ولكنْ كُسرت عينه لتسلم الياء»[٣].

وقالَ ابنُ يعيشَ: «وقد شبّه الفتحة في "يَسَعُ" و"يَضَعُ" بالكسرة في "التَرامِي" و"التَجارِي"، وقياسُهما التَفاعُل بالضمّ، نحو: "التَحاسُد"، و"التَكاثُر"، وكان الأصل: "التجارُيُ"، فأبدلوا من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء، إذ لو وقعت الضمّةُ قبل الياء المتطرّفة لانقلبت واوًا، وكنتَ تصير إلى مثال لا نظيرَ له في الأسماء العربيّة»[٤].

وجاءَ في اللسانِ: «لأَن التَّفاعُلَ في مصدر تَفاعَلَ حَقُّهُ أَن يكون مضموم العين نحو التَّقاتُلِ والتَّضارُبِ، ولا تكون العين مكسورة إلاّ في المعتل اللام نحو التَّغازِي والتَّرامِي»[٥].

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٢٣/١.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/ ٢٦٥.

(٣)- اللباب في علل البناء والإعراب: ٥١٦/١.

(٤)- شرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤٢٨/٥.

(٥)- لسان العرب: ٦٤/١.

٣٣٦- جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ومن افتعَلَ افتعالاً، نحو: اختصمَ اختصاماً، واقتَتَلَ اقتِتَالاً، وجاء قِتَالاً وَقَيْتالاً على البَدَلِ»(١).

في النصّ: (قَيْتالاً) بفتحِ القافِ، وجاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك، بلا ضبطٍ للقافِ: «من افتعل افتعالًا، نحو: "اخْتَصَمَ اختِصَامًا"، و"اقتتل اقتتالًا"، وجاء "قِتالًا وقيتَالًا"، على البدل»(٢).

والصوابُ: (قِيْتَالًا) بكسرِ القافِ. قالَ سيبويهِ: «وأمّا فاعلْتُ فإنّ المصدر منه الذي لا يَنكسر أبداً: مُفاعلَةٌ... إلا أنهم ألزموهَا الهاءَ لما فرُّوا من الألف التي في قِيتالٍ، وهو الأصل. وأمّا الذين قالوا: تحمّلتُ تِحِمَّالاً فإنهم يقولون: قاتلْتُ قيتالًا، فيوفِّرون الحروف ويجيئُون به على مثال إفعالٍ وعلى مثال قولهم كلمتُه كِلَّاماً»(٣).

وقالَ أيضًا: «وجاءَ فِعالٌ على فاعلتُ كثيرًا، كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قِيتالٍ ونحوِها»(٤).

وقال الجوهريُّ: «وقد قَاتَلْتُهُ قِتالاً وقِيتَالاً. وهو من كلام العرب»(٥).

والغريبُ أنَّ د. رياض الخوَّام كَتَبَ في (مُستَدرَكِ التصويباتِ) أنَّ الصوابَ هو (وقتيالاً)، بتقديمِ التاءِ على الياءِ، وهو خطأٌ فادِحٌ، بلا ريبٍ، وقد تَكَلَّمْتُ عليهِ في مِثالٍ سابقٍ(٦).

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٢٣/١.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٢٦٥/١.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٨٠/٤.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٨١/٤.

(٥)- الصحاح: ١٧٩٨/٥.

(٦)- انظر في: المثال (٢١٩).

٣٣٧- جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «فإن كانَ استَفْعَلَ معتلَّ العين، رجع الاستفعالُ إلَى استفالةٍ، مثل: استعانَ استعانةً واستكانَ استكانةً»[١].

وجاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «فإن كان استفعل معتلَّ العينِ رجع الاستفعال: إلى استفالة مثل: "استغاث استغاثة" و"استكان استكانة"»[٢].

في النصِّ الأوَّلِ: «استعانَ استعانةً»، وفي النصِّ الثاني: «استغاث استغاثة»، وكلاهُما جائزٌ في التمثيلِ، في هذا المقامِ؛ ولكنَّ المصنِّفَ إنَّما قَصَدَ أحدَهُما، بلا ريبٍ. وقدِ اعتمَدَ المحقِّقانِ على نُسخةٍ مخطوطةٍ وحيدةٍ؛ فلا يُمكِنُ نسبةُ الخطإِ إلى الناسخِ، أبدًا، فإن أَصابَ أحدُهما، فقد أَخطأَ الآخَرُ، بلا ريبٍ.

وليسَ مِن دليلٍ على خطإِ أحدِهِما إلَّا بالرجوعِ إلى النُّسخةِ المخطوطةِ الوحيدةِ، التي اعتمَدا عليها في تحقيقِ الكتابِ.

٣٣٨- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ومن تفعل تفعُلًا، نحو: "تَلَبَّثَ تَلَبُّثًا" ومن تفاعَل تفَاعُلًا، نحو: "تطاوَل تَطَاوُلًا" ومن تَفَعَّل تَفَعْلُلًا، نحو: "تَدَحْرَج تدحْرُجًا" ومن تَفَوْعَل تَفَوْعُلًا، نحو "تَجَوْهَر تَجَوْهرًا" ومن تَفَعَّل تِفعالًا، نحو "تَجَمَّل تِجْمَالًا"، ومن افْعَنْلَلَ افْعِنْلالًا، نحو: "احْرَنْجَم احْرِنْجَامًا"، ومن افْعَوْعَلَ افْعِيلالًا، نحو: اغْدَوْدَن اغْدِيدَانًا"، ومن افْعَوَّل افْعِوَّالًا، نحو: اعْلَوَّط اعْلِوَّاطًا"، ومن افعَللَّ افعِلالًا نحو: اقشعرَّ اقشِعْرَاراً»[٣].

في النصِّ: «ومن تفعل تفعُلًا»، والصوابُ: «ومن تَفَعَّلَ تَفَعُّلًا»، بدلالةِ قولِهِ بعدَها: «نحو: "تَلَبَّثَ تَلَبُّثًا"».

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٢٣/١.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٢٦٥/١.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٢٦٥/١.

وفي النصِّ: «ومن تَفَعَّل تَفَعْلُلًا»، والصوابُ: «ومن تَفَعْلَلَ تَفَعْلُلًا»، بدلالةِ قولِهِ بعدَها: «نحو: "تَدَحْرَج تدحْرُجًا"».

وفي النصِّ: «ومن تَفَعَّل تِفعالًا، نحو "تَجَمَّل تِجْمَالًا"»، والصوابُ: «ومن تَفَعَّل تِفِعَّالًا، نحو "تَحَمَّلَ تِحِمَّالًا"».

وفي النصِّ: «ومن افَعَللَّ افعِلالًا نحو: اقشعرَّ اقشِعْرَاراً»، والصوابُ: «ومن افْعَلَلَّ افْعِلَّالًا نحو: اقْشَعَرَّ اقْشِعْرَارًا».

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام، لكِنْ معَ إهمالِ تشديدِ اللامِ مِن (افْعِلَّالًا)، إمَّا سَهْوًا مِن المحقِّقِ، أو مِن الطبَّاعِ: «ومن تَفَعَّلَ تَفَعُّلاً نحو: تلبَّث تلبُّثاً ومن تَفَاعَلَ تفَاعُلاً نحو: تَطَاوَلَ تَطَاوُلاً، ومن تَفَعْلَلَ تَفَعْلُلاً نحو: تدحرَجَ تدحرجاً ومن تَفْوعَلَ تَفَوْعلاً نحو: تَجَوهَرَ تَجَوْهرَاً، ومن تَفَعَّلَ تِفِعَّالاً نحو: تَحَمَّلَ تِحِمَّالاً، ومن افعَنْلَلَ افعنلالاً نحو: احَرنْجَمَ احرنجاماً، ومن افَعْوَعلَ افعِيْلالاً نحو: اغدْوَدَنَ اغديدَانًا، ومن افعوَّل افعِوَّالاً نحو: اعلَوَّطَ اعِلوَّاطًا ومن افعللَّ افعِلالاً نحو: اقشعرَّ اقشِعرَاراً»[1].

٣٣٩- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «واعلم أن أفعل معتلُّ العين؛، نحو "أقام" و"أجاز" و"أطاف"، مصدره بحسبِ الأصل إفعالاً، لأنَّ مصدر أفعل من الصحيح إفعالاً كما تقدَّم مِنْ "أَكْرَمَ إِكْرَامًا"، فمصادر هذه الأمثلة المذكورة بحسب الأصل: إقوامًا وإجوازًا وإطوافًا، إلا أنهم أعلُّوا المصدر كما أعلُّوا فعله، فنقلوا الحركة عن حرف العلة إلى الساكن قبله، وبعد الساكن ألف، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحًا، فينقلب حرف العلة ألفًا، فاجتمعت ألفان، فحذفت إحداهما؛ لالتقاء الساكنين، وعُوِّضَ عنها الهاء في الآخرِ، فقيل: إقامة وإجازة

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٢٣/١.

وإطاقة»[1].

في النصِّ: «أطاف، وإطوافًا»، بالفاءِ فيهما، والصوابُ: «أطاق، وإطواقًا» بالقافِ فيهما؛ بدلالةِ قولِهِ في آخرِ النصِّ: (إطاقة) بالقافِ.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «واعلمْ أنَّ أَفْعلَ معتل العين نحو: أقامَ وأجازَ وأطاق، مصدَرُه بحسب الأصل إفعالاً، لأنَّ مَصْدَرَ أفعل من الصحيح إفعالاً كما تقدَّمَ من أكرم إكراماً، فمصادرُ هذه الأمثلة المذكورة بحسب الأصل إِقْواماً، وإجْوَازاً وإِطْوَاقاً، إلاَّ أنهم أعلّوا المصدَرَ كما أعلوا فعلَهُ فنقلوا الحرَكَةَ عن حَرْفِ العلَّةِ إلى الساكِنِ قَبْلَهُ، وبَعْدَ الساكنِ ألفٌ ولا يكونُ ما قَبْلَ الألفِ إلا مفتوحاً، فينقلب حرف العلةِ ألفاً، فاجتمعت ألفان فحذفت إحداهما لالتقاءِ الساكنينِ وعوض عنها الهاءُ في الآخر، فقيل: إقامة وإجازة وإطاقة»[2].

٣٤٠- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ونحو: فِعِّيلا. كقول عمر ﷺ: "لو أطيق الأذان مع الخِلِّيفَا لأذَّنْتُ". وقول عمر بن عبد العزيز: "لا رِدِّيدًا في الصدقة"، أي لا تُرَدّ»[3].

في النصِّ: (فِعِّيلا)، والصوابُ: (فِعِّيلَى)، وفيهِ: (الخِلِّيفَا)، والصوابُ: (الخِلِّيفَى)، وفيهِ: (رِدِّيدًا)، والصوابُ: (رِدِّيْدَى). قالَ ابنُ دُريدٍ: «والخِلِّيفَى: الخِلافة. قال عمر بن الخطّاب ﷺ: "لولا الخِلِّيفَى لأذّنتُ»[4].

وقالَ الجوهريُّ: «والرِدِّيدَى: الردّ. وفي الحديث: " لا رِدِّيدَى في

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٢٦٥- ٢٦٦.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ١/٣٢٣.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٢٦٧.

(٤)- جمهرة اللغة: ١/٦١٦.

الصدقة"»[1].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ونحو: فِعِّيلَى كقولِ عُمَرَ رضي اللَّه عنه: "لو أُطِيقُ الأَذَانَ مَعَ الخِلِّيفَى لأَذَّنْتُ" وقولِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العزيزِ: "لا رِدِّيْدَى في الصَّدَقَةِ" أي لا تُرَدُّ»[2].

٣٤١- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «واعلم أن، نحو: "مُحْمَرّ" اسم مفعول، و"مختار" اسم مفعول موافق في اللفظ لاسم الفاعل، وهما في التقدير مختلفان؛ فاسم الفاعل في التقدير "مَحْمَرِر" بكسر ما قبل آخره، واسم المفعول في التقدير "مُحْمَرَرٌ" بفتح ما قبل الآخر، وكذلك تقدير "مختار" فيها، أعني: مُخْتَيِر ومُخْتَيَر؛ فلما جاء الإدغام في "مُحمَرّ" والإعلال في "مختار" استوى لفظها في البابين»[3].

في النصّ: (مَحْمَرِر) بفتحِ الميمِ الأُولى، والصوابُ: (مُحْمَرِر) بضمِّها، وفيهِ: (مُخْتَيِر) بكسرِ الراءِ، وهو تطبيعٌ.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «واعلم أنَّ نحو: مُحْمَرٍّ اسمُ مفعولٍ، ومختار اسمُ مفعولٍ، موافق في اللفظِ لاسمِ الفاعلِ، وهُمَا في التقديرِ مختلفَانِ، فاسمُ الفاعلِ في التقديرِ: مُحْمَرِرٌ بكسرِ ما قبلَ آخرِهِ، واسمُ المفعولِ في التقديرِ: مُحْمَرَرٌ بفتحِ ما قبلَ الآخرِ، وكذلك تقديرُ مختارٍ فيهما، أعني مُخْتَيِرٌ ومُخْتَيَرٌ، فلمَّا جاءَ الإدغام في مُحْمَرٍّ والإعلال في مختارٍ استوى لفظُهما في البابين»[4].

---

(١)- الصحاح: ٤٧٣/٢.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٢٤/١-٣٢٥.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٢٧٥/١.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٣٢/١.

٣٤٢- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وصيغُها سماعية، وتجيء على فَيْعِل كـ"سَيِّد"، وعلى فَعْل كـ"عمّ" وعلى فَعْلان كـ"عَطْشان"»[١].

وجاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وصيغُها سَماعيَّةٌ وتجيء على فَيْعِلٍ كَسَيِّدٍ، وعلى فَعْلٍ كعَمٍ وعلى فَعْلان كعطشانَ»[٢].

في النصِّ الأوَّلِ: «فَعْل كـ"عمّ"»، وفي النصِّ الثاني: «فَعْلٍ كعَمٍ»، والصوابُ: «فَعِلٍ كَـ"عَمٍ"»، وأصلُهُ: (عَمِي)، والياءُ تَظهَرُ بالتحليةِ، والإضافةِ: (العَمِي، عَمِيْكم)، فالوزنُ - بلا ريبٍ - هو (فَعِل) بفتحِ الفاءِ، وكسرِ العينِ.

٣٤٣- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وأما استعمال "أحمق" للتفضيل في قولهم: "أحمق من رجِلْةٍ" مع وجود أحمق لغيره في قولهم: "رجل أحمق" فإنه ليس من العيوب الظاهرة»[٣].

في النصِّ: (رجِلْةٍ) بكسرِ الجيمِ، وسكونِ اللامِ، والصوابُ: (رِجْلَة) بكسرِ الراءِ، وسكونِ الجيمِ، وفتحِ اللامِ. قالَ الفارابيُّ: «والرِّجْلة: بقْلةُ الحَمْقاءِ، ويُقال: "هو أَحْمَقُ من رِجْلة"»[٤].

وقالَ الجوهريُّ: «والرِجْلَةُ: بقلةٌ، وتسمَّى الحمقاءَ، لأنَّها لا تنبت إلاّ في مَسِيلٍ. ومنه قولهم: " هو أحمق من رِجْلَةٍ "»[٥].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وأَمَّا استعمالُ أحمق للتفضيلِ في قولهم: أَحْمَقُ مِنْ رِجْلَة مع وجود أحمقَ لغيرِهِ في قولهم: رجلٌ أحمقُ،

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٢٧٧/١.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٣٤/١.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٢٨٥/١.

(٤)- ديوان الأدب: ١٩٩/١.

(٥)- الصحاح: ١٧٠٥/٤.

فإنَّه ليسَ من العيوبِ الظاهرةِ»(١).

٣٤٤- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «و"مقام" أصله "مَقْومَ" على وزن مَفْعَل، فَقُلِبَتْ واوه ألفًا»(٢).

في النصِّ: (مَقْومَ) بفتحِ الميمِ، والصوابُ بفتحِ الواوِ: (مَقْوَمٌ)؛ بدلالةِ كونِهِ على وزنِ (مَفْعَل) بفتحِ العينِ، والواوُ تُقابِلُ العينَ.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وَمَقَامٌ أصله مَقْوَمٌ على وزن مَفْعَلٍ، فقلبت واوه ألفاً»(٣).

٣٤٥- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وأما "مَفعِل" - بكسر العين - من الذي عين مضارعه "يَجْلِس" وكذلك "المجلِس" و"المصْيِف" و"مضرِب الناقة" و"مَنْتِجها"، فالفعل منه مكسور العين، إن كان للموضع أو للزمان»(٤).

في النصِّ: (المصْيِف) بسكونِ الصادِ، وكسرِ الياءِ، والصوابُ: (المصِيْف) بكسرِ الصادِ، وسكونِ الياءِ؛ لأنَّ في الكلمةِ إعلالًا بالنقلِ؛ فقد نُقِلَتْ كسرةُ الياءِ إلى الصادِ الساكنةِ، قبلَها.

قالَ سيبويهِ: «وقالوا: المَصِيف، كما قالوا: أَتَت الناقةُ على مَضْرِبِها، أي على زمان ضِرابِها»(٥).

وجاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وأمَّا مَفْعِلٌ بكسرِ العين مِنَ الذي عين مضارعِهِ مكسورة فنحو: المجلِسُ لأَنَّ مضارعَهُ يجلِسُ، وكذلك المحبِسُ

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٤١/١.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٢٩٣/١.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٥٠/١.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٢٩٤/١.

(٥)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٨٩/٤.

والمصيفُ ومضرِبُ الناقة ومَنْتِجِهَا، فالفعلُ منه مكسورُ العين، إن كانَ للموضِع أو للزمانِ»[1]، فلم يَضبِطِ المحقِّقُ الياءَ بالكسرِ.

٣٤٦- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «أما الذي عين مضارعه مكسورة فنحو "موعِد" من "يعد"، و"مورد" من "يرد"، وكان الأصل: يَوْعِدُ ويورِدُ، فسقطت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وقد جرى اسم الزمان والمكان أعني المَفْعِل في ذلك على القياس. والذي عين مضارعه مفتوحة فنحو: "الموحِل" و"الموجِل يَوْجَل" و"الموضِع" فتقول: "وحل يَوْحَل" بالفتح: "هذا مَوْحِلُه" وكذلك "وجل، يَوْجل هذا موجِله"...»[2].

في النصِّ زيادةٌ في عبارَةِ: «و"الموجِل يَوْجَل"»، فالفعلُ المضارعُ هنا زائدٌ، وليسَ هذا مَوضِعَهُ. وقد خَلَا مِنهُ تحقيقُ د. رياض الخوَّام: «أما الذي عينُ مضارعهُ مكسورة نحو: مَوعِد من يَعِدُ، ومَورد من يَرِدُ، وكان الأصل يَوْعِدُ ويَوْرِدُ، فسقطت الواو لوقوعها بينَ ياءٍ وكسرةٍ، وقد جَرَى اسمُ الزمانِ والمكانِ أعني المفعَل في ذلك على القياس وأَمَّا الذي عينُ مضارعِهِ مفتوحةٌ فنحو: الـمَوْحِل والـمَوْجِل والموضع فتقول من وَحَلَ يَوْحَل بالفتح هذا مَوْحِلُه بالكسر وكذلكَ وَجِلَ يَوْجَل هذا موجِلُه...»[3].

ولكنَّهُ أعني تحقيقَ د. رياض الخوَّام، لهذا النصِّ، قد اشتَمَلَ على خطإٍ في الضبطِ، وذلكَ في عبارَةِ: «وقد جَرَى اسمُ الزمانِ والمكانِ أعني المفعَل»، والصوابُ: (المفعِل) بكسرِ العينِ، لا بفتحِها؛ لأنَّ الكلامَ على مكسورِ العينِ،

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ١/٣٥١.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٢٩٤-٢٩٥.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ١/٣٥١-٣٥٢.

بدلالةِ الأمثلةِ المذكورَةِ: «مَوْعِد، مَوْرِد، مَوْحِل، مَوْجِل، مَوْضِع».

٣٤٧- جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «أَما مَفْعَلُ، إذا بُنِيَ من الثلاثي المزيدِ فيه والرباعي، فعلَى صيغةِ اسم المفعولِ لا يختلفُ كالـمُدْخَل والـمُخرج بضم الميم، من أدخلَ يدخُل، وأخرَج يخرُجُ؛ ويأتي منه المفعولُ والمصدَرُ واسمُ الزمان والمكان بلفظٍ واحد لا يختلف، لأنَّ مضارعَ ما جاوزَ الثلاثة لا يختلفُ بخلافِ مضارعِ الثلاثي فإنَّه مختلف، ولذلك اختُلِفَ فيه الـمَفْعَلُ فمُدْخَل بالضم اسمُ مفعولٍ أُدخِلَ واسمُ مصدَرِهِ إذا كان بمعنى الإدخالِ، واسمُ مكانِ الفعلِ أو زمانهِ ومنه قولُه تعَالَى: ﴿**وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ**﴾(١) وجاءَ ذلك كله على زِنةِ يُخْرَجُ مضارع ما لم يسمَّ فاعِلهُ، ليكونَ على لفظِ المفعولِ، لأنَّه مفعولٌ فيه كما أنَّ مفعولَ ما لم يسمَّ فاعلهُ مفعولٌ به»(٢).

وجاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «أما مَفْعَل، إذا بُنِيَ مِنَ الثلاثي المزيد فيه والرباعي فعلى صيغة اسم المفعول، ولا يختلف كـ"المُدْخَل" و"المُخْرِج" بضم الميم من أدْخلَ يُدْخِلُ، وأخْرجَ يُخْرِجُ؛ ويأتي منه المفعول والمصدر واسم الزمان والمكان بلفظ واحد لا يختلف؛ لأن مضارع ما جاوز الثلاثة لا يختلف بخلاف مضارع الثلاثي، ولذلك اختلف فيه المُفْعَل فـ"مُدْخَل" بالضم اسم مفعول "أُدْخِل" واسم مصدره، إذا كان بمعنى الإدخال، واسم مكان الفعل أو زمانه. ومنه قوله تعالى: ﴿**وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ**

---

(١)- الإسراء: ٨٠.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٥٣/١.

صِدْقٍ﴾[١]، وجاء ذلك كله على زنة "يُخْرَجُ" مضارع ما لم يسمَّ فاعلَهُ[٢]؛ ليكون على لفظ المفعول؛ لأنّه مفعول فيه كما أن مفعول ما لم يسم فاعله مفعول به»[٣].

في النصِّ الأوَّلِ: «أدخلَ يدخُل، وأخرَج يخرُجُ»، وفي النصِّ الثاني: «أدْخلَ يُدْخِلُ، وأخْرجَ يُخْرِجُ»، والصوابُ: «أُدْخِلَ يُدْخَلُ، وأُخْرِجَ يُخْرَجُ»؛ لأنَّ اسمَ المفعولِ مِن الفعلِ المزيدِ، يُؤخَذُ مِن صيغةِ المبنيِّ للمجهولِ. وفي آخِرِ النصِّ ما يُؤَكِّدُ ذلكَ: «وجاءَ ذلك كله على زِنةِ يُخْرَجُ مضارعِ ما لم يسمَّ فاعِلهُ، ليكونَ على لفظِ المفعولِ، لأنَّه مفعولٌ فيه كما أنَّ مفعولَ ما لم يسمَّ فاعلهُ مفعولٌ به».

وفي النصِّ الأوَّل: «ولذلك اختُلِفَ فيه المَفْعَلُ»، بصيغةِ المبنيِّ للمجهولِ، والصوابُ: (اخْتَلَفَ) بصيغةِ المبنيِّ للمعلومِ؛ بدلالةِ قولِهِ قبلَ ذلكَ: «ويأتي منه المفعولُ والمصدَرُ واسمُ الزمان والمكان بلفظٍ واحد لا يختلف، لأنَّ مضارعَ ما جاوزَ الثلاثة لا يختلفُ بخلافِ مضارعِ الثلاثي فإنَّه مختلف، ولذلك اختلف فيه المَفْعَلُ».

٣٤٨- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ولم يأتوا بمثلِ ذلك فيما جاوزَ الثّلاثةَ نحو: "الثَّعْلَبِ" و"الضِّفْدَع"؛ استثقالًا له؛ لأنّهم يستغنون عن قولهم: "مَثْعَلَبَة" مثلا بأن يقولوا: كثرة الثعالب»[٤].

---

(١)- الإسراء: ٨٠.

(٢)- الصوابُ: (فاعلُهُ) بضمِّ اللامِ؛ لأنَّهُ نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٢٩٥-٢٩٦.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٢٩٦.

في النصّ: (مَثْعَلَبَة) بفتحِ الميمِ، وسكونِ الثاءِ، وفتحِ العينِ، والصوابُ: (مُثَعْلَبَةٌ) بضمِّ الميمِ، وفتحِ الثاءِ، وسكونِ العينِ، كما في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ولم يأتوا بمثل ذلك فيمَا جَاوَزَ الثلاثة نحو: الثعلبِ والضفدَعِ استثقالاً له، لأنَّهم يستغنون عن قولهم: مُثَعْلَبَةٌ مثلاً بأن يقولوا: كثيرةُ الثَّعَالبِ»[1].

قالَ سيبويهِ: «ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف، من نحو الضِّفدع والثعلب، كراهية أن يثقُل عليهم، ولأنهم قد يَستغنون بأن يقولوا: كثيرةُ الثَّعالبِ ونحْو ذلك، وإنما اختصّوا بهَا بناتِ الثلاثةِ لِخفّتها. ولو قلت من بنات الأربعة على قولك مَأسدةٌ لقلت: مُثعلَبةٌ[2]، لأنّ ما جاوز الثلاثة يكون نظيرُ الـمُفْعَل منه بمنزلة المفْعول. وقالوا: أرضٌ مُثعلبةٌ ومُعقْربةٌ. ومن قال ثُعالةٌ قال مَثعَلةٌ»[3].

ولم يَتَدَبَّرْ بعضُ العلماءِ كلامَ سيبويهِ، فظَنُّوا أنَّهُ يَحكي عنِ العربِ استِعمالَ (مُثَعْلَبَة) بفتحِ اللامِ، والصوابُ أنَّهُ يَنفي الاستعمالَ؛ لكنَّهُ يقولُ بعدَ النفيِ: إنَّ العربَ لو أَرادَتْ هذا الاستِعمالَ، لقَالَتْ: (مُثَعْلَبَة).

وممَّن ظَنَّ هذا الظَّنَّ أبو حيَّانَ في قولِهِ: «حكى سيبويه: أَرْضٌ مُثَعْلَبَة ومُعَقْرَبَة أَيْ كثيرة الثَّعَالِب والعَقَارِب ولا يُقَاسُ عَلَيْهِمَا، فَلَا يُقَال: أَرْضٌ مُضَفْدَعة، والذي حَكَاهُ سيبويه بفتح اللام والراء على زنة المفعول، وحكى أبو زيد عن العرب أَنَّهم يَجْعَلُونَهُ بِزِنَةِ اسْم الفاعل بِكَسْرِ اللام، والرَّاء يُرِيدُون الكثرة، وَحَكَى بَعْضُ اللغويين: مَكَانٌ مُعَقْرِب وَأَرْضٌ مُعَقْرِبَة بكسر الراء

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ١/٣٥٤.

(٢)- في طبعةِ عالمِ الكتبِ أُهمِلَ ضبطُ اللامِ مِن كلمةِ (مثعلبة)، في هذا الموضعِ.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٩٤.

فيهما»[١].

وتَنَبَّهَ بعضُ العلماءِ على مُرادِ سيبويهِ، فهذا الرضيُّ الأستراباذيُّ يَقولُ: «ولم يأتوا بمثل هذا في الرباعي فما فوقه، نحو الضِّفْدَع وَالثَّعْلَب، بل استغنوا بقوله: كثير الثعالب، أو تقول: مكان مُتَعْلِب وَمُعَقْرِب وَمُضَفْدِع وَمُطَحْلِب بكسر اللام الأولى على أنها اسم فاعل، قال [لبيد]:

يَمَّمْنَ أَعْدَادًا بِلُبْنَى أَوْ أَجَا … مُضَفْدِعَاتٍ كُلُّهَا مُطَحْلِبَهْ

ولو كانوا يقولون من الرباعي على قياس الثلاثي لقالوا مُتَعْلَبَة وَمُعَقْرَبة على وزن المفعول، لأن نظير الْمَفْعَلَ[٢] فيما جاوز الثلاثة على وزن مفعوله، نحو مُدَحْرَج وَمُقَاتل وَمُمَزَّق، كما ذكرنا في المكان والزمان والمصدر، ولم يسمع مُثَعْلَبة وَمُعَقْرَبَة بفتح اللام؛ فلا تظن أن معنى قول سيبويه " فقالوا على ذلك أرض مُثَعْلَبَة وَمُعَقْرَبة " أن ذلك مما سمع، بل معنى كلامه أنهم لو استعملوا من الرباعي لقالوا كذا»[٣].

وقد تَرَكَ محقِّقُ (كتابِ سيبويهِ)، عبدُ السلامِ هارون، ضبطَ اللامِ والراءِ مِن قولِ سيبويهِ: «وقالوا: أرضٌ مُثعلبةٌ ومُعقْربةٌ». وضُبِطَ هذانِ الحرفانِ بالفتحِ في طبعةِ باريسَ[٤]، وطبعةِ بولاقَ[٥]، وطبعةِ د. محمَّد كاظم البكَّاءِ[٦]. وضُبِطَتِ

---

(١)- ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٥٠٧/٢.

(٢)- كذا في المطبوعِ: (الْمَفْعَلَ) بفتحِ اللامِ الأخيرةِ، والصوابُ بكسرِها.

(٣)- شرح شافية ابن الحاجب: ١٨٨/١-١٨٩.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/ ٢٦٧.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢٤٩/٢.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة البكاء: ٤٠١/٥.

اللامُ فقط بالفتحِ، وأُهمِلَ ضبطُ الراءِ في طبعةِ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ[١]. وربَّما كانَ هذا الضبطُ، بالاعتِمادِ على أخطاءِ بعضِ النُّسَّاخِ.

والصوابُ أن يُضبَطَا بالكسرِ؛ لأنَّ سيبويهِ نَفَى صراحةً استعمالَ العربِ لكلمةِ (مُثَعْلَبَة)، ولكنَّهُم لو أَرادوا استِعمالَها، لَقالُوا: (مُثَعْلَبَة) على وزنِ اسمِ المفعولِ مِن غيرِ الثلاثيّ. أمَّا المسموعُ مِن العربِ، فهو بالكسرِ (مُثَعْلِبَة).

قالَ ابنُ قُتَيبةَ: «ومُثَعْلِبَةٌ من الثّعالِبِ، ومَثْعَلَةٌ من الثّعَالي، والثّعْلَبُ يقالُ لَهُ ثُعالَة»[٢].

وقالَ الصاحبُ: «وأرْضٌ مُثَعْلِبَةٌ كَثيرةُ الثَّعالِب»[٣].

وقالَ الجوهريُّ: «وأرضٌ مُثَعْلِبَةٌ، بكسر اللام: ذاتُ ثعالِبَ. وأما قولهم أرضٌ مَثْعَلَةٌ، فهو من ثُعَالَةَ، ويجوز أيضًا أن يكون من ثعلب، كما قالوا مَعْقَرَةٌ لِأرضٍ كثيرةِ العقاربِ»[٤].

٣٤٩- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «قال الشاعر:

إذا الفتى لم يَرْكبِ الأهوالَا ... فَانْعَ له المِرْآة والمِكْحَالَا

واسعَ لَه وعُدَّهُ عِيَالا»[٥].

في النصّ: (فانع) بنونٍ فعَينٍ مهمَلةٍ، والصوابُ: (فَابْغِ) بباءٍ، فغَينٍ معجَمةٍ، كما في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «قال الشاعر:

إِذا الفَتَى لَمْ يركبِ الأَهوَالا ... فابغِ له المِرآةَ والمِكْحَالاَ

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة د. إميل بديع يعقوب: ٤/٢٠٨.

(٢)- الجراثيم: ٢/٥٢.

(٣)- المحيط: ٢/٢٧٠.

(٤)- الصحاح: ١/٩٣.

(٥)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٢٩٧.

واسْعَ لَهُ وعُدَّه عيَـالا»[1].

وواضحٌ أنَّ المرادَ مِن الرَّجَزِ إعطاءُ ذلكَ الفتى المِرآةَ والمِكْحالَ؛ ولذلكَ رُوِيَ بفعلِ الإعطاءِ. قالَ ابنُ سيده: «والمِكْحَلُ والمِكْحالُ: الآلَةُ التي يُكتَحَل بها، قال الشاعرُ:

إذا الفتى لم يَرْكَب الأهْوالا

وخالفَ الأعمامَ والأخْوَالا

فأعْطِه المِرْآةَ والمِكْحَالا

واسْعَ لَهُ وعُدَّه عيالا»[2].

٣٥٠- جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وأما ما خَالفَ ذلك فثلاثة أشياءَ، تصغيرُ أَفْعَالٍ كأُجيَمالٍ وتصغير ما في آخرِهِ ألفُ التأنيثِ كحُبَيْلَى وتصغيرُ ما فيه ألفٌ ونونٌ مضارعتان لألفي التأنيث كسُكَيْران»[3].

في النصِّ: (كأُجيَمالٍ) بفتحِ الياءِ، والصوابُ بفتحِ الجيمِ، وسكونِ الياءِ، وهو تطبيعٌ.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وأما ما خالف ذلك فثلاثة أشياء: تصغير أفعال كـ"أُجَيْمَال" وتصغير ما في آخره ألف التأنيث كـ"حُبَيْلَى"، وتصغير ما فيه ألف ونون مضارعتان لألفي التأنيث كـ"سُكَيْرَان»[4].

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ١/٣٥٤-٣٥٥.

(٢)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٣/٢٩.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ١/٣٥٦.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٢٩٩.

٣٥١- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وأما الاسم الذي حذف منه، وبقي بعد الحذف على أكثر من حرفين فإن التصغير يرده إلى أصله، لأن الرد تم إنما وجب ليحصل مثال التصغير، فإذا حصل من غير رد فلا حاجة إلى الرد، فعلى هذا تقول في تصغير "مَيْت" و"هَيْن": مُيَيْت وهُيَيْن بالتخفيف»[(١)].

في النصِّ: «فإن التصغير يرده إلى أصله»، والصوابُ: «فإن التصغير لا يرده إلى أصله»؛ بدلالةِ السياقِ؛ فإنَّ المرادَ أنَّ الردَّ لا داعيَ لهُ، إذا بَقِيَ الاسمُ على أَكثَرَ مِن حرفَينِ، بعدَ الحذفِ.

وفي النصِّ: «لأن الرد تم إنما وجب ليحصل مثال التصغير»، والصوابُ: (ثَمَّ) بالثاءِ المثلَّثةِ، لا (تَمَّ) بالتاءِ المثنَّاةِ، أي: «لأَنَّ الردَّ هُناكَ إنَّما وَجَبَ...».

أمَّا عبارةُ: «فعلى هذا تقول في تصغير "مَيْت" و"هَيْن": مُيَيْت وهُيَيْن بالتخفيف»، فصوابٌ، لا خطأَ فيها، بِخلافِ ما جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وأَمَّا الاسمُ الذِي حُذِفَ منه، وبقي بعدَ الحذفِ على أكثرَ من حرفَيْنِ فإنَّ التصغيرَ لا يردُّه إلى أصلِهِ، لأنَّ الردَّ ثَمَّ إنَّما وجَبَ ليحصلَ مثالُ التصغيرِ، فإذا حَصَلَ من غيرِ رَدٍّ فلا حاجةَ إلَى الردِّ، فَعَلَى هذا تقولُ في تصغير ميِّتٍ وهَيِّنٍ: مُيَيْتٌ وهُيَيْنٌ بالتخفيفِ»[(٢)]؛ فقد أصابَ د. رياض الخوَّام فيما أَخطَأَ فيهِ د. جودة مبروك، وأَخطَأَ د. رياض الخوَّام فيما أَصابَ فيهِ د. جودة مبروك.

وبيانُ ذلكَ أنَّ مُرادَ المصنِّفِ تصغيرُ كلمتَي (مَيْت)، و(هَيْن) بالتخفيفِ، وأصلُهُما قبلَ الحذفِ: (مَيِّت وهَيِّن) بتضعيفِ الياءِ؛ فبعدَ الحذفِ بَقِيَتِ الكلمتانِ على ثلاثةِ أحرُفٍ؛ ولذلكَ لا حاجةَ إلى رَدِّ المحذوفِ، عندَ التصغيرِ.

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٢٩٩-٣٠٠.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ١/٣٥٧.

٣٥٢- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وإذا صغرت نحو "ابن" و"اسم"، رددته إلى أصله وصغرته فقلت: بني وسمي، برد اللام الذاهبة؛ لأن أصل "ابن": بنو، كـ"حمل"، ثم قلبت الواو ياءً، وأدغمت فيها ياء التصغير؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الواو في الياء،، فبقي، "بني". وأمّا "اسم" فأصله "سمو" مثل "جزع"، فإذا صغر عادت الواو وقلبت ياءً وأدغمت، كما قيل في "ابن"، وإذا صغر أخت وبنت وهنت، قيل: أخية وبنية وهنية، برد اللامات المحذوفة لأنّ أصلهن: أخوة وبنوة وهنوت على وزن "صدقة"»(١).

افتَقَرَ هذا النصُّ إلى الضبطِ الواجبِ، في أَكثَرَ مِن كلمةٍ، وذلكَ في (بني، سمي، بنو، سمو، هنت)، وضَبطُها: (بَنَوٌ، سِمْوٌ، هَنْتٌ).

وفي النصِّ تصحيفٌ، وتحريفٌ، فالتصحيفُ في: «كـ"حمل"» بالحاءِ، والصوابُ: «كـ"جَمَل"» بالجيمِ، والتحريفُ في: (جزع) بالزاي، والصوابُ: (جِذْع) بالذالِ. وفي النصِّ: (هنوت) بالتاءِ المفتوحةِ، والصوابُ: (هَنَوَة) بالتاءِ المربوطةِ.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وإذا صغَّرتَ نحو ابنٍ واسمٍ، ردَدْتَهُ إِلَى أصلهِ وصغَّرتَه فقلتَ: بُنَيٌّ وسُمَيٌّ بردِّ اللامِ الذاهبَةِ لأَنَّ أصلَ ابنُ بَنَوٌ كجَمَلٍ ثم قُلبت الواو ياءً، وأُدغمتْ فيها ياءُ التصغيرِ لأنَّ الواوَ والياءَ إذا اجتمعَتا وسُبقتْ إحداهما بالسكونِ قلبت الواو ياءً وأُدغمت الياءُ في الياء فبقي، بُنيٌّ، وأَمَّا اسمُ فأصلهُ سِمْوٌ مثل جِذْعٍ فإذا صُغِّرَ عادت الواو وقلبتْ ياءً وأُدغمت كما قيلَ في ابنٍ، وإذا صُغِّر أختٌ وبنْتٌ وهَنْتٌ قيل: أخيَّةُ وبُنَيَّةُ

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٠٠/١.

وهُنَيَّةُ، بردِّ اللَّاماتِ المحذوفةِ، لأَنَّ أصلَهُنَّ أَخَوَةٌ وبَنَوَةٌ وهَنَوَةٌ على وزن صَدَقَةٍ»[1].

وفي تحقيقِ د. جودة مبروك: «قلبت الواو ياء، وأدغمت الواو في الياء»؛ لكنَّ الواردَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «قلبت الواو ياءً وأُدغمت الياءُ في الياء»؛ وسببُ هذا الاختلافِ هو خطأُ أحدِ المحقِّقَينِ، ولا يُمكِنُ نِسبتُهُ إلى المؤلِّفِ، أو الناسخِ؛ لأنَّهُما اعتَمَدَا على نُسخةٍ وحيدةٍ مِن الكتابِ.

وبالموازنةِ بينَ العبارتَينِ نَجِدُ أنَّ عبارَةَ د. رياض الخوَّام هيَ المناسبةُ في هذا المقامِ؛ لأنَّ الواوَ قُلِبَتْ ياءً، وبعدَ قلبِها ياءً، لا تُسَمَّى واوًا، فيكونُ الحاصلُ إدغامَ الياءِ في الياءِ، وهذا هو الإدغامُ، فإنَّهُ لا يَحصُلُ إلَّا بأن يَتَّحِدَ الصوتانِ، في الجنسِ الصوتيّ.

٣٥٣– جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «والمرادُ بالبَدَلِ الغير اللازمِ بَدَلُ حَرْفٍ بحَرْفِ، أَوجَبَ قلبهُ علَّةً تزولُ في التصغيرِ أو الجمع وذلك نحو: ميزانٍ وبابٍ ونابٍ، فتقولُ في تصغيرها: مُويزِينٌ وبُيَيْبٌ ونُيَيْبٌ بردِّها إلَى أصلها»[2].

في النصِّ: (بُيَيْبٌ) بياءَينِ، والصوابُ: (بُوَيْب) بواوٍ، فياءٍ؛ لأنَّ أَصلَ (باب) بالواوِ: (بوب)، لا بالياءِ: (بيب).

جاءَ في العينِ: «وإنَّما يتبيّن الأصل في اشتقاق الفِعْل نحو ناب، وتصغيره: نُيَيْب وجَمْعُه: أنياب. ومن الباب: بويب، وجمعه: أبواب»[3].

وقالَ سيبويهِ: «هذا باب تحقير ما كانت الأَلف بدلاً من عينه إنْ كانت

---

(١)– الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٥٧/١.

(٢)– الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٥٨/١.

(٣)– العين: ٢٤٧/٨.

بدلا من واو ثم حقَّرته رددت الواو. وإن كانت بدلاً من ياء رددت الياء، كما أنَّك لو كسَّرته رددت الواو إن كانت عينُه واوًا، والياءَ إن كانت عينُه ياء، وذلك قولك في بابٍ: بُوَيْبٌ كما تقول: أَبْوابٌ، ونابٍ نُيَيْبٌ كما تقول: أنيابُ[1] وأَنْيُبٌ»[2].

وقالَ الفارابيُّ: «والدليل على ذلك أنك إذا جمعت الباب قلت أبواب، والناب أنياب، فرددت كُلًّا إلى أصله عند زوال الحركة عما قبل العين. وكذلك إذا صغّرته قلت بُوَيب ونُيَيْب»[3].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «والمرادُ بالبدل الغير اللازمِ بدلُ حرفٍ بحرفٍ أوجبَ قلبُه علةً تَزُولُ في التصغير أو الجمع، وذلك نحو: "ميزانٍ" و"بابٍ" و"نابٍ"، فتقول في تصغيرها: مُوَيْزِين وبُوَيْب ونُيَيْب، بردِّها إلى أصلها»[4].

وفي التحقيقَينِ خطأٌ في ضبطٍ إعرابيّ، سببُهُ قِلَّةُ تَدَبُّرِ كلامِ المصنِّفِ، وذلكَ في قولِهِ: «والمرادُ بالبَدَلِ الغير اللازمِ بَدَلُ حَرْفٍ بحَرْفٍ، أَوجَبَ قلبهُ علَّة تزولُ في التصغيرِ أو الجمع وذلك نحو: ميزانٍ...».

لقد أَخطأ المحقّقانِ في ضبطِ كلمةِ (عِلَّة) بالنصبِ: (عِلَّةً)، والصوابُ: (عِلَّةٌ) بالرفعِ؛ لأنَّ مُرادَ المصنِّفِ أنَّ كلمةَ (مِيزان) مثلًا أصلُها: (مِوْزَان) بواوٍ ساكنةٍ، بعدَ ميمٍ مكسورةٍ، وكونُ الواوِ ساكنةً، مسبوقةً بكسرٍ، عِلَّةٌ تُوجِبُ قَلْبَ الواوِ ياءً، وهذِهِ العِلَّةُ تَزولُ في التصغيرِ، ففي (مُوَيْزِين) كانَتِ الواوُ

---

(١)- كذا في المطبوعِ، بلا تنوينٍ، والصوابُ بالتنوينِ.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٤٦١.

(٣)- ديوان الأدب: ٣/٣٤٣.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٣٠١.

مفتوحةً، مسبوقةً بضمٍّ، فزالَتِ العلَّةُ المُوجِبةُ للقَلْبِ؛ فعادَتِ الواوُ.

٣٥٤- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وأصل ناب: "نَيَب"؛ لجمعه على "أنياب" ولجمع الناب من الإبل على "نِيَبٍ" فلما تحركتِ الياءُ وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ ألفًا، ولم يمكن بقاء الألف في التصغير، فرُدَّتْ إلى أصلها وقيل: نُيَيْب»(١).

في النصِّ تحريفٌ: «ولجمع» باللامِ، والصوابُ: «ويُجَمْعُ» بالياءِ. والذي أَوقَعَ المحقِّقَ في هذا التحريفِ أَنَّهُ ظَنَّ العبارةَ معطوفةً على عبارَةِ «لجمعه»، وهو وهمٌ كبيرٌ؛ فلا وجهَ لِلعَطفِ، في هذا المقامِ.

وفي النصِّ: (نِيَبٍ) بفتحِ الياءِ، والصوابُ: (نِيْبٍ) بسكونِها. قالَ سيبويهِ: «وقالوا: نابٌ ونِيبٌ للناقة، بنوها على (فُعْلٍ) كما بنوا الدار على فُعْلٍ، كراهيةَ نُيُوب، لأنَّها ضمّة في ياء وقبلها ضمّة وبعدها واو، فكرهوا ذلك»(٢).

وقال الفارابيُّ: «والنِّيبُ: جمعُ ناب، وهي المُسِنَّةُ من الإبل، يُقال: لا أفعل ذلك ما حَنَّت النِّيبُ»(٣).

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وأصل نَاب نَيَب لجمعهِ على أنياب، ويُجَمْعُ النَّابُ من الإبل على نِيْبٍ فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، ولم يمكن بقاءُ الألفِ في التصغير فرُدَّت إِلى أصلِها وقيل: نُيَيْبٌ»(٤).

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٠١/١.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٥٩١/٣.

(٣)- ديوان الأدب: ٣٢٣/٣.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٥٨/١.

٣٥٥- جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوّام: «وَجَمْعُ القلَّة يُصغَّر على بنائِه كقولك في أَكْلُبٍ وأَجْرِبَةٍ وأَجْمالٍ وغُلْمَةٍ: أُكَيْلِبٌ وأُجيربَةٌ وأُجَيمالٌ وغُلَيمةٌ»(١).

في النصِّ: (غُلْمَةٍ) بضمِّ الغينِ، والصوابُ: (غِلْمَة) بكسرِها. قالَ سيبويهِ: «ألا ترى ما خلا هذا إنَّما يحقّر على واحده، فلو كان شيءٌ ممّا خلا هذا يكون للأقلّ كان يُحَقّر على بنَائه، كما تحقّر الأبنيةُ الأربعةُ التي هي لأدنى العدد، وذلك قولك في أَكلُبٍ: أُكَيْلبٌ، وفي أَجْمَالٍ: أُجَيْمالٌ، وفي أَجْرِبة: أُجَيْرِبةٌ، وفي غِلْمةٍ: غُلَيْمةٌ، وفي وِلْدةٍ: وُلَيْدةٌ. وكذلك سمعناها من العرب»(٢).

وقالَ الجوهريُّ: «الغُلَامُ معروف، وتصغيره غُلَيِّمٌ، والجمع غِلْمَةٌ وغِلْمَانٌ. واستغنوا بغِلْمَةٍ عن أَغْلِمَةٍ. وتصغير الغِلْمَةِ أُغَيْلِمَةٌ على غير مُكَبِّرِهِ(٣)، كأنَّهم صغّروا أَغْلِمَةً وإن كانوا لم يقولوه، كما قالوا أُصَيْبِيَة في تصغير صِبْيَةٍ. وبعضُهم يقول غُلَيْمَةٌ على القياس»(٤).

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وجمع القلة يصغر على بنائه، كقولك في "أَكْلُب" و"أَجْرِبَة" و"أجمال" و"غِلْمَة": أُكَيلب وأُجَيْرِبة وأُجَيْمال وغُلَيْمَة»(٥).

٣٥٦- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وإذا نَسَبْتَ إلى "بنت" و"أخت"، قلت: بَنَوِيّ، عند سيبويه؛ لأنّ أصلها: بَنُوة وأَخُوة، فحذفت الواو منهما، وعوِّض عنها التاء، فقيل: بنت وأخت، وكما رُدَّتِ الواو في التصغير فقالوا: بُنَيّة

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٦٢/١.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤٩٠/٣.

(٣)- كذا في المطبوعِ: (مُكَبِّرِهِ) بكسرِ الباءِ المشدَّدةِ، والصوابُ: (مُكَبَّرِهِ) بفتحِها.

(٤)- الصحاح: ١٩٩٧/٥.

(٥)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٠٤/١.

وأُخَيّة»[١].

سَقَطَتْ مِن هذا النصِّ عبارةُ: «وأَخَوِيّ»؛ بدلالةِ كلامِهِ على (النَّسَبِ)، إلى (بِنْت، وأُخْت)، فصوابُ العبارَةِ: «قلت: بَنَوِيّ، وأَخَوِيّ عند سيبويه».

وفي النصِّ: (أصلها)، والصوابُ: (أصلهما)؛ لأنَّ كلامَ المصنِّفِ هنا على كلمتَي: (بِنْت، وأُخْت).

وفي النصِّ: «بُنُوة وأُخُوة» بضمِّ النونِ والخاءِ، والصوابُ: «بَنَوَة وأَخَوَة»، بفتحِهِما؛ بدلالةِ أنَّ المصنِّفَ ذَكَرَ في موضِعٍ سابِقٍ أنَّهما على وزنِ (صَدَقَة)[٢].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وإذا نسبتَ إلى بنتِ وأُخْتٍ قلت: بَنَوِيٌّ وأُخويٍّ عند سيبويه لأنَّ أصلهَما بَنَوَةٌ وأَخَوَةٌ فحذِفت الواوُ منهما، وعوِّض عنها التاءُ فقيل: بنتٌ وأختٌ، وكما رُدَّتِ الواو في التصغير فقالوا: بُنَيَّة وأُخَيَّة»[٣]؛ ولكنَّهُ اشتَمَلَ على خطإٍ، في ضبطِ كلمةِ (أخويّ)، بضمِّ الهمزَةِ، والصوابُ بفتحِها.

قالَ سيبويهِ: «وإذا أضفت إلى أُخْتٍ قلت: أَخَوِيٌّ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس»[٤].

وقالَ الجوهريُّ: «وإنَّما قالوا أُخْتٌ بالضم ليدلّ على أنَّ الذاهب منه واوٌ، وصَحَّ ذلك فيها دون الأَخِ لأجل التاء التي ثَبَتَتْ في الوصل والوقف، كالاسم الثلاثي. والنسبة إلى الأَخِ أَخَوِيٌّ. وكذلك إلى الأُخْتِ؛ لأنَّك تقول

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣١٥/١.

(٢)- انظر في: الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٥٧/١، والكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٠٠/١.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٧٣/١.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣٦٠/٣.

أَخَوَاتٌ»(١).

٣٥٧- جاء في تحقيق د. جودة مبروك: «إذ فائدةُ الزّنةِ التنبيهُ على الفاءِ والعينِ واللَّامِ، فتقولُ في قِسِيّ: فَلِيع؛ لانَّ الأصل: قَوْس قافُهُ فاءٌ، وواوُهُ عينٌ وسينُهُ لام، فَوَقَعَتِ العينُ التي هي واوُ "قَوْس" في "قِسِيٍّ" مَوْضِعَ اللَّام، فاجْتَمَعَ في الآخرِ واوان مع ضمتين فقلِبَتَا ياءَيْنِ، وأدْغِمَتْ إحداهما في الأخرى، وكُسِرَتِ السّينُ، ثُمّ القافُ للتَّبَعِيّةِ، وكما وقعَتِ الواوُ في "قِسِيٍّ" مَوْضِعَ اللّام وَقَعَتْ لامُ: "قَوْس" وهي السِّين مَوْضِعَ العينِ، فصار وزن "قِسِيّ" فَلِيع»(٢).

في النصّ: (فَلِيع) بفتحِ الفاءِ في الموضعَينِ، اللَّذَينِ وَرَدَ فيهما، والصوابُ: (فِلِيع) بكسرِ الفاءِ؛ لأنَّهُ وزنُ (قِسِيّ) بكسرِ القافِ، بلا خِلافٍ، والقافُ تُقابِلُ الفاءَ في الوزنِ.

قالَ ابنُ جِنّي: «وكذلك لو مثَّلت نحو عِصِيّ لقلت في قسمته: لا يخلو أن يكون فِعُولا كدِلِيّ، أو فِعِيلا كشِعير وبِعير، أو فِلِيعا كقِسِيٍّ(٣) وأصلها فُعول: قووس فغيّرت إلى قسوّ: فلوع، ثم إلى قِسيّ: فلِيع»(٤).

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «إذ فائدةُ الزنةِ التنبيهُ على الفاءِ والعينِ واللامِ، فتقول في قِسِيّ: فِلِيع، لأَنَّ الأَصل قَوْسٌ، قافهُ فاءٌ، وواوه عينٌ وسينهُ لامٌ، فوقعت العينُ التي هي واو قوسٍ في قِسِيّ موضعَ اللام فاجتمعَ

(١)- الصحاح: ٢٢٦٤/٦.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٢٣/١-٣٢٤.

(٣)- كذا في المطبوعِ: (كقِسِيٍّ) بتنوينِ كسرٍ، تحتَ السينِ، وهو تطبيعٌ، بلا ريبٍ، والصوابُ بكسرِها، بلا تنوينٍ.

(٤)- الخصائص: ٦٧٩، وانظر في: الصحاح: ٣/ ٩٦٧.

في الآخر واوان مع ضمَّتين فقُلِبتَا ياءين وأُدغمت إحدَاهما في الأُخرى، وكُسِرَتِ السينُ ثم القافُ للتبعيَّةِ وكما وقعت الواوُ في قسيٍّ موضعَ الَّلامِ، وقعت لامُ قوسٍ وهي السين موضعَ العينِ فصار وزنُ قسيٍّ فِلِيع»[1].

٣٥٨- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وأما "الدئل" بضم أوله وكسر ثانيه معَلمٌ؛ فتقول من فعل ما لم يسم فاعله»[2].

في النصِّ: «معَلمٌ؛ فتقول»، والصوابُ: «فَعَلَمٌ منقولٌ»، كما في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وأَمَّا الدُّئِلُ بضمِّ أوله وكسرِ ثانيه، فَعَلَمٌ منقولٌ من فعلِ ما لم يسمَّ فاعلهُ»[3]. والمرادُ أنَّ (الدُّئِل) اسمُ عَلَمٍ، منقولٌ مِن الفعلِ المبنيِّ للمجهولِ.

٣٥٩- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وبعض هذه الأمثلة قد يُرَدُّ إلى بعض؛ فيكون الوزن الثاني فرعًا عن الأول، فلـ"فَعِل" بفتح الفاء وكسر العين ومما ثانيه حرف حلق مثل "فَخِذٍ"، فروع ثلاثة: فَعْل كـ"فَخْذٍ"، و"فِعْل" كـ"فِخْذٍ"، و"فِعْل" كـ"فِخِذ"، وكذلك القول فيما أشبهه»[4].

في النصِّ: «و"فِعْل" كـ"فِخِذ"» بسكونِ العينِ، والصوابُ: (فِعِل) بكسرِها؛ بدلالةِ التمثيلِ بكلمةِ (فِخِذ) بكسرِ الخاءِ.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وبعضُ هذهِ الأمثلةِ قد يُرَدُّ إلى بعضٍ فيكون الوزنُ الثاني فرعاً من الأول فلِفَعِلَ بفتحِ الفاءِ وكسرِ العينِ ممَّا ثانيه حرف حلق مثل فَخِذ، له فروعٌ ثلاثة: فَعْلٌ كفَخْذ، وفِعْل كفِخْذ،

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٨٢/١.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٢٨/١.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٨٦/١.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٢٩/١.

وفِعِل كِفِخِذ وكذلك القولُ فيما أَشبَهَهُ»[(١)].

ولكنَّ تحقيقَهُ لم يَخْلُ مِن بعضِ التطبيعاتِ، وذلكَ في عبارَةِ: «فلِفَعِلَ»، بفتحِ اللامِ الأخيرَةِ، والصوابُ بكسرِها، معَ التنوينِ: «فلِفَعِلٍ»؛ لأنَّ الكلامَ على الاسمِ، لا على الفِعلِ؛ بدلالةِ كلمةِ (فَخِذٍ). وكذلكَ الخطأُ في كسرِ الكافِ مِن عبارَةِ: «كِفِخِذ»، والصوابُ بفتحِها.

٣٦٠- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وثالثها: "فَعْلَلِل" بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر اللام الثانية نحو "قَهْبَلِس" وهو الذكي»[(٢)].

في النصِّ: (الذكي) بالياءِ، وهو تحريفٌ، والصوابُ: (الذَّكَر) بالراءِ. قالَ الفارابيُّ: «والقَهْبَلِس: الذَّكَر»[(٣)]. وقالَ الجوهريُّ: «القَهْبَلِسُ، مثل الجَحْمَرِشِ: الذَكَرُ»[(٤)].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ثالثُها: فَعْلَلِل بفتحِ الفاءِ وسكونِ العَيْنِ وفتحِ الَّلامِ الأُولَى وكسرِ الَّلامِ الثانيةِ نحو: قَهْبَلِس وهو الذكر»[(٥)].

٣٦١- جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «رابعها: فُعَلْلِلٌ بضمِّ الفاءِ وفتحِ العَيْنِ وسكونِ الَّلامِ الأُولَى وكسرِ الَّلامِ الثانيةِ نحو: قُذَعْمِل وهو الشيءُ

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ١/٣٨٧.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٣٣١.

(٣)- ديوان الأدب: ٢/٩٥.

(٤)- الصحاح: ٣/٩٦٨.

(٥)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ١/٣٨٩.

القليلُ»[1].

جاءَ في النصِّ: (فُعَلْلِلٌ) بثلاثِ لاماتٍ مفكوكةٍ، والصوابُ: (فُعَلِّلٍ) بلامَينِ، الأُولى مِنهُما مُضَعَّفةٌ. قالَ سيبويهِ: «ويكون على (فُعَلِّلٍ) في الاسم والصفة، وذلك نحو، قُذَعملٍ وخُبَعثِنٍ. والاسم نحو: قُذَعْمِلة»[2].

وقالَ ابنُ جِنِّي: «اعلم أن الأسماء الخماسية تجيء على أربعة أمثلة وخامسٍ لم يذكره سيبويه: وهي: "فَعَلَّلٌ وفِعْلَلٌّ وفَعْلَلِلٌ وفُعَلِّلٌ"... وفُعَلِّلٌ يكون اسما وصفة، فالاسم "الخُزَعْبِلَةُ"، والصفة "الخُبَعْثِنُ، والقُذَعْمِلُ" وقيل قُذَعْمِلَة اسم»[3].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «رابعها: "فُعَلّل" بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى وكسر اللام الثانية نحو "قُذَعْمِل" وهو الشيء القليل»[4].

٣٦٢- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «فمثال مضاعفة العين بغير إدغام "خَفَيْفَد" وهو الظليم، وبإدغامٍ "تُبَّع"، ومثال مضاعفة اللام بغير إدغام "خَفَيْدَدَ"، وهو الظليم أيضًا، وأصلها من الخفد، وهو الإسراع، وبإدغام "خِدَّب" وهو الضخم»[5].

في النصِّ: (خِدَّب) بتشديدِ الدالِ، والصوابُ: (خِدَبّ) بتشديدِ الباءِ؛ لأنَّ الكلامَ على مُضاعَفةِ اللامِ، بإدغامٍ، والباءُ مِن كلمةِ (خِدَبّ) هي التي

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ١/٣٨٩.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٣٠٢، وانظر في: المقتضب: ١/٢٠٦.

(٣)- المنصف: ١/٣٠-٣١.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٣٣١.

(٥)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٣٣٢.

تُقابِلُ اللامَ، بخلافِ الدالِ، التي تُقابِلُ العينَ.

جاءَ في القاموسِ: «والخِدَبُّ، كَهِجَفّ: الشيخُ، والعظِيمُ، والضَّخْمُ من النَّعامِ وغيرِهِ، والجَمَلُ الشَّدِيدُ الصُّلْبُ»[١].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «فمثالُ مضاعفَةِ العينِ بغيرِ إدغامٍ، خَفَيْفَدٌ وهو الظَّليم وبإدغام تُبَّع ومثالُ مضاعفةِ اللام بغيرِ إدغامٍ خَفَيْدَدٌ، وهو الظليم أيضاً وأَصلُهما من الخَفَدِ وهو الإسراعُ، وبإدغام خِدَبٌّ وهو الضخمُ»[٢].

٣٦٣- جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وأَمَّا ما بَيْنَ العينِ والَّلام، فزيادته إمَّا أحدُ الحروفِ الخمسَةِ المزيدةِ بَيْنَ الفاءِ والعَيْنِ نحو: شَمْأَلٍ وغَزَالٍ وحِمْيَرٍ وتُرْنُجٍ وقُعُودٍ، وإمَّا من موضِعِهَا نحو: قِنَّبٍ وسُلَّمٍ»[٣].

وجاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وأما ما بين العين واللام: فزيادته إما أحد الحروف الخمسة المزيدة بين الفاء والعين نحو: "شَمْأل" و"غَزَال" و"جَمِير" و"تُرُنْجُ" و"قُعُود". وإما من موضعها نحو "قِنّب" و"سُلّم"»[٤].

اختَلَفَ المحقِّقانِ في موضعَينِ مِن هذا النصِّ، معَ اعتِمادِهِما على نُسخةٍ وحيدةٍ، ففي النصِّ الأوَّلِ: (حِمْيَر) بحاءٍ مكسورةٍ، وميمٍ ساكنةٍ، وياءٍ مفتوحةٍ، وفي النصِّ الثاني: (جَمِير) بجيمٍ مفتوحةٍ، وميمٍ مكسورةٍ.

وإذا انحَصَرَ الصوابُ بإحدى هاتَينِ الكلمتَينِ، فإنَّ الموازنةَ بينَهُما تدلُّ على أنَّ التمثيلَ بكلمةِ (حِمْيَر)، في هذا المقامِ، أَنسَبُ وأَقرَبُ وأَشهَرُ وأَعرَفُ.

---

(١)- القاموس المحيط: ٧٨.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٩٠/١.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٩١/١.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٣٣/١.

وفي النصِّ الأوَّلِ: (تُـرْنُج) بضمِّ التاءِ والنونِ، وسكونِ الراءِ، والصوابُ: (تُرُنْج) بضمِّ التاءِ والراءِ، وسكونِ النونِ. وقد صَوَّبها المحقِّقُ في (المُستَدرَكِ).

قالَ الجوهريُّ: «وحكى أبو زيد تُرُنْجَةٌ وتُرُنْجٌ. ونظيرها ما حكاه سيبويه: وتَرٌ عُرُنْدٌ، أي غَليظٌ»(١).

وقالَ ابنُ سيده: «التُّرُنْجُ، والأُتْرُجُّ: معروف. واحدته: تُرُنْجَة، وأُتْرُجَّة»(٢).

وقالَ ابنُ يعيشَ: «وأمّا "عُرُنْدٌ"، فهو الغليظ، يقال: "وَتَرٌ عُرُنْدٌ"، أي: غليظٌ، فالنون فيه زائدة؛ لأنّه ليس في الأصول ما هو على مثال "جُعُفْرٍ" بضمّ الجيم والعين وسكون الفاء، ونظيرُه "تُرُنْجٌ"»(٣).

٣٦٤- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ومنه: أن تكون الأولى تاء أيضًا، والثانية من موضعها؛ إما شين نحو: "تُبشِّر" على "تُفَعّل" بضمّ التاء وكسر العين، وهو اسم طائر يسمَّى الصُّفرية، وإما ياء نحو "تِهِبّط" بكسر التاء والفاء وتشديد العين المكسورة. وهو طائر أيضًا»(٤).

في النصِّ: «وإما ياء نحو "تِهِبّط"»، والصوابُ: (باء)، لا (ياء)؛ لأنَّ المرادَ (الباءُ) مِن كلمةِ (تِهِبِّط).

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ومنه: أن تكونَ الأُولَى تاءً أيضاً والثانيةُ من موضِعها، إمَّا شينٌ نحو: تُبُشِّر على تُفُعِّل بضمِّ التاءِ وكسر العَيْنِ، وهو اسمٌ طائرٍ يُسمَّى الصُّفراية وإمَّا باءٌ نحو: تِهِبِّط بكسر التاءِ والهاءِ

(١)- الصحاح: ٣٠١/١.

(٢)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٢٤٩/٧.

(٣)- شرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٣٣٥/٥.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٣٥/١.

وتشديدِ العَيْنِ المكسورة وهو طائر أيضاً»[١].

واختَلَفَ المحقِّقانِ في ضبطِ (تُبشِّر) ووزنِهِ (تُفعِّل)؛ فضَبَطَ د. جودة مبروك الفاءَ مِن (تُفعّل) بالفتحِ، وهذا يعني فتحَ الباءِ مِن (تُبشِّر)، وضَبَطَ د. رياض الخوَّام الفاءَ مِن (تُفعِّل)، والباءَ مِن (تُبشِّر)، بالضمِّ.

وكلا الضبطينِ لهُ ما يُصَوِّبُهُ في كُتُبِ العربيَّةِ، وإن كانَ الضبطُ بالضمِّ، هو الأَشهَرَ. جاءَ في اللسانِ: «والتُّبُشِّرُ والتُّبَشِّرُ: طائر يقال هو الصُّفارِيَّة»[٢].

ومِن هُنا نُدرِكُ أيضًا أنَّ الصوابَ: (الصُّفارِيَّة)، لا (الصُّفرية)، ولا (الصُّفراية). وقد كَتَبَ د. رياض الخوَّام في الهامشِ (٢): «كذا في الأصل وهي الصفارية قال ابن منظور، بشر: التُّبُشُّر والتُّبَسّر[٣]: طائر يقال هو الصفارية».

٣٦٥- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «أحدها: أن تقعا قبل الفاء، ولا يكون ذلك إلا في الأسماء الجارية على الفعل، نحو: الميم والنون، والميم والسين، والميم والهاء في منطلق ومستطيع ومهراق، ولم يقع في غيرها إلا في قولهم لشيخٍ: إنفحل وإنفحر؛ فالهمزة والنون زائدتان»[٤].

في النصِّ: (لشيخٍ) بالتنوينِ، والصوابُ: (للشيخِ) بالتحليةِ؛ لأنَّ المرادَ العمومُ، والتنوينُ – في هذا المقامِ – يعني شيخًا واحدًا مُعيَّنًا.

وفي النصِّ: «إنفحل وإنفحر» بالفاءِ فيهما، والصوابُ: «إنقحل وإنقحر» بالقافِ فيهما. قالَ سيبويهِ: «ويكون عَلَى (إنْفَعْلٍ)، قالوا: إنْقَحْلٌ في

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٩٤/١.

(٢)- لسان العرب: ٦٣/٤.

(٣)- (والتُّبَسّر) بالسينِ، تطبيعٌ. وقد صَوَّبها المُحقِّقُ في (المُستَدرَكِ).

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٣٥/١.

الوصف لا غير»(١).

وقالَ ابنُ سيده: «القَحْرُ: المُسِنُّ، وفيه بَقِيَّةٌ وجَلَدٌ، وقيل: إذا ارتفع فوق المُسنّ وهَرِمَ. فهو قَحْرٌ وإنقحْرٌ، فَهُوَ ثانٍ لإنْقَحْلِ(٢) الذي قد نفى سيبويه أن يكون له نظيرٌ»(٣).

وقالَ الزمخشريُّ: «والمجتمعتان قبل الفاء في نحو: مُنْطَلَقٍ ومُسْطِيعٍ ومُهْراقٍ وإنْقَحْلٍ وإنْقَحْرٍ»(٤).

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «أحدها: أن تقعَا قَبْلَ الفاءِ ولا يكونُ ذلك إلاَّ في الأَسماءِ الجاريةِ على الفعلِ نحو: الميمِ والنونِ، والميم والسينِ، والميمِ والهاءِ في مُنطلقٍ ومستطيع ومهراقٍ، ولم تقع في غيرها إلاَّ في قولهم للشيخ: إنْقَحلٌ وانْقَحرٌ فالهمزةُ والنونُ زائدتانِ»(٥).

٣٦٦- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وعلى فِعْيَال كـ"جِرْيَال"، وعلى فِعْيُول كـ"هِلْيون"، وعلى فِعَّيل كـ"بطِّيخ"»(٦).

في النصّ: (فِعْيُول) بضمِّ الياءِ، والصوابُ بفتحِها، وكذلكَ هيَ بالفتحِ في (الهِلْيَوْن). وهو الصحيحُ المعروفُ في كُتُبِ العربيَّةِ، وما نُقِلَ بخلافِهِ، إمَّا مِن أخطاءِ النُّسَّاخِ، أو أخطاءِ الرُّواةِ.

ففي معجمِ (المحكمِ) ضُبِطَ بفتحِ الياءِ، في أَكثَرَ مِن موضعٍ: «والضَّجْع

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٤٧/٤.

(٢)- كذا في المطبوعِ: (لإنْقَحْلِ)، بكسرِ اللامِ، بلا تنوينٍ، والصوابُ بالتنوينِ.

(٣)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٤٠٢/٢.

(٤)- المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ٢٣٧.

(٥)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٩٥/١.

(٦)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٣٦/١.

أيضًا: مثل الضَّغابيس، وهو في خِلْقة الهِلْيَوْن»[1]،

وضُبِطَ مَرَّةً واحدةً بضمِّ الياءِ: «والهِلْيُون: نَبْتٌ عَرَبِيٌّ معروفٌ، واحدته هِلْيُونَة»[2]. وهو مِن أخطاءِ بعضِ النُّسَّاخ، بلا ريبٍ؛ بدلالةِ أنَّ صاحِبَي اللسانِ والتاجِ لم يَذكُرا إلَّا فتحَ الياءِ، معَ أنَّ (المحكمَ) مِن أبرزِ مصادرِهما[3].

قالَ السخاويُّ: «هِلْيَوْنٌ: هُوَ عندَ بَعْضِهِمْ: "فِعْيَوْلٌ"، مثلُ كِدْيَوْنٍ. وقال أبُو العَلَاءِ: "الهِلْيَوْنُ" إِذَا حُمِلَ على الاشتقاقِ لم يَخْلُ أنْ يكونَ "فِعْلَوْناً " أو "فِعْيَوْلاً "؛ فإنْ قيل: إنَّه فِعْلَوْنٌ حُكِمَ بأنَّه مِنَ "الهَلْيِ"، والهَلْيُ ليسَ بمعروفٍ في كلامِهِمْ؛ وإِنْ جُعِلَ فِعْيَوْلاً كان مِنَ "الهَلْنِ" وذلك أيضاً غيرُ معروفٍ»[4].

وجاءَ في القاموسِ: «الهِلْيَوْنُ، كَبِرْذَوْنٍ: نَبْتٌ م، حارٌّ رَطْبٌ باهِيٌّ»[5].

وقالَ ابنُ الحنبليّ: «ومن ذلك: (الهَلْيُون) بفتحِ الهاءِ وضَمِّ المثنّاةِ التحتيةِ، لنَبْتٍ باهِيٍّ معروفٍ. وإنّما هو بكَسْرِ الهاءِ وفتحِ تلك المثنّاةِ، كبِرْذَونٍ»[6].

وفي النصِّ: (فِعَّيل) بفتحِ العينِ المشدَّدةِ، والصوابُ: (فِعِّيل) بكسرِها؛ بدلالةِ التمثيلِ بكلمةِ (بِطِّيخ). قالَ سيبويهِ: «ويكون على (فِعِّيلٍ) فيهما. فالاسمُ نحو: السِّكِّين والبِطِّيخ. والصفة نحو: الشِّرِّيب والفِسِّيق»[7].

---

(١)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١/١٧٥.

(٢)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٤/٢٧٦.

(٣)- انظر في: لسان العرب: ١٣/٤٣٦، و تاج العروس: ٣٦/٢٨٤.

(٤)- سفر السعادة: ١/٤٨٨-٤٨٩.

(٥)- القاموس المحيط: ١٢٤٠.

(٦)- سهم الألحاظ في وهم الألفاظ: ٥٧.

(٧)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٦٨.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وعلى فِعْيَالٍ كجريالٍ وعلى فِعْيولٍ كهِلْيَونٍ، وعلى فِعِّيل كبطِّيخٍ»[(١)].

٣٦٧- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «رابعها: أن تقعا بعد اللام، فمنه: الألف والهمزة أخيرًا، فيما جاء على وزن فعلاء، نحو: "ضَهْاء" و"حمراء"، وعلى فِعْلاء - بالكسر - نحو: "عِلْبَاء"»[(٢)].

في النصِّ: (ضَهْاء)، والصوابُ: (ضَهْيَاء). قالَ ابنُ يعيشَ: «قد وقعت الزيادتان مجتمعتَيْن بعد اللام، وذلك في أبنية. منها "فَعْلاءُ" وذلك اسم وصفة، فالاسم: "ضَهْياءُ"، و"طَرْفاءُ"، والصفة: "حمراء"، و"صفراء"»[(٣)].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «رابعها: أن تقعَا بَعْدَ اللَّامِ فمنه: الأَلفُ والهمزةُ أخيراً فيما جَاء على وزن فَعْلاء نحو: ضَهْيَاء وحَمْراءَ، وعلى فِعْلاءَ بالكسرِ نحو: عِلْباءٍ»[(٤)].

٣٦٨- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ويجيء كذلك على فَيْعَلان كـ"هَيْبَان"، أي: هَيُوب»[(٥)].

في النصِّ: (هَيْبَان) بياءٍ ساكنةٍ، والصوابُ: (هَيَّبَان) بياءٍ مشدَّدةٍ؛ لأنَّهُ هو الذي على وزنِ (فَيْعَلان). قالَ سيبويهِ: «ويكون على (فَيْعَلانٍ) في الاسم والصفة. فالاسمُ: قَيْقَبانٌ، وسَيْسَبانٌ. والصفة: الهيَّبان والتيَّحان»[(٦)].

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٩٦/١.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٣٦/١.

(٣)- شرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ١٨٠/٤.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٩٦/١-٣٩٧.

(٥)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٣٧/١.

(٦)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٦٢/٤.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ويجيءُ كذلك على فَيْعَلان كهيَّبان أي هيوبٍ»[1].

٣٦٩- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ومنه "قَلَنْسَوة" على فَعَلْنَوة؛ النون منفردة بين العين واللام، والواو والهاء مجتمعتان بعد اللام»[2].

في النصّ: (قَلَنْسَوة) بفتحِ السينِ، والصوابُ بضمِّها، وفيهِ: (فَعَلْنَوة) بتقديمِ اللامِ على النونِ، والصوابُ: (فَعَنْلُوةٍ) بتقديمِ النونِ على اللامِ؛ بدلالةِ قولِهِ: «النون منفردة بين العين واللام»؛ ولأنَّ النونَ في (قَلَنْسُوة) ثالثةٌ، وهيَ كذلكَ في (فَعَنْلُوةٍ)، بخلافِ (فَعَلْنوة)، فالنونُ فيها رابعةٌ.

قالَ سيبويهِ: «وتلحق خامسة فيكون الحرف على (فَعَنلُوَةٍ). قالوا: قَلَنْسُوَةٌ، وهو اسم. والهاء لازمة لهذه الواو كلزومها وَاوَ تَرْقُوَةٍ»[3].

وقالَ الجوهريُّ: «والقَلَنْسُوَةُ والقُلَنْسِيَةُ، إذا فتحتَ القافَ ضممت السين، وإن ضمتَ القاف كسرت السين وقلبت الواو ياءً»[4].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ومِنْ ذلكَ قَلَنسوةُ على فَعَنْلُوةٍ النون منفردةٌ بَيْنَ العَيْنِ واللاَّمِ، والواو والهاء مجتمعتانِ بَعْدَ اللاَّمِ»[5].

٣٧٠- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وهي تقع في الثلاثي المذكور في مصدر افْعَيْلان نحو "اشْهَيْبان"؛ ففيه أربع زيادات: الهمزة أولًا للنطق بالساكن، ثم الياء؛ لأنها بدل من ألف "اشهابّ"، قلبت في المصدر ياء؛ لانكسار ما

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ١/٣٩٩.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٣٣٨.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٧٦.

(٤)- الصحاح: ٣/٩٦٥.

(٥)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ١/٣٩٩.

قبلها، ثم الألف التي بين الباءين، ثم الباء الأخيرة؛ لأنها مكررة»[١].

في النصّ: (افْعَيْلان)، بالنونِ، معَ فتحِ العينِ، والصوابُ: (افْعِيْلَال) باللامِ، معَ كسرِ العينِ، وفيهِ: (اشْهَيْبان) بالنونِ، معَ فتحِ الهاءِ، والصوابُ: (اشْهِيْبَاب) بالباءِ، معَ كسرِ الهاءِ؛ لأنَّ الكلامَ على مصدرِ الفعلِ المزيدِ: (اشْهَابَّ).

قالَ المبرّدُ: «وتقديره: (افعيلال) وذلك: اشهابَّ الفرس اشْهِيبابا»[٢].

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: «وأمّا الذي تلحقه أربع زوائد فإنه يكون: على افعِيلال: ولم يجئ إلّا مصدرًا، نحو: اشهيباب واحميرار»[٣].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وهي تقعُ في الثلاثي المذكور في مصدَرِ افْعِيلاَل نحو: اشْهيبَابٍ ففيه أَربعُ زيادات، الهمزةُ أولاً للنطق بالساكنِ، ثم الياءُ لأنَّها بَدَلٌ من أَلْفِ اشهابّ قلبت في المصدَرِ ياءً لانكسارِ ما قبلها، ثمَّ الأَلفُ التي بَيْنَ الباءين ثم الباءُ الأخيرةُ لأَنَّها مكررةٌ»[٤].

٣٧١- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وكذلك "احْمَيْرَار"، الهمزة، ثم الياء، ثم الألف، ثم الراء الأخيرة زوائد»[٥].

في النصّ: (احْمَيْرَار) بفتحِ الميمِ، والصوابُ بكسرِها؛ لأنَّهُ مصدرُ المزيدِ (احْمَارَّ)، ويكونُ على وزنِ (افْعِيلَال) بكسرِ العينِ، لا بفتحِها.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وكذلك احمِيرارُ، الهمزةُ

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٣٣٨.

(٢)- المقتضب: ٢/١٠٠.

(٣)- الممتع الكبير: ١٠٢.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ١/٣٩٩.

(٥)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٣٣٨.

ثمَّ الياءُ ثُمَّ الأَلفُ ثم الراء الأخيرة زوائد»[1].

٣٧٢- جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وأَمَّا ما بَيْنَ الفاءِ والعَيْنِ فتزاد فيه النونُ نحو: قِنْفَخْر وهو الضخمُ، وكُنْتَأْل بضمِّ الكافِ وهو القصيرُ، وكَنَهْبُلٍ وهو شجرٌ»[2].

وجاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وأما ما بين الفاء والعين: فيزاد فيه النون، نحو "قُنْفَخْر"، وهو الضخم، و"كُنتأل" بضم الكاف وهو القصير، و"كَنَهْبُل" وهو شجر»[3].

في النصِّ الأَوَّلِ: (قِنْفَخْر) بكسرِ القافِ، وهو المرويُّ في مُعظَمِ كُتُبِ العربيَّةِ، قالَ الجوهريُّ: «وقِنْفَخْرٌ أيضًا، مثال جِرْدَحْلٍ، والنون زائدة»[4].

وفي النصِّ الثاني: (قُنْفَخْر) بضمِّ القافِ، وهو المرويُّ في كتابِ سيبويهِ: «وأمّا (النون) فتَلحق ثانيةً فيكون الحرف على مثال (فُنْعَلٍّ) في الاسم والصفة وهو قليل. فالصفة: كُنْتَأْلٌ، وقُنْفَخْرٌ. والاسم: خُنْثَعْبةٌ»[5].

وجاءَ في التاجِ: «(والقِنْفَخْر، كجِرْدَحْل)، وزاد سِيبَوَيه: قُنْفَخْر، كشُمَّخْر»[6].

واختِلافُ المحقِّقينِ في الضبطِ، قد يكونُ دليلًا على أنَّ المخطوطةَ الوحيدةَ، التي اعتَمَدَا عليها قد خَلَتْ مِن ضبطِ القافِ؛ وإلَّا فما الذي يَدعُو

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٣٩٩/١.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٤٠٠/١.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٣٨/١.

(٤)- الصحاح: ٧٩٨/٢.

(٥)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٩٧/٤.

(٦)- تاج العروس: ٤٦٢/١٣.

المحقِّقَ إلى مُخالَفةِ الضبطِ الثابتِ في المخطوطةِ، معَ عدمِ التنبيهِ على ذلكَ؟!

ويُمكِنُ ترجيحُ الكسرِ، في هذا المقامِ؛ بدلالةِ أنَّ المصنِّفَ نصَّ على ضمِّ الكافِ مِن (كُنْتَأْل)، ولم يَفعَلْ ذلكَ في (قنْفَخْر)؛ فدلَّ على أنَّ المرادَ اللغةُ المشهورةُ، وهي بكسرِ القافِ.

ويُؤكِّدُ ذلكَ أنَّ كتابَ (الكُنَّاشِ) قدِ اعتَمَدَ كثيرًا على كتابِ (المفصَّلِ)، للزمخشريِّ، وقد وَرَدَ ضبطُ القافِ بالكسرِ في قولِ الزمخشريِّ: «وهي بعد الفاء في نحو: قِنْفَخْرٍ وكُنْتَأْلٍ وكَنَهْبُلٍ»(١).

وهذِهِ الأمثلةُ تَشمَلُ مكسورَ الفاءِ، ومضمومَها، ومفتوحَها. وهو أمرٌ يزيدُ الترجيحَ تأكيدًا.

٣٧٣– جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وأما الواو فعلى فعلول كـ"زَبْنُور"، وعلى فعلول بفتح الفاء والعين كـ"قَرَبُوس"، وأما الألف فعلى فعلال بفتح الفاء وسكون العين، كـ"صَلْصَال"»(٢).

في النصِّ: (فعلول) بلا ضبطٍ، والصوابُ: (فُعْلُول) بضمِّ الفاءِ واللامِ الأُولى، وسكونِ العينِ، وفيهِ: (زَبْنُور) بفتحِ الزاي، وتقديمِ الباءِ على النونِ، والصوابُ: (زُنبور) بضمِّ الزاي، وتقديمِ النونِ على الباءِ.

وقد سَقَطَ مِنَ النصِّ عِدَّةُ كلماتٍ: «وعلى فِعْلَول كفِردَوس، وعلى فَعَلْوَلٍ مثل كَنَهْورٍ وهو السحابُ».

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وأَمَّا الواو فَعَلَى فُعْلُولٍ كزُنبورٍ، وعلى فِعْلَول كفِردَوس، وعلى فَعَلْوَلٍ مثل كَنَهْورٍ وهو السحابُ، وعلى

---

(١)– المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ٢٣٩.

(٢)– الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٣٣٩.

فَعَلُولٍ بفتحِ الفاءِ والعينِ كَقَربوسٍ، وأَمَّا الأَلفُ فَعَلَى فَعْلاَلٍ بفتحِ الفاءِ وسكونِ العين كَصلْصَالٍ»(١).

٣٧٤- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وأما اللام من موضعها فعلى فعلّل كـ"شفلّح" وهو ثمر الكبر، والراء من موضعها نحو "زُمُرُّد": وهو ضرب من النبات»(٢).

في النصِّ: «فعلّل كـ"شفلّح"» بلا ضبطٍ كافٍ، والصوابُ: «فَعَلَّل كَـ"شَفَلَّح"» بفتحِ الفاءِ والعينِ واللامِ المشدَّدةِ مِن البناءِ، وفتحِ الشينِ والفاءِ واللامِ المشدَّدةِ مِن المثالِ.

وقد سَقَطَتْ كلمةٌ مِن عبارَةِ: «نحو "زُمُرُّد": وهو ضرب من النبات»، والصوابُ: «نحو: زُمُرُّدٍ وصُفُرُّقٍ، وهو ضربٌ من النباتِ»؛ فليسَ (الزُّمُرُّد) ضربًا مِن النباتِ، بل هو مِن الجواهِرِ، و(الصُفُرُّق): ضربٌ من النباتِ.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وأَمَّا اللَّام من موضعها فَعَلَى فَعَلَّل كَشَفَلَّح وهو ثمرُ الكَبَرِ والراءُ من موضِعهَا نحو: زُمُرُّدٍ وصُفُرُّقٍ، وهو ضربٌ من النباتِ»(٣).

و(الزُّمُرُّذُ) بالذالِ أَشهَرُ في كُتُبِ العربيَّةِ مِنَ (الزُّمُرُّدِ) بالدالِ. قالَ الجوهريُّ: «الزُمُرُّذُ بالضم: الزَبرجد، وهو معرب والراء مضمومة مشدَّدة»(٤).

وقال أبو هلالٍ العسكريُّ: «والزَّبَرْجَدُ مَعْرُوفٌ، والزُّمرُّذُ، بالذَّالِ مُعْجَمَةً،

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ١/٤٠٠-٤٠١.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٣٣٩.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ١/٤٠١.

(٤)- الصحاح: ٢/٥٦٥.

وهُما أَعْجَمِيَّانِ مُعَرَّبَانِ»[1].

وقالَ ابنُ الجوزيِّ: «وهو "الزُّمُرُّذ" بالذال المعجمة. والعامة تقول بالدال المهملة»[2].

وقالَ الصفديُّ: «ويقولون: "زُمُرّد"، بالدال المغفلة. وإنما هو "الزُّمُرّذ" بالذال المعجمة»[3].

ومِن هنا لا أَستَبعِدُ وُقوعَ التصحيفِ في هذِهِ الكلمةِ، كما وَرَدَ في كتابِ سيبويهِ: «ويكون على مثال (فُعُلٍّ) وهو قليل. قالوا: الصُّفُرُّق والزُّمُرُّد، وهما اسمان»[4].

قالَ ابنُ السرَّاجِ – وهو يعني بكلامِهِ سيبويهِ – : «فُعُلٌّ، زُمُرُّدٌ، كذا قالَ، بالدالِ، هذِه الحجارةُ مِنَ الجوهرِ»[5].

والغريبُ ما جاءَ في تحقيقِ كتاب (البديع في علم العربيَّة): «زُمُرَّدٌ: بالذال المعجمة، الجوهر المعروف»[6]. فقد نَصَّ المصنِّفُ على أنَّهُ بالذالِ المعجَمةِ، ولكنَّهُ كُتِبَ بالدالِ المهمَلةِ هنا، وكذلكَ في موضعٍ سابقٍ[7]. فهل هو تطبيعٌ؟! وقد ضُبِطَ هنا بفتحِ الراءِ المشدَّدةِ؟!

وكذلكَ ما وَرَدَ في كتابِ (شرحِ المفصَّل)، لابنِ يعيشَ: «ومن ذلك

---

(١)- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٢٢٩.

(٢)- تقويم اللسان: ١١٥.

(٣)- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: ٢٩٦.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٩٨.

(٥)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٣/٢٢١.

(٦)- البديع: ٢/٧٣٤.

(٧)- انظر في: البديع: ٢/٣٩٤.

"فُعُلُّل" بضمّ الفاء والعين، وسكون اللام، وهو قليل، قالوا: "الصُّفُرُّق"، و"الزُّمرّد" وهما اسمان. فالصفرّق: نبت، والزمرّد: من الجوهر معروف»[1].

٣٧٥- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وأما بعد اللام الأخيرة: فتزاد الألف واللام والباء من موضعها، أما الألف فتزاد آخرًا فيما جاء على وزن "فَعْلَلَى" نحو "حَبَرْكَى"، وهو الطويل الظهر القصير الرجلين، وعلى فعللى نحو "قَرْقَرَى" اسم أرض، وعلى فعللى نحو "هِنْدَبا"، وعلى فِعْلَلَى نحو "سِنْطرى" وهي مشية فيها تبختر، وأما اللام من موضعها فتزاد على فعلل نحو "سَبَهْلَل" وهو الفارغ»[2].

في النصِّ: «وزن "فَعْلَلَى" نحو "حَبَرْكَى"»، والصوابُ: (فَعَلَّى)؛ بدلالةِ أنَّ الحاءَ والباءَ مِن (حَبَرْكى) مفتوحتانِ، والراءَ هيَ الساكنةُ، وهيَ ثالثةٌ، فيكونُ الوزنُ بالفكِّ: (فَعَلْلَى)، وبالإدغامِ: (فَعَلَّى).

وضَبْطُ (الحَبَرْكَى) بفتحِ الحاءِ والباءِ، وسكونِ الراءِ، ممَّا لا خِلافَ فيهِ؛ فإن وُجِدَ ما يُخالِفُهُ، فهو مِن أخطاءِ الناسِخِ، أو المحقِّقِ، أو الطبَّاعِ، كما جاءَ في كتابِ (شرح المفصَّل)، لابنِ يعيشَ: «ومثالُ ما كان لغير التأنيث قولهم: "حُبَيْرِكٌ"، و"صُلَيْخِدٌ" في تصغير "حَبْرَكَّى"، وهو ضربٌ من القُراد، وقد استُعير للقصير، وتصغيرِ"صَلَخْدًى"، وهو الجَمَل القويّ. فهذا الضرب ألفُه زائدة للإلحاق "بسَفَرْجَلٍ"، و"شَمَرْدَلٍ". يدلّ على ذلك قولُهم للواحدة: "حَبْرَكَاةٌ"، وللناقة: "صَلَخْداةٌ"»[3].

---

(١)- شرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ١٩٧/٤.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٣٩/١.

(٣)- شرح المفصَّل، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤١٩/٣.

فقد ضُبِطَتْ (حبركى) و(حبركاة) بسكونِ الباءِ، وفتحِ الراءِ، وهو خطأٌ بَيِّنٌ؛ بدلالةِ قولِهِ: إنَّها مُلحَقةٌ بكلمةِ (سَفَرْجَل)، والملحَقُ يُطابِقُ الملحَقَ بِهِ في الضبطِ: نوعًا، ومَوضِعًا، وعددًا.

وفي نصِّ (الكُنَّاشِ) أيضًا: «فِعْلَلَى نحو "سِنْطرى"»، والصوابُ: «فِعَلَّى نحو: سِبَطْرى». قالَ ابنُ دريدٍ: «باب ما جاء على فِعَلّى زِبَعْرى: ضخم كثير شَعَر الوجه والقفا. وسِبَطْرى: مِشْية فيها تبختر»(١).

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: «وعلى فِعَلَّى: ولم يجئ إلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: سِبَطرَى»(٢).

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وأَمَّا ما بَعْدَ اللَّامِ الأخيرةِ فتُزَادُ الألفُ واللَّامُ والباءُ من موضعها، أَمَّا الألفُ فتزاد آخراً فيما جاءَ على وزنِ فَعَلَّى نحو: حَبَرَكّى وهو الطويلُ الظَّهرِ القصيرُ الرجلَيْنِ، وعلى فَعْلَلَى نحو: قَرْقَرَى اسم أرضٍ وعلى فِعْلَلَى نحو: هِنْدَبَى وعلى فِعَلَّى نحو: سِبَطْرى وهي مِشيةٌ فيها تبختُر، وأَمَّا اللَّامُ من موضعها فتزادُ على فَعَلَّلٍ نحو: سَبَهْلَلٍ وهو الفارغُ»(٣).

٣٧٦- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «أحدها: أن تقع الأولى بين العين واللام الأولى، وتقع الثانية أخيرًا بعد اللام الثانية، بحيث تفصل اللامات بين الزيادتين؛ فمن ذلك أن تكون الأولى واوًا، والثانية ألفًا، نحو "حَبَوْكَرى" من أسماء الداهية على فَعَوْلَلا»(٤).

---

(١)- جمهرة اللغة: ١٢٢٨/٣.

(٢)- الممتع الكبير: ١٠٧.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٤٠١/١.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٤٠/١.

في النصِّ: (اللامات)، والصوابُ: (اللامانِ)؛ لأنَّهما لامانِ اثنتانِ، لا أَكثَرُ، والنصُّ يدلُّ على ذلكَ، صراحةً. وفي النصِّ: (فَعَوْلَلا)، والصوابُ: (فَعَوْلَلَى)؛ لأنَّ الكلمةَ الموزونةَ بهذا الوزنِ هي: (حَبَوْكَرى).

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «أحدها: أن تقعَ الأولَى بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ الأُولَى، وتقعُ الثانيةُ أخيراً بَعْدَ اللَّامِ الثانيةِ بحيثُ تَفْصِلُ اللَّامَانِ بين الزيادتَيْنِ، فمن ذلك أن تكونَ الأُولى واواً والثانية ألفاً نحو: حَبَوْكَرى من أسماءِ الداهيةِ على فَعَوْلَلَى»[1].

٣٧٧- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ثالثها: أن تقع الأولى بين العين واللام، والثانية بين اللامين، بحيث تصير اللام الأولى فاصلة بين الزيادتين، فمنه أن تكون الأولى ألفًا، والثانية ياء نحو [نآبيل] على وزن فعاليل، وهو من أسماء الأرض»[2].

في النصِّ: (نآبيل)، وفي الهامشِ (٢): «غير واضح في الأصل»، والصوابُ: (كنابيل) بضمِّ الكافِ. قالَ سيبويهِ: «ويكون على مثال (فُعاليلٍ)، وهو قليل، قالوا: كُنابِيلٌ، وهو اسم»[3].

وجاءَتْ (كنابيل) بفتحِ الكافِ في معجمِ (المحكم)، بِطَبَعاتِهِ الثلاثِ: «وكَنَابيل: اسم موضع، حكاه سيبويه»[4]، وهو خطأٌ بَيِّنٌ، إمَّا مِن الناسخِ، أو مِن المحقِّقِ (محمَّد عليّ النجَّار).

ويدلُّنا على ذلكَ سَلامةُ الضبطِ في معجمِ (لسان العرب)، الذي اعتَمَدَ

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٤٠٢/١.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٤٠/١.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٩٤/٤، وانظر في: الممتع الكبير: ١٠٨.

(٤)- المحكم، الطبعة القديمة، والطبعة الجديدة: ١٧١/٧، وطبعة دار الكتب العلميَّة: ١٧١/٧.

على (المحكم)، في هذا الموضعِ: «وكُنابِيل: اسم موضع؛ حكاه سيبويه، والله أَعلم»[1].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ثالثها: أن تقعَ الأُولَى بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ، والثانيةُ بَيْنَ اللَّامَيْنِ بحيث تصيرُ اللَّامُ الأُولَى فاصلةً بين الزيادتَيْنِ، فمنه: أن تكونَ الأُولَى ألفاً والثانيةُ ياءً نحو: كُنَابيل على وزنِ فُعَالِيلٍ، وهو من أسماء الأرضِ»[2]. وفي الهامش (٩): (في الأصل أنابيل والتصويب من الكتاب، ٤/ ٢٩٤ والمفصل وشرحه، ٦/١٤١...».

٣٧٨- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ثانيها: أن تقعا طرفًا بعد اللام الثانية، فمنه أن تكون الأولى واوًا، والثانية هاءً نحو "قَمَحْدُوَة" وهي خلف الرأس، ووزنها فَعَلَّوَة، وزعم الجوهري أن الميم هي الزائدة؛ ومنه أن تكون الأولى ياءً والثانية فاء، نحو "سُحَلْفِية"»[3].

في النصِّ: (فَعَلَّوَة) بفتحِ اللامِ المشدَّدةِ، والصوابُ بضمِّها: (فَعَلُّوَة)؛ بدلالةِ أنَّ الكلمةَ الموزونةَ: (قَمَحْدُوَة) بضمِّ الدالِ، لا بفتحِها.

وفي النصِّ: (سُحَلْفِية)، بتقديمِ الحاءِ على اللامِ، والصوابُ: (سُلَحْفية)، بتقديمِ اللامِ على الحاءِ. قالَ الفارابيُّ: «السُّلَحْفِيَة: لغة في السُّلَحْفَاة»[4].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ثانيها: أن تقَعا طَرَفاً بَعْدَ اللَّامِ الثانية، فمنه: أن تكون الأولى واواً والثانية هاءً نحو: قَمَحْدوة وهي خَلْفُ الرأس ووزنها فَعَلُّوَة وزعم الجوهري أنَّ الميمَ هي الزائدةُ ومنه: أن تكونَ الأُولَى ياءً

(١)- لسان العرب: ١١/٥٩٩.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ١/٤٠٢-٤٠٣.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ١/٣٤٠.

(٤)- ديوان الأدب: ٢/٩٢.

والثانيةَ هاءً نحو: سُلَحْفية»[1].

٣٧٩- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «أحدها: أن تقع فيه واحدة بين العين واللام واثنتان آخرًا، فمنه أن تكون الأولى واوًا، والأخيرتان ألفًا ونونًا، نحو "عَبَوْثَران" على فَعَوْلَلان، ومنه أن تكون الأولى ياء، والأخيرتان ألفا ونونًا، نحو: "عُبَيْثُران" لغة في "عبوثران"، ونحو "غَرَيْقُصَان" اسم بنت، على فَعَيْلُلَان، ومنه أن تكون الأولى ألفًا، والأخيرتان ألفًا وهمزة نحو: "جنادباء" على فُعَالِلاء، وهو ضرب من الجراد»[2].

في النصِّ: (عُبَيْثُران)، بضمّ العينِ والثاءِ، والمنقولُ في الكُتُبِ: (عَبَيْثَرَان)، بفتحِ العينِ والثاءِ، و(عَبَيْثُرَان)، بفتحِ العينِ، وضمِّ الثاءِ. وليسَ فيها (عُبَيْثُرَان)، بضمِّ العينِ والثاءِ.

جاءَ في القاموسِ: «العَبَوْثُرانُ والعَبَيْثُرانُ، وتفتحُ ثاؤُهُما: نباتٌ مَسْحوقُه إن عُجِنَ بعَسَلٍ، واحْتَمَلَتْهُ المرأةُ، سَخَّنَها وحَبَّلَها. والعَبَيْثُرانُ: الأمرُ الشديدُ، والشَّرُّ، والمكروهُ، وتفتحُ الثاءُ، وشَجَرَةٌ كثيرةُ الشَّوْكِ، لا يَخْلُصُ منها من يُشاكُها، تُضْرَبُ مَثَلاً لكلِّ أمرٍ شديدٍ»[3].

وفي النصِّ: (غَرَيْقُصَان) بِالْغَينِ المعجَمةِ، والصوابُ: (عَرَيْقُصَان) بِالْعَينِ المهمَلةِ. قالَ سيبويهِ: «ويكون على مثال (فَعَيْلُلانٍ)، قالوا: عَرَيقُصانٌ، وعَبَيثُرانٌ»[4].

وفي النصِّ: «اسم بنت»، والصوابُ: «اسم نَبْت».

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوّام: ٤٠٣/١.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٤١/١.

(٣)- القاموس المحيط: ٤٣٥.

(٤)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٩٣/٤.

وفي النصِّ: (جنادباء) بنونٍ بعدَ الجيمِ، والصوابُ: (جُخَادِبَاء) بخاءٍ بعدَ الجيمِ. جاءَ في القاموسِ: «الجُخْدُبُ بالضمّ، والجُخَادِبُ والجُخَادِبَةُ والجُخَادِباءُ، ويُقْصَرُ، وأبو جُخَادِبٍ وأبو جُخَادِبَى، بضَمّهِما: الضَّخْمُ الغَليظُ، وضَرْبٌ مِن الجَنادِبِ ومنَ الجَرادِ ومنَ الخُنْفُساءِ ضَخْمٌ»[(١)].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «أحدها: أن تقعَ فيه واحدةٌ بين العَيْنِ واللَّامِ وثنتانِ آخِراً فمنه: أن تكونَ الأولَى واواً والأخيرتانِ ألفاً ونوناً نحو: عَبَوْثَران على فَعَوْلَلَان ومنه: أن تكونَ الأُولَى ياءً والأُخريانِ ألفاً ونوناً نحو: عَبَيْثَرَانِ لغةً في عَبَوْثَرَان ونحو عَرَيْقُصَانِ، اسمُ نَبْتٍ على فَعَيْلُلَانِ ومنه: أن تكونَ الأُولَى ألفاً والأخيرتان أَلفاً وهمزةً نحو: جُخَادِبَاءَ على فُعَالِلَاء وهو ضَرْبٌ من الجَرَادِ»[(٢)].

٣٨٠- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ذكر أبنية الاسم الخماسي المزيد فيه ولا تكون زيادته إلا واحدة؛ إما ياءً أو واوًا أو ألفًا، ومحلُّها بين اللام الثانية والثالثة، أما الياء فجاءت في مثالين: "خَنْدَريس" على فعليل، و"خُزَعْبِيل" وهو الأباطيل. على فعليل، وأما الواو ففي مثالين أيضًا "عَضْرَفُوط" على "فَعْلَلُول" وهو ذكر العظا...»[(٣)].

في النصِّ: «"خَنْدَريس" على فعليل» بلامَينِ، والصوابُ: (فَعْلَلِيل) بثلاثِ لاماتٍ. قالَ سيبويهِ: «فـ(الياءُ) تَلحق خامسةً فيكون الحرف على مثال (فَعْلَلِيلٍ) في الصفة والاسم. فالاسم: سَلْسَبيلٌ، وخَنْدَرِيسٌ، وعَنْدَلِيبٌ. والصفةُ:

---

(١)- القاموس المحيط: ٦٦.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٤٠٤/١-٤٠٥.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٤٢/١.

دَرْدَبيسٌ، وعَلْطَمِيسٌ، وخَنبريت، [وعَرْطَبِيسٌ]»[1].

وفي النصّ: «و"خُزَعْبِيل" وهو الأباطيل. على فعليل»، بلا ضبطٍ للوزنِ، والصوابُ: (فُعَلِّيل). قالَ سيبويهِ: «ويكون على مثال (فُعَلِّيلٍ) في الاسم والصفة. فالاسمُ نحو: خُزَعْبِيلٍ. والصفة نحو: قُذَعميل، وخُبَعْبيل وبُلَعْبِيسٍ، ودُرَخميلٍ»[2].

وفي النصّ: «ذكر العظا»، والصوابُ: (العظاء) بهمزَةٍ بعدَ الألفِ. جاءَ في العينِ: «وقال بعضهم: العَضْرَفوط: ذكر العَظاء»[3].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ذِكْرُ أَبْنِيَةِ الاسمِ الخماسي المزيدِ فيه ولا تكونُ زيادتُه إلاَّ واحدةً، إمَّا ياءً أو واواً أو ألفاً ومحلُّها بَيْنَ اللَّامِ الثانيةِ والثَّالثةِ، أَمَّا الياءُ فجاءت في مثالَيْنِ: خَنْدَريس على فَعْلَليلٍ وخُزَعْبِيل وهو الأباطيلُ على فُعَلِّيلٍ وأَمَّا الواو ففي مثالَيْنِ أيضاً عَضْرَفُوط على فَعْلَلُولٍ وهو ذَكَرُ العِظَاءِ...»[4].

بَقِيَ أن أَتَكَلَّمَ على حركةِ حرفِ العينِ مِن كلمةِ (العظاء)، فقد ضُبِطَتْ بتحقيقِ د. رياض الخوَّام بالكسرِ، والصوابُ بالفتحِ، كما في العينِ: «العَظايَةُ على خِلْقةِ سامِّ أبرص، أو أُعَيظِم منهُ شيئا، والذّكر يقال له اللحم غير أنه إذا لم تَرَ قوائمها ظَنَنْتَ أن رأسها رأسُ حيّةٍ. وتجمع: عَظاء، وثلاث عَظايات، والعَظاءَةُ: لغة فيها»[5].

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣٠٣/٤.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣٠٣/٤.

(٣)- العين: ٣٤٦/٢.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٤٠٥/١.

(٥)- العين: ٢٢٨/٢.

وفي الجمهـرَةِ: «العَظـاءة، والجمـع عَظـاء: دُوَيْبّـة»[1]. وفي الصـحاحِ: «العَظَاءُ ممدود: جمع عَظَاءَةٍ وهى دويْبَّة أكبر من الوزَغة. ويقال في الواحدة عَظَاءَةٌ وعَظَايَةٌ أيضًا»[2]، وغيرِها[3].

أمَّا ما يُوجَدُ في بعضِ الكُتُبِ مِن ضبطِها بالكسرِ؛ فهو مِن أخطاءِ المحقِّقِينَ، أو النُّسَّاخِ، أو الطبَّاعِينَ؛ وذلكَ لأنَّ (العَظاء) ليسَ جمعَ تكسيرٍ؛ ليَقَعَ فيهِ التغييرُ، بل هو لفظٌ دالٌّ على الجِنسِ، فيكونُ الفرقُ بينَهُ وبينَ المفرَدِ بالتاءِ، فيُقالُ: (عَظَاءَةٌ وعَظَاءٌ)، كما يُقالُ: (حَمَامَةٌ وحَمَامٌ).

قالَ ابنُ جِنّي: «وبعد، فليس "العَظاء" في الحقيقة جمعاً، وإنما هو واحد وقع على الجمع، بمنزلة تَمْر وبُسْر ودَجاج وحَمام، وهذا واضح»[4].

ولا خِلافَ في فتحِ العينِ مِن (عَظاءَة)، أو (عَظايَة). والغريبُ أن يَضبِطَ د. فخرُ الدينِ قباوة (العظاءة) بكسرِ العينِ، في تحقيقِهِ لكتابِ (الألفاظ)، لابنِ السكّيتِ: «وهيَ دُوَيبةٌ تكونُ في الرّملِ مثلُ العِظاءةِ»[5].

٣٨١- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وأما الألف فنحو "قَبَعْثَرى"، ووزنه فَعَلّلا، وهو الضخم الكثير الوبر، وزيدت الألف آخره لتكثير الكلمة، وليست للتأنيث؛ لأنه سمع منونًا، ولا للإلحاق؛ لأنه ليس في الأصول ما هو على هذه

---

(١)- جمهرة اللغة: ١٠٧٩/٢.

(٢)- الصحاح: ٢٤٣١/٦،

(٣)- انظر في: الجراثيم: ٢٨٦/٢، والتقفية: ٧٠٥، والمنتخب: ١١٠، والزاهر: ٣٦٩/٢، والمذكَّر والمؤنَّث، أبو بكر بن الأنباريّ: ١٠٩/١، وديوان الأدب: ٤٦/٤.

(٤)- سرّ صناعة الإعراب: ٩٦/١.

(٥)- كتاب الألفاظ، ابن السكّيت: ٢٨.

العدة لِيُلحَقَ به»[١].

في النصِّ: (فَعَلـلّا) بتشديدِ اللامِ الثانيةِ، والصوابُ: (فَعَلَّلَى) بتشديدِ اللامِ الأُولى؛ لأنَّهُ وزنُ (قَبَعْثَرى)، والحرفُ الساكنُ هو الثالثُ. قالَ سيبويهِ: «وتلحق الألف سادسة لغير التأنيث فيكون الحرف على [مثال] (فَعَلَّلَى) وهو قليل. قالوا: قَبَعثَرى وهو صفة، وضَبَغْطَرى وهو صفة»[٢].

وفي النصِّ: «وهو الضخم الكثير الوبر»، والصوابُ: «وهو الجمل الضخم الكثير الوبر». قالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: «و"الْقَبَعْثَرَى" الجمل الضخم الشديد الوبر، وليست الألف فيه للإلحاق، إذ ليس فوق الخماسي بناء أصلى يلحق به»[٣].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وأَمَّا الألف فنحو: قَبَعْثَرَى ووزنه فَعَلَّلَى وهو الجملُ الضخمُ الكثيرُ الوَبَرِ، وزيدَتْ الأَلفُ آخرة لتكثيرِ الكلمةِ وليست للتأنيثِ لأنه سُمِعَ منوَّناً، ولا للإلحاق لأنَّه ليسَ في الأُصُولِ ما هو على هذه العدةِ ليلحقَ به»[٤].

٣٨٢- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ويُسمَّى ما جاء على القياس الدعائم؛ نحو: كَتَمَ يَكْتُم وشَتَمَ يَشْتُم وعَلِمَ يَعْلَمُ وما بخلافه ليس من الدعائم؛ نحو: فِعَل يفعَل بفتحهما معًا، أو بضمهما معًا، أو بكسرهما معا»[٥].

في النصِّ: (يَشْتُم) بضمِّ التاءِ، والصوابُ: (يَشْتِمُ) بكسرِها؛ لأَنَّهُ مِن بابِ

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٣٤٢/١.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣٠٣/٤.

(٣)- شرح شافية ابن الحاجب: ٥٢/١.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٤٠٦/١.

(٥)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٥٧/٢.

(ضَرَبَ يَضْرِبُ) على الأَشهَرِ، وإن رُوِيَ ضمُّ التاءِ[١]؛ فإنَّهُ غيرُ مقصودٍ هنا، في هذا المقامِ.

وبيانُ ذلكَ أنَّ المصنِّفَ - هنا - إنَّما يَتَكَلَّمُ على الدَّعائِمِ، وهيَ الأبوابُ الثلاثةُ الأُصُولُ: (الأوَّلُ)، و(الثاني)، و(الرابعُ)، فمَثَّلَ للبابِ الأوَّلِ بالفعلِ: (كتَم يكتُم)، ومَثَّلَ للبابِ الرابعِ بالفعلِ (علِم يعلَم)، فلم يَبْقَ إلَّا البابُ الثاني، الذي مَثَّلَ لهُ بالفعلِ: (شتَم يشتِم).

وتَشتَرِكُ هذِهِ الدعائِمُ في أنَّ حركةَ عينِ الماضي، وحركةَ عينِ المضارعِ مُتخالِفَتانِ، وهيَ: (فتحٌ بضمٍّ، وفتحٌ بكسرٍ، وكسرٌ بفتحٍ)؛ ولذلكَ لا تكونُ الأبوابُ المتوافِقةُ في حركةِ العينِ مِن الدعائِمِ، وهيَ: البابُ الثالثُ (فتحٌ بفتحٍ)، والبابُ الخامسُ (ضمٌّ بضمٍّ)، والبابُ السادسُ (كسرٌ بكسرٍ).

وفي النصِّ: «فِعَل يفعَل بفتحهما معًا»، بكسرِ الفاءِ مِنَ الماضي، والصوابُ بفتحِها، وهو تطبيعٌ.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ويُسمَّى ما جَاءَ على القياسِ الدعائم نحو: كَتَمَ يَكْتُمُ وشَتَمَ يَشْتِمُ وعَلِمَ يَعْلَمُ وما بخلافه ليسَ من الدعائمِ نحو: فَعَلَ يَفْعَل بفتحِهما معاً، أو بضمِّهما معاً، أو بكسرِهما معاً»[٢].

٣٨٣- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وقد شذ: طاح يطيح وتاه يتيه، عند من قال: طَوَّحْتُ أُطَوِّحُ وتَوَّهْتُ أُتَوِّهُ؛ لأن قياسه حينئذ أن يأتي على طاحَ يُطَوِّح وتاه يُتَوِّه»[٣].

---

(١)- القاموس المحيط: ١١٢٦.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٥٧/٢.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٥٨/٢.

في آخِرِ النصِّ: «طاحَ يُطَوِّح وتاه يُتَوِّه» بذِكرِ الماضي بصيغةِ الثلاثيِّ المجرَّدِ، وذِكرِ المضارِعِ بصيغةِ التضعيفِ، وهو خطأٌ بَيِّنٌ؛ لأنَّ مُرادَ المصنِّفِ أنَّ استِعمالَ (طَاحَ يَطِيحُ)، و(تَاهَ يَتِيهُ) بالياءِ شاذٌّ؛ لأنَّ القياسَ أن يَكُونا بالواوِ، فيُقالُ: (طَاحَ يَطُوحُ)، و(تَاهَ يَتُوهُ)؛ بدلالةِ أنَّ الفعلَينِ المزيدَينِ بالتضعيفِ، جاءا بالواوِ، لا بالياءِ: (طَوَّحَ أُطَوِّحُ)، و(تَوَّهَ أُتَوِّهُ).

وقد سَلِمَ تحقيقُ د. رياض الخوَّام مِن هذا الخطإِ: «وقد شذَّ: طَاحَ يَطِيحُ وتاهَ يَتِيْهُ عند مَنْ قَالَ: طوَّحْتُ أَطوحُ وَتَوَّهْتُ أتوهُ، لأَنَّ قياسَهُ حينئذٍ أن يأتِيَ على طَاحَ يَطُوحُ وَتاَه يَتُوهُ»[١]؛ لكِنْ معَ إهمالِ ضبطِ المضارِعِ المضعَّفِ: «طوَّحْتُ أَطوحُ وَتَوَّهْتُ أتوهُ»، ومعَ فتحِ الهمزَةِ في (أَطوحُ)، والصوابُ فيهِما: (أُطَوِّحُ)، و(أُتَوِّهُ)، بضمِّ همزَةِ المتكلِّمِ، وتشديدِ الواوِ، معَ كسرِها.

٣٨٤- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وأما ما جاء على "فَعَلَ يَفْعُل" بكسر عين الماضي وضم عين المضارع مثل: "فَضلَ يَفْضُلُ فمركَّب»[٢].

في النصِّ: (فَعَلَ) بفتحِ العينِ، والصوابُ بكسرِها؛ بدلالةِ قولِهِ: «بكسر عين الماضي».

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وأَمَّا ما جَاءَ عَلَى فَعِلَ يَفْعُلُ بكسرِ عينِ الماضي وضمِّ عينِ المضارِعِ مثل: فَضِلَ يَفْضُل فمركَّبٌ»[٣].

٣٨٥- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «لأن "استخراج" مثلاً ليس موازنة

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٢/٥٩.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٢/٥٩.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٢/٦٠.

لـ"احْرَنْجَمَ"، لأنا لا نعني بالموازنة صورة حركاتٍ وسكناتٍ»[١].

في النصّ: (استخراج) بصيغةِ المصدرِ، والصوابُ: (اسْتَخْرَجَ) بصيغةِ الفعلِ الماضي؛ بدلالةِ التمثيلِ بالفعلِ (احْرَنْجَمَ)، لا المصدرِ (احْرِنْجَام).

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «لأَنَّ استخرجَ مثلاً ليس موازناً لاحرنجَمَ، لأنَّا لا نعني بالموازنة صورة حركات وسكنات»[٢].

٣٨٦- جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وعلى بابِ المغالبةِ وهو أن يكونَ الفعلُ بين اثنَيْنِ ويغلبُ أحدُهما فيقَعُ بفتحِ عين الماضي وضمِّ المستقبلِ نحو: كارمتهُ فكرمته أُكرِمُه، وخاصمني فخَصَمتُه أَخصُمُه، وكاثَرني فكثرته أكثرُه»[٣].

في النصّ: (أُكرِمُه) بضمِّ الهمزَةِ، وهو خطأٌ فادِحٌ، والصوابُ بفتحِها؛ لأنَّ الفعلَ هنا ثلاثيٌّ، وهمزةُ المضارِعِ فيهِ مفتوحةٌ، وليس فعلًا رباعيًّا على وزنِ (أَفْعَلَ)؛ لكي تُضَمَّ همزةُ مضارِعِهِ.

وضمُّ الميمِ مِن الفعلِ (أكرمُه) ليسَ خطأً في النُّطقِ؛ لكنَّ الأَولَى في هذا المقامِ ضمُّ الراءِ؛ لأنَّها تُقابِلُ العينَ، والمقامُ يَخُصُّ المغالَبَةَ، التي تكونُ فيها عينُ الفعلِ المضارعِ مضمومةً. فيكونُ الضبطُ هكذا: (أَكرُمُه)، كما فَعَلَ المحقِّقُ نفسُهُ في ضبطِ (أَخصُمُه).

وفي ضبطِ (أكثرُه) جاءَتِ الراءُ مضمومةً، والأَولَى ضمُّ الثاءِ؛ لأنَّها تُقابِلُ عينَ المضارِعِ.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وعلى باب المغالبة، وهو

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٢/٦١.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٢/٦٣.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٢/٦٣.

أن يكون الفعل بين اثنين، ويغلب أحدُهما، فيقع بفتح عين الماضي وضمّ المستقبل؛ نحو: "كارمته فكرمته أكرُمه"، و"خاصمني فَخَصَمْتُه أخْصُمُه"، و"كاثرني فكثرته أكثُرُهُ"»[1].

٣٨٧- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «يجيء مطاوع "فَعّل"؛ نحو: "كسرتُه فتكسَّر"، وقطعتُه فتقطَّع»[2].

في النصِّ إهمالُ ضبطِ الفعلَينِ المزيدَينِ: (كَسَّرَ وقَطَّعَ) بالتضعيفِ؛ فقد كُتِبَا على صيغةِ المجرَّدِ: (كسرتُه، قطعتُه)، ومِن شأنِ هذا الإهمالِ أن يُوهِمَ القارئَ المبتدئَ بخلافِ المقصودِ.

وجاءَ الضبطُ المطلوبُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «يجيءُ مطاوعَ فَعَّلَ نحو: كسَّرته فتكسَّر، وقطَّعتُه فتقطَّع»[3].

٣٨٨- جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ويجيءُ بمعنَى تكلَّفَ الشيءَ نحو: تشجَّع وتصبَّر إذا تكلَّف ذلك»[4].

وجاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ويجيء بمعنى تكلَّف الشيءَ؛ نحو: "تَشجَّع" و"تَصبَّر" إذا تكلَّف ذلك»[5].

اشتَرَكَ المحقِّقانِ في ضبطِ عبارَةِ: «تكلَّف الشيءَ» بفتحِ اللامِ المشدَّدةِ، مِن (تكلّف)، وفتحِ الهمزَةِ مِن (الشيء)؛ فالعبارةُ بهذا الضبطِ تتألَّفُ مِن فعلٍ ماضٍ، هو (تَكَلَّفَ)، ومفعولٍ بِهِ، هو (الشيء).

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦١/٢.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٢/٢.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٦٥/٢.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٦٥/٢.

(٥)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٢/٢.

والخطأُ هنا مِن الأخطاءِ الخَفِيَّةِ، بحيثُ لا يُلتَفَتُ إليهِ؛ لأنَّ المعنى العامَّ المقصودَ واحدٌ؛ ولكِنَّ دِقَّةَ التعبيرِ، تَقتَضِي أنَّ المصنِّفَ أَرادَ (تَكَلُّف الشيْءِ) بضمِّ اللامِ المشدَّدةِ مِن كلمةِ (تكلّف)، وكسرِ الهمزَةِ مِن كلمةِ (الشيء). والعبارةُ بهذا الضبطِ تتألَّفُ مِن مصدرٍ مُضافٍ إلى المفعولِ بهِ.

ويدلُّنا على إرادةِ المصنِّفِ هذِهِ الصياغةَ، دُونَ ما سِواها، أنَّ المعانِيَ المذكورةَ في السياقِ نفسِهِ، جاءَتْ بتعبيرِ المصنِّفِ نفسِهِ، بالصيغةِ المصدريَّةِ، لا بالصيغةِ الفعليَّةِ: «ويجيء بمعنى التشبيه بالشيء»، و«يجيء بمعنى أخذ الشيء بعد الشيء في مهلة»، و«يجيء بمعنى اتّخاذ الشيء»، و«يجيء بمعنى التجنّب للشيء»[1].

٣٨٩- جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ويجيءُ متعدياً بمعنى أَفعَلَهُ كقولِهِ تعالَى ﴿**تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا**﴾[2] أي تُسقِطُ عليك النخلةُ رُطَباً»[3].

في النصِّ: (تُساقِطُ) بضمِّ الطاءِ، بدلًا مِن (تُساقِطْ) بسكونِها؛ ولكنَّني لم أَجْرُؤْ على كِتابةِ الخطإِ، في سياقِ الآيةِ الكريمةِ؛ ولذلكَ كَتَبْتُ الصوابَ فيهِ؛ لِحُرْمَةِ القُرآنِ الكريمِ.

والفِعلُ في الآيةِ مضارعٌ مجزومٌ؛ لوقوعِهِ في جوابِ الطلبِ. قالَ تَعالَى: ﴿**وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا**﴾[4].

وقد جاءَ الصوابُ في ضبطِ الآيةِ، في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ويجيء

---

(١)- انظر في: الكُنّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٢/٦٥، والكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٢/٦٢-٦٣.

(٢)- مريم: ٢٥.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٢/٦٦.

(٤)- مريم: ٢٥.

متعدّيًا معنى أَفْعَلَه؛ كقوله - تعالى -: ﴿تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا﴾[1]؛ أي: تُسْقِط عليك النخلةُ رطبًا»[2].

والاستشهادُ بهذِهِ الآيةِ، أو بقراءاتِها[3]، في هذا الموضعِ، غيرُ صحيحٍ، والوهمُ مِن المصنِّفِ؛ إلَّا إذا كانَ قد ذَكَرَها في معاني صيغةِ (فَاعَلَ)، فنَقَلَها بعضُ النُّسَّاخِ، أو غيرُهُم - سهوًا، أو قصدًا - إلى معاني صيغةِ (تَفَاعَلَ).

وبيانُ ذلكَ أنَّ قراءةَ (تَسَاقَطْ) بفتحِ التاءِ، معَ تخفيفِ السينِ، وقراءةَ (تَسَّاقَطْ) بفتحِ التاءِ، معَ تشديدِ السينِ، تُوجِبانِ أنَّ الصيغةَ هنا (تَفَاعَلَ)، والأصلُ: (تَتَسَاقَطْ).

وصيغةُ (تَفَاعَلَ) في الفعلِ المزيدِ (تَسَاقَطَ) لا تأتي مُتعدِّيةً أبدًا؛ لأنَّها تأتي في تقديرِ مُطاوَعةِ صيغةِ الفعلِ المزيدِ (سَاقَطَ) المتعدِّي إلى مفعولٍ واحدٍ؛ فيكونُ المزيدُ (تَسَاقَطَ) لازمًا؛ لأنَّ الفعلَ المطاوِعَ يَنقُصُ مفعولًا عنِ الفعلِ المطاوَعِ.

والمنصوبُ في قراءةِ صيغةِ (تَفَاعَلَ) لا يكونُ مفعولًا بِهِ، وإنَّما يكونُ تمييزًا، وهذا لا يُسمَّى تَعَدِّيًا؛ لأنَّ التمييزَ يأتي معَ اللازمِ، كما يأتي معَ المتعدِّي.

قالَ الزجَّاجُ: «والنحويون يقولون إن رُطباً مَنْصُوبٌ[4] على التمييز، إذا قُلتَ يسّاقَطُ أو يتساقط فالمعنى يتساقط الجذعُ رُطبا، ومن قرأ تَسَاقطُ فالمعنى تَتساقطُ النخلة رُطباً»[5].

وقالَ ابنُ عاشورٍ: «"وتَسّاقط" قرأه الجمهور - بفتح التاء وتشديد

---

(١)- مريم: ٢٥.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٤/٢.

(٣)- انظر في: السبعة في القراءات: ٤٠٩.

(٤)- كذا في المطبوعِ: (مَنْصوُبٌ) بضمِّ الواوِ، والصوابُ بضمِّ الصادِ، وسكونِ الواوِ.

(٥)- معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٦/٣.

السين – أصله (تتساقط) بتاءين أدغمت التاء الثانية في السين ليتأتى التخفيف بالإدغام. وقرأه حمزة – بتخفيف السين – على حذف إحدى التاءين للتخفيف. و"رُطبا" على هاته القراءات تمييز لنسبة التساقط إلى النّخلة. وقرأه حفص – بضم التاء وكسر السين – على أنه مضارع سَاقَطَت النخلة تمرَها، مبالغة في أسقطت، و"رطبا" مفعول به»[1].

ومِن هنا نُدرِكُ أنَّ الصيغةَ التي تُوافِقُ صيغةَ (أَفْعَلَ) في التعدِّي هي صيغةُ (فَاعَلَ)، لا صيغةُ (تَفَاعَلَ)، فيُقالُ: سَقَطَ الرُّطَبُ، وأَسقَطَتِ النخلةُ الرُّطَبَ، وسَاقَطَتِ النخلةُ الرُّطَبَ، وتَسَاقَطَ الرُّطَبُ.

٣٩٠– جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «أفعلَ الشيءَ إذا صَارَ ذا كذا أي ذا أمرٍ من الأمورِ التي دَلَّ عليها الفعلُ نحو: أغدَّ البعيرُ إذا صار ذا غُدَّةٍ، والغُدَّةُ في الإبل كالطاعون في الإنسان. وأقشَعَ السحابُ إذا صار ذا انكشافٍ»[2].

في النصِّ: «أفعلَ الشيءَ» بنصبِ كلمةِ (الشيء)، والصوابُ برفعِها: (الشيءُ)؛ لأنَّ صيغةَ (أَفْعَلَ) هنا لازمةٌ، كما في قولِنا: (أَغَدَّ البعيرُ)، فالبعيرُ فاعلٌ مرفوعٌ، وهو أحدُ أمثلةِ (الشيء) المذكورِ في معنى (الصيرورَةِ)، أي: صارَ هذا الشيءُ – وهو البعيرُ – ذا غُدَّةٍ.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «أفعلَ الشيءُ، إذا صار ذا كذا؛ أي: ذا أمرٍ من الأمور التي دلَّ عليها الفعل؛ نحو: "أَغَدَّ البعيرُ"، إذا صار ذا غدةٍ، والغدة في الإبل، كالطاعون في الإنسان، و"أقشَعَ السحابُ"، إذا صار

---

(١)– التحرير والتنوير: ٨٩/١٦.

(٢)– الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٦٧/٢.

ذا انكشافٍ»[1].

٣٩١- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «أن يكون بمعنى الدخول في الشيء؛ مثل: "أظلم" إذا دخل في الظلام، و"أصبَحَ" إذا دخل في الصباح، و"أحرمَ" إذا دخل في الأشهر الحرُم، و"أجْرَمَ"، إذا لم يأت ما يوجب عليه عقوبةً، لأنّه دخل في حرمة لا تُهتك، و"أحْرَمَ" إذا دخل في الصلاة والحجِّ»[2].

في النصِّ: (أجْرَمَ) بالجيمِ قبلَ عبارَةِ: «إذا لم يأت ما يوجب عليه عقوبةً»، والصوابُ: (أحْرَمَ) بالحاءِ؛ لأنَّ المصنِّفَ أَرادَ أن يَذكُرَ ثلاثةَ معانٍ، للفعلِ (أَحْرَمَ) تَتَضَمَّنُ معنى (الدُّخولِ في الشيءِ).

والغريبُ أنَّ المحقِّقَ لم يَلتَفِتْ إلى أنَّ المعنى لا يَستقيمُ بالجيمِ؛ لأنَّ الفعلَ (أَجْرَمَ) يعني: (أَتَى بِجُرْمٍ يُوجِبُ عليهِ عُقوبةً)، وهو خِلافُ المرادِ، قطعًا.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «أن تكونَ بمعنى الدخولِ في الشيءِ مثل: أظلَم إذا دخلَ في الظلام، وأصبح إذا دَخَلَ في الصباح، وأحرَمَ إذا دخل في الأشهر الحرم، وأحرم إذا لم يأتِ ما يوجب عليه عقوبة، لأنَّه دخلَ في حرمةٍ لا تُهْتَكُ، وأحرم إذا دخل في الصلاة والحج»[3].

٣٩٢- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «أن يجيء بمعنى "فَعَل"؛ نحو: قَالَه البيع، وأقالَه، وشغلَه وأشْغلَه، وأشغل لغةٌ رديئة، وبكّرْتُ بكورًا وأبكرت إبكارًا بمعنى»[4].

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٤/٢.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٤/٢.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٦٧/٢.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٥/٢.

في النصِّ: (بكّرْتُ) بتشديدِ الكافِ، وهو خطأٌ فادِحٌ؛ لأنَّ المقصودَ هنا الفعلُ المجرَّدُ (بَكَرَ)، لا الفعلُ المزيدُ (بَكَّرَ)؛ بدلالةِ المصدر: (بكورًا). ومُرادُ المصنِّفِ أنَّ صيغةَ (أَفْعَلَ) تأتي بمعنى الفِعلِ المجرَّدِ، نحو: (أَقَالَ) بمعنى (قَالَ)، و(أَبْكَرَ) بمعنى (بَكَرَ).

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «أن تجيءَ بمعنى فَعَلَ نحو: قالَه البيعَ، وأَقالَه، وشَغَلَهُ وأَشْغَلَهُ، وأَشْغَلَ لغةٌ رديئةٌ وبكرت بكوراً وأبكرت إبكاراً بمعنى»[(١)].

٣٩٣- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ويجيء فعَّلْتُه، ويراد به النسبة؛ نحو: فسَّقْتُه وزيَّنْته وفجَّرْته»[(٢)].

في النصِّ: (زيَّنْته) بتقديمِ الياءِ على النونِ، والصوابُ: (زَنَّيْتُهُ) بتقديمِ النونِ على الياءِ، أي: نَسَبْتُهُ إلى الزِّنَى (الزِّنا). قالَ سيبويهِ: «كما أنك حيث قلت: فَسَّقْتُه وزَنَّيْتُه، أي سمَّيْتُه بالزنا والفسق»[(٣)].

وقالَ ابنُ مالكٍ: «وفسّقته وكفّرته وزنّيته وجهّلته، إذا نسبته إلى الفسق والكفر والزنى والجهل»[(٤)].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ويجيءَ فعَّلْتُه ويرادُ به النسبةُ نحو: فَسَّقْتُهُ وزنَّيتُه وفجَّرتُه»[(٥)].

٣٩٤- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ويجيء بمعنى التنحية؛ نحو: "فرَّعْتُه"،

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٦٧/٢-٦٨.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٥/٢.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٥٨/٤.

(٤)- شرح التسهيل، طبعة دار هجر: ٤٥١/٣.

(٥)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٦٨/٢.

إذا زلت فرْعَه، وهو بثرٌ أبيضُ، و"قذيْتُ عينه"؛ إذا أزلت قذاها، و"جلدتُ البعيرَ" إذا أزلت جلدَه، كما يقولون: "سلَّختُ الشَاةَ"، ولا يكاد يقولون: سلَّختُ البعيرَ»[(١)].

في النصّ: (فرَّعْتُه)، و(فرْعَه) بالفاءِ، والصوابُ: (قَرَّعْتُهُ) بالقافِ، وكذلكَ (قَرَعَهُ) بالقافِ، معَ فتحِ الراءِ.

قالَ ابنُ سيده: «والقَرَع: بَثْرٌ يخْرُج بالفُصْلان، وحَشْوِ الإبل، يُسْقِط وَبَرَها. وفي المَثَل: أحَرُّ منَ القَرَع. وقد قَرِعَ الفَصيل، فهو قَرِعٌ. والجمع: قَرْعَى. وفي المَثل: اسْتَنَّت الفِصَالُ حتى القَرْعَى: أي سَمِنت. وتَقَرَّع جلدُه: تَقَوَّبَ عَن القَرَع. وقَرَّع الفصيلَ: نَضَح جلدَه بالماء، وجَرّه في الأرض السَّبِخة، وذلك إذا لم يقدر على المِلح. قال أوْسُ بن حَجَر:

لدَى كلِّ أُخْدُودٍ يُغادرْنَ دارِعًا ... يُجَرُّ كما جُرَّ الفَصيلُ المُقَرَّعُ

وهذا على السلْب، لأنه يَنزِع قَرَعَه عنه بذلك، كما يقال: قَذَّيْتُ العَينَ: نَزَعْتُ قذاها»[(٢)].

وفي النصّ: «"سلَّختُ الشَاةَ"، ولا يكاد يقولون: سلَّختُ البعيرَ» بتشديدِ اللامِ من الفعلِ، والصوابُ: (سَلَخْتُ) بلا تشديدٍ. ومرادُ المصنِّفِ أن المستعمَلَ في إزالةِ جِلْدِ البعيرِ هو الفعلُ (جَلَّدَ) بالتضعيفِ، والمستعمَلَ في إزالةِ جِلْدِ الشاةِ هو الفعلُ الثلاثيُّ (سَلَخَ)، ولا يكادونَ يَستَعمِلُونَ الفعلَ الثلاثيَّ (سَلَخَ) في إزالةِ جِلْدِ البعيرِ.

قالَ الجوهريُّ: «وكَشَطْتُ البعيرَ كَشْطًا: نزعتُ جلده. ولا يقال

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٥/٢.

(٢)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١١٤/١، وانظر في: العين: ١٥٥/١، والصحاح: ١٢٦٢/٣.

سلخت، لأنَّ العرب لا تقول في البعير إلَّا كَشَطْتُهُ أو جَلَّدْتُهُ»[1].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ويجيءُ بمعنَى التنحيةِ نحو: قرَّعتُه إذَا أَزلتُ قَرْعَهُ وهو بثْرٌ أبيض، وقذَّيتُ عينَه إذا أزلتُ قَذَاهَا، وجلَّدت البعيرَ إذا أزلت جِلْدَهُ، كما يقولون: سَلَخْتُ الشاةَ ولا يكاد يقولون سلَخْتُ البعيرَ»[2]؛ لكِنْ معَ الخطإِ في ضبطِ الراءِ مِن (قرعه) بالسكونِ، والصوابُ بالفتحِ.

٣٩٥- جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ويجيءُ بمعنى التكثيرِ غالباً نحو: علَّقتُ الأبواب وقطَّعتُ الثوبَ وجوَّلَ في الأرض»[3].

في النصِّ: (علَّقتُ) بِالْعَينِ المهمَلةِ، والصوابُ: (غلَّقت) بِالْغَينِ المعجَمةِ. وليسَ بعيدًا أن يكونَ المرادُ قولَهُ تَعَالى: ﴿**وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ**﴾[4]. قالَ سيبويهِ: «وقالوا: أغلقتُ البابَ، وَغلَّقتُ الأبوابَ حين كثَّروا العمل»[5].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ويجيء بمعنى التكثير غالبًا؛ نحو: ﴿**غَلَّقَتِ الأبواب**﴾ و"قطَّعتُ الثوبَ"، و"جوَّل في الأرض"»[6].

٣٩٦- جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ويجيء بمعنَى أَفعَلْتُ نحو: عَافَاهُ اللهُ أي أَعْفَاهُ، وطارقْتُ النَّعْلَ أي أَطرُقها»[7].

---

(١)- الصحاح: ١١٥٥/٣.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٦٨/٢.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٦٨/٢.

(٤)- يوسف: ٢٣.

(٥)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦٣/٤.

(٦)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٥/٢.

(٧)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٦٩/٢.

في النصِّ: (أَطرُقها)، والصوابُ: (أَطْرَقْتُها)؛ لأنَّ مُرادَ المصنِّفِ أنَّ صيغةَ (فَاعَلَ) تأتي بمعنى صيغةِ (أَفْعَلَ)، فـ(عَافَاهُ) - عِنْدَهُ - بمعنى (أَعْفَاهُ)، و(طَارقْتُ النَّعْلَ) بمعنى (أَطْرَقْتُها).

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ويجيء بمعنى "أَفْعَلْتُ"؛ نحو: "عافاه"؛ أي: أعفاه، و"طارَقْتُ النَّعْلَ"؛ أي: أطرقتها»[١].

وفي النصِّ الأَوَّلِ كُتِبَ لفظُ الجلالةِ: (الله)، في عبارَةِ: «عَافَاهُ اللهُ أي أَعْفَاهُ»، بخلافِ النصِّ الثاني، فهو يَخلو مِنهُ؟!

٣٩٧- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ولا يكون إلا حيث علاجٌ وتأثيرٌ؛ لأنّه قبول المفعول فعلَ الفاعل؛ ولهذا كان قولهم: "انعدم" خطأ؛ لأنه لا معالجة فيه، إنما هو فقدٌ وذهابٌ، فليس هو مثل "انقطع" الذي هو قول القطع»[٢].

في النصِّ: «قول القطع»، والصوابُ: «قبول القطع»؛ بدلالةِ قولِهِ: «لأنّه قبول المفعول فعلَ الفاعل».

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ولا يكونُ إلاَّ حيثُ علاجٌ وتأثيرٌ، لأَنَّه قبولُ المعفولِ فعلَ الفاعِلِ، ولهذا كان قولُهم: انعدمَ، خطأ، لأنَّه لا معالجةَ فيه إنَّما هو فَقْدٌ وذهابٌ فليس هو مثلُ انقطَعَ الذي هو قَبُولُ القَطْعِ»[٣]؛ ولكِنْ معَ تطبيعٍ في (المعفول)، والصوابُ: (المفعول).

٣٩٨- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «ويجيء "افعنل" أيضًا بمعنى "تفاعل"؛ نحو: "اختصموا، والتقوا، واجتوروا؛ كما تقول: تخاصموا وتلاقوا وتجاوروا، وكذا:

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٦/٢.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٦/٢.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٦٩/٢.

اختصما واصطلحا؛ مثل: تخاصما وتصالحا»[١].

في النصّ: (افعنل) بفاءٍ فعَينٍ فنونٍ، والصوابُ: (افْتَعَلَ) بفاءٍ فتاءٍ فعَينٍ، وهو تطبيعٌ، وليسَ بالذي يَخفَى على المبتَدِئينَ.

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ويجيءُ افتعلَ أيضا بمعنى تفاعل نحو: اختَصَمُوا والتَقوا واجتَوروا كما تقولُ: تخاصَمُوا وتلاقَوا وَتَجَاوَرُوا وكذا اختَصما واصَّطَلَحَا، مثل: تخاصَمَا وَتَصَالَحا»[٢]، ولكِنَّ في النصّ: (اصَّطَلَحَا) بتشديدِ الصادِ، وفتحِها، وهو ضبطٌ غريبُ، لا مُسَوِّغَ لهُ هنا، وليسَ مِن التطبيعاتِ؛ والصوابُ: (اصْطَلَحَا).

ولو أنَّ الواردَ في النصّ: (اصَّلَحَا) بصادٍ مشدَّدةٍ مفتوحةٍ، بلا طاءٍ، لَما كان خطأً، إن وَافَقَ المخطوطَ؛ لأنَّ الفعلَ (اصَّلَحَ) أصلُهُ: (اصْتَلَحَ) على بناءِ (افْتَعَلَ)، فُخِّمَتِ التاءُ؛ بسببِ مُجاوَرتِها للصادِ، فصارَ الفعلُ: (اصْطَلَح)، ثُمَّ مِن أجلِ الإدغامِ قُلِبَتِ الطاءُ صادًا، فصارَ: (اصْصَلَحَ)، وكُتِبَ: (اصَّلَحَ).

قالَ ابنُ جِنِّي: «ومنهم من يقلب التاء إلى لفظ ما قبلها، فيقول: اصّبَر ومُصَّبِر، واضَّرَبَ ومُضَّرِب، واظَّهَرَ ومُظَّهِر، وقرأ بعضهم: (أَنْ يَصَّلِحا) يريد: يصطلحا»[٣].

٣٩٩- جاءَ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ويجيءُ بمعنى فَعَلَ نحو: قَرَأَ واقترأَ وخَطَفَ واختطفَ»[٤].

وجاءَ في تحقيق د. جودة مبروك: «ويجيء بمعنى فعل؛ نحو: "قرأ واقْتَرَأَ"،

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٦/٢.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٧٠/٢.

(٣)- سرّ صناعة الإعراب: ٢١٨/١.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٧٠/٢.

و"خَطَفَ واخْتَطَفَ"»[1].

اتَّفَقَ المحقِّقانِ على ضبطِ الطاءِ مِن الفعلِ (خَطفَ) بالفتحِ، ظَنًّا مِنهُما أنَّ المرادَ ببناءِ (فعل): مفتوحُ العينِ؛ والصوابُ أنَّ المرادَ هنا الفعلُ المجرَّدُ عُمومًا، سواءٌ أكانَ مفتوحَ العينِ، أم لم يَكُنْ.

والمعروفُ في ضبطِ الفعلِ (خَطفَ) أنَّهُ مِن البابِ الرابعِ، بكسرِ العينِ في الماضي، وفتحِها في المضارعِ. وهو الواردُ في القرآنِ الكريمِ: ﴿**إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ**﴾[2]، و ﴿**يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ**﴾[3].

قالَ الجوهريُّ: «وقد خَطِفَهُ بالكسر يَخْطَفُهُ خَطفاً وهي اللغة الجيدة. وفيه لغة أخرى حكاها الاخفش: خَطَفَ بالفتح يَخْطِفُ، وهى قليلة رديئة لا تكاد تُعرَف»[4].

وأصلُ هذا التمثيلِ ما جاءَ في كتابِ سيبويهِ: «وقالوا: قَرأتُ واقترَأتُ، يريدون شيئًا واحداً، كما قالوا: عَلاهُ واستَعْلاه. ومثله خَطِفَ واختَطَف»[5].

فسيبويهِ أَرادَ التوافُقَ بينَ المجرَّدِ عُمومًا، وصيغةِ (افْتَعَلَ)؛ ولذلكَ مَثَّلَ للمفتوحِ بالفعلِ (قَرَأَ)، وللمكسورِ بالفعلِ (خَطِفَ).

وذَكَرَ الزمخشريُّ في مفصَّلِهِ هذَينِ الفِعلَينِ، فجاءَ في طبعةِ المستشرِقِ (بروخ): «وبمنزلةِ فعلَ نحوَ قرأتُ واقترأت وخَطِفَ واختطف»[6]، فتَرَكَ ضبطَ

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٢/٦٧.

(٢)- الصافات: ١٠.

(٣)- البقرة: ٢٠.

(٤)- الصحاح: ٤/١٣٥٢.

(٥)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٧٤.

(٦)- المفصَّل، الطبعة الأوربّيَّة: ١٢٩.

العـينِ مِـن بنـاءِ (فَعـلَ)؛ لإرادةِ العُمـومِ، وضَـبَطَ الطـاءَ مِـن الفعـلِ (خَطـفَ) بالكسرِ، فأَصابَ، وأَجادَ.

وجاءَ النصُّ بلا ضبطٍ، في طبعةِ (ملك الكتاب)[١]. وجاءَ في طبعةِ دارِ الجيلِ، غيرِ المحقَّقةِ، بكسرِ العينِ مِن بناءِ (فَعلَ)، معَ إهمالِ ضبطِ الأفعالِ: «وبمنزلة فَعِل نحو: قرأت واقترأت وخطف واختطف»[٢]. ولا ريبَ في أنَّ كسرَ العينِ مِن بناءِ (فَعلَ) خطأٌ؛ لأنَّ الفعلَ (قَرَأَ) مفتوحُ العينِ.

وجاءَ في تحقيقِ د. فخر صالح قدارة: «وبمنزلة فَعَلَ، نحو: قرأتُ واقترأتُ وخَطَف واختطف»[٣]، فضَبَطَ المحقِّقُ البناءَ (فَعَلَ) بالفتحِ؛ ولذلكَ ضَبَطَ الفعلَ (خَطفَ) بفتحِ الطاءِ، وهو خطأٌ بَيِّنٌ.

وجاءَ في تحقيقِ د. موسى بناي العليليّ: «"وبمنزلةِ فَعَلَ" كقولهم: "خَطَفَ وأختَطَفَ"، وليس يعني فَعَلَ بفتحِ العينِ وإنَّـما أرادَ فَعَلَ الذي لا زيادةَ فيه، ولذلك يُقالُ فَعَلَ على ثلاثةِ أضربٍ: بفتحِ العين وكسرِها وضمِها»[٤].

فمُرادُ الشارحِ أنَّ بناءَ (افْتَعَلَ) قد يأتي بمنزلةِ المجرَّدِ، وليسَ شرطًا أن يكونَ مفتوحَ العينِ. ومن هنا يكونُ الصوابُ كسرَ الطاءِ مِن (خَطِفَ)، لا فتحَها، كما فَعَلَ المحقِّقُ، أو الطبَّاعُ.

أمَّا بناءُ (فَعلَ) العامُّ الشاملُ لأنواعِ المجرَّدِ، فالأنسبُ – في رأيي – أن تُتركَ عينُهُ بلا حركةٍ؛ ليكونَ شاملًا. وقد يكونُ ضبطُهُ بفتحِ العينِ اصطلاحًا بينَهُم، أو مِن أخطاءِ النُّسَّاخِ.

---

(١)- المفصَّل، طبعة ملك الكتاب: ٦٨.

(٢)- المفصَّل، طبعة دار الجيل: ٢٨١-٢٨٢.

(٣)- المفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ٢٨٤.

(٤)- الإيضاح، تحقيق د. موسى بناي العليليّ: ١٣٢/٢.

وجاءَ ضبطُ (خَطِفَ) بكسرِ الطاءِ، في تحقيقِ د. إبراهيم محمَّد عبد الله، ولكِنْ معَ فتحِ العينِ مِن (فَعَلَ): «"وبمَنْزِلةِ فَعَلَ كقولك: خَطِفَ واخْتَطَفَ". وليس يَعْني فَعَلَ بفَتْحِ العَيْنِ، وإنَّما أَرادَ فَعَلَ الذي لا زيادَةَ فيه، ولذلك يُقالُ: فَعَلَ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ: بفَتْحِ العَيْنِ وكَسْرِها وضَمِّها»(١).

والصوابُ في ضبطِ النصّ – في رأيي – أن يكونَ هكذا: «"وبمَنْزِلةِ فَعِلَ كقولك: خَطِفَ واخْتَطَفَ". وليس يَعْني فَعَلَ بفَتْحِ العَيْنِ، وإنَّما أَرادَ فَعلَ الذي لا زيادَةَ فيه، ولذلك يُقالُ: فَعلَ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ: بفَتْحِ العَيْنِ وكَسْرِها وضَمِّها».

٤٠٠– جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «أصل "اسْتَفْعَلَ" أن يكون لطلب الفعل، فإذا قلت: "اسْتَعْلَمْتُ منه الخبر"؛ فالمعنى: طلبت منه أن يُعلِّمَني، و"استَحَقَّ" إذا طلب حقًّا»(٢).

في النصّ: (يُعلِّمَني) بتشديدِ اللامِ، مِن (عَلَّمَ)، والصوابُ: (يُعْلِمُني)، مِن (أَعْلَمَ). قالَ المبرّدُ: «فإن كان من غير فعله جاء على لفظ آخر، نحو: استخبرتُه فأَخبر، لأَنك تريد: سأَلتُه أَن يخبرني وكان فعله أَخبر بالأَلف الثانية. فجاء على مقدار ما كان عليه، وكذلك: استعلمتُه فأَعلمني، فعلى هذا يجري ما ذكرناه من هذه الأَفعال»(٣).

وقال الجوهريُّ: «واسْتَعْلَمَنِي الخبر فأَعْلَمْتُهُ إياه»(٤).

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «أصلُ استفعلَ أن يكونَ

---

(١)- الإيضاح، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله: ١٢٣/٢.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٧/٢.

(٣)- المقتضب: ١٠٤/٢.

(٤)- الصحاح: ١٩٩٠/٥.

لطلبِ الفعلِ فإذا قلتَ: استعلمتُ منه الـخَبَرَ فالمعنَى طلبتُ منه أن يُعلِمَني، واستحقَّ إذا طلبَ حقاً»[١].

٤٠١- جاء في تحقيق د. جودة مبروك: «ويجيء بمعنى الحينونة والبلوغ؛ نحو: "استرفع الثوب"، و"استحفر النهر"»[٢].

في النصّ: (استرفع) بالفاءِ، والصوابُ: (اسْتَرْقَعَ) بالقافِ، بمعنى (حَانَ لِلثوبِ أن يُرْقَعَ). أمَّا الفِعلُ (اسْتَرْفَعَ) بالفاءِ، فيُستعمَلُ معَ الطعامِ، وما شابَهَهُ، يُقالُ: (اسْتَرْفَعَ الطعامُ)، بمعنى (حَانَ لهُ أن يُرْفَعَ). قالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: «ومن مجاز الطلب قولهم: اسْتَرْفَعَ الْخِوَانُ، وَاسْتَرَمَّ البناء، واسْتَرْقَعَ الثَّوْبُ»[٣].

وقد جاءَ الصوابُ بالقافِ، في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «ويجيءُ بمعنى الحينونةِ والبلوغِ نحو: استَرْقَعَ الثوبَ واستحفَرَ النهْرَ»[٤]؛ لكنَّ المحقِّقَ أَخطَأَ في نصبِ (الثوب) و(النهر)، والصوابُ رفعُهُما؛ لأنَّهُما فاعِلانِ لِلفِعلَينِ، وكلا الفِعلَينِ لازمٌ، لا يَنصِبُ مفعولًا بِهِ.

٤٠٢- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «للمجرد منه بناءٌ واحدٌ على فَعْلَل، ويكون مُتَعَدِّيًا وغيرَ متعدٍّ؛ فالمتعدي؛ نحو: "دَحْرَجْتُ"، وغير المتعدي؛ نحو:: "دَرْنَج الرجلُ"، إذا ذلَّ، و"دَرْنَجتِ الحمامة للذكر" إذا خضعت له»[٥].

في النصّ: (دَرْنَج)، و(دَرْنَجتِ) بالنونِ والجيمِ، والصوابُ: (دَرْبَخَ)، و(دَرْبَخَت) بالباءِ والخاءِ. قالَ الجوهريُّ: «دَرْبَخَتِ الحمامة لذكرها، إذا خضعت

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٧٠/٢.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٧/٢.

(٣)- شرح شافية ابن الحاجب: ١١٠/١.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٧١/٢.

(٥)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٨/٢.

له وطاوعته. وكذلك دَرْبَخَ الرجل، إذا طأطأ رأسه وبَسَطَ ظهره»[١].

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «للمجرَّدِ منه بناءٌ واحدٌ على فَعْلَلَ، ويكونُ متعديًّا وغيرَ متعدٍّ، فالمتعدِّي نحو: دحرجْتُ الحجرَ، وغيرُ المتعدي نحو: دَرْبَخَ الرجلُ، إذا ذلَّ، ودربَخت الحمامةُ للذكر إذا خَضَعَتْ له»[٢].

٤٠٣- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «وللمزيد فيه ثلاثة: "أَفْعَنْلَلَ وافْعَللَّ وتَفَعْلَلَ؛ نحو:: احْرَنْجَمَ احْرنجامًا، واقْشَعَررْتُ اقشِعْرَارًا، وتَدَحْرَجَ تدحرجًا، وجميع المزيد المذكور لازم»[٣].

في النصِّ: (أَفْعَنْلَلَ) بهمزَةِ قطعٍ فوقيَّةٍ، والصوابُ بهمزَةِ الوصلِ، وهو تطبيعٌ. وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «وللمزيدِ فيه ثلاثةٌ: افْعَنْلَلَ وافعَلَّل وتَفَعْلَلَ نحو: احرنْجَمَ احرنجاماً، واقشعررتُ اقشعراراً، وتدحرجَ تدحُرجاً، وجميعُ المزيدِ المذكورِ لازم»[٤].

وقدِ اختَلَفَ المحقِّقانِ في ضبطِ البناءِ الثاني، فضَبَطَهُ د. جودة مبروك بتشديدِ اللامِ الثانيةِ: (افْعَللَّ)، وضَبَطَهُ د. رياض الخوَّام بتشديدِ اللامِ الأُولى: (افعَلَّل).

واختلافُ الضبطَينِ راجعٌ إلى أنَّ بعضَهُم يَضبِطُ على اللفظِ، بعدَ الإدغامِ، فوزنُ (اقْشَعَرَّ): (افْعَلَلَّ)، وبعضَهُم يَضبِطُ على اللفظِ، قبلَ الإدغامِ، فأصلُ (اقْشَعَرَّ) قبلَ الإدغامِ هو: (اقْشَعْرَرَ) على وزنِ (افْعَلَّلَ).

---

(١)- الصحاح: ١/٤٢٠.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٢/٧١.

(٣)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٢/٦٨.

(٤)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٢/٧١.

قالَ ابنُ جِنّي: «اعلم أنّ أصل "افْعَلَلَّ افْعَلَّلَ"، فعلى هذا ينبغي أن يكون أصل "اطمأنَّ: اطمأْنَن" فكرهوا اجتماع مثلين متحركين، فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله، ثم أُدْغمتِ اللامُ الثانية في اللام الثالثة، فصار "اطْمأنَّ" كما ترى. ويدل على أنّ "اطمأنَّ" أصله: "اطْمأنَنَ" وأنهم إنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع مثلين متحركين، أنَّه إذا سُكِّنَ الآخرُ منهما عاد البناء إلى أصله، ألا ترى أنَّك تقول: "اطْمأنَنْتُ" فتبيَّنُ النون الأولى لمـَّا سكنتِ النونُ الآخرة، فجرى ذلك مجرى "شدَّ وضَنَّ" ثم تَسْكُنُ اللامُ فتظهر العين فتقول: "شَدَدْتُ وضَنَنْتُ". وكذلك "احمرَّ" أصلُه: "احْمَرَرَ" بإظهار الراءين، ثم تنكَّبوا الجمْعَ بينَ مِثْلين متحركين، فأسْكَنوا الراء الأولى وأدْغَموها في التي بعدَها، فصارت "احْمَرَّ"؛ ألا ترى أنَّك إذا أسْكنتَ اللام الآخرة ظهرت الأولى وذلك نحو قولك: "احْمَرَرْتُ واصفرَرْتُ"؟ فإن قيل: فهلاَّ قالوا: "اطْمأنَنَ واحْمَرَرَ" بالإظهار كما قالوا: "جَلْبَبَ واقْعَنْسَسَ"؟ فالجواب: أنهم إنما بيَّنوا جَلْبَبَ ونحوه؛ لأنه مُلْحَقٌ بدحْرَجَ، وبيَّنوا اقْعَنْسَس؛ لأنه مُلْحَق باحْرَنْجَمَ، فلمَّا أرادوا مِثالا لا يكون إلا متحرِّكا لِاختلاف حَرْفَيْهِ بَيَّنوا: ليَدُلُّوا على أنه مُلْحَق به. فأما "اطْمأنَّ، واحْمَرَّ" وما كان نحوهما؛ فإنهم إنما أدغموها؛ لأنها غير مُلْحَقة بشيء؛ ألا ترى أنَّه ليس في الكلام فِعْلٌ مثلُ "اسْفَرْجَلَ" فيُلحَق اطْمأنَّ به! هذا مُسْتحيل؛ لأنَّه لا يكون فِعلٌ خُماسِيّ أبدا. وليس في الكلام مثلُ "ادْحَرَجَ"، فيُلحَقَ احْمَرَّ به فيظهر. فمنْ هُنا وَجَبَ الإدْغامُ. ولا يكونُ "افْعَلَّلَ" متعديا في كلام العرب البتَّة»[1].

والأقربُ في رأيي أن يُضبَطَ على اللفظِ، بعدَ الإدغامِ، فيُقالُ: (افْعَلَلَّ)،

---

(١)- المنصف: ١/٩٠-٩١.

كما فَعَلُوا في بناءِ (افْعَلَّ)؛ وإلَّا، فلماذا لم يَقُولُوا: (افْعَلَلَ) في وزنِ (احْمَرَّ) مثلًا؟!

٤٠٤- جاءَ في تحقيقِ د. جودة مبروك: «واعلم أن مضارع غير الثلاثي المجرد؛ سواء كان ثلاثيًّا مزيدًا فيه، أو رباعيًّا مجردًا، أو رباعيًّا مزيدًا فيه، فإنه يُكسر ما قبل آخره إذا لم يكن أول الماضي تاءً؛؛ نحو:: ينطِق ويدحرج ويَحْرَنْجِم»[١].

في النصِّ: (ينطق)، والصوابُ: (ينطلق)؛ بدلالةِ قولِهِ: «مضارع غير الثلاثي المجرد»، والفعلُ (ينطق) مضارعُ الثلاثيِّ المجرَّدِ (نَطَقَ).

وقد جاءَ الصوابُ في تحقيقِ د. رياض الخوَّام: «واعلم أنَّ مضارعَ غير الثلاثي المجرَّدِ سواء كان ثلاثياً مزيداً فيه أو رباعياً مجرَّداً أو رباعيًّا مزيداً فيه فإِنه يكسَرُ ما قبلَ آخرِهِ إِذا لم يكن أول الماضي تاء نحو: يَنْطلِق ويُدحرج ويَحرَنجم»[٢].

---

(١)- الكُنَّاش، تحقيق د. جودة مبروك: ٦٨/٢.

(٢)- الكُنَّاش، تحقيق د. رياض الخوَّام: ٧١/٢.

الفصلُ السادسُ
تحقيقُ الكتابِ

لِتحقيقِ كتابِ سيبويهِ قِصَّةٌ ذاتُ شُجُونٍ، بَدَأَتْ بطبعةِ (باريسَ)، التي اعتَنَى بتصحيحِ الكتابِ فيها: المستشرِقُ الفرنسيُّ (هرتويغ درنبُرغ)، في جُزأَينِ، طُبِعَ الجُزءُ الأَوَّلُ، في مدينةِ باريسَ، بالمطبَعِ العامِّيّ، سنةَ ١٨٨١م، وطُبِعَ الجُزءُ الثاني، في المطبَعِ نفسِهِ، سنةَ ١٨٨٥م[(١)].

وكانَتْ طبعةُ (كلكتا) سنةَ ١٨٨٧م، بتصحيحِ (كبير الدين أحمد)، في مجلَّدٍ واحدٍ ضَخْمٍ.

ثُمَّ كانَتْ طبعةُ (بولاقَ)، بتصحيحِ (محمود مصطفى)، في جُزأَينِ، طُبِعَ الجزءُ الأَوَّلُ سنةَ ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، وطُبِعَ الثاني سنةَ ١٣١٨هـ/١٩٠٠م.

ثُمَّ كانَتْ طبعةُ الأُستاذِ (عبدِ السلامِ هارون)، في خمسةِ أجزاءٍ، طُبِعَ الجُزءُ الأَوَّلُ في مطابِعِ دارِ القلمِ، بالقاهِرَةِ، سنةَ ١٩٦٦م، والجُزءُ الثاني في دارِ الكتابِ العربِيّ، بالقاهِرَةِ، سنةَ ١٩٦٨م، والجُزءُ الثالثُ في مطابِعِ الهيئةِ المصريَّةِ العامَّةِ للتأليفِ والنشرِ، بالقاهِرَةِ، سنةَ ١٩٧١م[(٢)]، والجُزءُ الرابعُ في مطابِعِ الهيئةِ المصريَّةِ العامَّةِ للكتابِ، بالقاهِرَةِ، سنةَ ١٩٧٥م، والجُزءُ الخامسُ في مطابِعِ الهيئةِ

---

(١)- كُتِبَ في صفحةِ العنوانِ مِن الجُزءِ الثاني باللغةِ العربيَّةِ: «طبع في مدينة باريس المحروسة بالمطبع العامّيّ الاشرف في سنة ١٨٨٥ المسيحيّة»، وكُتِبَ في آخِرِ مقدّمةِ هذا الجُزءِ باللغةِ الفرنسيَّةِ: «باريس، في ١١ شباط ١٨٨٩».

(٢)- كُتِبَ في صفحةِ العنوانِ مِن الجزءِ الثالثِ: «الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩١هـ-١٩٧١م»، وكُتِبَ في آخِرِ الجُزءِ: «مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٣/١٦٨٩».

المصريَّةِ العامَّةِ للكتابِ، سنةَ ١٩٧٧م.

وطُبِعَ الكتابُ بعدَ ذلكَ، بالتحقيقِ نفسِهِ، في أَكثَرَ مِن دارٍ. وقد تَيَسَّرَ ليَ الوُقوفُ على بعضٍ مِنها، وهيَ:

١- طبعةُ عالَمِ الكُتُبِ، ببيروتَ، بلا تأريخٍ، (في خمسةِ أجزاءٍ)؛ والطبعةُ الثالثةُ لِعالَمِ الكُتُبِ، ببيروتَ، سنةَ ١٩٨٣م، (في خمسةِ أجزاءٍ).

وهاتانِ الطبعتانِ مُتطابِقَتانِ، بلا أَدنىَ فَرْقٍ. وهما – في الحقيقةِ – نُسْخَةٌ مُطابِقَةٌ كُلَّ المُطابَقَةِ، لِلطبعةِ الأُولى، مِن كتابِ سيبويهِ، بتحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، بأجزائِها الخمسةِ، الصادرَةِ بينَ سنتَي ١٩٦٦م – ١٩٧٧م.

٢- طبعةُ مكتبةِ الخانجيّ، بالقاهرَةِ، ولكِنْ على نحوِ التلفيقِ العجيبِ، فالجُزءانِ الأوَّلُ والثاني، بمكتبةِ الخانجيّ، بالطبعةِ الثالثةِ، سنةَ ١٩٨٨م. والجُزءُ الثالثُ، بمكتبةِ الخانجيّ، سنةَ ١٩٩٢م. والجُزءُ الرابعُ، بمكتبةِ الخانجيّ بالقاهرَةِ، ودارِ الرفاعيّ بالرياضِ، بالطبعةِ الثانيةِ، سنةَ ١٩٨٢م. والجُزءُ الخامسُ، بمكتبةِ الخانجيّ، ودارِ الرفاعيّ، بالطبعةِ الثانيةِ، سنةَ ١٩٨٣م. والجُزءُ الخامسُ أيضًا، بمكتبةِ الخانجيّ، بالطبعةِ الثالثةِ، سنةَ ١٩٩٦م.

وأَغرَبُ نُسخةٍ اطَّلَعْتُ عليها نُسخةٌ حديثةٌ، مُلَفَّقةٌ تلفيقًا عجيبًا؛ فالجُزءُ الأوَّلُ، بمكتبةِ الخانجيّ، بالطبعةِ الرابعةِ، سنةَ ٢٠٠٤م، والجُزءُ الثاني، بمكتبةِ الخانجيّ، بالطبعةِ الثالثةِ، سنةَ ٢٠٠٦م، والأجزاءُ الثالثُ والرابعُ والخامسُ، بمكتبةِ الخانجيّ، بالطبعةِ الخامسةِ، سنةَ ٢٠٠٩م.

فلا أَدري: ما معنى أن تكونَ الطبعةُ الثالثةُ، لِلجُزءِ الثاني، سنةَ ٢٠٠٦م، وقد سَبَقَ أن خَرَجَ الجُزءُ الثاني، نفسُهُ، بالطبعةِ الثالثةِ، سنةَ ١٩٨٨م، في (مكتبةِ الخانجيّ)، نفسِها؟!

ولا أَدري: كيفَ تَكونُ الطبعةُ الرابعةُ، لكتابِ سيبويهِ، قبلَ الطبعةِ الثالثةِ،

للكتابِ نفسِهِ، بسنتَينِ، ودارُ النَّشْرِ واحدةٌ، في الطبعتَينِ: (مكتبةُ الخانجيّ)؟!

ولا أَدري: ما سِرُّ التلفيقِ، بينَ ثلاثِ طَبَعاتٍ، في نُسخةٍ حديثةٍ، واحدةٍ، مُنتَشِرَةٍ، في المكتباتِ، والأسواقِ؛ فلِماذا لم تَكُنِ النُّسخةُ بِطبعةٍ واحدةٍ، كأن تكونَ بالطبعةِ الخامسةِ، سنةَ ٢٠٠٩م؟!

أَيَكونُ هذا (التلفيقُ)، مِن عَمَلِ إدارَةِ (مكتبةِ الخانجيّ)، نفسِها، أم أنَّ بعضَ (تُجَّارِ الكُتُبِ) أَرادَ إخراجَ طبعةٍ حديثةٍ، فلم يَجِدْ نُسخةً مُوَحَّدَةَ الأجزاءِ، فاضْطُرَّ إلى التلفيقِ؟!

ولم يَتَيَسَّرْ لِي، في (المكتباتِ العِراقيَّةِ): الكُبْرَى والصُّغْرَى، التي زُرْتُها، أن أَطَّلِعَ على كتابِ سيبويهِ، بِطَبَعَةٍ كَامِلَةٍ، مُوَحَّدَةٍ، صَادِرَةٍ مِن (مكتبةِ الخانجيّ)؟!

وثَمَّةَ فُرُوقٌ بينَ (الطبعةِ الأُولى)، بتحقيقِ (عبدِ السلامِ هارون)، وطَبَعاتِ (مكتبةِ الخانجيّ)، التي تَيَسَّرَ ليَ الوُقُوفُ عليها. وهذِهِ الفُرُوقُ ناشِئةٌ مِن إعادةِ المحقِّقِ تحقيقَ بعضِ المواضعِ، بقصدِ التصويبِ، والتصحيحِ.

فتكونُ الطَّبَعاتُ التي وَقَفْتُ عليها مِن (مكتبةِ الخانجيّ) نُسخةً مُصوَّرَةً مِن الطبعةِ الثانيةِ، لكتابِ سيبويهِ، بتحقيقِ عبدِ السلامِ هارون. وليسَ بعيدًا أن يَكونَ بعضُ ما لم أَطَّلِعْ عليهِ مِن طَبَعاتِ مكتبةِ الخانجيّ، لِكتابِ سيبويهِ، نُسخةً مُطابِقةً كُلَّ المطابَقةِ، لِلطبعةِ الأُولى مِنهُ، بتحقيقِ عبدِ السلامِ هارون.

وهاتانِ الطبعتانِ - أَعْني الطبعةَ الأُولى، التي تُمَثِّلُها طبعةُ عالَمِ الكُتُبِ، والطبعةَ الثانيةَ، التي تُمَثِّلُها طبعةُ مكتبةِ الخانجيّ - مُتَخالِفَتانِ في تنضيدِ بعضِ المواضِعِ، وذلكَ في رَسْمِ الحرفِ، وعددِ الأسطُرِ في الصفحةِ الواحدةِ، وعددِ الكلماتِ في السطرِ الواحدِ، وفي المسافاتِ، والفواصلِ، ونحوِ ذلك.

ومِن هنا زَحَفَتْ بعضُ كلماتِ السطرِ الأَخيرِ، مِن صَفَحاتِ الطبعةِ الأُولى، إلى السطرِ الأوَّلِ، مِن الصَّفَحاتِ التاليةِ، في الطبعةِ الثانيةِ.

وقـدِ اعتَمَـدْتُ – فـي التوثيـقِ – اختِصـارًا، واقتِصـارًا، واشـتِهارًا، علـى (طبعةِ عالَمِ الكُتُبِ)؛ لتمثيلِ (الطبعةِ الأُولى)، و(طبعةِ مكتبةِ الخانجيّ)، لتمثيلِ (الطبعةِ الثانيةِ)؛ وهذا مِن بابِ (الاصطلاحِ الخاصّ)، في هذا الكتابِ.

واشـتَمَلَتْ هـاتانِ الطبعتـانِ علـى أخطـاءٍ كثـيرةٍ، فاشـترَكَتا في بعضِـها، وانفَرَدَتْ (طبعةُ عالَمِ الكُتُبِ) بأخطاءٍ، سَلِمَتْ مِنها (طبعةُ مكتبةِ الخانجيّ)، وانفَرَدَتْ (طبعةُ مكتبةِ الخانجيّ) بأخطاءٍ، سَلِمَتْ منها (طبعةُ عالَمِ الكُتُبِ)؛ فعَجِبتُ مِن بَقاءِ الأخطاءِ على نحوِ الاشتِراكِ، ونحوِ الانفِرادِ، في حياةِ المحقّقِ[1].

فثَمَّةَ أخطاءٌ في الجُزءِ الرابعِ، مثلًا، اشتَمَلَتْ عليها (الطبعةُ الأُولى)، لهذا الجُزءِ، الصادرةُ بمطابعِ الهيئةِ المصريَّةِ العامَّةِ للكتابِ، سنةَ ١٩٧٥م، وقد وَجَدْتُها مُصَحَّحةً، في (الطبعةِ الثانيةِ)، لمكتبةِ الخانجيّ، ودارِ الرفاعيّ، سنةَ ١٩٨٢م، فما معنى بَقائِها في (الطبعةِ الثالثةِ)، لعالَمِ الكُتُبِ، بِبيروتَ، الصادرَةِ سنةَ ١٩٨٣م؟!

وثَـمَّةَ أخطـاءٌ جديـدةٌ، خَلَـتْ مِنهـا (الطبعـةُ الأُولى)؛ ولكِنَّهَـا دَخَلَـتِ (الكتـابَ)، في (الطبعـةِ الثانيـةِ)؛ بسببِ إعـادةِ تنضيدِ بعضِ المواضـعِ؛ بقصـدِ التصحيحِ؛ فوَقَعَ الخطأُ سَهْوًا، وغَفْلَةً، وظَلَّتْ في حياةِ المحقّقِ، بلا تصحيحٍ، وتصويبٍ؛ بدلالةِ بقائِها في (الطبعةِ الخامسةِ)، لمكتبةِ الخانجيّ، الصادرَةِ بعدَ (الطبعةِ الثالثةِ)، لعالَمِ الكتبِ، بِنحوِ سِتٍّ وعِشرينَ سنةً؟!

ومِن هنا أَرى أنَّ القارِئَ لا يَستَطيعُ الاستِغناءَ عن طبعةٍ بأُخْرى؛ فمَن أَرادَ الإفادةَ، مِن (كتابِ سيبويهِ)، بتحقيقِ (عبدِ السلامِ هارون)، فلا بُدَّ لهُ مِن

---

(١)- تُوفِّـيَ الأستاذُ عبدُ السلامِ هـارون سنةَ ١٩٨٨م، انظـر في: تتمَّـة الأعـلام، محمَّـد خير رمضان: ١/٢٩٠-٢٩٤.

الجَمعِ بينَ الطبعتَينِ، والموازَنةِ بينَهُما؛ لِانتِقاءِ الصوابِ مِنهُما.

٣- الطبعةُ الأُولى، لدارِ الجيلِ، بِبيروتَ، سنةَ ١٩٩١م، وهيَ مُطابِقةٌ لطَبَعاتِ (مكتبةِ الخانجيّ)، المذكورَةِ آنفًا، بلا أَدنى فَرْقٍ. فتكونُ نُسخةً مِن نُسَخِ (الكتابِ)، بالطبعةِ الثانيةِ.

٤- طبعةٌ أُخرى للكتابِ، في (دار التاريخ)؛ ولكنَّها بلا تأريخٍ، وهيَ مُخالِفةٌ لِطَبَعاتِ (عالَمِ الكُتُبِ)، و(مكتبةِ الخانجيّ)، في عَدَدِ الصَّفَحاتِ، وفي أوائلِ الكلماتِ، وأواخِرِها، في كُلِّ صفحةٍ. وقدِ اشتَمَلَتْ على الكثيرِ مِن أخطاءِ الطَّبَعاتِ السابقةِ، معَ أنَّها جاءَتْ بتنضيدٍ جديدٍ مُخالِفٍ.

٥- طبعةٌ جديدةٌ، بتنضيدٍ جديدٍ، لكتابِ سيبويهِ، هيَ الطبعةُ الثانيةُ، لدارِ الكُتُبِ العِلميَّةِ، بِبيروتَ، الصادرةُ سنةَ ٢٠٠٩م[١]، وقد كُتِبَ في صفحةِ العنوانِ: (علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب). وهذِهِ الطبعةُ مُخالِفةٌ لِطَبَعاتِ (عالَمِ الكُتُبِ)، و(مكتبةِ الخانجيّ)، و(دارِ التاريخِ)، في عَدَدِ الصَّفَحاتِ، وفي أوائلِ الكلماتِ، وأَواخِرِها، في كُلِّ صفحةٍ.

قالَ (د. إميل بديع يعقوب)، في مُقدّمتِهِ للكتابِ، بعدَ أن ذَكَرَ طَبَعاتِهِ، وآخِرَها طبعةَ (عبدِ السلامِ هارون): «والطبعة الأخيرة أفضل الطبعات على الإطلاق، إذ جاء التحقيق فيها تحقيقاً علمياً رصيناً، سواء كان ذلك في تقديم الكتاب، أم في تحقيق المتن ووضع الحواشي، أم في إثبات الفهارس التي خصَّص لها مجلداً مستقلاً. وحاولت أن أخدم هذا الكتاب بصورة أفضل وخاصة في تخريج الشواهد الشعرية، وإعرابها، وتخريج الأمثال وغيرها، وإضافة بعض الاستدراكات والإضافات والشروحات، فإنْ وُفِّقت فالخير أردت، وإلاّ فحسبي

---

(١)- صَدَرَتِ الطبعةُ الأُولى سنةَ ١٩٩٩م، ولكِنْ لم يَتَيَسَّرْ ليَ الاطِّلاعُ عليها.

أنني حاولت، وما توفيقي إلا بالله العليّ القدير، وهو حسبي، ونعم الوكيل»[١].

والسؤالُ الكبيرُ، بعدَ هذِهِ الخِدْمَةِ: مَن مُحَقِّقُ (كتابِ سيبويهِ)، في هذِهِ الطبعةِ؟ إن قِيلَ: (عبدُ السلامِ هارون)، فلِماذا خَلَتْ صفحةُ العُنوانِ، مِن ذِكرِ اسمِهِ؟! وإن قِيلَ: (د. إميل بديع يعقوب)؛ لِخِدْمَتِهِ (الكتابَ)؛ فإنَّها سَرِقَةٌ مفضوحةٌ. وإن قِيلَ: إنَّ هذِهِ الطبعةَ، بلا تحقيقٍ، فما أَسْوَأَها مِن طبعةٍ!

ولو أنَّ (د. إميل بديع يعقوب) بَذَل جُهْدًا في تصحيحِ أخطاءِ طَبَعاتِ (الكتابِ)، التي سَبَقَتْ طبعتَهُ، لَاسْتَحَقَّ أن يُكتَبَ اسمُهُ في عنوانِ (الكتابِ): (كتاب سيبويه، بتصحيح د. إميل بديع يعقوب)؛ لكنَّ الغريبَ العجيبَ أنَّ طبعتَهُ اشتَمَلَتْ على شيءٍ مِن أخطاءِ الطَّبَعاتِ السابقةِ، معَ أنَّها جاءَتْ بتنضيدٍ جديدٍ، مُخالِفٍ لِما سَبَقَ في طبعتَي (عالَمِ الكُتُبِ)، و(مكتبةِ الخانجيّ).

وبالموازنةِ بينَ تحقيقاتِ (كتابِ سيبويهِ)، في (النصوصِ الصرفيَّةِ)، تَبَيَّنَ لي أنَّ طبعتَي (باريسَ)، و(بولاقَ) هما: أَقَلُّ الطَّبَعاتِ خطأً، وأنَّ تحقيقَ (عبدِ السلامِ هارون)، للنصِّ الصرفيّ، لا يَرقَى إلى دِقَّةِ ما في هاتَينِ الطبعتَينِ.

وإذا كانَ (عبدُ السلامِ هارون) قد أَشارَ إلى وُجُودِ أخطاءٍ في الضبطِ، في (طبعةِ بولاقَ)، وأنَّ تحقيقَهُ قد خَلا مِنها، وذلكَ في قولِهِ: «والواقع أن الجهد الصادق الذي بذل في ضبطها وتصحيحها والتعليق عليها جهد مشكور وإن كان بعض الضبط قد تطرق إليه بعض الخطأ الذي نبهت على بعضه في الحواشي وأغفلت سائره لئلا أثقل على الدارس»[٢]؛ فإنَّ طبعتَهُ قدِ اشتَمَلَتْ على أخطاءٍ كثيرةٍ، سَلِمَتْ مِنها (طبعةُ بولاقَ)، ومِن قبلِها (طبعةُ باريسَ).

(١)- الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة، مقدّمة المعلِّق: ١/٣٣.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة عالم الكتب، مقدّمة التحقيق: ١/٥٤.

والصوابُ الذي نَجِدُهُ في طَبَعاتِ (عبدِ السلامِ هارون) مأخوذٌ في مُعظَمِهِ مِن طبعتَي (باريسَ)، و(بولاقَ)؛ وليسَ ثَمَّةَ ما يُثبِتُ أنَّ (عبدَ السلامِ هارون)، عندَ تحقيقِ (الكتابِ)، كان قد أَغمَضَ عينَيهِ عمَّا في هاتَينِ الطبعتَينِ، بل إنَّ المحقِّقَ لم يُنكِرْ ذلكَ أصلًا، فقالَ في مقدّمةِ تحقيقهِ عن (طبعةِ باريسَ): «أما نسخة (ط) التي أشير إليها في الحواشي فهي طبعة ديرنبورغ التي حظيت بأصح نسخة من كتاب سيبويه، وقد جعلتها أساساً في المعارضة، وأثبت الزيادة التي وجدتها فيها بين معكفين [ ] بدون تنبيه، كما انتفعت بالقراءات المثبتة في حواشيها عن أصولها في توجيه النص»[١].

وقالَ المحقِّقُ عن (طبعةِ بولاقَ): «وقد اتخذت هذه الطبعة نسخة باريس أصلا لها... وهكذا نلحظ أن هذه الطبعة زادت في دقة الضبط على النسخة الأوربية كما استعانت بمخطوطات أخرى لم يعينها مصحح النسخة»[٢].

ومُحالٌ أن يَتَجَنَّبَ (عبدُ السلامِ هارون) الاعتِمادَ على (طبعةِ بولاقَ)، وهو الذي أَثبَتَ «صفحات طبعة بولاق على جوانب النسخة، لكثرة النصوص التي اقتبست منها في أبحاث العلماء المعاصرين من شرقيين وغربيين»[٣].

ولا ريبَ عِندي في أنَّ تحقيقَ (عبدِ السلامِ هارون) للنصوصِ الصرفيَّةِ، في (كتابِ سيبويهِ) صورةٌ مرفوضةٌ، مِن صُوَرِ (إعادةِ التحقيقِ)؛ فقد جاءَ بِحُجَّةِ إخراجِ النصِّ بصياغةٍ أَفضَلَ مِن الصياغةِ الأُولى، فقالَ: «العناية بضبط النسخة وتخليصها من أخطاء الضبط الطباعي القديم مع مراعاة علامات الترقيم التي

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة عالم الكتب، مقدّمة التحقيق: ١/ ٥٨.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة عالم الكتب، مقدّمة التحقيق: ١/ ٥٣.

(٣)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة عالم الكتب، مقدّمة التحقيق: ١/ ٥٨.

خلت منها جميع الطبعات السالفة، والتي تعين الدارس على توضيح المعنى أو تعيينه»[(١)]؛ ولكنَّهُ في الواقعِ زادَ أخطاءً جديدةً، بعضُها يَسيرٌ، وبعضُها ضَرَرُهُ كبيرٌ.

ومِن هنا أَرى أنَّ المحَقِّقَ الوحيدَ لكتابِ سيبويهِ هو المستشرِقُ الفرنسيُّ: (هرتويغ درنبُرغ). أمَّا (محمود مصطفى)، فيَكفِيهِ فَخرًا أنَّهُ أَسهَمَ في تصحيحِ بعضِ أخطاءِ (طبعةِ باريسَ). ولو أنَّ (عبدَ السلامِ هارون)، اكتَفَى بالتصحيحِ، والتصويبِ، معَ الدعوةِ إلى إعادةِ طباعةِ (طبعةِ بولاقَ) مُصَحَّحةً، بالإخراجِ الطباعيِّ الحديثِ، لَقُبِلَ ذلكَ مِنهُ.

والـمُهِمُّ في (التحقيقِ) هو: (متنُ المُؤلِّفِ)، لا (حواشي المُعلِّقِ)، ولا (فَهارِسُ الـمُفَهْرِسِ). وتحريرُ المتنِ، وضبطُهُ، أَولَى بالعِنايةِ، مِن الحواشي، والفهارِسِ، والتعليقاتِ؛ لأنَّنا يُمكِنُ أن نَنتَفِعَ بكتابٍ، مَتْنُهُ مُحَقَّقٌ، مَعَ خُلُوِّهِ مِن الحواشي، والفهارِسِ؛ ولكِنْ مُحالٌ الِانتِفاعُ بكتابٍ، غيرِ مُحَقَّقٍ مَتْنُهُ، مهما كانَتْ حواشيهِ، وفهارِسُهُ، وتعليقاتُهُ.

وثَمَّةَ فَرقٌ بينَ (التَّحقِيقِ الكُلِّيِّ)، و(التَّحقِيقِ الجُزئِيِّ)؛ فالذي أَدعُو إليهِ هو (التَّحقِيقُ الجُزئِيُّ)، بأن يُدَوِّنَ (المحقِّقُ الثاني) - إن كانَ مِن الناصِحِينَ الـمُنصِفِينَ - التصويباتِ معَ أدِلَّتِها، ويَنشُرَها في كتابٍ، أو في بحثٍ، ويُهدِيَها إلى أخيهِ (المحقِّقِ الأوَّلِ) - إن كانَ مِن أهلِ الحياةِ - لِيَطَّلِعَ عليها، ويُصحِّحَ هو بنفسِهِ (أخطاءَهُ التَّحقِيقِيَّةَ)، بعدَ أن يَقتَنِعَ بِصِحَّةِ التصويباتِ.

وأَنسَبُ مِن ذلكَ أن يَدعُوَ (المحَقِّقُ الأَوَّلُ) أهلَ الخِبْرَةِ، لِلنَّقدِ والتقويمِ؛ فيكونَ (التحقيقُ الثاني) أَشبَهَ بِتحقيقِ اللِّجانِ، قليلَ الخطإِ. وهذا هو الغَرَضُ

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة عالم الكتب، مقدّمة التحقيق: ١/٥٨.

الرئيسُ مِن (نَقْدِ التحقيقاتِ)، الذي يَنبَغِي أن يكونَ وراءَ كُلِّ نَقْدٍ، ولَيسَ مِن صفاتِ (أهلِ العِلْمِ) السَّعيُ إلى الشُّهرَةِ، أوِ الكَسْبِ، أو الطَّعْنِ في الآخَرِينَ.

أمَّا (التَّحقِيقُ الكُلِّيُّ) لِلكتابِ؛ فهو مَردودٌ على صاحِبِهِ؛ إلَّا إذا كانَ (التحقيقُ الأوَّلُ) سَقيمًا جِدًّا، قدِ امتَلأَ بأخطاءِ التحريرِ، والتشكيلِ، والتطبيعِ، بِحَيثُ يَكونُ المطبوعُ والمخطوطُ سَواءً في الغُمُوضِ، أو يَكونُ المطبوعُ أَضَلَّ سبيلًا.

أمَّا اشتِمالُ (التحقيقِ القديمِ) على (بعضِ الأخطاءِ)، فليسَ مُسَوِّغًا، لِلتحقيقِ الكُلِّيِّ، بلِ الواجبُ هو (التحقيقُ الجُزئِيُّ)، كما ذَكَرْتُ؛ لأنَّ المحَقِّقَ الثانيَ قد يُصَحِّحُ (بعضَ الأخطاءِ)، ويَغفُلُ عن غيرِها، فيُكرِّرُها، وقد يَزيدُ (أخطاءً جديدةً)؛ فيَكونُ في (التحقيقَينِ القديمِ والجديدِ) أخطاءٌ لا بُدَّ مِن تصحيحِها. فهل نَنتَظِرُ أن يأتيَ (مُحَقِّقٌ ثالثٌ) مِن أجلِ (التصحيحِ)؟! وماذا لو جاءَ (المحَقِّقُ الثالثُ)، بِأخطاءٍ جديدةٍ، وغَفَلَ عن بعضِ الأخطاءِ القديمةِ؟!

ولَيسَتْ وفاةُ المحَقِّقِ، أو قِدَمُ زمانِهِ، أو كَونُهُ مُستَشرِقًا، مِن مُسَوِّغاتِ (التحقيقِ الكُلِّيِّ)؛ فليسَ التحقيقُ كالمَتاعِ القديمِ، لا بُدَّ مِن تجديدِهِ، إذا طالَ الزمانُ عليهِ؛ بلِ المِعيارُ هو (جَودةُ التحقيقِ)، و(قِلَّةُ الأخطاءِ)، فيَمتَنِعُ (التجديدُ)؛ أو (رَداءَةُ التحقيقِ)، و(كَثرَةُ الأخطاءِ)، فيَجِبُ (التجديدُ).

وليسَ ثَمَّةَ ما يَمنَعُ مِن إعادةِ طباعةِ الكتابِ المحَقَّقِ، مُصَحَّحًا، معَ كِتابةِ اسمِ المصحِّحِ، مثلًا: (تحقيق: هرتويغ درنبُرغ، بتصحيحِ: عبدِ السلامِ هارون). وهذا في رأيي أَنسَبُ مِنَ التَّهافُتِ على ادِّعاءِ التحقيقِ، في حالِ كونِ المُدَّعي، لم يَزِدْ على (المتنِ المحَقَّقِ) غيرَ بعضِ التصحيحاتِ، والتعليقاتِ، والفهارسِ.

ومِن أَقرَبِ الأمثلةِ على ذلكَ إعادةُ طبعِ معجمِ (المحكمِ)، لابنِ سيده، معَ كِتابةِ اسمِ كُلِّ مُحَقِّقٍ أصيلٍ، على صفحةِ عنوانِ الجُزءِ الذي حَقَّقَهُ، وأَسفَلَ

مِنهُ كُتِبَتْ هذِهِ العبارةُ: «طبعة جديدة منقحة ومفهرسة»، وكُتِبَ أَسفَلَ مِنها اسما المُنَقِّحِ والمُنَسِّقِ: (د. عبد الفتَّاح السيِّد سليم، ود. فيصل الحفيان).

وقد جاءَ في مقدّمةِ هذِهِ الطبعةِ: «هذا كتاب ذو حكاية، عمرها سبعة وأربعون عامًا، بدأت عام ١٩٥٦، ولا تزال حيَّة. وهي حكاية ذات شجون، حقيقة بأن تُحكى، ونحن نقدم لهذه الطبعة الثانية، التي تعد "أولى" إذا ما وضعنا في حسباننا أنها الطبعة الوحيدة الكاملة، فما سبقها مما صدر عن المعهد كان أجزاء باعدت بين كل مجموعة منها والأخرى السنون، وما سبقها أيضًا كان طبعة دعيَّة سطت على طبعة المعهد سطوًا كاملًا»[١].

والمقصودُ بالطبعةِ الدعيَّةِ طبعةُ (د. عبدِ الحميدِ هنداويّ)، بدارِ الكُتُبِ العِلْميَّةِ، بِبيروتَ، سنةَ ٢٠٠٠م، في أَحَدَ عَشَرَ جُزءًا.

وكذلكَ ليسَ مِن مُسَوِّغاتِ إعادةِ التحقيقِ البحثُ عن مخطوطاتٍ جديدةٍ، واستِعمالُها في التحقيقِ؛ لإثباتِ الجِدَّةِ، معَ تسويغِ إعادتِهِ، بِكَونِ المحَقِّقِ الأوَّلِ لم يَطَّلِعْ على هذِهِ المخطوطاتِ؛ فإنَّ فَتْحَ هذا البابِ، سيَجعَلُ كتابَ سيبويهِ مَثلًا، بعدَ نحوِ عَقْدَينِ، بِعِشرينَ تحقيقًا.

وقد وَقَفْتُ في شهرِ آبَ، مِن سنةِ ٢٠١٦م، على تحقيقٍ جديدٍ، لكتابِ سيبويهِ، هو تحقيقُ (د. محمَّد كاظم البكَّاء)، بِعُنوانِ: (الكتاب كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ "سيبويه" تصنيف منهجي وشرح وتحقيق علمي)، في سِتَّةِ مجلَّداتٍ، مِن منشوراتِ زين الحقوقيَّةِ والأدبيَّةِ، سنةَ ٢٠١٥م.

ولو أنَّ (د. محمَّد كاظم البكَّاء)، لم يَنسِبْ إلى نفسِهِ تحقيقَ الكتابِ، وكَتَبَ مثلًا: (كتاب سيبويهِ، بعنايةِ د. محمَّد كاظم البكَّاء)، لكانَ ذلكَ أَقرَبَ

---

(١)- المحكم، الطبعة الجديدة، تقديم الطبعة الثانية: ١/ب.

إلى الواقعِ العلميّ.

وبيانُ ذلكَ أنَّ د. محمَّد كاظم البكَّاء لا يُنكِرُ الرُّجوعَ إلى التحقيقاتِ، التي سَبَقَتْ تحقيقَهُ، فقد قَالَ في مقدّمةِ تحقيقِهِ: «ويعدّ نشر (الكتاب) أمراً عظيماً، وإنّ صاحب الفضل الأكبر في إحيائه والرائد الأوّل في نشره هو الأستاذ المستشرق الفرنسي (هرتويغ درنبرغ) أستاذ اللغة العربية الفصحى بالمدرسة الخاصة للغات الشرقية في باريس، ثم توالت طبعاته. وقد أَتمّها العلاّمة المحقّق عبد السلام محمد هارون في طبعته السادسة التي بذل فيها جهداً عظيماً في تحقيق الكتاب والتعليق عليه، فحقّق للكتاب انتشاراً واسعاً لا بد أنْ يذكر له بالإكبار، ولكنَّ الكتاب ظلّ أبوابا متلاحقة، ومسائل مزدحمة، وفقرات متداخلة لا تخطيط يوضحها ولا تصنيف ينظمها، فقرّرت بعد الاتكال على الله تعالى إعادة نشره في تصنيف منهجي، وتحقيق علمي، مفيداً من جهود المتقدمين. ولكونه قد جاء مسك الختام لأعمالهم فلا بد أن يتميّز بفضيلة ما لديهم ومزية الزيادة على ما عندهم...»(١).

وقالَ أيضًا: «وقد قابلت الأصل أيضا بطبعة بولاق التي اعتمدت على طبعة باريس... وتوخيا للدقة وإكمالاً لجهد العلاّمة المحقّق عبد السلام محمد هارون جعلت تحقيقه نسخة خامسة في المقابلة مفيدا من تخريجه بعض الأبيات والقراءات والتراجم والتعليقات، وقد نسبت إليه ما نقلته منه، وهذا يعني أنّني حقّقت الكتاب بمقابلة أصحّ النسخ وأقدمها، وبهذا لم يبقَ من نسخ الكتاب المخطوطة القديمة الكاملة التي لم تعتمد في تحقيق الكتاب إلاّ القليل، وأكاد أجزم أنّ هذه النسخ التي اعتمدت عليها كافية جدّاً لضبط نصّ الكتاب على

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء، مقدّمة التحقيق: ١/٩.

مـا أراده صـاحبه لـه مسـتندا إلى معـرفتي بأسـلوب صـاحب الكتـاب وتـدبر مقاصده»[1].

وهـذا يَعـني بوُضـوحٍ أنَّ مُعظَـمَ مـادَّةِ الكتـابِ في تحقيقِـهِ مُوافِقـةٌ لِمـا في الطَّبَعاتِ السابقةِ، أو لِما في بعضِها؛ ومعَ اعتِمادِهِ الصريحِ عليها، لا يكونُ لهُ مِن نَصيبٍ، في تحقيقِهِ الجديدِ، إلَّا ما يَخُصُّ:

١- التصنيفَ المنهجيَّ، وهـو لـيسَ جُـزءًا مِـن التحقيـقِ، بـلا ريـبٍ، ويُمكِـنُ أن يَشتَمِلَ عليهِ كتابٌ، أو بحثٌ، أو مَقالٌ.

٢- تصويبَ التطبيعاتِ، التي اشتَمَلَتْ عليها بعضُ الطَّبَعاتِ السابقةِ، وسَلِمَتْ مِنها طَبَعـاتٌ أُخـرى، سـابقةٌ أيضًـا، وهـيَ أَولَى بِعُنـوانِ (التصـحيحِ)، لا بِعُنـوانِ (التحقيقِ).

٣- التعليقـاتِ والشُّروحَ والتخريجاتِ، وهـيَ ممَّا يَقَعُ فيهِ التفاوُتُ بينَ المحَقِّقِينَ، ولَيسَتْ مِن صميمِ التحقيقِ في شيءٍ؛ لأنَّها ستَكونُ مُسَوِّغًا لِكُلِّ مَن أَرادَ إعادةَ تحقيقِ أيِّ كتابٍ!

ومِن هنا أَعُودُ، فأَقولُ: إنَّ المحقِّقَ الوحيدَ لكتابِ سيبويهِ هو المستَشرِقُ الفرنسيُّ (هرتويـغ درنبُـرغ). أمَّـا جُهـودُ (د. محمَّـد كـاظم البكَّـاء)، فهـيَ عظيمـةٌ وجليلةٌ، لا يُنكِرُهـا الـمُنصِفُ، ولا يَختَلِفُ في جَدواها اثنانِ؛ ولكنَّهـا مِـن قَبيـلِ (التحقيقِ الجُزئيِّ)، لا (التحقيقِ الكُلّيِّ).

والأَنسَـبُ - في رأيـي - أن يُكتَـبَ في صـفحةِ عنـوانِ الكتـابِ، بطبعتِـهِ هذِهِ: (كتاب سيبويه، بتحقيق هرتويغ درنبُرغ، وعناية د. محمَّد كاظم البكَّاء)، أو (كتاب سيبويه، بتحقيق هرتويغ درنبُرغ، ومراجعة د. محمَّد كاظم البكَّاء).

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء، مقدّمة التحقيق: ١/١١-١٠.

وقد حَثَّ (د. محمَّد كاظم البكَّاء) العلماءَ، والمحَقِّقِينَ، على إهدائِهِ الملحوظاتِ؛ للإفادةِ مِنها، فقالَ في مقدّمةِ تحقيقِهِ: «وسأظلّ بحاجة إلى ملحوظات العلماء والمحققين للإفادة منها أميناً على نقلها منهم ونسبتها إليهم، ساعيا إلى نيل النسخ الخطية الأخرى، فهذا العمل مشروع مستمر ومتكامل في تصنيف الكتاب وتحقيقه»[١]؛ فَمَا أَجْمَلَهُ مِن قَوْلٍ!

وقد وَجَدْتُ في تحقيقِهِ لِلنُّصوصِ الصرفيَّةِ مِن (كتابِ سيبويهِ) دِقَّةً، في التحريرِ، والضبطِ، في مَواضِعَ أَخطَأَ فيها بعضُ مَن سَبَقَهُ، لكنَّنِي وَجَدْتُ أيضًا مَواضِعَ كثيرةً، أَخطَأَ فيها (د. محمَّد كاظم البكَّاء)، إمَّا اعتِقادًا مِنهُ بصوابِ ما أَثبَتَهُ، أو سَهْوًا مِنهُ، أو أنَّها مِن التطبيعاتِ.

وقد تَبَيَّنَ لي بمُراجَعةِ الجُزءِ الخامسِ مِن (كتابِ سيبويهِ)، بتقسيمِ المحَقِّقِ (د. محمَّد كاظم البكَّاء)، أنَّهُ قد قَصَّرَ في مراجعةِ المطبوعِ، قبلَ نَشْرِهِ؛ وإلَّا فما تفسيرُ أن تَتَضَمَّنَ هوامِشُ هذا الجُزءِ، في أَكثَرَ مِن عِشرينَ مَوضِعًا[٢]، عبارةَ: (المحقق مُحَمَّد عبد السلام هارون)، بدلًا من: (المحقق عبد السلام مُحَمَّد هارون)؛ فهذا التطبيعُ – وإن لم يَكُنْ مِن الأخطاءِ الصرفيَّةِ – يدلُّ على تقصيرِ المحَقِّقِ، في مُراجَعةِ المطبوعِ؛ لأنَّهُ مِن (الأخطاءِ المفضوحةِ)، التي لا تَحتاجُ إلى التَّدَبُّرِ، والتَّأَمُّلِ؛ بل تَكفِي فيها (النَّظْرَةُ العَجْلَى) مِن (الطالبِ المبتدِئِ).

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء، مقدّمة التحقيق: ١/١١.

(٢)- انظر في: الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ١٩٣/٥، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٩، ٣٢٤.

أوَّلًا– أمثلةٌ مِن تحقيقِ (عبد السلام هارون):

٤٠٥– جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون: «واعلم أن ياءَيِ الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنَّهم مما يغيّرونه عن حاله قبل أن تُلحِق ياءَيِ الإضافة. وإنَّما حملَهم عَلَى ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتها، فشجَّعهم عَلَى تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن»[1].

في النصِّ: (ومنتها)، والصوابُ: (ومنتهاه) بهاءٍ بعدَ الألفِ، وهيَ هاءُ الضميرِ العائدِ على كلمةِ (الاسم)، أي: (مُنْتَهَى الاسمِ).

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[2]، وطبعةُ بولاقَ[3]، وطبعةُ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ[4]، مِن هذا الخطإِ.

٤٠٦– جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ عالَمِ الكُتُبِ: «وقالوا: أرُجلٌ صِنْعٌ وقومٌ صِنْعُونَ، ولم يجاوزوا ذلك»[5].

في النصِّ: (أرُجلٌ) بهمزَةِ قطعٍ فوقيَّةٍ في أوَّلِ الكلمةِ، معَ ضمِّ الراءِ، والصوابُ: (رَجُلٌ) بلا همزَةٍ، معَ فتحِ الراءِ، وضمِّ الجيمِ، والمقصودُ بِهِ: (واحِدُ الرِّجالِ)؛ بدلالةِ قولِهِ: «وقومٌ صِنْعُونَ».

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[6]، وطبعةُ بولاقَ[7]، وطبعةُ دارِ الكُتُبِ

---

(١)– الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٣٣٥.

(٢)– انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٦٤.

(٣)– انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٦٩.

(٤)– انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٣/٣٦٧.

(٥)– الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٣/٦٢٩.

(٦)– انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢١٣.

(٧)– انظر في: الكتاب طبعة بولاق: ٢/٢٠٥.

العلميَّةِ[١]، مِن هذا الخطإِ، وهو بلا همزَةٍ أيضًا في طبعةِ مكتبةِ الخانجيِّ، ولكِنْ معَ ضمِّ الراءِ، بدلًا مِن الجيمِ[٢].

٤٠٧- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ مكتبةِ الخانجيِّ: «فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَل يَفعُل، وَفَعَل يفَعِل، وفعِلَ يَفَعَل. ويكون المصدر فَعْلاً، والاسم فاعلا»[٣].

في النصِّ: (يفَعِل) بفتحِ الفاءِ، والصوابُ: (يَفْعِل) بفتحِ الياءِ، وسكونِ الفاءِ، وفي النصِّ: (يَفَعَل) بفتحِ الفاءِ، والصوابُ: (يَفْعَل) بسكونِها.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٤]، وطبعةُ بولاقَ[٥]، وطبعةُ عالَمِ الكُتُبِ[٦]، وطبعةُ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ[٧]، مِن هذَينِ الخطأَينِ.

٤٠٨- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ مكتبةِ الخانجيِّ: «وقالوا: لَقِيَهُ لِقيَاناً، وعَرَفَهُ عِرفْاناً[٨]. ومثل هذا: رئمة رئمانا»[٩].

في النصِّ: (رئمة)، بِوَضعِ نُقطَتَينِ فوقَ الهاءِ، والصوابُ: (رَئِمَهُ). والهاءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ بالفعلِ (رَئِمَ)، في محلِّ نصبِ مفعولٍ بِهِ، كما في: (لَقِيَهُ).

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/١٠٥.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٣/٦٢٩.

(٣)- الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٥.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٢٤.

(٥)- انظر في: الكتاب طبعة بولاق: ٢/٢١٤.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٤/٥.

(٧)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/١٢٢.

(٨)- إسكانُ الفاءِ في: (عِرفْاناً) تطبيعٌ، والصوابُ بإسكانِ الراءِ، وفتحِ الفاءِ.

(٩)- الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٨.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ(١)، وطبعةُ بولاقَ(٢)، وطبعةُ عالَمِ الكُتُبِ(٣)، وطبعةُ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ(٤)، مِن هذا الخطإِ.

٤٠٩- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون: «ومثل أفرحْت وفرَّحْت: أنزَلْت ونزَّلْت، قال الله عزّ وجل: ﴿**لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً**﴾(٥)، وكثَّرهم وأكثَرهم، وقلَّلهم وأقلَّهم»(٦).

في النصِّ: (أُنْزِلَ) بدلًا مِن (نُزِّلَ)؛ ولكِنَّني لم أَجْرُؤْ على كِتابةِ الخطإِ، في سياقِ الآيةِ الكريمةِ؛ ولذلكَ كَتَبْتُ الصوابَ فيهِ؛ لِحُرْمَةِ القُرآنِ الكريمِ.

ولم يُنبِّهِ المحَقِّقُ على الخطإِ في نسبةِ الفعلِ المزيدِ (أُنْزِل)، إلى الآيةِ السابعةِ والثلاثينَ مِن سورةِ الأنعامِ، والراجِحُ أنَّهُ لم يَتَنَبَّهْ هوَ أصلًا؛ لأنَّهُ اكتَفَى في الهامشِ (١) بقولِهِ: «الآية ٣٧ من سورة الأنعام».

والصوابُ أنَّ الآيةَ السابعةَ والثلاثينَ، مِن سورةِ (الأنعامِ) تَتَضَمَّنُ الفعلَ المزيدَ (نُزِّلَ) بالتضعيفِ، لا الفعلَ المزيدَ (أُنْزِلَ)، قالَ تعالى: ﴿**وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ**﴾(٧).

ولم يَنفَرِدْ تحقيقُ عبدِ السلامِ هارون، بهذا الخطإِ، بل سَبَقَتْهُ إليهِ طبعةُ

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٢٥.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢١٥.

(٣)- الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٤/٨.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/١٢٤.

(٥)- الأنعام: ٣٧.

(٦)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٥٥-٥٦.

(٧)- الأنعام: ٣٧.

باريسَ[1]، وطبعةُ بولاقَ[2]، ولـم أَجِـدْ أَدنى تنبيهٍ في هـذهِ الطَّبَعاتِ، على هـذا الخطإِ.

والغريبُ أنَّ عبدَ السلامِ هارون نفسَهُ قد ذَهَبَ إلى وُجوبِ التصحيحِ في المـتنِ، إذا كـانَ الخطـأُ في الاستشـهادِ بنصـوصِ القـرآنِ الكـريمِ، فقـالَ: «أمـا الشواهد من القرآن الكريم فلما لها من تقدير ديني، لا بد أن توضع في نصابها. وقد كشفت في أثناء تحقيقي لكتاب الحيوان عن تحريفات كثيرة لـم أستطع إلَّا أن أردها إلى أصلها. ومن أمثلة ذلك.... وإنما أسهبت في تلك الأمثلة لأنبِّهَ على أمرين: أما أحدهما فإنه يجب أن يستشعر المحقق الحذر الكامل في تحقيق الآيات القرآنية، وألا يركن إلى أمانة غيره في ذلك مهما بلغ قدره. وأما الآخر فـإنَّ التزَمُّت في إبقـاء الـنص القـرآني المحرف[3] في الصـلب كمـا هـو، فيـه مَزلـة للأقدام، فإن خطر القرآن الكريم يجلُّ عن أن نجامل فيه مخطئًا، أو نحفظ فيه حق مؤلف لـم يلتزم الدقة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر. ومع ذلك فإننا نرى بعض المتزمتين الغالين يذهب إلى التزام الأمانة الصارمة في أداء النص القرآني الخاطئ[4] يؤديه كما وقع من مؤلفه»[5].

وقد يُقالُ: لعلَّ سيبويهِ اعتَمَدَ على إحدى القِراءاتِ، وإثباتُ القِراءةِ في

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٤٨/٢.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢٣٤/٢.

(٣)- لا أَستَسِيغُ وصـفَ (الـنصِّ القـرآنيّ) بصـفةِ (المحرَّفِ)؛ لأنَّـهُ بعـدَ التحريـفِ، لا يكـونُ مِـن (القُرآنِ)، قطعًا؛ ففي العبارَةِ، مِن التجوُّزِ المذمومِ، ما فيها.

(٤)- لا أَستَسِيغُ وصـفَ (الـنصِّ القـرآنيّ) بصـفةِ (الخـاطئِ)؛ لأنَّـهُ بعـدَ الخطـإِ، لا يكـونُ مِـن (القُرآنِ)، قطعًا؛ ففي العبارَةِ، مِن التجوُّزِ المذمومِ، ما فيها.

(٥)- تحقيق النصوص ونشرها: ٤٨-٥١.

المتنِ، ليسَ مِن الخطإِ في شيءٍ، وقد ذَكَرَ ذلكَ عبدُ السلامِ هارون، بقولِهِ: «واختبار النصوص القرآنية لا يكفي فيها أن نرجع إلى المصحف المتداول، بل لا بد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات وكتب التفسير. ففي كتب القراءات يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع، ثم العشر ثم الأربع عشرة، ثم كتب القراءات الشاذة. وفي كتب التفسير يلجأ إلى تلك التي تعنى عناية خاصة بالقراءات كتفسير القرطبي وأبي حيان. ولذلك يجدر أن ينسب المحقق كل قراءة تكون مخالفة لقراءة الجمهور»[(١)].

والحقيقةُ أنَّهُ ليسَ في القراءاتِ السبعِ، ولا في العشرِ، ولا في الأربعَ عشرةَ، ولا في الشاذَّةِ، ولا في كُتُبِ التفسيرِ: «لولا أُنْزِلَ» في سورَةِ (الأنعامِ).

وفي ظَنِّي أنَّ سيبويهِ رُبَّما اعتَمَدَ على قِراءَةِ مَن خَفَّفَ الفعلَ الثانيَ (يُنَزِّل)، فَقَرَأَ: (يُنْزِل)، فتكونُ هذهِ القراءةُ شاهدًا على استعمالِ المزيدَينِ معًا، في سياقٍ واحدٍ، بمعنًى واحدٍ، وهما: المزيدُ (نُزِّلَ) في قولِهِ: ﴿**لَوْلَا نُزِّلَ**﴾، وأصلُهُ: (نَزَّلَ) على صيغةِ (فَعَّلَ)، والمزيدُ (يُنْزِل) بتخفيفِ الزاي، لا بتضعيفِها، وأصلُهُ: (أَنْزَلَ) على صيغةِ (أَفْعَلَ)؛ أي: تكونُ القراءةُ هكذا: «**وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً**».

قالَ ابنُ زنجلةَ: «قرأ ابن كثير وأبو عمرو: "أن يُنْزِل اللهُ" بالتخفيف في جميع القرآن، وحجتهما في الآية ﴿**أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ**﴾[(٢)] ولم يقل (نَزَّل الله). وأبو عمرو قرأ في الأنعام بالتشديد: ﴿**قُلْ إِنَّ اللهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ**

(١)- تحقيق النصوص ونشرها: ٥١.

(٢)- البقرة: ٩٠.

آيَةً﴾[1]، بالتشديد لأن قبلها ﴿**لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ**﴾[2] فقرأها بلفظ ما جاورها. وفي (الحِجْر) أيضاً قرأ بالتشديد: ﴿**وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ**﴾[3] لأنه شيء بعد شيء، فكأنه لما تردد وطال نزوله شدَّده لتردده. وابن كثير خالف مذهبه في سورة (سبحان) فقرأ بالتشديد، كأنه أراد أن يجمع بين اللغتين. وقرأ الباقون جميع ذلك بالتشديد»[4].

ورُبَّما كانَ سيبويهِ قد خَلَطَ بينَ آيتَينِ، في حِفظِهِ، فأَخَذَ الجُزءَ الأوَّلَ مِن آيةٍ مُشابِهةٍ مُقارِبةٍ، وأَخَذَ الجُزءَ الثانيَ، مِن آيةِ الأنعامِ، وهو احتِمالٌ ليسَ ببعيدٍ.

ولكَ أن تَحتَمِلَ ذلكَ، إذا قَرَأْتَ هذِهِ الآياتِ:

أ- قالَ تعالى: ﴿**وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[5].

ب- قالَ تعالى: ﴿**وَيَقُولُونَ لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ**﴾[6].

ج- قالَ تعالى: ﴿**وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ**﴾[7].

د- قالَ تعالى: ﴿**وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ**

---

(١)- الأنعام: ٣٧.

(٢)- الأنعام: ٣٧.

(٣)- الحجر: ٢١.

(٤)- حجة القراءات: ١٠٦، وانظر في: معجم القراءات: ٤٢١/٢.

(٥)- الأنعام: ٣٧.

(٦)- يونس: ٢٠.

(٧)- الرعد: ٧.

يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ﴾[١].

وثَمَّةَ احتِمالٌ ثالثٌ، لكنَّهُ ضعيفٌ، وهوَ أن يَكونَ سيبويهِ قد استَشهَدَ بجُزأَي آيَتَينِ، ولكنَّ الناسخَ جَمَعَ بينَهُما؛ ظَنًّا مِنهُ أنَّهما نصٌّ واحدٌ؛ لعدمِ وجودِ علاماتِ الترقيمِ آنذاكَ.

ومهما يَكُنْ، فإنَّ المحَقِّقَ عبدَ السلامِ هارون، قد قَصَّرَ في هذا الموضعِ، تقصيرًا واضحًا، فهو لم يُنَبِّهْ على هذا الخطإِ، والراجحُ أنَّهُ لم يَتَنَبَّهْ أصلًا، وهوَ لم يُشِرْ أَدنىَ إشارَةٍ إلى احتِمالِ رُجُوعِ هذا الخطإِ إلى أنَّ الأصلَ في الاستِشهادِ، هو اعتِمادُ سيبويهِ على قِراءةِ مَن خَفَّفَ المزيدَ الثانيَ، الواردَ بصيغةِ المضارِعِ (يُنَزِّل: يُنْزِل)، ولم يُشِرْ حَتَّى إلى الاحتِمالِ الثالثِ، وهو أنَّ الخطأَ مِن الناسخِ، الذي ظَنَّ أنَّهما نصٌّ واحدٌ، كما ذَكَرْتُ آنفًا.

وجاءَ (د. إميل بديع يعقوب)؛ لِيَخدُمَ كتابَ سيبويهِ، كما يَقولُ، فتَرَكَ الخطأَ كما هوَ، ولم يُنَبِّهْ عليهِ، بل لم يَتَنَبَّهْ عليهِ أصلًا[٢].

وقدِ اشتَمَلَتْ طبعةُ مكتبةِ الخانجيِّ على تطبيعٍ في النصِّ نفسِهِ: «وكَثَّرهم وأَكثَرهم، وقلَّلهم وأقلَّهم»؛ فقد ضُبِطَتْ عبارةُ: «وأكثَرهم» بفتحِ الكافِ، والصوابُ: «وأَكْثَرهم» بسكونِها، كما في طبعةِ باريسَ، وطبعةِ بولاقَ، وطبعةِ عالَمِ الكُتُبِ. وحينَ جاءَ (د. إميل بديع يعقوب)؛ لِيَخدُمَ كتابَ سيبويهِ، تَرَكَ الخطأَ كما هوَ، ولم يُنَبِّهْ عليهِ، بل لم يَتَنَبَّهْ عليهِ أصلًا.

وفي (طبعةِ دارِ التاريخِ)، لكتابِ سيبويهِ، كُتِبَتِ الآيةُ السابعةُ والثلاثونَ، مِن سورَةِ (الأنعامِ)، بصورَةٍ صحيحةٍ؛ لا لأنَّ مَن قامَ على الطبعةِ، تَنَبَّهَ على

---

(١)- الرعد: ٢٧.

(٢)- الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/١٦٧.

الخطإ؛ بل لأَنَّ (النُّصوصَ القرآنيَّةَ)، في هذِهِ الطبعةِ، نُسِخَتْ مِن برنامجِ (مُصحَفِ المدينةِ) الحاسُوبِيّ، أو ما أَشبَهَهُ مِن البرامجِ الحاسُوبيَّةِ، التي تَشتَمِلُ على (الرَّسْمِ العُثْمَانِيّ) المعروفِ؛ ولذلكَ كانَ النصُّ سليمًا؛ لأنَّهُ لَم يَكُنْ بتنضيدِ مَن طَبَعَ (كتابَ سيبويهِ). أمَّا الخطأُ في ضبطِ عبارَةِ: «وأكثَرهم» بفتحِ الكافِ، فقد بَقِيَ كما هو، في (طبعةِ دارِ التاريخِ)(١).

٤١٠- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ مكتبةِ الخانجيّ: «وقد اختلفوا في هذا البيت لنُصَيبٍ فقال بعضهم:

سَوِدتُ فلم أَملِك سَوادي وتحته قميصٌ من القُوهِيّ بيضٌ بنَائُقهْ»(٢).

اشتَمَلَ النصُّ على خطإٍ واحدٍ، هو ضبطُ قولِ نُصَيْبٍ: (بنائقه) بضمِّ الهمزَةِ؛ والصوابُ بكسرِها، وضمّ القافِ، كما في طبعةِ باريسَ(٣)، وطبعةِ بولاقَ(٤)، وطبعةِ عالَمِ الكُتُبِ(٥)، وطبعةِ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ(٦).

٤١١- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ مكتبةِ الخانجيّ: «وقالوا: عَوَّرتُ عينهَ كما قالوا: فَرَّحتُه، وكما قالوا: سَوَّدتُه»(٧).

اشتَمَلَ النصُّ على خطإٍ واحدٍ، هو فتحُ الهاءِ في قولِهِ: (عينه)؛ والصوابُ فتحُ النونِ، لا الهاءِ؛ لأنَّ الهاءَ هنا ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على الضمِّ.

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة دار التاريخ: ٤/٤٠.

(٢)- الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٥٧.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٤٨.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٣٤.

(٥)- الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٤/٥٧.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/١٦٨.

(٧)- الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٥٧.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[1]، وطبعةُ بولاقَ[2]، وطبعةُ عالَمِ الكُتُبِ[3]، وطبعةُ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ[4]، مِن هذا الخطإِ.

٤١٢- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ مكتبةِ الخانجيّ: «وقال ذو الرمّة:

وقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لمَيَّةَ ماقتي فما زِلْتُ أَبكي حَوْلَه وأُخاطِبُه»[5].

اشتَمَلَ النصُّ على خطإٍ واحدٍ، هو قولُهُ: (ماقتي) بالميمِ، والصوابُ: (ناقتي) بالنونِ، كما في طبعةِ باريسَ[6]، وطبعةِ بولاقَ[7]، وطبعةِ عالَمِ الكُتُبِ[8]، وطبعةِ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ[9].

٤١٣- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ مكتبةِ الخانجيّ: «وتقول: سقَيْتُه فشرب، وأسْقَيْتُه: جعلتُ له ماءً وسُقْيَا. ألا ترى أنَّك تقول: أَسْقيْتُه، أي جعلتُ له ماءً وسُقياً. فَسَقَيْتُه مثل كسَوْتُه، وأَسْقيْتُه مثل أَلْبستْهُ»[10].

اشتَمَلَ النصُّ على أَكثَرَ مِن خطإٍ:

أ- سقوطِ بعضِ الكلماتِ؛ بسببِ انتقالِ النَّظَرِ، وذلكَ أنَّ أصلَ النصِّ:

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٤٩.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٣٤.

(٣)- الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٤/٥٧.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/١٦٩.

(٥)- الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٥٨-٥٩.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٤٩.

(٧)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٣٥.

(٨)- الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٤/٥٨-٥٩.

(٩)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/١٧٠.

(١٠)- الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٥٩.

«وتقولُ: سَقَيْتُهُ فَشَرِبَ، وأَسْقَيْتُهُ: جَعَلْتُ له ماءً وسُقْيَا. أَلا تَرى أنَّك تقولُ: أَسْقَيْتُهُ نَهَرًا. **وقال الخليلُ: سَقَيْتُهُ وأَسْقَيْتُهُ**، أي: جَعَلْتُ لهُ ماءً وسُقْيَا. فَسَقَيْتُهُ مِثْلُ كَسَوْتُهُ، وأَسْقَيْتُهُ مِثْلُ أَلْبَسْتُهُ».

وما سَقَطَ ثابِتٌ في طبعةِ باريسَ(١)، وطبعةِ بولاقَ(٢)، وطبعةِ عالَمِ الكُتُبِ(٣). والغريبُ أنَّها سَقَطَتْ مِن طبعةِ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ، أيضًا(٤).

ب- كتابةِ (أَلْبستْهُ)، بإسكانِ التاءِ، والصوابُ: (أَلْبَسْتُهُ)، بإسكانِ السينِ، وضمِّ التاءِ. وواضحٌ أنَّهُ تطبيعٌ. وهو خطأٌ أيضًا في طبعةِ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ.

أمَّا (سقيا) فلها صُورتانِ مُحتَمَلتانِ:

١- (سَقْيًا) بفتحِ السينِ، معَ التنوينِ، على وزنِ (سَعْيًا)، كما في طبعةِ باريسَ(٥).

٢- (سُقْيَا) بضمِّ السينِ، معَ ألفٍ، بلا تنوينٍ، على وزنِ (دُنْيَا)، وهو المقصودُ في نصِّ سيبويهِ في هذا المقامِ.

أمَّا الجمعُ بينَ الضمِّ والتنوينِ، فهو خطأٌ فادِحٌ، كما في طبعةِ بولاقَ(٦)، وفي الموضعِ الثاني، مِن طبعةِ عالَمِ الكُتُبِ، بخلافِ طبعةِ مكتبةِ الخانجيِّ، فقد سَلِمَتْ مِن هذا الخطإِ؛ ولكِنَّ الفتحةَ، في الموضعِ الثاني، وُضِعَتْ على الألفِ، والصوابُ أن تُوضَعَ على الياءِ، قبلَ الألفِ.

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٤٩.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٣٥.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٤/٥٩.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلمية: ٤/١٧١.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٤٩.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٣٣٥.

قالَ سيبويهِ: «هذا باب ما جاء من المصادر وفيه ألف التأنيث وذلك قولك: رَجَعْتُهُ رُجْعَى، وبَشَرْتُهُ بُشْرَى، وذَكَّرْتُهُ ذِكْرَى، واشتَكيتُ شَكْوَى، وأَفتيتُه فُتْيَا، وأَعداه عَدْوَى، والبُقْيَا. فأمّا الحُذْيَا فالعطيَّة، والسُّقْيَا ما سَقيتَ، وأما الدَّعْوَى فهو ما ادَّعيتَ»[١].

وقالَ السيرافيُّ: «والباب في الدعاء والتسمية فَعَّلت، وقد أدخلوا عليه أفعلْت، فقالوا: سَقَّيته في معنى دعوت له بالسُّقْيَا. قال ذو الرمة:

وقَفْتُ علَى رَبْعٍ لِميَّةَ ناقَتِي فما زِلْتُ أَبْكِي حَوْلَه وأُخاطِبُه

وأُسقِيه حتى كادَ مِمَّا أُبِثُّه تُكَلِّمُنِي أحجارُهُ وملاعِبُه»[٢].

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: «والدُّعاءُ: كقولك: أَسقَيتُه: دَعوتُ له بالسُّقيا. قال ذو الرُّمّة:

وأُسقِيهِ، حَتَّى كادَ مِمَّا أَبُثُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحجارُهُ، ومَلاعِبُهْ

أي: أدعو له بالسُّقيا»[٣].

وتحليةُ (السقيا) بالألفِ واللامِ دليلٌ على أنَّ الألفَ في آخِرِها ليسَتْ للتنوينِ؛ لأنَّ التحليةَ والتنوينَ لا يَجتَمِعانِ.

٤١٤– جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ مكتبةِ الخانجيّ: «وتقول: أكثرَ الله فينا مثلك، أي أَدخل الله فينا كثيراً مثلك، وتقول للرَّجُل: أكثرْتَ. وإذا جاء بقليلٍ قلت: أقللت وأَوْتحتَ. وتقولُ: أقللتَ وأكثرْتَ أيضاً في معنى

(١)– الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٤٠.

(٢)– شرح كتاب سيبويه: ٤/٤٣٨.

(٣)– الممتع الكبير: ١٢٨.

قلَّتَ وكَثَّرْتَ»[1].

اشتَمَلَ النصُّ على أكثرَ مِن خطإٍ:

أ- سقوطِ بعضِ الكلماتِ؛ بسببِ انتِقالِ النَّظَرِ، وذلكَ أنَّ أصلَ النصِّ: «وتقولُ: أَكْثَرَ اللهُ فينا مِثْلَكَ، أي أَدْخَلَ اللهُ فينا كثيرًا مِثْلَكَ، وتقولُ للرجلِ: أَكْثَرْتَ، **أي: جِئْتَ بالكثيرِ، وأمَّا كَثَّرْتَ، فأَنْ تَجْعَلَ قليلًا كثيرًا، وكذلكَ قَلَّلْتَ وكَثَّرْتَ**. وإذا جاءَ بقليلٍ قلتَ: أَقْلَلْتَ وأَوْتَحْتَ. وتقولُ: أَقْلَلْتَ وأَكْثَرْتَ أيضًا في معنى قَلَّلْتَ وكَثَّرْتَ».

وما سَقَطَ ثابتٌ في طبعةِ باريسَ[2]، وطبعةِ بولاقَ[3]، وطبعةِ عالَمِ الكُتُبِ[4]. والغريبُ أنَّ هذِهِ العبارةَ سَقَطَتْ مِن طبعةِ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ، أيضًا[5].

ب- كتابةِ (قللَّتَ)، بتضعيفِ اللامِ الثانيةِ، والصوابُ: (قَلَّلْتَ)، بتضعيفِ اللامِ الأُولى، وإسكانِ الثانيةِ، كما في طبعةِ باريسَ، وطبعةِ بولاقَ، وطبعةِ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ. وقدِ اشتَمَلَتْ طبعةُ عالَمِ الكُتُبِ على الخطإِ نفسِهِ. وواضحٌ أنَّهُ تطبيعٌ.

٤١٥- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ مكتبةِ الخانجيِّ: «واعلم أنَّ التخفيف في هذا جائز كلُّه عربيّ، إلَّا أنَ[6] فَعَّلْتَ إدخالُها ههنا لتبيينِ

(١)- الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٦٢.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٥١.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٣٧.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٤/٦٢.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلمية: ٤/١٧٣.

(٦)- (أنَ) بتخفيفِ النونِ تطبيعٌ، والصوابُ: (أنَّ) بتضعيفِها.

الكثير»[١].

في النصّ: (فَعَّلْتَ)، بفتحِ التاءِ، والصوابُ: (فَعَّلْتُ)، بضمِّها، كما في طبعةِ باريسَ[٢]، وطبعةِ بولاقَ[٣]. ويدلُّنا على ذلكَ قولُهُ في أوَّلِ البابِ: «هذا باب دخول فعَّلتُ على فعَلتُ لا يشركه في ذلك أفعلْتُ»[٤]. والراجحُ أنَّهُ ليسَ تطبيعًا.

وقدِ اشتَمَلَتْ طبعةُ عالَمِ الكُتُبِ على الخطإِ نفسِهِ، ولكِنْ معَ الصوابِ في كتابةِ (إدخالُها) بضمِّ اللامِ، لا بضمِّ الهاءِ، كما في طبعةِ مكتبةِ الخانجيِّ[٥].

وأُهمِلَ ضبطُ التاءِ مِن (فَعَّلْت)، في طبعةِ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ، معَ الصوابِ في كتابةِ (إدخالُها) بضمِّ اللامِ، لا بضمِّ الهاءِ[٦].

٤١٦- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون: «تقول: استَجَدتُه أي أصبْتُه جيّداً، واستكْرمُته أي أصبتُه كريماً»[٧].

في النصِّ: (استكْرمُته) بضمِّ الميمِ، والصوابُ: (استكرمْتُه)، بسكونِ الميمِ، وضمِّ التاءِ. وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٨]، وطبعةُ بولاقَ[٩]، وطبعةُ دارِ الكُتُبِ

---

(١)- الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٦٤.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٥١.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٣٧.

(٤)- الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٦٤.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٤/٦٤.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/١٧٥.

(٧)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٧٠.

(٨)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٥٤.

(٩)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٣٩.

العلميَّةِ[1]، مِن هذا الخطإِ.

٤١٧- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون: «كما شاركت تفاعلَتْ تفعَّلتُ الذي ليس في هذا المعنى، ولكنه استثباتٌ»[2].

في النصّ: (تفاعلَتْ) بفتحِ اللامِ، وسكونِ التاءِ، والصوابُ: (تفاعلْتُ) بسكونِ اللامِ، وضمِّ التاءِ، كما في طبعةِ باريسَ[3]، وطبعةِ بولاقَ[4].

والراجحُ أنَّهُ مِن أخطاءِ التحقيقِ؛ لأنَّ المحقِّقَ رُبَّما تَوَهَّمَ أنَّ المرادَ تاءُ التأنيثِ الساكنةُ؛ لوُرُودِها في الفعلِ (شاركت)، الذي أُسنِدَتْ إليهِ صيغةُ (تفاعلت)، وهو وهمٌ كبيرٌ، جِدًّا.

ويزيدُ الاحتِمالَ ترجيحًا أنَّ ضبطَ اللامِ في (تفاعلَتْ) بالفتحِ يَستلزِمُ ضبطَ التاءِ بالسكونِ؛ فلا يجوزُ ضبطُ التاءِ بأيِّ حركةٍ، بعدَ فتحِ اللامِ، وكذلكَ العكسُ؛ فإنَّ ضبطَ التاءِ بالسكونِ يَستلزِمُ ضبطَ اللامِ بالفتحِ؛ لأنَّ الفعلَ الماضيَ يُبنَى على الفتحِ، إذا اتَّصلَتْ بِهِ تاءُ التأنيثِ الساكنةُ.

وبعيدٌ كُلَّ البُعدِ - وإن كانَ مُحتَملًا - أن يكونَ هذا الضبطُ تطبيعًا؛ ولولا أنَّ المحَقِّقَ هو عبدُ السلامِ هارون، وأنَّ الخطأَ واضِحٌ بَيِّنٌ، لَقَطَعْتُ بأنَّ هذا الضبطَ مِن أخطائِهِ.

والغريبُ أنَّ طبعةَ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ، اشتَمَلَتْ على الخطإِ نفسِهِ، أيضًا[5].

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/١٨٣.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٧١.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٥٥.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٤٠.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلمية: ٤/١٨٤.

٤١٨- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون: «وليس هذا بمنزلة تجاهَلُ؛ لأن هذا يطلبُ أن يصير حليما»[١].

الصوابُ: (تجاهَلَ) بفتحِ اللامِ، لا (تجاهَلُ) بِضمِّها؛ لأنَّ المرادَ صيغةُ الفعلِ الماضي المبنيّ على الفتحِ، كما في طبعةِ باريسَ[٢]، وطبعةِ بولاقَ[٣].

قالَ السيرافيُّ: «وليس هذا بمنزلة تجاهَلَ؛ لأن هذا يَطلُب أن يصير حَليماً. وتجاهَلَ يُرِي من نفسه غير الذي هو، وقد مضى ذلك»[٤].

وقالَ ابنُ الأثيرِ: «قال سيبويْه: (وليس هذا مثلَ تَجاهَلَ؛ لأَنَّ هذا يطلُبُ أَنْ يَصيرَ حَلِيمًا) والفرق بَيْنَهُما اَنَّكَ إذا قُلْتَ: تجاهَلَ، فالتكلُّف من حيثُ يُبْدِي الجهْلَ من نفسه، وهو عارِفٌ، فإذا قُلْتَ: تَجَهَّلَ، فالتّكَلُّفُ من حيثُ إنَّه يَجْهَدُ في إظهار الجهل حتى يُثْبِتَ له ذلك، وإن كان لا يُثْبِتُه لنفسه، وهو في تَفَاعَلَ اكثر منه في تَفَعَّلَ»[٥].

فإن قِيلَ: إنَّ هذا تطبيعٌ، قُلتُ: إن كانَ تطبيعًا في الطبعة الأُولى، فكيفَ استَمَرَّ، واستَقَرَّ، في حياةِ المحَقِّقِ، ولم يَتَنَبَّهْ عليهِ، أو لم يُنَبِّهْ عليهِ؟

وإن قِيلَ: إنَّ هذا خطأٌ تحقيقيٌّ، قُلتُ: كيفَ فاتَ المحَقِّقَ أنَّ الفعلَ (تَجَاهَلَ)، بصيغةِ الماضي المبنيّ على الفتحِ، وكيفَ فاتَهُ الضبطُ الصحيحُ الثابتُ في طبعةِ باريسَ، وهو الذي صرَّحَ في مقدّمةِ تحقيقِهِ، باعتِمادِهِ عليها، ورُجُوعِهِ

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٧١.

(٢)- الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٥٥.

(٣)- الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٤٠.

(٤)- شرح كتاب سيبويه: ٤/٤٥٠.

(٥)- البديع: ٢/٤١٢.

إليها[١].

ومِن هنا لا أَجِدُ دليلًا قطعيًّا، ولا دليلًا ظنيًّا، على كونِ الخطإِ تطبيعيًّا، أو تحقيقيًّا؛ فحينَ تَتَكافَأُ الأدلَّةُ المتعارِضةُ، تَسقُطُ جميعًا.

والغريبُ أنَّ طبعةَ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ، اشتَمَلَتْ على الخطإِ نفسِهِ، أيضًا[٢].

٤١٩– جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ عالمِ الكُتُبِ: «وكذلك اختَبَز وخبَزَ وَاطْبَخَ وَطَبَخَ، وَاذّبَحَ وَذبَحَ. فأما ذَبَحَ فبمنزلة قوله قَتَلَه، وأما ذَبح فبمنزلة اتّخَذَ ذَبيحةً»[٣].

في النصِّ: (اطْبَخَ) بسكونِ الطاءِ، والصوابُ: (اطَّبَخَ) بتشديدِ الطاءِ المفتوحةِ؛ لأنَّ أصلَ (اطَّبَخَ) مشدَّدِ الطاءِ هو: (اطْتَبَخَ) على وزنِ (افْتَعَلَ).

وفي النصِّ أيضًا: «وأما ذَبح فبمنزلة اتّخَذَ ذَبيحةً»، والصوابُ: (اذَّبَحَ) بتشديدِ الذالِ، معَ فتحِها، لا (ذَبَحَ) الثلاثيُّ المجرَّدُ؛ لأنَّ الثلاثيَّ تَقَدَّمَ في قولِهِ: «فأما ذَبَحَ فبمنزلة قوله قَتَلَه»؛ ولأنَّ الدالَّ على معنى (الاتِّخاذِ) هو المزيدُ الذي على صيغةِ (افْتَعَلَ)، لا الثلاثيُّ المجرَّدُ.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٤]، وطبعةُ بولاقَ[٥]، وطبعةُ مكتبةِ الخانجيِّ[٦]،

---

(١)– انظر في: كتاب سيبويه، طبعة عالم الكتب، مقدّمة التحقيق: ١/٥٨.

(٢)– انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلمية: ٤/١٨٤.

(٣)– الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٤/٧٤.

(٤)– انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٥٦.

(٥)– انظر في: الكتاب طبعة بولاق: ٢/٢٤١.

(٦)– انظر في: الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٨٩.

وطبعةُ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ[1]، مِن هذينِ الخطأَينِ.

والغريبُ أن تَشتَمِلَ طَبْعَتا (باريسَ، وبولاقَ)، على خطإٍ، في ضبطِ الفعلِ (اختَبَزَ) بفتحِ الخاءِ، والصوابُ بسكونِها: (اخْتَبَزَ).

٤٢٠– جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ مكتبةِ الخانجيّ: «وأمّا قولك: حَبَستْه فبمنزلة قولك: ضَبطْتُه، وأمّا احتبَستُه فقولك: اتَّخَذتُه حبيساً»[2].

في النصِّ: (حَبَستْه) بسكونِ التاءِ، والصوابُ: (حبسْتُه) بسكونِ السينِ، وضمِّ التاءِ؛ بدلالةِ التعبيرِ بتاءِ الفاعلِ، في الأمثلةِ الأُخرى، مِن النصِّ نفسِهِ.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[3]، وطبعةُ بولاقَ[4]، وطبعةُ عالَمِ الكُتُبِ[5]، وطبعةُ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ[6]، مِن هذا الخطإِ.

٤٢١– جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ مكتبةِ الخانجيّ: «أرادوا أن يُدخِلوا الألف كما أدخلوها في أفْعلتُ واستْفعلتُ»[7].

في النصِّ: (استْفعلتُ) بسكونِ التاءِ الأُولى، والصوابُ: (اسْتَفْعلتُ) بسكونِ السينِ، والفاءِ، وفتحِ التاءِ. وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[8]، وطبعةُ

---

(١)– انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ١٨٦/٤.

(٢)– الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٧٤/٤.

(٣)– انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٥٦/٢.

(٤)– انظر في: الكتاب طبعة بولاق: ٢٤١/٢.

(٥)– انظر في: الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٧٤/٤.

(٦)– انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ١٨٦/٤.

(٧)– الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٧٩/٤–٨٠.

(٨)– انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٥٩/٢.

بولاقَ[1]، وطبعةُ عالَمِ الكُتُبِ[2]، وطبعةُ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ[3]، مِن هذا الخطإِ.

٤٢٢- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ مكتبةِ الخانجيِّ: «أما ما كان من فَعَل يَفْعِلُ فإن موضع الفعل مَفْعِلٌ، وذلك قولك: هذا مَحبِسُنا، ومَضْرِبُنا، ومَجِلسُنا، كأنَّهُم بنوه على بناء يفعِلُ، فكسروا العين كما كسروها في يَفْعِلُ»[4].

في النصِّ تطبيعٌ واحدٌ: (مَجِلسُنا)، بكسرِ الجيمِ، والصوابُ: (مَجْلِسُنا)، بسكونِ الجيمِ، وكسرِ اللامِ.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[5]، وطبعةُ بولاقَ[6]، وطبعةُ عالَمِ الكُتُبِ[7]، مِن هذا الخطإِ. والغريبُ أنَّ طبعةَ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ، اشتَمَلَتْ على الخطإِ نفسِهِ، أيضًا[8].

٤٢٣- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ مكتبةِ الخانجيِّ: «وقد يجيء المفَعِلِ يراد به الحينُ»[9].

في النصِّ: (المفَعِلِ) بفتحِ الفاءِ، وكسرِ اللامِ، والصوابُ: (المَفْعِلُ) بفتحِ

---

(١)- انظر في: الكتاب طبعة بولاق: ٢/٢٤٣.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٤/٧٩-٨٠.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/١٩٣.

(٤)- الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٨٧.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٦٣.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٤٦.

(٧)- انظر في: الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٤/٨٧.

(٨)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلمية: ٤/٢٠٢.

(٩)- الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٨٨.

الميمِ، وسكونِ الفاءِ، وضمِّ اللامِ. وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[(١)]، وطبعةُ بولاقَ[(٢)]، وطبعةُ عالَـمِ الكُتُبِ[(٣)]، مِن هذا الخطإِ. وجاءَ في طبعةِ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ، بفتحِ الميمِ، لا الفاءِ، ولكِنْ معَ كسرِ اللامِ: (المَفعِلِ)[(٤)].

٤٢٤– جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعة مكتبة الخانجيّ: «وذلك قولك: المَرجِع، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿**إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ**﴾[(٥)]، أي رجوعكم»[(٦)].

في النصِّ: (مَرجِعُكُم) بكسرِ الراءِ، بدلًا مِن (مَرْجِعُكُم) بسكونِ الراءِ، وكسرِ الجيمِ؛ ولكنَّني لم أَجْرُؤْ على كِتابةِ الخطإِ، في سياقِ الآيةِ الكريمةِ؛ ولذلكَ كَتَبْتُ الصوابَ فيهِ؛ لِحُرْمَةِ القُرآنِ الكريمِ.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[(٧)]، وطبعةُ بولاقَ[(٨)]، وطبعةُ عالَـمِ الكُتُبِ[(٩)]، وطبعةُ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ[(١٠)]، مِن هذا الخطإِ.

٤٢٥– جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ مكتبةِ الخانجيِّ: «ولبِسَ

---

(١)– انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٦٣.

(٢)– انظر في: الكتاب طبعة بولاق: ٢/٢٤٧.

(٣)– انظر في: الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٤/٨٨.

(٤)– انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/٢٠٢.

(٥)– الأنعام: ١٦٤، والزمر: ٧.

(٦)– الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٨٨.

(٧)– انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٦٣.

(٨)– انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٤٧.

(٩)– انظر في: الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٤/٨٨.

(١٠)– انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/٢٠٣.

يَلبَسُ، والمكانُ المللبَس»[1].

في النصِّ: (المللبَس) بلامَينِ، بينَ الميمِ، والباءِ، والصوابُ: (المَلْبَس) بلامٍ واحدةٍ، بينَهُما. وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[2]، وطبعةُ بولاقَ[3]، وطبعةُ عالَمِ الكُتُبِ[4]، مِن هذا الخطإِ. وكذلكَ سَلِمَتْ منهُ طبعةُ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ، ولكنَّها اشتَمَلَتْ على خطإٍ، في ضبطِ الفعلِ المضارِعِ، بفتح اللامِ: (يَلَبَسُ)[5].

٤٢٦- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ مكتبةِ الخانجيِّ: «ونظير ذلك: المُكحُلة، والمِحلَب، والمِيَسم، لم ترد موضع الفِعل»[6].

في النصِّ تطبيعٌ واحدٌ: (المِيَسم)، بفتحِ الياءِ، والصوابُ: (المِيْسَم)، بسكونِ الياءِ، وفتحِ السينِ، كما في طبعةِ باريسَ[7]، وطبعةِ بولاقَ[8]، وطبعةِ عالَمِ الكُتُبِ[9]، وطبعةِ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ[10].

٤٢٧- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ مكتبةِ الخانجيِّ: «يقولون للمكان: هذا مُخرُجنا ومُدخَلُنا، ومُصبَحُنا ومُمسانا»[11].

---

(١)- الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٨٩/٤.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٦٤/٢.

(٣)- انظر في: الكتاب طبعة بولاق: ٢٤٧/٢.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٨٩/٤.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٢٠٤/٤.

(٦)- الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٩١/٤.

(٧)- الكتاب، طبعة باريس: ٢٦٥/٢،

(٨)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢٤٨/٢.

(٩)- الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٩١/٤.

(١٠)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٢٠٥/٤.

(١١)- الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٩٥/٤.

في النصِّ تطبيعٌ واحدٌ: (مُخرُجنا)، بضمِّ الراءِ، والصوابُ: (مُخرَجُنا)، بفتحِ الراءِ، وضمِّ الجيمِ.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[1]، وطبعةُ بولاقَ[2]، وطبعةُ عالَمِ الكُتُبِ[3]، وطبعةُ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ[4]، مِن هذا الخطإِ.

٤٢٨- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون: «ويكون على (فِعَّلٍ) فيهما. فالاسم نحو: القِنّب، والقِلَّف، والإِمَّر. والصفة نحو: الذِّنَّب، والإِمَّعة، والهِيّخ. وبعض العرب يقول: دِنَّبَة»[5].

في النصِّ: (الذِّنَّب) بالذالِ المعجَمةِ، والصوابُ: (الدِّنَّب) بالدالِ المهمَلةِ؛ بدلالةِ قولِهِ في آخِرِ هذا النصِّ: «وبعض العرب يقول: دِنَّبَة»، أي: بعضُ العربِ يَستَعمِلُ الكلمةَ بالتاءِ في وَصْفِ الرَّجُلِ، فهيَ بالدالِ في الحالَينِ. قالَ ابنُ سيده: «الدِّنَّبُ، والدِّنَّبَةُ، والدِّنّابَةُ: القَصِيرُ»[6].

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[7]، وطبعةُ بولاقَ[8]، مِن هذا الخطإِ. والخطأُ نفسُهُ موجودٌ في طبعةِ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ، وقالَ (د. إميل بديع يعقوب)، في

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٦٧.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٥٠.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٤/٩٥.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/٢١٠.

(٥)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٢٧٦.

(٦)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١٠/٦٧.

(٧)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٣٥٩.

(٨)- انظر في: الكتاب طبعة بولاق: ٢/٣٢٩.

الهامشِ: «الذِّنَّب: لم أقع على هذه الكلمة فيما عدتُ إليه من معاجم»[١].

٤٢٩- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ عالَمِ الكُتُبِ: «ويكون على (فِعْلِلٍ) وهو قليل، قالوا: رِمادٌ رِمْدِدٌ، وهو صفة»[٢].

في النصِّ: (رِمادٌ) بكسرِ الراءِ، والصوابُ: (رَمادٌ) بفتحِها. وقد يكونُ سببُ هذا الخطإِ أنَّ الطبَّاعَ طُلِبَ مِنهُ أن يَكسِرَ راءَ (رِمْدِد)، فتَوَهَّمَ أنَّ المقصودَ كسرُ راءِ (رماد)؛ بدلالةِ أنَّهُ لم يَضَعِ الكسرةَ تحتَ راءِ (رِمْدِد).

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٣]، وطبعةُ بولاقَ[٤]، وطبعةُ مكتبةِ الخانجيِّ[٥]، وطبعةُ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ[٦]، مِن هذا الخطإِ.

٤٣٠- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ مكتبةِ الخانجيِّ: «ويكون على (فِعَلّ) فيهما فالاسم. نحو: جِذَبٍّ ومِجَنٍّ. والصفة نحو: خِدبٍّ وهِجفٍّ، وهِقَبٍّ»[٧].

في النصِّ: (جِذَبٍّ) بالذالِ المعجَمةِ، والصوابُ: (جِدَبٍّ) بالدالِ المهمَلةِ. جاءَ في القاموسِ: «وجِدَبٌّ، كَهِجَفٍّ: اسْمٌ لِلْجَدْبِ»[٨].

---

(١)- الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/٤٠٧، الهامش (٧).

(٢)- الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٤/٢٧٧.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٣٥٩.

(٤)- انظر في: الكتاب طبعة بولاق: ٢/٣٢٩.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٢٧٧.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/٤٠٨.

(٧)- الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٢٧٧.

(٨)- القاموس المحيط: ٦٦.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[1]، وطَبعةُ بولاقَ[2]، وطبعةُ عالَمِ الكُتُبِ[3]، مِن هذا الخطإِ. واشتَمَلَتْ طبعةُ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ، على الخطإِ نفسِهِ، وقالَ (د. إميل بديع يعقوب) في الهامش: «الجِذَبّ: لم أقع عليه فيما عدت إليه من معاجم»[4].

٤٣١- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، طبعةِ عالَمِ الكُتُبِ: «ويكون على (فُعِلٍّ) فيهما. فالاسم: جُبُنٌّ، والفُلُجُّ، والدجُنُّ، ويقال: الناس فُلجّانِ أي صنفانِ مِن داخل وَمِنْ خارج، والقُطنُّ. والصفة: القُمدُّ، والصُّمُلُّ والعتُلُّ»[5].

في النصِّ: (فُعِلّ) بكسرِ العينِ، والصوابُ: (فُعُلٍّ) بضمِّها؛ بدلالةِ ضبطِ بعضِ كلماتِ النصِّ نفسِهِ، بضمِّ العينِ، مثل: (الصُّمُلّ).

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[6]، وطبعةُ بولاقَ[7]، وطبعةُ مكتبةِ الخانجيّ[8]، وطبعةُ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ[9]، مِن هذا الخطإِ.

٤٣٢- جاءَ في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون: «ومن حافَة اللسان من أدناها إلى منتهى طَرَف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فُوَيْقَ الثَّنايا

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٣٥٩/٢.

(٢)- انظر في: الكتاب طبعة بولاق: ٣٣١/٢.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٢٧٧/٤.

(٤)- الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤٠٩/٤، الهامش (٤).

(٥)- الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٢٧٧/٤.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٣٥٩/٢.

(٧)- انظر في: الكتاب طبعة بولاق: ٣٣١/٢.

(٨)- انظر في: الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٢٧٧/٤.

(٩)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤٠٩/٤.

مُخْرَجُ النون»[1].

سَقَطَ مِن النصِّ مُخْرَجُ اللامِ، فأَدَّى سُقُوطُهُ إلى الخطإ، في وصفِ مُخْرَجِ النونِ؛ وذلكَ أنَّ الصوابَ، كما في طبعةِ باريسَ: «ومِن حافة اللسان من أَدناها إلى منتهَى طَرَفِ اللسان ما بينها وبين ما يَليها من الحَنَك الأَعلى وما **فُوَيْقَ الضاحِك والنابِ والرَّباعِيَةِ والثَّنِيّةِ مُخْرَجُ اللام ومِن طَرَفِ اللسان بينه وبين ما** فُوَيْقَ الثَّنايَا مُخْرَجُ النون»[2].

وكذلكَ في طبعةِ بولاقَ: «ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرَف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما **فُوَيْقَ الضاحك والناب والرَّباعيَةِ والثَّنِيَّة مُخْرَجُ اللام ومن طرَف اللسان بينه وبين ما** فُوَيْقَ الثَّنايا مُخْرَجُ النون»[3].

والغريبُ أنَّ طبعةَ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ، اشتَمَلَتْ على الخطإ نفسِهِ، أيضًا[4].

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٤٣٣.

(٢)- الكتاب، طبعة باريس: ٢/٤٥٣.

(٣)- الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٤٠٥.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلمية: ٤/٥٧٣.

ثانيًا– أمثلةٌ مِن تحقيقِ (د. محمَّد كاظم البكَّاء):

٤٣٣– جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وفي زَبينَةَ: زبانيّ، وفي طَيِّئٍ: طائيّ، وفي العاليةِ: عُلَوِيّ، والباديةِ: بَدَوِيّ، وفي البَصْرَةِ: بِصْرِيّ، وفي السّهلِ: سُهْلِيّ، وفي الدَّهْرِ: دُهْريّ...»(١).

في النصِّ: (زبانيّ) بإهمالِ ضبطِ الزايِ، والصوابُ بفتحِها. وقد يُقالُ: إنَّ هذا الضبطَ ليسَ بواجبٍ؛ لأنَّ حركةَ الزايِ معروفةٌ؛ لكونِها مفتوحةً في (زَبينَةَ). والجوابُ أنَّ سيبويهِ ذَكَرَ في هذا النصِّ أمثلةً تَخالَفَتْ حَرَكاتُها، نحو: (البَصْرَة: بِصْرِيّ)، و(السَّهل: سُهْلِيّ)، و(الدَّهْر: دُهْرِيّ)؛ فليسَ ثَمَّةَ ما يَقطَعُ بِتطابُقِ حَرَكَتَي الزايَينِ في: (زَبينَة وزَبَانِيّ).

وفي النصِّ: (عُلَوِيّ) بفتحِ اللامِ، والصوابُ: (عُلْوِيّ) بسكونِها. وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ(٢)، وطبعةُ بولاقَ(٣)، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون(٤)، مِن هذا الخطإِ.

جاءَ في العينِ: «والعالية من محلّة العرب: الحجاز وما يليها، والنّسبة إليها: عُلْويّ»(٥).

وقالَ ابنُ سيده: «والعاليةُ: ما فوق نَجْدٍ إلى أرض تِهامة إلى ما وراء مكَّة. والنسبُ إليها عالِيٌّ، على القياسِ. وعُلْوِيٌّ نادرٌ»(٦).

---

(١)– الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ١٨/٥.

(٢)– انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٦٤/٢.

(٣)– انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٦٩/٢.

(٤)– انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣٣٦/٣.

(٥)– العين: ٢٤٦/٢.

(٦)– المحكم، الطبعة الجديدة: ٢٥٤/٢.

وقـالَ الرضـيُّ الأسـتراباذيُّ: «قـالوا فـي العاليـة - وهـو موضـع بقـرب المدينة - عُلْوِيّ، كأنه منسوب إلى الْعُلو، وهو المكان العالي ضد السفل؛ لأن العالية المذكورة مكان مرتفع، والقياس عَالِيّ أَو عالَوِي، فهو منسوب إليها على المعنى»[١].

أمَّا ما جاءَ في تحقيقِ معجمِ (الصِّحاح): «والعَالِيَةُ: ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة، وهى الحجاز وما والاها، والنسبة إليها عالِيٌّ، ويقال أيضًا عَلَوِيٌّ على غير قياس»[٢]؛ فهو خطأٌ فادِحٌ مِن المحقِّقِ، أو بعضِ النُّسَّاخِ؛ بدلالـةِ أنَّ الكلمـةَ وَرَدَتْ بضـمِّ العـينِ، وسـكونِ الـلامِ، في اللسـانِ، والقاموسِ، والتاجِ؛ ولم يُشِرْ أصحابُها إلى هذا الضبطِ الغريبِ.

جاءَ في اللسانِ: «قال لبيد:

أَو مُسْلِمِ عَمِلَتْ له عُلْوِيَّةٌ، رَصَنَتْ ظهورَ رَواجِبٍ وبَنانِ

أَراد بالمسلم غلاماً وَشمَتْ يده امرأَة من أَهل العالية»[٣].

وجاءَ فيهِ أيضًا: «والعالِيةُ: ما فوق أَرض نَـجْدٍ إِلى أَرض تِهامَةَ وإِلى ما وراء مكة، وهي الحجاز وما وَالاها، وفي الحديث ذكر العالِية والعَوالي في غير موضع من الحديث، وهي أَماكِنُ بأَعلى أَراضي المدينة وأَدْناها من المدينة على أَربعةِ أَمْيالٍ، وأَبعَدُها من جهة نَـجْدٍ ثمانية، والنسب إليها عالِيٌّ على القياس، وعُلْوِيٌّ نادر على غير قياس؛ وأَنشد ثعلب:

أَأَنْ هَبَّ عُلْوِيٌّ يُعَلِّل فِتْيَةً، بنخلة وَهْناً، فاض منك المَدامعُ

(١)- شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٨١.

(٢)- الصحاح: ٦/٢٤٣٦.

(٣)- لسان العرب: ١٣/ ١٨١.

وفي حديث ابن عمر، رضي الله عنهما: **وجاء أَعرابيٌّ عُلْويٌّ جافٍ**»[1].

وجاءَ فيهِ أيضًا: «روي عن أبي عَمرو بن العَلاء أَنه كان يقول: يُنْسَبُ إلى أَخٍ أَخَويٌّ، بفتح الهمزة والخاء وكسر الواو، وإِلى الرِّبا رِبَوِيٌّ، وإلى أُخْتٍ أُخَويٌّ، بضم الهمزة، وإِلى ابْن بَنَوِيٌّ، وإلى عالِيةِ الحِجاز عُلْوِيٌّ، وإلى عَشِيَّة عَشَوِيٌّ، وإِلى أَبٍ أَبَوِيٌّ»[2].

وجاءَ في القاموسِ: «والعالِيَةُ: أَعْلَى القَناةِ، أو رأسُهُ، أو النِّصْفُ الذي يَلِي السِّنانَ، وما فَوْقَ نَجْدٍ إلى أرضِ تِهامَةَ إلى ما وَراءَ مكةَ، وقُرًى بظاهِرِ المدينةِ، وهي: العَوالِي، والنِّسْبَةُ: عالِيٌّ وعُلْوِيٌّ، بالضم نادِرَةٌ»[3].

وممَّا يُؤَكِّدُ خَطَأَ الضبطِ الواردِ في تحقيقِ (الصِّحاحِ) أنَّ صاحبَ (التاجِ)، قد صرَّحَ بالضبطِ الواردِ في (الصِّحاحِ) بقولِهِ: «(و) العالِيَةُ: (ما فَوْقَ) أرضِ (نَجْدٍ إلى أرضِ تِهَامَةَ) و(إِلى ما وَراءَ مَكَّةَ)، وهي الحِجَازُ وما وَالَاها، كذا في الصّحاح. وقيل: عالِيَةُ الحِجَازِ: أَعْلَاها بَلَدًا، وأَشْرَفُها مَوْضِعًا، وهي بلادٌ واسعةٌ. (و) المُسَمَّى بالعَالِيَة (قُرًى بظاهِرِ المَدِينةِ) المُشَرَّفَة، (وهي العَوَالِي)، وأَدْنَاها من المَدينةِ على أربعةِ أَمْيَالٍ، وأبعدُها من جهة نَجْدٍ ثمانيةٌ، (والنِّسْبَةُ) إليها (عالِيٌّ) على القِيَاس، (و) يُقال أيضًا: (عُلْوِيٌّ، بالضَّمّ)، وهي (نادِرَةٌ) على غيرِ قياسٍ، كما في الصّحاح. وإذا قلنا: إن العُلْوِيَّ منسوبٌ إلى عُلْيَا نَجْدٍ فلا نُدْرَةَ»[4].

---

(١)- لسان العرب: ١٥/٨٧.

(٢)- لسان العرب: ١٥/٤٩٠.

(٣)- القاموس المحيط: ١٣١٤.

(٤)- تاج العروس: ٣٩/٨٤-٨٥.

٤٣٤- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقالوا في الأُفُق: أفَقِيّ، ومن العرب من يقول: أفُقِيّ، فهو على القياس»[(١)].

في النصِّ: (أفَقِيّ، وأفُقِيّ) بفتحِ الفاءِ، وضمِّها، معَ إهمالِ ضبطِ الهمزَةِ، فيهِما. والهمزةُ معَ مفتوحِ الفاءِ مفتوحةٌ: (أَفَقِيّ)، ومعَ مضمومِها مضمومةٌ: (أُفُقِيّ). قالَ الجوهريُّ: «ورجلٌ أَفَقِيٌّ بفتح الهمزة والفاء، إذا كان من آفاقِ الأرض. حكاه أبو نصر، وبعضهم يقول أُفُقِيٌّ بضمهما، وهو القياس»[(٢)].

وقالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: «وقيل: أَفَقِيٌّ بفتحتين، في النسبة إلى الْأُفُق؛ لأنهم قالوا فيه أُفْقٌ بضم الهمزة وسكون الفاء وهو مخفف الأُفُق كعُنُق وعُنْق، ثم جوزوا فيه الأَفَقِي لاشتراك الفُعْل والفَعَل في كثير من الأسماء كالعُجْم والعَجَم والعُرْب والعَرَب والسُّقْم والسَّقَم»[(٣)].

ومِن هنا جاءَ المضمومُ مِنهُما مضبوطًا بضمِّ الفاءِ، وسكونِها، في طبعةِ باريسَ، وطبعةِ بولاقَ، وتحقيقِ عبدِ السلامِ هارون: (الأُفْق - الأُفْقيّ)[(٤)].

٤٣٥- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقالوا قي عِضَاهٍ: عِضَاهِيّ، في قول من جَعَلَ الواحدةَ عِضاهةً مثل: قَتَادةٍ وقَتَادٍ»[(٥)].

في النصِّ: (قي) بالقافِ، والصوابُ: (في) بالفاءِ، وهو تطبيعٌ تشويهيٌّ، يُدرِكُهُ القارئُ بالنَّظْرَةِ العَجْلَى؛ ولكنَّهُ بلا ريبٍ يُشَوِّهُ النصَّ المطبوعَ. وإنَّما ذَكَرْتُهُ

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/١٨.

(٢)- الصحاح: ٤/١٤٤٦.

(٣)- شرح شافية ابن الحاجب: ٢/٨٣.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٦٥، وطبعة بولاق: ٢/٦٩، وتحقيق عبد السلام هارون: ٣/٣٣٦.

(٥)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/١٩.

وغيرُهُ مِن الأخطاءِ التشويهيَّةِ لأَمرَينِ:

أ- أنَّ إعادةَ التحقيقِ بحُجَّةِ تصحيحِ التطبيعاتِ الواردةِ، في الطَّبَعاتِ السابقةِ، لن تنفَعَ في دَرْءِ الأخطاءِ، عنِ الطبعةِ الجديدةِ؛ لأنَّ القائِمِينَ على الطباعةِ عُمومًا لَيسُوا مِن أهلِ الخِبْرَةِ بالعربيَّةِ، ولأنَّهُم لَيسُوا مَعْنِيِّينَ بالدِّقَّةِ الطباعيَّةِ أَكثَرَ مِن عِنايَتِهِم بالزِّينةِ الطباعيَّةِ.

ب- أنَّ وُجودَ الأخطاءِ التشويهيَّةِ التي تُدرَكُ بالنَّظْرَةِ العَجْلَى دليلٌ على تقصيرِ المحَقِّقِ في مُراجَعةِ المطبوعِ، وتصويبِهِ، قبلَ النَّشْرِ.

٤٣٦- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وسمعنا من العرب من يقول: أمَوِيٌّ، فهذه الفتحة كالضمة في السَّهْل إذا قالوا: سُهْلِيّ»[١].

في النصِّ يَتَكَلَّمُ سيبويهِ على فتحةٍ، في كلمةِ (أمويّ)، وقد ظَنَّ المحَقِّقُ أنَّهُ يَقصِدُ فتحةَ الميمِ، والصوابُ أنَّهُ يَقصِدُ فتحةَ الهمزَةِ؛ وإلَّا، فلماذا أَهمَلَ المحَقِّقُ ضبطَ الهمزَةِ بالفتحةِ، وضَبَطَ الميمَ، مَعَ أنَّ الميمَ مفتوحةٌ، بلا خِلافٍ، بخلافِ الهمزَةِ، فقد تُفتَحُ، فيُقالُ: (أَمَوِيّ)، وقد تُضَمُّ، فيُقالُ: (أُمَوِيّ).

ومُرادُ سيبويهِ أنَّ العربَ قد تُغَيِّرُ في النَّسَبِ، فتَضُمُّ ما كانَ أَوَّلُهُ مفتوحًا، كما في كلمةِ (السَّهْل)، فالنِّسبةُ إليها بالضمِّ: (السُّهْلِيّ)، وقد تَفتَحُ ما كانَ أَوَّلُهُ مضمومًا، كما في كلمةِ (أُمَيَّة)، فيُنسَبُ إليها بالفتحِ: (الأَمَوِيّ).

قالَ ابنُ سيده: «وبَنُو أُمَيَّةَ بَطْنٌ من قُرَيْشٍ، النَّسَبُ إِلَيْهم: "أُمَوِيٌّ" على القِياسِ، وعَلَى غَيْرِ القِياسِ: "أَمَوِيٌّ" وحَكَى سِيبَوَيْهِ: "أُمَيِّيٌّ" على الأَصْلِ»[٢].

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ١٩/٥.

(٢)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٢٣٨/١٢.

وقد جاءَتِ الهمزةُ مِن (أَمَوِيّ) مضبوطةً بالفتحِ في طبعةِ باريسَ[1]، وطبعةِ بولاقَ[2]، وتحقيقِ عبدِ السلامِ هارون[3].

٤٣٧- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «كما قال الشاعر:

بِكُلِّ قُرَيْشِي إذا ما لَقِيتُهُ سريعٍ إلى داعي النَّدى والتكُّرمِ»[4].

في النصِّ تطبيعٌ تشويهيٌّ، بتشديدِ الكافِ، وضمِّها من: (التكُّرمِ)، والصوابُ بفتحِ الكافِ، وتشديدِ الراءِ، معَ ضمِّها: (التَّكَرُّم).

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[5]، وطبعةُ بولاقَ[6]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[7]، مِن هذا الخطإِ.

٤٣٨- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «هذا بابُ ما حُذف الياءِ والواوِ في القياسُ»[8].

في النصِّ أَكثَرُ مِن خطإٍ، في الضبطِ، والتحريرِ، ويَكفِي أن يَطَّلِعَ عليهِ الطالبُ المُبتَدِئُ؛ ليَعلَمَ يقينًا أنَّهُ بعيدٌ، كُلَّ البُعْدِ، عنِ الدِّقَّةِ، والسلامةِ.

فضَبْطُ المحقِّقِ لكلمةِ (حُذف) بضمِّ الحاءِ، يُوهِمُ أنَّهُ فِعلٌ مبنيٌّ للمجهولِ؛ فإن كانَ كذلكَ، فما سببُ جَرِّ كلمتَي (الياءِ والواوِ)؟ ثُمَّ ما سببُ رفعِ كلمةِ

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٦٥.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٦٩.

(٣)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٣٣٧.

(٤)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/١٩.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٦٥.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٧٠.

(٧)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٣٣٧.

(٨)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٢١.

(القياسُ)، وقد سُبِقَتْ بحرفِ الجَرِّ (في)؟!

والصوابُ أنَّ المرادَ كلمةُ (حَذْف) بفتحِ الحاءِ، وسكونِ الذالِ، وهيَ مصدرٌ، لا فِعلٌ. وتُضبَطُ الفاءُ مِن كلمةِ (حَذْف) بالضمِّ؛ لأنَّها مُبتدأٌ، وهو مُضافٌ إلى كلمةِ (الياء): (حَذْفُ الياءِ والواوِ). أمَّا كلمةُ (القياس) فهيَ خبرٌ للمبتدإِ. وأمَّا حرفُ الجَرِّ (في)، فالصوابُ أنَّ الوارِدَ في كتابِ سيبويهِ: (فيهِ)؛ فتكونُ العبارةُ هكذا: «هذا بابُ ما حَذْفُ الياءِ والواوِ فيهِ القياسُ».

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[1]، وطبعةُ بولاقَ[2]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[3]، مِن هذَينِ الخطأَينِ.

٤٣٩– جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقالوا في خُرَيْبَةَ: خُرَيبْيّ»[4].

في النصِّ: (خُرَيبْيّ) بسكونِ الباءِ، والصوابُ بسكونِ الياءِ الأُولى، وكسرِ الباءِ: (خُرَيْبِيّ).

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[5]، وطبعةُ بولاقَ[6]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[7]، مِن هذا الخطإِ.

٤٤٠– جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «فإنّ الإضافة إلى ذلك

---

(١)– انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٦٦/٢.

(٢)– انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٧٠/٢.

(٣)– انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣٣٩/٣.

(٤)– الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٢٢/٥.

(٥)– انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٦٦/٢.

(٦)– انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٧١/٢.

(٧)– انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣٣٩/٣.

الاسمتصيّره كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه»[١].

في النصِّ: (الاسمتصيّره)، والصوابُ: (الاسم تصيّره)، وهو خطأٌ تشويهيٌّ واضحٌ، سَلِمَتْ مِنهُ طبعةُ باريسَ[٢]، وطبعةُ بولاقَ[٣]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[٤].

٤٤١- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «والوجه الجيَّدُ فيه: صَعَقِيّ، وصِعَقِيٌّ جيّدٌ»[٥].

في النصّ: (الجيَّدُ) بفتحِ الياءِ المشدَّدةِ، والصوابُ بكسرِها (الجيِّدُ). وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٦]، وطبعةُ بولاقَ[٧]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[٨]، مِن هذا الخطإِ.

٤٤٢- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «هذا باب الإضافة إلى (فَعِيل) و(فُعَيل) من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتُهُنَّ، وما كان في اللفظ بمنزلتهما، وذلك قولك في عَدِيٍّ عَدَوِيّ، وفي غَنِيّ: غَنَوِيّ، وفي قُصَيّ: قُصَوِيّ، وفي أَمَيَّةَ: أمَوِيّ؛ وذلك أنّهم كرِهوا أن تتوالى في الاسم أربعُ ياءات،

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٢٦/٥.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٦٨/٢.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٧٢/٢.

(٤)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣٤٢/٣.

(٥)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٢٧/٥.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٦٨/٢.

(٧)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٧٣/٢.

(٨)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣٤٣/٣.

فحذوا الياء الزائدة التي حذفوها من سُلَيم وثَقيف»[1].

في النصِّ أَكثَرُ مِن خطإٍ، ففيهِ: (أَمَيَّةَ) بفتحِ الهمزَةِ، والصوابُ بضمِّها: (أُمَيَّة)، بلا خلافٍ في ذلكَ.

وفي النصِّ: (أمَويّ) بإهمالِ ضبطِ الهمزَةِ، والمرادُ هنا الضمُّ؛ لأنَّهُ على القياسِ، وقد مَثَّلَ لِما في أوَّلِهِ الفتحُ بمثالَينِ: (عَدِيّ، وغَنِيّ)، وكِلاهما على وزنِ (فَعِيل) بفتحِ الفاءِ، وكسرِ العينِ، ثُمَّ مَثَّلَ لِما كانَ في أوَّلِهِ الضمُّ بمثالَينِ: (قُصَيّ، وأُمَيَّة)، وأَرادَ بِهِما التمثيلَ لوزنِ (فُعَيْل) بضمِّ الفاءِ، وفتحِ العينِ.

وفي النصِّ: (فحذوا)، والصوابُ: (فحذفوا)، وهو تطبيعٌ واضحٌ، مِن السياقِ.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[2]، وطبعةُ بولاقَ[3]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[4]، مِن هذِهِ الأخطاءِ.

٤٤٣– جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «فمن الناس من يقول في رَمْيَةٍ: رَمْـِي يّ، وفي ظَبْيَةٍ: ظَبْيِيّ، وفي دُمْيَةٍ: دُمْيِيّ، وفي فِتْيةٍ: فِتْيِيّ، وهو القياس»[5].

في النصِّ: (رَمْـِي يّ)، والصوابُ: (رَمْيِيّ)، وهو خطأٌ تشويهيٌّ، مِن أخطاءِ التنضيدِ، سببُهُ أنَّ الطبَّاعَ كَتَبَ – سهوًا – كسرتَينِ مُتَتابِعَتَينِ، فأَدَّى التتابُعُ إلى الفصلِ بينَ الياءَينِ.

٤٤٤– جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «ولا ينبغي أن يكون ابعد من

---

(١)– الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٢٨.

(٢)– انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٦٩.

(٣)– انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٧٣.

(٤)– انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٣٤٤.

(٥)– الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٣٠.

أُمْـيِّيّ. فإذا جاز في أمَيَّةٌ أمْـيِّيّ، فهو أن يجوز في رَمْيِيٍّ أجدرُ؛ لأن قياسَ أمَيّةَ وأشباهِها التغييرُ»[1].

في النصِّ: (أُمْـيِّيّ)، و(أمْـيِّيّ) كِلاهُما بسكونِ الميمِ، والصوابُ: (أُمَيِّيّ) بفتحِ الميمِ فيهما. ويدلُّنا على خطإٍ هذا الضبطِ قطعًا، أنَّ الميمَ الساكنةَ متبوعةٌ بياءٍ مشدَّدةٍ، وأنَّ الياءَ المشدَّدةَ في الحقيقةِ ياءانِ، أُولاهُما ساكنةٌ؛ وهذا يعني التِقاءَ الساكنَينِ. وفي النصِّ أيضًا: (أمَيَّةٌ) بتشديدِ التاءِ، وهو خطأٌ تشويهيٌّ.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[2]، وطبعةُ بولاقَ[3]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[4]، مِن هذِهِ الأخطاءِ.

٤٤٥- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وفي البِطْيةِ: بِطَوِيّ»[5].

وفي الهامشِ (٦): «قال المحقّق عبد السلام محمد هارون: "في اللسان: (حكى سيبويه البطية. قال ابن سيدة: ولا علم لي بموضوعها الا أن يكون أبطيت لغة في أبطأت كاحبنطيت في احبطات، فتكون هذه صيغة الحال من ذلك. ولا يحمل على البدل؛ لأن ذلك نادر). ويهني: بصيغة الحال اسم الهيئة».

في نصِّ الهامشِ أَكثَرُ مِن تطبيعٍ؛ ففيهِ: (سيدة) بالتاءِ، والصوابُ: (سيده) بالهاءِ، وفيهِ: (احبطات)، والصوابُ: (احبنطأت)، وفيهِ: (يهني)، والصوابُ: (يعني). وثَـمَّةَ خطأٌ في التنسيقِ، بوضعِ النُّقطتَينِ الرأسيَّتَينِ بعدَ

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٠/٥.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٧٠/٢.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٧٤/٢.

(٤)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣٤٧/٣.

(٥)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣١/٥.

(يهني) مباشرةً، والأصلُ أن تُوضَعَا قبلَ التفسيرِ، فتُكتَبَ العبارةُ مُصَوَّبةً هكذا: «ويعني بصيغة الحال: اسم الهيئة».

وبالرجوعِ إلى هامشِ المحقِّق عبدِ السلامِ هارون نَجِدُ أنَّ النصَّ خالٍ مِن هذهِ الأخطاءِ: «في اللسان: "حكى سيبويه البطية. قال ابن سيده: ولا علم لي بموضوعها، إلا أن يكون أبطيت لغة في أبطأت، كاحنبطيت في احنبطأت، فتكون هذه صيغة الحال من ذلك. ولا يحمل على البدل لأن ذلك نادر". ويعني بصيغة الحال اسم الهيئة»[1].

٤٤٦- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «كما تقول في زَبينةَ وثقيفٍ بالقياس إذا سمّيتْ به رجلاً»[2].

في النصِّ: (سمّيتْ) بسكونِ التاءِ، والصوابُ: (سمّيتَ) بفتحِها؛ بدلالةِ قولِهِ في أوَّلِ النصِّ: «كما تقول».

٤٤٧- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «ولا تقول: عِدَوِيّ، فتُلحِقَ بعد اللام شيئاً ليس من الحرف؛ يدلّك على ذلك التصغيرُ. ألا ترى أنّك تقول: وَعَيْدَةٌ، فتردّ الفاء»[3].

في النصِّ: (وَعَيْدَةٌ) بفتحِ الواوِ، والصوابُ: (وُعَيْدَةٌ) بضمِّها؛ لأنَّها على صيغةِ التصغيرِ، بدلالةِ قولِهِ: «يدلّك على ذلك التصغيرُ».

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[4]، وطبعةُ بولاقَ[5]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٣٤٧.

(٢)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٥٣.

(٣)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٥٥.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٨١.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٨٥.

هارون[1]، مِن هذا الخطإ.

٤٤٨- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وتقول في الإضافة إلى شِيَةٍ، وشَوِيّ، لم تسكن العينُ كما لم تسكن الميمُ إذا قال: دَمَوِيّ»[2].

في النصِّ خطأٌ في التنسيقِ، فقد كُتِبَتْ هذِهِ العبارةُ: «شِيَةٍ، وشَوِيّ»، بوضعِ فاصِلةٍ (فارِزَةٍ)، بينَ كلمةِ (شِيَةٍ)، وكلمةِ (وشَوِيّ)؛ وهذا التنسيقُ يُوهِمُ القارئَ أنَّ الواوَ مِن كلمةِ (وشويّ) واوٌ عاطفةٌ، وليسَتْ جُزءًا من الكلمةِ.

ومِن هنا كانَ الصوابُ أن تُكتَبَ العبارةُ هكذا: «شيةٍ: وشويٌّ»، بوضعِ نُقطتَينِ رأسيَّتَينِ بينَ هاتَينِ الكلمتَينِ؛ للدلالةِ على أنَّ النِّسبةَ إلى كلمةِ (شِيَة) هي: (وَشَوِيّ).

وقد أَهمَلَ (د. محمَّد كاظم البكَّاء) ضبطَ الواوِ الأُولى مِن كلمةِ (وشَوِيّ)، وجاءَتْ بالكسرِ في سائرِ طَبَعاتِ الكتاب[3]، وفي كُتُبٍ أُخرى[4]، وضُبِطَتْ بالفتحِ في (الصِّحاحِ)[5]، وعليهِ اعتُمِدَ في ضبطِ الكلمةِ، في اللسانِ، والتاجِ[6]، وهو وَهْمٌ كبيرٌ؛ لأنَّ الأصلَ في كلمةِ (شِيَة): (وِشْيَة) بواوٍ مكسورَةٍ.

قالَ سيبويهِ: «فإنَّما ألقوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على العَينات

---

(١)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٣٦٩.

(٢)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٥٥.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٨١، وطبعة بولاق: ٢/٨٥، وتحقيق عبد السلام هارون: ٣/٣٦٩.

(٤)- انظر في: الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٣/٨٠، والمسائل البصريَّات: ٢/٨١٤، والتعليقة: ٣/٢٠٤، والمفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ٢٠٥-٢٠٦.

(٥)- انظر في: الصحاح: ٦/٢٥٢٤.

(٦)- انظر في: لسان العرب: ١٥/٣٩٢، وتاج العروس: ٤٠/٢٠٦.

وحذفوا الفاء، وذلك نحو عِدَةٍ وأصلها وِعْدةٌ، وشِيَةٍ وأصلها وِشْيةٌ، فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين. وكذلك أخواتها»(١).

٤٤٩- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «ونظيره من المضاعَف حُبٌّ وأحْبابٌ وحَبَبَةٌ، نحو: قُلْبٍ وأَقْلابٍ وقِلَبَةٍ، وخُرجٌ وخِرَجَةٌ، ولم يقولوا: أَخْراجٌ كما لم يقولوا: أجْراحٌ، وصُلْبٌ وأصْلابٌ وصِلَبةٌ، وكُرْزٌ وأكْرازٌ وكِرَزَةٌ، وهو كثير»(٢).

في النصِّ: (حَبَبَةٌ) بفتحِ الحاءِ، والصوابُ: (حِبَبَةٌ) بكسرِها؛ بدلالةِ سائِرِ الجموعِ المذكورَةِ في النصِّ: (قِلَبَة، خِرَجَة، صِلَبة، كِرَزَة)؛ ولأنَّ كلامَهُ على بناءِ (فِعَلَةٍ) بكسرِ الفاءِ، وفتحِ العينِ، وقد قالَ قبلَ سَطْرٍ: «وقد يجئ إذا جاوز بناء أدنى العدد على فِعَلةٍ نحو: جُحْرٍ وأجْحارٍ وجِحَرةٍ»(٣).

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ(٤)، وطبعةُ بولاقَ(٥)، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون(٦)، مِن هذا الخطإِ.

٤٥٠- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «والمضاعَفُ في هذا البناءِ بتلك المنزلة، تقول: سَلّةٌ وسِلالٌّ وسلاَّتٌ، ودَبَّةٌ ودِبابٌ ودَبَّاتٌ»(٧).

في النصِّ: (سِلالٌّ) بتشديدِ اللامِ الثانيةِ، والصوابُ: (سِلالٌ) بتخفيفِها،

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٣٧٠.

(٢)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٢٧٣.

(٣)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٢٧٢.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/١٨٦.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/١٨٠.

(٦)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٥٧٧.

(٧)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٢٧٤.

على وزنِ (فِعَالٍ)، كما في (دِبَاب)؛ لأنَّ التمثيلَ في هذا المقامِ، لِما يُجمَعُ على بناءِ (فِعَالٍ) بالكسرِ.

قالَ سيبويهِ قبلَ ذلكَ: «فإذا جاوزت أدنى العدد كسَّرت الاسم على فِعَال وذلك قَصْعةٌ وقِصاعٌ، وجَفْنةٌ وجِفانٌ، وشَفرةٌ وشِفارٌ، وجَمْرةٌ وجِمارٌ»[١].

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٢]، وطبعةُ بولاقَ[٣]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[٤]، مِن هذا الخطإِ.

٤٥١- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وأمّا ما كان (فَعَلَةً) فهو في أدنى العدد وبناءِ الأكثر بمنزلة فَعْلةٍ، وذلك قولك: رَحَبَةٌ ورَحَباتٌ ورِحابٌ، ورَقَبَةٌ ورَقَباتٌ ورَقابٌ»[٥].

في النصِّ: (رَقاب) بفتحِ الراءِ، والصوابُ: (رِقاب) بكسرِها؛ بدلالةِ قولِهِ: (رِحاب) بالكسرِ، في جمعِ (رَحَبَة).

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٦]، وطبعةُ بولاقَ[٧]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[٨]، مِن هذا الخطإِ.

٤٥٢- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وأمّا ما كان (فُعْلةً) فإنّك إذا

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٢٧٤.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/١٨٧.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/١٨١.

(٤)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٥٧٩.

(٥)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٢٧٤.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/١٨٧.

(٧)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/١٨١.

(٨)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٥٧٩.

كسّرته على بناء أدنى العدد ألحقتَ التاءَ وحرَّكتَ العينَ بضمّة، وذلك قولك: رُكبْةٌ ورُكُباتٌ، وغرْفةٌ وغرُفاتٌ، وجُفْرةٌ وجُفُراتٌ»[1].

في النصّ: (فُعُلةً) بضمَّتَينِ على الفاءِ، والصوابُ: (فُعْلَةً) بضمّةٍ واحدةٍ على الفاءِ. وفي النصِّ: (رُكبْةٌ) بسكونِ الباءِ، والصوابُ: (رُكْبةٌ) بسكونِ الكافِ.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[2]، وطبعةُ بولاقَ[3]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[4]، مِن هذَينِ الخطأَينِ.

٤٥٣– جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقالوا: لِقْحةٌ ولِقاحٌ، كما قالوا في باب فُعلْةٍ فِعالٌ، نحو: جُفرةٍ وجِفارٍ. ومثل ذلك حِقَّةٌ وحِقاقٌ، وقد قالوا حِقّقٌ. قال الشَّاعر، وهو المُسيَّبُ بن عَلَسٍ:

قد نالَني منهمْ عَلَى عدَمٍ　　مِثْلُ الفَسيلِ صِغارُها الحِقَقُ»[5].

في النصّ: (حِقّقٌ) بتشديدِ القافِ الأُولى، وذلكَ في عبارَةِ: «وقد قالوا حِقّقٌ»، والصوابُ: (حِقَقٌ) بتخفيفِ القافِ الأُولى، معَ فتحِها؛ بدلالةِ أنَّها ضُبِطَتْ ضبطًا صحيحًا، في آخرِ بيتِ المسيَّبِ.

قالَ ابنُ سيده: «والحِقَّةُ أيضا: الناقةُ التي تُؤْخَذُ في الصَّدَقة إذا جازَتْ عِدَّتُها خَمْسا وأرْبَعين. والجمعُ من ذلك حِقَقٌ وحِقاقٌ وحَقائقُ، الأخيرةُ

---

(١)– الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٢٧٤–٢٧٥.

(٢)– انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/١٨٧.

(٣)– انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/١٨١–١٨٢.

(٤)– انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٥٧٩.

(٥)– الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٢٧٩.

نادرةٌ»[1].

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[2]، وطبعةُ بولاقَ[3]، مِن هذا الخطإِ. أمَّا طبعةُ عالَمِ الكُتُبِ، فالراجحُ أنَّها مُشتَمِلةٌ عليهِ، وإن كانَ ضبطُ القافِ الأُولَى، غيرَ واضحٍ، على وجهِ اليقينِ[4].

وأُسَمِّي هذا النوعَ مِن الأخطاءِ: (أَخطاءَ التَّحْبِيرِ)، وهيَ الأخطاءُ الحاصلةُ؛ بسببِ ضَعْفِ (حِبْرِ الطباعةِ)، أو بسببِ تَنَاثُرِهِ، بحيثُ تَظهَرُ أجزاءٌ مِنهُ أَشبَهَ بالنُّقَطِ، المُؤَدِّيَةِ إلى الخطإِ في التحريرِ، أو أَشبَهَ بالحركاتِ، والشَّدَّةِ، والسكونِ، فتُؤَدِّي إلى الخطإِ في التشكيلِ.

والظاهرُ أنَّ طبعةَ مكتبةِ الخانجيِّ، قدِ اشتَمَلَتْ على تصويبِ الضبطِ، ولكنَّهُ غيرُ واضحٍ أيضًا، وإن كانَ أَقرَبَ إلى السلامةِ، مِن ضبطِ طبعةِ عالَمِ الكُتُبِ، في هذا الموضعِ[5].

٤٥٤- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقد قالوا: فَعْلةٌ في بناتِ الواو وكسّروها على فُعلٍ كما كسّروا فَـ عْلاً على بناء غيره. وذلك قولهم: نَوْبةٌ ونُوَبٌ، وجوْبةٌ وجُوَبٌ، ودَوْلةٌ ودُوَلٌ. ومثلها: قَرْيةٌ وقُرىً، ونزْوةٌ ونُزىً»[6].

في النصِّ: (فُعل) بضمِّ الفاءِ فقط، معَ إهمالِ ضبطِ العينِ، والواجبُ ضبطُ العينِ بالفتحِ: (فُعَل)؛ بدلالةِ ما ذُكِرَ مِن أمثلةِ الجمعِ، نحو: (نُوَب،

---

(١)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٣٣٣/٢.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ١٩٠/٢.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ١٨٤/٢.

(٤)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة عالم الكتب: ٥٨٥/٣.

(٥)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٥٨٥/٣.

(٦)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٢٨٥/٥.

دُوَل).

وفي النصِّ خطأٌ في الضبطِ، بكتابةِ فتحتَينِ فوقَ الفاءِ، فانفَصَلَتِ الفاءُ والعينُ، في الطباعةِ: (فَـ عْلاً)؛ وهذا مِن أَحدَثِ مُشكِلاتِ (الطباعةِ الحديثةِ)؛ فليسَ بينَ الحرفَينِ إلَّا موضعٌ واحدٌ للحركةِ، فإن زادَ الطبَّاعُ عَمْدًا، أو سَهْوًا، حركةً ثانيةً، بعدَ الحركةِ الأُولى، مباشرةً، انفَصَلَ الحرفانِ، إن كانا مِن الحروفِ المتَّصلةِ.

وفي النصِّ خطأٌ بكتابةِ التنوينِ، فوقَ الألفِ في: (قُرىً، نُزىً)، والصوابُ أن يُكتَبَ التنوينُ قبلَ الألفِ: (قُرًى، نُزًى).

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[1]، وطبعةُ بولاقَ[2]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[3]، مِن هذِهِ الأخطاءِ.

٤٥٥- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقد كُسّرت على فِعَلٍ كما كُسّر ضَيْعةٌ، قالوا: قامةٌ وقِيمٌ، وتارةٌ وتِيَرٌ. وقال:

يقومُ تاراتٍ ويَمْشِي تِيَرَا.

وإنما احتُملتِ الفِعْلُ في بنات الياء والواو؛ لأنَّ الغالب الذي هو حدُّ الكلام في فَعَلَة في غير المعتلّ الفِعالُ»[4].

في النصّ: (الفِعْلُ) بسكونِ العينِ، وذلكَ في عبارَةِ: «وإنما احتُملتِ الفِعْلُ»، والصوابُ: (الفِعَلُ) بفتحِ العينِ؛ لأنَّ كلامَهُ هنا على بناءِ (فِعَلٍ)،

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ١٩٤/٢.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ١٨٨/٢.

(٣)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٥٩٣/٣.

(٤)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٢٨٦/٥.

المذكورِ في أوَّلِ النصِّ، ومثالُهُ: (قِيَم، وتِيَر)، في جمعِ: (قامة، وتارة).

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[1]، وطبعةُ بولاقَ[2]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[3]، مِن هذا الخطإِ.

٤٥٦- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «قال: إنَّها لمـّا كانت تَدخلها التاء أرادوا أن يجمعونها بالواو والنون كما جمعوها بالتاء»[4].

في النصِّ: (يجمعونها) بالنونِ، والصوابُ: (يجمعوها)، بلا نونٍ؛ لأنَّ الفِعلَ مسبوقٌ بأداةِ النصبِ (أن).

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[5]، وطبعةُ بولاقَ[6]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[7]، مِن هذا الخطإِ.

٤٥٧- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وما كان منه من بنات الياء والواو فُعل به ما فُعل بما كان من بنات فِعالٍ، وذلك قولك: سَماءٌ وأَسِمِيةٌ، وعَطاءٌ وأَعْطِيةٌ»[8].

في النصِّ: (أَسِمِيةٌ) بكسرِ السينِ، والصوابُ: (أَسْمِيةٌ) بسكونِها؛ لأنَّها على وزنِ (أَعْطِية) بسكونِ العينِ.

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/١٩٤.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/١٨٨.

(٣)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٥٩٤.

(٤)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٢٩٠.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/١٩٧.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/١٩١.

(٧)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٥٩٩.

(٨)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٢٩٣.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[1]، وطبعةُ بولاقَ[2]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[3]، مِن هذا الخطإِ.

٤٥٨- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقالوا: كُراعٌ وأَكْرُعٌ، وأَتانٌ وآتُنٌ. كما قالوا: أَسْمُلٌ، وقالوا: يَمِينٌ وأَيْمُنٌ لأنَّها مؤنَّثة. وقال أبو النجم:

يأتي لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ»[4].

في النصِّ: (أَسْمُلٌ) بالسينِ، والصوابُ: (أَشْمُلٌ) بالشينِ، كما في قولِ أبي النجمِ، والمرادُ جمعُ (شِمَال).

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[5]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[6]، مِن هذا الخطإِ.

أمَّا طبعةُ بولاقَ، فقدِ اشتَمَلَتْ على الخطإِ نفسِهِ[7]، وليسَ بعيدًا أن يَكونَ المحَقِّقُ الجديدُ قدِ اعتَمَدَ على ما في طبعةِ بولاقَ، في هذا الموضعِ.

٤٥٩- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقد كُسِّرت على الزيادة التي فيها، فقالوا: شَمائِلُ، كما قالوا في الرَّسالة: رَسائِلُ، إذ كانت مؤنَّثةً مثلها»[8].

في النصِّ: (الرَّسالة) بفتحِ الراءِ المشدَّدةِ، والصوابُ: (الرِّسالة) بكسرِها.

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ١٩٩/٢.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ١٩٣/٢.

(٣)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦٠٣/٣.

(٤)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٢٩٦/٥.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٠١/٢.

(٦)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦٠٧/٣.

(٧)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ١٩٥/٢.

(٨)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٢٩٧/٥.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[1]، وطبعةُ بولاقَ[2]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[3]، مِن هذا الخطإِ.

٤٦٠- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وأمّا ما كان عدّة حروفه أربعة أحرف وكان (فُعْلَى أفْعَلَ) فإنّك تكسّره على فُعْلٍ، وذلك قولك: الصُّغْرَى والصُّغَرُ، والكُبْرَى والكُبَرُ والأُولَى والأُوَلُ»[4].

في النصّ: (فُعْلٍ) بسكونِ العينِ، والصوابُ بفتحِها؛ بدلالةِ أنَّهُ ضَبَطَ الجُمُوعَ بفتحِ العينِ مِنها: (الصُّغَرُ، الكُبَرُ، الأُوَلُ).

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[5]، وطبعةُ بولاقَ[6]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[7]، مِن هذا الخطإِ.

٤٦١- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وذلك نحو قولك في حُبْلَى: حَبالَى، وفي ذِفْرَي ذَفَارَى. وقال بعضهم: ذِفْرَى وذفارٍ. ولم ينوّنوا ذِفْرَى»[8].

في النصّ: (ذِفْرَي) بالياءِ المنقوطةِ، والصوابُ: (ذِفْرَى) بالألفِ، كما في سائرِ المواضعِ.

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٠١/٢.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ١٩٤/٢.

(٣)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦٠٦/٣-٦٠٧.

(٤)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٢٩٧/٥.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٠٢/٢.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ١٩٥/٢.

(٧)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦٠٨/٣.

(٨)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٢٩٧/٥.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[1]، وطبعةُ بولاقَ[2]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[3]، مِن هذا الخطإ.

٤٦٢- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقالوا: رُبًى ورُبابٌ حذفوا الألف وبنوه على هذا البناء، كما ألقوا الهاء من جُفْرةٍ فقالوا: جِفارٌ، إلاَّ أنَّهم قد ضمَّوا أوَّل ذا، كما قالوا: ظِئْرٌ وظُؤارٌ، ورِخْلٌ ورُخالٌ. ولم يَكسروا أوّله كما قالوا: بِئارٌ وقِداحٌ»[4].

في النصِّ: (رُبًى) بباءٍ مُخَفَّفةٍ مُنَوَّنةٍ، والصوابُ: (رُبَّى) بباءٍ مُشَدَّدةٍ مفتوحةٍ، جاءَ في الصحاحِ: «والرُبَّى بالضم على فُعْلَى: الشاةُ التي وضَعَتْ حديثًا، وجمعها رُبَابٌ بالضم»[5].

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[6]، وطبعةُ بولاقَ[7]، مِن هذا الخطإ. أمَّا تحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[8]، فقد أُهمِلَ فيهِ ضَبْطُ الباءِ، لا بالتشديدِ، ولا بالتنوينِ.

وفي النصِّ: (ضمَّوا) بفتحِ الميمِ المشدَّدةِ، والصوابُ: (ضمُّوا) بضمِّها. ولم يَسلَمْ مِن هذا الخطإ، إلَّا طبعةُ باريسَ، فقد جاءَ فيها: (ضمّوا) بالتشديدِ، بلا زيادةٍ في الضبطِ.

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٠٢/٢.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ١٩٥/٢.

(٣)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦٠٩/٣.

(٤)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٢٩٨/٥.

(٥)- الصحاح: ١٣١/١.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٠٢/٢.

(٧)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ١٩٦/٢.

(٨)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦٠٩/٣.

٤٦٣– جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وإذا أردت ما هو أدنى العدد جمعت بالتاء، تقول: خَضْراواتٌ، وصَحْراواتٌ، وذِفْرَياتٌ، وحُبْلَياتٌ»[1].

وفي الهامشِ (١٠): «م "خبزاوات"؛ ب، هـ "خبراوات" وهو سهو، والصواب ما في الأصل؛ لأنّ مفرده (خضراء) وهي من أمثلة الباب».

أَخطَأَ المحَقِّقُ الجديدُ في نسبةِ السَّهْوِ إلى طَبَعاتِ كِتابِ سيبويهِ، التي اشتَمَلَتْ في هذا الموضعِ على كلمةِ (خبراوات) بالباءِ، وأَخطَأَ في اقتِراحِ كلمةِ (خضراوات) بديلًا مِنها.

فإن كانَتْ حُجَّةُ المحَقِّقِ الجديدِ عَدَمَ وُجُودِ كلمةِ (الخَبْرَاء) في العربيَّةِ؛ فهيَ حُجَّةٌ مَردُودةٌ، باشتِمالِ كُتُبِ العربيَّةِ عليها. قالَ ابنُ جِنّي: «والجمع نحو قولك في "صحراء: صحراوات" وفي "خَبْراء: خَبْراوات" وفي "خُنْفُساء: خُنْفُساوات"»[2].

وقالَ الجوهريُّ: «والخَبْرَاءُ: القاع يُنبِت السِدر، والجمع الخَبَارَى والخبارِي، مثل الصَحارَى والصَحارِي، والخَبْرَاوَاتُ»[3].

وإن كانَتْ حُجَّتُهُ أنَّ كلمةَ (خَضْرَاء) أَشهَرُ وأَعرَفُ، وأنَّها صالحةٌ لِلتمثيلِ بِها، في هذا النصِّ؛ فأَقُول: ما أَكثَرَ الكلماتِ التي تَكونُ أَشهَرَ مِن غيرِها، وأَعرَفَ مِنها، ولكِنَّ المصنِّفِينَ يُؤثِرُونَ عليها غيرَها!

ولو أنَّ كُلَّ كلمةٍ في كتابِ سيبويهِ، وَجَدْنَا لها بديلًا، أَشهَرَ مِنها، فاقتَرَحْناهُ، وخَطَّأْنَا ما سِواهُ؛ لَقَضَيْنَا على النُّصوصِ، بِمِثْلِ هذا التحقيقِ!

---

(١)– الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٢٩٨/٥.

(٢)– سرّ صناعة الإعراب: ٥٧٦/٢.

(٣)– الصحاح: ٦٤١/٢.

٤٦٤- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «حين أُجريتْ مَجرى جُمْدٍ وجِمادٍ»[١].

في النصّ: (مَجرى) بفتحِ الميمِ، والصوابُ: (مُجرى) بِضمِّها؛ لأنَّ الكلمةَ مصدرٌ ميميٌّ، لِلفِعلِ المزيدِ بالهمزةِ: (أَجْرَى)، الواردِ في عبارَةِ: (أُجريتْ)، بصيغةِ المبنيّ للمجهولِ.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٢]، وطبعةُ بولاقَ[٣]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[٤]، مِن هذا الخطإِ؛ بإهمالِ ضَبْطِ الميمِ، لا بِضمٍّ، ولا بِفتحٍ.

٤٦٥- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقد يقولون: ثلاثُ صحائفَ وثلاثُ كتائبَ؛ وذلك لأنَّها صارت على مثال فَعالِلَ، نحو: حَضاجَرَ وبَلابِلَ وجَنادِبَ، فأجروها مجراها»[٥].

في النصّ: (حَضاجَرَ) بفتحِ الجيمِ، والصوابُ: (حَضاجِرَ) بكسرِها؛ وهو تطبيعٌ؛ بدلالةِ الدِّقَّةِ في ضبطِ البِناء، وسائرِ الأمثلةِ بكسرِ ما قبلَ الآخِرِ.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٦]، وطبعةُ بولاقَ[٧]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[٨]، مِن هذا الخطإِ.

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٢٩٨.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٠٣.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/١٩٦.

(٤)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٦١٠.

(٥)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٢٩٩.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٠٣.

(٧)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/١٩٦.

(٨)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٦١٠.

٤٦٦– جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «واعلمْ أنَّ كلَّ شيء كان من بنات الثلاثة، فلحقته الزيادةُ فبُنى بناءَ بنات الأربعة وأُلحق ببنائها، فإنّه يكسَّر على مثال مَفاعِلَ كما تكسَّرُ بنات الأربعة، وذلك: جَدْوَلٌ وجَداوِلَ، وعِثْيَرٌ وعَثايِرُ، وكَوْكَبٌ وكَواكِبٌ، وتَوْلَبٌ وتَوالِبُ، وسُلَّمٌ وسَلالِمُ، ودُمَّلٌ ودَمَامَلُ، وجُنْدَبٌ وجَنادِبُ، وقَرْدَدٌ وقَرادِدُ»[1].

في النصِّ: (فبُنى) بالألفِ، والصوابُ: (فبُني) بالياءِ، وهو تطبيعٌ واضحٌ. وليسَ بعيدًا أن يَكونَ المحَقِّقُ الجديدُ قد نَقَلَ مِن طَبَعاتِ الكتابِ السابقةِ، أو مِن بعضِها، في هذا الموضعِ؛ فقد كُتِبَتْ عبارةُ (فبُنى) بالألفِ فيها أيضًا؛ لأنَّ الياءَ في الطَّبَعاتِ السابقةِ كانَتْ تُكتَبُ بصورَةِ الألفِ، في الكتابِ كُلِّهِ؛ بخلافِ التحقيقِ الجديدِ، فالياءُ تُكتَبُ فيهِ منقوطةً.

وفي النصِّ أَكثَرُ مِن خطإٍ، في الضبطِ، ففيهِ: (جَداوِلَ) بِفتحِ اللامِ، والصوابُ بِضمِّها؛ لأنَّها معطوفةٌ على مرفوعٍ.

وفيهِ: (دَمَامَلُ) بِفتحِ الميمِ الثانيةِ، والصوابُ: (دَمَامِلُ) بِكسرِها، وهو تطبيعٌ؛ بِدلالةِ الدِّقَّةِ، في كسرِ العينِ، في بناءِ (مَفاعِل)، وكسرِ ما قبلَ الآخِرِ، في سائِرِ الأمثلةِ.

وفيهِ: (كواكبٌ) بالتنوينِ، دُونَ سائِرِ أمثلةِ الجُموعِ؛ فإن كانَتْ سائِرُ الجُموعِ ممنوعةً مِن الصرفِ؛ فما سَبَبُ انصرافِ كلمةِ (كواكب)، وإن كانَتْ كلمةُ (كواكب) ممنوعةً مِثلَها، فما سَبَبُ التنوينِ؟!

والغريبُ أن يَرِدَ الخطأُ نفسُهُ في طبعةِ بولاقَ[2]، وتحقيقِ عبدِ السلامِ

(١)– الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٠٠/٥.

(٢)– انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ١٩٧/٢.

هارون[١]. ورُبَّما كانَ هذا دليلًا على اعتِمادِ المحَقِّقِ الجديدِ، على ما فيهِما، مِن مطبوعٍ. وقد سَلِمَتْ مِنهُ طبعةُ باريسَ[٢].

٤٦٧– جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وكلُّ شيء من بنات الثلاثة قد أُلحق ببنات الأربعة فصار رابعُه حرف مدٍّ فهو بمنزلة ما كان من بنات الأربعة له رابعٌ حرفُ مدٍّ، وذلك: قُرْطاطٌ وقَراطِيطُ، وجِرْيالٌ وجَرابِيلُ، وقِرْواحٌ وقَراوِيحُ»[٣].

في النصِّ: (جَرابِيلُ) بِباءٍ بينَ الألفِ والياءِ، والصوابُ: (جَرايِيلُ) بياءَينِ بعدَ الألفِ. أمَّا الياءُ الأُولَى، فموجودةٌ في المفرَدِ (جِرْيال)، وأمَّا الياءُ الثانيةُ، فمِن بناءِ الجمعِ، كالتي زادَتْ في (قَراطِيط، وقَراوِيح).

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٤]، وطبعةُ بولاقَ[٥]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[٦]، مِن هذا الخطإِ.

٤٦٨– جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقد يكسِّرون الفاعِل على فُعْلانٍ نحو: حاجِرٍ وحُجْرانٍ، وسالٍّ وسُلاَّنٍ، وحائِر وحُورانٍ، وقد قال بعضهم: حِيرانٌ كما قالوا: جانٌّ وجِنانٌ، وكما قال بعضهم: غائِطٌ وغِيطانٌ، وحائِطٌ وحيطانٌ، قلبوها حيث صارت الواوُ بعد كسرة. فالأصلُ فُعْلانٌ»[٧].

---

(١)– انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦١٣/٣.

(٢)– انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٠٤/٢.

(٣)– الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٠٠/٥-٣٠١.

(٤)– انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٠٤/٢.

(٥)– انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ١٩٨/٢.

(٦)– انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦١٣/٣.

(٧)– الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٠١/٥.

في النصّ: (جانُّ) بلا تنوينٍ، والصوابُ: (جانٌّ) بالتنوينِ. وفي النصِّ: (جِنانٌ)، بلا ضبطٍ للنونِ، وهو إهمالٌ يُشيرُ إلى التخفيفِ؛ رُبَّما لِظَنِّ المحَقِّقِ أنَّ المرادَ ذلكَ؛ فأَهمَلَ الضبطَ؛ لِوُضُوحِهِ عِندَهُ. والصوابُ: (جِنَّانٌ) بتشديدِ النونِ. قالَ الجوهريُّ: «والجَانُّ: أبو الجِنِّ، والجمع جِنَّانٌ مثل حائطٍ وحيطانٍ»[1].

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[2]، وطبعةُ بولاقَ[3]، مِن هذا الخطإِ، واشتَمَلَ تحقيقُ عبدِ السلامِ هارون، على الخطإِ نفسِهِ، على نحوٍ أَوضَحَ، بِفتحِ النونِ، بلا تشديدٍ: (جِنَانٌ)[4].

٤٦٩- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «ولا يكون فيه (فَواعِلُ) كما كان في تابَلٍ وخاتَمٍ وحاجِزٍ؛ لأنّ أصله صفة وله مؤنّث، فيَفصلون بينهما؛ إلاَّ في فَوارِسَ فإنَّهم قالوا: فوارِسُ كما قالوا: حَواجِرُ؛ لأنَّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلاَّ للرجال»[5].

في النصِّ: (حاجِز) بالزايِ، و(حَواجِر) بالراءِ، وهو تناقُضٌ واضِحٌ. وجاءَتْ كَلِمَتا (حاجر، وحواجر) بالراءِ، في طبعةِ باريسَ[6]، وطبعةِ بولاقَ[7]، وتحقيقِ عبدِ السلامِ هارون[8].

---

(١)- الصحاح: ٢٠٩٤/٥.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٠٥/٢.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ١٩٨/٢.

(٤)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦١٤/٣.

(٥)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٠١/٥.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٠٥/٢.

(٧)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ١٩٨/٢.

(٨)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦١٤/٣-٦١٥.

وفي نصٍّ سابقٍ: «وما كان من الأسماء على (فاعِلٍ أو فاعَلٍ) فإنّه يكسَّر على بناء فَواعِلَ، وذلك: تابَلٌ وتوابِلُ، وطابَقٌ وطَوابِقُ، وحاجِرٌ وحَواجِرُ، وحائِطٌ وحَوائِطُ. وقد يكسِّرون الفاعِل على فُعْلانٍ نحو: حاجِرٍ وحُجْرانٍ»[1].

فجاءَ فيهِ: (حاجِر وحَواجِر)، و(حاجِر وحُجْران) بالراءِ. وكذلكَ جاءَتِ الكلماتُ، بالراءِ، في طبعةِ باريسَ[2]، وطبعةِ بولاقَ[3]، وتحقيقِ عبدِ السلامِ هارون[4].

وبِالنَّظْرَةِ العَجْلَى، يَبدُو أنَّ الصوابَ، في الكلماتِ الثلاثِ، أن تُكتَبَ بالراءِ: (حاجِر، حَواجِر، حُجْرَان)؛ ولكنَّ الرُّجُوعَ إلى كُتُبِ العربيَّةِ يَكشِفُ عن وَهْمٍ كبيرٍ، في طَبَعاتِ الكتابِ المختَلِفَةِ، وبعضِ كُتُبِ العربيَّةِ الأُخرَى.

ومِن هنا كانَ لا بُدَّ مِن التفصيلِ؛ فكلمةُ (حاجِر) تُجمَعُ على (حُجْرَان)، وكلمةُ (حاجِز) تُجمَعُ على (حَواجِز)، ولم يَرِدْ جمعُ (حاجِز) على (حُجْزَان)، ولا جمعُ (حاجِر) على (حَواجِر).

جاءَ في العينِ: «والحاجر من مسيل الماء ومَنابِت العُشْب: ما استَدارَ به سَنَدٌ أو نهْرٌ مُرتفع، وجمعُه حُجْران»[5].

وقالَ ابنُ دُريدٍ: «حُجْران: جمع حاجر، وهو المنهبط من الأرض فالعشب يكثر فيه»[6].

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٠١/٥.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٠٤/٢-٢٠٥.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ١٩٨/٢.

(٤)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦١٤/٣.

(٥)- العين: ٧٥/٣.

(٦)- جمهرة اللغة: ٦٩٤/٢.

وقالَ القاليُّ: «وقوله حاجر مستنام: مجتمع ماء ساكن والجميع حُجران»[1].

وقالَ الجوهريُّ: «والحاجِرُ والحاجُورُ: ما يُمسك الماءَ من شَفَة الوادي. وهو فاعُولٌ من الحَجْرِ، وهو المَنْعُ. وجمع الحاجِرِ حُجْرَانٌ، مثل حائرٍ وحُورانٍ، وشابٍّ وشُبّان»[2].

وقالَ ابنُ سيده: «والحاجرُ، ما يُمسِكُ المَاءَ من شَفَةِ الوادي ويُحيطُ به. وقال أبو حَنيفَةَ: الحاجرُ كَرْمٌ مِئناث وهو مطمئن، له حروفٌ مُشْرِفَةٌ تَحْبِسُ عليه الماءَ، وبذلك سُمّيَ حاجرًا، والجمعُ حُجْرَانٌ»[3].

فاتَّفَقَتِ المعجَماتُ على أنَّ جمعَ (حاجِر) هو (حُجْرَان)، ولم يَرِدْ في أيِّ مُعجَمٍ مِنها أنَّهُ يُجمَعُ على (حَواجِر). وحِينَ تَكَلَّمَ ابنُ سيده على كلمةِ (حَواجِر)، ذَكَرَ أنَّها جمعٌ غيرُ قياسيٍّ، لكلمةِ (حَجْرَة)، فقالَ: «لم يفَسِّرْ ثعلب الحواجرَ، وعندي أنه جَمْعُ الحَجْرَةِ التي هي الناحيةُ، على غير قياسٍ، ولها نَظائِرُ قد ذكَرْتُها في كِتاب "المخصّص"»[4].

ومِن هنا يَكونُ تصحيفًا جمعُ (حاجِر) على (حَواجِر)، كما جاءَ في كتابِ (شرح المفصَّل): «قال الشارح: قد تقدم قولنا ان "الزيادتين قد تقع حشوا وذلك بعد الفاء" فيما كان جمعا نحو فواعل في الاسم والصفة فالاسم حاجر و"حواجر" وحائط وحوائط»[5].

---

(١)- البارع: ٦٣١.

(٢)- الصحاح: ٦٢٤/٢.

(٣)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٤٨/٣.

(٤)- المحكم، الطبعة الجديدة: ٤٨/٣.

(٥)- شرح المفصَّل، الطبعة المنيريَّة: ١٢٦/٦، وانظر في: طبعة دار الكتب العلميَّة: ١٧٦/٤.

والصوابُ جمعُ (حاجِز) على (حَواجِز)، بالزايِ فيهِما، كما جاءَ في كتابِ سيبويهِ، في موضعٍ آخَرَ: «ويكون على (فواعل) في الاسم والصفة. فالاسمُ نحو: حوائطَ، وحواجزَ، وجَوائِزَ، وتَوابلَ. والصفة نحو: حَواسر، وضَوارِبَ، وقَواتل»[1].

أمَّا جمعُ (حاجِز) على (حُجْزَان)، فهو خطأٌ فادِحٌ، جاءَ في تحقيقِ مُعجَمِ (شمس العلوم): «[الحُجْزان]: جمع حاجز، وهو ما يمسك الماء»[2].

وقد يَكونُ هذا مِن أخطاءِ المصنِّفِ، أو النُّسَّاخِ، أو بعضِهِم، أو مِن أخطاءِ المحَقِّقِينَ، أو مِن التطبيعاتِ.

وجاءَ كذلكَ في تحقيقِ كتابِ (شرح الكافية الشافية): «وقَلّ في (فَاعل) ك(حَاجِز) و(حُجْزَان) و(راكب) و(رُكْبَان)»[3].

والغريبُ العجيبُ أنَّ المحَقِّقَ (هرتويغ درنبُرغ)، ذَكَرَ في بعضِ هوامشِهِ، أنَّ بعضَ النُّسَخِ، قدِ اشتَمَلَتْ على (حاجز)، و(حواجز)، بالزايِ فيهِما[4]، وكذلكَ فَعَلَ عبدُ السلامِ هارون[5]، ولكِنَّهُما لم يَنتَفِعا بِها!

٤٧٠- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «ومن ذا الباب أيضاً قولهم:

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢٥١/٤، وانظر في: طبعة باريس: ٣٤٧/٢، وطبعة بولاق: ٣١٨/٢، وتحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥٦٢/٥.

(٢)- شمس العلوم: ١٣٤٩/٣.

(٣)- شرح الكافية الشافية: ١٨٦٠/٤.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٠٥/٢.

(٥)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦١٤/٣، الهامش (١)، والهامش (٥)، و٦١٥/٣، الهامش (١).

أُسْوِرةٌ وأَساوِرةٌ. وقالوا: عُوذٌ وعُوذاتٌ، كما قالوا: جُزُراتٌ»[1].

في النصِّ: (أُسْوِرةٌ) بِضَمِّ الهمزَةِ، والصوابُ: (أَسْوِرةٌ) بفتحِها. قالَ الجوهريُّ: «والسِوَارُ: سِوَارُ المرأة؛ والجمع أَسْوِرَةٌ، وجمع الجمع أَساوِرَةٌ»[2].

فكلمةُ (أَسْوِرَة) جمعُ (سِوَار)، مِثلُ (أَلْسِنَة) جمعُ (لِسَان)، وكِلا الجمعَينِ على وزنِ (أَفْعِلَة)، بِفتحِ الهمزَةِ، بِلا خِلافٍ، ولَيسَ مِن أوزانِ الجمعِ: (أُفْعِلَة)، بِضَمِّ الهمزَةِ.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[3]، وطبعةُ بولاقَ[4]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[5]، مِن هذا الخطإِ.

٤٧١- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقد قالوا: جَوارِبُ وكَبالِجٌ، جعلوها كالصَّوامِع والكَواكِب. وقد أدخلوا الهاء أيضاً فقالوا: كَيالِجَةٌ. ونظيره في العربية صَيْقَلٌ وصَياقِلةٌ»[6].

في النصِّ: (كَبالِجٌ) بباءٍ بعدَ الكافِ، معَ تنوينٍ على الجيمِ، والصوابُ: (كَيالِجُ) بالياءِ بعدَ الكافِ، معَ ضَمِّ الجيمِ، بِلا تنوينٍ؛ لأنَّهُ ممنوعٌ مِن الصرفِ.

قالَ الجوهريُّ: «الكَيْلَجَةُ: مِكيال، والجمع كَيالِج وكيالجةٌ أيضًا، والهاء للعُجْمة»[7].

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٠٦/٥.

(٢)- الصحاح: ٦٩٠/٢.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٠٨/٢.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢٠٠/٢.

(٥)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦١٩/٣.

(٦)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٠٧/٥.

(٧)- الصحاح: ٣٣٧/١.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[1]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[2]، مِن هذَينِ الخطأَينِ، واشتَمَلَتْ طبعةُ بولاقَ، عليهِما[3]. ولعلَّ المحَقِّقَ الجديدَ اعتَمَدَ على ما فيها، في هذا الموضعِ.

٤٧٢- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقالوا: البَرابِرة والسَّيابِجة، فاجتمَع فيها الأَعجميَّة وأنَّها من الإضافة، إنَّما يعني البَرَّبَرِيِّنَ والسَّيْبَجِيِّنَ، كما أردت بالمَسامِعة المِسْمَعِيِّنَ. فأهلُ الأرض كالحيّ»[4].

في النصِّ أخطاءٌ فادِحةٌ، كُلَّ الفَداحةِ، في ضبطِ الكلماتِ الثلاثِ: (البَرَّبَرِيِّنَ)، و(السَّيْبَجِيِّنَ)، و(المِسْمَعِيِّنَ). ويَشهَدُ اللهُ أنَّني عَجَزْتُ عن نُطْقِ هذِهِ الكلماتِ الثلاثِ، مضبوطةً بِما ضَبَطَها بِهِ المحَقِّقُ الجديدُ.

والصوابُ في ضَبْطِها: (البَرْبَرِيِّينَ)، و(السَّيْبَجِيِّينَ)، و(المِسْمَعِيِّينَ)، كما جاءَ في طبعةِ باريسَ[5]، وطبعةِ بولاقَ[6]، وتحقيقِ عبدِ السلامِ هارون[7].

٤٧٣- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «واعْلَمْ أنَّ من قال: أَقاوِيلُ وأَبايِيتُ في أَبْياتٍ، وأَنايِيبُ في أَنْيابٍ، لا يقول: أَقْوالانِ ولا أَبْياتانِ»[8].

في النصِّ: (أَنايِيبُ) بباءٍ بينَ الألفِ والياءِ، والصوابُ: (أَنايِيبُ) بياءَينِ،

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٠٨.

(٢)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٦٢٠.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٠١.

(٤)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٣٠٧.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٠٩.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٠١.

(٧)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٦٢١.

(٨)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٣٠٩.

بعد الألفِ. جاءَ في اللسانِ: «والجمع أَنْيُبٌ، عن اللحياني، وأَنْيابٌ ونُيُوبٌ وأَناييبُ، الأَخيرة عن سيبويه، جمعُ الجمع كأَنْياتٍ وأَبابِيتَ»[١].

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٢]، وطبعةُ بولاقَ[٣]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[٤]، مِن هذا الخطإِ.

٤٧٤- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وإنَّما قلت: أقاويلُ فبنيتَ هذا البناء حين أردت أن تُكثَّر وتبالغ في ذلك، كما تقول: قَطّعَه وكَسَّرَه حين تُكثِّر عمله»[٥].

في النصِّ: (تُكثَّر) بفتحِ الثاءِ المشدَّدةِ، والصوابُ: (تُكثِّر)، بكسرِها، كما في الموضعِ الثاني، مِن النَّصِّ نفسِهِ؛ بدلالة قوله: «أردت»، أي: «حينَ أردتَ أنتَ أن تُكثِّرَ وتُبالِغَ».

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٦]، وطبعةُ بولاقَ[٧]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[٨]، مِن هذا الخطإِ.

٤٧٥- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقالوا: إِبِلانِ؛ لأنّه اسم لم يكسَّر عليه، وإنَّما يُرِيدون قَطيعينِ، وذلك يَعنون. وقالوا: لِقاحينِ سَوْداوينِ

---

(١)- لسان العرب: ١/٧٧٦.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢١٠.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٠٢.

(٤)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٦٢٣.

(٥)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٣٠٩.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢١٠.

(٧)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٠٢.

(٨)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٦٢٣.

جعلوهما بمنزلة ذا»[١]. وفي الهامشِ (٧): «ب، هـ "لقاحان سوداوان"».

يُفهَمُ مِن النَّصِّ، ومِن هامِشِ مُحَقِّقِهِ أنَّ طبعةَ بولاقَ، وتحقيقَ عبدِ السلامِ هارون، يَشتَمِلانِ على هذهِ العبارَةِ، بالرفعِ: «لقاحان سوداوان»، وأنَّ المحَقِّقَ الجديدَ ارتَضَى صيغةً أُخرَى مُخالِفةً، هيَ: «لِقاحينِ سَوْداوينِ».

ولم يَذكُرِ المحَقِّقُ الجديدُ السِّرَّ وراءَ اختيارِهِ هذا، أهو الالتِزامُ التامُّ بما في نُسَخِهِ، حتَّى لو خَالَفَتِ الصوابَ؟ أم هو الاعتِقادُ بِصِحَّةِ عِبارَتِهِ، دُونَ عِبارَةِ مَن سَبَقَهُ؟

وعِندَ الموازَنةِ بينَ العِبارتَينِ يَتَّضِحُ أنَّ العبارةَ بالرفعِ هيَ المناسِبةُ[٢]، دُونَ العبارَةِ الأُخرَى؛ بدلالةِ قولِهِ في أوَّلِ النَّصِّ: «وقالوا: إبلانِ»؛ فجاءَتْ كلمةُ (إبِلانِ) بالرفعِ.

٤٧٦- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وسألت الخليل عن ثلاثةُ كِلابٍ فقال: يجوز في الشعر، شبّهوه بثلاثةُ قرودٍ ونحوها، ويكون ثلاثةُ كِلابٍ على غير وجهِ ثلاثةُ أَكْلُبٍ، ولكن على قوله ثلاثةٌ من الكِلابِ...»[٣].

في النصِّ: (قرود) بالدالِ، والصوابُ: (قُرُوء) بالهمزَةِ؛ لأنَّ مُرادَ الخليلِ أنَّ كلمةَ (كِلاب) في قولِهِم: (ثلاثةُ كِلابٍ)، استُعمِلَتْ معَ القليلِ، معَ أنَّها عِندَ الخليلِ، ومَن جاءَ بعدَهُ، مِن جُمُوعِ الكَثْرَةِ؛ ونَظيرُها في هذا الاستِعمالِ كلمةُ

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٠٩/٥.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢١٠/٢، وطبعة بولاق: ٢٠٢/٢، وتحقيق عبد السلام هارون: ٦٢٣/٣، والأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٣٣/٣، والمخصَّص: ٩/٧، والمفصَّل، تحقيق د. فخر صالح قدارة: ١٧٣، والبديع: ١١٤/٢، وارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان: ٥٤٩/٢، والتذييل والتكميل: ٢٢١/١.

(٣)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٠٩/٥.

(قُـرُوء)، الـتي استُعمِلَتْ معَ القليـلِ، في قولِـهِ تعـالى: ﴿**وَالْمُطَلَّقَـاتُ يَتَرَبَّصْـنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ**﴾[١]، معَ أنَّها عِندَهُم مِن جُمُوعِ الكَثْرَةِ.

وقـد اشـتَمَلَتْ طبعـةُ باريـسَ[٢]، وطبعـةُ بـولاقَ[٣]، وتحقيـقُ عبـدِ السـلامِ هـارون[٤]، على الخطإِ نفسِهِ. وواضِحٌ مِن إجماعِها على هذا الخطإِ، أنَّ نُسَخَ الكتابِ، التي اعتُمِدَ عليها في التحقيقِ والتصحيحِ، تَشتَمِلُ على الخطإِ نفسِهِ، وليسَ في بعضِها ذِكْرٌ لِكلمةِ (قُرُوء) بالهمزَةِ.

فإن قِيلَ: فَبِأَيِّ حُجَّةٍ تُصَحِّحُ كلمةَ (قُرُوء)، وتُخَطِّئُ كلمةَ (قُرُود)؟

قُلتُ: إنَّ الخطأَ في هذا النصِّ كانَ واضحًا عِندي بالقِراءةِ العَجْلَى؛ لأنَّني كُنتُ قدِ اطَّلَعْتُ على مسألةِ (ثلاثة قُرُوء) في كُتُبِ التفسيرِ، قبلَ أن أَقرَأَ هذا النصَّ في كتابِ سيبويهِ. وإنَّما ذَكَرْتُ هذا الأمرَ؛ لِأُنَبِّهَ على أنَّ مُحَقِّقِي الكتابِ، لو كانُوا قدِ اطَّلَعُوا على هذِهِ المسألةِ، قبلَ التحقيقِ، لَتَنَبَّهُوا على الصوابِ.

وقد رَجَعْتُ وَقتَ تأليفِ كتابِ (العمومُ الصرفيُّ في القرآنِ الكريمِ)[٥]؛ لِتصويبِ هذا الخطإِ، وتعضيدِ التصويبِ، إلى نُسخةٍ مخطوطةٍ مُصَوَّرَةٍ، اشتَمَلَتْ على كلمةِ (قُرُوء) في نَصِّ الخليلِ، مِن كتابِ سيبويهِ. أمَّا في هذا الكتابِ؛ فإنَّما الاِعتِبارُ عِندي بِقَرائِنِ (الفِقْهِ الصرفيّ)، ثُمَّ تأتي الأدِلَّةُ النقليَّةُ؛ لِلتعضيدِ.

وبيانُ ذلك أنَّ كلمةَ (قِرْد) تُجمَعُ على: (أَقراد، وأَقْرُد، وقُرُود، وقِرَدَة)[٦].

---

(١)- البقرة: ٢٢٨.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢١٠.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٠٢.

(٤)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٦٢٤.

(٥)- انظر في: العموم الصرفيّ: ٢٨١.

(٦)- انظر في: لسان العرب: ٣/٣٥٠.

فما الذي يَدعُو الخليلَ، إلى أن يُمَثِّلَ بِعبارَةِ: «ثلاثة قُرُود»، دُونَ عبارَةِ: «ثلاثة قِرَدَة»، معَ أنَّ الكلمتَينِ (القُرُود، والقِرَدَة)، عِندَ العُلَماءِ، مِن جُمُوعِ الكَثْرَةِ؟!

هل وَرَدَتْ هذِهِ العبارةُ: «ثلاثة قرود» في نصٍّ مِن الشِّعرِ، أو النثرِ، فأَصبَحَتْ بِذلكَ مثلًا يُضرَبُ؛ للتوضيحِ؟! قطعًا، لم تَرِدْ، ولا يَمِلِكُ أحدٌ مِن القُدامى، ولا مِن المحدَثينَ، أَدنَى دليلٍ على ذلكَ.

أَلا تَرى أنَّ جوابَ الخليلِ، سَيَكُونُ مُضْحِكًا، لا فائِدةَ مِنهُ، ولا مَغْزَى لهُ، إذا اشتَمَلَتْ عِبارَتُهُ على كلمةِ (قُرُود)؟ فما معنى تَشبِيهِهِم (ثلاثة كِلاب) بـ(ثلاثة قُرُود)؟!

وفي التشبيهِ يَكونُ الأَصلُ (المُشَبَّهُ بِهِ)، مَعروفًا في بابِهِ، بالجَوازِ؛ حتَّى يَتَمَكَّنَ المتكلِّمُ (المُشَبِّهُ) مِن إلحاقِ الفَرعِ (المُشَبَّهِ) بالأصلِ (المُشَبَّهِ بِهِ)، في الحُكْمِ، وهو الجَوازُ.

ولَيسَتْ عِبارةُ «ثلاثة قُرُود» بِأَوفَرَ حظًّا، مِن عِبارَةِ «ثلاثة كِلاب»؛ لأنَّ كِلتا الكلمتَينِ (القُرُود)، و(الكِلاب)، عِندَ العُلَماءِ، مِن جُمُوعِ الكَثْرَةِ، ولَها بديلٌ، مِن جُمُوعِ القِلَّةِ، كما في (الأَقْرُدِ)، و(الأَكْلُبِ) مَثلًا؛ ولذلكَ يَكونُ السؤالُ عِندَ مَن يَقُولُ بِمَذْهَبِ القِلَّةِ والكَثْرَةِ: ما بالُ المتكلِّمِينَ مِن الشُّعراءِ، ورُبَّما مِن غيرِهِم، لا يُراعُونَ قواعِدَ القِلَّةِ والكَثْرَةِ، فيُضيفونَ العددَ القليلَ (ثلاثة) إلى جمعِ الكَثْرَةِ (كِلاب)؟

مِن هنا يأتي جوابُ الخليلِ؛ ليَدفَعَ الشُّبْهَةَ عن مَذْهَبِهِ في القِلَّةِ والكَثْرَةِ؛ فيُشَبِّهُ قَولَ بعضِهِم: «ثلاثة كِلاب»، بِما جاءَ في الآيةِ الكريمةِ، مِن إضافةِ العددِ (ثلاثة) إلى كلمةِ (قُرُوء)، وهو استِعمالٌ معروفٌ، ولِلعُلَماءِ فيهِ كلامٌ طويلٌ؛ ولذلكَ تَكونُ هذِهِ العبارةُ القرآنيَّةُ أصلًا معروفًا في الجَوازِ، لِيُلْحَقَ بِهِ الفرعُ، وهو

قولُ بعضِهِم: «ثلاثة كلاب»، بدلًا مِن «ثلاثة أَكْلُبٍ».

ولكَ أن تُوقِنَ أَكثَرَ بِهذِهِ الحقيقةِ، إذا سَأَلْتَ عنِ السِّرِّ في اختيارِ الخليلِ العددَ (ثلاثة)، دُونَ سائِرِ الأعدادِ الدالَّةِ على القِلَّةِ، كالأربعةِ مَثلًا؟

فلا فَرقَ بينَ أن يُقالَ: «شبَّهوهُ بثلاثة قُرُود، أو بأربعة قُرُود، أو بخمسة قُرُود»؛ ولكِنْ معَ كلمةِ (قُرُوء)، لا يَجوزُ غيرُ العددِ (ثلاثة)؛ لأنَّ عبارةَ «ثلاثة قُرُوء» شاهدٌ قرآنيٌّ معروفٌ في بابِهِ، بِخلافِ عبارَةِ: «أربعة قُرُوء»، أو عبارَةِ: «خمسة قُرُوء».

وليسَ بعيدًا أن يَكونَ سيبويهِ قد عَبَّرَ بالعددِ (ثلاثة)، في سُؤالِهِ، بعدَ جَوابِ الخليلِ لهُ؛ مِن بابِ (المُشاكَلةِ)؛ فقد يَكونُ الأصلُ في سؤالِهِ بِغَيْرِ هذا العددِ، ولا سيَّما إذا كانَ عِندَ التأليفِ، مُعتَمِدًا على حافِظَتِهِ، لا على مُدَوَّنَتِهِ.

وثَمَّةَ نُصُوصٌ مُعَضِّدَةٌ، تُؤَكِّدُ هذِهِ الحقيقةَ. جاءَ في العينِ: «وقال اللهُ[1] – عزَّ وجَلُّ[2] – : ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[3] لغةٌ، والقياسُ أَقرُءٌ»[4].

فإذا كانَ صاحبُ العينِ هو الخليلَ، فهذا يَعني أنَّ الخليلَ يَرَى أنَّ القياسَ استِعمالُ جمعِ القِلَّةِ (أَقرُء)؛ لأنَّ العددَ (ثلاثة) مِن أعدادِ القِلَّةِ. والصوابُ أن يُكتَبَ بالواوِ المهموزَةِ: (أَقْرُؤ).

ومِن هنا تَكُونُ العِبارةُ القرآنيَّةُ عِندَهُ شاهدًا على جَوازِ مُخالَفةِ القياسِ؛ فيَجيءُ العددُ القليلُ مُضافًا إلى جمعِ الكَثْرَةِ، كقولِ بعضِهِم: «ثلاثة كِلابٍ».

---

(١)- كُتِبَ لفظُ الجلالةِ في المطبوعِ بالتاءِ، وهو تطبيعٌ، قطعًا.

(٢)- كذا في المطبوعِ، بالضمِّ، والصوابُ بالفتحِ، وهو تطبيعٌ، قطعًا.

(٣)- في المطبوعِ بضمِّ التاءِ مِن (ثلاثة)، والصوابُ بفتحِها.

(٤)- العين: ٥/٢٠٥.

ب- قالَ سيبويهِ: «وقد يكسَّر على (فِعَلةٍ) نحو: قِرْدٍ وقِرَدَةٍ، وحِسْلٍ وحِسَلةٍ، وأحْسالٍ إذا أردت بناء أدنى العدد. فأمَّا القِرَدَة فاستُغني بها عن أقْرادٍ كما قالوا: ثلاثةُ شُسوع، فاستغنوا بها عن أشْساعٍ، وقالوا: ثلاثةُ قُروءٍ فاستغنوا بها عن ثلاثة أقْرُؤٍ»(١).

يُؤخَذُ مِن نصِّ سيبويهِ أمرانِ:

الأوَّل- أنَّ سيبويهِ يَرَى أنَّ (القِرْدَ) لا يُجمَعُ على أيِّ صيغةٍ مِن صِيَغِ جمعِ القِلَّةِ، وأنَّ جمعَ الكَثْرَةِ (القِرَدَة) يُغنِي عنِ استِعمالِ جمعِ القِلَّةِ (أَقْرَاد)، فهو في هذا المقامِ جمعٌ عامٌّ، يَصلُحُ لِلقليلِ والكثيرِ؛ لعَدَمِ استِعمالِ البديلِ، وهو في هذِهِ الحالِ يُناظِرُ جمعَ الكَثْرَةِ (شُسُوع)، الذي يُغنِي عن (أَشْسَاع)، ويُناظِرُ جمعَ الكَثْرَةِ (قُرُوء)، الذي يُغني عن (أَقْرُؤ).

والثاني- أنَّ سيبويهِ استَشهَدَ بعبارَةِ: «ثلاثة قروء»، ولو كانَ الخليلُ قدِ استَعمَلَ في استشهادِهِ عبارَةَ: «ثلاثة قرود»، لَما عَدَلَ عنها سيبويهِ؛ لأنَّ (القِرَدَة والقُرُود) جمعانِ لمفرَدٍ واحدٍ، هو (القِرْد)؛ فكانَ الأَولَى أن يَقُولَ: إنَّ جمعَ الكَثْرَةِ (القِرَدَة) يُغنِي عن جمعِ القِلَّةِ، كما أنَّ جمعَ الكَثْرَةِ (القُرُود) يُغني عن جمعِ القِلَّةِ؛ بِدلالةِ قولِهِم: «ثلاثة قرود»؛ ولكِنَّ سيبويهِ لم يَقُلْ ذلكَ؛ لأنَّ استِشهادَ الخليلِ كانَ بِعبارَةِ: «ثلاثة قروء»، لا بعبارَةِ: «ثلاثة قرود».

ج- قالَ سيبويهِ: «وقد يقولون: ثلاثُ غُرَفٍ ورُكَبٍ وأَشباه ذلك، كما قالوا: ثلاثةُ قِرَدةٍ وثلاثةُ حِبَبَةٍ، وثلاثةُ جُروح وأشباه ذلك»(٢).

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٥٧٥/٣، وانظر في: طبعة باريس: ١٨٥/٢، وطبعة بولاق: ١٧٩/٢.

(٢)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٥٨٠/٣، وانظر في: طبعة باريس: ١٨٧/٢، وطبعة بولاق: ١٨٢/٢.

وفي هذا النصِّ استَعمَلَ سيبويهِ عبارةَ: «ثلاثةُ قِرَدةٍ»، ولو كانَ الخليلُ قد استَعمَلَ في استشهادِهِ عبارةَ: «ثلاثة قرود»، لَما عَدَلَ عنها سيبويهِ.

د- قالَ المبرّدُ: «فإن قلت: ثلاثةُ حَميرٍ، وخمسةُ كِلابٍ - جاز ذلك. على أنَّك أَردت: ثلاثة من الكلاب، وخمسة من الحَمير[1]؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ ﴿**يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ**﴾[2]»[3].

فالعبارةُ القرآنيَّةُ: «ثلاثة قروء»، عِندَ المبرّدِ، أصلٌ يُقاسُ عليهِ، في إجازَةِ قولِنا: «ثلاثةُ حَميرٍ، وخمسةُ كِلابٍ».

ولم يَستَشهِدِ المبرّدُ بِعبارَةِ: «ثلاثة قرود»؛ لأنَّها في الحقيقةِ مِن أوهامِ بعضِ نُسَّاخِ كِتابِ سيبويهِ[4].

هـ- قالَ ابنُ السرَّاجِ: «والاستغناء بالكثير عن القليل نحو: ثلاثةٍ[5] شسوعٍ، وثلاثةِ قُروءٍ»[6].

---

(١)- كذا في المطبوعِ، والصوابُ: «ثلاثة من الحمير، وخمسة من الكلاب». وقد نبَّهَ المحَقِّقُ على هذا، فقالَ: «هكذا بالأصل والمناسب لتمثيله أن يقول: خمسة من الكلاب وثلاثة من الحمير».

(٢)- البقرة: ٢٢٨.

(٣)- المقتضب: ٢/١٥٦-١٥٧.

(٤)- ومِن هنا دَخَلَ الخطأُ نفسُهُ، في بعضِ الكُتُبِ، التي اعتَمَدَتْ على طَبَعاتِ الكتابِ، أو على مخطوطاتِهِ، التي اشتَمَلَتْ على هذا التحريفِ، انظر في: شرح كتاب سيبويه: ٤/٣٦٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣٥٢.

(٥)- كذا في المطبوعِ، بالتنوينِ، وهو تطبيعٌ.

(٦)- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ: ٢/٤٣٠. وانظر في: التعليقة: ٤/٧٠، والمحكم: ٦/٢٩٠، والمخصَّص: ١٧/٩٩، والكشَّاف: ١/٤٤٢، ومفاتيح الغيب: ٦/٩٤.

وكذلكَ ابنُ السرَّاجِ هنا استَشهَدَ بِالعبارَةِ القرآنيَّةِ: «ثلاثة قروء»، دُونَ تِلكَ العبارَةِ المحرَّفةِ: «ثلاثة قرود». وكتابُ (الأُصول) يَكادُ يَكونُ نُسخةً مِن نُسَخِ كتابِ سيبويهِ؛ ومعَ ذلكَ خَلَا مِن تلك العبارَةِ المحرَّفةِ.

و- قالَ ابنُ يعيشَ: «فعلى هذا لا تقول عندي ثلاثة كلاب لان له بناء قلة وهو أكلب الا في ضرورة الشعر قال الخليل شبهوه بثلاثة قروء يريد بذلك أنهم شبهوا ما يستعمل فيه القليل بما لا يستعمل فيه القليل واعلم انك اذا قلت ثلاثة كلاب كان على غير وجه ثلاثة أكلب وذلك انك اذا أضفته الى بناء من أبنية القلة كان على اضافته من المميز على حد مائة دينار واذا أضفته الى الكثير كان على حد اضافة البعض الى الجنس على ما تقدم من نحو ثوب خز وباب ساج فالمراد بثلاثة كلاب ثلاثة من الكلاب كما ان المراد ثوب من خز وباب من ساج فأما قوله تعالى "والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء" فمما استعير فيه جمع الكثرة لجمع القلة وذلك لاشتراكهما في الجمعية ولعل القروء كانت أكثر استعمالا في جمع القرء من الاقراء فأوثر عليه كأنهم نزلوا ما قل استعماله منزلة المهمل فيكون مثل شسوع»(١).

وفي هذا النصِّ عِبارةٌ صريحةٌ قاطعةٌ، تدلُّ على صِحَّةِ ما ذَكَرْتُهُ، وهيَ قولُهُ: «قال الخليل شبهوه بثلاثة قروء»؛ فنَسَبَ إلى الخليلِ استِعمالَ كلمةِ (قروء) بالهمزَةِ، لا كلمةِ (قرود) بالدالِ.

٤٧٧- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «إذ كان فَعَلٌ وهو أكثر منه قد مُنع بعضُه التكسيرَ، نحو: صَنَعُون ورَجَلُونَ، ولم يكسّروا هذا على بناء أدنى العدد كما لم يكسّروا الفعل عليه. وإنّما صارت الصفة أبعد من الفعول والفعال؛

---

(١)- شرح المفصَّل، الطبعة المنيريَّة: ٢٥/٦، وانظر في: طبعة دار الكتب العلميَّة: ١٥/٤.

لأن الواو والنون يقدر عليهما في الصفة ولا يقدر عليما في الأسماء؛ لأنّ الأسماء أشدّ تمكّناً في التكسير»[1].

في النصِّ أَكثَرُ مِن خطإٍ، ففيهِ: «كما لم يكسّروا الفعل عليه»، بإهمالِ ضبطِ (الفعل)، والصوابُ أن يُضبَطَ بفتحِ الفاءِ والعينِ: (الفَعَل). وفي النصِّ أيضًا: (عليما)، والصوابُ: (عليهما)؛ بدلالةِ السياقِ، وقولِهِ قبلَها: «لأن الواو والنون يقدر عليهما».

وفي الهامشِ (٧): «ب، هـ العبارة "ولم يكسّروا... تمكنا في التفسير" ساقطة. وهذا السقط مما يدلّ على الخلل في تحقيق المحقّق عبد السلام محمد هارون، ونسخة بولاق».

والذي أَفْهَمُهُ مِن هذا الهامشِ أنَّ عبارةَ: «ولم يكسّروا هذا على بناء أدنى العدد كما لم يكسّروا الفَعَل عليه. وإنّما صارت الصفة أبعد من الفعول والفعال؛ لأن الواو والنون يقدر عليهما في الصفة ولا يقدر عليهما في الأسماء؛ لأنّ الأسماء أشدّ تمكّناً في التكسير»، قد سَقَطَتْ مِن طبعةِ بولاقَ، التي رَمَزَ لها بالحرفِ (ب)، وسَقَطَتْ أيضًا مِن تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، الذي رَمَزَ لهُ بالحرفِ (هـ).

وبالرجوعِ إلى طبعةِ باريسَ[2]، وطبعةِ بولاقَ[3]، لا نَجِدُ لهذِهِ العبارَةِ ذِكْرًا فيهِما؛ ولكنَّنا نَجِدُها تامَّةً، كامِلةً، واضِحةً، عندَ الرُّجوعِ إلى (الكتابِ)، بتحقيقِ (عبدِ السلامِ هارون)، في طبعتَي (عالَمِ الكُتُبِ)، و(مكتبةِ الخانجيِّ): «فألزموه

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣١٥/٥.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢١٤/٢.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢٠٥/٢.

هذا إذْ كان فَعَلٌ وهو أكثر منه قد مُنع بعضُه التكسيرَ، نحو: صَنَعُونَ ورَجَلُونَ، ولم يكسّروا هذا على بناء أدنى العدد كما لم يكسّروا الفَعَل عليه. وإنما صارت الصفة أبعدَ من الفعول والفعال؛ لأن الواو والنون يُقدر عليهما في الصفة ولا يقدر عليهما في الأسماء؛ لأن الأسماء أشدُّ تمكناً في التكسير»[١].

وقد كَتَبَ المحقِّقُ عبدُ السلامِ هارون في الهامشِ (٢): «الكلام بعده إلى "أشد تمكنا في التكسير" ليس في ط».

فلا أَدري بعدَ هذا كُلِّهِ ما معنى قولِ (د. محمَّد كاظم البكَّاء): «وهذا السقط مما يدلّ على الخلل في تحقيق المحقّق عبد السلام محمد هارون»؟!

فهل سُقُوطُ هذِهِ العبارَةِ مِن طبعتَي باريسَ، وبولاقَ، ووُجُودُها في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، معَ تنبيهِهِ على سُقُوطِها مِن طبعةِ باريسَ، يُعَدُّ خَلَلًا في تحقيقِ (عبدِ السلامِ هارون)؟!

هل اطَّلَعَ (د. محمَّد كاظم البكَّاء)، على (طبعةٍ مُغايِرَةٍ)، مِن تحقيقِ (عبدِ السلامِ هارون)، سَقَطَتْ مِنها هذِهِ العبارةُ، ولم أَطَّلِعْ عليها؟! حتَّى إن صَحَّ هذا الافتراضُ؛ فإنَّ (طبعةَ عالَمِ الكُتُبِ)، و(طبعةَ مكتبةِ الخانجيِّ)، قدِ اشتَمَلَتا على هذِهِ العبارَةِ، وهما مِن (طَبَعاتِ الكتابِ)، في حياةِ المحَقِّقِ.

والغريبُ العجيبُ أنَّ (د. محمَّد كاظم البكَّاء)، في مقامِ نَقْدِهِ لتحقيقِ (عبدِ السلامِ هارون)، أَخطَأَ في المتنِ، وفي الهامشِ، فأَخطَأَ في إهمالِ ضبطِ كلمةِ: (الفَعَل)، وأَخطَأَ في سُقوطِ الهاءِ مِن عبارَةِ: (عليهما)، وأَخطَأَ في نسبةِ الخَلَلِ إلى تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون، وهو بَرِيءٌ منهُ، وأَخطَأَ أخيرًا في عبارَةِ: «تمكنا في التفسير» في الهامشِ، والصوابُ: «تمكنا في التكسير».

---

(١)- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٣/٦٣٠.

وقد وَرَدَتْ كلمةُ (التفسير)، بعدَ هذهِ العبارَةِ، بنحوِ سَطْرٍ، في قولِ سيبويهِ: «وقد كسّروا أحرفا منه على أفْعالٍ كما كسّروا فُعْلاً وفِعْلاً. قالوا: نَجُدٌ وأنْجَادٌ، ويَقُظٌ وأيْقاظٌ. و(فَعِلٌ) بهذه المنزلة وعلى هذا التفسير».

وهذه العبارةُ واردةٌ في (طَبَعاتِ الكتابِ) كُلِّها، مِن (طبعةِ باريسَ)، إلى (طبعةِ د. محمَّد كاظم البكَّاءِ).

٤٧٨- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «ودَقَّه يَدُقُّه دَقَّاً، والاسم داقٌّ»[(١)].

في النص: (دَقَّاً) بكتابةِ فتحةٍ فوقَ شدَّةِ القافِ، وكتابةِ تنوينِ الفتحِ فوقَ الألفِ. وهو خطأٌ فادِحٌ، لا يُمكِنُ التساهُلُ فيهِ، والصواب: (دَقًّا)، بكتابةِ تنوينِ الفتحِ على شدَّةِ القافِ، قبلَ الألفِ.

ويَشيعُ بينَ الكَتَبَةِ والطبَّاعِينَ خطأً كِتابةُ التنوينِ على الألفِ، لكنَّهُم لا يَجمَعُونَ بينَ فتحِ ما قبلَ الألفِ، وتنوينِ الفتحِ. ولو أنَّ المحَقِّقَ كَتَبَ الشدَّةَ فوقَ القافِ، بلا فتحةٍ، وكَتَبَ التنوينَ فوقَ الألفِ، لقُبِلَ ذلكَ مِنهُ، مِن بابِ التساهُلِ، والتسامُحِ؛ وإن كانَ الصوابُ أن يُكتَبَ التنوينُ قبلَ الألفِ.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[(٢)]، وطبعةُ بولاقَ[(٣)]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[(٤)]، مِن هذا الخطإِ.

٤٧٩- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «ونَهِكَه يَنْهَكُه نُهُوكاً، ووَردتُ

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٣٣٣.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٢٤.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢١٤.

(٤)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٥.

وُرُوداً، وجَحَدتُه جُحُوداًر، شبَّهوه بجَلَسَ جُلُوساً»[١].

في النصِّ: (جُحُوداًر) بزيادةِ راءٍ، بعدَ ألفٍ فوقَها تنوينٌ، وهو تطبيعٌ، بلا ريبٍ، ولكنَّهُ بلا ريبٍ، خطأٌ يُشَوِّهُ النصَّ، ويُؤَكِّدُ أنَّ إعادةَ التحقيقِ لا يُمكِنُ أن تَسلَمَ مِن الخطإ؛ لأنَّ المحَقِّقَ سيَتَوَجَّهُ بِذِهْنِهِ إلى نُصوصِ الكتابِ كُلِّها؛ فيَتَشَتَّتُ جُهدُهُ، في التحريرِ، والضبطِ، ومُراجَعةِ المطبوعِ؛ لتصويبِهِ، بخلافِ ما لو قَصَدَ إلى تصويبِ ما أَخطَأَ فيهِ مَن سَبَقَهُ؛ فإنَّ الخطأَ سيكونُ أَقَلَّ وأَنْدَرَ.

أَفَلَيْسَ عجيبًا في عصرِ (الطباعةِ الحديثةِ) أن يَشتَمِلَ الكتابُ على هذا الخطإِ، وتَخلوَ مِنهُ (الطَّبَعاتُ السابقةُ)، ولا سيَّما (طبعةِ باريسَ)، التي صَدَرَتْ، قبلَ أَكثَرَ مِن مئةٍ وخمسٍ وعِشرينَ سنةً.

٤٨٠- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقالوا: دَفَعَها دَفْعاً كالقَرْع، ووَقَطها وَقْطاً، وهو النكاح [ونحوه من باب المباضعة»[٢].

وفي الهامشِ (٢): «اختلفت النسخ في ضبطها، وصوابها "ووقطها وقطا وهو النكاح". وفي نسخة بولاق (ب) "وذقطها ذقطا وهو النكاح" والتعليق في الحاشية: "كذا في المطبوع، وهو تكرير لما سبق، وليس في نسخ الخط التي بأيدينا، فحرّره وكتبه مصححه". وقال المحقّق عبد السلام محمد هارون: "بعده في جميع النسخ وذقطها ذقطا وهو النكاح وهو تكرار لما سبق" والصواب ما ثبّتناه، وقد ورد في القاموس المحيط " وقط... والديك: سفد" وفي الأصل العبارة ما بين المعقوفتين ساقطة».

يُؤخَذُ على المحَقِّقِ (د. محمَّد كاظم البكَّاء)، في هذا المقامِ، الإيهامُ في

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٣٣/٥.

(٢)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٣٥/٥.

التعبيرِ، ولَسْتُ أَزعُمُ أنَّ الإيهامَ – هنا – مقصودٌ؛ فقد يَكونُ بسببِ الخطإِ في التعبيرِ؛ لكنَّهُ – أعني الإيهامَ – واقِعٌ في الأحوالِ كُلِّها.

فالذي يَقرَأُ هذا النصَّ قبلَ أن يَرْجِعَ إلى طَبَعاتِ الكتابِ السابقةِ، سيَظُنُّ أنَّ النُّسَخَ المختلفةَ، في ضبطِ الكلمةِ المقصودةِ في المتنِ، تَشمَلُ طَبَعاتِ الكتابِ السابقةِ، ولا سيَّما طبعةِ بولاقَ، وتحقيقِ عبدِ السلامِ هارون؛ لأنَّ المحَقِّقَ نَصَّ على ذِكرِهِما، صراحةً.

وسيَظُنُّ القارئُ أيضًا أنَّ ما صَحَّحَهُ المحَقِّقُ (د. محمَّد كاظم البكَّاء) هو الصوابُ؛ لأنَّ مَن سَبَقَهُ، أَعني: مُصَحِّحَ طبعةِ بولاقَ، والمحَقِّقَ عبدَ السلامِ هارون، قد أَشارا إلى وُجودِ تَكرارٍ، أو تَكريرٍ.

والصوابُ أنَّ ما ذَهَبَ إليهِ المحَقِّقُ (د. محمَّد كاظم البكَّاء) ليسَ لهُ مِن الصوابِ أَدنىَ نَصيبٍ، لا تعبيرًا، ولا تحريرًا. وبيانُ ذلكَ أنَّ طبعةَ باريسَ هيَ المقصودةُ بقولِ مُصَحِّحِ طبعةِ بولاقَ: «كذا في المطبوع»، ولا يُفهَمُ مُرادُهُ إلَّا بعدَ الرُّجوعِ إلى الطبعتَينِ: طبعةِ باريسَ، وطبعةِ بولاقَ.

فقد جاءَ في طبعةِ باريسَ: «وقالوا دَفَعَها دَفْعًا كالقَرْعِ وذَقَطها ذَقْطًا وهو النكاح ونحوه من باب المباضعة وقالوا سَرِقةٌ كما قالوا فَطِنةٌ وقالوا لَوَيْتُه حَقَّه لَيّانًا على فَعْلانٍ وقالوا رَحِمْتُه رَحَمةً كالغَلَبة وذَقَطها ذَقْطًا وهو النكاح»(١).

ففي هذا النصِّ نَجِدُ عبارةَ: «وذَقَطها ذَقْطًا وهو النكاح» قد كُرِّرَتْ، فوَقَعَتْ بعدَ عبارَةِ: «كالقَرْعِ» في الموضعِ الأوَّلِ، ووَقَعَتْ بعدَ عبارَةِ: «كالغَلَبة» في الموضعِ الثاني.

فإمَّا أن يكونَ التكرارُ مِن أخطاءِ بعضِ النُّسَّاخِ، أو يكونَ بسببِ سهوِ

---

(١)- الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٢٦.

المحَقِّقِ، أو الطبَّاعِ.

فلمَّا جاءَ مُصَحِّحُ طبعةِ بولاقَ، أَثبتَ العبارةَ المُكرَّرَةَ، في مَوضِعَيْها: «وقالوا دَفَعَها دَفْعًا كالقَرْعِ وذَقَطها ذَقْطًا وهو النكاح ونحوه من باب المباضعة وقالوا سَرِقةٌ كما قالوا فَطِنةٌ وقالوا لَوَيْتُه حَقَّه لَيّانًا على فَعْلانٍ وقالوا رَحِمْتُه رَحْمَةً كالغَلَبة وذَقَطها ذَقْطًا وهو النكاح»[1]، ثُمَّ قالَ في الحاشيةِ: «(قوله وذقطها ذقطا وهو النكاح) كذا في المطبوع وهو تكرير لما سبق وليس في نسخ الخط التي بأيدينا فحرر كتبه مصححه».

وواضحٌ الآنَ، بعدَ مُراجَعةِ الطبعتَينِ، أنَّ حاشيةَ مُصَحِّحِ (طبعةِ بولاقَ)، لا تعني الاعتراضَ على تحريرِ عبارَةِ: «ذقطها ذقطا» بالذالِ، وإنَّما هي لبيانِ أنَّ هذِهِ العبارةَ قد كُرِّرَتْ، وأنَّ النُّسَخَ التي رَجَعَ إليها المُصَحِّحُ، تَخلو مِن هذا التكريرِ.

وبالرجوعِ إلى تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون نَجِدُ أنَّهُ لم يُثبِتْ في المتنِ العبارةَ المكرَّرَةَ، إلَّا في الموضعِ الأوَّلِ[2]، وكَتَبَ في الهامشِ (١): «بعده في جميع النسخ: "وذقظها ذقظا وهو النكاح"[3]، وهو تكرار لما سبق». والمقصودُ أنَّ جميعَ النُّسَخِ التي اعتَمَدَ عليها المحَقِّقُ عبدُ السلامِ هارون، قدِ اشتَمَلَتْ على عبارَةِ: «وذقطها ذقطا وهو النكاح»، بعدَ عبارَةِ: «كالغَلَبة» مباشرةً.

ومِن هنا نُدرِكُ واضحًا أنَّ عبدَ السلامِ هارون، لم يَعتَرِضْ في هامشِهِ، على تحريرِ هذِهِ العبارَةِ، بالذالِ، وإنَّما أَشارَ إلى تَكرارِها في جميعِ النُّسَخِ، التي

---

(١)- الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢١٦.

(٢)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٩.

(٣)- واضحٌ أنَّ هامشَ عبدِ السلامِ هارون قدِ اشتَمَلَ على تصحيفِ الطاءِ المهمَلةِ، إلى ظاءٍ معجَمةٍ.

اطَّلَعَ عليها، وقد رأى أن يَحذِفَها من الموضعِ الثاني، فقط.

وهذا يعني أنَّ مُرادَ المحقِّقِ (د. محمَّد كاظم البكَّاء) بقولِهِ: «اختلفت النسخ في ضبطها»: النُّسَخُ التي اطَّلَعَ عليها هو، ولَيْسَتْ طبعةُ باريسَ، ولا طبعةُ بولاقَ، ولا تحقيقُ عبدِ السلامِ هارون، مِنها، قطعًا؛ لأنَّها لم تَختَلِفْ في تحريرِ هذِهِ العبارَةِ، ولا في ضبطِها.

وأمَّا قولُهُ: «وصوابها "ووقطها وقطا وهو النكاح"»؛ فلا يَمْلِكُ عليهِ أَدنَى دليلٍ؛ لأنَّ وُرُودَ الفعلِ (وَقَطَ) بالواوِ، بمعنى (السِّفَادِ)، لا يَنفي استعمالَ الفعلِ (ذَقَطَ)، بالمعنى نفسِهِ، بل إنَّ بعضَ اللغويّينَ، عندَ تفسيرِ الفعلِ (ذَقَطَ)، أَشارُوا إلى تمثيلِ سيبويهِ بِهِ.

قالَ ابنُ سيده: «ذَقَط الطائرُ يَذْقِط ذَقْطًا: سَفَد. وخصّ ثعلب به الذُّباب، وقال: هو إذا نكح، ولم أر أحدًا استعمل النِّكاح في غير نوع الإنسان إلّا ثعلبًا هاهنا. وقال سيبويه: ذَقَطَها ذَقْطًا، وهو النِّكاح فلا أدري ما عَنَى من الأنواع؟ لأنه لم يَخُصّ منها شيئا»[1].

وفي (القاموسِ) نفسِهِ - الذي احتَجَّ بِهِ المحَقِّقُ لتحريرِهِ الجديدِ - نَجِدُ هذا التفسيرَ: «ذَقَطَ الطائرُ يَذْقِطُ ذَقْطاً، ويضمُّ: سَفَدَ»[2].

فليسَ مِن حُجَّةٍ لِلمُحَقِّقِ الجديدِ (د. محمَّد كاظم البكَّاء)؛ للتغييرِ في هذا النصِّ، إلَّا القصدَ إلى المُخالَفةِ؛ لإثباتِ الجِدَّةِ في تحقيقِهِ.

٤٨١- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقالوا: سَرِقةٌ كما قالوا: فَطِنةٌ.

---

(١)- المحكم، الطبعة الجديدة: ١٦٢/٦.

(٢)- القاموس المحيط: ٦٦٧.

وقالوا: لَوَيْتُه حَقَّه لَياناً على فَعْلانٍ»[1].

في النصّ: (لَياناً) بإهمالِ ضبطِ الياءِ، والصوابُ: (لَيَّانًا) بتشديدِ الياءِ؛ بدلالةِ كونِهِ على بناءِ (فَعْلانٍ)، كما قالَ سيبويهِ في النصِّ. وضبطُ التشديدِ ممَّا لا يَصِحُّ التساهُلُ فيهِ، أبدًا؛ لأنَّهُ يُمَثِّلُ حرفًا، لا حركةً، والحرفُ أَوْلَى مِن الحركةِ، بالعنايةِ، قطعًا.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[2]، وطبعةُ بولاقَ[3]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[4]، مِن هذا الإهمالِ.

٤٨٢- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وتقول: شَبِعْتُ شَبِعاً، وهذا شِبَعٌ فاحشٌ، إنّما تريد الفِعْل»[5].

في النصِّ: (شَبِعاً) بفتحِ الشينِ، وكسرِ الباءِ، والصوابُ: (شِبَعًا) بكسرِ الشينِ، وفتحِ الباءِ؛ بدلالةِ الضبطِ الصحيحِ في قولِهِ: «وهذا شِبَعٌ فاحشٌ».

جاءَ في العينِ: «الشِّبْعُ: اسمُ ما يُشْبِعُ من طعام وغيره. والشِّبَع مصدر شَبِعَ شِبَعاً فهو شبعان»[6].

وقالَ سيبويهِ: «قالوا: شبِع يشْبَعُ شِبَعا وهو شَبْعانُ، كسروا الشِّبع كما قالوا: الطِّوَى، وشبّهُوه بالْكِبَر والسِّمَن حيث كان بناء الفعْل واحداً»[7].

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٣٣٦.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٢٦.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢١٦.

(٤)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٩.

(٥)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٣٥٨.

(٦)- العين: ١/٢٦٥.

(٧)- الكتاب: ٤/٢٢.

وقالَ الجوهريُّ: «الشِبَعُ: نقيضُ الجوعِ. يقال: شَبِعْتُ خبزاً ولحمًا، ومن خُبْزٍ ولحمٍ، شِبَعًا. وهو من مصادر الطبائع. والشِبْعُ بالتسكين: اسمُ ما أَشْبَعَكَ من شيء»[١].

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٢]، وطبعةُ بولاقَ[٣]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[٤]، مِن هذا الخطإِ.

٤٨٣- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وتقول: فَتَنَ الرجُلُ وفَتَنْتُه، وحَزِنَ وحَزِنْتُه، ورَجَعَ ورَجَعْتُه. وزعم الخليل أنّك حيث قلت فَتَنْتُه وحَزِنْتُه لم ترد أن تقول: جعلتُه حَزِيناً وجعلتُه فاتِناً، كما أنّك حين قلت: أَدْخَلْتُه أردت جعلتُه داخِلاً، ولكنّك أدرت أن تقول: جعلتُ فيه حُزْناً وفِتْنةً، فقلت: فَتَنْتُه كما قلت كَحَلْتُه، أي جعلت فيه كُحْلاً، ودَهَنْتُه جعلتُ فيه دُهْناً، فجئتَ بفَعَلْتُه على حدةٍ، ولم ترد بفَعَلْتُه ههنا تغيير قوله حَزِنَ وفَتَنَ. ولو أردت ذلك لقلت أَحْزَنْتُه وأَفْتَنْتُه. وفَتَنَ من فَتَنْتُه كَحَزِنَ من حَزِنْتُه»[٥].

وفي الهامشِ (٢): «ب، هـ "حزَنته" بالفتح. وكذلك ما بعده من المواضع».

وجاءَ فيهِ أيضًا: «ويقال أَبانَ الشيءُ نفسُه وأَبَنْتُه، واستَبانَ واسْتبنتُه، والمعنى واحدٌ، وذا هنا بمنزلة حَزِنَ وحَزِنْتُه في فَعَلْتُ، وكذلك بَيَّنَ وبَيَّنْتُه»[٦].

---

(١)- الصحاح: ١٢٣٤/٣.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٤١/٢.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢٢٨/٢.

(٤)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤٢/٤.

(٥)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٧٠/٥.

(٦)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٧٤/٥.

وفي الهامشِ (٥): «ب، هـ "حَزَنته" بفتح الزاي في جميع الأمثلة، ورأينا بالكسر لذكره (حزِنَ) بكسر الزاي معها».

يَـرَى المحقِّـقُ (د. محمَّـد كـاظم البكَّـاء) أنَّ الصـوابَ في الفعـلِ المتعـدِّي (حَزَنَ) أن يُضبَطَ بكسرِ الزايِ، كما في الفعلِ اللازمِ (حَزِنَ)، فيُقالُ على رأيِهِ: (حَزِنْتُ زيدًا، وحَزِنَ زيدٌ)؛ وهو خطأٌ فادِحٌ؛ لأنَّ الفعلَ المتعدِّي (حَزَنَ) مفتوحُ الزايِ، بلا خلافٍ.

وصيغةُ (فَعِلَ) اللازمةُ مكسورةُ العينِ تأتي مُطاوِعةً لصيغةِ (فَعَلَ) المتعدِّيةِ مفتوحـةِ العـينِ، قـالَ ابـنُ مالـكٍ: «ويجـيء فعِـل مطاوعـا لفعَـل نحـو: جذَعـه فجذِع[(١)]، وصلَمه فصلِم، وثلَمه فثلِم، وثرمه فثرِم، وهتمه فهتم، وعلمه فعلِم، وفلجه ففلِج»[(٢)].

ونظيرُ ذلكَ أن يُقالَ: (حَزَنْتُهُ فَحَزِنَ). قالَ ابنُ الأثيرِ: «القرِيَنةُ[(٣)] الرّابِعَةُ: "الحرَكَةُ"، نحو "حَزِنَ زَيْدٌ، وحَزَنْتُه، وفَتِنَ الرَّجُلُ وفَتَنْتُه، فالفَتْحةُ عَّدتِ[(٤)] الفعلَ إلى "زَيدٍ" بعد أَنْ كانَ – مع الكسْرةِ – قاصِرًا»[(٥)].

وفي القـرآنِ الكـريمِ وَرَدَ الفعـلُ الـلازمُ بفـتحِ العـينِ في المضـارِعِ، بمعـنى أنَّـهُ المكسورُ العينِ في الماضي، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ**

(١)- الصـوابُ: «جَدَعَـهُ فَجَـدِعَ»، بالـدالِ المهمَلـةِ فيهمـا، انظـر في: تهـذيب اللغـة: ٣٤٦/١، وكتاب الأفعال: ١٤٧/١، وتمهيد القواعد: ٣٧١٨/٨.

(٢)- شرح التسهيل، دار هجر: ٤٤٠/٣.

(٣)- كذا في المطبوعِ: (القريَنة) بفتحِ الياءِ، والصوابُ: (القريْنَة) بسكونِ الياءِ، وفتحِ النونِ.

(٤)- كذا في المطبوعِ: (عَّدت) بتشديدِ العينِ، والصوابُ: (عدَّت) بتشديدِ الدالِ.

(٥)- البديع: ٤٣٤/١.

اللَّهَ مَعَنَا﴾[١]، ووَرَدَ الفعلُ المتعدِّي بضمِّ العينِ في المضارِعِ، بمعنى أنَّهُ المفتوحُ العينِ في الماضي، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾**[٢].

فالفعلُ المجرَّدُ (حَزَنَ) مفتوحُ العينِ، في عربيَّةِ القرآنِ، يُناظِرُ الفعلَ المزيدَ (أَحْزَنَ) في التعدِّي، وفي الدلالةِ على معنى (الجَعْلِ)، فيُقالُ: (حَزَنْتُ زيدًا)، و(أَحْزَنْتُ زيدًا)، ويُقالُ: (حَزِنَ زيدٌ).

والفرقُ بينَ الفعلِ المجرَّدِ المتعدِّي (حَزَنَ)، والفعلِ المزيدِ (أَحْزَنَ)، في اللغةِ الواحدةِ، هو عُمومُ الفعلِ المجرَّدِ، وخُصوصُ الفعلِ المزيدِ، بالدلالةِ على معنى (المبالغةِ) تنصيصًا[٣].

أمَّا في اللُّغتَينِ، فلا فرقَ بينَهُما؛ فبعضُ العربِ يَستَعمِلونَ المجرَّدَ المتعدِّي (حَزَنَ)؛ للدلالةِ على معنى (الجَعْلِ)، ولا يَستعمِلونَ المزيدَ (أَحْزَنَ)، وآخَرونَ يَستَعمِلونَ المزيدَ (أَحْزَنَ)؛ للدلالةِ على معنى (الجَعْلِ)، ولا يَستَعمِلونَ المجرَّدَ المتعدِّي.

قالَ الجوهريُّ: «وحَزِنَ الرجل بالكسر فهو حَزِنٌ وَحَزينٌ. وأَحْزَنَهُ غيره وحَزَنَهُ أيضا، مثل أَسْلَكَهُ وسَلَكَهُ. ومحزونٌ بُنِيَ عليه. وقال اليزيدي: حَزَنَهُ لغة قريش، وأَحْزَنَهُ لغة تميم، وقد قرئ بهما»[٤].

٤٨٤- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «ومثل ذلك قول الرجُلُ[٥]: ألاَمَ

---

(١)- التوبة: ٤٠.

(٢)- الأنعام: ٣٣.

(٣)- انظر في: العموم الصرفيّ: ٢٠-٣٥.

(٤)- الصحاح: ٢٠٩٨/٥.

(٥)- (الرجلُ) بضمِّ اللامِ خطأٌ إعرابيٌّ، والصوابُ بكسرِها؛ لأنَّهُ مضافٌ إليهِ.

فلانٌ أي صار صاحب لائِمةٍ. وتقول: قد لأَمَه، أي أَخْبَرَ بأمره. ومثل هذا قولهم: أَسْمَنْتَ وأَكْرَمْتَ فارْبِطْ، وأَلْأَمْتَ»[1].

في النصِّ: (ألاَمَ، لاَمَه، وأَلْاَمْتَ) بألفٍ بعدَ اللامِ، مفتوحةٍ، غيرِ مهموزَةٍ، والصوابُ: (أَلْاَمَ) بفتحِ اللامِ، وسكونِ الألفِ، غيرِ المهموزَةِ، وهو فعلٌ مزيدٌ على بناءِ (أَفْعَلَ) مِن مادَّة (لوم)، وكذلكَ يكونُ ضبطُ الفعلِ المجرَّدِ في عبارَةِ: (لَاْمَه)، بفتحِ اللامِ، وسكونِ الألفِ، غيرِ المهموزَةِ.

وقد يُقالُ: إنَّ الخطأَ هنا مِن التطبيعاتِ؛ فإنَّ الطبَّاعَ أَخطَأَ في موضعِ الفتحِ، أوِ اضطُرَّ إلى وضعِ الفتحةِ فوقَ الألفِ، غيرِ المهموزَةِ؛ خشيةَ أن تَتَحَوَّلا إلى هذِهِ الصورَةِ: (أَلَامَ)، و(لَامَه)، كما في بعضِ أنظمةِ (الطباعةِ الحديثةِ).

فإن قُبِلَ هذا القولُ؛ فماذا عسى القائلُ أن يَقولُ في كتابةِ (أَلْاَمْتَ) بألفٍ مفتوحةٍ، غيرِ مهموزَةٍ، بعدَ لامٍ ساكنةٍ؟!

إنَّ ضبطَ اللامِ بالسكونِ، يدلُّ على أَمرَينِ:

١- أنَّ الخشيةَ مِن التحوُّلِ إلى هذِهِ الصورَةِ: (أَلْـامْتَ) مُنتَفِيَةٌ؛ لأنَّ السكونَ قد وُضِعَ فوقَ اللامِ، ولم تَتَغَيَّرِ الصورةُ، فدلَّ هذا على أنَّ (نِظامَ الطباعةِ)، في هذِهِ الطبعةِ، قد تَجاوَزَ هذِهِ المشكلةَ.

٢- أنَّ الفعلَ هنا ليسَ مِن مادَّة (لوم)، بل مِن مادَّةِ (لأم)، ويُؤَكِّدُ ذلكَ سكونُ الميمِ، فيكونُ الصوابُ: (أَلْأَمْتَ) بألفٍ مهموزَةٍ مفتوحةٍ، بعدَ لامٍ ساكنةٍ.

وقد جاءَ الصوابُ في (طَبَعاتِ الكتابِ السابقةِ)، معَ بعضِ الخطإِ، في بعضِها:

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٧٢/٥.

ففي طبعةِ باريسَ: «ومثل ذلك قول الرجُل أَلَامَ فلانٌ اي صار صاحب لائِمةٍ وتقول قد لَامَه اي أَخْبَرَ بامره ومثل هذا قولهم: أَسْمَنْتُ وأَكْرَمْتَ فٱرْبِطْ وأَلْأَمْتَ»[1].

لقد أَجَادَ المحقِّقُ في الضبطِ، والتحريرِ، في هذا النصِّ؛ لكنَّهُ أَخطَأَ في ضبطِ التاءِ مِن (أَسْمَنْت) بالضمِّ، والصوابُ بالفتحِ.

جاءَ في تحقيقِ أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيِّد عليّ لكتابِ (شرح كتاب سيبويه): «قال سيبويه: "ومثل ذلك: أَسْمَنْتُ وأكرمتُ فأربط". يقال ذلك للرجل إذا وجد شيئاً نفيساً يُرغَب فيه أن يتمسك به، فمعنى أسمنتَ أي وجدتَ سميناً، وأكرمتَ أي وجدتَ فرساً كريما أو غير ذلك، فاربط، أي اتَّخِذْهُ»[2].

فواضِحٌ مِن عبارَةِ السيرافِيّ أنَّ المقصودَ هنا هو الخِطَابُ، وهو يكونُ بالتاءِ المفتوحةِ، لا بالتاءِ المضمومةِ. والغريبُ أنَّ المحقِّقَينِ غَفَلا عن ذلكَ، فضَبَطا عبارةَ سيبويهِ بضمِّ التاءِ، وعبارةَ السيرافِيّ بفتحِها؟!

وفي طبعةِ بولاقَ: «ومثل ذلك قول الرجُل أَلَامَ فلانٌ أي صار صاحب لائِمةٍ وتقول قد لَامَه أي أَخْبَرَ بأمره ومثل هذا قَولهم أَسْمَنْتَ وأَكْرَمْتَ فٱرْبِطْ وأَلْأَمْتَ»[3]. وهذا النصُّ سليمٌ ضبطًا، وتحريرًا.

---

(١)- الكتاب، طبعة باريس: ٢٤٩/٢.

(٢)- شرح كتاب سيبويه: ٤٤٠/٤.

(٣)- الكتاب، طبعة بولاق: ٢٣٥/٢-٢٣٦.

وفي طبعةِ عالَمِ الكُتُبِ: «ومثل ذلك قول الرجُل: أَلاَمَ الرجل أي صار صاحب لائمةٍ. وتقول: قد لامَه، أي أخبر بأمره. ومثل هذا قولهم: أسْمَنْتَ وأكْرمْت فاربطْ، وألْأَمت»[١].

وفي النصّ خطأٌ بوضعِ الفتحةِ فوقَ الألفِ، غيرِ المهموزَةِ، مِن: (أَلاَم).

وفي طبعةِ مكتبةِ الخانجيّ: «ومثل ذلك قول الرجُل: أَلاَم الرجل أي صار صاحب لائمةٍ. وتقول: قد لاَمه، أي أخبر بأمره. ومثل هذا قولهم: أسْمَنْتَ وأكْرمْتَ فاربطْ، وألْأمت»[٢].

وفي النصّ خطأٌ بوضعِ الفتحةِ فوقَ الألفِ غيرِ المهموزَةِ مِن: (أَلاَم)، و(لاَمه).

٤٨٥– جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقالوا: أَغْلَقْتَ البابَ، وغَلَّقْتُ الأَبوابَ حين كثَّروا العَمَلَ، وسترى نظير ذلك في باب فَعَّلْتُ – إنْ شاء الله. وإنْ قلت: أَغْلَقْتُ الأبوابَ كان عربياً جيّداً»[٣].

في النصّ: (أَغْلَقْتَ) بفتحِ التاءِ، والصوابُ بضمِّها؛ بدلالةِ قولِهِ في آخِرِ النصِّ: «أَغْلَقْتُ الأبوابَ».

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٤]، وطبعةُ بولاقَ[٥]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[٦]، مِن هذا الخطإِ.

---

(١)– الكتاب، طبعة عالم الكتب: ٤/٥٩–٦٠.

(٢)– الكتاب، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٥٩–٦٠.

(٣)– الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٣٧٤.

(٤)– انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٥١.

(٥)– انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٣٧.

(٦)– انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٦٣.

٤٨٦- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «هذا باب دخول فَعَّلْتُ على فَعَلْتُ لا يَشركه في ذلك أَفْعَلْتَ: تقول: كَسَرْتُها وقَطَعْتُها، فإذا أردت كثرة العَمَل قلت: كَسَّرْتُه وقَطَّعْتُه ومَزَّقْتُه»[1].

في النصِّ: (أَفْعَلْتَ) بفتحِ التاءِ، والصوابُ بضمِّها؛ بدلالةِ ضبطِ التاءِ بالضمِّ مِن: (فَعَّلْتُ)، و(فَعَلْتُ)، و(كَسَرْتُها)، و(قَطَعْتُها)، و(كَسَّرْتُه)، و(قَطَّعْتُه)، و(مَزَّقْتُه).

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[2]، وطبعةُ بولاقَ[3]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[4]، مِن هذا الخطإ.

٤٨٧- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «هذا باب ما جاء فُعِلَ منه على غير فَعَلْتُه: وذلك نحو: جُنَّ، وسُلَّ، وزُكِم، ووُرِدَ. وعلى ذلك قالوا: مَجْنُونٌ ومَسْلُولٌ، ومَزْكُومٌ، ومَحْمُومٌ، ومَوْرُودٌ. وإنّما جاءت هذه الحروف على جَنَنْتُه وسَلَلْتُه وإن لم يُستعمل في الكلام، كما أن يَدَعُ على وَدَعْتُ، ويَذَرُ على وَذَرْتُ وإن لم يُستعملا، استُغني عَنْهُما بتَرَكْتُ، واستغني عن قَطِعَ بقُطِعَ. وكذلك استُغني عن جَنَنْتُ ونحوها بأَفْعَلْتُ. فإذا قالوا جُنَّ وسُلَّ فإنما يقولون جُعل فيه الجُنونُ والسِّلُّ. كما قالوا: حُزِنَ وفُسِلَ ورُذِلَ. وإذا قالوا: جُنِنْتَ فكأنّهم قالوا: جُعل فيك جُنُونٌ، كما أنّه إذا قال أَقْبَرْتُه فإنما يقول: وهبتُ له قبراً وجعلتُ له قبراً. وكذلك أَحْزَنْتُه وأَحْبَبْتُه. فإذا قلت (مَحْزُونٌ) و(مَحْبُوبٌ) جاء على غير

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٧٥/٥.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٥١/٢.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢٣٧/٢.

(٤)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦٤/٤.

أَحْبَبْتُ. وقد قال بعضهم: حَبَبْتُ، فجاء به على القياس»[١].

وجاءَ في الهامشِ (*): «عالج سيبويه هذا النوع مع الأفعال الثلاثية المزيدة على تقدير الزيادة فيها، فأصل (جّنَّ) مثلا: جنّنَ، أي: جعل فيه جنونا، وقد جعله على سمت الأفعال المزيدة مثل: أقبرته. (انظر: نصّ قول سيبويه في التعليق).».

في المتنِ: (أَحْبَبَتُه) بفتحِ الباءِ الثانيةِ، والصوابُ بسكونِها؛ بدلالةِ الضبطِ الصحيحِ في قولِهِ: «جاء على غير أَحْبَبْتُ».

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٢]، وطبعةُ بولاقَ[٣]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[٤]، مِن هذا الخطإِ.

وفي الهامشِ أَكثَرُ مِن خطإٍ، ففيهِ: (جّنَّ) بتشديدِ الجيمِ، والصوابُ بضمِّها: (جُنَّ).

وفي النصِّ: (جنّنَ) على وزنِ (فَعَّلَ)، والصوابُ: (أَجَنَّ) على وزنِ (أَفْعَلَ)؛ للدلالةِ على معنى (الجَعْلِ)؛ بدلالةِ قولِهِ: «وكذلك استُغني عن جَنَنْتُ ونحوها بأَفْعَلْتُ».

جاءَ في العينِ: «وجُنَّ الرجلُ، وأجَنَّه الله فهو مَجْنُونٌ»[٥].

وقالَ الفارابيُّ: «وأجنَّه اللهُ: من الجُنون فهو مجنون. وهو من الشواذ»[٦].

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٧٧/٥.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٥٣/٢.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢٣٨/٢.

(٤)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦٧/٤.

(٥)- العين: ٢١/٦.

(٦)- ديوان الأدب: ١٦٦/٣، وانظر في: الصحاح: ٢٠٩٣/٥،

وقالَ ابنُ جِنّي: «ونحوٌ من ذلك ما جاء عنهم من أفعلته فهو مفعول، وذلك نحو أحببته فهو محبوب، وأجنَّه الله فهو مجنون، وأزكمه فهو مزكوم»[1].

وقالَ ابنُ مالكٍ: «والـمُجَنُّ: مفعولٌ مِنْ أَجَنَّ الشيءَ والـمَيِّتَ: بمعنى جَنَّهُ، ولا يُقالُ فِي الجُنُونِ إِلاَّ جُنَّ، وأَجَنَّهُ اللهُ، فَهُوَ مَجْنونٌ»[2].

٤٨٨- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقد يجئ تفاعَلْتُ على غير هذا كما جاء عاقَبْتُه ونحوها، لا تريد بها الفِعْل من اثنين، وذلك قولك: تَمارَيْتُ في ذلك، وتَراءَيْتُ له وتَقاضَيْتُه، وتَعاطَيْتَ منه أمراً قبيحاً»[3].

في النصِّ: (تَعاطَيْتَ) بفتحِ التاءِ، والصوابُ بضمِّها، بدلالةِ ضمِّ التاءِ، مِن: (تفاعَلْتُ، عاقَبْتُه، تَمارَيْتُ، تَراءَيْتُ، تَقاضَيْتُه)، وليسَ ثَمَّةَ ما يُوجِبُ فتحَ التاءِ في (تَعاطَيْت).

والخطأُ موجودٌ في طبعةِ بولاقَ[4]، وتحقيقِ عبدِ السلامِ هارون[5]، وطبعةِ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ[6]. وقد سَلِمَتْ مِن هذا الخطإِ طبعةُ باريسَ[7].

٤٨٩- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقالوا: تَذاءبَت الريحُ وتَناوَحَتْ وتَذَأبَتْ، كما قالوا: تَعَطَّيْنَا، وتقديرها: تَذَعَّبَتْ وتَذَاعَبَتْ»[8].

---

(١)- الخصائص: ٤٤٩.

(٢)- إكمال الإعلام: ٥٨٧/٢.

(٣)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٧٩/٥.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٣٣٩/٢.

(٥)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٦٩/٤.

(٦)- الكتاب، طبعة دار الكتب العلمية: ١٨١/٤.

(٧)- الكتاب، طبعة باريس: ٢٥٤/٢.

(٨)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٧٩/٥.

في النصِّ: (تَذَأبَتْ) بلا تشديدٍ، والصوابُ: (تَذَأَّبَتْ) بتشديدِ الهمزَةِ، وفتحِها، على وزنِ (تَفَعَّلَتْ).

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[١]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[٢]، مِن هذا الإهمالِ. وأُهمِلَ الضبطُ بتشديدِ الهمزَةِ في طبعةِ بولاقَ[٣].

٤٩٠- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «هذا باب اسْتَفْعَلْتُتُ: تقول: اسْتَجَدْتُه أي أَصبتُه جَيَّداً»[٤].

في النصِّ: (استفعلتُتُ) بتاءَينِ مضمومتَينِ، والصوابُ: (استفعلتُ) بتاءٍ واحدةٍ. وفي النصِّ: (جيَّداً) بفتحِ الياءِ المشدَّدةِ، والصوابُ بكسرِها: (جيِّدًا).

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٥]، وطبعةُ بولاقَ[٦]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[٧]، مِن هذَينِ الخطأَينِ.

٤٩١- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقالوا: قَرَّ في مكانه واسْتَقَرَّ، كما يقولون: جَلَبَ الجُرْحُ وأَجْلَبَ، يُرِدُونَ بهما شيئاً واحداً»[٨].

في النصِّ: (يُرِدُونَ)، والصوابُ: (يُرِيدُونَ)؛ بدلالةِ السياقِ، بمعنى (يَقصِدُونَ)، أي: عِندَ استعمالِ الفعلَينِ: (جَلَبَ) و(أَجْلَبَ)، يَقصِدُونَ بِهِما

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٥٤.

(٢)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٧٠.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٣٩.

(٤)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٣٨٠.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٥٤.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٣٩.

(٧)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٧٠.

(٨)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٣٨٠.

معنًى واحدًا. وكذلكَ عِندَ استعمالِ الفعلَينِ (قَرَّ) و(اسْتَقَرَّ)، يَقصِدُونَ بالفعلِ المزيدِ (اسْتَقَرَّ) ما يَقصِدُونَهُ بالفعلِ المجرَّدِ (قَرَّ).

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[1]، وطبعةُ بولاقَ[2]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[3]، مِن هذا الخطإِ.

٤٩٢- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء:

«**تَحَلَّمْ عنِ الأَدْنَيْنَ واسْتَبِق وُدَّهمْ ... ولن تَسْتَطِيعَ الحِلْم حتى تَحَلَّمَا**

وليس هذا بمنزلة تَجاهَلَ؛ لأنّ هذا يَطلب أن يَصِير حَلِيمٌا»[4].

في النصِّ: (اسْتَبِق) بكسرِ الباءِ، وإهمالِ ضبطِ القافِ، وهذا ضَبْطُ فِعلِ الأمرِ مِن (اسْتَبَقَ)، على بناءِ (افْتَعَلَ)، ومِن مادَّة (سبق)؛ والصوابُ: (اسْتَبْقِ) بسكونِ الباءِ، وكسرِ القافِ، وهو فِعلُ الأمرِ مِن (اسْتَبْقَى)، على بناءِ (اسْتَفْعَلَ)، ومِن مادَّةِ (بقي).

ويدلُّ على الضبطِ الصحيحِ دليلانِ:

١- الوزنُ الشعريُّ؛ فإنَّهُ يَقتَضِي سكونَ الباءِ مِن (استبق)، وإلَّا، فإنَّهُ يَنكَسِرُ.

٢- أنَّ المرادَ مِن البيتِ: (اسْتِبْقَاءُ وُدِّهِمْ)، أي: إبقاءُ وُدِّهِمْ، على نحوِ المبالغةِ، وليسَ المرادُ الاسْتِبَاقَ فِي الوُدِّ.

وفي النصِّ: (حليمٌا) بعلامةِ تنوينِ الضمِّ قبلَ الألفِ، والصوابُ: (حليمًا) بعلامةِ تنوينِ الفتحِ.

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٥٥.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٤٠.

(٣)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٧٠.

(٤)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٣٨١.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[1]، وطبعةُ بولاقَ[2]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[3]، مِن هذَينِ الخطأَينِ.

٤٩٣- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «واجْلَوَّذَ واعْلَوَّطَ، إذا جَدَّبه السيرُ»[4].

في النصِّ: (جَدَّبه)، والصوابُ: (جَدَّ بِهِ)، بالفصلِ بينَ الفعلِ (جَدَّ)، وشبهِ الجملةِ (بِهِ)؛ لأنَّ ما في النصِّ المحَقَّقِ مِن تنسيقٍ، يُوهِمُ أنَّ المرادَ الفعلُ المزيدُ بالتضعيفِ (جَدَّبَ)، معَ (هاءِ الضميرِ)، كما في قولِنا مثلًا: (كَذَّبَهُ).

وقد جاءَتْ طبعةُ باريسَ بتنسيقٍ دقيقٍ لهذا النصِّ، بالفصلِ بينَ هذَينِ العُنصُرَينِ[5]، وكذلكَ تحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[6]، بخلافِ طبعةِ بولاقَ، التي تَقارَبَتْ فيها الكلماتُ في الكتابِ كُلِّهِ؛ بسببِ نوعِ الخَطِّ، وهيأةِ التنسيقِ[7].

فالغريبُ العجيبُ أن تَشتَمِلَ طبعةُ (د. محمَّد كاظم البكَّاء)، في عصرِ (الطباعةِ الحاسوبيَّةِ)، على خطإٍ في (تنسيقٍ)، سَلِمَتْ مِنهُ (طبعةُ باريسَ)، قبلَ أَكثَرَ مِن مئةٍ وخمسٍ وعِشرينَ سنةً؟!

٤٩٤- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وكذلك فَوْعَلْتُه مُفَوْعَلَةً، نحو

---

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٥٥.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٤٠.

(٣)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٧١.

(٤)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٣٨٤.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٥٧.

(٦)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٧٦.

(٧)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٤٢.

مُكَوْكَبِة»[١].

في النصِّ: (مُكَوْكَبِة) بكسرِ الباءِ، والصوابُ بفتحِها؛ لأنَّ هذِهِ التاءَ مفتوحٌ ما قبلَها، دائمًا، كالألفِ الليّنةِ.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٢]، وطبعةُ بولاقَ[٣]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[٤]، مِن هذا الخطإِ؛ ولكنَّ طبعةَ (مكتبةِ الخانجيّ)، اشتَمَلَتْ على خطإٍ، في هذا الموضِعِ، بضبطِ الواوِ بالفتحِ، بدلًا مِن الكافِ الأُولى: (مُكوَكَبة).

٤٩٥- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وقالوا: اعْرَوْرَيْتُ الفَلُوَّ، واعْرَوْرَيْتَ منّي أَمْرَاً قبيحاً، كما قالوا: احْلَوْلَى ذلِك، فذلكَ في موضع المَفْعُول»[٥].

في النصِّ: (أَمْرَاً) بفتحِ الراءِ، وتنوينٍ فوقَ الألفِ، والصوابُ: (أَمْرًا)، بتنوينٍ قبلَ الألفِ، فقط، بلا فتحةٍ على الراءِ، كما في طبعةِ باريسَ[٦]، وطبعةِ بولاقَ[٧]، وإن جَوَّزْنا مِن بابِ التسامُحِ وضعَ التنوينِ فوقَ الألفِ، فلا بُدَّ مِن حذفِ الفتحةِ مِن الراءِ: (أَمْراً)، كما في تحقيقِ عبدِ السلامِ هارون[٨].

وفي النصِّ عبارةٌ غامضةٌ، كُنتُ أَتَوَقَّعُ مِن المحقِّقِ الجديدِ شرحَها، بعدَ أن

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٨٦/٥.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٥٨/٢.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢٤٢/٢.

(٤)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٧٨/٤.

(٥)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٨٦/٥.

(٦)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٥٨/٢.

(٧)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢٤٣/٢.

(٨)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٧٨/٤.

أَهمَلَ المحَقِّقونَ السابِقونَ ذلكَ، وهيَ قولُ سيبويهِ: «كما قالوا: احْلَوْلَى ذلِك، فذلكَ في موضع المفْعُول»؛ ولكنَّني فُوجِئْتُ بإهمالِهِ شرحَها، كما أَهمَلَ غيرَها مِن العباراتِ الغامضةِ.

ومُرادُ سيبويهِ أنَّ الفعلَ المزيدَ (احْلَولَى) يأتي مُتعدِّيًا، فينصبُ مفعولًا بِهِ، وقد مَثَّلَ لهُ سيبويهِ بجملةِ: (احْلَوْلَى ذلِك)؛ ولأنَّ اسمَ الإشارَةِ (ذلكَ) مبنيٌّ، لا تَظهَرُ عليهِ علاماتُ الإعرابِ؛ فإنَّ القارئَ رُبَّما ظَنَّ أنَّ اسمَ الإشارَةِ هنا، في محلِّ رفعِ فاعلٍ، للفعلِ المزيدِ (احْلَوْلَى)؛ ولذلكَ قالَ سيبويهِ: «فذلكَ في موضع المفْعُول»، أي: أنَّ اسمَ الإشارَةِ (ذلكَ) في جملةِ: (احْلَوْلَى ذلكَ) في محلِّ نصبِ مفعولٍ بِهِ.

٤٩٦– جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وأمَّا فَعَّلْتُ فالمَصْدَر منه على التَّفْعيل – جعلوا التاء التي في أوَّله بدلاً من العين الزائدة في فَعَّلْتُ، وجعلت الياء بمنزلة ألف الأفْعال، فغيَّروا أوَّله كما غيَّروا آخِره – وذلك قولك: كَسَّرْتُه تَكْسِيراً، وعَذَّبْتُه تَعْذِيباً. وقد قال ناسٌ: كَلَّمْتُه كِلاَّماً، وحَمَّلْتُه حِمَّالاً، أرادوا أن يجيئوا به على الإفْعال فكسّروا أوَّله وألحقوا الأَلِف قبل آخِر حرفٍ فيه»(١).

في النصِّ: (ألف الأفعال) بهمزَةِ قطعٍ فوقيَّةٍ، والصوابُ: (الإفعال) بهمزَةِ قطعٍ تحتيَّةٍ؛ لأنَّ المرادَ بناءُ (إِفْعَالٍ) مصدرِ (أَفْعَلَ)، مثل: (إِكْرَامٍ) مصدرِ الفعلِ (أَكْرَمَ)، وليسَ المرادُ (الأفعالَ) جمعَ الفِعْلِ.

ويُؤَكِّدُ الصوابَ قولُ سيبويهِ في آخِرِ هذا النصِّ: «أرادوا أن يجيئوا به على الإفْعال...».

وفي النصِّ خطأٌ آخَرُ، وهو تشديدُ السينِ مِن عبارَةِ: (فكسّروا)،

(١)– الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٣٨٧/٥.

والصوابُ بتخفيفِها: (فَكَسَرُوا)؛ لأنَّ المرادَ الكسرُ، أي: نطقُ الحرفِ الأوَّلِ مكسورًا، مِن المصدرَينِ: (كِلَّام، وحِمَّال)، كما كَسَرُوا همزةَ (إِفْعَالٍ). وليسَ المرادُ التكسيرَ، قطعًا.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[1]، وطبعةُ بولاقَ[2]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[3]، مِن هذَينِ الخطأَينِ.

٤٩٧- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وأمَّا الذين قالوا: تَحَمَّلْتُ تِحِمَّالاً فإنّهم يقولون: قاتَلْتُ قِيتالاً، فيوفِّرن الحروف ويجيئون به على مثال إفْعالٍ وعلى مثال قولهم كَلَّمْتُه كِلاَّماً»[4].

في النصِّ: (فيوفِّرن)، والصوابُ: (فيوفِّرون) بواوِ الجماعةِ. والمرادُ بالتوفيرِ هنا عدمُ حذفِ الياءِ، مِن: (قِيتَالٍ)، بخلافِ الذين يَحذِفونَ، ولا يُوفِّرونَ، فإنَّهُم يقولونَ: (قِتَال)، بحذفِ الياءِ.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[5]، وطبعةُ مكتبةِ الخانجيّ[6]، مِن هذا الخطإِ. واشتَمَلَتْ على الخطإِ نفسِهِ طبعةُ بولاقَ[7]، وطبعةُ عالَمِ الكُتُبِ[8].

٤٩٨- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «ويقولون: مَ حْمِدةٌ، فأنَّثوا كما

(١)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٥٩.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٤٣.

(٣)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٧٩.

(٤)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٣٨٨.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٥٩-٢٦٠.

(٦)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة مكتبة الخانجيّ: ٤/٨٠.

(٧)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٤٤.

(٨)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة عالم الكتب: ٤/٨٠.

أنَّثوا الأَوَّل وكسّروا كما كسّروا المَكْبِر»[1].

في النصِّ خطأٌ في التنسيقِ: (مَ حْمِدةٌ)، بفصلِ الميمِ الأُولى المفتوحةِ، والصوابُ: (مَحْمِدةٌ) بالوصلِ؛ وهو تطبيعٌ، بلا ريبٍ؛ لكنَّهُ قد شَوَّهَ النصَّ أيَّما تشويهٍ.

وفي النصِّ: «وكسّروا كما كسّروا» بتشديدِ السينِ، في الموضعَينِ، والصوابُ بتخفيفِها فيهما؛ لأنَّ المرادَ كسرُ الميمِ الثانيةِ مِن (مَحْمِدَة)، كما في كسرِ الباءِ مِن (المَكْبِرِ)، وليسَ المرادُ التكسيرَ، قطعًا.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[2]، وطبعةُ بولاقَ[3]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[4]، مِن هذَينِ الخطأَينِ.

والغريبُ أنَّ طبعةَ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ[5]، قدِ اشتَمَلَتْ على خطإٍ، في هذا الموضعِ، فقد جاءَ فيها: (مَحْمَدَة) بفتحِ الميمِ الثانيةِ، بدلًا من كسرِها، معَ أنَّ عبارةَ سيبويهِ صريحةٌ واضحةٌ، تدلُّ على كسرِ الميمِ الثانيةِ، كما في (المَكْبِرِ).

٤٩٩- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «هذا باب ما يكون يَفْعَلُ من فَعَلَ فيه مفتوحاً: وذلك إذا كانَتِ الهمزة، أو الهاء، أو العين، أو الحاء، أو الغين، أو الخاء، لاماً أو عينا، وذلك قولك قَرَأَ يَقْرَأُ، وبَذا يَبْذَأُ، وخَبَأَ يَخْبَأُ، وجَبَه يَجْبَهُ، وقَلَعَ يَقْلَعُ، ونَفَعَ يَنْفَعُ، وفَرَغَ يَفْرُغُ، وسَبَعَ يَسْبَعُ، وضَبَعَ يَضْبَعُ،

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٣٩٧.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٦٤.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٤٧.

(٤)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/٩٠.

(٥)- انظر في: الكتاب، طبعة دار الكتب العلميَّة: ٤/٢٠٤.

وصَنَعَ يَصْنَعُ، وذَبَحَ يَذْبَحُ، ومَنَحَ يَمْنَحُ، وسَلَخَ يَسْلَخُ، ونَسَخَ يَنْسَخُ. هذا ما كانَتْ هذه الحروفُ فيه لامات»[١].

وفي الهامشِ (١): « الأصل "بدأ يبدأ" بالدال المهملة».

في النصِّ يَتَكَلَّمُ سيبويهِ على أفعالِ (البابِ الثالثِ)، مفتوحِ العينِ، في الماضي والمضارعِ، وكونِ عينِهِ، أو لامِهِ، مِن أَحرُفِ الحَلْقِ: (الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء).

وقد طُبِعَ فيهِ: (بذا) بألفٍ غيرِ مهموزَةٍ، والصوابُ: (بَذَأَ)؛ بدلالةِ أنَّ التمثيلَ بهِ لِما كانَتْ لامُهُ مِن أَحرُفِ الحَلْقِ، ومعلومٌ أنَّ الألفَ غيرَ المهموزَةِ، لَيسَتْ كذلكَ عِندَهُ؛ وبدلالةِ أنَّهُ ذَكَرَ المضارعَ مهموزًا: (يَبْذَأُ).

وفي النصِّ أيضًا خطأٌ في الضبطِ، ففيهِ: (يفرُغ) بضمِّ الراءِ، والصوابُ: (يفرَغ) بفتحِها؛ لأنَّ المقامَ هنا إنَّما هو لِلتمثيلِ بما كانَ مِن (البابِ الثالثِ)، بفتحِ العينِ، في الماضي والمضارعِ.

وأمَّا لغةُ الضمِّ، فقد ذَكَرَها سيبويهِ، في موضعٍ لاحِقٍ، فقالَ: «وقالوا: صَلَحَ يَصْلُحُ، وقالوا: فَرَغَ يَفْرُغُ، وصَبَغَ يَصْبُغُ، ومَضَغَ يَمْضُغُ، كما قالوا: قَعَدَ يَقْعُدُ»[٢].

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ[٣]، وطبعةُ بولاقَ[٤]، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون[٥]، مِن هذَينِ الخطأَينِ.

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٤٢٥.

(٢)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٥/٤٢٦.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢/٢٧٠.

(٤)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢/٢٥٢.

(٥)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٤/١٠١.

٥٠٠- جاءَ في تحقيقِ د. محمَّد كاظم البكَّاء: «وممّا جاء على الأصل ممّا فيه هذه الحروف عيناتٌ، قولهم: زَأَرَ يَزْئِرُ، ونَأَمَ يَنْئِمُ من الصوت، كما قالوا: هَتَفَ يَهْتِفُ. وقالوا: نَهَقَ يَنْهِقُ، ونَهَتَ يَنْهِتُ، مثل هَتَفَ يَهْتِفُ، وقالوا: نَعَرَ يَنْعِرُ، ورَعَدَتِ السماءُ تَرْعُدُ، كما قالوا: هَتَفَ يَهْتِفُ، وقَعَدَ يَقْعُدُ. وقالوا: شَحَجَ يَشْحُجُ، ونَحَتَ يَنْحِتُ، مثل ضَرَبَ يَضْرِبُ. وقالوا: شَجَبَ يَشْجُبُ مثل قَعَدَ يَقْعُدُ»(١).

في النصِّ: (يَشْحُجُ) بضمِّ الحاءِ، والصوابُ: (يَشْحِجُ) بكسرِها، بدلالةِ قولِهِ: «مثل ضَرَبَ يَضْرِبُ».

وفي النصِّ أيضًا: «شَجَبَ يَشْجُبُ» بالجيمِ، والصوابُ: «شَحَبَ يَشْحُبُ» بالحاءِ فيهما؛ لأنَّ الكلامَ هنا على ما كانَ مِن الأفعالِ حَلْقِيَّ العينِ، معَ تَحَرُّكِ العينِ بغيرِ الفتحِ: «وممّا جاء على الأصل ممّا فيه هذه الحروف عيناتٌ»، والجيمُ لَيْسَتْ مِن أَحرُفِ الحَلْقِ، قطعًا.

وقد سَلِمَتْ طبعةُ باريسَ(٢)، وطبعةُ بولاقَ(٣)، وتحقيقُ عبدِ السلامِ هارون(٤)، مِن هذَينِ الخطأَينِ.

واشتَمَلَ تحقيقُ عبدِ السلامِ هارون على أَكثَرَ مِن خطإٍ في الضبطِ، وذلكَ في عبارَةِ: «وقالوا: نَعَرَ يَنعُرُ، ورَعَدَتِ السماءُ ترْعُدُ، كما قالوا: هتفَ يهْتُفُ، وقعدَ يقعُدُ».

ففي النصِّ: (يَنعُرُ) بضمِّ العينِ، والصوابُ: (يَنْعِرُ) بكسرِها، وفيهِ أيضًا:

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء: ٤٢٦/٥.

(٢)- انظر في: الكتاب، طبعة باريس: ٢٧١/٢.

(٣)- انظر في: الكتاب، طبعة بولاق: ٢٥٣/٢.

(٤)- انظر في: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ١٠٢/٤.

(يهْتُفُ)، بضمِّ التاءِ، والصوابُ: (يَهْتِفُ) بكسرِها.

ومُرادُ سيبويهِ في هذا النصِّ أنَّ (نَعَرَ يَنْعِرُ) مثلُ (هَتَفَ يَهْتِفُ)، كِلاهُما مِن (البابِ الثاني)، بفتحِ عينِ الفعلِ في الماضي، وكسرِها في المضارعِ، وأنَّ (رَعَدَ يَرْعُدُ) - في قولِهِ: «رَعَدَتِ السماءُ تَرْعُدُ» - مثلُ (قَعَدَ يَقْعُدُ)، كِلاهُما مِن (البابِ الأوَّلِ)، بفتحِ عينِ الفعلِ في الماضي، وضمِّها في المضارعِ؛ ولكنَّ المحَقِّقَ لم يُدرِكْ مُرادَ سيبويهِ، فظَنَّ أنَّ سائرَ الأفعالِ هنا تُماثِلُ (قَعَدَ يَقْعُدُ)، المعروفَ قطعًا أنَّهُ مِن (البابِ الأوَّلِ)؛ ولذلكَ ضَبَطَ الأفعالَ على وَفْقِ ضبطِهِ.

ولو أنَّهُ رَجَعَ إلى (المُعجَماتِ) لوَجَدَها قد أَجْمَعَتْ على أنَّ الفعلَ (هَتَفَ يَهْتِفُ) مِن (البابِ الثاني)، بفتحِ العينِ في الماضي، وكسرِها في المضارعِ.

جاءَ في العينِ: «الهَتْفُ: الصّوتُ الشَّديد. هَتَفَ يَهْتِفُ هَتْفاً»[1].

وأخيرًا أقولُ: إنَّ ما ذَكَرْتُهُ مِن أخطاءٍ، وتطبيعاتٍ، ليسَ مِن بابِ (الاستِقصاءِ)، وإنَّما هو مِن بابِ (التمثيلِ)؛ للتنبيهِ.

وقد أَعْرَضْتُ عن ذِكْرِ الكثيرِ مِن الأمثلةِ قَصْدًا إلى الاختِصارِ؛ وإلَّا، فإنَّ الطبعةَ الجديدةَ قدِ اشتَمَلَتْ على الكثيرِ مِن أخطاءِ التحريرِ، والتشكيلِ، والتطبيعِ، والتنسيقِ، والتنضيدِ.

واستقصاءُ تلكَ الأخطاءِ، معَ أخطاءِ (الطَّبَعاتِ السابقةِ) لا يُغْنِي فيهِ عَقْدُ فَصْلٍ، أو فَصْلَينِ، بل لا بُدَّ فيهِ مِن تأليفِ كتابٍ جامعٍ، على مَنْهَجِ (الاستقراءِ التامِّ).

أمَّا قولُ المحَقِّقِ (د. محمَّد كاظم البكَّاء) في مقدّمةِ تحقيقِهِ للكتابِ: «وأكاد أجزم أنّ هذه النسخ التي اعتمدت عليها كافية جدّاً لضبط نصّ

(١)- العين: ٤/ ٣٤.

الكتاب على ما أراده صاحبه له مستندا إلى معرفتي بأسلوب صاحب الكتاب وتدبر مقاصده»[١]، وقولُهُ أيضًا: «وقفت على اختلاف بين النسخ له أثر في مادة الكتاب وفهمه في الذكر والحذف، والضبط، وقد عالجت جميع ذلك في هدي تمرسنا بأسلوب سيبويه في سنين تجاوزت خمسة وعشرين عاما»[٢]؛ فرُبَّما كانَ المَحَقِّقُ فيهِما مُصيبًا؛ ولكِنْ في (أبوابِ النحوِ)، التي لم أَشَأْ أن أَتَطَرَّقَ إليها هنا؛ لأنَّ موضوعَ الكتابِ هو تحقيقُ (النُّصوصِ الصرفيَّةِ)، دُونَ ما سِواها مِن النصوصِ.

أمَّا في (أبوابِ الصرفِ)؛ فلم أَجِدْ ما يُصَدِّقُ هذَينِ القولَينِ، ممَّا اخْتَصَّ بِهِ تحقيقُهُ، ولم يَسبِقْهُ إليهِ سابقٌ، ولا سيَّما المحقِّقِ الأصيلِ لكتابِ سيبويهِ، المستشرقِ الفرنسيّ (هرتويغ درنبُرغ).

وَبِعِبَارَةٍ مُوجَزَةٍ: «مَا كَانَ فِيهِ مِنْ صَوَابٍ، فِي تَحْقِيقِ النُّصُوصِ الصَّرْفِيَّةِ، فَهُوَ مَسْبُوقٌ إِلَيْهِ، وَهُوَ مُتَابِعٌ فِيهِ مَنْ سَبَقَهُ، وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ خَطَإٍ؛ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُنْفَرِدًا بِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَابِعًا فِيهِ لِبَعْضِ مَنْ سَبَقَهُ».

---

(١)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء، مقدّمة التحقيق: ١/١١.

(٢)- الكتاب، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء، مقدّمة التحقيق: ١/١١.

الْخَاتِمَةُ

مِنْ أَمْثِلَةِ هَذَا الْكِتَابِ الْكَثِيرَةِ، وَمِنْ أَمْثِلَةٍ غَيْرِهَا أَكْثَرَ مِنْهَا، لَمْ أَذْكُرْهَا اقْتِصَارًا، وَاخْتِصَارًا، خَرَجْتُ بِحَقِيقَةٍ مُرَّةٍ، لَا يُجْدِي فِيهَا التَّغَافُلُ، وَلَا يَنْفَعُ فِيهَا التَّجَاهُلُ، وَلَا يَحْسُنُ فِيهَا التَّسَاهُلُ؛ فَنَحْنُ كَمَنْ «سِيلَ بِهِ، وَهُوَ لَا يَدْرِي»، أَوْ كَمَنْ يَمْشِي عَلَى حَقْلٍ مِنَ الْأَلْغَامِ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، فَإِنْ شَعَرَ، وَتَغَافَلَ، فَالْمُصِيبَةُ أَعْظَمُ.

إِنَّ مَا ذَكَرْتُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ، مِنْ أَخْطَاءٍ فِي تَحْقِيقِ النُّصُوصِ الصَّرْفِيَّةِ، لَا يَبْلُغُ مِعْشَارَ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْهَا، وَإِنَّ مَا لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ؛ قُصُورًا، وَاقْتِصَارًا، وَتَقْصِيرًا، أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، بِلَا رَيْبٍ.

وَالْغَايَةُ الْأُولَى مِنْ هَذَا الْكِتَابِ هِيَ التَّنْبِيهُ عَلَى وُجُوبِ اتِّصَافِ الْمُحَقِّقِ بِصِفَةِ (الْفِقْهِ الصَّرْفِيِّ)، عِنْدَ تَحْقِيقِهِ نَصًّا مِنَ (النُّصُوصِ الصَّرْفِيَّةِ)؛ وَلِذَلِكَ لَمْ أَعْتَمِدْ فِي نَقْدِي لِلتَّحْقِيقَاتِ عَلَى أَيِّ نُسْخَةٍ مَخْطُوطَةٍ، لِأَيِّ كِتَابٍ؛ بَلِ اكْتَفَيْتُ بِعَنَاصِرِ (الْفِقْهِ الصَّرْفِيِّ)، وَلَا سِيَّمَا السِّيَاقِ الصَّرْفِيِّ، وَالْمَقَامِ الصَّرْفِيِّ، وَالْقَرِينَةِ الصَّرْفِيَّةِ.

وَتَخْتَلِفُ الْمَخْطُوطَاتُ: تَحْرِيرًا، وتَشْكِيلًا، وَفِي بَعْضِهَا زِيَادَاتٌ، لَيْسَتْ فِيمَا سِوَاهَا؛ فَلَا تَكُونُ الْحُجَّةُ الْقَاطِعَةُ، بِالرُّجُوعِ إِلَيْهَا؛ بَلْ يَكُونُ مِيزَانُ (الْفِقْهِ الصَّرْفِيِّ)، هُوَ الْحُجَّةَ، فِي التَّصْحِيحِ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْفِقْهِ بِالْحَقِيقَةِ الصَّرْفِيَّةِ، الَّتِي قَدْ تَخْفَى، عَلَى بَعْضِ النُّسَّاخِ، أَوِ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ. وَقَدْ قِيلَ: «مَنْ عَلِمَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْلَمْ».

أَمَّا ذِكْرُ نُصُوصِ الْعُلَمَاءِ؛ فَمِنْ أَجْلِ التَّعْضِيدِ، وَالتَّأْكِيدِ، غَالِبًا، وَمَنْ

كَانَ فَقِيهًا فِي عِلْمِ الصَّرْفِ، فَإِنَّهُ غَنِيٌّ عَنْ تِلْكَ النُّصُوصِ؛ لِأَنَّهَا - فِي الْحَقِيقَةِ - نُصُوصٌ مُحَقَّقَةٌ أَيْضًا، وَلَهَا أُصُولٌ مَخْطُوطَةٌ، فَالْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ؛ فَلَا تَكُونُ فِي أَنْفُسِهَا حُجَّةً؛ لِجَوَازِ وُقُوعِ الْخَطَإِ فِيهَا، مِنْ مُصَنِّفٍ، أَوْ نَاسِخٍ، أَوْ مُحَقِّقٍ، أَوْ طَبَّاعٍ.

وَلَا يَفْتَقِرُ (الْفَقِيهُ الصَّرْفِيُّ) إِلَى نُصُوصِ الْعُلَمَاءِ، مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الصَّوَابُ لَا يَثْبُتُ، بِغَيْرِ النَّقْلِ، بِشَرْطِ تَوَاطُئِهَا عَلَى الصَّوَابِ.

وَلَيْسَ مِنْ غَرَضِي فِي هَذَا الْكِتَابِ - يَعْلَمُ اللهُ تَعَالَى - الْقَصْدُ إِلَى الطَّعْنِ وَالتَّجْرِيحِ، وَلَا الْفَخْرُ بِمَا رَزَقَنِي اللهُ تَعَالَى، مِنْ فَضْلِهِ، فَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَقْتَضِي مِنِّي الْحَمْدَ وَالشُّكْرَ، وَتَنْأَى بِي عَنِ التِّيهِ وَالْفَخْرِ، وَلَا يَجْحَدُهَا بِالْفَخْرِ، إِلَّا مُتَصَلِّفٌ مُتَهَالِكٌ.

وَقَدْ تَرَدَّدْتُ كَثِيرًا فِي نَشْرِ هَذَا الْكِتَابِ، وَتَغَافَلْتُ عَنْهُ، وَتَشَاغَلْتُ بِغَيْرِهِ، أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ، وَكُنْتُ أُمَنِّي النَّفْسَ أَنْ يَقُومَ بِالنَّقْدِ غَيْرِي مِنَ الْبَاحِثِينَ، وَحَاوَلْتُ مِرَارًا أَنْ أُهْدِيَ إِلَى بَعْضِ (الْمُحَقِّقِينَ) مَا عِنْدِي مِنْ تَصْوِيبَاتٍ، فَمَا تَيَسَّرَ لِي ذَلِكَ؛ فَلَمْ أَجِدْ فِي آخِرِ الْأَمْرِ مَنَاصًا مِنَ التَّصَدِّي لِلنَّقْدِ.

وَلَسْتُ أَزْعُمُ أَنَّنِي بَرِيءٌ مِمَّا رَمَيْتُ بِهِ غَيْرِي، وَلَا سِيَّمَا التَّقْصِيرِ فِي تَصْوِيبِ التَّطْبِيعَاتِ؛ فَقَدْ طَبَعْتُ بِنَفْسِي كِتَابَيْنِ سَابِقَيْنِ، مِنْ تَأْلِيفِي، وَهَذَا هُوَ الْكِتَابُ الثَّالِثُ. وَلَمْ أَعْتَمِدْ عَلَى أَحَدٍ غَيْرِي فِي طِبَاعَةِ الثَّلَاثَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ اشْتَمَلَ الْكِتَابَانِ السَّابِقَانِ، يَقِينًا، عَلَى شَيْءٍ مِنَ التَّطْبِيعَاتِ، مَعَ أَنَّنِي رَاجَعْتُ الْمَطْبُوعَ مِرَارًا؛ فَالنَّقْصُ صِفَتُنَا الرَّاسِخَةُ، وَمَا الْكَمَالُ فِي حَيَاةِ بَنِي آدَمَ، إِلَّا لَحْظَةٌ مِنَ الْعُمُرِ، أَوْ قَطْرَةٌ مِنَ الْبَحْرِ.

أَمَّا فِي هَذَا الْكِتَابِ، فَقَدْ بَلَغَتْ أَخْطَائِي مَبْلَغًا عَظِيمًا، مِنْ تَطْبِيعَاتٍ

مُضْحِكَةٍ، وَأَوْهَامٍ مُهْلِكَةٍ، كَادَتْ تَدْفَعُنِي إِلَى الْإِحْجَامِ عَنْ إِخْرَاجِ الْكِتَابِ؛ لَوْلَا أَنْ تَذَكَّرْتُ تِلْكَ الْحِكْمَةَ الصَّادِقَةَ: «مَا لَا يُدْرَكُ كُلُّهُ، لَا يُتْرَكُ جُلُّهُ».

وَقَدْ بَذَلْتُ مَا اسْتَطَعْتُ، مِنْ جُهْدٍ؛ لِتَصْوِيبِ الْأَخْطَاءِ، حَتَّى بَلَغْتُ الْغَايَةَ، الَّتِي لَا طَاقَةَ لِي بَعْدَهَا؛ فَآثَرْتُ الْإِسْرَاعَ فِي إِخْرَاجِهِ، مَعَ إِيقَانِي بِغَفْلَتِي عَمَّا سِوَاهَا، مِنَ الْأَخْطَاءِ؛ وَعَلِمْتُ أَنَّنِي مُؤَاخَذٌ بِمَا بَقِيَ مِنْهَا، كَمَا آخَذْتُ غَيْرِي، بِمَا أَخْطَأَ فِيهِ؛ فَكَمَا تَدِينُ تُدَانُ، حَتَّى فِي الْعِلْمِ، مَعَ النِّيَّةِ الصَّادِقَةِ!

وَيَقِينِي هَذَا يُذَكِّرُنِي بِقَوْلِ الْقَائِلِ: «إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ أَحَدٌ كِتَابًا، فِي يَوْمِهِ، إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ: "لَوْ غُيِّرَ هَذَا، لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا، لَكَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ تُرِكَ هَذَا، لَكَانَ أَجْمَلَ". وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيلَاءِ النَّقْصِ، عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ».

وَأَخِيرًا أَدْعُو الْقَارِئَ إِلَى التَّرَوِّي، قَبْلَ أَنْ يُؤَاخِذَنِي بِبَعْضِ مَا يَرَاهُ خَطَأً؛ فَلَيْسَ الِاعْتِمَادُ عَلَى بَعْضِ النُّسَخِ الْمَخْطُوطَةِ، بِكَافٍ فِي الْمُؤَاخَذَةِ، بَلِ الْعُمْدَةُ فِي ذَلِكَ هُوَ (الْفِقْهُ الصَّرْفِيُّ)؛ لِأَنَّهُ أَكْبَرُ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ، وَالنُّسَّاخِ.

أَمَّا الْمُصَنِّفُونَ، فَلَيْسَ بَعِيدًا أَنْ يُخْطِئُوا، فَيَكُونَ مِيزَانُ (الْفِقْهِ الصَّرْفِيِّ) كَاشِفًا عَنْ أَخْطَائِهِمْ. وَأَمَّا النُّسَّاخُ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ، كَالطَّبَّاعِينَ، فِي زَمَانِنَا؛ فَلَيْسَ كُلُّ مَا يَطْبَعُونَهُ، يَكُونُ قَطْعًا، مِنْ مُرَادِ الْمُؤَلِّفِينَ.

وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُؤَاخِذِ أَنْ يَتَزَوَّدَ بِمَا يَكْفِي مِنَ (الْفِقْهِ الصَّرْفِيِّ)، قَبْلَ الْمُؤَاخَذَةِ؛ إِلَّا فِي أَخْطَاءِ السَّهْوِ، وَالتَّطْبِيعِ، فَهِيَ وَاقِعَةٌ، بِلَا رَيْبٍ؛ وَالتَّنْبِيهُ عَلَيْهَا هَدِيَّةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمُهْدِيهَا مَشْكُورٌ؛ وَلَيْسَتْ بِالَّتِي يَحْتَاجُ مُهْدِيهَا، إِلَّا إِلَى التَّدَبُّرِ، وَالتَّتَبُّعِ، والتَّأَنِّي، والتَّرَوِّي.

المصادرُ والمراجعُ

١. أبجد العلوم، القنوجيّ (ت١٨٨٩م)، بيروت، دار الكتب العلميَّة، د.ت.
٢. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطَّاع (ت٥١٥هـ)، تحقيق د. أحمد محمَّد عبد الدايم، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصريَّة، ١٩٩٩م.
٣. الإبهاج في شرح المنهاج، تقيّ الدين السبكيّ (ت٧٥٦هـ)، وتاج الدين السبكيّ (٧٧١هـ)، تحقيق د. أحمد جمال الزمزميّ، ود. نور الدين عبد الجبار صغيري، الإمارات – دبي، دار البحوث للدراسات الإسلاميَّة وإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٤. إحياء الصرف، رضا هادي العقيديّ، بغداد، دار الكوثر، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.
٥. أدب الكاتب، ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق محمَّد الدالي، بيروت، مؤسَّسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٦. أدب الكُتَّاب، أبو بكر الصوليّ (ت٣٣٥هـ)، تصحيح محمَّد بهجة الأثريّ، القاهرة، المطبعة السلفيَّة، ١٣٤١هـ.
٧. ارتشاف الضرب، أبو حيَّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق د. مصطفى النمَّاس، القاهرة، مطبعة المدنيّ، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م – ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
٨. ارتشاف الضرب، أبو حيَّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٩. أساس البلاغة، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق محمَّد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١٠. الاستدراك على سيبويه، أبو بكر الزبيديّ (ت٣٧٩هـ)، باعتناء المستشرق إغناطيوس كويدي، روما، ١٨٩٠م.
١١. أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة د. أحمد مختار عمر، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثامنة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
١٢. الأشباه والنظائر، أبو بكر الخالديّ (ت٣٨٠هـ)، وأبو عثمان الخالديّ (٣٩٠-٣٩١هـ)، تحقيق د. السيّد محمَّد يوسف، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٨م-١٩٦٥م.
١٣. الاشتقاق، ابن دُريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
١٤. إصلاح المنطق، ابن السكِّيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق أحمد محمَّد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
١٥. الأصول في النحو، ابن السرَّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ، بيروت، مؤسَّسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
١٦. الأصول في النحو، ابن السرَّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق محمَّد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينيَّة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
١٧. أصول نقد النصوص ونشر الكتب، إلقاء برجستراسر، إعداد د. محمَّد حمديّ البكريّ، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميَّة، الطبعة الثالثة، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
١٨. الأضداد، أبو بكر بن الأنباريّ (ت٣٢٨هـ)، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، صيدا - بيروت، المكتبة العصريَّة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
١٩. إعراب القرآن، النحَّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٠. إعلام الموقّعين، ابن قيّم الجوزيَّة (ت٧٥١هـ)، بعناية مشهور بن حسن، السعوديَّة، دار ابن الجوزيّ، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
٢١. الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش (ت٥٤٠هـ)، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، مكَّة المكرَّمة، جامعة أمّ القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٢٢. إكمال الإعلام، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق سعد بن حمدان الغامديّ، مكَّة المكرَّمة، جامعة أمّ القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٢٣. إكمال تهذيب الكمال، مُغْلَطاي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق عادل بن محمَّد، وأسامة بن إبراهيم، القاهرة، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٢٤. أمالي ابن الشجريّ (ت٥٤٢هـ)، تحقيق د. محمود محمَّد الطناحيّ، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٢٥. إيضاح شواهد الإيضاح، أبو عليّ القيسيّ (ت ق٦هـ)، تحقيق د. محمَّد بن حمود الدعجانيّ، بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
٢٦. الإيضاح، ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق د. موسى بناي العليليّ، بغداد، مطبعة العانيّ، ١٩٨٢-١٩٨٣م.
٢٧. الإيضاح، ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله، دمشق، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
٢٨. البارع، أبو عليّ القاليّ (ت٣٥٦هـ)، تحقيق هاشم الطعَّان، بغداد، مكتبة النهضة – بيروت، دار الحضارة العربيَّة، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
٢٩. البحث الأدبيّ، د. شوقيّ ضيف، القاهرة، دار المعارف، الطبعة السابعة، ١٩٩٢م.

٣٠. البحر المحيط، أبو حيَّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق لجنة، بيروت، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
٣١. البحر المحيط، الزركشيّ (ت٧٩٤هـ)، تحقيق لجنة، الكويت، وزارة الأوقاف، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٣٢. البديع، مجد الدين ابن الأثير (ت٦٠٦ هـ)، تحقيق د. فتحيّ أحمد عليّ الدين، جامعة أمّ القرى، مكَّة المكرَّمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٣٣. بغية الوعاة، السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٣٤. تاج العروس، الزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق لجنة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م-١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٣٥. تاريخ ابن خلدون (ت٨٠٨هـ)، بعناية خليل شحادة، بيروت، دار الفكر، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٣٦. تاريخ آداب العرب، الرافعيّ، بيروت، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٣٧. تاريخ الإسلام، الذهبيّ (ت٧٤٨هـ)، تحقيق د. بشَّار عوَّاد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٣٨. تبصير المنتبه، ابن حجر العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ)، تحقيق عليّ محمَّد البجاويّ، الدار المصريَّة للتأليف والترجمة، د.ت.
٣٩. تتمَّة الأعلام، محمَّد خير رمضان، بيروت، دار ابن حزم، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
٤٠. التحديد، أبو عمرو الدانيّ (ت٤٤٤هـ)، تحقيق د. غانم قدّوريّ الحمد، عَمَّان، دار عمَّار، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٤١. التحرير والتنوير، ابن عاشور (ت١٩٧٣م)، تونس، الدار التونسيَّة، ١٩٨٤م.

٤٢. تحفة المجد الصريح، أبو جعفر اللبليّ (ت٦٩١هـ)، تحقيق د. عبد الملك الثبيتيّ، مكّة المكرّمة، جامعة أمّ القرى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٤٣. تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، الطبعة السابعة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٤٤. التخمير، صدر الأفاضل الخوارزميّ (ت٦١٧هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
٤٥. تداخل الأصول اللغويّة، د. عبد الرزّاق الصاعديّ، المدينة المنوّرة، الجامعة الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
٤٦. التذييل والتكميل، أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق د. حسن هنداويّ، دمشق، دار القلم - الرياض، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م- ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
٤٧. تسهيل الفوائد، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق د. محمّد كامل بركات، القاهرة، دار الكتاب العربيّ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م - ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
٤٨. تصحيح التصحيف، الصفديّ (ت٧٦٤هـ)، تحقيق السيد الشرقاويّ، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٤٩. تصحيح الفصيح وشرحه، ابن درستويه (ت٣٤٧هـ)، تحقيق د. محمّد بدويّ المختون، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٥٠. التعليقة، أبو عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق د. عوض القوزيّ، القاهرة، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م - ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٥١. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، الفخر الرازيّ (ت٦٠٦هـ)، بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٥٢. التقفية، البندنيجيّ (ت٢٨٤هـ)، تحقيق د. خليل العطيّة، بغداد، مطبعة العانيّ، ١٩٧٦م.

٥٣. تقويم اللسان، ابن الجوزيّ (ت٥٩٧هـ)، تحقيق د. عبد العزيز مطر، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.
٥٤. التكملة، أبو عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٥٥. تكملة المعاجم العربيَّة، المستشرق رينهارت دوزي (ت١٣٠٠هـ)، ترجمة د. محمَّد سليم النعيميّ، وجمال الخيَّاط، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الطبعة الأولى، ١٩٨٠–٢٠٠٠م.
٥٦. التلخيص، أبو هلال العسكريّ (ت بعد ٣٩٥هـ)، تحقيق د. عزَّة حسن، دمشق، دار طلاس، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
٥٧. تمهيد القواعد، ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تحقيق لجنة، القاهرة، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٥٨. تهذيب اللغة، الأزهريّ (ت٣٧٠هـ)، تحقيق لجنة، القاهرة، الدار المصريَّة للتأليف والترجمة، د.ت.
٥٩. توضيح المقاصد، المراديّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن عليّ سليمان، القاهرة، دار الفكر العربيّ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٦٠. الجراثيم، منسوب إلى ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق محمَّد جاسم الحميديّ، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٩٧م.
٦١. جمهرة أنساب العرب، ابن حزم الأندلسيّ (ت٤٥٦هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الخامسة، ١٩٨٢م.
٦٢. جمهرة اللغة، ابن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق د. رمزيّ منير بعلبكيّ، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
٦٣. الجيم، أبو عمرو الشيبانيّ (ت٢٠٦هـ)، تحقيق لجنة، القاهرة، الهيئة العامَّة لشئون المطابع الأميريَّة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م - ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٦٤. حجَّة القراءات، ابن زنجلة (ت نحو ٤٠٣هـ)، تحقيق سعيد الأفغانيّ، بيروت، مؤسَّسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٦٥. الخصائص، ابن جِنِّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمَّد عليّ النجَّار، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
٦٦. دراسات في فقه اللغة، د. صبحيّ الصالح، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة السادسة عشرة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٦٧. دقائق التصريف، القاسم بن محمَّد المؤدِّب (ت ق٤هـ)، تحقيق د. أحمد ناجي القيسيّ، ود. حاتم الضامن، ود. حسين تورال، بغداد، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٦٨. دقائق التصريف، أبو القاسم بن محمَّد المؤدِّب (ت بعد ٣٣٨هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، دمشق، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٦٩. ديوان ابن مقبل، تحقيق د. عزَّة حسن، بيروت - حلب، دار الشرق العربيّ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٧٠. ديوان أبي الطيّب المتنبّي، بشرح أبي البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ)، تصحيح لجنة، القاهرة، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م.
٧١. ديوان الأدب، الفارابيّ (ت٣٥٠هـ)، تحقيق د. أحمد مختار عمر، القاهرة، مؤسَّسة دار الشعب، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٧٢. ديوان الهذليّين، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصريَّة، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
٧٣. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح علي حسن فاعور، بيروت، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٧٤. ديوان زهير بن أبي سلمى، بعناية حمدُو طمَّاس، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٧٥. ذكريات عليّ الطنطاويّ، مراجعة مجاهد مأمون ديرانيّة، جدّة، دار المنارة، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٧٦. ربيع الأبرار، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق عبد الأمير مهنا، بيروت، مؤسَّسة الأعلميّ، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
٧٧. الزاهر، أبو بكر بن الأنباريّ (ت٣٢٨هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، بيروت، مؤسَّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
٧٨. السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق د. شوقيّ ضيف، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢م.
٧٩. سرّ صناعة الإعراب، ابن جِنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق د. حسن هنداويّ، دمشق، دار القلم، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
٨٠. سفر السعادة، علم الدين السخاويّ (ت٦٤٣هـ)، تحقيق د. محمَّد الدالي، بيروت، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
٨١. السلوك في طبقات العلماء والملوك، الجنديّ (ت٧٣٠-٧٣٢هـ)، تحقيق محمَّد بن عليّ الأكوع، صنعاء، مكتبة الإرشاد، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٨٢. سهم الألحاظ، ابن الحنبليّ (ت٩٧١هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، بيروت، مؤسَّسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٨٣. سير أعلام النبلاء، الذهبيّ (ت٧٤٨هـ)، تحقيق لجنة، بيروت، مؤسَّسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٨٤. الشافية، ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق حسن أحمد العثمان، مكَّة المكرَّمة، المكتبة المكِّيَّة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
٨٥. شرح ابن الناظم (ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمَّد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٨٦. شرح أشعار الهذليّين، أبو سعيد السكّريّ (ت٢٧٥هـ)، تحقيق عبد الستَّار أحمد فرَّاج، القاهرة، مطبعة المدنيّ، د.ت.
٨٧. شرح الأشموني (ت نحو ٩٠٠هـ)، تحقيق محمَّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربيّ، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.
٨٨. شرح التسهيل، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمَّد بدويّ المختون، الجيزة، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٨٩. شرح التسهيل، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحيّ السيّد، بيروت، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٩٠. شرح التصريف، الثمانينيّ (ت٤٤٢هـ)، تحقيق د. إبراهيم البعيميّ، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٩١. شرح تصريف العزّيّ، التفتازانيّ (ت٧٩١هـ)، بعناية محمَّد جاسم المحمَّد، بيروت، دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
٩٢. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة ثعلب (ت٢٩١هـ)، بعناية د. حنَّا نصر الحتّيّ، بيروت، دار الكتاب العربيّ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٩٣. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى المزنيّ، الأعلم الشنتمريّ (ت٤٧٦هـ)، المطبعة الحميديَّة المصريَّة، الطبعة الأولى، ١٣٢٣هـ.
٩٤. شرح الرضيّ على الكافية، الرضيّ الأستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)، تصحيح يوسف حسن عمر، بنغازي، جامعة قاريونس، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
٩٥. شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ الأستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمَّد نور الحسن، ومحمَّد الزفزاف، ومحمَّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٩٦. شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، مكَّة المكرَّمة، جامعة أمّ القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٩٧. شرح كتاب سيبويه، السيرافيّ (ت٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيّد عليّ، بيروت، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
٩٨. شرح مختصر التصريف العزّيّ، التفتازانيّ (ت٧٩١هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، القاهرة، المكتبة الأزهريَّة للتراث، الطبعة الثامنة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٩٩. شرح المفصَّل، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، القاهرة، إدارة الطباعة المنيريَّة، د.ت.
١٠٠. شرح المفصَّل، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، بعناية د. إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
١٠١. شرح الملوكيّ في التصريف، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربيَّة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
١٠٢. شفاء العليل، السلسيليّ (ت٧٧٠هـ)، تحقيق د. عبد الله البركاتيّ، مكَّة المكرَّمة، المكتبة الفيصليَّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
١٠٣. شمس العلوم، نشوان الحميريّ (ت٥٧٣هـ)، تحقيق لجنة، بيروت، دار الفكر المعاصر - دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
١٠٤. الصاحبيّ، ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق د. عمر فاروق الطبَّاع، بيروت، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
١٠٥. الصحاح، الجوهريّ (٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفو عطَّار، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
١٠٦. الطبقات، خليفة بن خيَّاط (ت٢٤٠هـ)، تحقيق د. أكرم ضياء العمريّ، بغداد، مطبعة العانيّ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
١٠٧. الطبقات الكبير، ابن سعد (ت٢٣٠هـ)، تحقيق د. عليّ محمَّد عمر، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٠٨. العباب الزاخر - حرف السين، الصغانيّ (ت٦٥٠هـ)، تحقيق محمَّد حسن آل ياسين، بغداد، دار الشؤون الثقافيَّة العامَّة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
١٠٩. العباب الزاخر - حرف الطاء، الصغانيّ (ت٦٥٠هـ)، تحقيق محمَّد حسن آل ياسين، بغداد، دار الرشيد، ١٩٧٩م.
١١٠. عجالة المبتدي، الحازميّ (ت٥٨٤هـ)، تحقيق عبد الله كنون، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميريَّة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
١١١. العقد الفريد، ابن عبد ربِّه (ت٣٢٨هـ)، تحقيق د. مفيد محمَّد قميحة، ود. عبد المجيد الترحينيّ، بيروت، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.
١١٢. العُمُد، عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق د. البدراويّ زهران، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٩٥م.
١١٣. العموم الصرفيّ في القرآن الكريم، رضا هادي العقيديّ، بغداد، المركز التقنيّ، الطبعة الثانية، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
١١٤. العين، الخليل (ت١٧٥هـ)، تحقيق د. مهديّ المخزوميّ، ود. إبراهيم السامرائيّ، بيروت، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
١١٥. عيون الأخبار، ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق لجنة، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصريَّة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
١١٦. الفائق، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق عليّ محمَّد البجاويّ، ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
١١٧. فصول في الثقافة والأدب، علي الطنطاويّ، جمع وترتيب مجاهد مأمون ديرانيَّة، جدَّة، دار المنارة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
١١٨. فهارس كتاب الأصول، د. محمود محمَّد الطناحيّ، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١١٩. قاموس اللغة الأكَّديَّة – العربيَّة، د. عليّ ياسين الجبوريّ، أبو ظبي، دار الكتب الوطنيَّة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
١٢٠. القاموس المحيط، الفيروز آباديّ (ت٨١٧هـ)، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسَّسة الرسالة، بإشراف محمَّد نعيم العرقسوسيّ، بيروت، مؤسَّسة الرسالة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
١٢١. قواعد تحقيق المخطوطات، د. صلاح الدين المنجّد، بيروت، دار الكتاب الجديد، الطبعة السابعة، ١٩٨٧م.
١٢٢. الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تصحيح هرتويغ درنبرغ، طبعة باريس.
١٢٣. الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تصحيح محمود مصطفى، طبعة بولاق.
١٢٤. الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة عالم الكتب.
١٢٥. الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة مكتبة الخانجيّ.
١٢٦. الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة دار التاريخ.
١٢٧. الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، بعناية د. إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م.
١٢٨. الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق د. محمَّد كاظم البكَّاء، بيروت، زين الحقوقيَّة والأدبيَّة – النجف الأشرف، المكتبة الأدبيَّة المختصَّة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ/٢٠١٥م.
١٢٩. كتاب الأفعال، ابن القطَّاع (ت٥١٥هـ)، حيدر آباد الدكن، مطبعة دائرة المعارف العثمانيَّة، الطبعة الأولى، ١٣٦٠-١٣٦١هـ.

١٣٠. كتاب الألفاظ، ابن السكّيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
١٣١. كتاب المِحَن، أبو العرب التميميّ (ت٣٣٣هـ)، تحقيق د. يحيى وهيب الجبوريّ، بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
١٣٢. كتاب مختصر تهذيب الألفاظ، ابن السكّيت (ت٢٤٤هـ)، بعناية لويس شيخو اليسوعيّ، بيروت، المطبعة الكاثوليكيَّة، ١٨٩٧م.
١٣٣. الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق لجنة، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
١٣٤. كشف الظنون، حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، د.ت.
١٣٥. الكلّيّات، أبو البقاء الكفويّ (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق د. عدنان درويش، ومحمَّد المصريّ، بيروت، مؤسَّسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
١٣٦. الكنَّاش، أبو الفداء الأيّوبيّ (ت٧٣٢هـ)، تحقيق د. رياض الخوَّام، صيدا – بيروت، المكتبة العصريَّة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
١٣٧. الكنَّاش، أبو الفداء الأيّوبيّ (ت٧٣٢هـ)، تحقيق د. جودة مبروك، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
١٣٨. اللباب، أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، بيروت، دار الفكر المعاصر – دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
١٣٩. لسان العرب، ابن منظور (ت٧١١هـ)، القاهرة، مطبعة بولاق، الطبعة الأولى، ١٣٠٠هـ– ١٣٠٧هـ.
١٤٠. لسان العرب، ابن منظور (ت٧١١هـ)، بيروت، دار صادر، د.ت.

١٤١. لسان العرب، ابن منظور (ت٧١١هـ)، تحقيق عبد الله عليّ الكبير، ومحمَّد أحمد حسب الله، وهاشم محمَّد الشاذليّ، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
١٤٢. ليس في كلام العرب، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطَّار، الطبعة الثانية، مكَّة المكرَّمة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
١٤٣. ما جاء على فعلتُ وأفعلتُ، الجواليقيّ (ت٥٤٠هـ)، تحقيق ماجد الذهبيّ، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
١٤٤. ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزَّاز القيروانيّ (ت٤١٢هـ)، تحقيق د. رمضان عبد التوَّاب، ود. صلاح الدين الهادي، الكويت، دار العروبة، ١٩٨٢م.
١٤٥. المؤتلِف والمختلِف، ابن القيسرانيّ (ت٥٠٧هـ)، بعناية كمال يوسف الحوت، بيروت، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
١٤٦. المبدع، أبو حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق د. عبد الحميد السيّد طلب، الكويت، مكتبة دار العروبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
١٤٧. مجمل اللغة، ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسَّسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
١٤٨. المحصول، الفخر الرازيّ (ت٦٠٦هـ)، تحقيق د. طه جابر فيّاض، بيروت، مؤسَّسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
١٤٩. المحكم، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق لجنة، القاهرة، معهد المخطوطات العربيَّة، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م – ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
١٥٠. المحكم، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق لجنة، القاهرة، معهد المخطوطات العربيَّة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
١٥١. المحكم، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق د. عبد الحميد هنداويّ، بيروت، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٥٢. المحيط، الصاحب بن عبَّاد (ت٣٨٥هـ)، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
١٥٣. المخصَّص، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، بيروت، دار الكتب العلميَّة، د.ت.
١٥٤. المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل، بكر بن عبد الله أبو زيد، جدَّة، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
١٥٥. المذكَّر والمؤنَّث، الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق د. رمضان عبد التوَّاب، القاهرة، مكتبة دار التراث، الطبعة الثانية، د.ت.
١٥٦. المذكَّر والمؤنَّث، أبو حاتم السجستانيّ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، بيروت، دار الفكر المعاصر - دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
١٥٧. المذكَّر والمؤنَّث، أبو بكر بن الأنباريّ (ت٣٢٨هـ)، تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، لجنة إحياء التراث، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
١٥٨. المزهر، السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق محمَّد أحمد جاد المولى بك، وعليّ محمَّد البجاويّ، ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة، د.ت.
١٥٩. المسائل البصريَّات، أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق د. محمَّد الشاطر، القاهرة، مطبعة المدنيّ، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥هـ.
١٦٠. المساعد، ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمَّد كامل بركات، مكَّة المكرَّمة، جامعة أمّ القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م - ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
١٦١. المسالك في شرح موطَّأ مالك، أبو بكر بن العربيّ (ت٥٤٣هـ)، تحقيق محمَّد بن الحسين السليمانيّ، وعائشة بنت الحسين السليمانيّ، بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٦٢. معاني القرآن وإعرابه، الزجَّاج (ت٣١١هـ)، تحقيق د. عبد الجليل عبدُه شلبيّ، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
١٦٣. معجم البلدان، ياقوت الحمويّ (ت٦٢٦هـ)، بيروت، دار صادر، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
١٦٤. معجم الصواب اللغويّ، د. أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
١٦٥. معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دمشق، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
١٦٦. معجم اللغة العربيَّة المعاصرة، د. أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
١٦٧. معجم ما استعجم، أبو عبيد البكريّ (ت٤٨٧هـ)، تحقيق مصطفى السقَّا، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٦٨. معجم المؤلِّفين، عمر رضا كحالة، بيروت، مؤسَّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
١٦٩. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيَّة المصريّ، القاهرة، مكتبة الشروق الدوليَّة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
١٧٠. مغاني الأخيار، العينيّ (ت٨٥٥هـ)، تحقيق محمَّد حسن محمَّد حسن إسماعيل، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
١٧١. المغرب، المطرّزيّ (ت٦١٠هـ)، تحقيق محمود فاخوريّ، وعبد الحميد مختار، حلب، مكتبة أسامة بن زيد، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
١٧٢. مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب، الكويت، مطابع السياسة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٧٣. المفتاح، عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق د. عليّ توفيق الحَمَد، بيروت، مؤسَّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
١٧٤. المفردات، الراغب الأصفهانيّ (ت٥٠٢هـ)، تحقيق محمَّد سيّد كيلانيّ، بيروت، دار المعرفة، د.ت.
١٧٥. المفصَّل، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، الطبعة الأوربّيَّة، بعناية المستشرق بروخ.
١٧٦. المفصَّل، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، طبعة ملك الكتاب، بومبي – الهند.
١٧٧. المفصَّل، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، بيروت، دار الجيل، الطبعة الثانية، د.ت.
١٧٨. المفصَّل، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق د. فخر صالح قدارة، عَمَّان، دار عمَّار، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
١٧٩. مقاييس اللغة، ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
١٨٠. المقتضب، المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلاميَّة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
١٨١. المقرّب، ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق د. أحمد عبد الستَّار الجواريّ، ود. عبد الله الجبوريّ، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
١٨٢. المقرِّب ومعه مُثُل المقرِّب، ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمَّد معوَّض، بيروت، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
١٨٣. المقصور والممدود، ابن ولاد (ت٣٣٢هـ)، تحقيق بولس برونله، مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.
١٨٤. الممتع، ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٨٥. الممتع الكبير، ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
١٨٦. مناهج تحقيق التراث، د. رمضان عبد التوَّاب، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
١٨٧. المناهل الصافية، ابن الغياث (ت١٠٣٥هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن محمَّد شاهين، القاهرة، دار مرجان – مطبعة التقدّم، ١٩٨٤–١٩٨٥م.
١٨٨. المنتخب، كُراع النمل (ت٣١٠هـ)، تحقيق د. محمَّد بن أحمد العمريّ، مكَّة المكرَّمة، جامعة أمّ القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
١٨٩. المنصف، ابن جِنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مصر، إدارة إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م – ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.
١٩٠. المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات، د. محمَّد التونجيّ، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
١٩١. منهج تحقيق النصوص ونشرها، د. نوري حمُّوديّ القيسيّ، ود. سامي مكّي العانيّ، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٧٥م.
١٩٢. النهاية، مجد الدين ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاويّ، ومحمود محمَّد الطناحيّ، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، د.ت.
١٩٣. هديَّة العارفين، إسماعيل باشا البغداديّ (ت١٣٣٩هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، د.ت.
١٩٤. همع الهوامع، السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلميَّة، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ/١٩٧٥م – ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٩٥. همع الهوامع، السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

المُحتَوَى



دار الكوثر للطباعة والتصميم